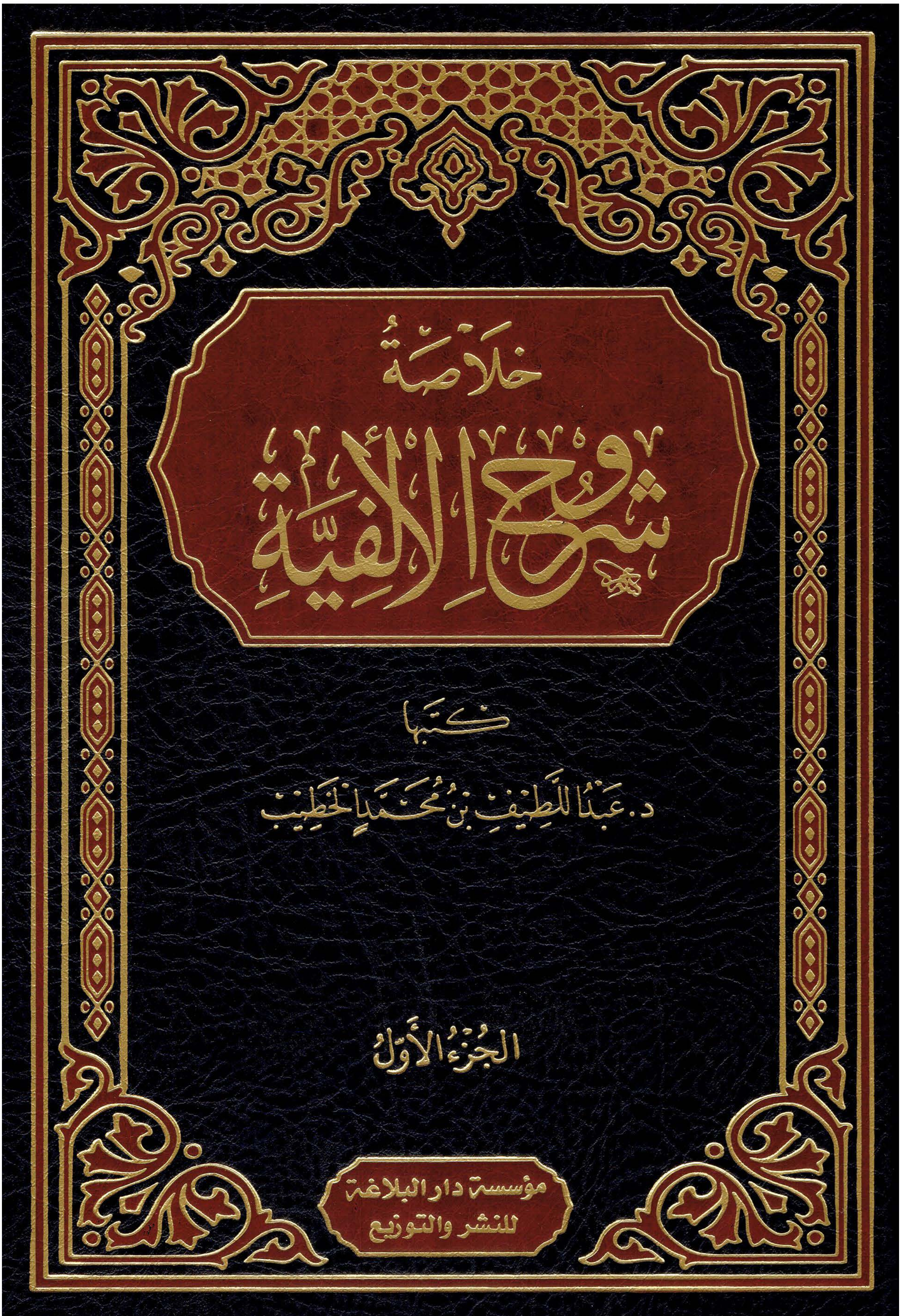

خلاصة
شرح الألفية
كتبها
د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب
الجزء الأول
مؤسسة دار البلاغة
للنشر والتوزيع


خلاصة
شرح الألفية

الطَّبعَة الأُولَى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

الطَّبعَة الثَّانِيَة
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

الناشر

مؤسسة دار البلاغة للنشر والتوزيع
الكويت
www.dr-alkhateeb.com

هاتف: ٩٩٦٦١٦٧٢ (٩٦٥)

خلاصة

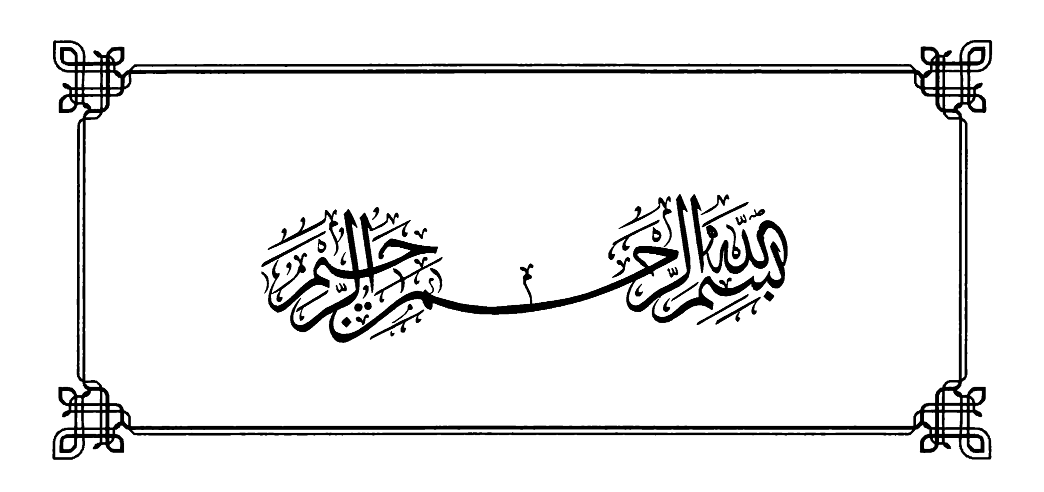
شرح الألفية

كتبها

د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب

الجزء الأول

مؤسسة دار البلاغة
للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة الخلاصة

الحمدُ لله رَبِّ العالمين ، حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، والصَّلاة والسَّلام علىٰ سيِّد ا لمرسلين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وبَعْدُ ،

فإنّ صلتي بألفيَّة ابن مالك تعود إلىٰ السنوات الأولىٰ من فواتح طلب العلم ، حيثُ كانت البداية في حفظ الآجرُّوميَّة ، وقراءة بعض الشروح عليها ، ثم انتقلت إلىٰ الألفيَّة في المرحلة المتوسطة ، فحفظت عدداً من أبوابها ، وكان والدي ـ رحمه الله ـ يشرح لي هذه الأبواب شرحاً بسيطاً يناسب العمر الذي بلغته ، ولا يخرج عن حدود ظاهر البيت ، وبيان مفرداته ، والمعنىٰ العام الذي يُفْهَمُ منه ، دون الدخول في التفصيل والتفريع .

وتابعتُ بعد ذلك الحفظ ، وقراءة الشروح حتىٰ استوفيتُ الإحاطة بها ، أو قاربتُ ذلك .

وانتهيتُ من هذه المتابعة إلىٰ أنَّ سبيل النفع بها من طلبة العلم يتطلَّبُ إخراج متنٍ محكَم الضبط بعد أَنْ رأيتُ ما بين يديّ من الطبعات متباينة من حيث الجودةُ ، والأخطاءُ في الضبط ؛ إذ تولَّىٰ إخراجها في الغالب غير أهل الاختصاص من تُجّار الكُتُب ، أو ممَّن تَصَدَّىٰ لضبط هذا المتن وهو غير مُحْكِمٍ له ، فأخرجت الطبعة الأولىٰ في عام/ ٢٠٠٦ ، ثم ثَنَّيْتُ بطبعةٍ أخرىٰ في عام/٢٠١١ .

وقد زوَّدْتُ الطبعة الثانية بتعليقاتٍ وقعتُ عليها في المتون والشروح ، تنفع القُرّاء وطُلَّاب العِلم ممَّن أراد أن يستزيد من ذلك .

وأقمتُ عدداً من الدورات في مراكز علميّة في دولة الكويت شرحت فيها هذا

المتن، وكان الإقبال على هذا الشرح ظاهراً، والرغبة فيه غامرة غالبة. ثم كثر الطلب من الدّارسين لإخراج شرح جامع لفضائل الشروح المختلفة مما بين أيدي الناس، فأجريتُ تجربة على ذلك في «مركز ساعد أخاك المسلم» شرحتُ فيها بعض الأبواب شرحاً مُفَصَّلاً مُستعيناً بعدد من الشروح، فكان رَجْعُها طيباً، ولاقى اسْتحساناً وثناءً.

قررتُ بعد ذلك إخراج هذا الكتاب تحت عنوان «خلاصة شروح الخلاصة»، ثم بدا لي أنَّ بعض الدارسين قد لا يدرك مَرْمَى هذه التسمية، فغيَّرت ذلك إلى «خلاصة شروح الأَلْفِية» بالاسم الصريح لهذا المتن.

وفي سبيل وضع هذا الشرح الجامع بدأتُ بقراءة ما بين يديَّ من الشروح القديمة مرة أخرى، ومضيتُ أستشرفُ ما فيها، ووضعتُ تعليقاتٍ عليها، وقارنت بينها، فبدت لي هذه الشروح على ثلاث مراتب:

* شروح مختصرة لا تتجاوز بيان مفردات الأبيات إلَّا قليلاً كشرح السيوطي.

* وشروح فيها تفصيل ونقد وتعليق، وإعادة نظم لبعض الأبيات، كشرح الشَّاطِبي، وهو أوسع الشروح.

* وشروح تخرجُ عن حدود ما ذُكِر في الأبيات إلى شرح الأبواب النحوية كما جَرَت عادة النحويين في مؤلفاتهم في هذا العلم كما فعل ابن هشام في «أوضح المسالك».

ووضعتُ خطَّة العمل على تقدير أني إذا وجدت نصّاً محكَمَ البيان أخذتُ به، وأَحَلْتُ على المراجع الأخرى، وإذا لم أجد ذلك لَخَّصْتُ الباب، وجمعت من فضائل هذه الشروح في عملي ما استطعت لإخراج شرحٍ كافٍ شافٍ يحقّق المطلوب إن شاء الله تعالى.

وأضفتُ إلىٰ ذلك:

* ذكر الخلاف في ضبط أبيات هذا المتن.

* وأشرتُ إلىٰ ما زاد عن المتن الذي في أيدي الناس.

* ذكرتُ ما جاء في بعض الأبيات من إعادة النظم عند الشرّاح رغبةً في الإحكام وحُسْن البيان.

* وضعت إحالات علىٰ التسهيل، وشرح الكافية الشافية في بعض الأحيان متتبعاً آراء الناظم، ومُخَرِّجاً إحالات الشروح عليهما.

* خرَّجتُ الآيات القرآنية والقراءات فيها، ومعتمدي في ذلك علىٰ كتابي «معجم القراءات».

* لم أُخَرِّج أبيات الشواهد النحوية لشهرتها؛ فتخريجي لها لا يضيف جديداً في هذا الباب، حيث استوىٰ القول فيها علىٰ قدر صالح من البيان عند العلماء.

* ركَّزت علىٰ المسائل النقدية لهذا المتن، كالذي عند أبي حيان والشَّاطِبي والمكناسِي والمرادي.

* أشرتُ إلىٰ مواضع الحشو، كما سَمَّاها الشُّرّاح، وذَكَرْتُ استدراكاتهم.

* وتستطيع متابعة هذه المراجع من ترتيبها في الحواشي؛ إذ إني أذكر أولاً ما اعتمدت عليه في النقل غالباً، ثم أُثنِّىٰ بما أخذت من الأمثلة من هذه الشُّروح، ويأتي بعد ذلك استكمال الإحالات علىٰ مواضع هذه الأبيات.

ويُعَدُّ شرح ابن الناظم في مقدِّمة هذه الشروح، ثم تتابع ما بعده من بعده.

* ختمتُ الحديث في شرح البيت بإعراب مختصر لبعض مفرداته مما يُلْبس على القارئ، واعتمدتُ في ذلك على الأزهري، وشرح المكودي، وعلى الأعاريب التي وردت في ثنايا شرح الهواري والشَّاطِبي، مما يساعد الدارس على شرح البيت وضبطه، وإيضاح ما ورد فيه.

* أشرت إلى أنّ بعض الشروح اقتفى أثر بعضها الآخر، فابن طولون نسخ شرح المكودي، والأشموني، لخَّص شرح المرادي، وليس المقام هنا مقام استقصاء لهذه الظاهرة.

وأخيراً فأمامي أمران:

* **الأول**: أنَّ ابن مالك - رحمه الله - قد نظَّم هذا المتن، وانتقل إلى عالم الآخرة، وترك للعلماء الخوض فيه شارحين، ومعلِّقين، ومنتقدين، ومتفقين، أو مختلفين، فهم قد يعيدون نظم البيت، أو يغيرون لفظاً بلفظ، أو يشيرون إلى جملة جاءت حشواً، لا تنفع شيئاً، وقد اقتضاها النظم لاستكمال بيت. وبدا لي أنه كان ينحت صخراً ليحقق القاعدة، وما غفروا له ذلك، ولكنهم ـ مع كل هذا ـ يدركون قدر ما صنع، وقدر ما زاده على ابن معطي، محققاً القول: كم ترك الأولُ للآخر!

ولقد وقفتُ في هذا المتن عند كلماته، ونظمه، وصنيعه في النحو، وأكبرتُ ما صَنَع، وقدر الجهد الذي بذل، والصبر الذي يفوق صبر كثير من الناس في ذلك الزمان، ودعوتُ له دعوةً خالصةً بالرحمة والجزاء الأوفى في جنّة الخُلْد، إن شاء الله تعالى.

وسألتُ نفسي سؤالاً في خاتمة المطاف: أليس عجيباً ألَّا يَقْرَأَ هذا المتنَ على ناظمه أحد، حتى وقع الخلاف فيه، وتفاوتت الاجتهادات في توجيهه، حتى إن

الشَّاطِبي قدّم عذره بقوله: وعُذْرُنا أنه لم يأتِنا أحد تلقَّىٰ هذا المتن سماعاً علىٰ ناظمه!

* **وأمّا الأمر الثاني**: فقد استوىٰ عندي هذا الشرح علىٰ النمط الذي عرضته لك، فمن رأىٰ فيه خيراً فليدعُ بخير، إن شاء، وإن رأيتَ غير ذلك فحسبي وحسبك «ولكلٍّ وجهةٌ هو مولّاها»، والله غالبٌ علىٰ أمره، وهو المُستعانُ، ونعوذ بالله من لقلقة اللِّسان، وطيش الجنان، وشطط الأقلام، وغلبة الهوىٰ[1].

والحمد لله رب العالمين

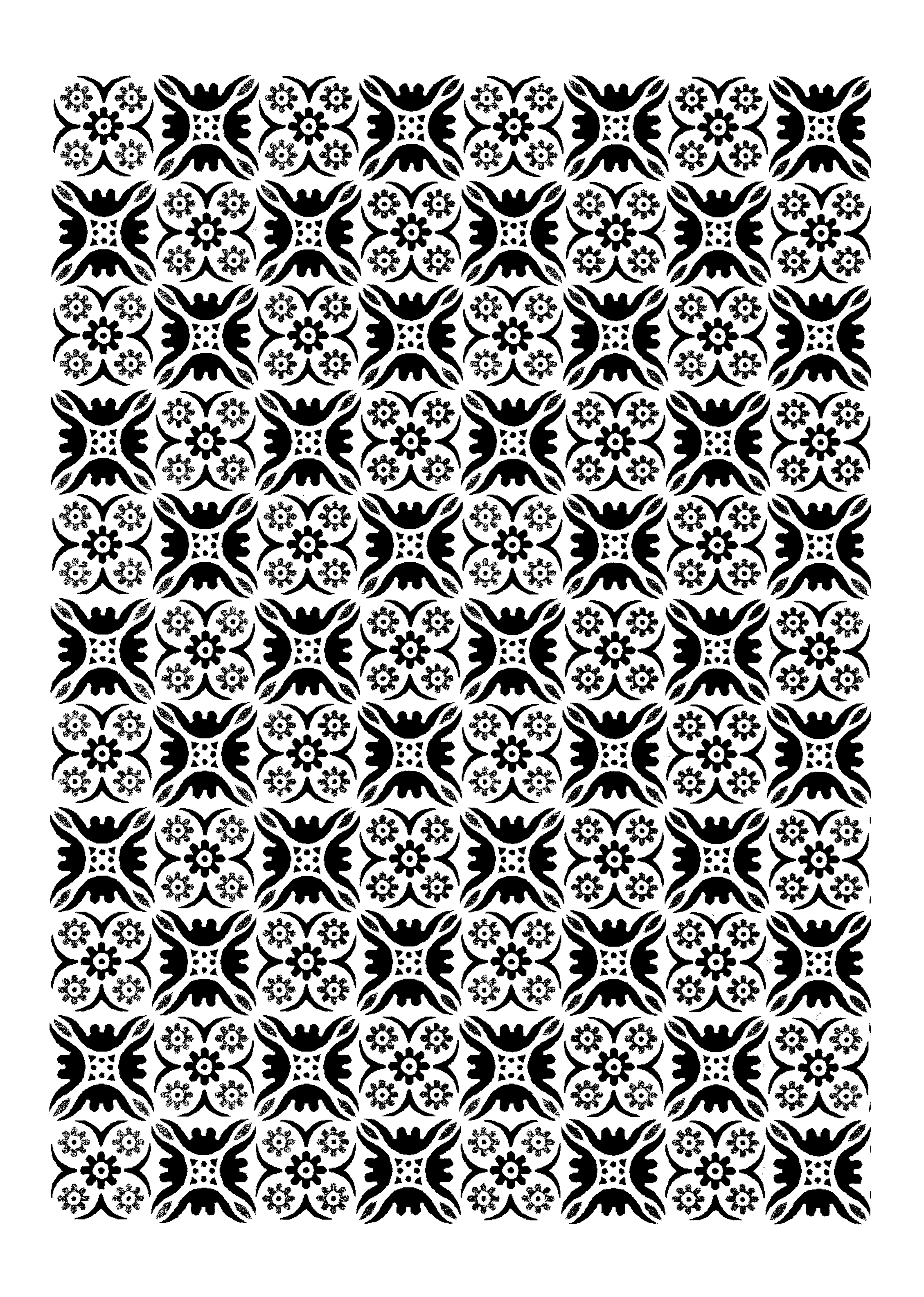
عَبد اللطيف بن محمَّد الخطيب

الكويت

صباح الجمعة ١٤٣٨/٤/٨

٢٠١٧/١/٦

(١) تُؤْخَذُ التدريبات علىٰ هذه الخلاصة من سلسلة «نحو العربية».



أبيات مقدّمة الألفية

١. قَالَ مُحَمَّدٌ ـ هُوَ ابْنُ مَالِكِ ـ ❁ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

ـ اعترض الشُّرَّاح على بَدْءِ النَّاظم بالفعل الماضي «قال» فذكر الشَّاطِبي[١] أنّ صيغة الماضي حقيقة فيما وقع وانقطع، وهو بَعْدُ لم يَقُلْ شيئاً، فكان من حَقِّه أَنْ يأتي بلفظ «يقول» الذي صِيغتُه للاستقبال.

وأجاب الشَّاطِبي عن ذلك بأنه يصحُّ؛ لأنّ المستقبل مظنونُ الوقوع. ويصحُّ حيث يكون معلومَ الوقوع، كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾[٢].

مع أنه ليس بواقع بَعْدُ لقوله: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾[٢].

وذكر مثل هذا ابن طولون[٣]، قال: إنه كان عليه أن يفعل كما فعل ابن معطي في ألفيته إذ قال[٤]:

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الغَفُورِ ❁ يَحْيَىٰ بْنُ مُعْطِ بْنِ عَبْدِ النُّورِ

وبَيَّنَ أنه عَبَّر بالماضي لأُمُور:

يجوز أن يكون تأخَّر نظمُ «قَالَ» عن المحكيّ به فيكون على ظاهره.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤.

(٢) سورة النحل ١٦/١.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٩.

(٤) انظر ألفية ابن معطي/البيت الأول ص/٢٥.

أوقع الماضي موقع المستقبل تحقيقاً له.

وضع كلمة «قال» في أول النظم ليحكي بها عند قضاء الحاجة والفراغ من المحكيّ.

وذكر المكودي[1]، أنّ وَضْعَ الماضي موضع الاستقبال وارد في كلام العرب، واستشهد لذلك بآية سورة النحل السابقة.

وعند الهواري الأندلسي[1] أنه تفاءَل بحصول قصده، وأنه ينبِّه على قوّة رجائه بحصول قَصْدِهِ.

ـ وقوله: «**مُحَمَّدٌ**» هو اسم الناظم، فهو محمد بن عبد الله بن مالك الطّائي النسب، الجيَّانيّ المَنْشَأ، الدِّمشقيّ الدار، وقد توفي سنة ٦٧٢، ومولده سنة ٥٩٨هـ.

ـ **هُوَ ابْنُ مَالِكِ**: وهذا ما اشتهر به بين الناس، وهو في موضع البيان؛ لأن من سُمِّي محمَّداً كثير.

وهذه الجملة الاسميَّة مُعْترضة[2] بين «قال» والمحكيّ، وهو «أَحْمَدُ ربي...».

قال المكناسي[3]: وقوله: «هو ابن مالك» جاء به على القليل في نعوت البيان من القطع، وإظهار المبتدأ. ولولا «هو» لكان «ابن» نعتاً لـ«محمَّد»، وكانت صورته: قال محمد بن مالك. ولكنه قطعه عنه، وهو قطع ليس للذَّمِّ. ولا للمدح، ولكنه للبيان، فيجوز ذِكْرُ المبتدأ وإظهاره، وهو الضمير «هو»، وكان «ابن» خبراً عنه.

---

(١) شرح المكودي ٧٦/١، وشرح الهواري الأندلسي ٦٤/١ ـ ٦٥، وتوضيح المقاصد للمرادي ٥/١ ـ ٦، وشرح الأشموني ٣/١ ـ ٤.

(٢) شرح المكودي ٧٦/١، وتوضيح المقاصد للمرادي ٥/١.

(٣) شرح المكناسي ١٥١/١.

قال الشَّاطِبي[١]: وقولُ النَّاظِم: «هو ابن مالك» بالقطع وإظهار المبتدأ، أتى به كذلك لأنَّ الصِّفة التي هي «ابن مالك» صفة بيان، وذلك فيها جائز وإنْ كان قليلاً، والأكثر الإتباع في نعوت البيان.

ـ ابْنُ مَالِكِ:

ذكر المرادي[٢] أنَّ ألف «مالك» الأول حُذِفت، وصورته «ملك»، وهو حذف في الخط؛ لأنه علم مشهور كثير الاستعمال، ويجوز ذكر ألفه أيضاً.

وذهب بعضهم إلى أنّ إثبات الألف جَيِّد.

وأمّا «مالك» آخر البيت فلا تُحْذَفُ ألفُه لأنَّه صفة.

قلتُ: هو مشتق، وليس عَلَماً كالأول، فالأول عَلَم منقول من اسم الفاعل.

ولم أجد نسخة مما بين يديّ جاء محذوف الألف في الاسم الأول.

ـ أَحْمَدُ رَبِّي:

كان مقتضى الظاهر أن يقول[٣]: «يَحْمَدُ» بياء الغيبة، ولكنه التفت من الغيبة إلى التكلّم.

وعند المكناسي[٤] أنه فَعَلَ ذلك لِيُظْهِر ولاية ذلك بنفسه وعمله تحقيقاً للعبوديّة.

وذكر الشَّاطِبي[٥] أنّ الحمد معناه الثناء على الله تعالى بصفات الكمال، ثم

---

(١) شرح الشاطبي ١/٧، وانظر إعراب الألفيَّة للأزهري ص/٨.

(٢) توضيح المقاصد ١/٦ ـ ٧، ومثل هذا عند ابن طولون ١/٢٤.

(٣) إعراب الأزهري/٦.

(٤) انظر شرحه ١/١٥٠.

(٥) شرح الشاطبي ١/٧.

ذكر أنّ الحمد والشكر مترادفان عند بعض العلماء.

رَبِّي: الربّ السَّيِّد القائم علىٰ الأشياء المصلح لها، والمخلوق لا يُقال له الرَّبّ[1] معرَّفاً باللام، وإنما يُقال له: ربُّ كذا، مضافاً، مثل: رَبّ الدار.

وهو مفعول به، والفتحة مُقَدَّرة علىٰ ما قبل ياء النفس، وذكر الشيخ محمد في حواشيه علىٰ شرح ابن عقيل أنه منصوب علىٰ التعظيم هرباً من أن يقول: «مفعول به»، وهو حَسَنٌ لكنه ليس بمألوف.

اللهَ: لفظ الجلالة، بَدَلٌ من «رَبِّي»، فهو بَدَلُ كُلّ من كُلّ، أو هو عطف بيان منصوب، فهو أوضح من المتبوع، وهو «رَبِّي»، واقتصر بعضهم علىٰ البدليَّة كالمكودي..

وتعرَّض ابن طولون[2] لاشتقاقه، فقال: «والأَصَحُّ أَنَّه غير مُشْتَقّ كما ذهب إليه خلق من الأئمة منهم إمامنا أبو حنيفة».

وذكر الشَّاطِبي أن أصله «الإله» ثم صار الله، وألزموه الألف واللام عوضاً مما حُذِفَ منه، ثم أقحموا اللام تعظيماً لاسم الله، وفرقاً بينه وبين اللاه، فصار مختصّاً بالإله المعبود بحقّ.

ـ خَيْرَ مَالِكِ:

خَيْرَ: بنية تفضيل، وأصله «أَفْعَل»، أي: أَخْيَر، وكان الأصل أن يُقال: فلان أَخْيَرُ من فُلان، وفلان أَشَرُّ من فلان، فرفضوا الأصل لكثرة الاستعمال، وحذفوا

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٢.

(٢) المرجع السابق ١/٢٣، وانظر شرح المفصَّل ١/٨ ـ ٩، وفيه بسط الخلاف بين العلماء في اشتقاقه، وانظر شرح الشاطبي/ ٧ ـ ٨.

الهمزة، ومجيئه على الأصل نادر كقول رؤبة[1]:

بِلَالُ خَيْرُ النَّـاسِ وَابْنُ الأَخْيَـرِ

وقراءة أبي قِلابة[2]: ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُّ﴾[3].

الله: بَدَلٌ من «رَبِّي».

وإعراب «خير»[4] بدل من «رَبِّي». قال المكودي: بَدَلٌ بَعْدَ بَدَل، وضعَّفه الأزهري. قال: لأن تعدُّد البدل غير مرضيّ عند الجمهور.

- أو هو منصوب على المدح «أمدح».

- أو هو منصوب على تقدير «أعني»، أو «أَخُصُّ».

- وذكر الأزهري أنه حال لازمة، ثم ذكر البدليّة، وأنها مبنيَّة على غير الغالب؛ لأن البدل الغالب فيه الجمود، وهذا مشتقٌّ.

- **قال الأشموني**: «حال على حَدِّ: «**دعوتُ اللهَ سَميعاً**».

مالك: مضاف إليه، وليس تكراراً للسَّابق، فالأول عَلَم، والثاني صِفَة.

قالوا[5]: هو من محاسن البديع، فهو من الجناس التّامِّ لتوافقهما في أعداد الحروف وهيئاتها وترتيبها.

---

(١) الهمع ٦/٤٥، شرح التصريح ٢/١٠١، شرح الأشموني ٢/٤٩.

(٢) سورة القمر ٥٤/٢٦.

(٣) انظر كتابي معجم القراءات ٩/٢٣١ ـ ٢٣٢، «قراءة قتادة وأبي حيوة وعطية بن قيس».

(٤) شرح الشاطبي ١/٨، وشرح المكودي ١/٧٦، وإعراب الألفيَّة/٩، والمكناسي ١/١٥١، وشرح الأشموني ١/٤.

(٥) إعراب الألفيَّة/٩.

قال المكناسي[(١)]: «وفي الجناس بين مالك، وخير مالك، معنىً لطيف، كأنه خطر له نسبته إلىٰ مالك أن جدّه سُمِّي بذلك تفاؤلاً ليملك الأشياء، فصرف عنان الاعتناء إلىٰ الدخول في خِفارة خير المالكين ﷻ».

ـ **واستشهد ابن طولون**[(٢)] لهذا النوع من الجناس بقوله تعالىٰ[(٣)]: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾.

ـ وجملة «أحمد ربي» في محلّ نصب مقول القول.

ـ وجملة «هو ابن مالك» اعتراضية بين «قال» والمقول.

٢. مُصَلِّياً عَلَىٰ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَىٰ ❊ وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

ـ وفيه رواية أخرىٰ «**مُصَلِّياً علىٰ الرَّسول**»[(٤)]، وكذا جاء في شرح ابنه.

ـ ورواية «وآله المستكملين الشُّرَفا»[(٥)].

ـ **مُصَلِّياً**: نصبٌ علىٰ الحال من الضمير المستتر في «أَحْمَدُ» في البيت السَّابق. والتقدير: أحمدُ الله في حال كوني مُصَلِّياً، والصَّلاة في اللغة الدُّعاء.

وهي عند الأزهري، حال مُقَدَّرة، وهي المُسْتَقْبَلَة.

ـ **علىٰ النَّبِيّ**: والرواية عند المكناسي وبعض الشرّاح «**علىٰ الرسول**».

---

(١) شرح الألفيَّة ١/١٥١.

(٢) شرح الألفيَّة ١/١٥١.

(٣) سورة الروم ٣٠/٥٥.

(٤) انظر شرح ابن النّاظم/٢، وابن طولون ١/٢٦، والمكناسي ١/١٥١، والمكودي ١/٧٦.

(٥) انظر إعراب الألفيَّة/٩، وشرح ابن طولون ١/٣٠.

قال المكناسي: وإنما لم يَقُل «على النَّبيّ» لأن الرَّسول أَخَصّ فهو أَمْدَحُ، وهو من النَّبوة، أي: الرفعة، أو بالهمز من النبأ وهو الخبر.

والرسول؛ فَعُول بمعنى «مُفْعَل»، أي اسم مفعول، ومجيء مثله قليل، وبمعنى الفاعل كثير، كطَهُور بمعنى طاهر.

وذهب بعضهم إلى أنه بمعنى النبيّ، **وعند الشَّاطِبي**: النبيّ، المُنْبِئ، أي: المخبر عن الله تعالى، فقد يخبر النبيّ من غير أن يُرْسَل، وهو أَتَمُّ من الرَّسُول، والرَّسول أخصّ، وكُلّ رسول نبيّ، وليس كل نبيّ رسولاً.

والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«مُصَلِّياً».

ـ المُصْطَفى:

المُصْطَفى هو المختار، والاصطفاء[1] افتعال من الصَّفْوَة، وهو الخالص من الكَدَر والشَّوَائب، أُبدل تاؤه طاءً لمجاورة الصَّاد: صفا: اصتفى، اصطفى.

والمُصْطَفَى نعت للرسول، أو النبي، والكسرة مقدَّرَة على الألف منع من ظهورها التعذُّر، وهو اسم مفعول.

وآله: اسم معطوف على «النبيّ»، مجرور مثله، والهاء في محل جَرٍّ بالإضافة، والمراد بالآل بنو هاشم...

واختُلف في جواز إضافته إلى الضمير، فمنعه الكسائي والنحاس، وذهب الزُّبيدي إلى أنه من لحن العامّة.

قال المرادي[2]: «والصحيح أنه من كلام العرب، وعند الشَّاطِبي[3] لا يُضافُ

---

(١) توضيح المقاصد ١/٧، وشرح المكودي ١/٧٦ ـ ٧٧، وشرح ابن طولون ١/٢٧.

(٢) توضيح المقاصد ١/٩.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/١٤، وإرشاد السالك ١/٨٩.

إلَّا إلىٰ مُعَظَّم. وذكر ابن قيم أنّ الصحيح جوازه.

وذكر الأشموني[1]: أنّ أصله «أهل» من «أأل»، فقُلبت الهمزة هاء، كما قُلبت في «هراق»، وأراق، ثم قُلبت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم، وآمن. وأصلهما: أأدم وأأمن. قال: وهذا مذهب سيبويه. وقيل: أصل آل «أَوَل» فقُلبت الهمزة ألفاً، وتصغيره «أُهَيْل»، فَاستدلُّوا بهذا على أن أصله: أهل.

الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا:

أي: باتّباعه والإيمان به، فقد كان آله ﷺ أهل ذِرْوَة الشَّرف.

وذكر المكناسي[2] أنهم كانوا أهل شرف قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فاستكملوه.

والمستكملين: صفة لآله.

أ ـ **الشَّرَفا**: مفعول به لاسم الفاعل «المستكملين»، واسم الفاعل[3] المقرون بـ«أل» وتثنيته وجمعه يعمل عمل فعله بلا شرط، فيرفع الفاعلَ، وينصب المفعولَ، إن كان فِعْله مُتَعَدّياً، ويقتصر علىٰ رفع الفاعل إن كان فعله لازماً، والأَلف فيه للإشباع، وأصله «الشَّرفَ» فأُشْبِعَت الفتحة للإطلاق.

ـ و«أل» في «المستكملين» اسم موصول على الأَصَحّ. ظهر إعراب محلها فيما بعدها لكونها علىٰ صورة الحرف.

وفي اسم الفاعل هذا ضمير يعود علىٰ «آل»، مرفوع علىٰ الفاعلية.

---

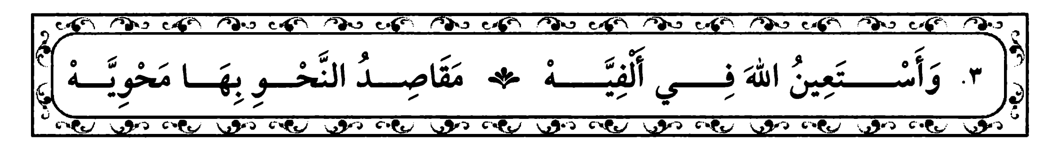
(١) شرح الأشموني ١/٤ ـ ٥، والمقاصد الشّافية ١/١٤.

(٢) شرح الألفيّة ١/١٥٢.

(٣) إعراب الألفيّة/٩.

ب ـ «الشُّرَفا» وعلىٰ هذا الضَّبط يكون صفة أخرىٰ، وأصله المدّ: الشُّرَفاء، ويكون مفعول «المستكملين» محذوفاً تقديره: المستكملين كلّ شرف، أو كلّ المجد.

وعلىٰ هذه الرواية ألف المدّ بعكس الرِّواية الأولىٰ.



٣. وَأَسْــــتَعِينُ اللهَ فِــــي أَلْفِيَّــــهْ ❊ مَقَاصِــدُ النَّحْــوِ بِهَــا مَحْوِيَّــهْ

ـ أي: أَستعينُ اللهَ في نظم ألفيَّة، وأصله: أَسْتَعْوِنُ، بكسر الواو، ونُقلت حركة الواو إلىٰ العين، فلما كُسِرَ ما قبل الواو قُلبَتْ ياءً علىٰ ما هو مشهور في قواعد الصَّرف وفاعله مُسْتتر وجوباً، تقديره «أنا».

ـ اللهَ: لفظ الجلالة منصوب بالفعل قبله.

في ألفيّهْ[1] أي: عِدّة أبياتها ألفٌ، أو ألفان، بناء علىٰ أنها من كامل الرَّجز، أو مشطوره.

قال ابن طولون[1]: ألفيّة نسبة إلىٰ ألفين إنْ قُلنا بالشَّطر، فيكون كلُّ نصفٍ بيتاً مستقلّاً، فتكون الأرجوزةُ ألفي بيت، أو نسبة إلىٰ أَلْف إنْ قُلنا ليست الأبيات بمشطورة، وهذا الذي يدلُّ عليه كلام النّاظم، بل قد نَصَّ علىٰ أنها ألفُ بيتٍ كما نقله الهوّاري، فوجب أن يُحْمَلَ علىٰ عَدَمِ الشّطر، وهو الأصل.

وجملة «وَأَسْتَعِينُ...» معطوفة علىٰ جملة[2] «أَحْمَدُ» في البيت الأول، فهي في محلّ نصب، وقد يجوز أن تكون الواو للاستئناف.

---

(١) ابن طولون ٣١/١، وشرح الأشموني ٥/١، وشرح المكناسي ٥٣/١، والمقاصد الشَّافية ١٧/١.

(٢) ابن طولون ٣١/١، والمكناسي ١٥٣/١، والمقاصد الشَّافية ١٧/١.

فِي أَلْفِيَّهْ:

في: بمعنى «على[1]» ؛ لأنّ الاستعانة جاءت مُتَعَدِّية بـ«على» ، قال تعالى[2]: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾.

أو ضُمِّن «أَسْتَعِينُ» معنى أستخيرُ ، ونحوه مما يَتَعَدَّىٰ بـ«في» ، أو على لغة قليلة.

وهذه الألفيّة هي خلاصة ما في أرجوزته الكبيرة المسماة بـ[3] «الكافية الشَّافية».

مَقَاصِدُ النَّحْوِ:

مَقَاصِدُ: مبتدأ.

والمراد بالمقاصد معظمُه ، أو جُلُّ مهماتِه وأغراضه ، وَمَحْوِيَّه: مجموعة مُحاط بها.

أي: أنّ هذه القصيدة أحاطت بمقاصد النحو ، وجملتها مجموعة فيها ، وأصل النَّحو في اللغة القَصْد ، وهو ضِدّ اللَّحْن الذي هو العدول عن القَصْد والصَّواب.

وهو في **الاصطلاح** علم بالأحوال والأشكال التي بها تدلُّ على ألفاظ العرب ، وعلى المعاني.

وعَلَّق الشَّاطِبي على هذا بقوله[4]: «إذ قد فاته أشياء من مقاصد النحو ومهماته ، كباب القَسَم ، وباب التقاء السَّاكِنين ، وغير ذلك مما يتبيّن موضعه إن شاء الله تعالى ،

(١) شرح المكودي ١/٧٧.
(٢) سورة يوسف ١٢/١٨.
(٣) نُشرت هذه الألفيَّة في دار المأمون للتراث عام ١٩٨٢ ، بتحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي ، عام/١٩٨٢ ، وعدة أبياتها/٢٧٥٧ في ٥ أجزاء.
(٤) انظر المقاصد الشَّافية ٩/٤٣٨.

فتلخص أن كلامه غير صادق.

ثم أسقط هذا الاعتراض، فمن مقاصد النحو ما هو مهم، كالذي ذكره في نظمه، ومنها ما ليس بمهم كباب التسمية، والأمثلة الموزون بها في باب المنصرف، فمراده التعريف بالضروري من علم النّحو.

وذكر الهَواري[1] أنه لا شكّ أنها حَوَتْ أكثر مقاصد النحو.

بِهَا مَحْوِيَّهْ:

بِهَا: متعلّق بمحوِيَّه، والباء[2] بمعنىٰ «في».

ومَحْوِيَّهْ: خبر المبتدأ.

وهو اسم مفعول من «حَوَىٰ، يحوي»، وأصله مَحْوُوْيَة، اجتمع فيه الواو والياء، وسُبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأُدْغمت في الياء، وقُلبت الضمّة كسرة.

ونائب الفاعل مستتر في «محويَّة» يعود علىٰ مقاصد، والتقدير: جُلّ مقاصد النحو بها محويّة، وقدَّر المضاف «جُلّ» ليَلْتَئِم مع قوله[3]:

نَظماً عَلَىٰ جُلّ المهماتِ اشْتَمَلْ

وجملة «**مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ**» نعت أول لـ«ألفيَّه».

النَّحْو: فائدةٌ في «نحو»[4]:

---

(١) انظر شرح الألفيَّة ١/٧٠.

(٢) شرح المكودي ١/٧٦.

(٣) انظر متن الألفيَّة: البيت/٩٩٩ الخاتمة ص/١٤٩، ط. ثانية.

(٤) انظر توضيح المقاصد ١/٩ ـ ١١، وشرح ابن طولون/٣٣، وشرح الأشموني ١/٨٥، وزاد علىٰ=

١ ـ الأول أن يكون مَصْدَر نحو: نَحَوت كذا نَحْواً، أي: قصدته.

٢ ـ أن يكون ظرفاً، نحو: اتّجهتُ نحو البيت.

٣ ـ بمعنىٰ مثل: هذا نحو هذا، أي: مثلُه.

٤ ـ بمعنىٰ القِسْم: يُقال هذا علىٰ أربعة أَنْحَاء، أي: أقسَام.

فإطلاقُ لفظ النحو علىٰ هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر علىٰ المفعول به، فالنحو بمعنىٰ المنحُوِّ، أي: المقصود، ثم ذكر سبب تسمية هذا العلم نحواً مما رُوِيَ عن علي بن أبي طالب وأبي الأسود عندما قال له: بعد أن أعلمه أنَّ الكلام اسم وفِعْل وحرف: «أُنْحُ هذا النحو يا أبا الأسود».

٤. تُقَرِّبُ الْأَقْصَىٰ بِلَفْظٍ مُوجَزِ ✤ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

ـ **تُقَرِّبُ**: أي: هذه المنظومة.

ـ **الْأَقْصَىٰ**: أي: البعيد من المعاني.

وفسَّر الشَّاطِبي هذه الجملة بتفسيرين[1]:

١ ـ أن هذه الأرجوزة تضم أطراف المعاني البعيدة عن التحصيل والضبط، فتضبطها بقوانين وجيزة مختصرة حتىٰ تجعلها سهلة الانقياد، لا تتعاصَىٰ علىٰ ذي فهم...

٢ ـ أو المعنىٰ أنها تجمع أشتات المعاني الكثيرة في اللفظ اليسير، إشارة منه

= معنىٰ «نحو» معنىٰ خامساً، وهو المقدار، نحو: له عندي نحو ألف، أي: مقدار ألف.

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٠ ـ ٢١.

إلى الاختصار الذي نحاه مما بَعُدَ على غيره جمعه من المعاني الكثيرة، قَرَّبه هو باللفظ الموجَز.

وجمع ابن ابن مالك[1] بين هذين المعنيين.

قال ابن طولون[2]: «أي: تقرِّب المعنى البعيد بلفظ موجز، أي: بسبب وجازة اللفظ وتنقيح العبارة مع كثرة المعاني؛ إذ الموجز هو الكلام القليل الألفاظ الكثير المعاني».

- **بِلَفْظٍ**: متعلّق بالفعل «تقرِّبُ»، والباء[3]: بمعنى «مع»، أي: تفعل ذلك مع وجازة اللفظ، أي: اختصاره.

وجملة «**تقرِّبُ**»: في محل جَرّ عطف على جملة «**مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ**»، وهي الواقعة نعتاً لـ«ألفيَّة»، أو هي في محل جَرّ نعت ثانٍ.

- **وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ**: تبسط: توسِّع، البذلَ: العطاء. وهذا إشارة إلى الفوائد الكثيرة التي تمنحها للقارئ، واعدة قُرَّاءَها بحصول مآربهم، وناجزة بوفائها.

- **بِوَعْدٍ مُنْجَزِ**: أي: المُوْفَى بسرعة، ومُنْجز: نعت لـ«وعد».

قال الشَّاطِبي[4]: «والوعد المنجز معناه المُحْضَر، يقال: بِعْتُه ناجزاً بناجز، أي: حاضراً لا نسيئة.

وجملة «تبسط البذل» معطوفة على سابقتها في محل جَرّ، وهي النعت الثالث لـ«ألفيّة».

---

(١) شرح الألفيَّة/٣.
(٢) شرح ابن طولون ١/٣٤، وانظر شرح المكودي ١/٧٧.
(٣) شرح الأشموني ١/٦.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٢.

قال الأزهري[1]: «وهذا البيت من جملة الأبيات التي وافق فيها الصّدرُ العجزَ في الإعراب، حرفاً بحرف، إذا قطعنا النظر عن الموصوف المحذوف.

٥. وَتَقْتَضِـي رِضـاً بِغَيْـرِ سُـخْطِ ❁ فَائِقَـةً أَلْفِيَّـةَ ابْـنِ مُعْـطِ

تَقْتَضِي: تطلبُ، رِضاً: مفعول به، وهو مصدر «رَضِي» علىٰ غير قياس، والقياس فيه فتح الراء. وقد حُذِفت الألفُ لفظاً، وثبتت خطاً.

رِضاً[2]: عند البصريين أصلها الواو.

رِضَىٰ: عند الكوفيين كتبت بالألف علىٰ صورة الياء مراعاة للكسر في أوله.

السُّخْطِ: خلاف الرِّضا.

ـ **بِغَيْرِ**: جار ومجرور متعلِّقان بمحذوف نعت لـ«رضا»، أي: رضاً كائناً بغير سُخْط.

وذكر الأزهري[3]: أنه لا يتعلَّق بالفعل «تقتضي».

قال الأشموني[4]: «تقتضي: أي تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن رضاً مَحْضاً بغير سُخْط يَشُوبه.

وجملة تقتضي...: معطوفة علىٰ جملة تقدّمت وقعت نعتاً، وعلىٰ هذا فهي في محل جَرّ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠.

(٢) موسوعة قواعد الكتابة/٢٩١.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٠.

(٤) شرح الأشموني ١/٦.

ـ **فَائِقَةً**: حال من «ألفيّة»[1] أو من ضمير «تقتضي» وهو اسم فاعل، وفيه ضمير مستتر يعود علىٰ «ألفيّة»، أي: هي.

وذكر **الأشموني**[1]: جواز وجهين آخرين: الأول: الرفع علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي فائقةٌ، والجرّ نعتاً لألفيّة.

قلتُ: تواترت الرِّواية بالنَّصب، ولم أجد نسخة ضُبطت بغيره، ولم تُنْقَل الألفيّة مشافهة.

ـ **أَلْفِيَّةَ**: مفعول به لاسم الفاعل.

وَعَمِلَ اسمُ الفاعل لاعتماده علىٰ صاحب الحال، وكونه بمعنىٰ الحال أو الاستقبال.

وذكر المكودي[2] أنه مفعول ثان، وليس هذا بالصَّواب، بل الصواب ما أثبتته المحققةُ في الحاشية، وهو «مفعول» بفائقة، وكان الأولىٰ أن يثبت هذا في صُلْب النَّصّ.

ـ **ابن**: مضاف. **مُعْطِ**: مضاف إليه، وحَذْفُ الياء لا يليق بهذا، بل لعلَّ الصَّواب إثباتها «مُعْطي».

ـ **وَابن معطي**: هو أبو الحسن يحيىٰ بن معطي بن عبد النور الزواوي الحنفي، الملقَّب زين الدِّين، جزائري البلد، اشتغل بالعربية في المغرب، ثم رحل إلىٰ بلاد المشرق، سكن دمشق طويلاً، ودرس عليه كثير من طلبة العلم، ثم سافر إلىٰ مصر، وبقي فيها مقرئاً ومعلّماً إلىٰ أن تُوفي في القاهرة سنة/٦٢٨هـ.

---

(١) شرح الأشموني ١/٦، إرشاد السَّالك/٩٢.

(٢) شرح المكودي ١/٧٨.

قال الشَّاطِبي[1]: «ومراده أن ينبه على أنّ نظمه لهذه الألفية ليس معارضةً لابن معطي في ألفيّته، ولا لسخطٍ يتعلّق بها منه، بل هو جارٍ على سبيل الرِّضا بما صنع ابن معطي، وإن كانت هذه قد فاقتها بأوصاف حسان كتثقيف الأبواب، وتصحيح القوانين، والتوفية بشروطها، واختصار الألفاظ مع كثرة المعاني...، وألفية ابن معطي مشهورة بأيدي النّاس، وهي ذات محاسِن من تقريب المراد للأفهام، وعذوبة المَسَاق، وسهولة الحفظ، والبيان بالمُثُل مع قلّة الحَشْو، مع أنها مؤذنةٌ بفصاحة صاحبها، شاهدة له بجودة القريحة وسعة العلم...».

وجاء لفظ[2] «معط» في بعض النسخ بإثبات الياء، لأن هذه الياء إنما تحذف من الاسم النكرة، والاسم هنا معرفة، وغالب النُّسخ على حذف الياء ليقابل البيت الذي قبله المنتهي بلفظ «سخط».

وقال[3]: «جعل ابن معطي[4] ألفيته في واحد وثلاثين عنواناً، وكان يضم العناوين المتقاربة، وابن مالك جعلها في ثمانين عنواناً[5] لتنشيط النفس، ويتميَّز كل قسم عن غيره، وإن كان ابن معطي قد زاد بعض الأبواب، لكن قواعدها أقلُّ من قواعد ألفيّة ابن مالك، ولذلك اشتُهرت ألفيَّة ابنِ مالك، ولعكوفِ صاحبها على دراسة هذا الفن ومؤلفاته الكثيرة التفَّ الكثير حوله».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٣ ـ ٢٤.

(٢) انظر متن الألفيَّة ص/١١، ط/٢.

(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادي ١/١٢، حاشية المحقّق.

(٤) انظر متن ألفيّة ابن معطي الذي أخرجناه عام/٢٠١٤ في مكتبة دار العروبة، وقد جاء في/٩١ باباً، وآخره: الضرورة الشعرية.

(٥) انظر متن ألفيّة ابن مالك الذي أخرجناه عام/٢٠٠٦، وكانت الطبعة الثانية/٢٠١١، وآخرها الباب/٨٠، وهو باب «الادّغام».

٦. وَهْــوَ بِسَــبْقٍ حَــائِزٌ تَفْضِــيلَا ✤ مُسْــتَوْجِبٌ ثَنَــائِيَ الْجَمِــيلَا

وَهْوَ: مبتدأ يرجع إلىٰ ابن معطي، والواو للاستئناف.

بِسَبْقٍ: متعلِّق بـ«حائز»، والباء سببيَّة.

حَائِزٌ: خبر المبتدأ «هو»، وفاعله ضمير مستتر يعود علىٰ ابن معطي.

تَفْضِيلَا: مفعول به لاسم الفاعل «حائزٌ»، قالوا: وهو علىٰ تقدير مضاف، أي: حائز تفضيلي، أو هو علىٰ تقدير: حائزٌ تفضيلاً عليَّ.

مُسْتَوْجِبٌ: خبر ثانٍ عن الضمير «هو»، والمراد أنه مُسْتَوْجب ثنائي.

ثَنَائِيَ: مفعول به لاسم الفاعل «مستوجب»، وفيه ضمير الفاعل المستتر.

وعند الأشموني[1]: هو مصدر مضاف إلىٰ فاعله، وهو الياء.

الْجَمِيلَا: نعت لـ«ثنائي»، والألف للإطلاق، وذهب الأشموني إلىٰ أنّ الجميل صفة للمصدر ثنائي، أو معمول له.

قال المرادي[2]: «يشير بذلك إلىٰ فضل المتقدِّم علىٰ المتأخِّر، وما يستحقه السَّلَفُ من ثناء الخلف ودعائهم...».

٧. وَاللهُ يَقْضِــي بِهِبَــاتٍ وَافِــرَهْ ✤ لِــي وَلَــهُ فِــي دَرَجَــاتِ الْآخِــرَهْ

واللهُ يَقْضِي: الواو: للاستئناف. الله: لفظ الجلالة مبتدأ.

جملة **يَقْضِي**: خبر المبتدأ. ومعنىٰ يقضي: يحكم، وظاهرها الإخبار، ولكن

(١) شرح الأشموني ١/٧.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٣، وشرح ابن طولون ١/٣٦.

المراد من ذلك الدُّعاء، وقد يكون على الإخبار.

الهِبَات: جمع هِبَة، وهي العطيَّة، وهو مصدر «وهب» فسقطت الواو من أوله.

وقوله: بهبات، متعلّق بالفعل «يقضي».

الوَافِرَة: الكثيرة، وهي صفة لـ«هبات».

ولم يقل[1] «وافرات» المطابق لـ«هبات» لأنَّ جمع السَّلامة من جموع القلَّة عند سيبويه وأتباعه.

قلت: يمكن التعليل بأخير من هذا، وهو أن الجمع غير العاقل تجوز فيه المطابقة وعدمها، نحو: نخل باسقات، وباسقة، والنظم لا يساعده على الجمع.

لِي وَلَهُ[2]: دعا لنفسه أولاً، ثم لابن معطي اقتداءً بالسُّنَّة، وهو أن يبدأ بنفسه، ثم بمن يليه لقوله ﷺ: «ابدأ بنفسك ثم بمن تَعُول».

فِي دَرَجَاتِ: متعلِّق بـ«يقضي» **الْآخِرَة**: مضاف إليه.

قال أبو عبيدة: «الدَّرَجُ إلى أعلى، والدَّرَكُ إلى أسفل».

قال ابن طولون[3]: ولو قال الناظم:

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ جَمَّهْ ❁ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيْعِ الأُمَّهْ

(١) شرح ابن طولون ١/٣٦، وإعراب الألفيَّة/١٠، وانظر شرح الأشموني ١/٧.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٠.

وفي شرح الأشموني ١/٧ «بدأ بنفسه لحديث: كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه» رواه أبو داود. وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ سورة إبراهيم ١٤/٤١. وعن موسى عليه السلام ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى﴾ الأعراف ٧/١٥١.

(٣) شرح ابن طولون ١/٣٧.

لكان أولىٰ.

وقال الأشموني[1]: «وكان الأَحْسَنُ أن يقول:

وَاللهُ يَقْضِي بِالرِّضَا وَالرَّحْمَهْ ❁ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيْعِ الأُمَّهْ

تنبيه

وجدت حاشيةً علىٰ شرح ابن طولون ص ١/٣٧، رقم/٥ فيها ما يأتي:

«وقال المكودي في حاشية/٥ ـ ٦ في الشرح الكبير[2]: وَرَدَ علينا عام/٧٦٩هـ طالب من العراق، ذاكراً أن أهل العراق يزيدون في خطبة الأرجوزة بيتاً ثامناً، وهو[3]:

فَمَا لِعَبْدٍ وَاجِلٍ مِنْ ذَنْبِهِ ❁ غَيرُ دُعَاءٍ وَرَجَاءِ رَبِّهِ»

قلتُ: وعندي أن هذا البيت مُقْحَم في مقدِّمة الألفيَّة، وأنه من زيادة بعض الرُّواة. ولو كان هذا البيت من أصول مقدمة ابن مالك لكان أهل الشام أولىٰ بروايته من أهل العراق، وابن مالك بين ظهرانيهم، أضف إلىٰ ذلك أن البيت السابع ختم المقدّمة بالدُّعاء لنفسه ولابن معطي، ولم يكن النصُّ قابلاً لهذا البيت بعد الدعاء.

أضف إلىٰ هذا أن المكودي لم يذكر قصَّة هذا الطالب العراقي الوافد إلىٰ المغرب، ولم يثبت البيت في شرح الألفية مما هو بين أيدينا، ولم يذكره ابن النّاظم في شرحه، وهو أولىٰ بذلك لو كان هذا البيت من صنع أبيه رحمهما الله.

---

(١) شرح الأشموني ١/٧.

(٢) شرح المكودي الألفيَّة شرحين: كبير وصغير، وليس الشرح الكبير بين أيدينا، ويُقال: إنَّ حسّاده أحرقوه، وما بين أيدينا هو الشرح الصَّغير. انظر ص/٤١ ـ ٤٢ من مقدمة شرح المكودي.

(٣) انظر متن الألفيَّة ص/١٢ الطبعة الثانية.

١ ـ الكلام وما يتألَّف منه

٨. كَلامُنَـا: لَفْظٌ مُفِيـدٌ، كَـ«اسْتَقِـمْ» ✤ وَاسْـمٌ وَفِعْـلٌ ثُـمَّ حَرْفٌ، الْكَلِـمْ

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ:

كَلَامُنَا[1]: يعني به كلام النحويين، وهو اللفظ المفيد فائدة يَحْسُنُ السكوتُ عليها، وهو مركَّب من اسمين: زيد قائم، أو من فعل واسم نحو: قام زيد.

والدليلُ على أنه أراد هذا أنه قيَّده بإضافته إلى الضمير، واستغنى بالمثال «استقِم» عن أن يقول: فائدة يَحْسُن السكوت عليها، وبعضهم يقول: مفيدٌ بالوَضْع، أي بالقَصْد، أي يقصد المتكلّمُ الإفادة تحرُّزاً من كلام السَّاهي والنائم والمجنون.

وكلامُنا: مبتدأ، و«نا» في محل جَرٍّ بالإضافة. ولفظٌ: خبرُه.

وذكر الأزهري[2] أن توقّف الفائدة على ما بعده لا يمنع من جعله خبراً، كتوقّفِ الخبرِ على بعض متعلَّقاته، ومفيدٌ: نعت، وليس خبراً بعد خبر.

كَاسْتَقِمْ: ـ في موضع النَّعت لـ«مفيد» على تقدير كونه من تمام الحَدِّ.

ـ وخبر مبتدأ محذوف على تقدير كونه مثالاً بعد تمام الحدِّ.

وعلى هذين التقديرين مجرور الكاف محذوف.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٣١، وذكر الشاطبي المراد بالكلام في اللغة واصطلاح المتكلمين. وانظر شرح ابن عقيل ١/١٤، وتوضيح المقاصد ١/١٤، وتحرير الخصاصة ١/١٠٢، وشرح ابن النّاظم/٣.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١.

والتقدير على الأول: كفائدة اسْتَقِم، والجارّ متعلّق بمحذوف نعت، وعلى الثاني: كقولك: استقم. ومن عادته إعطاء الحكم بالمثال، قلتُ: لا يمنع أن يُعْرَب إعراب الاسم على الحكاية، ويكون مجروراً بالكاف إنزالاً للفعل منزلة الاسم، على تقدير أن المراد لفظُه.

وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ:

قالوا: الدليل القاطع على هذا الحصر هو الاستقراء والإجماع، وأوَّل من قال هذا عليّ بن أبي طالب لأبي الأسود، فنظمه ابن مالك على لفظه: اسم وفعل وحرف.

ـ وذكروا أنّ «ثُمَّ[١]» نائبة عن الواو التَّقسيميَّة. وذكر هذا المرادي.

ـ ثُمَّ قال: «ويجوز أن تكون على بابها للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل لكونه فضلة.

قال أبو حيان[٢]: «وإدخال «ثم» ليس بجيِّد؛ لأنّ «ثُمَّ» للتراخي، ولا تراخي هنا».

وزاد بعضهم[٣] **رابعاً سَمَّاه «الخالفة»** وعَنَى به أسماء الأفعال، وهو أبو جعفر بن صابر الأندلسي، عاش في القرن السَّادس.

ـ قالوا: لا يضرُّ هذا الخلاف في بعض مفردات هذه اللغة عند النظر في غالب ما ينتظمه هذا التقسيم.

---

(١) توضيح المقاصد ٢١/١، وشرح ابن طولون ٤٣/١، وشرح الهواري الأندلسي ٧٨/١، وشرح المكودي ١٠/١، ثم لمجرد الجمع مثل الواو. انظر شرح السُّيوطي/٦٨.

(٢) منهج السَّالك/٣.

(٣) توضيح المقاصد ١٩/١، والمقاصد الشَّافية ٤٠/١.

وذكر الصَّبَّان أنه من أفراد الاسم.

الْكَلِمْ: بينه وبين الكلام عموم وخصوص، فالكلامُ أَعَمُّ، فهو يتناول المركَّب من كلمتين فصاعداً، ولا يتناول غير المفيد.

والكَلِمُ[1]: يتناول المفيدَ وغير المفيد، وهو لا يتناول المركَّب من كلمتين؛ لأنّ أقل الجمع ثلاثة نحو: إنّ زيداً ذهب، وإنْ قام زيد.

والكلم: اسم جنس، وقيل: جمع، وقيل: اسم جمع، وهو لا يُقال إلَّا على ثلاث كلمات فأكثر، وهو اسم جنس جمعي، ويُقال: اسم جنس[2] إفرادي، يُقال على الكثير والقليل.

قال الأزهري[3]: والكَلِم هنا بمعنى الكلمات: مبتدأٌ مُؤَخَّر ونعته محذوف، والتقدير: والكَلمُ الثلاثُ المؤلَّف منها الكلام اسم وفعل وحرف.

وعند الهواري[4]: الكلمُ: مبتدأٌ مؤخَّر، وقوله: اسم وفعل وحرف، خبر مقدَّمٌ.

ـ واسم الجنس الجمعي هو ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، وتكون التاء غالباً في المفرد: شجر: شجرة، ومنه كَلِم: كَلِمَة، وقد يكون الفرق بالياء: زنج: زنجيّ، رُوم رُوميّ.

ـ واسم الجنس الإفرادي هو ما يَصْدُق على القليل والكثير نحو: ماء، ذَهَبٌ.

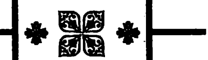
ويصبح المعنى: الكلام المُصْطَلَحُ عليه عند النحويين هو اللفظُ المفيدُ،

(١) شرح ابن عقيل ١/١٦، وشرح الأشموني ١/٥٩.

(٢) منهج السَّالك/٣، يفرق بينه وبين مفرده بالتاء.

(٣) إعراب الألفيَّة/١١، وشرح الأندلسي ١/٧٦.

(٤) إعراب الألفيَّة/١١، وشرح الأندلسي ١/٧٦.



ومثاله: استقِم، وإنّ الكَلم: يتنوَّع إلىٰ اسم وفعل وحرف.

وذكر المرادي[١]: أنّ في «الكَلم» التذكير والتأنيث، فقال ابن مالك: واحده كلمة، وقال ابن معطيْ: واحدها.

٩. وَاحِـدُهُ كَلِمَـةٌ، وَالْقَـوْلُ عَـمّْ ✦ وَكِلْمَـةٌ بِهَـا كَـلَامٌ قَـدْ يُـؤَمّْ

ـ **واحِدُه**: أي: واحدُ الكَلِم، ويجوز التذكير[٢]، والتأنيث علىٰ ما سبق بيانه، ويقال: كَلِمة، وكَلْمَة وكِلْمَة.

ـ **وَالْقَوْلُ عَمّْ**: يعم القولُ الكلمة، والكَلِم، والكلام، فيصح إطلاقه علىٰ كلِّ واحد منها.

عَمّْ: يحتمل ثلاثة أوجه[٣]:

١ ـ فعلاً ماضياً، وفاعله مستتر، وجملة «عَمَّ» خبر المبتدأ وهو القول.

٢ ـ اسم تفضيل، وأصله «أَعَمّ» حُذِفَت منه الهمزة كما حُذِفَت من «خير وشر» بقصد التخفيف، وحُذِفَ متعلّقه: أَعَمّ منه.

٣ ـ اسم فاعل، والأصل عامّ، وحُذِفت منه الألف كما حُذِفَت من «بَرّ»،

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٧، قال:

١٨ ـ تَأْلِيفُـهُ مِـن كَلِـمٍ، واحِـدُها ... كِلِمَـةٌ أَقْسَـامُها أَحُـدُّها

ص/٢٨.

(٢) شرح الهواري/٨٠ ذكَّر الضمير لأن الكلم اسم جنس، والغالب علىٰ اسم الجنس التذكير، ولو أنَّث لجاز إلَّا أنه قليل.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٢.

والأصل: بارّ.

والمراد أن القول يعم الثلاثة.

وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ:

كِلْمَة، ويقال: كَلْمَة بفتح الكاف، ويقال: كَلِمةٌ، وهي الفصحىٰ، وهي لغة أهل الحجاز، واللغتان الأوليان لبني تميم.

وهي مبتدأ أول، وسوَّغ الابتداء بالنكرة التنوُّع.

كلام: مبتدأٌ ثانٍ، يُؤَمّ: يُقْصَدُ، وجملة «قد يُؤَمّ» خبر المبتدأ الثاني «كلام».

وذكر المكناسي[1] عن المكودي أنّ ما وقع في قوافي الشعر مشدَّداً مثل: عمّ، ويؤمّ، يجب تخفيفه، ولا يجوز الوقف عليه بالتشديد لئلا ينكسر الوزن.

ومعنىٰ هذا الجزء من البيت أنّ لفظ «كلمة» قد يُطْلَقُ علىٰ الجمل المفيدة.

قال تعالىٰ[2]: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ إشارة إلىٰ قوله[3]: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾.

وقال ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعر كَلِمَةُ لَبِيد»، وقد أشار بذلك إلىٰ البيت:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ❊ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

ـ وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه كتسمية البيت من الشعر قافيه، وقد يُسَمُّون القصيدة قافية لاشتمالها عليها.

---

(١) شرح المكناسي ١/١٦٢.

(٢) سورة المؤمنون ٢٣/١٠٠.

(٣) سورة المؤمنون ٢٣/٩٩ ـ ١٠٠.

قال ابن طولون(١): «وذلك كثير لا قليل كما يفهم من النظم»، وذلك في قوله: «قد يُؤَمّ».

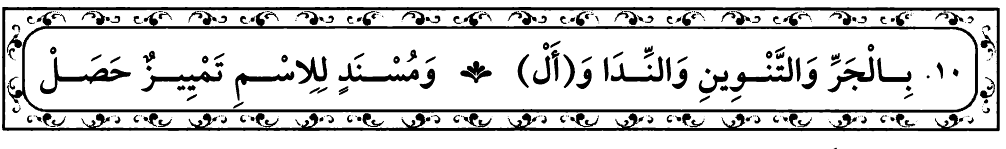
قال المكناسي(٢): «فلو قال المصنف:

وَاحِـدُهُ كَلِمَـةٌ، وَقَـدْ يُـؤَمّْ ✽ بِهَـا الكَـلَامُ لُغَـةً وَالْقَـوْلُ عَـمّْ

لحرَّر العبارة».

قال أبو حيان(٣): وكلمة بها كلام قد يُؤَمّ

«هذا كالحشو بالنسبة إلىٰ علم النحو، فهو من علم اللغة، وكان ينبغي أن يبيِّن أنّ الكلام قد ينطلق علىٰ الخطّ والإشارة».


١٠. بِـالْجَرِّ وَالتَّنْـوِينِ وَالنِّـدَا وَ(أَلْ) ✽ وَمُسْـنَدٍ لِلِاسْـمِ تَمْيِـزٌ حَصَـلْ

وذكر الشَّاطِبي رواية أخرىٰ، وهي(٤):

ومسند للاسم مَيْزُه حَصَلْ

ونقل المكناسي(٥) عن الشَّاطِبي رواية «مَيِّز حَصَلْ»

والمذكور في هذا البيت هو علامات الاسم.

---

(١) شرح ابن طولون ١/٤٨.

(٢) شرح المكناسي/١٦٤.

(٣) منهج السَّالك/٣.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٤٣، وذكر رواية الجماعة المشهورة في ١/٥٠.

(٥) شرح المكناسي ١/١٧٧.

١ ـ علامة الجَرّ:

- الجرُّ بالحرف.
- الجرُّ بالإضافة.
- الجرُّ بالتبعية: الإضافة، والنعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، والجرُّ بالمجاورة.

ومثال ابن عقيل[١]: مررت بغلامِ زيدٍ الفاضِلِ.

وذكر أنّ غير ابن مالك يقول: بحرف الجر، وهذا لا يتناول الإضافة والتبعيَّة، فقول ابن مالك أشمل من قول غيره.

وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية[٢] أنَّ ذكر الجرّ أَوْلَى من ذكر حروف الجر، لأنَّ الجرَّ مطلقاً يتناول الجر بالإضافة وبالتبعيّة.

والجر[٣] عبارة البصريين، والخفض عبارة الكوفيين.

وذكر ابن طولون[٤] مثالاً للجرّ البسملة، فهي تشمل الحالات الثلاث.

وذكر الأشموني[٥] أنّ الناظم بدأ بالحديث عن الاسم لشرفه.

قلت: وهذا كلام لا دليل عليه، وأي شرف يكون في مثل هذا المقام؟! فليس المقام مقام الحديث عن الأشراف.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٧.
(٢) شرح الكافية الشَّافية ١/١٦١.
(٣) شرح ابن طولون ١/٤٩.
(٤) شرح ابن طولون ١/٤٩، وانظر إرشاد السَّالك ١/٩٦.
(٥) شرح الأشموني ١/١٤.

ورَدّ المكناسي[١] الجر بالتعبيَّة، وتعقب ابن عقيل في ذلك، وعزاه أبو حيان لسيبويه والخليل والأخفش والجرمي.

وذكر المرادي[٢] أنه يشمل الجر بالحرف نحو: بزيد، وبالمضاف: غلام زيد، ولا جَرَّ لغيرهما خلافاً لمن أثبت ذلك، وهو الأخفش، وذكر ابن طولون مثل المرادي والمكناسي.

والمعنى[٣]: حصل للاسم تمييزٌ بالجرِّ والتنوينِ والنِّدا وأَلْ، وإسناده إليه.

وذكر الشَّاطِبي[٤] **أَنَّ** مثل **«والله ما ليلي بِنامَ صاحبُه»** على تقدير بليلٍ نام صاحبُه، **«ونعم السَّيْر على بِئْس العير»** على تقدير: على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العير، ثم قال: فهو قليل، وخارج عن كلام الناظم؛ فهو على تقدير مجرور، وجميعُه مؤوَّل.

٢ ـ التنوين[٥]:

العلامة الثانية من علامات الاسم التنوين، وهو مصدر نوَّنَ، ثم غَلَبَ حتى صار اسماً للنون الساكنة التي تلحق آخر الاسم لفظاً، وتسقط خطّاً، وهو عند سيبويه والجمهور أربعة أنواع:

ـ **تنوين التمكين**: مثل: زيدٌ ورجلٌ، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إشعاراً ببقائه على أصالته في باب الاسميّة، ويسمونه تنوين أَمْكَن، والاسم

(١) شرح المكناسي ١/١٦٤.
(٢) توضيح المقاصد ١/٢٢.
(٣) شرح الهواري الأندلسي/٨٦.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٤٤.
(٥) توضيح المقاصد ١/٢٣، والمقاصد الشَّافية ١/٤٤ وما بعدها، والمكناسي ١/١٦٨ ـ ١٦٩، وابن عقيل ١/٢١، وإرشاد السَّالك ١/٩٧ ـ ٩٨.

متمكّن أَمْكَن، والممنوع من الصرف متمكِّن غير أمكن.

- **تنوين التنكير**: مثل: صَهٍ، إذا أردت سكوتاً ما، والأصلُ صَهْ، وإيهِ.

وعند سيبويه هو اللاحق لبعض المبنيات فرقاً بين نكرتها ومعرفتها، ويطرد فيما كان آخره «ويه» مثل نِفْطويه، راهَوَيْه، خالَوَيْه.

- **تنوين العِوَض، أو التعويض**: وهو ضربان:

- عِوَضٌ عن حرف نحو: جوارٍ، وغواشٍ، في الرفع والجرّ، فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة.

- وعِوَضٌ من المضاف إليه جملة: يومئذٍ، وحينئذٍ، ونحو: كلٌّ قائمٌ.

- **تنوين المُقَابَلَة**: نحو مُسْلماتٍ، وهو اللاحق لما جُمع بألف وتاء مزيدتين، فهو في مقابل النون في جمع المذكر السَّالم «مُسْلِمين».

وذكر بعض العلماء كابن عقيل[1] وابن طولون والمكناسي ما سبق واكتفىٰ به؛ لأنه خاص بالأسماء، وتركوا ما تبقىٰ من أنواع التنوين؛ لأنها مشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف وهي:

- **تنوين الترنّم، والغالي، والاضطرار، والتناسب، وتنوين الفرق**[2].

وفَصّل المرادي[3] القول في أنواع التنوين، ولم يكتف بما سبق مع أنه قال:

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢١، والمقاصد الشّافية ١/٤٥، والمكناسي ١/١٦٨ - ١٦٩، وابن طولون ١/٥٠.

(٢) وتاسعًا، وهو **تنوين الفرق**، وهو اللاحق لغدوة بعد «لدنْ» وذلك أن (غدوة) غير منصرف للعلمية والتأنيث، فتقول: «جِئتُك لدن غدوةَ»، فيكون مجرورًا بالفتحة، ومن العرب من يشبِّه (لدُنْ) باسم الفاعل المنوَّن، فينصب بها، ولا يظهر مراده من قصد النصب إلا التنوين، فإنه لو لم ينون لحمل على أن «غدوة» مجرورة بالفتحة. شرح المكناسي ١/١٧٠ و٢/٦٨٦.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٣.

«ولم يعن المصنف إلّا الأربعة الأول، فإن قلت: أطلق في موضع التقييد، قلتُ: فقد أُجيبَ بأن «أل» في قوله: والتنوين للعهد فلم يشتمل غير المختصّ بالاسم...».

٣ ـ والنِّدا:

نحو: يا زيدُ، قال: والنِّدا بالقصر، ووجه اختصاصه[١] بالأسماء أنّ المنادىٰ مفعول به في المعنىٰ؛ لأنّ معنىٰ يا زيدُ، أنادي، أو أدعو زيداً، والمفعوليّة من خصائص الاسم فكذلك النِّداء.

وأما ما جاء داخلاً علىٰ غير الاسم فليس داخلاً هنا نحو[٢]: ﴿أَلَّا يَسَّجُدُوا۟﴾ ومثله[٣] ﴿يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ...﴾؛ إذ لا يُنادَىٰ إلّا من يُجيب، أو من يقوم مقامه كالمندوب.

وفي القراءة يُقَدَّر المُنَادىٰ مَحْذوفاً، أو تكون «يا» للتنبيه، فيكون تنبيهاً بعد تنبيه.

٤ ـ وأَلْ[٤]:

هي أداة التعريف المُعَبَّر عنها بالألف واللام، وعَبَّر عنها بـ«أَلْ» اختصاراً.

وقد تدخل علىٰ الأفعال اختياراً كقول ذي الخرق الطَّهوي:

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٥ ـ ٤٦.

(٢) سورة النمل ٢٧/٢٥، وانظر القراءة في كتابي معجم القراءات ٦/٥٠٤، وانظر إرشاد السَّالك ١/٩٩.

(٣) سورة النساء ٤/٧٣.

(٤) وتعرّض المرادي إلىٰ الخلاف في «أل» وحكم الهمزة من حيث القطع والوصل، وهذا له باب مستقلّ يأتي الحديث عنه، وهو الباب السَّابع: «المعرّف بالأداة»، وأبياته ١٠٦ ـ ١١٢، وانظر توضيح المقاصد ١/٣٦.

يَقُـولُ الخَنَـا ، وَأَبْغَـضُ العُجـم نَاطِقـاً ❖ إِلَـىٰ رَبِّـهِ صَـوْتُ الحِمَـارِ اليُجَـدَّعُ

وهو ضرورة.

قال أبو حيان[1]: «مذهب صاحب هذه الأرجوزة أنها تدخل علىٰ المضارع اختياراً، ومذهب الجمهور اضطراراً.

٥ ـ الإسناد:

ومن خواصّ الاسم الإسناد[2]: زيدٌ قائمٌ، قام زيدٌ.

وذكر الهواري أنّ الأصل مسند إليه، فحذف «إليه»، وزيد في المثالين مُسْنَد إليه. وقوله: مُسْنَد اسم مفعول أقامه مقام المصدر، وهو الإسناد.

وذكر المكودي[3] أنَّ هذا البيت يحتمل وجوهاً كثيرة من الإعراب، وأن أظهرها:

تمييز: مبتدأ، حَصَل: في موضع الصفة. للاسم: خبر، والتقدير: للاسم تمييز حاصلٌ بكذا.

---

(١) منهج السَّالك/٤.

(٢) ذكر الشاطبي أن «قام: فعل ماضٍ» فإذا قلت: قام فعل ماض: فما إعراب قام؟ فلا محيص له عن أن يقول: قام: مبتدأ، وما بعده خبر، وهو عين التناقض في مذهبه ومثله عند المرادي، ومثل لذلك الشاطبي بقوله: مِن: حرف جر، ثم قال المرادي: «والألفاظ المسند إليها نحكم عليها بأنها أسماء وإن كانت لفظ فعل أو حرف» وهذا يسمونه الإسناد اللفظي فهو صالح للاسم والحرف والجملة. المقاصد الشَّافية ١/ ٥٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٨.

(٣) شرح المكودي ١/ ٨٤.

١١. بِتَا «فَعَلْتُ» وَ«أَتَتْ» وَيَا «افْعَلِي» ❁ وَنُـونِ «أَقْـبِلَنَّ» فِعْـلٌ يَنْجَلِـي

❁ علامات الفعل:

١ ـ تاء الضمير:

وقوله: بتا: جارّ ومجرور، متعلّق بـ«ينجلي».

وتا: أصله: تاء، قُصِر للضَّرورة، والمراد تاء الفاعل، ولها ثلاث صور: فعلتُ، فعلتَ، فعلتِ، وكذا عند جميع الشُّرَّاح[١].

قال الشَّاطِبي[٢]: «ومن عادته إعطاء الأحكام في الأمثلة، ويقرِّرُ الأصولَ بها طلباً للاختصار، واتِّكالاً على فهم المراد منها».

وذكر أنّ عند المصنف «ليس» و«عسىٰ» فعلان، وهما كذلك عند البصريين. وخالف البغداديون في «ليس» فعدُّوها في الحروف لموافقتها لها في المعنىٰ، وكذا الخلاف عند الكوفيين في «عسىٰ»، و«نِعْمَ، بِئْسَ».

ويأتي عرض الخلاف في موضعه.

٢ ـ تاء التأنيث[٣]:

والعلامة الثانية هي تاء التأنيث السَّاكنة أصالةً: نحو: أَتَتْ هندُ، وذكروا الأصالة احترازاً عن الحركة العارضة. «قالتُ امُّه»، ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[٤].

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٢، وشرح المكودي ١/٨٤، والهواري الأندلسي ١/٨٦.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٥٢.

(٣) شرح ابن طولون ١/٥٣، وتوضيح المقاصد ١/٤٠.

(٤) سورة يوسف ١٢/٥١.

وتلحق هذه التاء الفعل الماضي، واحترز بالسّاكنة عن اللاحقة للأسماء؛ فإنها تكون متحركة: هذه مُسْلمةٌ، ومن اللاحقة للحرف نحو: لاتَ، رُبَّتَ، ثُمّتَ، وتسكينها مع «رُبّ وثم» قليل.

قال أبو حيان[1]: «.. وأما تاء الضمير وتاء التأنيث السّاكنة فبعض النحويين لم يجعلهما من خواصّ الفعل، فهما تلحقان ليس: لستُ، ليستْ، وأبو بكر بن شقير والفارسي في أحد قوليه أنها حرف».

- أَتَتْ: أصله: أتىٰ، فلما اتَّصلت به تاء التأنيث سقطت الألف لالتقاء السَّاكنين، وكذا حالُ كل ماضٍ معتل الآخر، وتُقَدَّرُ حركة البناء علىٰ الحرف المحذوف وهو الألف.

٣ ـ ياء المؤنَّثة المخاطبة:

يا: افعلي. يا: مقصور من «ياء» معطوف علىٰ «تاء»، وافعلِي: مضاف إليه.

والمراد هنا ياء المؤنثة المخاطبة، وتلحق فعلين:

الأمر: اضربي، ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[2].

والمضارع: تضربين، ولا تلحق الفعل الماضي.

وقال: «يا افعلي»، ولم يقل ياء الضمير؛ لأنها لا تختص بالفعل، بل هي في الثلاثة: إنّي، غلامي، أكرمني. وهي ياء النفس، فاحترز بقوله: يا افعلي، ليظهر الفرق بين الياءين.

---

(١) منهج السَّالك/٤، وفي مغني اللبيب ٣/٥٥٥ ذهب ابن السَّراج إلىٰ أنها حرف، وتابعه الفارسي وابن شقير، ورَدّه ابن هشام.

(٢) سورة مريم ١٩/٢٦.

قال ابن طولون[1]: وبهذه العلامة رَدٌّ علىٰ قولِ الزمخشري إنّ: «هاتِ، وتعالَ»، اسما فعلين، **والصحيح أنهما فعلا أمر؛ لدلالتهما علىٰ الطّلب، وقبولهما ياء المؤنثة المخاطبة:**

هاتي: بمعنىٰ ناوليني، وتعالَي: بمعنىٰ: أقبلي.

وذكر المرادي[2] أنّ هذه الياء اسم مضمر عند سيبويه والجمهور، وهي عند الأخفش والمازني حرف.

٤ ـ نون التَّوكيد:

ثقيلة وخفيفة مختصَّة بالفعل، نحو[3]: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾، و[4]: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ﴾.

وتلحق الأَمْرَ بلا شرط، وتلحق المضارع بشرط مذكور في بابه، وتلحق الماضي وضعاً له موضع المستقبل، كالحديث: «فَإِمَّا أدركنّ واحد منكم الدجال».

وقول الشاعر[5]:

دامَنّ سَعْدَكِ لَو رَحمتِ مُتَيّماً ❊ لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبابَة جَانِحا

وشَذّ لحاقها باسم الفاعل. قال المرادي[6]: «دخولها علىٰ اسم الفاعل مما لا

---

(١) شرح ابن طولون ١/٥٣.

(٢) توضيح المقاصد ١/٤١.

(٣) سورة يوسف ١٢/٢٣.

(٤) سورة الأعراف ٧/٨٨.

(٥) قائله مجهول. وانظر مغني اللبيب ٤/٢٦١، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/٤٣، والحاشية في مغني اللبيب.

(٦) توضيح المقاصد ١/٤٣.

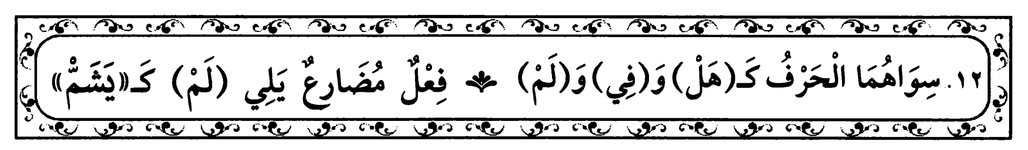
يُلْتَفَتُ إليه لندوره».

وفي المغني[1] «ضرورة سوَّغها شبه الوصف بالفعل».

وَفعْلٌ: مبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنه وقع في سياق التفصيل.

وذكر **الشَّاطِبي**[2]: أن النكرة غير مرادة بعينها، فهو كقولهم: «رجل خير من امرأة» أو هي مخرجة مخرج الجواب.

وذكر **الشَّاطِبي** أن العلامات المذكورة للأسماء والأفعال كثيرة، اكتفى منها المصنّف بما ذكر؛ إذ كثرتها مما يُشَغِّبُ على المبتدئ.



١٢. سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَـ(هَلْ) وَ(فِي) وَ(لَمْ) ✤ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ«يَشَمّْ»

ـ **سِوَاهُمَا**: أي: سوى الاسم والفعل، الحرفُ: فهو يخلو من علامات الأسماء والأفعال.

وذكر أمثلة ثلاثة للحرف: هل، في، لم، ونبَّه بهذا على أنَّ الحرف على نوعين:

ـ **مختصٌّ**: في، ولم

ـ فالأول مختصٌّ بالأسماء، وهو حرف جَرّ، نحو: زيد في الدار.

ـ الثاني: «لم» مختصٌّ بالفعل المضارع: لم يقم زيد، ونحو[3]: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾.

---

(١) مغني اللبيب ١/٢٥٩.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٥٧، وعند الأشموني ١/٢٢ «وسوَّغ الابتداء بالنكرة أنه قصد الجنس، نحو قولهم: «تمرةٌ خيرٌ من جرادة».

(٣) سورة الإخلاص ١١٢/٣.

ـ **غير المختصّ**، وهو «هَلْ»، ويدخل على الأسماء والأفعال نحو:

هل قام زيدٌ، هل زيدٌ قائمٌ.

هل يقومُ، هل زيدٌ أخوك.

وَسِوَاهُمَا: مبتدأ، الحرف: خبره.

وذكر المكودي[1] أنه يجوز العكس، وقال: «وهو الأظهر».

فإنّ «سوى» عند الناظم بمعنى «غير»، وإضافتها لا تُعَرِّف، ومثل هذا عند الأزهري.

ـ كـ«هل» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كهل، وفي ولم، معطوفان على «هل».

قال الشَّاطِبي[2]: هل: حرف استفهام، ويطلق عليه عند سيبويه أنه بمعنى «قد».

وقوله: **فعل مضارع يلي «لم» كـ«يَشَمْ»**.

فإنه لما أتى بالعلامات الخاصَّة بالفعل وكان الأفعال ثلاثة: ماض ومضارع وأمر، أخذ يبيّن لكل فعلٍ علامةً تختصُّ به، فذكر أنّ علامة الفعل المضارع أنه يصلح لأن يلي «لم»، ومثاله: لم يَشَمْ. والأفصحُ فيه فتح الشين في المضارع للفعل شَمِمَ بكسر الميم فهو من باب: عَلِم يَعْلَم، وهو اللغة الفصحى، وأجازوا شمّ يَشُمّ بضم عينه، فهو لغة، وهو من الباب الأول.

ومتى دلَّت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل «لم» فهي اسم فعل، نحو: أُوَّه: بمعنى أتوجَّعُ، وأُفّ: بمعنى أتضجَّر.

---

(١) شرح المكودي ١/٨٤ ـ ٨٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٥٨، والكتاب ١/٤٩٢.



وذكر الهواري[١] أنّ المضارع إذا دخلت عليه «لم» انصرف للمضيّ وبقي لَفْظُه علىٰ ما كان، ونُقِل عن الجزولي عكس ذلك.

وسُمِّي المضارع مضارعاً لمشابهته الاسم في قبول لام الابتداء، ولجريانه علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته، ذكر هذا ابن النَّاظم[٢] وغيره.

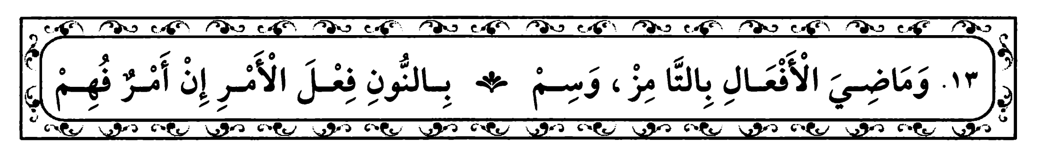
قال المكودي[٣]: **فِعْلٌ**: مبتدأ. **مضارع**: نعت له.

يلي لم: هذه الجملة خبر المبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنها وُصِفَت.

وتقدير الجملة عند المكودي: فعل مضارع كيشم يلي «لم».

وذكر الأزهري[٤] أنّ إعراب قوله «كيشم» إنما هو علىٰ تقدير «وذلك كقولك: لم يشم»، أي: يلي هذه الكلمة، وجملة «يلي لم» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر مستأنَفَة.

وذكر ابن قيم[٥] أن قوله: «يَشَم» بفتح الشين أفصح من ضَمّها.



١٣. وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ ❊ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

ـ ذكر الناظم في هذا البيت أنّ ما يميّز الفعل الماضي عن المضارع والأمر أنه يقبل التاء.

والتاء تصلح لنوعين:

---

(١) شرح الهواري ٩١/١.

(٢) شرح ابن الناظم/٦.

(٣) شرح المكودي ٨٥/١.

(٤) إعراب الألفيّة/١٣.

(٥) إرشاد السَّالك ١٠٢/١.

ـ تاء الضمير بصورها الثلاث: مفتوحة ومضمومة ومكسورة.

ـ وتاء التأنيث الساكنة.

قال أبو حيان[١]: «وقد أفرد التاء فلا يُدْرَىٰ أيُّهما أراد، ولا يريد بالتاء مجموعهما؛ لأنه من إطلاق المفرد علىٰ المثنىٰ، وهو غير مطَّرد».

قال ابن طولون[٢]: و«ألْ» في التاء للعهد الذكري، وقد شمل التاءين المذكورتين.

ـ ومتىٰ دلَّت كلمة علىٰ معنىٰ الماضي ولم تقبل إحدىٰ التاءين فهي اسم فعل، نحو: «هيهات» بمعنىٰ «بَعُدَ».

قال المكناسي: ولو قال[٣]:

وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزْ وَسِمْ ❊ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

مِزْ: من ماز يميز، والأمر منه «مِزْ».

وماضيَ: الواو للاستئناف. ماضي: مفعول مقدَّم بـ«مِزْ».

قال الهواري[٤]: فَحَصَلَ من مقتضىٰ كلامه أنّ من الأفعال فعلاً ماضياً يتميّز بالتاء.

قال الشَّاطِبي[٥]: وبالتا متعلِّق بـ«مِزْ»، وقصر التاء ضرورة، قال: **«وهذه عادته في أمثال ذلك، لا يتحاشىٰ عنه ولا عن غيره من الضرورات الشعرية، واستعمال**

(١) منهج السَّالك/٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/٥٦.

(٣) شرح المكناسي ١/١٨٤.

(٤) شرح الهواري ١/٩٢.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٦٠.

اللغات النادرة لداعية الوزن والقافية، وسترىٰ ذلك كلّه إن شاء الله».

ـ **قوله: سِمْ**: من وَسَمَهُ يَسِمُه، والأمر: سِم، بحذف فاء الفعل المثال علىٰ القاعدة المعروفة في أمثلته: وعد، يعد، عِد. أي: علامتُه أنّ النون تدخل عليه، وتميزه عن غيره، وأراد من ذلك **نون التوكيد**. وذكره فيما سبق في قوله: «ونون أقبلنّ» وهو البيت الحادي عشر.

فالألفُ واللَّام للعهد الذكري، والأمر هو الدالُّ بوضعه الأول علىٰ الأمر للمخاطب.

والنون وحدها قرينة غير كافية لتمييز الأمر عن الماضي والمضارع، فأضاف قرينة أخرىٰ ليكون المجموع مميّزاً للأمر فقال: **«إنْ أَمْرٌ فُهِم»**.

وهذا فاسدٌ عند أبي حيان[1]، لأنه يشرك فعل الأمر غيره، فإنّ نون النسوة تدخل علىٰ غيره.

قال الشَّاطِبي[2]: أي: وُسِمَ بالنون المذكورة فعلُ الأمر، لكن بشرط أن يُفْهَمَ من الفعل معنىٰ الأمر تحرُّزاً من الماضي والمضارع.

قال المرادي[3]: «وإن لم يَقْبل نون التوكيد فهو اسم، إمّا مصدر، نحو: «**صبراً بني عبد الدار**»، وإمّا اسم فعل، نحو: صَهْ، مَه، إيهِ، وما كان من هذا الباب.

وقوله[4]: **إنْ أَمْرٌ**: إنْ: حرف شرط، أمرٌ: نائب فاعل لفعل مضمر، أي: إن فُهِمَ

(١) منهج السَّالك/٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٦٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/٤٧.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٣.

أمرٌ فُهِم، علىٰ حدّ[1]: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾.

فُهِم: مبني للمفعول. ونائب الفاعل مستتر يعود إلىٰ «أمر»، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن فُهم أمر فُهم فَسِمْ بالنون.

وسِمْ: الواو عاطفة، أو للاستئناف.

١٤. وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ ❊ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ: «صَهْ» وَ«حَيَّهَلْ»

ـ إذا لم يقبل فعل الأمر «نون التوكيد» فهو اسم فعل أمر.

ومثّل له بمثالين:

ـ صَهْ: بمعنىٰ «اسكت».

ـ حَيَّهَلْ: بمعنىٰ: أَقْبِل، أو أَقْدِم، أو عَجِّل ومنه القول:

«إذا ذكر الصالحونَ فحيّهلاً بعمر»

فكلاهما لا يقبَلُ دخول نون التوكيد، ويُفْهَم منها الدلالة علىٰ الأمر.

قال الأشموني[2]: إن لم يكن للنون فيه محل فهو اسم.

ـ إما مصدر، نحو: فندلاً زريقُ المالَ.... أي: أُنْدُل.

ـ وإما اسم فعل أمر نحو: صَهْ، وحَيَّهَلْ،

ولا محل للنون فيهما.

---

(١) سورة النساء ٤/١٧٦.

(٢) شرح الأشموني ١/٢٤، وانظر إرشاد السَّالك ١/١٠٣ ـ ١٠٤.

وذكر مثل هذا أبو حيان[1]، وتعقّبه على هذا البيت.

قال المكناسي[2]: ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال:

وَمَا يَكُن مِنْهَا لِذِي غَير مَحَلّ ❊ فَاسْمٌ كهَيْهَات، وَوَيْ وَحَيَّهَلْ

أي: ما يكون من الكلم الدالة على معنى المضارع والماضي والأمر، غير محل لهذه العلامات المذكورة، وهي: لم، والتاء، والنون فهو اسم، كهيهات: بمعنى بَعُدَ، ووَيْ: بمعنى أتعجب، وحَيَّهل بمعنى: أَقْبِلْ.

وقوله[3]: الأمر: مبتدأ، إن: شرط، لم: جازم. يكُ: مجزوم بـ«إن»، فيه: يتعلّق بـ«محل»، ويجوز العكس.

هو: مبتدأ، اسم: خبر.

والجملة في موضع جزم جواب الشرط على حذف الفاء للضرورة، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ «الأمر».

نحو: خبر مبتدأ تقديره: وذلك نحو، ونحوَ: بالنصب مفعول مطلق لعامل محذوف.

وصَهْ: مضاف إليه، وحيَّهلْ: معطوف على «صَهْ».

وما جاء في هذا البيت توضيح لما جاء في البيت الذي تقدّمه، ولم يُضِفْ فيه جديداً إلى معنى ما سبق.



(١) منهج السَّالك/٥.

(٢) شرح المكناسي ١/١٨٧.

(٣) الأزهري، إعراب الألفيَّة/١٣.

٢ ـ المعرب والمبني

١٥. وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيّْ ❖ لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

ـ الاسم علىٰ نوعين: منه مُعْرَب، ومنه مَبْنِيّ.

قال المكودي[١]: «وقدَّم المُعْرَب لأنه الأصل...».

ولما كان المبنيّ من الأسماء علىٰ خلاف الأصل، وأنه لا يُبْنَىٰ إلَّا لعلَّة نبَّه علىٰ ذلك بلام التعليل في «لشبهٍ» ومثل هذا عند ابن طولون[١]، ونبَّه علىٰ الشّبه المقرب من الحرف بقوله: مُدْني.

ـ والشّبه غير المُدْني ما عارضه معارض كـ«أيّ»[٢] في الاستفهام، والشرط، فإنها أشبهت الحرف في المعنىٰ في مثل الهمزة وإنْ. لكن عارض شبه الحرف الإضافة؛ لأن الإضافة من خواص الاسم فألغي شبه الحرف، ومثل هذا عند ابن طولون والأندلسي.

ـ **وعند المرادي[٣]**: الإعراب في اللغة مَصْدَر أَعْرَب أي: أَبَان، أو غيَّر أو أزال، أو تكلَّم بالعربية.

---

(١) شرح المكودي ١/٨٧، وفي شرح ابن طولون ١/٥٧ قدَّم المعرب لأنه الأصل في الأسماء لاختصاصها بتعاقب معان عليها كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، فتفتقر في التمييز بينها إلىٰ الإعراب.

(٢) انظر توضيح المقاصد ١/٥١.

(٣) توضيح المقاصد ١/٤٨.

وفي الاصطلاح: لفظيّ: وهو ما جيء به لبيان مقتضىٰ العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذف.

ومعنويّ: والحركات دليل عليه، كالمبتدأ.

ـ **فالإعراب**: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً.

ـ **والبناء**: **في اللغة** وضع شيء علىٰ شيء علىٰ صفة يُرَادُ بها الثبوت.

وفي الاصطلاح: ما جيء به لبيان مُقتضىٰ العامل من شبه الإعراب، وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركةً أو سكوناً لغير عامل، وعلىٰ هذا فهو معنوِيّ.

ـ **وعند ابن عقيل**[1]: جعل الفارسي البناء مُنْحَصِراً في شبه الحرف أو ما تضمَّن معناه. وسيبويه عنده عِلّة البناء كلها ترجع إلىٰ شبه الحرف.

ـ **وقال الشَّاطِبي**: ضمة «حيثُ» لا يقتضيها العامل، وكذا الفتح في «أينَ»، والكسر في «أمسِ».

وذكر الشَّاطِبي[2] أنّ الأصل: منه مُعْرَب، ومنه مبنيّ، ولكن حُذِفَ لفظ «منه» في الثاني لبيان المعنىٰ من الحذف.

ـ **وأل**: في الاسم للتعريف الجنسي، أي: جنس الاسم مُنْقسم إلىٰ كذا وكذا.

ـ **وذكر ابن الوردي**[3]: أنّ المُعْرَب ما سَلِم من شَبَه الحرف، ويُسَمَّىٰ متمكناً، ومبنيّ وهو ما أشبه الحرف شبهاً تامّاً.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٧١.

(٣) شرح الألفيَّة ١/١٠٨.

ـ **الخَصِيّ**: وذكر ابن طولون[1] أنَّ المضاف إلىٰ ياء المُتَكَلِّم سَمُّوه خَصِيّاً لا مبنيّ ولا مُعْرَب، نقله عن بعضهم وقال: «ليس بشيء»، وذكروا أنّ هذا المذهب لابن جنّي.

ـ **وذكر الهواري الأندلسي**[2] أنه بدأ من قبلُ بتقسيم الأفعال؛ لأنها أقلُّ من تقسيم الأسماء؛ ليتفرَّغ لما هو كثير، فتقسيم الأسماء بحسب وجوه شتّىٰ: إعراب، وبناء. وإفراد وتثنية وجمع، وتأنيث وتذكير..

والإعراب في الأسماء أَصْل، وفي الأفعال فَرْع؛ ولذلك لا يُتَكَلَّم علىٰ إعراب الأفعال إلَّا بعد الكلام علىٰ إعراب الأسماء، فإعراب الأفعال إنما هو للشبه بالأسماء.

*** ونخرج مما بسطناه إلىٰ ما يلي:**

١ ـ الحروف كلها مبنيّ.

٢ ـ الأفعال أصلها البناء، وأُعْرِب ما أُعْرِب [المضارع] لشبهه بالاسم، فالبناء أصل فيه، والإعراب فرع عنه.

٣ ـ الأسماء أصلها الإعراب، وبُني بعضها لشبهه بالحرف.

ـ **الاسم**[3]: مبتدأ أول. منه: خبر مُقَدَّم. مُعْرَب: مبتدأ مُؤَخَّر. ومبني[4]: مبتدأ حُذِف خبره لدلالة خبر المتقدِّم عليه.

---

(١) شرح الألفيَّة ١/٥٧.

(٢) شرح الألفيَّة ١/٩٥.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٤، والهواري الأندلسي/٩٦.

(٤) لا يجوز عطف «مبني» علىٰ «مُعْرَب»؛ لأنه يستلزم أن يكون الاسم مبنيّاً ومعرباً في آن واحد. شرح ابن عقيل ١/٢٨ الشيخ محمد.

وجملة: منه مُعْرَب: خبر المبتدأ الأول. ومنه مبنيّ: معطوفة على جملة الخبر.

ـ مَبْنيّ: أصله: مَبْنُوي، مثل مضروب.

ـ مُدْني: نعت لـ«شبه» والتقدير: لشَبَه مُدْنٍ من الحروف، والياء في «مدني» زائدة للإشباع، وليست لام الكلمة، وأصله مُدْنٍ، وإنما أُشْبِعَت الكسرة ليُقال «مدني» في عجز البيت، فيكون كالبيت الأول «مبني».

١٦. كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ «جِئْتَنَا» ❁ وَالْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

١٧. وَكَنِيَابَـــةٍ عَـــنِ الْفِعْـــلِ بِـــلَا ❁ تَـأَثُّـرٍ وَكَـافْـتِـقَـارٍ أُصِّـــلَا

قَسَّم الناظم شَبَه الحرف إلى أربعة أنواع، وزاد المرادي نوعاً خامساً يأتي الحديث عنه.

❁ الأول ـ الشبه الوضعي:

وهو ما كان من الأسماء موضوعاً على حرف أو حرفين؛ فإنها تشبه الحروف.

ومثاله: جئتنا: التاء: على حرف، ونا: على حرفين، ولهذا الشَّبَه بُنيا.

قال أبو حيان[1]: «ولم أقف على مراعاة هذا الشَّبَه الوضعي إلَّا لهذا الرجل، بل المنقول في كتب أصحابنا هو شبه الحرف، أو تضمّن معناه».

وعند **الأشموني**[2]: التاء تشبه الأُحادي كحرف الجرّ: الباء واللام والكاف. و«نا»: تشبه الثنائي: عَن، ومِن.

(١) منهج السَّالك/٦.

(٢) شرح الأشموني ١/٢٧.

ووضع الأسماء أقلّ ما يكون على ثلاثة أحرف.

ـ وقد اعتُرض[١] بـ«يَد» و«دَم»، فهما على حرفين، والجواب أنَّ أصلهما على ثلاثة أحرف، وأصلهما: يَدْيٌ ودَمَيٌ، وهذه الصورة شَبَهٌ عارض.

*** الثاني ـ الشَّبَه المعنويّ:**

وهو ما أشبه الحرف في المعنى، كتضمُّن الظرف معنى «في»، والتمييز معنى «مِن»، ومَثَّل لذلك بـ«متى» و«هنا».

١ ـ مَتَى: يشبه همزة الاستفهام، و«إِنْ» الشرطيَّة، نحو: متى تقوم؟ متى تقمْ أَقُمْ.

٢ ـ هُنَا: أشبهت معنى حرف لم يُسْتعمل؛ لأنّ «هنا» اسم إشارة، والإشارة معنى من المعاني، فحقُّها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب: الهاء، والكاف. ولكنه لم يشبه حرفاً موجوداً.

قال أبو حيان[٢]: «ضُمِّن اسم الإشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي أن يوضع بمعنى الإشارة».

قال الأندلسي[٣]: «فجاءت أسماء الإشارة متضمِّنَةً لما كان حقُّه أن يكون مدلولاً عليه بالحرف».

---

(١) شرح الهواري الأندلسي ١/٩٧، وتوضيح المقاصد ١/٥٢.
وعند ابن طولون: أُعرب أب وأخ لضعف الشبه بالحرف لكونه عارضاً، وأصلهما أَبَوٌ وَأَخَوٌ. انظر شرحه ١/٥٨، وإرشاد السَّالك ١/١٠٩، وانظر شرح ابن الناظم/٧ «... ونراه معرباً. قلت: لأنه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف... [فلما] فلم يكن موضوعاً في الأصل على حرفين لم يكن قريب الشبه من الحرف فلم يعتبر...». وانظر شرح ابن الوردي/١٠٨.

(٢) منهج السَّالك/٦.

(٣) شرح الأندلسي ١/٩٧.

ويُسَمُّونه الشبه الوهمي، وأُسَمِّيه الشَّبَه الافتراضي أو الظَّنِّي.

قال ابن عقيل[1]: حَقُّهم أن يضعوا للإشارة حرفاً كما وضعوا «ما» للنفي، و«لا» للنهي، و«ليت» للتمني، و«لعلّ» للترجِّي، فبُنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنىٰ حرفاً مقدَّراً.

*** الثالث ـ الشَّبَهُ الاستعمالي:**

الاسم يُبْنَىٰ إذا أَشْبَهَ بعضَ الحروف، وذلك كأسماء الأفعال، فهي تشبه «إنّ» في كونها عاملةً غير معمولة، فأشبهت ليت، ولعلَّ، ونابت عن أتمنّىٰ، وأترجّىٰ، ولا يدخل عليهما عامل، وهو ما أشار إليه بقوله: «**وكنيابةٍ عن الفعل بلا تأثُّرٍ**».

فالفعل عامل غير معمول فيه، فناب اسم الفعل عنه.

بِلَا تَأَثُّر[2]: احترز به من المصدر النائب عن الفعل، فإنه متأثِّر بالفعل الذي ناب عنه، ولذلك كان مُعْرَباً: «صبراً آلَ ياسر»، ضرباً زيداً.

ومن الأسماء المبنيّة: صَهْ بمعنىٰ: اسكت، ومَهْ، بمعنىٰ اكفُفْ، وهَلُمّ بمعنىٰ أقْبِلْ، فالاسم يعمل عمل الفعل، غير أنه لا يؤثر في هذه الأسماء غيرها، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافة، فصارت كالحروف تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها، ولا محل لها من الإعراب.

*** الرابع ـ الشَّبه الافتقاري:**

وهو أن يكون الاسم مفتقراً إلىٰ غيره، كالموصولات الاسمية، فهي بحاجة إلىٰ الصِّلة بعدها، ومثله إذ، إذا، حيثُ، ولا بُدَّ لها من عامل فيها.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٢. قلتُ: الحق أنه لا شبه هنا ولا افتراض ولا وهم ولا ظنّ، وإنما هو السَّماع.

(٢) انظر منهج السَّالك/٦.

وذهب **المكودي** إلىٰ أنه احترز من الافتقار غير المؤصَّل، كافتقار النَّكرة إلىٰ جملة الصِّفة. ولكن هذا الافتقار غير مؤصَّل؛ إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها.

ومن الافتقار غير المؤَصَّل عند الأشموني[١] كسبحان الله، أو إلىٰ جملة لكن افتقاراً غير مؤصَّل أي غير لازم كافتقار المضاف في نحو[٢]: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ إلىٰ الجملة بعده فلا يُبْنَىٰ لأنَّ افتقار يوم إلىٰ الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها.

ـ **وقوله: أُصِّلَا**، جاء في بعض النسخ: أَصُلا، علىٰ البناء للمعلوم، ويبين فيه شرط اللزوم.

ـ **وقوله**[٣]: **كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ**: خبر مبتدأ محذوف، وذلك كائن كالشَّبَه، والوضعي: نعت.

ـ **فِي اسْمَيْ**: متعلّق بمَحْذُوف صفة لـ«**الْوَضْعِيِّ**»، والتقدير: الوضعي الثابت في اسمي...

ـ **جِئْتَنَا**: مضاف إليه علىٰ الحكاية، قُصِدَ لفظه فهو كالكلمة المفردة. والمعنويّ معطوف علىٰ «الوضعيّ».

في مَتَىٰ ـ في هنا: متعلقان بِمَحْذُوف نعت للمعنويّ.

ـ **كَنِيَابَة**: معطوف علىٰ قوله: «كالشَّبَه». عن الفعل: متعلّق بنيابة.

---

(١) شرح الأشموني ١/ ٢٨، وانظر إرشاد السَّالك ١/ ١٠٨، وشرح المكودي ١/ ٨٩، والمقاصد الشَّافية ١/ ٦٢.

(٢) سورة المائدة ٥/ ١١٩.

(٣) توضيح المقاصد ١/ ٥٤.

ـ **بِلَا تَأَثُّر**: متعلِّق بمحذوف نعت لـ«نيابة».

ـ **أُصِّلَا**: الجملة نعت لـ«افتقار»، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل يعود إلىٰ «افتقار».

❊ الخامس ـ الشَّبَه الإهمالي:

ذكره المرادي[1]، وهو أن يكون الاسم غير عامل ولا معمول، كالحروف المهملة، ومثل ذلك الأسماء قبل التركيب كفواتح السُّوَر؛ فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة.

قلتُ: هذا كلام لا يصحُّ، فقد أُعربت[2] **مبتدأ، ومفعولاً به، وخبراً، فهي عاملة ومعمولة، وانظر كلام العلماء في هذا في أول سورة البقرة.**

وقال المرادي[3]: «هذا مذهب الناظم خلافاً لمن قال إنها موقوفة»[3] أي لا معربة ولا مبنية. **وهو ما ذكرنا فيه من قبل أنه الخصيّ.**

ـ وقال: «قلتُ: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره».

وقد أشار إليه بكاف التشبيه في قوله: «**كالشَّبَه الْوَضْعِيّ**» فإنها مشعرةٌ بعدم الحَصْر.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٥٤.

(٢) انظر كتابنا «التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ١/٢٩ ففيه التفصيل في هذه المسألة، ومغني اللبيب ٦/٧، والدر المصون ١/٨٨، والتبيان للعكبري ١/١٤.

(٣) انظر كتابنا «التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ١/٢٩ ففيه التفصيل في هذه المسألة، ومغني اللبيب ٦/٧، والدر المصون ١/٨٨، والتبيان للعكبري ١/١٤.

١٨. وَمُعْـرَبُ الْأَسْـمَاءِ مَـا قَـدْ سَـلِمَا ❊ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَـ«أَرْضٍ» وَ«سُمَا»

ـ الرواية: **وَسُمَا**، وجاء عند المكناسي[1]: **وَسَمَا**: بفتح السِّين.

وذكر الهواري[2] أن «سَمَا» مقصور للضرورة من سماع، وهو أَنْسَب من جهة التنظير؛ لأنّ السماء نظير الأرض.

ـ وذكروا في «سما» ست لغات[3].

والمعرب قِسْمان[3]: ـ مُتمكِّن أَمْكَن، وهو المنصرف، نحو: زيد، عمرو.

ـ ومتمكِّن غير أَمْكَن، وهو غير المنصرف: أحمد، مساجد، فغير المتمكِّن هو المبني، والمتمكن هو المُعْرَب.

قال الشَّاطِبي[4]: «باب المعربات أوسع باباً من المبنيات بكثير، وقد ثبت أن الكثرة لها الأصالة».

وعند ابن خروف: «الإعراب فرع في الأسماء، فهو أمر طارئ على الكلمة؛ لأن الكلمة قبل التركيب أصلها الوقف» وعقَّب الشَّاطِبي على هذا بقوله: «**الكلام في الأمر الطارئ، وليس قبله**».

وعند الهواري الأندلسي[5]: سُما: على وزن: هُدىً، لغة في «اسم»، والضبط بضمّ السِّين أَنسب من جهة التمثيل، فقد مثل بالصحيح والمقصور، وخلص من

(١) شرح الألفيَّة ١/١٩١.
(٢) شرح الهواري ١/١٠٢، والمقاصد الشَّافية ١/٩٩.
(٣) شرح ابن عقيل ١/٣٥. وانظر شرح السُّيوطي/٧٤.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٩٢ ـ ٩٣.
(٥) شرح الألفيَّة ١/١٠٣.

ضرورة قصر الممدود في «سَمَاء».

وإن فتحت السِّين كان المراد «سَمَاء» قصره للضرورة، وهو أَنْسَب من جهة التنظير؛ لأن السماء نظير الأرض، والأول أولىٰ عنده.

معرب[1]: مبتدأ. الأسماء: مضاف إليه.

ما: موصول اسمي نعت لمحذوف في موضع رفع خبر المبتدأ.

سلم: الألف للإطلاق.

والجملة: صلة، والعائد ضمير مستتر في الفعل.

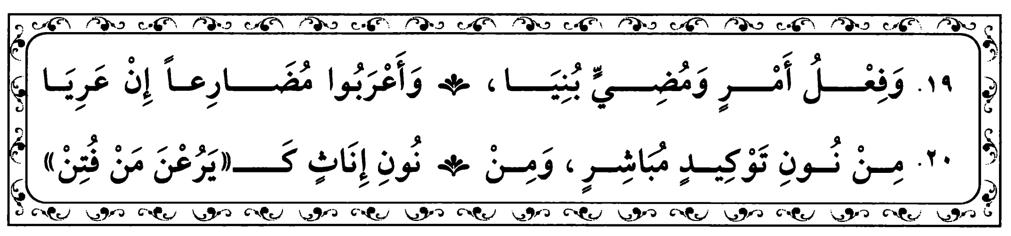
من شبه: متعلِّق بالفعل «سلم».

الحرف: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله.

كأرضٍ: متعلّق بخبر لمبتدأ محذوف: وذلك كائن كأرضٍ.

وسما: معطوف علىٰ أرض مجرور.

وسُما وسَما: معربان إعراب المقصور من حيثُ تقدير الحركات.



١٩. وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا، ❊ وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا

٢٠. مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ ❊ نُونِ إِنَاثٍ كَـ«يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ»

الأصل في الأمر والماضي البناء[2]:

ـ والأمر يُبْنَى على ما يُجْزم به مضارعه من سكون أو حَذْف، فهو مبنيّ على الوقف.

(١) انظر إعراب الألفيّة للأزهري/١٤.

(٢) شرح الأشموني ١/٣٠، المقاصد الشَّافية ١/١٠٢، وتوضيح المقاصد ١/٥٩.

ـ والماضي مبنيّ علىٰ الفتح لفظاً نحو ضرب ، أو تقديراً كـ«رَمَىٰ» .

وبُني الماضي علىٰ الفتح لخفته ، كراهة تتابع أربعة متحركات .

والماضي مُجْمَعُ علىٰ بنائه علىٰ الفتح مجرّداً ، وعلىٰ السُّكُون نحو: ضربتُ ، وعلىٰ الضم نحو ضربوا .

وذكر **الشَّاطِبي**(١) أنّ أصل الماضي البناء علىٰ السُّكُون كسائر المبنيّات ، ثم بنوه علىٰ حركة يخالف فيها الأمر .

وقال الزّجّاجي: «الماضي مبني علىٰ الفتح أبداً ، ولم يعتبر عروض اتِّصال الضمائر . وحَسَنٌ ما فعل» .

ولكن الشَّاطِبي الذي استحسن ما قاله لم يفعل فعله ، ومن هنا ذهب بعض المعاصرين إلىٰ أنه مبنيّ علىٰ الفتح المقدّر ، وهو رَدّ .

قلتُ: لو كان الفتح مقدَّراً فيه لصُنِّف مع الإعراب التقديري كالأفعال المعتلَّة ، وهذا لا يقول به أحد حتىٰ الزّجّاجي .

ـ والأمر مختلف فيه(٢) ، فهو مبني عند البصريين ، مجزوم بلام أمر مقدَّرة عند الكوفيين ، فهو مقتطع من المضارع ، وقد حُذِفَت منه اللام ، وحرف المضارعة ، وتبعهم ابن هشام في «مغني اللبيب» غير أنّ رأي البصرة هو الشائع عند النحويين .

ـ وفِعل: مبتدأ ، أمر: مضاف إليه ، ومضيٍّ: فيه وجهان: العطف علىٰ أمر ، وبالرفع: مضيٌّ عطفاً علىٰ «فعلُ» .

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٣٠ ، ومنهج السَّالك/٦ .

(٢) شرح ابن طولون ١/٦٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٨ .

بُنيا: الجملة خبر. والألف: نائب على الفاعل. أو للإطلاق.

١٩. .... ❁ وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا

أُعْرِب الفعل[1] المضارع لشبهه الاسم بالإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء، وجريانه على حركات اسم الفاعل: يكتب: كاتب، وسُمِّي مضارعاً للمشابهة.

وضمير «أعربوا عائد على العرب، ويُفَسِّره السِّياق وإن لم يتقدّم له ذكر.

وذكر الشَّاطِبي[2] أنه سُمِّي مضارعاً لمشابهته الاسم، وهذه المشابهة هي التي أوجبت الإعراب عند البصريين.

ـ والمضارع شبيه باسم الفاعل من جهة اللفظ، فهو مثله بالحركات والسَّكنات، وعدد الحروف، ومن جهة المعنى. فكل واحد منهما يأتي للحال والاستقبال، أعرب بالحمل عليه، كما عمل اسم الفاعل بالحمل على المضارع.

وذكر الشَّاطِبي[3] أنّ هذا الوجه أَحْسَن ما سمعه في تعليل إعراب المضارع من شيوخه وما رآه مما ذكره النحويّون.

٢٠ ـ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ[4]:

وذلك مثل: هل تذهَبَنّ، واحترز من غير المباشر نحو: تفعلُنَّ، وتفعَلِنَّ، وهي النون غير المباشرة.

ـ وهذا مذهب الجمهور[5].

(١) توضيح المقاصد ١/٥٥.
(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٠٣.
(٣) المقاصد الشَّافية ١/١٠٢.
(٤) توضيح المقاصد ١/٥٩ ـ ٦٠.
(٥) المقاصد الشَّافية ١/١٠٦.

ـ وذهب الأخفش إلىٰ البناء مطلقاً، ومعه طائفة.

ـ وذهب قوم إلىٰ الإعراب مطلقاً.

والوجهان الثاني والثالث مرتجلان لا يثبتان عند التطبيق.

وذكر الشَّاطِبي[١] لفظ «مباشر» علىٰ أنه وصف للنون علىٰ اعتبار التذكير، ولو أراد التأنيث لقال: مباشرة. ثم قال: والحروف كلها تذكَّر وتؤَنَّث باعتبار أنه لفظ، وأنه كلمة.

وأمّا: **ومن نون إناث**، فإنها لا تكون إلَّا مباشرة، فلذلك أطلق الحكم لعدم الحاجة إلىٰ التقييد، والفعل معها مبنيّ علىٰ السُّكون، ومَثَّل لذلك بقوله: «**يَرُعْنَ من فُتِنْ**». أي: يُفْزِعْنَ، والرَّوْع: الفزع[٢].

وفي البناء مع نون الإناث خلاف.

قال الأشموني[٣]: «وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل إنّ المتصل بها مبنيّ بلا خلاف، وليس كما قال.

فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلىٰ أنه مُعْرَب بإعراب مقدَّر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشَّبَه بالماضي».

وقوله: إن عَرِيا[٤]: جواب الشرط محذوف.

وقوله: كَيَرُعْنَ: الكاف جارّة لقول محذوف في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف،

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٠٤.

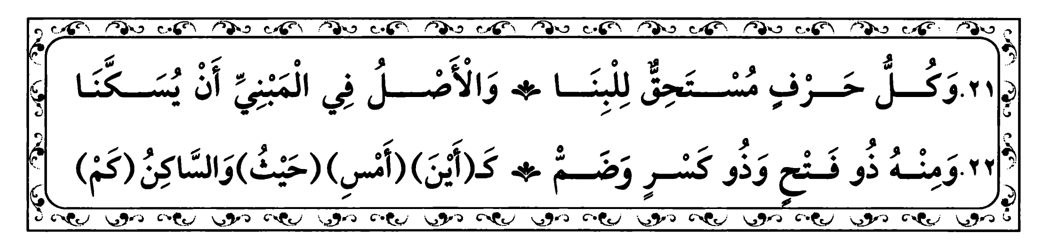
(٢) المقاصد الشَّافية ١/١١٣.

(٣) شرح الأشموني ١/٣٢.

(٤) إعراب الألفيَّة ١٤ ـ ١٥.

نحو: وذلك كقولك: يَرُعْن...

وجملة يَرُعْنَ: خبر المبتدأ المقدَّر.



٢١.وَكُـلُّ حَـرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَـا ✽ وَالْأَصْـلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢.وَمِنْـهُ ذُو فَـتْحٍ وَذُو كَسْـرٍ وَضَـمّْ ✽ كَـ(أَيْنَ)(أَمْسِ)(حَيْثُ)وَالسَّاكِنُ(كَمْ)

ـ الحروف كُلّها مبنيّة.

وذكر المكودي[1] أن عبارة الناظم غير موفية بذلك.

قال ابن طولون[1]: لأنه لا يلزم من استحقاق الشيء وجوده فيه، فقد يكون مستحقاً للشيء ويُمْنَع منه.

قلتُ: والمعربون في هذا الزمان يذكرون البناء عند كل حرف، ومنهم الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله، وهذا لا أصل له عند المتقدمين بعد تعميم الحكم.

ـ والأصلُ في المبنيّ أن يُسَكّنا:

قال الهواري[2]: **«هذا البيت من أبياته السَّهلة المستحسنة»**، ويُسَكّن المبني اسماً كان أو فِعْلاً أو حرفاً، وكان البناء على السُّكون أصلاً لخفّته[3]؛ ولهذا دخل في الكلمات الثلاث: هَل، قُمْ، كَمْ.

(١) شرح المكودي ١/٩١ ـ ٩٢، وشرح ابن طولون! /٦٢، والمقاصد الشّافية ١/١١٥، وقال المكناسي: لو قال: والحرف لا يخرج عن حكم البنا... ١/١٩٨.

(٢) شرح الهواري ١/١٠٧.

(٣) المقاصد الشّافية ١/١١٧، وشرح ابن طولون ١/٦٢.

ـ ومن المبنيّ: **المفتوح**: أينَ[١]: أي مما خرج عن البناء على السُّكون أينَ، والفتح لالتقاء السَّاكنين. وإنما بُنِي «أين» لشبهه بهمزة الاستفهام. وقيل: إنما بُنِي على الفتح لخفتها.

ومن المبني على الكسر: أَمْسِ. قالوا: تضمن معنى «أَلْ» فبُني على الكسر؛ لالتقاء السَّاكنين.

قال الشَّاطِبي[٢]: «لتضمُّنه معنى الألف واللام؛ لأنك إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك صار معرفةً بالإشارة إليه، فخرج عن حكم النكرات؛ لأنها تتعرَّف بالألف واللام».

والضَّمّ في «حَيْثُ»: وبُني لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة بعده، وبُني على الضم لشبهه بـ«قَبلُ» و«بعدُ» مما قُطع عن الإضافة، ولتعذُّر السُّكون؛ إذ يلتقي ساكنان. ومثله: منذُ.

ـ **والسَّاكن**[٣]: كَمْ. وهو اسم للعدد، بُني لتضمنه معنى همزة الاستفهام، وإن كانت خبرية فهي تشبه ما وُضِع على حرفين، أو بالحمل على «رُبَّ» في معنى التكثير، أو لشبهها بـ«كم» الاستفهامية.

وذكر الشاطبي[٤] أنَّ العاطف محذوف لضرورة الوزن، ومثله في النثر: أكلتُ لحماً سمكاً تمراً، ومثل كَمْ: هلْ.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٢٧.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٢٧.

(٣) وذكر المرادي علل هذا البناء وموجبات في السكون والضمة والفتحة والكسرة، وهو خارج عن المراد. انظر توضيح المقاصد ١/٦٢ ـ ٦٦.
ومثله في شرح الأشموني ١/٣٣ ـ ٣٤ على عادته في تتبع المادة عند المرادي.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/١٢٩.

وقوله: كأينَ: على تقدير: وذلك كأين، فهو متعلِّق بخبر مبتدأ مُقدَّر.

وأمسِ وحيثُ: معطوفان على «أين» بإسقاط حرف الجرّ.

والسَّاكنُ كم: خبر مُقدَّم، وكم: مبتدأ مُؤَخَّر، ويجوز العكس، وعند الأزهري الأول أَوْلَى من الثاني.

٢٣. وَالرَّفْـعَ وَالنَّصْـبَ اجْعَلَـنْ إِعْرَابَـا ❊ لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: «لَنْ أَهَابَـا»

٢٤. وَالِاسْـمُ قَـدْ خُصِّـصَ بِـالْجَرِّ كَمَـا ❊ قَـدْ خُصِّـصَ الْفِعْـلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَـا

أراد أنّ الرَّفْع والنَّصب[1] من أنواع الإعراب، يشترك فيهما الأسماء والأفعال، ومثَّل للنَّصب بقوله: «لن أهاب».

ونقل **الأشموني**[2] عن المازني أن الجزم ليس بإعراب.

وعند **ابن طولون**[3] الإعراب جنس، والأنواع الداخلة تحته أربعة، وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ مشترك بين الاسم والفعل: الرفع والنصب.

٢ ـ مختصّ بالاسم، وهو الجرّ.

٣ ـ مختصّ بالفعل وهو الجزم.

قال المرادي[4]: وإنما اختصّ الجزم بالفعل ليكون فيه كالعِوَض من الجرّ

(١) المقاصد الشَّافية ١/٣٤، وإرشاد السَّالك ١/١١٢.

(٢) شرح الأشموني ١/٣٤.

(٣) شرح ابن طولون ١/٦٤.

(٤) توضيح المقاصد ١/٦٧، والمقاصد الشَّافية ١/٣٥.

بالاسم. ومثل هذا عند الشاطبي[١].

*** فائدة: في خصوصاً، وخُصُوصيَّة، وخَصُوصِيَّة، والفتح أَفْصَح. وخصِّيصي ومنه «لولا الخِلّيفَىٰ لأذنت» وهو قول عمر رضي الله عنه.**

ـ **وقال الشَّاطِبي**: وكان الأَوْلَىٰ أن يقول: كما خُصِّص الفعل بأن يُجْزَم أو بالجزم؛ لأن «أن ينجزما» مقدّر بمصدر وهو الانجزام، وهو غير مستعمل في الجزم، ولا هو مصطلح علىٰ استعماله، وضرورة النظم دَعَتْه أنْ يغيِّر الجزم إلىٰ الانجزام.

ـ **وعند الهواري الأندلسي**[٢]: لما ذكر ألقاب البناء ذكر ألقاب الإعراب، وقال: «لن أهابَ»، وهو غير كافٍ؛ لأنه مثال للنصب بالفعل، ولم يذكر الاسم. ثم سَكَت عن الرَّفع فيهما.

فذكر واحداً وسكت عن ثلاثة، ولا يلزمه التمثيل، لكنه لما شرع في التمثيل بـ«لن أهابا» كان حقُّه أن يستوفي التمثيل.

وذكروا[٣] أن ألقاب البناء والإعراب واحدة، لكن ألقاب البناء ثابتة، وألقاب الإعراب متغيِّرة.

وتسمية الضمة في الإعراب رفعاً، وفي البناء ضَمّاً، ولا يقولون للضم في البناء رفعاً، ولا للرَّفْع في الإعراب ضَمّاً.

والفتح: للنصب إعراب، وفي البناء فتح.

والكسر في الإعراب سموه جرّاً، وفي البناء كسراً.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٦٧، والمقاصد الشَّافية ١/٣٥.

(٢) انظر شرح الألفيَّة ١/١٠٨.

(٣) شرح الهواري الأندلسي ١/١٠٨.

والسُّكُون في الإعراب جَزْم، وفي البناء سُكُون أو وَقْف.

ـ والرَّفْع[1]: مفعول به أول بـ«جعَلَ» مقدَّم من تأخير.

والنصبَ: معطوف على «الرفع».

اجعَلَنْ إعرابا: مفعول ثان للفعل «اجعَلْ».

نحو: خبر مبتدأ محذوف، وذلك نحو...

الاسم: مبتدأ. خبره: قد خُصِّص بالجرّ.

كما: الكاف حرف جَرّ. ما: حرف مصدريّ.

قد خُصِّصَ: صلة «ما» لا محل لها. وما وصلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: ككون الفعل مختصّاً.

والتقدير: والاسم قد خُصِّص بالجر كتخصيص الفعل بالجزم.

٢٥. فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وانْصِبَنْ فَتْحاً، وَجُرّْ ✻ كَسْراً كَـ«ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ»

٢٦. وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ✻ يَنُوبُ نَحْوُ: «جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ»

ـ أصل الإعراب الرَّفع، وله الضَّمَّة، والنَّصب وله الفتحة، والجرُّ وله الكسرة، والجزم وله السُّكُون[2].

وقوله: فتحاً منصوب على نزع الخافض. وجُرّ: فعل أمر، وكسراً منصوب على نزع الخافض.

(١) انظر إعراب الألفيَّة للأزهري/١٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٣٧.

ـ وقوله: ذِكرُ: مبتدأ. الله: لفظ الجلالة مصدر مضاف إلىٰ فاعل. عَبْدَه: مفعول به. يَسُرّ: فعل مضارع. والفاعل يعود علىٰ «ذكر»، والجملة خبر «ذكر».

وذكروا في «فتحاً» أنه مصدر منصوب علىٰ الحال، ومثله: كسراً.

ـ وفي يَسُرّ: تمثيل للرفع بالإضافة، وهو مثل قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ...﴾.

وذكر الأندلسي[2] أنّ هذا من حسان أبياته.

وذكروا في البيت الثاني ما ينوب عن الحركات، وهي ثلاثة أصناف:

ـ **الكسرة**: وهي نيابة عن الفتح في جمع المؤنّث السالم.

ـ **والفتحة**: تنوب عن الكسرة في الممنوع من الصَّرف.

ـ **والحروف**: في المثنىٰ، وجمع المذكر السالم، والأسماء السِّتة.

ـ **الحذف**: ينوب عن الفتحة في النصب حذف النون، وفي الفعل المعتل الآخر في الجزم والنّصب.

والأصالة للإعراب بالحركة في غير الجزم؛ لأن الحركة أخفُّ منه، فهي بعض حرف، والسُّكون في الجزم أصل، **لأنّ سقوط حركة أسهل من سقوط حرف.**

ـ وقوله: **جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ**[3]: أخو: رفع بالواو نيابة عن الضَّمَّة، وبني: مجرور بالياء نيابة عن الكسرة، ونمر: قبيلة منسوبة إلىٰ أبيها نمر بن قاسط، وحذف الناظم

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٥١.

(٢) شرح الألفيَّة ١/١١١.

(٣) توضيح المقاصد ١/٦٨، وشرح المكودي ١/٩٤.

همزة «جاء» للهمزة التي بعدها، وهي قراءة أبي عمرو[1] «جا أجلهم» في الأعراف.

وقوله: نمر: **قال الأندلسي**[2]: **مضاف إليه، وليس من المثال في شيء وإنما هو تتميم.**

قلتُ: لا يتم له الحديث عن «بني» من غير هذه الإضافة. فهو مضطر إلىٰ هذا.

٢٧. وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ، وَانْصِـبَنَّ بِـالْأَلِفْ ✤ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ

بدأ ببيان ما يُعْرَبُ بالنيابة، وأَوَّلها الأسماء السِّتة، وهي التي أشار إليها بقوله: **مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ.**

وذكر لها ثلاث علامات[3]:

١ ـ الرفع بالواو: جاء أبو محمد.

٢ ـ النصب بالألف: رأيت أبا محمد.

٣ ـ الجر بالياء: مررت بأبي محمد.

وذكر بعضهم أن هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنىٰ والجمع.

❋ الخلاف في هذا الإعراب، ومما ذكروه ما يلي:

أ ـ المشهور هو **الإعراب بالأحرف نيابة عن الحركات الأصليَّة**، وهو ما ذكره المصنِّف، فهو علىٰ مذهبه، ومذهب الزجّاجّي والفارسي وعليه طائفة، وذكر

---

(١) سورة الأعراف ٧/٣١، وانظر معجم القراءات ٣/٣٧، وانظر المقاصد الشَّافية ١/١٤٠.

(٢) شرح الألفيَّة ١/١١٢.

(٣) انظر تفصيل الخلاف في إعراب هذه الأسماء في الهمع ١/١٢٣ ـ ١٢٦، وفيه/١٢ رأياً. وانظر منهج السَّالك ص/٧، وإرشاد السَّالك ١/١١٣ ـ ١١٤.

الأشموني أنه رأي قطرب والزيادي من البصريين.

ب ـ **الإعراب بحركات مقدَّرة على الواو والألف والياء**؛ ولذلك يسمّونها الأسماء المعتلّة، وهنا لم ينب شيء عن شيء، وعليه جماعة منهم سيبويه والفارسي وجمهور البصريين.

جـ ـ **معربة بالحركات كإعرابها غير مضافة** وحروف العلّة إشباع، وعليه المازني والزجّاج.

د ـ هناك من ذهب إلى **إعرابها بالحركات والحروف معاً**، ولم يُفَصِّلوا كيف يكون هذا، ومنهم الكسائي والفرّاء.

قال الشَّاطِبي[١]: «والكلام في ذلك يَطُولُ، وإنما اختار النّاظم ما تقدَّم «أ» لأنه أبين المذاهب وأبعدها عن التكلُّف...».

وذكر المرادي[٢] في إعراب هذه الأسماء عشرة مذاهب وأقواها مذهبان:

مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدَّرة في الحروف.

ومذهب الزيادي وقطرب والزجّاجي من البصريين وهشام من الكوفيين ومن وافقهم، وهو الإعراب بالحروف.

وذكر المرادي أن ابن مالك أخذ في الإعراب بهذا المذهب للتقريب على المبتدئ كما فعل كثير من المصنّفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٤٢.

(٢) توضيح المقاصد ١/٦٨، ٧١.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل[1]: «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلُّف».

وقوله[2]: ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به لـ«اجرر»، وهو مطلوب لـ«ارفع» ولـ«انصب»، فهو من باب التنازع. والعاملُ الأولُ، أو الأخير، ولم أجد من أعمل الوسط وهو «انصب».

٢٨. مِـنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُـحْبَةً أَبَانَـا ✤ وَالْـ(فَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْـهُ بَانَـا

ـ أي: من الأسماء التي تُعْرَب بالإعراب الذي تقدَّم ذكره:

ـ ذو: إذا كان بمعنىٰ صاحب: جاء ذو مال. وفيه احتراز من «ذو الطائية»، وهي تكون مبنيّة، وآخرها ملازم للواو فهو مبنيّ علىٰ السُّكون.

قال أبو حيان[3]: «وبعضهم يجعلها كلّها بمعنىٰ صاحب فيقول: جاء ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام».

ومن هذا الباب كلام منظور بن سحيم الفقعسي:

فَإِمَّـا كِـرَامٌ مُوْسِـرُون لَقِيـتُهم ✤ فَحَسْبِي مِـنْ ذُو عِنـدَهم مـا كَفَانِيَـا

وقول سِنان بن الفحل الطّائي:

وَإِنَّ المَـالَ مَـالُ أَبِـي وَجَـدِّي ✤ وَبِئْـري ذُو حَفَـرْتُ وَذُو طَوَيْـتُ

وقال المرادي[4]: «بدأ بذو لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف».

(١) شرح التسهيل ١/٤٣.
(٢) شرح الأندلسي ١/٧٣، والأزهري/١٦.
(٣) منهج السَّالك/٨.
(٤) توضيح المقاصد ١/٧١.

وذكر الشاطبي[١] **أن هذا الشرط لا ضرورة له؛ لأنه خارج عن باب الإعراب**، فلو قال: «من ذاك ذو كذا وكذا، ولم يقيّده بمعنىٰ الصّحبة لم يفهم سواه. وذو الطائية مبنية، وهذا الشرط ضائع والاعتذار عنه أنه لم يقصد بذلك إلَّا مجرد البيان عن معنىٰ ذو».

ـ **ويُشترط في «فم» زوال الميم**. ومعنىٰ: بان، أي انفصلت وزالت، فإن لم يتحقق هذا الشرط فالإعراب بالحركات. واستطرد المرادي[٢] إلىٰ ذكر عشر لغات فيه إذا كان بالميم.

ـ **من ذاك**: متعلِّق بخبر مقدَّم. ذو: مُبتدأ مُؤَخَّر.

ـ **إِنْ صُحْبَةً أبانا**: إنْ: شرط. صُحْبَةً: مفعول مقدَّم. أبان: فعل ماض. والأحسن في «صُحْبة» أنه مفعول لفعل محذوف يفسِّره المذكور.

ـ **الفم**: مبتدأ، حيثُ: ظرف، الميم: مبتدأ. بانا: خبر الميم.

وجملة «الميم منه بانا» في محل جَرٍّ بالإضافة.

٢٩. (أَبٌ) (أَخٌ) (حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ) ❊ وَالنَّقْصُ فِي هَـذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

هذه الأسماء حكمها ما سبق ذكره.

ـ **والحم**: أبو الزوج ونحوه من أقاربه، وقد يُطْلَقُ علىٰ أقارب الزوجة، وهو **مشتق من الحماية عند أبي حيان**[٣]؛ لأن أحماء المرأة يحمونها.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٤٤.

(٢) توضيح المقاصد ١/٧١.

(٣) منهج السَّالك/٧، الكتاب ٢/٨٠، وتوضيح المقاصد ١/٧٢.

وذكر الشَّاطِبي[1] أن «حمو المرأة» هو أبو زوجها، وكذلك من كان من قِبَله، و«حمو الرجل» أبو المرأة وأخوها وعمّها، وقيل: الأحماء من قبل المرأة خاصَّة، وقيل: العكس.

ـ **وهَنُ**: هي كما سبق، وأنكر الفراء إعرابه بالأحرف، وهو محجوج بقول سيبويه[2].

وذكر في التسهيل[3] أنه قد تشدد نونه «هَنّ».

وإعرابه بالأحرف قليل، وغالب ما جاء في الحديث الشريف إنما كان بالحركات.

وذكر الشَّاطِبي[4] أن أصله في اللغة الكناية عن الشيء، **قال الجوهري**: «تقول هذا هَنُك، أي: هذا شيئك، ثم كنوا به عما يقبح التصريح باسمه، واستعملوه فيه حتىٰ غلب عليه».

ـ والنَّقص في هذا الأخير، وهو «هَنُ» أشهر، وهو حذف لامه أي الواو مثل: يَد.

ـ أحسن: أي: أحسن من الإعراب بالأحرف، وذكر الشاطبي أنه أفْصَحُ،

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٦.

(٢) انظر الكتاب ٢/٨٠ «واعلم أنّ من العرب من يقول: هذا هَنُوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، ويقول هنوان فيُجْريه مُجْرَىٰ الأب...». وانظر شرح الهواري ١/١١٦، وشرح التسهيل ١/٤٤. وفي إرشاد السَّالك ١/١١٥ «ولكن الأفصح في «الهن» النقص، أي: حذف حرف العلّة وهو لامه، وإعرابه بالحركات كما ورد في الحديث «**من تعزَّىٰ بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه**». وانظر شرح ابن النّاظم/١٢، وشرح ابن الوردي ١/١١٢».

(٣) التسهيل/٨ ـ ٩، وانظر شرح السُّيوطي/٧٧. وقال في المصباح/هن: «والأصل هنّ» بالتثقيل، فيُصَغّر علىٰ «هُنَيْن»

(٤) المقاصد الشَّافية ١/١٤٧، منهج السَّالك/٨، شرح الهواري ١/١١٥.

ويُعْرَبُ بالحركات.

قال المرادي[(١)]: وجرت عادة كثير من النحويين أَنْ يذكروا أَنَّ «الهن» مع هذه الأسماء منبِّهين «على قلة إعرابه بالأحرف فيوهم ذلك مساواته لهن» أي: للأسماء السابقة.

ـ أبٌ: مبتدأ، قالوا: ولا يحتاج إلى مُسَوِّغ لشهرته، وأُسقِطت الواو فيما عُطِف عليه.

والنقصُ: الواو للحال، النقص: مبتدأ، في هذا: متعلِّق بالنقص. الأخير: عطف بيان عند ابن مالك، أو نعت، وهو كذلك عند ابن الحاجب. أحسن: خبر النقص. ومتعلّقه محذوف، أي: أحسن من الإتمام.

٣٠. وَفِـــي (أَبٍ) وَتَالِيَيْـــهِ يَنْـــدُرُ ❊ وَقَصْـرُهَا مِـنْ نَقْصِـهِنَّ أَشْـهَرُ

ـ أي: يندرُ النقصُ في أب وأخ وحم، وضمير تالييه: عائد على الأب، وصورة النَّقص على قلَّتها[(٢)]: هذا أَبُك، ورأيت أَبَك، ومررتُ بأبِك، وهي لغة حكاها ثعلب، فهي كالأسماء الصحيحة.

ـ والعرب تقول: جاءني أَخُك... وفي حم: جاء حَمُك.

قال منظور بن مرثد الأسدي:

قُلْـــتُ لِبَـــوَّابٍ لَدَيْـــهِ دَارُهَـــا ❊ تِيْـــذَنْ فَـــإِنِّي حَمُهَـــا وَجَارُهَـــا

(١) توضيح المقاصد ١/٧٣، وانظر إرشاد السَّالك ١/١١٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٤٩، وتوضيح المقاصد ١/٧٥، والمكودي ١/٩٦.

وأنشده الجوهري: حَمُوها.

وقال رؤبة: بِـأَبِـهِ اقْـتَـدَىٰ عَـدِيٌّ فِـي الـكَـرَمِ
وَمَـنْ يُشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمِ

وذكر **الأشموني**[1] غايتاها: لغة القصر في المثنىٰ ونسبها الكسائي إلىٰ بلحارث وزبيد وخثعم وهمدان، ونسبها أبو الخطاب لكنانة، وبعضهم لبلعنبر وبلهجيم وبطون من ربيعة. وكان ذلك في قوله في القصر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ❊ قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

ولغة القصر هي ملازمة آخر الاسم الألف، وهو في اللغة أشهر من النقص، ومنه بيتا أبي النجم ـ ونسبا لرؤبة، وتقدَّم ذكرهما.

والمثل[2]: «**مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَا بَطَل**»، في إحدىٰ الروايتين.

وعلىٰ ما تقدَّم عندنا ثلاث لغات:

١ ـ أب أخ حم: جاءت تامَّة.

٢ ـ : وجاءت ناقصة، وذلك نادر.

٣ ـ : وجاء فيها القصر وهو كثير.

٤ ـ هَن : النقص غالب فيها، والتمام قليل.

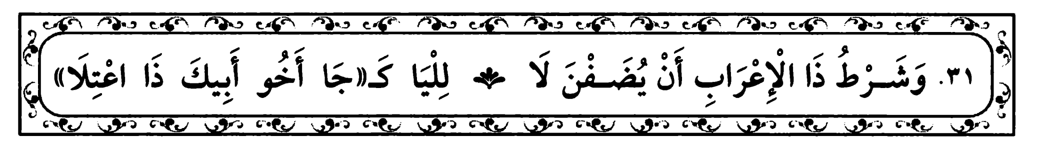
---

(١) شرح الأشموني ١/٣٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٥١، وانظر مغني اللبيب ٣/١٨٩ و٤/١٧٨، وهمع الهوامع ١/١٢٩، وشرح التصريح ١/٦٥ قائله أبو حنش، وتوضيح المقاصد ١/٧٦.
وفي مجمع الأمثال ٢/٣١٨ جاء برواية «**مكره أخوك لا بطل**»، وانظر إرشاد السَّالك ١/١١٦.

ـ ذو مال: فيه لغة واحدة.

ـ فوك: فيه لغتان: بالميم فمك، ويخرج من هذا الباب، وبترك الميم يكون في هذا الباب.



٣١. وَشَـرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَـفْنَ لَا ❁ لِلْيَا كَـ«جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا»

ـ الرواية عند الشَّاطِبي: كجا أبو أخيك.

وذو: لا يُضاف إلىٰ الضمير.

والإشارة بـ«ذا» إلىٰ الإعراب بالحروف، وشرطه[1] أن تكون مضافة إلىٰ غير ياء النفس.

ـ وقوله[2]: «يُضَفْنَ» راجع إلىٰ الأسماء التي سبق ذكرها، وقد ذكرها مفردة مكبّرة غير مضافة إلىٰ ياء المتكلم.

ـ **وذكر الهواري[3] أنه فاته ألا تكون مُصَغَّرة لأنها إذا صُغِّرت أُعربت بالحركات، وفاته شرط الإفراد**، وشرطوا ألا يكون مَنْسوباً. ولم أجد النَّسب عند غيره.

وما لم يذكره الناظم يفهم من سياقها أنها مفردة مكبَّرة.

والتقدير في البيت: وشرط الإعراب عدم الإضافة إلىٰ ياء النفس، والإضافة إلىٰ غيرها.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٥٦، وإرشاد السَّالك ١/١١٨.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٥٤.

(٣) شرح الهواري ١/٢٢، وتوضيح المقاصد ١/٨١.



ـ قوله: كجا[1]: أي: وذلك كقولك جاء، ذا: منصوب على الحال من فاعل «جاء». اعتلا: مُضاف إليه، وقُصِر للضرورة من «اعتلاء».

٣٢. بِـالْأَلِفِ ارْفَـعِ الْمُثَنَّـىٰ وَ(كِـلَا) ✦ إِذَا بِمُضْـمَرٍ مُضَـافاً وُصِـلَا

ـ هذا هو الضَّرْب الثاني[2] مما تنوبُ فيه الحروف عن الحركات علىٰ وجه مختلف عما تقدَّم في الأسماء السِّتَّة.

ـ وقوله: بالألف علىٰ خلاف ما تقدَّم؛ فإن رفعه بالواو، وهذا نصٌّ منه أن الألف في المثنىٰ كالضمة في المفرد.

❋ والإعراب كما يلي[3]:

١ ـ بالألف في الرفع.

٢ ـ وهناك من ذهب إلىٰ أن الرفع بغير علامة!

٣ ـ وهناك من جعل الإعراب بالحركات المقدَّرة علىٰ الألف والياء؛ فهو لم يخرج عن الإعراب بالحركات، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

٤ ـ وذهب الأخفش والمبرّد إلىٰ أن الإعراب مقدَّر في الحرف الذي قبل العلامة.

٥ ـ وعند أبي حيّان مذهب الزجاجي أنه مبنيّ، وعند الجمهور مُعْرَب.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٥٩.

(٣) شرح المكودي ١/٩٩، منهج السَّالك/٩، شرح ابن طولون ١/٧٠، وتوضيح المقاصد ١/٨١، وشرح ابن عقيل ١/٥٦، وإعراب الألفيَّة/١٦.

قال الشَّاطِبي[١]: ولا حاجة بنا إلىٰ الكلام في إبطال العلامة وتصحيح مذهب الناظم، وهو مذهب الفرّاء والزيادي والزجّاجي وجماعة.

وتمسَّك بالظاهر، وهو تحول حروف العلّة كتحول الحركات بسبب اختلاف العوامل فندَّعي أنها الإعراب.

ـ **وَكِلَا**: معطوف علىٰ المثنّىٰ، وهو عند ابن عقيل شبيه بالمثنّىٰ، وإعرابه كإعراب المثنّىٰ مع أنه ليس[٢] مثنّىٰ حقيقة، وشرطه وصله بالضمير، والضمير متكلِّم أو مخاطب أو غائب، فإذا لم يتحقق هذا الشرط عادت إلىٰ الإعراب بالحركات المقدَّرة.

ومنه قوله تعالىٰ[٣]: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾.

ـ **مضافاً**: حال من ضمير «وصل»، والتقدير إذا وُصِل بمضمر حال كونه موصولاً به.

وما تقدَّم في «كلا» هو الإعراب المشهور.

ـ **والثاني فيه**[٤] إجراؤها مجرىٰ المقصور دائماً، وهي بلغة بلحارث بن كعب، وترك ذكرها لقلّتها.

ـ **وذكر ابن النَّاظم**[٥] أنّ النون إنما لحقت المثنّىٰ عوضاً عما فاته من الإعراب بالحركات، ومن دخول التنوين عليه، وحذفها في الإضافة للتنبيه علىٰ التعويض بها

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٦١.

(٢) «فلما كان لكلا وكلتا حَظّ من الإفراد وحَظّ من التثنية أُجريا في إعرابهما مجرىٰ المفرد تارة، ومجرىٰ المثنىٰ أخرىٰ...» شرح ابن الناظم/١٤.

(٣) سورة الكهف ١٨/٣٢.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٦٣، وتوضيح المقاصد ١/٨٦.

(٥) شرح الألفيَّة/١٣.

عن التنوين.

وحملوا النصب على الجر في التثنية والجمع.

ـ **وذكر المرادي**[1] شروط التثنية مفصَّلة في هذا الباب.

وجواب الشرط «إذا» محذوف، أي: وكلا إِذا وُصِل بمضمر فَارفعه.

٣٣. (كِلْتَا) كَذَاكَ (اثْنَانِ) وَ(اثْنَتَانِ) ❖ كَـ«ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ»

ـ **كلتا**: منصوبة[2] الموضع عطفاً على «كلا» [**بالألف ارفع المثنى وكلا**].

ـ **كذاك**: خبر للمبتدأ.

وذاك إشارة إلى «كلا»:

ـ **اثنان واثنتان**: مبتدأ خبره المجرور بعده.

وذكر ابن طولون[3] أن «اثنتان» لغة الحجاز، و«ثنتان» لغة تميم.

وذكر المرادي[4] أنّ واحد «كلا»: كِلّ، وخُفِّفت اللام.

وواحد «كلتا» كِلْت، وذكره المرادي رأياً للبغدادين، وليس بصحيح.

❋ **وذكروا في إعراب**[5] **كلا وكلتا... ما يلي:**

معربان بالحروف وبالحركات.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٨٢.

(٢) المقاصد الشّافية ١/٦٣.

(٣) شرح ابن طولون ١/٧٣.

(٤) توضيح المقاصد ١/٨٧.

(٥) المقاصد الشّافية ١/١٦٦.

معربان مطلقاً بالحركات، وهو رأي الجمهور.

معربان بالحروف مطلقاً كالمثنىٰ، وهو رأي الكوفيين.

ونقل **المكناسي**[١] أنّ أبا حيان ذكر أن الزيادة في اثنين واثنتين تأكيد كزيادة ياء النَّسَب.

وذهب المرادي[٢] إلىٰ أنّ «كلتا وكلا» مع المضمر بقلب الألف ياء ليس سببه العامل، وإنما هو للحمل علىٰ «لدىٰ ـ علىٰ» لملازمتهما الإضافة، فأشبها النصب في «لدىٰ» والجرّ في «علىٰ».

وقوله: «كابنين» حال من فاعل يجريان. ويجريان خبر «اثنان»[٣].

والتقدير: «اثنان واثنتان يجريان حال كونهما مشابهين: ابنين وابنتين».

٣٤. وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَــا الْأَلِفْ ❖ جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

ـ **تقع**[٤] **الياء خلفاً** من الألف في الجر، والنصب معاً في المثنىٰ وما جرىٰ مجراه، وشرط الياء أن يكون ما قبلها مفتوحاً تحرّزاً من الكسر؛ فإنه يُنْقَلُ إلىٰ صورة الجمع.

وخُصَّ بالفتح لأنه مألوف قبل الألف في الرفع.

ولما كان الكسر هو المناسب للياء لم ينبه عليه في الجمع، ولا علىٰ علّته، بل

---

(١) شرح المكناسي ١/٢١٢.

(٢) توضيح المقاصد ١/٨٨.

(٣) إعراب الألفيّة للأزهري/١٧.

(٤) المقاصد الشّافية ١/١٧٢.

قال: وارفع بواو... وبيا اجرزْ وانصِبِ.

وعند المكودي[1]: «نَصْباً وجَرّاً» علىٰ إسقاط حرف الجر، أو هما مصدران في موضع الحال.

وزاد المرادي[2]: أنه مفعول لأجله.

وذهب المرادي[3] إلىٰ أنه قَدَّم الجرَّ لأن النصب محمول عليه في الياء التي هي أخت الكسر. وإنما حمل عليه لاشتراكهما في أنّ كلاً منهما فضلة؛ ولذا لم يحمل [النَّصْب] علىٰ الرَّفع لأنه عمدة.

ولغة بني الحارث[4] لزوم الألف رفعاً ونصباً وجرّاً، وأنكرها المبرّد، وهو محجوج بنقل الأئمة، وهو أحسن ما خرج عليها ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[5]

وتقدَّم الإعراب بالحروف، وهو عند سيبويه مقدّر.

اليا[6] فاعل «تخلفُ». الألف: مفعول «تخلف».

جراً ونَصْباً: سبق الحديث فيهما.

وجملة «قد أُلِفْ» في محل جَرّ نعت لـ«فتح».

والتقدير: بعد فتح قد أُلَفَ في حالة الرَّفْع.

---

(١) شرح المكودي ١/١٠٠.

(٢) توضيح المقاصد ١/٩٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/٩٠.

(٤) توضيح المقاصد ١/٩٠.

(٥) سورة طه ٢٠/٦٣.

(٦) إعراب الألفيَّة/١٧.

٣٥. وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ ❊ سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ(مُذْنِبِ)

هذا هو النوع الثالث من نيابة الحرف عن الحركة، وهو جمع المذكر السالم، وَسُمِّي كذلك لسلامة بناء الواحد فيه، وتحرّز بذلك عن جمع التكسير.

ومَثّل لذلك بمثالين: عامر: وهو عَلَم.

ومُذْنب: وهو صفة.

ولا يُجْمَعُ هذا الجمع غيرهما، ولكلٍّ شروط لم يذكرها الناظم، وذكر هذه الشروط ابن عقيل وغيره، وهي[1]:

ـ علم مذكّر، عاقل، خال من تاء التأنيث، والتركيب. فإن لم يكن عَلَماً فلا يُقال في رجل: رَجُلُون، فإن صُغِّر قيل: رُجَيْلون.

وأما طلحة فيقال فيه عند الكوفيين: طَلْحُون.

ومثله في سيبويه: سيبويهون.

قال المرادي[2]: «لم يشترط الكوفيون الخلو من التاء، فأجازوا جمع طلحة بالواو والنون».

ـ والصِّفة: لمذكر، عاقل، خالية من التاء، ليست من باب أَفْعَل فَعْلاء، ولا من باب فَعْلان فَعْلىٰ، ولا مما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٦٠، وشرح ابن طولون ١/٧٤، والهواري الأندلسي ١/١٢٨، وشرح الأشموني ١/٤٦، وشرح المكودي ١/١٠١، وإرشاد السَّالك ١/١٢١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٩٣.

فلا يُقال في: سابق لفرس: سابقون، ولا في علَّامة: علَّامون، ولا في أحمر أحمرون، ولا في سكران سكرانون، ولا في صبور صبورون، ولا في جريح جريحون.

قال المرادي[1]: «وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلباً للاختصار». وذكر في أول البيت إعراب هذا الجمع، وهو الرفع بالواو، والجر والنصب بالياء.

قال الشَّاطِبي[2]: «وجعل إعراب هذا الجمع بالحروف أنفسها كما ذهب إليه في التثنية، وهو أحد المذاهب فيه، والخلاف في الموضعين واحد، والترجيح واحد فلا نُعيده».

وذكروا[3] **الخلاف في إعراب جمع المذكر السَّالم بين العلماء وملخصه كما يأتي:**

ـ **إعرابه بالحروف المذكورة**، وكذا حال المثنى، وذهب إلى هذا الجمهور من المتأخرين، ومنهم ابن مالك، ونَسَبَه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزّجّاج والزّجّاجي.

ـ **وقيل: هو مُعْرَب بحركات مقدَّرة فيهما** قبل هذه الأحرف وهو رأي الأخفش.

ـ **وقيل: هو مُعْرَب بحركات مقدَّرة** في الألف والواو والياء، وهو رأي الخليل وسيبويه، واختاره الأعلم والسهيلي.

ـ **وقيل: الحروف دلائل الإعراب**، بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت

---

(١) توضيح المقاصد ١/٩٢.

(٢) شرح الشاطبي ١/١٧٦.

(٣) الهمع ١/١٦٠ ـ ١٦١، ذكرت هذا من الهمع زيادة للفائدة.

الإعراب، وبه فسَّر أبو علي مذهب الأخفش.

ـ وقيل: **الإعراب ببقاء الألف والواو رفعاً**، وانقلابها نصباً وجَرّاً، وعليه الجرمي والمازني وابن عصفور، وهذا بناء على أن الإعراب معنويّ لا لفظيّ.

قال الهواري[(١)]: «**وهذا البيت من حِسَان أبياته**».

وقالوا في إعراب هذا البيت[(٢)]:

والتقدير اجرر بياء، وانصب بياء، فهو من باب الحذف لا من باب التنازع خلافاً للمكودي، لأن الناظم لا يراه، قال: «وبواو: متعلِّق بـ«ارفع»، و«بيا» متعلِّق بـ«اجرر»، أو بانصب، وهو من باب التنازع، وفيه تقديم المتنازع فيه، وهو جائز عند بعضهم».

سالمَ جمعٍ: عند المكودي: منصوب بأحد العاملين، فهو أيضاً من باب التنازع.

قال الأزهري[(٣)]: «سالم: تنازع فيه ثلاثة، وهي: ارفع، اجرر، انصب.

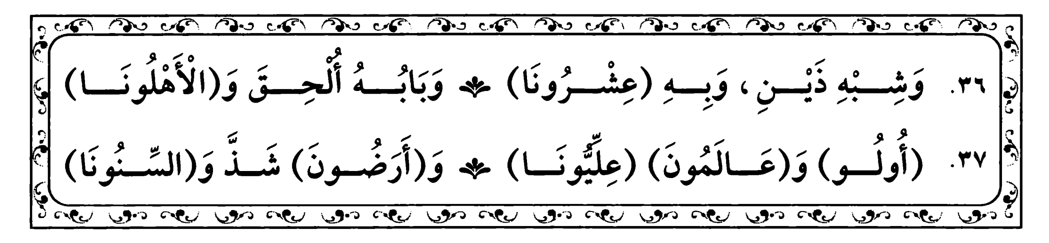
فأعمل الأخير منها لقربه، وأعمل الأولين في ضميره ثم حذف لأنه فضلة».

قال الهواري الأندلسي[(٤)]: «سالم جمع: تنازع فيه الأفعال المتقدِّمة في صدر البيت فأَعْطِهِ لما شئت منها». وقوله: سالم جمع: من إضافة الصفة إلى موصوفها.

وقال الأزهري[(٥)]: «ومذنب معطوف على عامر، والأصل جمع عامر ومذنب السّالم، فقدَّم الصِّفة على الموصوف، وحذف «أل» ليتمكن من الإضافة، ثم أضاف الصِّفة إلى موصوفها...».

---

(١) شرح الألفيَّة ١/١٢٨.
(٢) إعراب الأزهري/١٧، وشرح المكودي ١/١٠١ ـ ١٠٢.
(٣) إعراب الألفيَّة/١٧.
(٤) شرح الألفيَّة ١/١٢٨ ـ ١٢٩، قلت: وهذا يدل على أن المذهبين عنده من حيث القوة سواء.
(٥) إعراب الألفيَّة/١٧.



٣٦. وَشِـــبْهِ ذَيْـــنِ ، وَبِـــهِ (عِشْـــرُونَا) ❊ وَبَابُـــهُ أُلْحِـــقَ وَ(الأَهْلُونَـــا)

٣٧. (أُولُـــو) وَ(عَـــالَمُونَ) (عِلِّيُّونَـــا) ❊ وَ(أَرَضُـــونَ) شَـــذَّ وَ(السِّـــنُونَا)

ـ **قوله: وشبه ذين:** أي شبه العلم والصِّفَة مما ذكره[1]، وهو عامر ومذنب، أراد بذلك أن ما يشبه هذين من الأسماء الملحقة بهذا الجمع يعرب بالحرف، وهذه الأسماء الملحقة هي[2]:

ـ **عشرون** وبابه من عقود العدد كثلاثين وأربعين إلىٰ تسعين. وذكروا أنه لا مُفْرَدَ له، وهي أسماء تشبه الجمع.

قال ابن طولون: «وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه».

قلتُ: عند إعراب هذا الملحق من الأعداد لا نذكر أن النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، كما نذكر ذلك في إعراب الجمع.

ـ **أهلون:** جمع أَهْل، ولكنه ليس عَلَماً ولا صِفَة، فهو غير[3] مُسْتَوْفٍ شروط الجمع.

قال الأندلسي[4]: «أهلون: وهو جمع مذكّر علىٰ غير القياس، لأنّ «أهل» اسم غير عَلَم، فلم يكن حقّه أن يجمع جمع مذكر سالم؛ لأن شرط الاسم في ذلك أن يكون عَلَماً وليس بصفة؛ لأنهم قد أجروه مُجْرَىٰ الأسماء، فقالوا: جاءني الأهل،

(١) شرح الهواري الأندلسي ١/١٢٩.

(٢) شرح المكودي ١/١٠٢، شرح الهواري ١/١٢٩، وشرح ابن طولون ١/٧٥.

(٣) شرح ابن طولون ١/٧٥، والمقاصد الشّافية ١/١٨٢.

(٤) شرح الهواري الأندلسي ١/١٢٩.

ورأيت الأهل، ومررت بالأهل».

ـ ومن ذلك قوله تعالىٰ[١]: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾.

والحديث: «**إِنَّ للهِ أَهْلِين مِنَ النَّاس**».

ـ أُولُو:

ـ أولو: اسم جمع ليس له واحد من لفظه.

قال الهواري[٢]: «أولو: وهو لفظ جَرَىٰ مَجْرَىٰ الجمع المذكر السَّالم في الإعراب، ولا مفرد له من لفظه، تقول: هم أولو مال، أي: أصحاب مال، فمفرده في الحقيقة ذو».

قال الشَّاطِبي[٣]: «ومفرده من جهة المعنىٰ «ذو» الذي بمعنىٰ صاحب، فهو مرادف «لذوو» إذا قلت: ذوو العِلْم، إلَّا أَنَّ «ذوو» جَمْعٌ حقيقة؛ فلذلك لم يذكره في الملحقات».

وأولو: وما بعده مبتدأ، وخبره «شذَّ».

ـ عَالَمُونَ: وهو بفتح اللَّام، والمراد به أصناف الخلق، فهو ليس بجمع حقيقة.

قال ابن طولون[٤]: «هو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه.

وقال الهواري[٥]: «هو كل موجود ما سوىٰ الله»، ومثله عند الأشموني.

---

(١) سورة الفتح ١١/٤٨.

(٢) شرح الألفيَّة ١٢٠/١، شرح ابن طولون ٧٥/١، وشرح المكودي ١٠٢/١.

(٣) المقاصد الشَّافية ١٨٣/١.

(٤) شرح الألفيَّة ٧٤/١.

(٥) شرح الألفيَّة ١٣٠/١، وشرح الأشموني ٤٧/١، وشرح المكودي ١٠٢/١.

عِلِّيُّونَا: اسم لأعلىٰ موضع في الجَنَّة، فهو جارٍ مَجْرَىٰ الجمع، وحُذِفَ العاطفُ قبله.

قال ابن طولون[1]: «فهو مفرد في معنىٰ الجمع، جمعٌ في اللفظ».

وقال الهواري الأندلسي[2]: «ومفرده عِلِّيّ، وهو مختَلَفٌ في معناه، فقيل: هو اسم مكان، فيكون قد فات شرط العقل، فلا يصح أن يُجْمَعَ جمع مذكرٍ سالماً، فيكون قد أُجْرِيَ مُجْرَىٰ المُذَكَّر السَّالم في الإعراب، وليس بجمع سالم حقيقة.

وقيل أيضاً: هو اسم مَلَك، فعلىٰ هذا يكون جمع مذكَّر سالم حقيقة...».

وقال المرادي[3]: «... كأنه في الأصل فِعْل من العُلُوّ، فَجُمِعَ جَمْع مَن يعقل، وسُمِّي به».

* **وَأَرَضُون**[4]: خلا هذا اللفظ من شروط الجَمع، فمفرده: أَرْض، اسم جامد مؤنَّث لما لا يَعْقل، وجمع هذا الجمع في مقام التعجُّب والاستعظام.

قال الهواري[5]: «أجروه مُجْراه [أي الجمع] في الصورة والإعراب جبراً لما فاته من نقص تاء التأنيث...، وحركوا الراء في الجمع... بفتح الراء، والأصل سكونها؛ لأنه جمع أَرْض...».

ـ وَالسِّنُون: أي: شَذَّ السِّنون كشذوذ ما تقدَّم من الأسماء، فهو مبتدأ محذوف الخبر.

---

(١) شرح الألفيَّة ١/٧٥، وشرح المكودي ١/١٠٢.
(٢) شرح الألفيَّة ١/١٣٠.
(٣) توضيح المقاصد ١/٩٤.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/١٨٥.
(٥) شرح الألفيَّة ١/١٣١.

قال الشاطبي[١]: كقولك: «زيدٌ قائم وعمرٌو».

قال الهواري الأندلسي[٢]: «إن سنون شَذّ كمثل ما شَذّ أرضون...، وهو جمع سَنَة، وفات فيه العقل والتذكير والعلمية من شروط جمع المذكر السالم...، فأجروها مُجْرَاه.... في الصورة والإعراب جَبْراً لِحَذْف لامها؛ لأن أصلها سَنَهَةٌ، أو سَنَوَة.

فَحُذِفَت اللَّامُ التي هي الهاء، أو الواو علىٰ القولين».

قال ابن طولون[٣]: «شَذَّ راجع إلىٰ أرضين، ووجه شذوذه أنه من باب سِنين، وباب سِنين مطّرد فيما حُذِف من مفرده حرف أصلي، فَعُوِّض منه تاء التأنيث كـ«سنة»، ولم يُحْذَف في «أرض» حرف أصلي فيُعَوّض عنه، بل حُذِف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التَّصْغير في قولهم: أُرَيْضَة».

وقال المكناسي[٤]: «قيل: إنَّ أرض جُمِعَت هذا الجَمْع عِوَضاً عن عدم تأنيثها بالتاء؛ لأنها واقعة علىٰ مؤنَّث، فكان قياسها أن يُقال: أَرْضَة، فَلَمَّا مُنِعَت ذلك جُمِعت هذا الجَمْع كما جَمَعُوا «سنة» عِوَضاً من لامها المحذوفة».

وشبه[٥]: مجرور بالعطف علىٰ «عامر» و«مذنب».

به: متعلِّق بـ«أُلحق»، والهاء راجعة إلىٰ الجَمْع السَّالم.

عشرون: مبتدأ.

أُلْحِق: جملة الخبر.

---

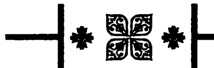
(١) المقاصد الشَّافية ١/١٨٦.

(٢) شرح الألفيَّة ١/١٣١.

(٣) شرح الألفيَّة ١/٧٦.

(٤) شرح المكناسي ١/٢١٦.

(٥) إعراب الألفيَّة للأزهري/١٧، وشرح المكودي ١/١٠٢.



٣٨. وَبَابُـهُ، وَمِثْـلَ (حِـينٍ) قَـدْ يَـرِدْ ❊ ذَا الْبَـابُ، وَهْـوَ عِنْـدَ قَـوْمٍ يَطَّـرِدْ

ـ **بابُهُ: أي**[1]: **باب سنون، فصله عمّا سبق، لأنه يَرِدُ مثل «حين»، أي: ما حُذِفَت لامه، فَجُعِلَت في «سنة» الهاء مما حُذِفَت لامه مثل: ظُبَة، ورِئَة، وبُرَة فقد قالوا فيه: سنون، وبرون، وقلون، وظبون، ورئون، وثبون.**

ـ **وقد شاع**[2] **الجمع في مثل هذه الألفاظ بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جرّاً ونصباً، وهو ثلاثة أنواع:**

ـ **مفتوح الفاء نحو: سَنَة.**

ـ **مكسور الفاء نحو: مِئَة.**

ـ **مضموم الفاء نحو: ثُبة، وهي الجماعة.**

وقوله: وبابُه[3]: أي باب سنين قد يُسْتعملُ مثل «حين»، فَيُجْعَلُ إعرابُه بالحركات على النون منونة، ولا تسقطها الإضافة[4]، وتلزم الياء هذا اللفظ، وذكروا الحديث:

«اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِم سِنِيْناً كَسِنِينِ يُوْسُف».

ومنه بيت الصِّمَّة بن عبد الله:

دَعَـانِيَ مِـنْ نَجْـدٍ فَـإِنَّ سِـنِيْنَهُ ❊ لَعِبْنَ بِنَـا شِـيْباً وَشَـيَّبننا مُـرْدا

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٨٦، وشرح ابن طولون ١/٧٦، وشرح الهواري ١/١٣٢، وشرح المكودي ١/١٠٣، وشرح عمر بن المظفر الوردي ١/١١٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/٩٥ ـ ٩٦.

(٣) المرجع السَّابق ١/٩٦ ـ ٩٧، وإرشاد السَّالك ١/٢٤، وشرح ابن الناظم/١٦.

(٤) وذكر المرادي أنّ من أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين.

وقوله: وهو عند قوم يَطَّرِد[١]: يعني أنّ هذا الاستعمال المذكور يطّرد عند قوم من العرب، وذكروا من ذلك قول أحد أولاد ابن أبي طالب:

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ ❁ أَباً بَرّاً وَنَحْنُ لَهُ بَنِيْنُ

ـ **قال المرادي**[٢]: «يعني أنّ إجراء سنين وبابه مجرىٰ «حين» يَطّرد عند قوم من العرب، وقد يستعمله غيرهم علىٰ وجه الشذوذ كما في الحديث المذكور، وإنما اخْتصّ هذا النوع بهذه المعاملة لخلوّه من شروط جمع التصحيح، وشبهه بالتكسير في عدم سلامة نظم واحده».

ـ **وذكر الأشموني**[٣] مجيء الجمع بالياء عند قوم من النُّحاة، ومنهم الفرّاء.

وَنَبَّه بقوله[٤]: قد يَرِد: علىٰ أنه قليل، ثم ذكر أنه يَطَّرد عند قوم فهو قياس، لا يتوقف علىٰ سماع.

وذكر ابن طولون[٥] أنّ «بنينُ» في البيت بالياء، والإعراب علىٰ النون، **وهذه لغة بني عامر** فإنهم يعربون المعتلَّ بالحركات علىٰ النون مع لزوم الياء؛ لأنها أخفّ عليه؛ ولأنّ النون قامت مقام الذاهب من الكلمة.

وإعراب البيت[٦]:

---

(١) شرح ابن طولون ١/٧٦ ـ ٧٧، والمقاصد الشَّافية ١/١٩٤، وشرح المكودي ١/١٠٤، وإرشاد السَّالك ١/١٢٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/٩٨.

(٣) شرح الأشموني ١/٥٠.

(٤) شرح الأندلسي ١/١٣٣.

(٥) شرح ابن طولون ١/٧٧.

(٦) إعراب الألفيَّة/١٨، والمقاصد الشَّافية ١/١٨٦، وشرح المكودي ١/١٠٣.

ـ أولو وعالمون... معطوفة على «عشرون» بإسقاط العاطف.

ـ جملة «شذَّ» في موضع الحال منها كلّها، وقيل: من «أرضون» خاصَّة.

قال المكودي: والتقدير: أرضون في حال كونه شاذّاً.

وقال الشاطبي: «شذّ: خبر، قولُه: «والأهلون» وما عطف عليه وقيل: خبر عن «أرضون» خاصّة.

ـ **والسنون** وبابه معطوف على «عشرون»، وقيل: على «أرضون».

ومِثْلَ: حال من فاعل «يَرِد».

وهو: مبتدأ، عند: متعلّق بـ«يَطَّرِد». وقوم: مضاف إليه، وجملة «يطَّرد» في موضع رفع خبر المبتدأ، والأصل: وهو يَطّرد عند قوم.

٣٩. وَنُـونَ مَجْمُـوعٍ وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ ✽ فَـافْتَحْ، وَقَـلَّ مَـنْ بِكَسْـرِهِ نَطَـقْ

ـ تفتح[١] نون الجمع السَّالم وما أُلحِقَ به، وكسرها قليل، وقيل: الكسر مخصوصٌ بالضَّرورة ومنه قول سُحَيْم:

وَمَـاذَا يَبْتَغِـي الشُّـعَرَاءُ مِنِّـي ✽ وَقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَعِـينِ

قال ابن طولون[٢]: «يعني أنّ نون جمع المذكر السَّالم وما حُمِل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفَّة؛ لأنّ الجَمع أثقلُ من المثنى...».

(١) شرح المكودي ١/١٠٤، والمقاصد الشَّافية ١/١٩٥، ١٩٩، وإرشاد السَّالك ١/١٢٦ ـ ١٢٧.

(٢) شرح ابن طولون ١/٧٧ ـ ٧٨، وتوضيح المقاصد ١/٩٩.

ثم قال: «ولم تكسر النونُ بعد الواو في نثرٍ ولا شعرٍ لعدمِ التجانس».

وقال الأشموني[١]: «فافتح طلباً للخفة من ثقل الجمع، وفرقاً بينه وبين نون المثنَّىٰ».

ـ ثم قال: «قال في شرح التسهيل[٢]: يجوز أن يكون كَسْرُ نُونِ الجمع وما أُلْحِقَ به لغة، وَجَزَمَ به في شرح الكافية».

قال[٣]: «ونون الجمع الذي علىٰ حَدِّ المثنىٰ والمحمول عليه مفتوحة وكسرها لغة».

ـ قوله[٤]: نونَ: مفعول مقدَّم للفعل «افتح».

ما: معطوف علىٰ «مجموع» فهي في محل جَرّ.

به: متعلق بـ«التحق»، وجملة «التحق» صلة الموصول.

مَن: فاعل «قلَّ» و«بكسره» متعلِّق بـ«نَطَق».

والضمير في «بكسره» يعود إلىٰ نون المجموع والملحق به، وجملة «نطق» هي جملة الصِّلة.

والتقدير: فافتح نون مجموع ونون الذي التحق به، وقلَّ من نطق بكسره.

والفاء في «فافتح» جواب شرط مَحْذُوف دَلَّ عليه تقديم معمول «افتح».

---

(١) شرح الأشموني ١٥٢.

(٢) لم يذكر هذا ابن مالك بل ذهب إلىٰ أن الفتح في نون الجمع أولىٰ لأنه أَخَفُّ من الضم والكسر. انظر ١/٧٢، وذكر المرادي مثل الذي ذكره الأشموني انظر ١/١٠٠.

(٣) شرح الكافية الشَّافية ١/٢٠٠، وعند المرادي «وليس بلغة».

(٤) شرح الأندلسي ١/١٣٤، والمقاصد الشَّافية ١/١٩٩.

قال الشاطبي: «والتقدير: مهما يكن من شيء فافتح نون مجموع وما التحق بالمجموع».

وذكر الشيخ محمد[1] أنَّ الفاء زائدة لتزيين اللفظ. كذا!

ولا أعلم أنهم ذكروا هذه الفاء إلَّا في «فقط».

٤٠. وَنُـونُ مَـا ثُنِّـيَ وَالْمُلْحَـقِ بِـهْ ❊ بِعَكْـسِ ذَاكَ اسْـتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِـهْ

ذكر الشَّاطِبي[2] أنّ نونَ ما ثُني والملحق به شيء واحد لا شيئان، وقصد من هذا البيت أنَّ نون المثنى مكسورة عكس نون الجمع، وذاك: إشارة إلى فتح النون في البيت السَّابق، ثم قال: «وقد تُفتح نون المثنى في بعض الأحيان وإن كان قليلاً». وقيل: الفتح لغة لبني أسد حكاها الفرّاء.

وقال المرادي[3]: «... إلَّا أنّ فتح نون المثنى لغة حكاها الكسائي والفرّاء، ولكنهما حكياها مع الياء لا مع الألف، وأجازها بعضهم مع الألف، واستدلَّ بقول الراجز:

أعـرفُ منهـا الجِيْـدَ والعَيْنانـا».

ـ وذكر[3] أنّ الشيباني حكى أنَّ ضَمَّ نون المثنى لغة، إذا كان بالألف، فحكى عن العرب **«هما خليلانُ»**.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٦٦ حاشية/١.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٠٦، شرح ابن طولون ١/٧٨.

(٣) توضيح المقاصد ١٠١ ـ ١٠٢.

وذكر المكودي[1] أنّ فتحها قليل، وأنه لغةٌ مع الياء، وقيل: مطلقاً.

ـ نونُ: ذكر الهواري[2] أنه يحتمل أن يكون مبتدأً خبرُه الجملة من قوله: «استعملوه»، ويحتمل أن يكون منصوباً على المفعول به بفعل مقدَّر، يدل عليه «استعملوه»؛ لأن المسألة من باب الاشتغال.

وقوله: فانتبه: قال الشاطبي[3]: «معناه انتبه لتحقيق العكس وتنزيله على كلام العرب».

ولم يُعَقِّب على خاتمة هذا البيت بشيء.

قال الأندلسي الهواري[4]: «وقوله: «فَانتبه» حَشْو».

٤١. وَمَـا بِتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا	يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
٤٢. كَذَا (أُولَاتُ)، وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ	كَـ(أَذْرِعَـاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِـلْ

ـ هذا نوع آخر من أنواع[5] النيابة غير ما تقدَّم، تنوب فيه الحركات عن الحركات، وهما موضعان: **جمع المؤنَّث السَّالم، والممنوع من الصَّرْف.**

ـ **وسَمَّاه النَّاظم الجمع بالألف والتاء**، وتبعه على ذلك ابن هشام الأنصاري فقال[6]: «الباب الرابع مما خرج عن الأصل ما جمع بألف وتاء مزيدتين» مع أن

---

(١) شرح المكودي ١/١٠٥.

(٢) شرح الهواري ١/١٣٥، وإعراب الألفيَّة ١/١٨.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٤) شرح الألفيَّة ١/١٣٥.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٢٠٧.

(٦) شرح قطر الندى/٦٨، وأوضح المسالك ١/٥٠.

المتقدمين سموه أيضاً «جمع المُؤَنَّث السَّالم» كما سموا «جمع المذكَّر السَّالم، فلا فضيلة لهذه التَّسْمية عنده على غيرها.

قال ابن طولون[١]: «وجمع المؤَنَّث السَّالم هو المجموع بالألف والتاء.

وكذا قال الخبيصيّ[٢]: تسميتهم لهذا الجمع بجمع المؤنَّث السَّالم باعتبار الغالب».

قال الأشموني: «وإنما لم يعبر بجمع المُؤَنَّث السَّالم كما عَبَّر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكّر كحمّامّات وسرادقات، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو: بنات وأخوات، ولا يرد عليه نحو: أبيات وقضاة؛ لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لها في الدلالة على الجمعية».

ـ ولم يقيّد في هذا البيت الألف والتاء بالزيادة.

قال المرادي[٣]: «فإن قلتَ لِمَ لم يقيّد الألف والتاء بكونهما زائدتين؟ قلتُ: تعليق الباء بقوله: جُمِع، يغني عن التقييد».

ـ **وبَيّن النَّاظم** أنّ حكم جمع المُؤَنَّث السَّالم الكسر في الجرِّ والنَّصبِ، أما الجرُّ فهو على الأصل، وأما النصبُ فهو على نيابة الكسرة عن الفتحة، ولم يذكر علامة[٤] رفعه لأنها بالضَّمة على الأصل.

وذكر ابن طولون[٥] أنه ربما نصب بالفتحة كما قال أحمد بن يحيى نحو:

---

(١) شرح ابن طولون ١/٨١ ـ ٨٢.

(٢) توفي سنة ٧٣١هـ، وانظر شرح الأشموني ١/١٥٦.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٠٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) شرح ابن طولون ١/٨٢.

«سمعت لغاتَهم»، وحكاه الكسائي. و«رأيت بناتَك» بفتح التاء. وحكاه ابن سِيْدَه.

ـ **قال الشاطبي**(١): «وأما الرفع فَسَكتَ عنه لأنه داخلٌ له في حكم الكليّة التي قدّمها في قوله: «فارفع بضمّ...» البيت/٢٥ من هذا الباب، فلم يحتج ههنا إلى ذكر ذلك؛ لأنه إنما يذكر ما خالف تلك الكليَّة».

وتابع حديثه قائلاً: «وهنا يُقالُ له: كان الأولى ألّا تذكُرَ الجرّ؛ لأنه بالكسر، وقد تقدَّم الكليّة، وإنما يخالفها هذا النوع في النصب خاصَّةً، ووجه ما فعل من ذلك أنه لم يقصد الإخبار بحكم الجرّ، بل قصد الإخبار بالمشاركة الحاصلة بين النصَّب والجرّ...».

ـ **وذكر المكودي**(٢) أنه قدَّم الجَرّ لأنه أحقُّ بالكسرة؛ فهو نظير جمع المذكّر السَّالم الذي حُمِلَ فيه النصبُ على الجرِّ في كونه بالياء.

وجعلوا التنوين في هذا الباب في مقابلة النون في جمع المذكّر.

وقوله: معاً(٣): أتى به على معنى التوكيد لإثبات المشاركة في الكسر بين النصب والجرّ.

قال الأزهري(٤): «ومعاً منصوب على الحال. وجملة «يُكْسَر» ومتعلقه في موضع رفع خبر المبتدأ، وهو «ما»، والتقدير: والذي جُمِع بألف وتاء مزيدتين يكسر في الجرِّ وفي النصبِ معاً».

وذكر النَّاظم في البيت الثاني الملحق بهذا الجمع.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٠٧ ـ ٢٠٨.
(٢) شرح المكودي ١/١٠٥، وشرح ابن طولون ١/٨٢.
(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٠٨.
(٤) إعراب الألفيَّة/١٨، وشرح المكناسي ١/١٣٦، وشرح المكودي ١/١٠٧.

ـ وقوله: وكذا: خبرٌ مُقَدَّم، وأولات: مبتدأ مؤخَّر.

ـ أولات[1]: بمعنىٰ ذوات اسم جمع لذات، مؤنث «ذي» بمعنىٰ صاحب، وذكر المرادي أنه في المؤنَّث نظير «أولو» في المذكَّر.

قال أبو حيان[2]: «لا مفرد له من لفظه، ومفرد «أولات» من حيث المعنىٰ ذات».

ـ **والذي اسماً قد جُعِل**[3]: يعني أنّ ما كان مجموعاً بألف وتاء، ثم سُمِّي به فجعل اسماً مفرداً فإنه يُعْرَب بعد التسمية علىٰ اللغة الفصحىٰ بما كان يُعْرَب به قبلها، فيكسر في الجرِّ والنَّصبِ وَيُنون.

ـ ومَثَّل لذلك بـ«أذرعات» اسم موضع، ونحوه: «عرفات»، واستدلَّ سيبويهِ لذلك بقولهم: «**هذه عرفاتٌ مباركاً فيها**».

قال المرادي[4]: «فإن قلت: لِمَ نُوِّنَ «أذرعات» و«عرفات» ونحوهما علىٰ اللغة الفصحىٰ وحقّهما منع الصَّرف للتأنيث والعلميَّة؟

قـلتُ: «ليس تنوينهما للصَّرف، وإنما هو تنوين المقابلة، وقد تقدَّم بيانه».

ـ والتقدير[5]: والذي قد جُعِلَ اسماً هذا الإعراب قُبِل فيه أيضاً، وذلك كأذرعات.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٠٣، وابن طولون ١/٨٣، وشرح ابن الناظم/١٧، وشرح ابن الوردي ١/١١٨.

(٢) شرح الألفيَّة/١١.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٠٣.

(٤) توضيح المقاصد ١/١٠٣ ـ ١٠٤، وشرح ابن الناظم/١٧.

(٥) وفي المقاصد الشَّافية ١/٢١٣: «... وفي تقديمه المجرور علىٰ المبتدأ وهو معمول الخبر نظر، وفي جوازه خلاف، ولكن الناظم يرتكبه في هذا النظم كثيراً وهو مذهبه فيه...».

* **وللعرب مذهبان**[(١)]:

١ ـ بقاءُ التنوين كما كان قبل التسمية، وهي اللغة الفاشية، وبها نزل القرآن.

٢ ـ والوجه الثاني ترك صَرْفه[(٢)]:

ـ فمنهم من يُبقي الإعراب بالنصب والكسرة: هذه عرفاتُ، ورأيت عرفاتِ، ومررت بعرفاتِ.

وذكر **أبو حيان** أنه للبصريين. ومثل هذا عند المكناسي.

ـ ومنهم من يَجُرُّه وَيَنْصبه بالفتحة؛ فهو ممنوع من الصرف عند الكوفيين: رأيت عرفاتَ ـ مررت بعرفاتَ.

ـ وذكر **المكناسي**[(٣)] أنَّ هذا مذهب الكوفيين في غير الشِّعْر.

وذكر **الأشموني**[(٤)] عن الأخفش أنه مبنيّ في حالة النصب، وهو عنده فاسد.

* **مسألتان**[(٥)]:

ـ ذكروا أنه لم يقيد زيادة الألف والتاء، ولا بد من هذا القيد؛ فإنه إذا لم يقيد ذلك دخل فيها: قضاة وأبيات، وألف «قضاة» ليست زائدة، وتاء «أبيات» أصل.

ـ **والذي اسماً قد جعل**: أي لم يكن اسماً ثم صار اسماً، وهذا لا يتبيَّن

---

(١) منهج السَّالك/١٢، وشرح ابن طولون ١/٨٤، والمقاصد الشَّافية ١/٢١٠، وشرح ابن الناظم/١٧، وشرح ابن الوردي ١/١١٨.

(٢) شرح الألفيَّة ١/٢٢٠.

(٣) شرح الألفيَّة ١/٢٢٠.

(٤) شرح الأشموني ٢/٥٦.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٧٣ ـ ٧٤، وشرح الأشموني ١/٥٦.

المقصود، فأذرعات لم يكن غير اسم، ثم صُيِّر اسماً، بل هو اسم قبل العلميّة، وبعد التسمية به، فكان الأولىٰ أن يقيد: والذي اسماً علماً قد جُعِل.

٤٣. وَجُـرَّ بِالْفَتْحَـةِ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ ❁ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ

ـ هذا[١] هو الموضع الثاني مما تنوب فيه حركة عن حركة، وهو ما لا ينصرف، وذلك ما مُنع التنوين لعلَّتين، أو عِلَّة قائمة مقام علّتين، وحكمه الجر بالفتحة.

وسكت[٢] عن رفعه ونصبه؛ لأنهما الأصل في الرفع والنصب.

ـ وأشار في البيت الثاني إلىٰ أن هذا الجرَّ مشروط بشرطين:

١ ـ ألَّا يُضافَ.

٢ ـ ألَّا يَدْخُلَ عليه «أل».

وشاهد ذلك[٣] ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾.

فإذا أُضيف كما في قوله تعالىٰ[٤]: ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾.

أو عُرِّف بـ«أل» نحو[٥]: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾.

خرج من هذا الباب إلىٰ الجرّ بحركة أصلية.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢١٣ ـ ٢١٤، وانظر منهج السَّالك/١٢، وشرح ابن طولون ١/٩٦.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٠٥، وشرح ابن طولون ٢/١٣٩، وإرشاد السَّالك ١/١٢٩.

(٣) سورة النساء ٤/٨٦.

(٤) سورة التين ٩٥/٤.

(٥) سورة البقرة ٢/١٨٣.

قال الشَّاطبي[١]: «وقوله: «**ما لم يُضَفْ أو يَكُ بعد أَلْ رَدِف**». يعني أنه إنما يُعرب كذلك إذا لم يُضف إلىٰ غيره، ولم تدخل عليه الألف واللام، فإنها إذا دخلت عليه لم يُجرَّ بالفتحة، ورَجَعَ إلىٰ ما تقدَّم أولاً من الجرّ بالكسرة...».

ـ **وقال في التسهيل**[٢]: ما لم يَصْحَب الألف واللام، أو بَدَلهما يعني الألف والميم في لغة أهل اليمن.

وذكر المكودي[٣]: أنَّ «أَلْ» تشمل الزائدة نحو: اليزيد، وغير الزائدة نحو: الأَحْسَن.

ـ وذكروا[٤] أنّ بعض العرب لا يمنع من الصَّرف، فيصرف كُلَّ ممنوع عند غيرهم، فلا يكون جَرٌّ بالفتحة.

وذكر الأشموني مثل هذا فقال: «ذهب جماعة منهم المبرد والسِّيرافي وابن السَّراج إلىٰ أنه يكون منصرفاً مُطلقاً وهو الأولىٰ».

ـ **وعند الضَّرورة**[٥] **يُصْرَفُ الممنوع من الصَّرف**، وذكر ابن عصفور في هذا خلافاً:

ـ أجازه الكوفيون وبعض البصريين.

ـ ومنعه سيبويه وأكثر البصريين، وذكر حجتهم.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٢١٤، وشرح ابن طولون ١/١٣٨، وشرح ابن الوردي ١/١١٨.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٠٨، والتسهيل/٨.
وفي منهج السَّالك ١/١٢ ذكر أبو حيان أنَّ «أَمْ» بمعنىٰ «أَلْ»، وأنها لغة حِمْيَرِيَّة.

(٣) شرح المكودي ١/١٠٧.

(٤) منهج السَّالك ١/١٢، وشرح الأشموني ١/٦٠.

(٥) ضرائر الشعر/١٠١، ومنهج السَّالك ١/١٢.

ووجدته يميل فيما عرضه إلىٰ مذهب الكوفيين.

ومعنىٰ: رَدِف: تَبع.

وجُرَّ[1]: يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، وما: في موضع رفع نائبة عن الفاعل.

ويحتمل أن يكون فعل أمر، و«ما»: في موضع نَصْب علىٰ أنه مفعول به.

وذكر أبو حيان[2] الخلاف في حركة ما لا ينصرف في الجرِّ: حركة إعراب عند الجمهور، وعند الأخفش والمبرّد أنه مبني[3].

٤٤. وَاجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا ❊ رَفْعاً وَ«تَدْعِينَ» وَ«تَسْأَلُونَا»

٤٥. وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ❊ كَـ«لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ»

ـ النونُ[4] علامة للرفع في هذا النوع من الأفعال، ثم ذكر ضابطها وهو أنها كل فعل مضارع لحقه ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة.

وصورة هذه الأفعال[5]:

١ ـ يفعلان، تفعلان.

٢ ـ يفعلون، تفعلون.

---

(١) شرح المكودي ١/١٠٨، وإعراب الألفيَّة/١٩.

(٢) منهج السَّالك ١/١٢.

(٣) وأما ذِكْرُ العِلل فقد جاء في الباب/٥٥ من الألفيَّة في الأبيات/٦٤٩ ـ ٦٥٧.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢١٥ ـ ٢١٦. وشرح ابن الناظم/١٨.

(٥) شرح المكودي ١/١٠٨.

٣ ـ تفعلين.

فهي خمسة، وهناك من عَدَّها ثمانية فجعل صورة «تفعلان» لثلاثة، أي اثنان للخطاب مذكَّر ومُؤَنَّث، وواحد للغائبة.

وإذا أضفنا لغة[1] أكلوني البراغيث: نحو «يفعلان الزيدان» اكتملت الثمانية.

وبعضهم يعدها ثلاثة: صورة للمثنّى، وثانية للجمع، وثالثة للمفردة المخاطبة.

قال ابن طولون[2]: «الخمسة... وسُمِّيت خمسة على إدراج المخاطبتَيْن تحت المخاطَبين، والأحسن أن تُعدَّ ستة...».

قال المكودي[3]: «فهذه ثمانية أمثلة في التقدير، وإن كانت ثلاثة في اللفظ».

ـ **وتدعين**[4]: أصله تَدْعُوِين، ثم نقله بالإعلال إلى «تَدْعِين»، ووزن الأصل «تفعلين» ووزنه بعد الحذف «تفعِيْن» بحذف لام الكلمة وهي الواو التي أُعِلت ياء.

ـ وقيل[4]: إنه اختار «تَدْعين» دون «تَرْمِين» لبيان كونه فيه فائدة، وأن الحكم شامل للمعتل وغيره.

قلتُ: كِلَا الفِعْلَين معتلّ.

وتعرَّضوا للخلاف في إعراب الأفعال الخمسة على ما يأتي[5]:

١ ـ الرفع بالنون، والنصب والجزم بحذفها، والنون تنزلت منزلة الضمّة، وهو

(١) انظر المرادي ١/١١٠ ـ ١١١، وشرح ابن طولون ١/٨٧.
(٢) شرح ابن طولون ١/٨٧، والهواري الأندلسي ١/١٤٠.
(٣) شرح المكودي ١/١٠٩.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢١٥ ـ ٢١٦.
(٥) منهج السَّالك/١٢، وشرح الأشموني ١/٦١.

مذهب الجمهور.

وجُعِلت النون بعض الضمائر لشدَّة اتِّصال الضمائر بالفعل وحركتها فتحة في الجمع لالتقاء السَّاكنين.

وكُسِرت مع الألف في المثنىٰ تشبيهاً بنون المثنىٰ والجمع.

٢ ـ ونقل عن السهيلي أنه كان يعربها بحركات مقدَّرة علىٰ لاماتها منع من ظهورها اشتغال اللامات بالحركات التي استدعتها الضمائر في الرفع والنصب، وتُحْذَفُ تلك الحركات المقدّرة في حالة الجزم.

٣ ـ وزعم الفارسي أنها أفعال معربة، ولا حرف إعراب فيها، فلا تكون النون لسقوطها للعامل، ولا الضمير لأنه الفاعل.

وقوله هذا شبيه بقول الأخفش فيها: إنها دليل الإعراب.

وقوله: **وَحَذْفُها للجزمِ والنصبِ سِمَة:**

حَذْفُها: ها: عائد علىٰ النون، والسِّمة: العلامة.

وقدَّم[1] الجزم علىٰ النصب لأنه أَوْلَىٰ بالحَذْف لوجوده في المعتلِّ، ففي الصحيح حذف حركة، وفي المعتلّ حذف حرف.

وذكر **الشَّاطبي** عن شيخه أنه ليس للجزم إلَّا علامة واحدة وهي الحذف والنَّصب محمول علىٰ الجزم كما حُمِل النَّصب علىٰ الجر في الأسماء.

وأتىٰ النَّاظم بمثالين للجزم والنصب: وهو قوله[2]: «**لم تكوني لِتَرُومِي**

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٠، شرح الأشموني ١/٦١، وتوضيح المقاصد ١/١١١.

(٢) توضيح المقاصد ١/١١١، وشرح ابن طولون ١/٨٨، والمقاصد الشَّافية ١/٢٢٠.

مَظْلَمة» ، ويجوز في لام «مظلمة» الفتح والكسر ، والفتح هو القياس ، فَحُذِفَت النُّون في الجزم أولاً ، وفي النصب ثانياً ، واللام لام الجحود ، وسماها بعضهم لام كي. كذا!

ولم يبيّن النّاظم حركة[1] النون ، ولعله ترك ذلك تعويلاً علىٰ التمثيل ؛ إذ جاءت مكسورةً مع الألف غالباً ، ومفتوحة فيما عداها.

وذكر الشَّاطبي[2] أنّ النون قد تُحْذَفُ في الرَّفْع ، وتثبت في النَّصب ، ومن ذلك قوله:

أَبِيْتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تدلكِي ✤ وَجْهَك بِالعَنْبر وَالمِسْكِ الذَّكِي

وهذا قليل لا قياس عليه.

٤٦. وَسَمِّ مُعْتَلّاً مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ✤ كَـ«الْمُصْطَفَىٰ» وَ«الْمُرْتَقِي مَكَارِمَا»

ـ **المعتلّ**[3]: هو ما كان آخره ألفاً أو ياءً قبلها كسرة ، وذلك مثالاً للمقصور وهو: المصطفىٰ ، وآخر للمنقوص وهو: المرتقي.

وشرط[4] اللزوم احترازاً من المثنىٰ ، والأسماء السِّتَّة.

وفي[5] **منهج السَّالك** لم يبيّن النّاظم المقصور ولا المنقوص ، وذكر أبو حيان تعريفهما وشرح معنىٰ اللزوم والزيادة تحرّزاً من المبني نحو: هذا.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٢١.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٢١ ، ومنهج السَّالك/١٣.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٣ ، وإرشاد السَّالك ١/١٣٢.

(٤) شرح المكناسي/٢٢٧ ، وشرح ابن الناظم/١٩.

(٥) ص/١٣.

وذكر المرادي[1] أنه ليس في الأسماء حرف إعرابه واو لازمة ما قبلها مضموم، وذكر مثل هذا ابن عقيل، فما آخره واو قبلها مضموم معدوم، وذكر هذا أيضاً الشَّاطبي والسيوطي.

ـ وذكروا[2] أنّ المعتلّ من الأسماء منه ما يجري مَجْرَىٰ الصَّحيح، وذلك إذا كان ما قبل حرف العلَّة ساكناً: غَزْو، عَدْو، ظبْي، رَعْيٌ.

ـ ويدخل ضمنه[3] المضاعف نحو: عَدُوّ، عُتُوّ، وَلِيّ، كَمِيّ، وهٰذا القسم حكمه في الإعراب حكم الصحيح.

وذكر الشَّاطبي أنَّ المعتلّ بحسب الإطلاق التصريفي ليس بمراد، وإنما المراد بحسب الإطلاق الإعرابي، وهذا يعني أن الاسم الذي أوَّله أو وسطه حرف علَّة يخرج من هذا الباب، ويقصد بالمعتلّ ما خفي فيه الإعراب استثقالاً أو تعذّراً.

ـ وقوله[3]: «ما»: أي ما آخره ألفٌ كالمصطفىٰ. وهو المفعول الأَوَّل، و«معتلّاً» هو المفعول الثاني، وصلة «ما» «كالمصطفىٰ».

ـ وقوله: مكارما[4]: يجوز نصبه علىٰ الظَّرف مجازاً.

ـ وذهب بعضهم إلىٰ أنه مفعول لأجله.

ـ وعند المكناسي هو تمييز محول عن فاعل، أي: المرتقية مكارِمُهُ.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١١١، وشرح ابن عقيل ١/٨٠، والمقاصد الشَّافية ١/٢٢٤، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٤٢، وشرح الألفيَّة/٨٨ «ليس في الأسماء المعرفة اسم آخره واو قبلها ضمة إلَّا الأسماء السِّتَّة في حالة الرَّفْع».

(٢) المقاصد الشافية ١/٢٢٣.

(٣) شرح المكودي ١/١١٠.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٦، والمكناسي ١/١٤٢، وشرح المكودي ١/١١٠، وإعراب الألفيَّة/١٩.

ـ ويجوز إعرابه على المفعول به لاسم الفاعل.

ـ وذهب المكودي إلى أنه حال من «المرتقي» على تقدير مضاف، أي: المرتقي ذا مكارم.

وبعد أن أعربه الشَّاطبي ذكر عيباً في القافية عند الجمهور، ثم قال[1]: «**وعادة النّاظم ارتكاب الشُّذوذات والنوادر في هذا النظم حسب ما تراه إن شاء الله عزَّ وجَلَّ**».

٤٧. فَـالأَوَّلُ الإِعْـرَابُ فِيـهِ قُـدِّرَا	جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
٤٨. وَالثَّـانِ مَنْقُـوصٌ، وَنَصْـبُهُ ظَهَـرْ	وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضاً يُجَرّْ

ـ **وقوله الأَوَّل**[2]: يعني به «المصطفى» وما كان مثله، وإنما قُدِّر الإعراب لتعذُّر تحريك الألف.

ـ **وقوله: قُصِرا**[2]: أي الذي سُمِّي اسماً مقصوراً، وهو في مقابل الممدود، فكأنه قُصِر عن التمام، أو قُصِر آخره، بمعنى أنه حُبِسَ عن أن تظهر عليه حالات الإعراب.

وذكر المرادي[3] أنه سُمِّي كذلك لأنه مُنِع المدّ؛ ولذلك يُقَابل الممدود، ولا يُسَمَّى مثل «يسعى» مقصوراً؛ إذ ليس في الفعل ممدود.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٧، وكان هذا في حديثه في أنّ الناظم جعل البيت الثاني «مكارماً» قافية مع قوله في الأول: «الأسماء ما» فاعتدّ بالألف في «ما» تأسيساً مع كون كلمة الرويّ منفصلة منه، وليستا بضمير، والوجه أن يكون متَّصلاً بكلمة الروي.
وانظر مثل هذا في شرح المكناسي ١/٢١٨ ونقل إنكاره عن المكودي في الكبير.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٧، وشرح ابن طولون ١/٨٨ ـ ٨٩، وإرشاد السَّالك ١/١٣٢.

(٣) توضيح المقاصد ١/١١٢، وشرح ابن طولون ١/٨٩.

ـ وقيل: سُمِّي مقصوراً لأنه قُصِرَ عن ظهور الحركات، والقصر المنع، وقيل: لأنه نقص فيه ظهور بعض الحركات «الضمّة ـ الكسرة».

ـ **وقوله: والثان**: أي المرتقي[1]، وما جَرَىٰ علىٰ شاكلته، وسُمِّيَ منقوصاً لأنه يحصل فيه نقص مثل: مُرْتقٍ، قاضٍ، غازٍ،. لأن الضمة استُثقلت، وكذا الكسرة علىٰ اليا فَحُذِفتا، فالتقىٰ ساكنان: الياء والتنوين، فوجب حذف الياء لالتقاء السَّاكنين.

ـ وحَذْفُ الياء من «الثاني» جائز نحو قوله[2]: ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾. وقوله تعالىٰ[3]: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ وهو كثير.

وقالوا: هذا تخفيفٌ، أو لمراعاة فواصل رؤوس الآيات.

ـ ثم ذكر حكمه[4]، وهو ظهور النَّصب مع تقدير الضَّمِّ والكسر، وعلّة تقديرهما هو الثقل مع الياء، ويصح ظهورهما في الضرورة كقول جرير:

فَيَوْماً يُجَارِينِي الهَوَىٰ غَيْر مَاضِيٍ ❊ وَيَوْماً تَرَىٰ مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وأما الفتحة فغير مُسْتَثْقلة علىٰ الياء والواو؛ ولذلك ظهرت في السَّعة.

وذهب الهواري[5] إلىٰ أنّ حَذْفَ الياء في «الثانِ» لغة.

وذهب الأشموني[6] إلىٰ أن من العرب من يسكّن الياء في النصب.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٨، وتوضيح المقاصد ١/١١٢.

(٢) سورة القمر ٥٤/٨.

(٣) سورة القمر ٥٤/٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٩.

(٥) شرح الهواري ١/١٤٣.

(٦) شرح الأشموني ١/٦٣.

قال المبرّد: «وهو من أحسن ضرورات الشعر؛ لأنه حمل حالة النَّصب علىٰ حالتي الرَّفْع والجرّ، وذكر قوله:

وَلَـــو أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَـــةِ دَارُهُ ❁ وَدَارِي بِأَعْلَىٰ حَضْـرَمَوتَ اهْتَدىٰ لِيَا

ـ **الأَوَّل**[١]: مبتدأ. الإعراب: مبتدأ ثان. فيه متعلّق بـ«قُدِّرَا».

ـ **قُدِّرا**: خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر عن الأول.

ـ **جميعُه**: توكيد للإعراب فصل بين التوكيد والمؤكَّد، أو هو توكيد للضمير المستتر في «قدر».

ـ **والثان منقوص**: مبتدأ وخبر. نصبه ظهر: مبتدأ وخبر، كذا: متعلّق بـ«يُجَرّ». أيضاً: مفعول مُطْلَق.

٤٩. وَأَيُّ فِعْـلٍ آخِـرٌ مِنْـهُ أَلِـفْ ❁ أَوْ وَاوٌ او يَـاءٌ فَمُعْـتَلاً عُـرِفْ

هذا[٢] بيان المعتلّ من الأفعال، وهو كل فعل مضارع آخره حرف من أحرف العلَّة، وهي الألف والواو والياء نحو: يخشىٰ، يدعو، يرمي.

وذكر **الهواري الأندلسي**[٣] أن حروف العلَّة تُسَمَّىٰ أيضاً حروف المدِّ واللِّين.

أيُّ: ذهب المرادي[٤] إلىٰ أنها شرطية، وبعدها كان الشأنيّة مقدَّرة، ثم ذكر أنه

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٩ ـ ٢٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٣١، وشرح ابن طولون ١/٨٩، ومنهج السَّالك/١٤، وإرشاد السَّالك ١/١٣٣.

(٣) شرح الألفيَّة ١/١٤٥.

(٤) توضيح المقاصد ١/١١٥ ـ ١١٦، وشرح المكودي ١/١١١، وإعراب الألفيَّة/٢٠.

يحتمل أن تكون موصولة على مذهب من أجاز إضافتها للنكرة.

وذكر المكودي أنه شرط، وهو مبتدأ، و«كان» بعده مقدَّرة، ويحتمل أن تكون شأنيّة.

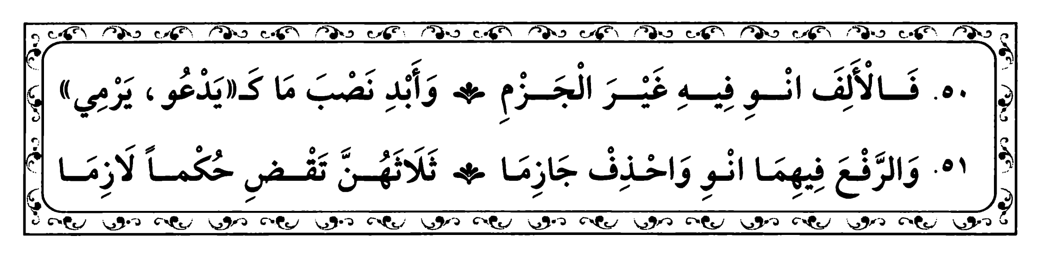
قال المرادي[1]: «ويحتمل أن تكون «كان» المقدَّرة ناقصةً، و«آخر» اسمها، و«ألف» خبرها. ووقف عليها بِحَذْف التنوين على لغة ربيعة».

- **آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ**[1]: آخِرٌ: مبتدأ، خبره: ألف.

وصَحَّ الابتداء بالنَّكِرة للاختصاص اللَّاحق لها بالمجرور الواقع صفة لها.

- **فَمُعْتَلّاً**: الفاء جواب الشرط، مُعْتَلّاً: حال مقدَّم على عامله.

قال المرادي[2]: «وحاصل البيت أنَّ كل فعل آخره ألف نحو: يخشى، أو واو نحو: يدعو، أو يا، نحو: يرمي، فهو معتلٌّ قد عُرِف بهذا الاسم. ولا يُقال: منقوص ولا مقصور إلَّا في الأسماء».



٥٠. فَالْأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ ❖ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ«يَدْعُو، يَرْمِي»

٥١. وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمَا ❖ ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لَازِمَا

- **الأَلِفَ**[3]: منصوب بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره «انْوِ فِيهِ» فهو من باب الاشتغال، ويجوز فيه الرَّفع لكنه خلاف المختار.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٣٢، وشرح المكودي ١/١١١.

(٢) توضيح المقاصد ١/١١٦.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٣٢.

ـ **وقوله غير الجزم**[1] يعني به الرَّفْع والنَّصب، نحو: زيد يسعىٰ، ولن يسعىٰ، واستثنىٰ الجزم من التقدير؛ لأنه يظهر في الحَذْف.

قال أبو حيان[2]: «قياس الجَزْم هو حَذْفُ الضَّمَّة المقدَّرة، وليس الحرف، فَحُذِفَت الأَحرف لِئَلَّا يلتبس المرفوع بالمجزوم.

والقول بأنّ الجزم فيها حَذَفَ هذه الحروف ليس بمحقق، وإنما التحقيق الذي ذكرناه، وفي كتاب سيبويه تلويح بهذا».

ـ وأظهر النَّصب في «يدعو»، و«يرمي».

ـ **وما**: موصولة مجرورة، وصِلَتُها بعدها. وأراد: ويرمي، فَحَذف العاطف ضرورة.

ومثاله: لن يدعُوَ، لن يرميَ.

ـ **الرَّفْعَ**: منصوب بـ«انو» أي: انو الرَّفْع فهو من باب الاشتغال. جازماً: حال، وفي الجزم تحذف الحرف؛ فهو حكم لازم للثلاثة.

ـ وحُذِفَت هذه الأحرف في الجزم ليخالف الرَّفْع، وكرهوا أَنْ يُنْوَىٰ السّكون فيهما، فيبقىٰ اللَّفظ في الجزم كما كان في الرَّفْع.

وقوله: ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لَازِمَا:

ـ **ذهب أبو حيان**[3] **إلىٰ أنَّ هذا حَشْو، ومثل هذا عند الهواري**[3]، غير أنه ذكر أنه جاء به علىٰ وجه مُسْتَحْسَن؛ إذ ليس يخلو من معنىٰ.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١١٦.

(٢) منهج السَّالك/١٤.

(٣) منهج السَّالك/١٤، وشرح الهواري ١/١٤٧.

وقوله[1]: ثَلَاثَهُنَّ: فيه التذكير والتأنيث، وقد اعتبر التذكير.

«وعادة النَّاظم أَلَّا يُبَالي بها في التزام تذكير وتأنيث، بل يأتي بها كذا مرة، وكذا مرة علىٰ حسب ما يتأتىٰ هذا النظم».

وذكر الشَّاطبي[2] أن هذا الكلام فَضْل لا حاجة به إليه...، فتحصل أن قوله: «تَقْضِ حُكْماً لَازِمَا» لا فائدة فيه.

ثم قال: فالجواب أن له فائدة ظاهرة ثم ذكر بيان ذلك.

وذهب **الشَّاطبي**[3] إلىٰ أنَّ ما تقدَّم من ثبوت الجزم بتقدير حَذْف الحركة سماعاً فأحرىٰ ألا يثبت قياساً، فلذلك قال: «تَقْضِ...» أي أن الحَذْف لَا بُدَّ منه علىٰ كل حال.

وذكر المرادي[3] أَنَّ قوله: «**تَقْضِ حُكْماً لَازِمَا**» يعني في غير ضرورة الشعر، وأما في الضرورة فقد تثبت هذه الأحرف ويقدَّر الجزم كقول الشّاعر:

أَلَـــمْ يَأْتِيـــكَ وَالأَنْبَـــاء تَنْمِـــي ❊

ـ ثَلَاثَهُنَّ[4]: مفعول بـ«احْذف»، أو بجازم.

ـ وتقضِ: جواب الطَّلب: احذفْ.

ـ حكماً: مفعول به إنْ جعلت «تَقْض» بمعنىٰ تُؤَدِّي. ومفعول مُطْلَق إذا جعلت «تقضِ» بمعنىٰ «تحكم».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٣٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٣٦ ـ ٢٣٧، وص/٢٤٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/١١٧، وإرشاد السَّالك ١/١٣٥.

(٤) شرح المكودي ١/١١٢، وشرح الهواري ١/١٤٧.

٣ ـ النكرة والمعرفة

٥٢. نَكِـــرَةٌ قَابِـــلُ (أَلْ) مُـــؤَثِّرَا ✽ أَوْ وَاقِـعٌ مَوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا

ذكر المرادي[1] أنَّ النّاظم قَدَّم هذا الباب إلىٰ هذا الموضِع لتوقُّف كثير من الأحكام الإعرابية عليه.

وذكر أبو حيان[2] أنَّ النّاظم أَطْلَق التأثُّر، ويريد به مؤثراً فيه التعريف، فالنكرة هي ما يقبل الألف واللام نحو: رجل وفَرَس.

وذكر الشَّاطِبي[3] أنَّ هذا التعريف غير جامع، ولا هو مانع.

ـ وأمّا كونه غير جامع فلأنه يخرج عنه كثير من النكرات نحو أين وكيف، وأفعل التفضيل إذا كان معه «مِن» لفظاً أو تقديراً، ومَن وما الاستفهاميتين، فهذه نكرات مع أنها لا تصلح أن تدخلها الألف واللام.

ـ وأما كونه غير مانع فلأنّ كثيراً من المعارف تدخل عليها الألف واللَّام. كحارث وعباس وحَسَن وفَضْل، وهي ليست نكرات اتِّفاقاً.

ـ واحترز بقوله[4]: «مُؤَثِّراً» من «أَلْ» الزائدة نحو:

بَاعَـدَ أُمَّ العَمْـرِو مِـنْ أَسِـيْرِهَا ✽ حُـرّاسُ أَبْـوَابٍ عَلَـىٰ قُصُـورِهَا

(١) توضيح المقاصد ١/١٢٤.

(٢) منهج السَّالك/١٥، وشرح ابن طولون ١/٩٢، وانظر شرح الألفيَّة لابن الناظم/٢٠.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٢، وشرح المكودي ١/١١٣.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٢، والهواري الأندلسي ١/١٤٨، وتوضيح المقاصد ١/١٢٤.

ـ وَمُؤَثِّراً: حال[1] من «أَلْ»، أي: حالة كون «أَلْ» تُؤَثِّر فيما دخلت عليه التعريف.

أَوْ وَاقِعٌ: معطوف على «قابلُ»، وما: موصولةٌ، وما بعدها صلتها. والواقع موقع النكرة مثل: «ذو» بمعنى صاحب، فـ«ذو» نكرة، لا تقبل «أَلْ»[2]، ولكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل «أَلْ»، ومثله «ما» الموصوفة فهي بمعنى شيء وهي لا تقبل «أل» ولكن لفظ شيء يقبل «أل».

ومَوْقعَ: قال الأزهري: مفعول فيه على حَدّ قوله تعالى[3]: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾.

وذهب الهواري[4] إلى أنه لا يَحْسُن أن يكون مفعولاً مُطْلقاً؛ لأن المعنى أن يقع في محلِّه، لا أن يقع وقوعاً كوقوعه.

ـ ونكرةٌ[5]: مبتدأ، والمسوغ له قصد الجنس.

ـ قابلُ: خبر المبتدأ، ولم يقل «قابلة» ليطابق المبتدأ في التأنيث؛ لأنّ وصفي النكرة والمعرفة قائمان بالاسم، وهو مذكّر كما تقول: العلَّامة حاضر.

ويجوز جعل «قابل» مبتدأً مؤخّراً، و«نكرة»: خبراً مُقَدَّماً.

قال الأشموني[6]: «قدَّم النكرة لأنها الأصل؛ إذ لا يوجد معرفة إلَّا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، والمستقلّ أَوْلَى بالأصالة...».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٢، والهواري الأندلسي ١/١٤٨، وتوضيح المقاصد ١/١٢٤.
(٢) شرح المكودي ١/١١٣، وشرح ابن طولون ١/٩٣، وشرح الأشموني ١/٦٧.
(٣) سورة الجن ٧٢/٩.
(٤) الأندلسي الهواري ١/١٤٩.
(٥) إعراب الأزهري/٢٢، والهواري الأندلسي ١/١٤٩.
(٦) شرح الأشموني ١/٦٨.

٥٣.وَغَيْـرُهُ مَعْرِفَـةٌ كَـ(هُمْ) وَ(ذِي) ﴿ وَ(هِنْدَ) وَ(ابْنِي)وَ(الْغُلَامِ) وَ(الَّذِي)

ـ الضمير في «غيره»[١] عائد إلىٰ النَّكرة، وقد استغنىٰ بقوله غير النكرة عن المعرفة، واستغنىٰ بهذا عن حَدّ المعرفة؛ إذ لا واسطة بينهما.

ـ **وذكر من المعرفة ستة أنواع:**

هم: وهو الضمير.

ذي: اسم الإشارة.

هند: العلم.

الغلام: المعرّف بأل.

الذي: الاسم الموصول.

ابني: المضاف إلىٰ واحد من المعارف.

ولم يذكر مراتب[٢] المعارف في التعريف، وقد جعلها في التسهيل ست[٣] مراتب:

أعلاها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب، ثم المشارُ به، ثم الموصول، وذو الألف واللَّام، والمضاف بحسب المضاف إليه مطلقاً.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٧، وتوضيح المقاصد ١/١٢٥، وشرح المكودي ١/١١٤، وشرح الهواري ١/١٥٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٩، والتسهيل/٢١، وتوضيح المقاصد ١/١٢٦.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٢٦.

قلتُ: لا يستطيع الخوض في هذه التفصيلات في النظم، فهذا بابه النثر.

ـ وذكر **المرادي**[1] أنه لم يَدَّعِ الحَصْر، وذهب قوم إلىٰ أنه معرَّف بـ«أل» المقدَّرة.

ـ وذكر **أبو حيان**[2] أنه زاد في غير هذه الأرجوزة المنادىٰ، وذكر هذا في الكافية الشافية[2]، غير أن اختار في التسهيل[2] أنَّ تعريفه بالإشارة.

ـ وذكر **الشَّاطبي**[3] أنه أَنْقَصَ المنادىٰ نحو: يا رجلُ، فهو معرفة، وليس بواحد مما ذكر؛ ولذلك عَدَّه في التسهيل نوعاً سابعاً.

ـ واسم الفعل نحو: صَهْ وإِيهِ ونَزَالِ؛ فإنها معارف إذا لم تُنَوَّن...، وأما ما زاده فهو الموصول، ولم يذكره سيبويه من جملة المعارف حين تصدّىٰ لحصرها. وذكر ابن خروف أن تعريفها إنما هو بالألف واللَّام.

وذكروا أنَّ النَّاظم لم يُرَتِّب المعارف[4] في المثال، ورتبها في الفصول.

قال الأشموني[5]: «ولما فات علىٰ النَّاظم ترتيب المعارف في الذكر علىٰ حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رَتَّبها في التبويب علىٰ ما ستراه».

وقال في شرح التسهيل[6]: **«من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه**

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٢٦.

(٢) منهج السَّالك/١٥، وشرح الهواري ١/١٥١، وشرح الكافية الشَّافية ١/٢٢٢، والتسهيل/٢١، وشرح الأشموني ١/٦٩، وشرح ابن طولون ١/٩٤.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٤) شرح ابن طولون/٩٥.

(٥) شرح الأشموني ١/٦٩، وشرح المكودي ١/١١٤.

(٦) شرح التسهيل ١/١١٥.

دون استدراك عليه...».

وقوله: كَهُمْ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كهم، وما بعده معطوفات على «هم».

وهندَ: ناسب منعه من الصَّرْف للنظم، ويجوز في الأصل فيه الوجهان: الصَّرْف وعدمه.

٥٤. فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ ❊ -كَ(أَنْتَ) وَ(هْوَ)- سَمِّ بِالضَّمِيرِ

ـ ما وضع[1] لمسمىً ذي غيبة أو حضور ويشمل المتكلم والمخاطب.

لذي[2]: صلة «ما» متعلّق بفعل جائز الحَذْف، وهو «وضع» ونحوه.

والحضور: أنت وأنا، فهو يتضمَّن المتكلّم والخِطاب، والغيبة: هو هما.

قال الشَّاطبي[3]: «الحاضر ثلاثة: متكلّم ومُخَاطب، وهو المراد بذي الحضور، ولا متكلّم ولا مخاطب، وهو المشار إليه باسم الإشارة مشعراً بالحضور: هذا وهذي، والإطلاق يوهم إدخال اسم الإشارة **وهو إيهام مفسد، وغمزه به ابنه في الشرح**».

قال ابن النَّاظم[4]: **«لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة في المضمر، ثم قال: ويرفعه إفراد اسم الإشارة بالذكر في باب مستقلّ».**

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٢٧.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٨٨.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٥٧.

(٤) شرح ابن الناظم/٢٠، ومنهج السَّالك/١٥، وتوضيح المقاصد ١/١٢٧، وشرح المكودي ١/١١٤، والمقاصد الشَّافية ١/٢٦٠ ذكر أن ابنه اعتذر عنه فيما أورده عليه ولكن هذا لا يرفع ذلك الإيهام.

وتعقَّب النَّاظم أبو حيان، والمرادي وذكر المكودي أنه أخرج اسم الإشارة بالمثال.

ـ **وقوله**[1]: سَمِّ بالضمير: هذا هو اصطلاح البصريين: الضمير والمُضْمَر، والكوفيون يُسَمُّونه الكناية والمكني؛ لأنه ليس باسم صريح.

وذكر الهواري الأندلسي[2] إنَّ فيه اللَّفَّ والنشر: غيبة و حضور، ثم مثّل بقوله: بـ«أنت» وهو الحضور، والأصل الأول للأول، والثاني للثاني.

وذكر ابن طولون[3] أنَّ «هو» بتمامها عند البصريين، والهاء وحدها عند الكوفيين. وأنا بزيادة ألف عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين. وأنت بزيادة التاء عند البصريين، وبأصالتها عند بعض الكوفيين.

وتعقَّب الشَّاطبي[4] **النَّاظم بأنه فاته فيه عمدة ما يحتاج إليه في تعريف المضمر وهو أصل التعريف**، وهو الذي بيَّن في التسهيل بقوله: ما وضع لتعيين مُسَمَّاه، يعني أن أصل وضعه أن يعيِّن مدلوله بقيد حضور أو غيبة، ولم يبيّن ذلك هنا...».

ـ **ما**[5]: مفعول مقدَّم بقوله: «سَمِّ»، والتقدير: سَمِّ بالضمير ما هو لذي غيبة أو حضور.

وهو المفعول الأول، والمفعول الثاني «بالضمير».

ـ **لذي**: متعلِّق بـ«استقرّ» محذوفاً صلة «ما»، واللَّام جارّة لـ«ذي»، بمعنىٰ صاحب.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٢٧، وشرح الأشموني ١/٦٩، وابن طولون ١/٩٦.

(٢) شرح الألفيَّة ١/١٥٢.

(٣) شرح ابن طولون ١/٩٥ ـ ٩٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٥، وانظر شرح المكناسي ١/٢٣٥.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٢٥٤، وإعراب الألفيَّة/٢٢.



ـ كأنت: في موضع الحال من «ما».

ـ سَمِّ: فعل أمر متعدٍّ لاثنين: إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بالباء الجارّة، تقول: سميت ابني زيداً وبزيد.

٥٥. وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا ❁ وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَاراً أَبَدَا

ـ قَسَّم الضمير إلى قسمين[١]: مُتَّصل ومُنْفَصل.

ـ وبدأ بالمتّصل، فلا يقع في أول الكلام، كالياء من «ابني»، والكاف من «أكرمك»، والهاء من «سليه».

وقوله: منه: أي من الضمير.

قال أبو حيان[٢] قوله: ما لا يُبْتَدَا: عبارة مُوْهمة، ويعني بها ما لا يكون مُنْفكاً عن عامله نحو التاء من قمتُ، والكاف من أكرمك...

ـ ولا يلي أداة الاستثناء «إِلَّا» في الاختيار، لا يقول: إيّاي إيّاك، لا يُقال: ما أكرمتُ إلَّاك.

ويجوز[٣] في الضَّرورة عند البصريين، وعند غيرهم لا يختص بالشَّعْر.

وشذَّ قوله:

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ❁ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضُ الَّاه نَاصِرُ

وهذا سائغ[٣] عند ابن الأنباري ومن ذهب فيها هذا المذهب، فقد أجازه مطلقاً.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٦٠.

(٢) منهج السَّالك/١٦.

(٣) شرح الأشموني ١/٦٩. قال ابن طولون: «وأجاز ابن الأنباري وقوع المتَّصل بعد «إِلَّا» مُطْلقاً،=

ومن ذلك قوله:

وَمَـا عَلَيْنَـا إِذَا مَـا كُنْـتِ جَارَتَنَـا ❊ أَلَّا يُجَاوِرَنَـــا إِلَّاكِ دَيَّـــار

وذكر **الهواري**[1] أنَّه أوقع بعد «إِلَّا» الكاف علىٰ وجه الضَّرورة، وقد ارتكبه المولَّدون، وصنعوه كثيراً وصنعه بعضهم.

ـ وذكر **المرادي**[2] أنَّه لما كان المُتَّصل هو الأصل لكونه أَخْصَر قَدَّمه علىٰ المنفصل، والمنفصل يقع في أوّل الكلام، وبعد «إِلَّا» اختياراً.

ـ واحترز بقوله: «اختياراً» من الواقع بعد «إِلَّا» ضرورة.

وذكر **أبو حيان**[3] أنَّا قد وجدنا من المتصل ما لا يلي «إِلَّا» في الاختيار ولا في غير الاختيار. وذلك الضمائر المرفوعة، فلا يوجد في كلامهم: ما قام إِلَّاتُ، أي: إِلَّا أنا.

ـ ذو: مبتدأ. منه: نعت لـ«اتِّصال».

ـ ما: خبر «ذو»، وهو اسم موصول.

يُبْتَدَا[4]: ذكر **المكناسي والمكودي** أنه يجوز أن تكون الألف منقلبةً عن ياء؛ لأنَّ البدل من همزة «يبتدأ» شاذّ.

= ومنعه المُبرِّد مُطْلقاً، وأنشد مكان إِلَّاك سِوَاك» ١/٩٨، والمكناسي ١/٢٣٦.

(١) الهواري الأندلسي ١/١٥٤ ـ ١٥٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٢٧.

(٣) منهج السالك/١٦، وتوضيح المقاصد ١/١٣٠.

(٤) شرح المكناسي ١/٢٣٨، وقال المكودي في الكبير: «ويجوز أن تكون ألف «يُبْتَدا» منقلبةً عن ياء علىٰ لغة من قال من «بدانا بدينا»، وهو أجود، فإنّ كون البدل من همزة وصلاً شاذّ».

وذكر الشَّاطِبي[١] أن التسهيل لا يقع وصلاً، ثم قال: «وإبدال الهمزة يقع في هذا النظم كثيراً لضرورة الوزن وهذا سهل».

وقوله: اختياراً: نصب علىٰ نزع الخافض.

قلت: ولا يبعد نصبه علىٰ الحال.

٥٦. كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ «ابْنِي أَكْرَمَكْ»	وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ «سَــلِيهِ مَا مَلَكْ»

ذكر الشَّاطبي[٢] أنّ في هذا البيت تقسيماً آخر: ضمير رفع وهو الياء من «سليه»، وضمير نصب كالكاف من «أكرمك، وسليه». وضمير جَرّ من «ابني».

قلتُ[٣]: حَقّق في هذا البيت أمرين: بيان الضمائر المُتَّصلة، ثم بيان محلها من الإعراب.

ـ وقوله[٤]: **كالياء**: خبر لمبتدأ مُقَدَّر، أي: وذلك كالياء من «ابني».

وقوله: «من ابني» حال من الياء.

و«من/ سليه» حال من الياء والهاء.

ـ وقوله: ما ملك:

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢٦٦/١، وانظر شرح المكناسي ٢٣٨/١.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢٦٣/١، وتوضيح المقاصد ١٣١/١، وشرح الأشموني ٧٠/١، وشرح الهواري ١٥٦/١.

(٣) انظر شرح ابن طولون ٩٨/١، وإعراب الأزهري/٢٣.

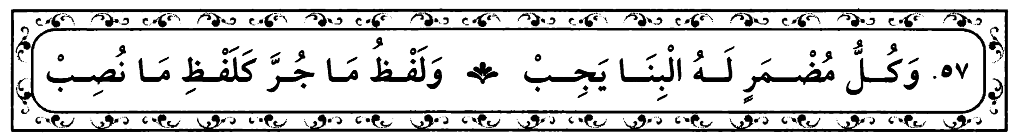
(٤) المقاصد الشَّافية ٢٦٥/١ ذكر أن «ما» استفهاميّة معلّقة للفعل «سَلْ»، ويجري في التعليق مجرىٰ «عَلِمَ».

ـ ذهب الشَّاطبي إلىٰ أنّ «ما» استفهاميّة.

ـ وذكر الأزهري أنّ «ما» موصول حرفي، أي: سليه مِلْكَه.

ـ وهنالك من ذهب إلىٰ أنَّ «ما» نكرة بمعنىٰ شيء، وملك: صفة.

ـ وهناك من ذهب إلىٰ أنه موصول اسمي



٥٧. وَكُـلُّ مُضْـمَرٍ لَـهُ الْبِنَـا يَجِـبْ ❁ وَلَفْـظُ مَـا جُـرَّ كَلَفْـظِ مَـا نُصِـبْ

ـ الضَّمائر كُلُّها يجب لها البناء باتِّفاق النُّحَاة.

ـ **وذكر المكناسي**[1] أنَّ كل مضمر يتضمَّن التكلّم، والخطاب، والغيبة، وهي معاني الحروف.

قال الشَّاطبي[2]: «... فقد تبينت حكمة «كُلّ» و«يجب» في كلامه؛ إذ لم يُوْجَد مضمرٌ معربٌ البتة لَا جوازاً ولا وجوباً، بخلاف أكثر أنواع المبنيَّات، وهذا حَسَنٌ منه التنبيه، فتنبّه له».

وتقدَّم معنا أنَّ البناء في الأسماء له أسباب، وكذا الحالُ هنا، **فَإِنَّ البناء في المضمرات له أسباب**[3]، وهي:

١ ـ شَبَهُ الحرف وضعاً؛ لأنّ أكثره علىٰ حرف أو حرفين، وحمل الباقي علىٰ الأكثر.

---

(١) المكناسي ٢٣٨/١، والهواري الأندلسي ١٥٧/١ ـ ١٥٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢٦٧/١.

(٣) توضيح المقاصد ١٣١/١، والمقاصد الشَّافية ٢٦٧/١ ـ ٢٦٨، والتسهيل/٢٩، وشرح الأشموني ٧٠/١، وشرح ابن طولون ٩٩/١، وشرح ابن عقيل ٩٢/١ ـ ٩٣، وشرح المكناسي ٢٣٨/١.

٢ ـ شَبَهُ الحرف افتقاراً؛ لأنَّ المضمر لا تتم دلالته على مُسَمّاه إلَّا بضميمةٍ من مشاهدة أو غيرها.

٣ ـ شَبَهُ الحرف جُمُوداً، والمرادُ به عَدَمُ التصرُّف في وجه من الوجوه حتى في التصغير، وبأن يُوْصَفَ ويُوْصف به.

٤ ـ الاستغناء باختلاف صيغها لاختلاف المعاني.

ـ ومن هذه الضمائر ما يشترك فيه النَّصبُ والجرّ[١] نحو: «غلامي»، فالياء ضمير مجرور.

وتقول: أكرمني، فالياء ضمير منصوب، ولفظ المجرور والمنصوب واحد.

وتقول: بنا، وأكرمنا: نا: مجرور مع الباء، منصوب مع أكرم، واللفظ واحد. وكذلك: بك وأكرمك، أوقعت الكاف ضمير جر وضمير نصب.

ـ **قال ابن طولون**[٢]: «يعني أنّ كل ضمير نصبٍ صالح للجر، وكلّ ضمير جَرّ صالح للنصب...».

ثم ذكر ياء المتكلم في[٣] ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِي﴾، وكاف الخطاب، وهاء الغائب.

ـ **وقال أبو حيان**[٤]: **«قوله: «كلفظ ما نُصِب» ليس بجيّد؛ لأنّ الذي نُصِب منه منفصل، ومنه متّصل، ولفظ المجرور ليس كلفظ المنصوب مُطْلقاً، بل كلفظ المنصوب المتَّصل».**

---

(١) شرح الهواري ١/١٥٩، وشرح المكودي ١/١١٦، وشرح ابن عقيل ١/٩٣، والمقاصد الشَّافية ١/٢٦٨، وشرح الأشموني ١/٧١.
(٢) شرح ابن طولون ١/١٠٠.
(٣) سورة الفجر ٨٩/١٥ ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾.
(٤) منهج السَّالك/١٦.

٥٨. لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ ✤ كَـ«اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ»

ـ الضمير[١] «نا» صَلَح للرَّفْع والنَّصْبِ والجَرِّ، وهو ضمير دالٌّ على المتكلمين، وعلىٰ المعظّم نفسَه.

ـ ومثّل للحالات الثلاث بالبيت الثاني.

بنا: إشارة إلىٰ الجرّ.

إننا: إشارة إلىٰ النَّصب فهو اسم «إِنَّ».

نلنا: إشارة إلىٰ الرَّفع، فهو الفاعل.

* **وقوله: اعرف بنا**[٢]: معناه: اعرفنا من المعرفة والعِرْفان، وتعدَّىٰ بالباء التي في معنىٰ الظرفيَّة، كأنه يريد: اجعلنا موضع عِرْفانك.

والمِنَحْ: جمع مِنْحَة، وهي العطيّة.

* **نا**: مبتدأ، خبره: «صَلَح»، وللرفع وما بعده متعلّق بـ«صلح»، كاعرف: أي كقولك: اعرف، فهي جارّة لقولٍ محذوف.

والتقدير عند الأزهري: وذلك كقولك اعرف بنا....

وتعقَّبه أبو حيان فقال[٣]: «ولا اختصاص لـ«نا» بهذا الحكم، بل يشاركها في

---

(١) شرح ابن عقيل ٩٣/١، والمقاصد الشَّافية ٢٧٠/١ ـ ٢٧١.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢٧١/١.

(٣) منهج السَّالك/١٦، وذكر مثل هذا ابن عقيل في ٩٣/١ غير أنه وقع فيما لا يجوز علىٰ مثله، فذكر أن «هم» تستعمل في الثلاثة: الرفع: هم قائمون، والنصب: أكرمتهم، والجرّ: لهم، وذكر ابن طولون مثل هذا. وتعقَّبه الخضري في ٥٥/١ من حاشيته علىٰ هذا الشرح عند ابن عقيل،=



ذلك الياء، فمثال كونها للرَّفع: اضربي، وتضربين، وللنصب: إنّي، وللجرِّ غلامي».

٥٩. وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا ❁ غَابَ وَغَيْرِهِ كَـ«قَامَا، وَاعْلَمَا»

ـ **الألف**[1] **والواو والنون** ضمائر رفع أيضاً، وتكون للغائب وغيره،

فمثال الغائب: الزيدان قاما.

ومثال الجمع: الزيدون قاموا.

ومثال جمع الإناث: الهندات قُمْنَ.

ـ وقوله: **لما غاب** لا يُحْمَل على إطلاقه، بل لا بد من تقييده بالمرفوع. كذا عند أبي حيان وغيره: أي: وغير الغائب وهو الحاضر، وأراد به المخاطب، ودلَّ على ذلك «اعْلَمَا»، واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ.

وأما المتكلّمُ فلا ضمير له هنا.

ـ **وذكر الشَّاطِبي**[2] أنَّ نصه هنا على هذه الأحرف الثلاثة ضمائر هو رأي الجمهور.

وذكر أنّ المازني ذهب إلى أنها لا تكون ضمائر البتة وإنما هي علامات مُطْلقاً.

وذكر المرادي[3] أنّك لو قلت: «وغيره» أعم من المخاطب.

= وتعقّب ابن طولون أبا حيان فقال: «ورَدَّه المتأخّرون فقالوا هذا غير سديد لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم ولأن المنفصل غير المتّصل» انظر ١٠١/١.

(١) المقاصد الشَّافية ٢٧٢/١، وشرح ابن طولون ١٠٢/١، والهواري الأندلسي ١٦٠/١، وشرح ابن عقيل ٩٤/١، وتوضيح المقاصد ١٣٣/١، ومنهج السَّالك/١٦ ـ ١٧.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢٧٣/١.

(٣) توضيح المقاصد ١٣٢/١، وانظر شرح ابن عقيل ٩٤/١.

قلت: لما كانت الألف والواو والنون لا تكون للمتكلم تعينت إرادة المخاطب وذلك بَيِّن.

وقال ابن طولون[1]: ولو قال عِوَض «وغيره» «وخوطب» لكان «أَنَصَّ».

وعند الشَّاطبي[2] **أنّ هذا الفصل فيه نقص من ثلاثة أوجه:**

١ ـ لم يستوفِ ضمائر الرَّفْع علىٰ الكمال، بل نقصه منها التاء في نحو: قمتُ، أي: من الضمائر البارزة.

وذكر المكودي أنّه استغنىٰ عن ذكر التاء لتقدّم ذكرها في قوله: بتا فعلت[3].

٢ ـ عَرَّف بضمائر النصب والجر تعريفاً مُجْمَلاً، فلم يذكر من ضمائر المؤَنَّث إلَّا الياء في «سليه»، فترك اختلافها في التثنية والجَمْع والتأنيث، وترك كاف الخطاب.

٣ ـ لما ذكر أنّ الألف والواو والنون من ضمائر الاتِّصال لم يبيّن أنها ضمائر رفع، فأوهم أنها من جملة ضمائر النصب والجرّ، وهو إيهام مُخِلّ.

قال: ولو قال بعد ذكر الألف والواو والنون:

وللحضور التاكقمتُ قمتا ❊ قُمتِ وللفروع قد نُبِّهتا

... لَتَمَّ قصده.

ألف[4]: مبتدأ، وسَوَّغ الابتداء به عطف المعرفة عليه.

كقاما: أي: كقولك: قاما. فالكاف جارة لقول مقدَّر متعلّق بخبر مبتدأ محذوف،

---

(١) شرح الألفيَّة ١/١٠٢.
(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٧٤، وانظر شرح المكودي ١/١١٧.
(٣) البيت/١١ من «باب الكلام».
(٤) شرح المكودي ١/١١٧، وإعراب الألفيَّة/٢٣.

أي: وذلك كائن كقولك: قاما.

قال الأزهري: «وتقدير البيت وألف والواو والنون ثابتة للذي غاب وغيره حال كونه مخاطباً، وذلك كقاما واعلما، علىٰ طريق اللفّ والنشر المرتّب».



٦٠. وَمِـنْ ضَـمِيرِ الرَّفْـعِ مَـا يَسْـتَتِرُ ❊ كَـ«افْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ»

❊ **ضبط الروايات[1]:**

ـ عند الناظم «تُشْكَرُ» بالبناء للمفعول، وبتاء الخطاب.

ـ وجاءت الرواية فيه «تَشْكُرُ» بالبناء للفاعل.

ـ وعند الشّاطبي جواز الروايتين.

ـ وعند المرادي: تغتبط إذ نشكر.

ـ وعند ابن النّاظم: نغتبط إذ تشكر.

وأجاز الشاطبي الضبط بالبناء للمفعول والبناء للفاعل.

ـ **والمستتر نوعان**: واجب الخفاء، وجائز الخفاء.

وواجب الاستتار هو ما لا يقع محله الظاهر، والجائز عكسه.

وذكر المرادي[2] أنَّه علم من تخصيصه الرَّفْع أنّ المستتر لا يكون ضمير نصب وجَرّ.

---

(١) انظر منهج السَّالك/١٧، وشرح الأشموني ١/٧٢، وتوضيح المقاصد ١/١٣٤، وشرح ابن الناظم/٢٢، وانظر إعراب الألفيَّة/٢٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٧٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٣٣، وشرح المكودي ١/١١٧ ـ ١١٨، والمقاصد الشَّافية ١/٢٧٩.

قال الأشموني[1]: «خصَّ ضمير الرَّفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره، فإن وُجِدَ فذاك، وإلَّا فهو موجود في النيّة بخلاف ضميري النصب والجر؛ فإنهما فضلة، ولا داعي لتقديرهما إذا عُدِما في اللفظ».

ـ وأما قولك: أعجبني الذي أكرمت، فالهاء حذفت، وليست إضماراً حقيقياً.

وذكر أبو حيان[2] أنّه يوجد مُسْتَتِراً في غير ما ذكر نحو استتاره في الصِّفة نحو: زيد قائم، واستتاره في أسماء الأفعال نحو: نَزَالِ، وفي الظرف والمجرور إذا وقعا صفتين أو صلتين أو خبرين أو حالين....

وذكر المصنِّف مواضع وجوب الاستتار[3]:

١ ـ فعل الأمر للواحد المخاطب نحو: افعلْ: والتقدير: أنت. فإذا قلت: افعل أنت، كان «أنت» تأكيداً للضمير المستتر.

٢ ـ الفعل المضارع الذي أوله همزة المتحدث عن نفسه نحو: «أوافق»، والتقدير: «أنا»، فإذا قلت: أوافق أنا، كان الضمير تأكيداً.

٣ ـ نغتبط: المضارع الذي أوله نون، وضميره «نحن».

٤ ـ المضارع الذي أوله تاء الخطاب للواحد: تشكر: فالضمير أنت.

ولم يذكر ما يجوز استتاره، ولم يمثِّل له؛ لأنه عُرِف أنه غير ما ذكره، وأنه ما

---

(١) شرح الأشموني ٧٢/١، وشرح المكودي ١١٨/١.

(٢) منهج السَّالك/١٧، وانظر المقاصد الشَّافية ٢٨٠/١ قال: «... **وعلى هذا النَّظر يكون حصره ناقصاً...**».

(٣) شرح ابن عقيل ٩٦/١ ـ ٩٧، وشرح المكودي ١١٨/١، والمقاصد الشَّافية ٢٧٨/١، وشرح ابن طولون ١٠٢/١ ـ ١٠٣.

يحلُّ محله الظاهر، نحو: زيد يقوم، أي: هو، وهند تقوم، أي: هي.

قال المرادي(١): «فإن قلت قد أَخَلَّ النَّاظم بهذه الثلاثة الأواخر [نزال، أفّ، ضرباً زيداً] قلتُ: لم يَدَّعِ الحصرَ، وإنما مثل ليُقاس على تمثيله، وأيضاً اقتصر على الأفعال لأصالتها في العمل، واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل في ذلك».

وتقدير البيت(٢): والذي يستتر كائن من ضمير الرَّفع، ويحتمل أن تكون «ما» نكرة موصوفة، وافعل: خبر مبتدأ محذوف: وذلك كافعل.

أوافق: مجزوم بجواب الطلب. نغتبط: بدل من أوافق.

٦١. وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: (أَنَا) (هُوْ) ❁ وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

❁ ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر ضميراً:

اثنان للمتكلم: أنا ونحن.

وخَمْسَة للمخاطب وهي: أنتَ أنتِ أنتما أنتمْ أنتنّ.

وخَمْسَة للغائب وهي: **هو هي هما هُمْ هُنَّ.**

قال المكودي(٣): «وقد اكتفى بذكر ثلاثة منها؛ لأنها أصول لما لم يذكره، ولذلك قال: «**والفروع لا تشتَبِهُ**».

ـ قال(٤): أنا هُوْ: وأصله أنا وهو، وحُذِفَ العاطف ضرورة، يعني أنَّ الضمائر

(١) وتوضيح المقاصد ١/١٣٤.
(٢) إعراب الألفيَّة/٢٣.
(٣) شرح المكودي ١/١١٨ ـ ١١٩.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٣٨، وشرح ابن طولون ١/١٠٣.

المنفصلة المرفوعة هذه الثلاثة وفروعها، وجَعْلُه غيرَها فروعاً دلَّ علىٰ أنّ هذه هي الأصول، وذلك صحيح؛ فإن الأصل الإفراد، وغيره فرع عنه.

وذهب[1] ابن طولون إلىٰ أنَّ «أنا» فرعه واحد فقط، وهو «نحن» لأن المتعدِّد فرع المفرد. وأنتَ: بفتح التاء فروعه أربعة وهي: أنتِ وأنتما وأنتم وأنتنّ، لأنَّ المؤَنَّث فرع المُذَكَّر، والمثنّىٰ والجَمْع فرع المُفْرد.

وهو: فروعه أربعة، وهي: هي وهما وهم وهُنَّ. فهيَ فرعه من جهة التأنيث، وهما وهم وهن فرعه من جهة الإفراد.

ـ ووقف علىٰ «هُو» بالسُّكون[2]، ويبعد أن يكون جاء به علىٰ لغة قيس وأسد الذين يسكنون في الحالين والواو والياء لا تقعان في الوصل إلَّا ساكنين.

ـ أَنا[3]: مذهب البصريين أن الألف في «أنا» زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا علىٰ ذلك بحذف الألف وصلاً، وإنما زيدت لبيان الحركة في الوقف.

ـ ومذهب الكوفيين أنّ الاسم «أنا» هو مجموع الأحرف الثلاثة، واختاره النَّاظم. وفي «أنا» لغات ذكرها المرادي وغيره.

ـ وهو: مذهب جمهور البصريين أنه بجملته ضمير، وكذلك «هي» وأما هما وهم وهن، فذهب أبو علي إلىٰ أنها بجملتها ضمائر، وقيل غير هذا.

ـ وأنت[4] وفروعه: الضمير عند البصريين «أَنْ» والتاء حرف خطاب،

---

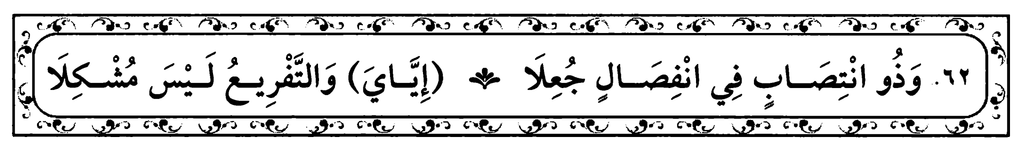
(١) شرح ابن طولون ١/١٠٣، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٦٤، وتوضيح المقاصد ١/١٣٤ ـ ١٣٥.
(٢) المكناسي ١/٢٤١، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٥.
(٣) توضيح المقاصد ١/١٣٥، ومنهج السَّالك/١٧، وابن طولون ١/١٠٤، وشرح الألفيَّة للسيوطي/٩٢، وشرح الأشموني ١/٧٣.
(٤) توضيح المقاصد ١/١٣٦، وشرح ابن طولون ١/١٠٤.



ومذهب الفرّاء أن «أنت» بجملته ضمير.

ـ وذهب أبو حيان(١) إلىٰ أنّ تسميته «ذو ارتفاع» ليس بجيّد؛ لأنّ الضمائر مبنيّة لكنه يحكم علىٰ موضعها بالإعراب.

ـ أنا: وما عطف عليه خبر المبتدأ «ذو»، ويجوز العكس، وهو أقعد(٢) عند الأزهري.



٦٢. وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا ✤ (إِيَّايَ) وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

وروي هذا البيت(٣): «وذا انتصاب»، وكذا أثبته أبو حيّان.

قال المكودي: «وفي بعض النسخ «وذا انتصابٍ» بالألف وإعرابه مفعول ثان بـ«جُعِل» مُقَدَّم وإيّاي: مفعول ما لم يسم فاعله بـ«جُعِل»، وغالبُ أصولِ هذه الخلاصة «ذو...» بالرفع.

وضمائر النصب(٤) المنفصلة اثنا عشر ضميراً، ولكنه ذكر منها واحداً وهو إيَّايَ. ولو تبع ما جرىٰ في البيت السابق لذكر ثلاثة: للمتكلم إيّايَ، والمخاطب: إيَّاكَ، والغائب: إيَّاه، وترك ما تبقىٰ فهو معروف.

وهذا معنىٰ قوله: وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا، أي: فروعه واضحة ليس في عدم

(١) منهج السَّالك/١٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/٢٢.

(٣) منهج السَّالك/١٧، وشرح المكودي ١/١١٩، وإعراب الأزهري/٢٣، وشرح الأشموني ١/٧٢، وشرح ابن الوردي ١/١٢٩.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٨٥، وشرح ابن عقيل ١/٩٨، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٦٥، وتوضيح المقاصد ١/١٣٦، ومنهج السَّالك/١٧ ـ ١٨.

ذكرها إشكال.

وهذه الضَّمائر هي:

ـ إيّاي إيّانا.

ـ إِيَّاكَ إِيَّاكِ إِيَّاكما إِيَّاكم إِيَّاكُنَّ.

ـ إِيَّاه إِيَّاها إِيَّاهما إِيَّاهُم إِيَّاهُنَّ.

وختم باب[1] الضَّمائر المنفصلة، ولم يذكر للجر[2] ضميراً مُنْفصلاً؛ لأنه معدوم، وذكر مثل هذا الشَّاطبي؛ لأنَّ الجارّ لا يقوىٰ أن يكون في درجة الفعل.

وفي هذه الضمائر ما يأتي:

١ ـ إِيّا: هو الضمير عند الخليل وسيبويه والأخفش والمازني والجمهور.

وذكر الأشموني[3] أنَّ لواحقه حروف تدلُّ علىٰ المراد من تكلُّم أو خطاب أو غيبةٍ، وهي عند الخليل ضمائر.

٢ ـ إِيّا: من الأسماء الظاهرة لا من الضمائر، وهو للزجاج، وقيل: هو مذهب الخليل. وعند أبي حيّان أنَّ ما بعده ضمائر جُرَّت بالإضافة.

٣ ـ إِيّا: عماد للضمائر بعده، وليس باسم ظاهر ولا مضمر، فهو حرف زائد.

٤ ـ وذهب الكوفيون إلىٰ أنَّ مجموع «إيّا» ولواحقها هو الضمير.

---

(١) شرح المكناسي ١/٢٤٠، والمقاصد الشَّافية ١/٢٨٣.

(٢) منهج السَّالك/١٧، وشرح المكودي ١/١١٩، وإعراب الأزهري/٢٣، وشرح الأشموني ١/٧٢، وشرح ابن الوردي ١/١٢٩.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٨٦، ومنهج السَّالك/١٧، وشرح الأشموني ١/٧٣.

وذكر أبو حيان أنَّ ظاهر هذا البيت هو القول بما ذهب إليه الكوفيون أنه بجملته هو الضمير.

ذو[١]: مبتدأ، انتصاب: مضاف إليه، في انفصال: في موضع الحال من مرفوع «جُعل». جُعل: مبني للمجهول فيه ضمير مستتر قائم مقام الفاعل. والألف للإطلاق. إيّاي: مفعوله الثاني، وجملة «جُعِل» خبر المبتدأ.

٦٣. وَفِـي اخْتِيَارٍ لَا يَجِـيءُ الْمُنْفَصِـلْ ❁ إِذَا تَـأَتَّىٰ أَنْ يَجِـيءَ الْمُتَّصِـلْ

ـ إذا أمكن أن يُؤتىٰ بالضمير المُتَّصِل فإنه لا يُؤْتىٰ بالضمير المنفصل في حال الاختيار؛ لما في الضمير المُتَّصل من الاختصار الذي وُضِع لأجله الضمير، فإذا لم يكن ذلك جيء بالضمير المنفصل.

قال المرادي[٢]: «لما كان الغرضُ من وضع المضمر الاختصار، وكان المتَّصل أَخْصَر لم يُسْتعمل المنفصل مع تأتي الاتِّصال وإمكانه إلَّا في الضَّرورة كقول الفردزق:

بِالبَاعِـثِ الـوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَـتْ ❁ إِيَّـاهُم الْأَرْضُ فِـي دَهْـرِ الـدَّهَارِيْرِ

أي: قد ضمنتهم...».

وقال الشَّاطبي[٣]: «لما فرغ من الكلام في تعداد الضمائر أخذ يتكلَّم علىٰ

---

(١) إعراب الأزهري/٢٣ ـ ٢٤، وشرح المكودي ١/١١٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٣٧.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٩١ ـ ٢٩٢، وشرح الأشموني ١/٧٣، وشرح ابن طولون ١/١٠٥، وشرح ابن الوردي ١/١٣٥.

بعض أحكامها الضرورية ، ومن ذلك أيضاً اتِّصالها بعواملها ، وانفصالها منها . وابتدأ أولاً بقاعدة جميلة في ذلك ، وهي أنَّ الضمير لما كان موضوعاً على الافتقار وعدم الاستقلال كما وضع الحرف لزمه أن يكون مُتَّصلاً بغيره ليستند إليه لفظه . . . » .

ثم ذكر أن الموانع التي تمنع من الاتِّصال بالاستقراء ستة[1] ، وفَصَّل القول فيها .

وذكر **المرادي** الموانع[2] التي يتعيَّن فيها الانفصال ، وهي اثنا عَشَر موضعاً .

* وقوله[3] : وفي اختيار : تنبيه على أنه قد يأتي المُنْفَصِل حيثُ يأتي المُتَّصل بلا مانع ، وذلك في الضرورة كبيت الفرزدق الذي تقدَّم ذكره ، والضَّرورة أمر طارئ .

* في اختيار[4] : جار ومجرور متعلِّق بمَحْذُوف منصوب على الحال من فاعل «يجيء» ، وهو عند المكودي متعلّق بالفعل «يجيء» .

والتقدير : لا يجيء المنفصل حال كونه ثابتاً في اختيار ، إذا تأتَّى مجيء المُتَّصل ، فلا يجيء المنفصل .

٦٤. وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ «سَلْنِيهِ» وَمَا ❊ أَشْبَهَهُ ، فِي «كُنْتُهُ» الْخُلْفُ انْتَمَى

ـ شرع النَّاظم هنا بذكر مواضع يجوز فيها الوجهان : الاتِّصال والانْفِصَال ؛ ولذلك استعمل «أو» لبيان الوجهين وجوازهما ؛ و«أو» للتخيير .

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٩٤ ـ ٢٩٦ ، وشرح الأشموني ١/٧٣ .

(٢) توضيح المقاصد ١/١٣٨ ـ ١٤٣ ، وانظر شرح الأشموني ١/٧٤ ـ ٧٥ ، وانظر شرح المكناسي ١/٢٤١ ـ ٢٤٢ .

(٣) انظر شرح المكودي ١/١٢٠ ، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٧٠ .

(٤) إعراب الألفيَّة ١/٢٤ ، وشرح المكودي ١/١٢٠ .

ـ وذكر أنَّ ما وقع ثاني ضميرين في مثل: «سلنيه» وهما ضميرا النَّصب مُتَّصلين بفعل غير ناسخ يجوز فيه الاتِّصال والانْفِصَال فتقول: سلنيه، وسلني إِيَّاه، القلم أعطيتُكه... أعطيتك إِيَّاه.

قال المرادي[١]: «والاتِّصال أَرْجَح؛ ولذا بدأ به، ولم يأتِ في القرآن إِلَّا مُتَّصِلاً كقوله تعالى[٢]: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾.

ولم يذكر سيبويه غير الاتِّصال».

وقال الشَّاطبي[٣]: «... كل ضمير ولي ضميراً قبله مُتَّصِلاً بفعل منصوباً مُطْلَقاً أو مرفوعاً من باب «كان» فقط، فهذا هو الذي خَيَّر النَّاظم في وصله وفصله، وهو الهاء في أمثلته المذكورة...».

وذكر المرادي[٤] أنَّ ما يشهد لجواز الانْفِصال قوله ﷺ: **«إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُم إِيَّاهُم»**.

ولو قال: «ملككموهم» بالوصل لجاز، ولكنه ثقيل.

ـ وقوله: وما أشبهه: أي: ما أشبه «سلنيه» نحو أعطى وكسا

ـ **فِي «كُنْتُهُ» الْخُلْفُ انْتَمَى**[٥]:

الخُلْف: أراد به الخلاف، وعادة المتأخِّرين استعمال الخُلْف مرادفاً لمصدر

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٤٣ ـ ١٤٤، وشرح الأشموني ١/٧٥ ـ ٧٦.

(٢) سورة الأنفال ٨/٤٣.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٣٠٠.

(٤) توضيح المقاصد ١/١٤٤، وشرح المكناسي ١/٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٣٠٢، وشرح المكودي ١/١٢٠، وشرح ابن طولون ١/١٠٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٧٦.

خالفه في كذا مخالفةً وخلافاً.

ـ وفي باب «كان»[1] سيبويه يختار الانْفِصال، والنَّاظم ومن أخذ هو بمذهبه يختار الاتِّصال.

ـ والخلاف في «كُنْتُهُ» الهاء وقعت خبراً لكان أو إحدىٰ أخواتها، فالوجهان: الفصل والوصل جائزان، ولكن الخلاف في المختار منهما:

ـ سيبويه: كنتُ إِيَّاه، وكُنْتُه. والأول أرجح.

ـ ابن مالك: كُنْتُه، وكنتُ إِيَّاه. والأول أرجح.

وكلاهما مسموع، وعند ابن النَّاظم[2] أنَّ الصحيح اختيار الاتِّصال.

وقوله[3]: **الخُلف انتمىٰ**: أي نُقِل هذا الخلاف عن المتقدمين.

ـ **قال المكودي**: «أي انتسب، ويعني به خبر كان أو إحدىٰ أخواتها إذا كان اسمها ضميراً مُتَّصلاً أَخَصّ من خبرها».

ومثل هذا عند أبي حَيّان قال: ويعني بالخُلْف عن العرب في اتِّصاله أو انفصاله، أو يعني عن النحويين...».

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٤٤، وشرح المكناسي ١/٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٤، وذكر الحديث في ابن صياد **«إن يكنه فلن تُسَلَّط عليه، وإلَّا يكنه فلا خير لك في قَتْلِه»**.

(٣) شرح المكودي ١/١٢٠ ـ ١٢١، ومنهج السَّالك/١٨.

٦٥. كَـــذَاكَ «خِلْتَنِيـــهِ»، وَاتِّصَـــالَا ❖ أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَـــالَا

قوله: كَذَاكَ[١]... أي: هاء خلتنيه، وما أشبهه من كل ثاني ضميرين أوّلهما أخصّ، وغير مرفوع، والعامل فيهما ناسخ للابتداء.

قال الشَّاطبي[٢]: «قال: كَذَا خِلْتَنِيهِ، أي: أنه مثل، «كنته» يعني في كونه مختلفاً في اختيار اتِّصاله أو انفصاله..».

ـ واختار النَّاظم الاتِّصال[٣] في «كنته» و«خلتنيه»، وهو خلاف ما ذهب إليه في التسهيل، فقد اختار في «خلتَنيه» ما اختاره سيبويه من الانفصال، وفي مسألة «كنته» ما اختاره هنا، واختار سيبويه وأكثر العلماء الانفصال.

قال الشَّاطبي[٤]: «واعلم أنَّ الجمهور على ما ذهب إليه سيبويه؛ فإنّ السّماع معه، وهو الأصل للقياس، ولذلك قال: قِفْ حيثُ وقفوا، ثم فَسِّر...».

وقال[٤]: **«... قَصَد في هذا المختصر ذِكْر الضَّروري والمشهور من قوانين النحو، وقد ترك من الضّروري والمشهور أشياء كثيرة...».**

قال أبو حيان[٥]: «فانظر إلى هذه النصوص التي ذهبت على هذا النَّاظم، وما إخاله وقف على كلام سيبويه في هذا المكان، وقد استدلّ هو في غير هذه الأرجوزة لاختياره بأشياء ضعيفة جداً».

(١) شرح الأشموني ١/٧٧.
(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٠٢.
(٣) المقاصد الشَّافية ١/٣٠٢، والتسهيل/٢٧، وتوضيح المقاصد ١/١٤٥.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣٠٥.
(٥) منهج السَّالك/١٨.

وقال السُّيوطي[1]: «**غيري أي: سيبويه، ولم يُصرِّح به تأدُّباً**».

٦٦. وَقَـدِّمِ الْأَخَـصَّ فِـي اتِّصَـالِ ❖ وَقَـدِّمَنْ مَـا شِـئْتَ فِـي انْفِصَـالِ

أي: قَدِّم في الاتِّصال الضمير الأَخَصّ، أي: الأعرف، وترتيب هذه الضمائر كما يلي[2]:

ضمير المتكلم، ويليه المخاطب، ويليه الغائب.

فإذا اجتمع اثنان من الثلاثة قُدِّم الأَخَصُّ، وكذا لو اجتمع الثلاثةُ، نحو: أَعْطيتُكَهُ، ولا يجوز أَعْطيتهوك، وأجازه قوم، ومنه الحديث: «**أَراهُمني الباطلُ شيطاناً**»: الهاء والياء غائب ومتكلم.

وفي النهاية[3] «**أراهموني الباطل شيطاناً**» غائب ثم حاضِر.

ـ وإذا فُصِل أَحَدُهما كنتُ مخيَّراً في الترتيب، تقول:

الدرهمُ أعطيتك إِيَّا ، أعطيتني إِيَّاه.

أعطيته إِيَّاك ، أعطيته إِيَّاي.

قال المكودي[4]: «فإذا تقدَّم غير الأخصِّ وجب انفصال الثَّاني، وإذا تقدَّم الأَخَصّ جاز اتِّصال الثاني وانفصاله، وقد اجتمع الأمران في قوله ﷺ: «**إِنَّ الله**

(١) شرح الألفيَّة ٩٣/١.

(٢) شرح الأشموني ٨٠/١، ومنهج السَّالك/١٨ ـ ١٩، وشرح المكودي ١٢٢/١، والمقاصد الشَّافية ٣١٧/١، وشرح ابن طولون ١٠٨/١، وإرشاد السَّالك ١٥١/١.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٧/٢.

(٤) شرح المكودي ١٢٢/١، وتوضيح المقاصد/١٤٩، وشرح ابن طولون ١٠٨/١.

مَلَّكَكُم إِيَّاهُم، وَلَو شَاءَ لَمَلَّكَهُم إِيَّاكُم»، فاتِّصال الضمير في «مَلَكَكُم إِيَّاهم: جائز لتقدّم الأَخَصّ، وهو ضمير المخاطب على غير الأَخصّ وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في «ملكهم إياكم» واجب لتقدم غير الأخص».

وذكر السُّيوطي[١] أنَّ التقديم جائز عند أَمْن اللَّبس، فيجوز نحو: الدرهمَ أعطيتك إيّاه، وأعطيته إِيَّاك، ولا يجوز في: زيد أعطيتك إيّاه تقديم الغائب للَّبس.

وذكر الشَّاطبي[٢] أن إطلاقه غير مُحَرَّر.

وذكر المرادي[٣] أنّ المبرِّد وكثير من القدماء أجازوا تقديم غير الأَخَصِّ مع الاتِّصال نحو: «أعطيتهوك»، ولكن الانفصال عندهم أَرْجَح».

قال الشَّاطبي[٤]: «قَبُح عند العرب كراهية أَنْ يبدأ المتكلِّم في هذا الموضع بالأبعد.... قبل الأقرب، فتقول: أعطاهوك، أعطاهوني. قال سيبويه: لأنه قبيح لا تتكلم به العرب، فإن كان لا بُدَّ كان الفصل: أعطاك إياي، وأعطاه إياك، وهو ترتيب سيبويه، وضمير الرَّفْع لا يعتبر في هذه المسألة».

ـ ووقف[٥] **عند استشهاد النَّاظم بالحديث فقال: «والحديث عنده عمدة في باب الاستشهاد بني على إطلاق إجازة الوجهين من غير إشارة إلى خلاف حيثُ لم يتحقق له خلاف».**

---

(١) شرح الألفيَّة/٩٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٢٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٤٩.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣١٧.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٣١٢.

٦٧. وَفِـي اتِّحَـادِ الرُّتْبَـةِ الْـزَمْ فَصْـلَا ✤ وَقَـدْ يُبِـيحُ الْغَيْـبُ فِيـهِ وَصْـلَا

إذا اجتمع(١) ضميران منصوبان، واتَّحدا في الرتبة لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين يلزم الفصل:

أعطيتني إيّاي، أعطيتك إيّاك، أعطيته إِيّاه،

ولا تقول: أعطيتَنيني، ولا أعطيتُكك.

قال الشَّاطبي(٢): يعني أنَّ الضميرين إذا كانا في رتبة واحدة من تكلُّم أو خطاب أو غيبة فيتعيَّن انفصال الثاني، فتقول:

زيدٌ الدرهمُ أعطيته إيّاه، وعمرو بشرٌ خِلتُه إيّاه، وعلمتني إيّاي...

ولا تقول: أعطيتهوه ولا خلتهوه...».

ـ وقوله(٣): **وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا**: يعني أنَّ الضميرين إذا اتَّحدا في الغيبة قد يتَّصل الثاني منهما لكن بشرط أَنْ يختلفا اختلافاً ما كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثنىً أو مجموعاً، أو يكون مذكراً والآخر مُؤَنَّثاً، كقوله:

لِوَجْهك فِي الإِحْسَان بَسْط وَبَهْجَةٌ ✤ أَنَالهُمَاهُ قفو أكرمَ والِدِ»

وتعقّب **المكودي النَّاظم** لأنه لم يشترط الاختلاف، ثم ذكر اعتذار ولده عنه في شرحه، حيث قال:

(١) منهج السَّالك/١٩، وشرح ابن طولون ١/١٧٩، وإرشاد السَّالك ١/١٥٢.
(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٢١.
(٣) شرح المكودي ١/١٢٣.

«وقوله[١]... وصلاً بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يُستباح الاتِّصال مع الاتِّحاد في الغيبة مُطْلقاً بل بقيد، وهو الاختلاف في اللفظ».

وذكر **أبو حيان**[٢] **أربعة مذاهب**: وإن كان أقرب منه فأربعة مذاهب:

ـ **مذهب سيبويه** أنه لا يجوز إلَّا الانفصال.

ـ **مذهب المبرّد** جواز الاتِّصال قياساً، والانفصال عنده أحسن.

ومذهب الفرّاء أنه لا يجوز إلَّا الانفصال إلَّا أن يكون الأول ضمير مثنى أو ضمير جماعة فيجيز الاتِّصال، والانفصال أحسن.

ـ **ومذهب الكسائي كمذهب الفرّاء** إلَّا أنَّ الكسائي يجيز الاتِّصال إذا كان الأول ضمير جماعة المؤنثات، وإن تساويا في القرب والبُعد فالاختيار الانفصال، ويجوز الاتِّصال وهو ضعيف»، نحو: الدرهمُ زيداً أعطيته إِيَّاه، ويجوز أعطيتهوه، وزعم الفرّاء أنه غير مسموع.

وتقول: أعطيتكما إِيّاكما، ويجوز: أعطيتكماكما....

---

(١) شرح ابن الناظم/٢٥، وما ذكره المكودي مثبت في توضيح المقاصد ١/١٥١، قال: «شرط النَّاظم في غير هذا النظم في جواز اتِّصال الغائبين أن يختلف لفظهما كالمثالين، ولم يذكر ذلك هنا، واعتذر عنه الشَّارح بأن قوله: «وصلا» بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يُستباح الاتِّصال مع الاتِّحاد في الغيبة مطلقاً، بل بقيد، وهو الاختلاف في اللفظ». وشرح الأشموني ١/٨٣.

(٢) منهج السَّالك/١٩، والمقاصد الشَّافية ١/٣٢٢.

تنبيه



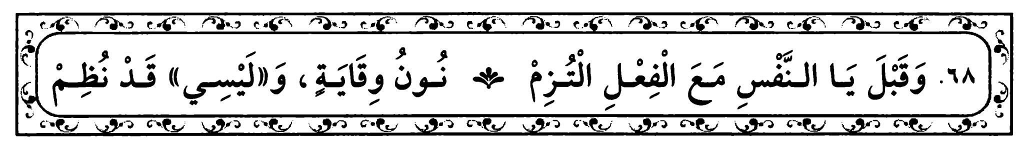
[مَعَ اخْتِلَافٍ مَا وَنَحْو ضَمِنَتْ ✤ إِيَّاهم الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ]

ـ أثبت الشَّاطبي هذا البيت في شرحه(١)، وعلَّق المحقق بأن هذا البيت لم يرد في بعض نُسخ الألفيَّة، والصَّواب أنه جاء في شرح ابن عقيل، وكذا عند الشاطبي، ولذلك علّق المكودي بعد حديثه عن إهمال ذكر الاختلاف في الغيبة بقوله(٢):

«وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا البيت «وفي اتِّحاد...» في بعض النُّسَخ، وهو مع اختلاف «ما» غير ثابت في الألفية، وهو من أبيات الكافية».

وروايته في شرح الكافية الشَّافية(٣):

وَلاضْطِرارٍ سَوَّغُوا «قد ضُمِّنَتْ ✤ إِيَّاهُم الأَرض» فَحَقِّقْ مَا ثَبَتْ



٦٨. وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ ✤ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ«لَيْسِي» قَدْ نُظِمْ

ـ نونُ الوقاية تقي آخر الفعل من الكسر، وتكون قبل ياء النفس في الماضي والمضارع والأمر.

ـ وذكر ابن هشام(٤) أنها تُسَمَّىٰ «نون العماد» لأنها عَمَّدت الفعلَ، أي: أَهَّلته

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٣١٦.

(٢) شرح المكودي ١/١٢٤، وشرح ابن عقيل ١/١٠٨ «وربما أثبت هذا البيت في بعض نُسخَ الألفيَّة وليس منها».

(٣) شرح الكافية الشَّافية ١/٢٢٩.

(٤) مغني اللبيب ٤/٢٨٦.

لوقوع الياء بعدها، وذكر قبل هذا أنها نون الوقاية.

ـ **وذكر ابن طولون**[١] أنَّ قوله: «يا النفس» مخالف لعبارة النحويين؛ فإنهم يُسَمُّونها «ياء المتكلّم» وذكر مثل هذا المكودي.

قال المرادي[٢]: «مذهب الجمهور أنَّ هذه النون سُمِّيت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر».

وقال المصنّف: بل لأنها تقي اللبس في نحو «أكرمني» في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنَّث ففعلُ الأمر أَحقُّ بها من غيره. ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر.

ومعنى البيت أنَّ نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم في جميع الأفعال.... إلَّا فعلاً واحداً وهو «ليس»، فإنه قد نَدَرَ حَذْفُ نون الوقاية معه في النظم لضرورة الشعر كقوله:

إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ ليسي

والوجه: ليسني، وهو الفصيح كقول بعض العرب[٣]: «عليه رجلاً لَيْسَني» حكاه سيبويه، أي: ليلزم رجلاً غيري، ولم أجد هذا القول في الكتاب وأجاز بعضهم «لَيْسِي» في الاختيار.

قال الشَّاطبي[٤]: «ولم يذكروا ذلك في غير هذا البيت، ووجهه أن «ليس»

---

(١) شرح الألفيَّة ١/١١١، وانظر شرح المكودي ١/١٢٤، وشرح الأندلسي ١/١٨١، وانظر المقاصد الشَّافية ١/٣٢٩، وإرشاد السَّالك ١/١٥٣.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٥٢ ـ ١٥٣، وانظر شرح الأشموني ١/٨٣ ـ ٨٤.

(٣) الارتشاف/٢٣٠٩، ومغني اللبيب ٦/٨٨، وشرح الكافية الشَّافية ١/٢٣١ «كقول بعض فصحاء العرب».

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣٣٠.

شبيهة بالحرف لعدم تصرُّفها، فَعُوملت معاملة «ليت» فلم تلحق النون في الشعر كما لم تلحق في «ليت» كما سيأتي إثر هذا.

وفي تنبيهه علىٰ السَّماع في «ليس» بيان أنَّ مراده بالفعل عموم الأفعال متصرّفة كانت أو غير متصرّفة...».

وذكر المرادي[1] **أن الكوفيين** أجازوا حَذْفَ نون الوقاية في التعجُّب نحو: «ما أفعل زيداً»؛ لأنهم يقولون باسمية «أفعل» المذكور.

ومذهب البصريين أنَّ نون الوقاية تلزم معه؛ لأنهم يقولون بفعليته وهو الصحيح.

وقوله[2]: لَيْسي: مبتدأ، وخبره: قد نُظِم، ومتعلَّقه مَحْذُوف والتقدير: قد نُظِم في بيت.

٦٩. وَ«لَيْتَنِـي» فَشَـا، وَ«لَيْتِـي» نَـدَرَا ❊ وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

٧٠. فِي الْبَاقِيَاتِ /...... ...... ❊ ....

ذكر دخول نون الوقاية في الحرف في هذين البيتين.

وأجاز في البيت الأول **المكودي**[3] في «مخيِّرا» كسر يائه وفتحها، قال: «وهو

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٥٥.

(٢) إعراب الألفيَّة/٢٤.

(٣) شرح المكودي ١/١٢٧، قالت المحقِّقة: وهو أظهر، أي: فتح الياء من مخيَّراً لأنها مسبوقة بحرف الحلق (الخاء)! وهو يميل إلىٰ الفتح، وعلىٰ هذا يكون اسم الفاعل: مُخَيِير، واسم المفعول: مُخَيَيَرْ». تأمَّل هذا التعليق واعجب من أمر المحققين في هذا الزمان! شرح الأندلسي الهواري ١/١٨٦.

أظهر» وفتح الياء: اسم مفعول، وكسرها اسم فاعل.

وذكر[١] أنه جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالأفعال، وكان لحاقها غالباً في «ليت» لقوة شبهها بالفعل؛ لأنها تغيِّر معنى الابتداء.

أما مع «لَعَلَّ» فكان عدم لحاق النون هو الغالب؛ لأنها بعدت عن شبه الفعل، فهي شبيهة بحرف الجرِّ في تعليق ما بعدها بما قبلها نحو: **تُبْ لعلَّك تفلحُ**.

قال أبو حيان[٢]: «يقول: حذفها في «ليت» نادر، ونَصَّ أصحابنا على أنه ضرورة.

وقوله: مع «لعلَّ» اعكس... ليس بجيِّد؛ لأن إثبات النون في «لعلَّ» ليس بنادر، بل هو فصيح، لكنه أَقَلُّ من حَذْفها في إِنَّ وَأَنَّ ولكن وكأَنَّ؛ لأن اجتماع المثلين أثقل من اجتماع المتقاربين».

وقوله: وَكُنْ مُخَيَّرَا فِي الْبَاقِيَاتِ[٣]:

أي من أخوات «ليت» و«لعل»، وهي أربعة: «إِنَّ وأَنَّ ولكنَّ وكَأَنَّ» يجوز فيها إثبات نون الوقاية وحَذْفها كراهة لاجتماع الأمثال.

ـ وذكرتُ من قبل عِلَّة اختلاف حكم[٣] نون الوقاية مع هذه الأحرف السِّتَّة مع أنها مستوية في العمل، وبيَّنْتُ أن هذه الأحرف تشبه الأفعال المتعدِّية، فاستمرت

---

(١) شرح المكودي ١/١٢٧، والمقاصد الشَّافية ١/٣٣١، وتوضيح المقاصد ١/١٥٦ ـ ١٥٨، وإرشاد السَّالك ١/١٥٥، وشرح السُّيوطي ١/١٩٦.

(٢) منهج السَّالك/٢٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٥٨ ـ ١٥٩، والمقاصد الشَّافية ١/٢٣٢، وشرح الأندلسي ١/١٨٦.

«ليت» على مقتضى هذا الشّبه إلّا في الشعر، وضعفت «لَعَلَّ» من جهة أنها تعلّق في الغالب ما قبلها بما بعدها. ومن أجل أنها تجرُّ على لغة عقيل.

ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُوم لَعَلَّنِي ❊ أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

وهذا قليل.

قال الأشموني[1]: «وظاهره الجواز في الاختيار...، ومع لعلَّ اعكس هذا الحكم، فالأكثر بـ«لعلّي» بلا نون، والأقل: لعلّني».

قال ابن طولون[2]: فلعلَّ أكثر من لعلّني، ولم تأتِ في القرآن إلَّا بدون النون كقوله تعالى[3]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾.

٧١. فِي الْبَاقِيَاتِ، وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا ❊ «مِنِّي» وَ«عَنِّي» بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

ـ هذا يعني[4] أنَّ بعض من تقدَّم من العرب اضطر في الشعر فَخَفَّف نون «منّي» و«عنّي»، وسببه عدم لحاق نون الوقاية، ومنه قول من قال:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُم وَعَنِي ❊ لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِي

قال المرادي[5]: «وهذا في غاية الندور».

(١) شرح الأشموني ١/٨٤.
(٢) شرح ابن طولون ١/١١٣، وشرح الأشموني ١/٨٥.
(٣) سورة غافر ٤٠/٣٦.
(٤) المقاصد الشّافية ١/٣٣٥ ـ ٣٣٦، وشرح ابن طولون ١/١١٣.
(٥) توضيح المقاصد ١/١٦٠.



وقال الأندلسي الهواري[١]: «وقد نطق المصنِّف بـ«منِي» مُخَفَّفة في البيت، و«عنِّي» مشددة لأن الوزن لا يستقيم إلَّا بذلك في عنِّي».

قلتُ: هذا كلام مردود لا يوافقه أحد، فليست الرواية كذلك.

وقال الأشموني[٢]: «ولعلَّ الباقيات على السواء، فتقول: إِنِّي وإِنَّني وكأَنِّي وكَأَنَّني ولكنِّي ولكنَّني...».

وقوله في الباقيات[٣]: متعلّق بـ«مخيراً» **واتِّصال آخر كلمة من البيت الأول بأول كلمة من البيت الذي بعده يسمَّىٰ تضمنياً، وهو قبيح في الشعر.**

قلت: تكرر هذا في هذه المنظومة.

٧١. وَفِي «لَدُنِّي» «لَدُنِي» قَلَّ، وَفِي ❊ «قَدْنِي» وَ«قَطْنِي» الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

ذكر الأزهري[٤] أنَّه ضبط بنون مضمومة «نُفي» عند الهواري، والذي وجدتُه في شرحه «قد يَفي»، ثم قال الهواري: «ويحتمل أن يُضبط قوله: قد نُفي بنون مضمومة مبنيّ لما لم يُسَمَّ فاعله من نفيتُ الشيء ضد أثبتُّه» فيكون المعنىٰ: وفي قدني وقطني قد نفي الحَذْف أيضاً، وتكون قد للتقليل.

ـ يعني[٥] في هذا البيت أنَّ تخفيف نون «لدنِّي» وهو عدم إلحاقها نون الوقاية

---

(١) شرح الأندلسي ١/١٨٧. قلتُ: أثبت البيت بالتشديد في الموضعين في كل النسخ التي بين يدي.

(٢) شرح الأشموني ١/٨٦.

(٣) إعراب الألفيَّة ١/٢٥.

(٤) إعراب الألفيَّة/٢٥، وانظر شرح الهواري ١/١٩٠.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٣٣٦، ومنهج السَّالك/٢٠، وإرشاد السَّالك ١/١٥٨.

قليل ، فيلزم عليه أن يكون لحاقها هو الكثير ، وقد قُرئ قوله تعالىٰ[1]: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ بالوجهين . . . » .

قال الشَّاطبي[2]: «وأمَّا التخفيف في «لَدُني» فعلىٰ وجهين: إما علىٰ أنهم أجروه علىٰ الأصل من الاسميَّة ، فلم يلحقوا النون ، وعاملوا «لدني» معاملة عَضُدي ، قالوا ؛ وإلىٰ نحو هذا أشار أبو إسحاق الزجاج .

وإمّا علىٰ أنهم حَذَفُوا النون كراهية التضعيف . . . وإلىٰ هذا قد ذهب المبرِّد» .

وذكر الهواري الأندلسي[3] أنَّ «قد يفي» قد يكثر ، وإنما حملناه علىٰ هذا المعنىٰ ليفهم كثرة الحَذْف ؛ إذ هو المعروف من كلامهم . . . وأراد المصنّف بقد التحقيق .

ـ والحَذْفُ[4] في «قدني» و«قطني» قد يأتي أيضاً ، وهو حَذْفُ نُون الوقاية وإتيانه بـ«قد» و«قط» إشعار بأنه مسموع في الكلام ، بل قد يكثر ؛ لأن معنىٰ «يفي» يكثر ، أي: أنه قد يكثر في السماع فلا يكون معدوداً في الشواذّ ، ولا في الضرائر . وهذا **تنكيت منه علىٰ سيبويه ومن قال بقوله:** إنَّ عدم اللحاق يختص بالشعر . **قال سيبويه**[5]: «وقد جاء في الشعر «قدي» وأنشد:

قَـدْني مِنْ نَصْرِ الخَبَيْبَيْن قَدِي

---

(١) سورة الكهف ١٨/٧٦ ، وانظر معجم القراءات ٥/٢٧١ وما بعدها .

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٣٧ ، ومنهج السَّالك/٢٠ .

(٣) شرح الهواري ١/١٨٩ ـ ١٩٠ .

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣٣٧ ـ ٣٣٨ ، وشرح المكودي ١/١٢٨ ، وشرح ابن الوردي ١/١٣٨ ، وتوضيح المقاصد ١/١٦١ ، وشرح ابن طولون ١/١١٥ ، وشرح الأشموني ١/٨٨ .

(٥) الكتاب ١/٣٨٧ .

فجمع بين الحَذْف والإثبات».

وقَدْ وَقَطْ: اسما فعل بمعنىٰ «حسب».

وفي الحديث[1]: «**قطْ قطْ بِعِزَّتِكَ**» يُرْوَىٰ بسكون الطّاء وبكسرها مع ياء ودونها، ويروىٰ: قطني قطي، وبالنون أشهر.

وذكر المرادي[2] أنَّ بعضهم ذهب إلىٰ أن حذف النون من «قد وقط» لا يجوز إلَّا في الضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار.

ثم بيَّن أن «**قد**» **تقع حرفاً واسماً**، فالحرفيَّة ليست المذكورة هنا؛ لأنها من خواص الأفعال.

والاسميَّة لها معنيان: أن تكون بمعنىٰ حسب، فتكون الياء مجرورة بالإضافة وتلحقها نون الوقاية، وهي المذكورة هنا.

وأن تكون «قد» اسم فعل بمعنىٰ «اكتف»، فتكون الياء المتصلة بها منصوبة، وتلزمها نون الوقاية، ولم يتعرض المصنّف لذكر هذا القسم هنا وقد ذكره[3] في التسهيل في باب أسماء الأفعال.

وأما «قَط» فهي اسم بمعنىٰ حسب المذكورة في النظم، وتكون اسم فعل، فتلزمها نون الوقاية كما تقدَّم في «قد»، وتكون ظرفاً فلا تتصل بها ياء المتكلم.



(١) توضيح المقاصد ١/١٦٢ ـ ١٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٧، وشرح السُّيوطي/٩٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٦٣.

(٣) انظر التسهيل/٢١٢.

٤ ـ العَلَم

٧٢. اِسْـمٌ يُعَـيِّنُ الْمُسَـمَّىٰ مُطْلَقَـا ✤ عَلَمُـهُ كَـ«جَعْفَرٍ» وَ«خِرْنِقَـا»

٧٣. وَ«قَـرَنٍ» وَ«عَـدَنٍ» وَ«لَاحِـقِ» ✤ وَ«شَـدْقَمٍ» وَ«هَيْلَةٍ» وَ«وَاشِـقِ»

ـ **العَلَم**(١): هو الاسم الذي يوضح مُسَمّاه، ويبيّنه مُطْلَقاً من غير قيد من تكلُّم أو خطاب أو غيبة.

ـ وقوله: «**يُعَيِّنُ الْمُسَمَّىٰ**» أخرج به من العَلَم المنكَّر، مثل: رَجُل وفَرَس؛ فإن النكرة لا تعيِّن مسمياتها.

ـ **وقوله: من غير قَيْد**، أخرج به بقية المعارف كالضمير: فإنه يعيِّن مسماه بقيد التكلّم والخطاب والغيبة، والمعرف بـ«أل»، واسم الإشارة بالإشارة، والموصول بجملة الصِّلَة.

قال المرادي(٢): «مطلقاً: مخرجٌ لما سوىٰ العَلَم من المعارف؛ فإن العَلَمَ يعيِّن مُسَمَّاه بمجرد الوضع، أو بالغلبة، لا بقرينة، بخلاف غيره من المعارف فإنه لا يعينه إلَّا بقرينة، إمَّا لفظيَّة كـ«أل»، أو معنويَّة كالحضور والغيبة في «أنت» و«هو»».

(١) شرح ابن عقيل ١/١١٨، والمقاصد الشَّافية ١/٣٤٨، ٣٥٢، وشرح المكودي ١/١٣٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٩٣، وشرح الأشموني ١/٨٩، وشرح ابن طولون ١/١١٦، وشرح السُّيوطي/١٠٠، وإرشاد السَّالك ١/١٦١.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٦٨.

وقال ابن النَّاظم[1]: «أعلام أولي العَلَم أسماء الملائكة والإنس والجن كجعفر في الرِّجال، وخرنق في النِّساء، ومنها أسماء الله تعالىٰ، وأسماء القبائل، والأمكنة، والخيل، والإبل، والغنم، والكلاب...».

وضرب الأمثلة علىٰ الأعلام فذكر من ذلك[2]:

ـ **جَعْفَر**: وهو عَلَمٌ علىٰ رَجُل، وهو منقول من اسم النَّهر الصَّغير.

ـ **وخِرْنَق**: وهو اسم امرأة شاعرة من رهط الأعشىٰ، وهي أخت طرفة بن العبد لأُمِّه، وهو منقول عن ولد الأرنب. وهو يشمل هند وحفصة، وما أشبه ذلك من الأسماء.

ـ **وقَرَن**: وهو اسم قبيلة من مُراد، وإليها يُنْسَبُ أُوَيْس القَرْنيّ، وهو من سادات التابعين. ومثله أسد وتميم وغطفان....

ـ **وعَدَن**: اسم البلد المعروف في اليمن، ويدخل تحته: مكة، والمدينة، ومصر، وبغداد....

ـ **ولاحِقِ**: اسم فَرَس كان لمعاوية بن أبي سفيان، ومثله: **دَلال** عَلَم علىٰ بَغْل، **ويَعْفُور**: عَلَم علىٰ حمار، **ودُلْدُل**: اسم بغلة الرَّسول ﷺ.

ـ **وشَدْقم**: اسم جَمَل للنعمان بن المنذر. وقيل: هو بالذال: شذقم، وذكر ابن طولون أنه بالدال المهملة، **وذكر المكناسي** أنه بالذال، قال: «وإليه تُنْسَبُ الإبل الشَّذقميّة» **وعند المكودي** بالذال. **وكذا عند الأشموني والهواري الأندلسي**، وأثبته الشَّاطبي بالدال المهملة. وهكذا جاء الاضطراب في ضبط هذا الاسم.

---

(١) شرح الألفيَّة/٢٧.

(٢) شرح ابن طولون ١/١١٧، والمقاصد الشَّافية ١/٢٥٢، وشرح السُّيوطي/١٠٠.

ورجعتُ إلىٰ التاج[1] فلم أجد مادة «شذقم»، بل «شدقم» بالمهملة، قال: «وفي حواشي مكي علىٰ التوضيح الهشامي أنّ ذاله معجمة، وفي حواشيه أيضاً لغير واحد أنها مهملة...، قال: «وقد أوضحتُ في شروح الخلاصة أن التردد في هذه الدال **والحكم عليها بالإعجام من أكبر الأوهام، فلا يُعَرَّج علىٰ من مال إليه، ولا يُعَوَّل عليه**».

قلتُ: وعلىٰ هذا ضبطت متن هذا الشرح[2] رجوعاً عمّا أثبته في المتن المطبوع.

ـ وهَيْلَة: عَلَمٌ علىٰ شاة لبعض نساء العرب.

قال الشَّاطبي[3]: «وزعم الزمخشري أنه اسم شاة، فيدخل تحته ما كان من أسماء الشِّياه الأعلام، وقد رُوي أنه كان للنبي ﷺ شاة تُسَمَّىٰ «غَوْثَة»، وقيل: «غَيْثة»، وعَنْز تُسَمىٰ «اليُمنْ».

ـ وواشق: اسم كلب، ومثله من أسماء الكلاب كَسَابِ، مثل حَذَام: اسم كلبة، وضَمران: اسم كلب. وقِطْمِير: وهو كلب أهل الكهف، وقيل: رَيَّان....

قال الشَّاطبي[4]: «ومقصوده بهذه الأمثلة الكثيرة الإبانة عن مُسَمَّيات الأعلام من أيّ نوعٍ تكون، فأشار إلىٰ أنَّ مُسَمّياتها الأناسي، وما يختلط بالأناسي ويلابِسُهم. وذلك أنّ سائر ما يُؤْلَف ويُخالَط كثيراً ما تدعو الضّرورة إلىٰ تعيين شخصه في العَلَم...

وعادته أنْ يأتي بالأمثلة فيستغني بإشارتها عن تقرير المسائل والضوابط قصداً للاختصار».

---

(١) التاج/شدقم.

(٢) انظر ص/٢١ من متن الألفيّة.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٣٥٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/١٩٤.

ومثل هذا عند المرادي وأضاف[١] «وأَمَّا الوحوش النَّافرة في القفار فلا توضع الأعلام لأشخاصها، وإنما توضع لأجناسها».

قال ابن طولون[٢]: «**فهذه سبعة أعلام، وثامنهم عَلَم الكلب**، وفي ذلك موازاة لقوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

قلتُ: هذا بعيد، ويغلب علىٰ ظَنِّي أَنَّ النَّاظم لم يخطر له مثل هذا لمقابلته بما ورد في نص الآية.

ـ اسم[٤]: مبتدأ. يُعَيِّنُ المُسَمَّىٰ: جملة في موضع الصِّفة.

ـ مطلقاً: حال من الضمير المستتر في «يُعَيِّن». علمه: مبتدأ. خبره: اسم يعيّن المُسَمَّىٰ.

قال المكودي: «ويكون حينئذٍ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره، ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا نطيل بها».

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٩٤، وانظر شرح الأندلسي الهواري ١/١٩٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/١١٩.

(٣) سورة الكهف ١٨/٢٢.

(٤) شرح المكودي ١/١٣١، والمقاصد الشَّافية ١/٣٥٢، وإعراب الألفيَّة ١/٢٥، وشرح الهواري ١/١٩٣، وشرح الأشموني ١/٨٩.

٧٤. وَاسْـــماً أَتَـــىٰ وَكُنْيَـــةً وَلَقَبَـــا ❁ وَأَخِّـرَنْ ذَا إِنْ سِـوَاهُ صَـحِبَا(١)

❁ الرواية:

ـ **في شرح ابن عقيل**[٢]: وذَا اجْعَل آخَراً إِذَا اسْماً صَحِبَا.

ـ **وقال المرادي**[٣]: «وجاء في بعض نسخ الألفيّة:

«وَذَا اجْعَـل آخـراً إِن اسْمـاً صَحِبَـا

وما سبق أولىٰ لأن هذه النّسْخة لا يُفهم منهما حكم اللقب مع الكنية».

ـ **وعند المكناسي**[٤]: «وفي بعض نسخ الألفيّة: وَذَا اجْعَل آخَراً إِذَا اسماً صَحِبَا». وبقية التعليق مأخوذ من المرادي.

ـ ومثل هذا عند **ابن طولون**[٥]. ونقل عن ابن هشام ذلك من أوضح المسالك مشيراً إلىٰ ما ورد في النسخة الثانية من الخلاصة.

وذكر **السيوطي**[٦] أن بعض النُّسخ «سواها».

العَلَم علىٰ ثلاثة أنواع[٧]: اسم، وكنية، ولَقَب.

(١) ذكر المرادي أن في بعض نسخ الألفية: «وَذَا اجْعَلَ اخِراً إِنِ اسْماً صَحِبَا»، وكذا ذكر ابن عقيل، ولكن بدل «إِن»: «إِذَا»، وانظر شرح المكناسي ١/٢٤٧، وذكر السيوطي أن في بعض النسخ: «سِوَاهَا».

(٢) شرح ابن عقيل ١/١١٩.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٧١.

(٤) شرح المكناسي ١/٢٤٧.

(٥) شرح ابن طولون ١/١٢٢، وانظر أوضح المسالك ١/٩٣.

(٦) شرح السُّيوطي/١٠١.

(٧) توضيح المقاصد ١/١٦٩، والمقاصد الشَّافية ١/٣٥٧ ـ ٣٥٨، وشرح المكودي ١/١٣١،=

ـ **الاسم**: نحو زيد، وعمرو، ومعدي كرب.

ـ **الكُنية**: ما كان في أوله أبٌ أو أم، نحو: عبد الله، أبو بكر، أبو القاسم، أم الخير، أم كلثوم، أم هانئ.

ـ **اللَّقب**: ما أَشْعَر بمدح أو ذمّ، وعند المرادي: ما أشعر برفعة المُسمَّىٰ أو ضعته.

ـ **المدح**: زين العابدين، بدر الدين، الصِّدِّيق، الفاروق.

ـ **الذَّمّ**: أَنْفُ النَّاقة، بطة، قُفَّة.

ـ والإشارة[1] بـ«ذا» إلىٰ اللقب، تعني أنّ اللقب إن صحب سواه يجب تأخيره عن الاسم والكنية؛ لأن قوله «سواه» شامل لهما كقولك: زيد زين العابدين، زيد أنف الناقة.

قال الشَّاطبي[2]: «ووجه ذلك أنَّ اللقب في الغالب منقول من اسم آخر نكرة، كبطّة وقفّة، كما أنّ الغالب في الأعلام النقل كفَضْل وأسد وزيد وعمرو، فلو قُدِّم اللقب لذهب الوَهم إلىٰ أنه الاسم العَلَم لذلك الشخص الأصلي، فلما أُخِّر أُمِن ذلك اللبسُ، وارتفع المحذور فلم يُعْدَل عنه».

وشَذَّ قول جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان في رثاء أخيها:

بِـأَنَّ ذَا الكَلْـبِ عَمْـراً خَيْـرُهُم حَسَـباً ❊ بِـبَطْنِ شـريانَ يَعْـوي حَوْلَـهُ الـذِّيْبُ

فقدَّمتِ اللقب، والقياسُ العكس: بأنّ عمراً ذا الكلب، ولكنه النظم.

= وشرح الهواري الأندلسي ١/١٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٨.

(١) شرح ابن طولون ١/١٢١، وشرح المكودي ١/١٣١، وتوضيح المقاصد ١/١٧٠، والمقاصد الشَّافية ١/٣٥٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٥٨ ـ ٣٥٩، وانظر توضيح المقاصد ١/١٧٠.

قال ابن عقيل[1]: «وإنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكُنْية، ولو قال: «**وأخّرن ذا إن سواها صحبا**» لما ورد عليه شيء؛ إذ يصير التقدير: وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخِّر اللقب إذا صحب الاسم».

وقال الأشموني[2]: «ولا ترتيب بين الكنية وغيرها...، وكذلك يُفْعَلُ بها مع اللقب...».

ـ **اسماً**[3]: حال من فاعل «أتى»، وما بعده معطوف عليه.

والتقدير: وأتى العَلَم اسماً وكنية ولقباً.

ـ **سواه**: مفعول مقدَّم لـ«صَحِب»، واستعمال «سوى» غير ظرف مما لا يقول به الجمهور، وخالفهم النّاظم في ذلك. وهو مفعول بصحب، والضمير في «سواه» يعود إلى الكنية باعتبار كونها عَلَماً.

وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن صحب سوى الكنية فَأَخِّره.

قال الشَّاطبي[4]: «وسوى: عند سيبويه لا يتصرف إلَّا في ضرورة، نحو ما أنشده سيبويه من قول الأعشى:

وما قصدتْ من أهلها لسوائكا

لكن الناظم جرى على مذهبه فيها من جواز تصرُّفها حسبما نَصَّ عليه في باب الاستثناء...».

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٢٢.

(٢) شرح الأشموني ١/٩١ ـ ٩٢.

(٣) إعراب الألفيَّة/٢٥، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٩٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣٦٩، وانظر البيت/٣٢٧ من «باب الاستثناء» في المتن.



٧٥. وَإِنْ يَكُونَـا مُفْـرَدَيْنِ فَأَضِـفْ ❖ حَتْمـاً، وَإِلَّا أَتْبِـعِ الَّـذِي رَدِفْ

ـ الضمير[1] في «يكونا» عائد على اللقب وما صحبه من اسم أو كنية، **فإذا كانا مفردين فأضِف** غير اللقب إلى اللقب، ولا يجوز غيره، فتقول: هذا سعيدُ كُرْزٍ، وزيدُ بطةٍ، وعثمانُ ورشٍ.

ـ وقوله[2]: حتماً: **هو مذهب البصريين، فهم لا يجيزون في المفردين إلّا الإضافة.**

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين الإتباع أيضاً، بدلاً أو عطف بيان، والقطع بإضمار فِعْل: أعني كُرْزاً، أو إلى الرَّفع، أي: هذا كرزٌ. وهذا ما ذهب إليه النّاظم في التسهيل.

ـ وإن لم **يكونا مفردين** فأتبع الذي رَدِف أي تأخّر، وهو اللقب، أي: أتبعه لما قبله في الإعراب نحو:

جاءني أبو بكرٍ كرزٌ، ورأيت أبا بكرٍ كرزاً، ومررت بأبي بكرٍ كرزٍ.

ولم يُبيِّن غير أنه تابع، وهذه التبعية يجوز فيها وجهان:

أحدهما: على جهة البدليَّة.

الثاني: على جهة عطف البيان. وهو أَوْلَى؛ لأن اللقب أشهر من الاسم.

---

(١) منهج السَّالك/٢١، وتوضيح المقاصد ١٧١/١.
والكُرْز: خُرْج الراعي، وهو ما يوضع على ظهر الدَّابَّة. ويُطْلَق على اللئيم والحاذق.

(٢) توضيح المقاصد ١٧١/١، ومنهج السَّالك/٢١، والمقاصد الشَّافية ٣٥٩/١، وشرح الهواري الأندلسي ١٩٦/١، وشرح الأشموني ٩٣/١، وشرح السُّيوطي/١٠٢.

وقوله: وإلَّا أتبع:

قال الشَّاطِبي[1]: «وكان عليه أن يقول وإلَّا فأَتْبِع، وحَذف الفاء للضرورة».

ـ **وقوله: «وإلَّا»** حذف فعل الشرط، وأبقىٰ حرفه، والجواب للعلم بما حذف..... وتقديره: وإلَّا يكونا مفردين فأتبع الذي رَدِف...».

وحتماً[2]:

ذكر المكودي[2] أنه منصوب علىٰ أنه نعت لمحذوف، والتقدير إضافة حتماً، فيكون نائباً عن المصدر، وذكر الأزهري أنه مفعول مطلق.

ـ **الذي:** مفعول أول بـ«أَتْبع»، والثاني محذوف، أي: أتبع الثاني الذي رَدِفَ الأول.

٧٦. وَمِنْهُ مَنْقُـولٌ كَـ«فَضْلٍ» وَ«أَسَدْ» ❁ وَذُو ارْتِجَـالٍ كَـ«سُعَادَ» وَ«أُدَدْ»

ـ قَسَّمَ العَلَم إلىٰ قسمين: مُرْتَجَل، ومنقول.

ـ **فالمُرْتَجَلُ** هو ما لم يَسْبق استعمالُه قبل وضعه عَلَماً، وقالوا: هو ما ليس له أصل من قبل، وسمّاه ابن طولون: المُبْتَكَر.

قال أبو حيان[3]: «هو ما لم يسبق له وضع في النكرات نحو ما مَثّل به من

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٣٦٩، وشرح المكودي ١/١٣٢.

(٢) شرح المكودي ١/١٣٢، وإعراب الألفيَّة/٢٥.

(٣) منهج السَّالك/٢٢، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٠، وتوضيح المقاصد ١/١٧٣، وقال: «ذهب بعضهم إلىٰ أنَّ الأعلام كُلّها منقولة، وبعضهم إلىٰ أنها كلّها مرتجلة، والمشهور الأول...». وشرح ابن طولون ١/١٢٤، وإرشاد السَّالك ١/١٦٤.

سعاد، وأُدَد.

أمَّا سعاد فهو مشتق من السَّعد، ولا يُعْلَمُ كونُه لاسم نكرة، وهو عَلَم لِمُؤَنَّث.

وأما أُدَد فاسم رَجُل مشتّق من الإدّ، وهو العظيم.... وقال سيبويه: مشتق من الوُدّ...».

واختلف النُّحَاة[1]: هل ثَمَّ عَلَم مُرْتَجل أو كل عَلَم منقول، وظاهر كلام سيبويه أنّ كل عَلَم منقول، فإنّ جميع ما أورده مِن مثل المرتجل إنما هي منقولة في الأصل، لكنا جهلنا من أيّ نكرة نُقِلت.

ـ **والمنقول** ما سبق له وضع في النكرات، نحو ما مَثّل به فإن «فَضْل» منقول من فضل المصدر، وأسد منقول من اسم الحيوان.

والمنقول كما يأتي[2]:

* **من مصدر**: فَضْل، نحو: «فَضَل يَفْضُل فَضْلاً».

* **من اسم عين**: «أسد»، منقول من اسم جنس الحيوان المفترس.

أو من اسم فاعل: حارث من «الحرث»، وغالب، وحَسَن.

ـ **ومن اسم مفعول** كـ«مسعود».

ـ **ومن صفة مشبَّهة** كـ«سعيد».

---

(١) منهج السَّالك/٢٢، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٠، وتوضيح المقاصد ١/١٧٣، وقال: «ذهب بعضهم إلىٰ أنَّ الأعلام كُلّها منقولة، وبعضهم إلىٰ أنها كلّها مرتجلة، والمشهور الأول...». وشرح ابن طولون ١/١٢٤، وإرشاد السَّالك ١/١٦٤.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٧٣، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٠ ـ ٣٧١، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٩٨، وشرح ابن النّعاظم/٢٨، وإرشاد السَّالك ١/١٦٤.

ـ **ومن فعل ماض** كـ«شَمَّر» عَلَم لِفَرَس.

ـ **أو من مضارع** كـ«يزيد»، و«يشكر» وهو نوح عليه السلام.

ـ **أو جملة من فعل فاعل** «بَرَق نحره» و«تأبَّط شرّاً» و«شاب قرناها».

ـ **أو من فعل أمر ضميره بارز** «أطرِقا» اسم بلدة.

قال ابن طولون[1]: «ومن حرف كما لو سميت رجلاً واحداً بواحد من صيغ الحروف قاله الرازي في شرح المفصَّل».

قلتُ: كما لو سمينا رجلاً بـ«ق»!

ـ **وذكر المكناسي**[2] أنه لم يُذْكَر عن العرب منقول من مبتدأ وخبر، ولا من فعل أمر دون إسناد إلَّا «إصمت» اسم الفلاة.

ـ **وذكر السُّيوطي**[3] أنّ النقل حاصل في الجملة الاسمية، نحو: زيد منطلق.

قلتُ: لم يُسْمَع مثل هذا النقل!

قال: «ومنه جملة كانت في الأصل مبتدأ وخبراً... كزيدٌ منطلق...».

قال الأشموني[4]: «... ولم يرد عن العرب عَلَم منقول من مبتدأ وخبر، لكنه بمقتضى القياس جائز».

ـ منه[5]: خبر مقدَّم، والضمير لِلْعَلَم، منقول: مبتدأ مؤخَّر، وسَوَّغ الابتداء به تقدُّم

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٢٥، والمكناسي ١/٢٥٠.

(٢) شرح المكناسي ١/٢٥٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٨.

(٣) شرح الألفيَّة/١٠٢.

(٤) توضيح المقاصد ١/١٨٠، وشرح ابن طولون ١/١٢٦.

(٥) إعراب الألفيَّة/٢٦، وشرح المكودي ١/١٣٣.



خبره المختَصّ عليه كَفَضْل: خبر لمبتدأ محذوف: وذلك كفَضْل، وذو ارتجال: مبتدأ حذف خبره لدلالة المتقدم عليه، أي: ومنه ذو ارتجال. كسعاد: خبر لمبتدأ محذوف.

٧٧. وَجُمْلَــةٌ، وَمَــا بِمَــزْجٍ رُكِّبَــا ❖ ذَا إِنْ بِغَيْــرِ «وَيْــهِ» تَــمَّ أُعْرِبَــا

ـ **العَلَم قِسْمان**[١]: مفرد نحو: «زيد»

ومركَّب، وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ **تركيب إسناد**: وهو ما كان جملة في الأصل نحو: بَرَق نحرُه، وتقدَّم أنه لم يُسْمَع النقل في الجملة الاسمية، ولو سُمِّي بها لجاز.

٢ ـ **تركيب مزج**: وهو كل اسمين جُعِلا اسماً واحداً مُنَزَّلاً ثانيهما منزلة هاء التأنيث، نحو: بعلبكّ.

٣ ـ **وتركيب إضافي**: كـ«امرئ القيس»، ونُزِّل فيه الثاني منزلة التنوين، ويأتي الحديث عنه في ما يلي هذا البيت.

ـ **قال المرادي**[٢]: «والإسناد يُحكى ولا يُعْرَب مطلقاً نحو: جاءني بَرَق نحره..».

قلتُ: ومثله جادَ الحقّ، وتأبَّط شرّاً، ولا تغيّر.

ـ **قال ابن طولون**[٣]: وهذا النوع مبنيّ وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٠، وشرح ابن طولون ١/١٢٦.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٨٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٠، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٤.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٢٦، وشرح الأشموني ١/٩٦، وشرح ابن عقيل ١/١٢٥، وشرح المكودي ١/١٣٣، وشرح الهواري/٢٠٠.

والمزجي: جعل الاسمين اسماً واحداً نحو: بعلبكّ، ومعدي كرب، وسيبويه، ويُبنىٰ علىٰ الفتح ما لم يكن آخره ياء فيبنىٰ علىٰ السُّكون، ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف في نحو: «بعلبك».

وما خُتم بويه[١]: ـ يبنىٰ علىٰ الكسر في الأشهر عند سيبويه، نحو عمرويه.

ـ وأطلق الإعراب في البيت ومراده إعراب ما لا ينصرف علىٰ ما يأتي في بابه.

قال الشَّاطبي[٢]: يريد أنه إذا كان قد تم بكلمة غير هذا اللفظ، وهو «ويه»... أُعرب... ومفهوم الشرط أنه إنْ تم بويه فلا يعرب.. نحو: سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه، فهذا الضرب مبنيّ، فنقول: هذا سيبويهِ، ورأيت سيبويهِ، ومررتُ بسيبويهِ...».

وجُمْلةٌ[٣]: مبتدأ خبره محذوف، تقديره: ومنه جملة. وما: موصولة، وهي مبتدأ، وخبرها محذوف مثل قوله: جملة.

أو ما: مرفوع المحل بالعطف علىٰ «جملة».

ذا: إشارة إلىٰ المركب تركيب مزج، وهو في محل رفع علىٰ الابتداء.

إنْ: شرط. بغير: متعلّق «بِتَمَّ». ويهِ: مضاف إليه.

تمَّ: فعل الشرط.

وجملة أُعْرِبا: جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر «ذا»، ويحتمل أن تكون هي الخبر، وجواب الشرط محذوف، علىٰ عادته في هذا النظم.

وقوله: بمزج: الباء بمعنىٰ «مع».

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٠، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٥٧.

(٣) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٠، وإعراب الأزهري/٢٦، وشرح المكودي ١/١٣٣.

٧٨. وَشَاعَ فِـي الْأَعْـلَامِ ذُو الْإِضَـافَهْ ❖ كَـ«عَبْدِ شَمْـسٍ» وَ«أَبِي قُحَافَـهْ»

ذو الإضافة[1] هو الاسم المركَّب من المضاف والمضاف إليه، ومعنىٰ شاع أنه كثر في كلام العرب هذا النوع من التركيب، واشتهر، وهو علىٰ ضربين:

١ ـ ما ليس بكُنية، وهو عبد شمس.

٢ ـ ما هو كنية، وهو المشار إليه بأبي قحافة.

قال الهواري الأندلسي[2]: «وجميع كنىٰ الرِّجال والنِّساء». وكنىٰ النِّساء نحو: أُم رومان، وأم كلثوم، وأم العلا.

قال ابن طولون[3]: «وحكمه أن يجري الجزء الأول وهو المضاف بحسب العوامل، ويجرّ الثاني، وهو المضاف إليه، بالإضافة دائماً».

وذكر الأزهري في عبد شمس ما يلي[4]:

ـ عبدَ شمسَ، علىٰ التركيب علىٰ بناء الجزأَيْن.

ـ عبدِ شمسَ، بكسر الأول وفتح الثاني للعلمية والتأنيث.

ـ عبدِ شمسٍ، بكسر الأول وصرف الثاني، وهو المراد في بيت الناظم.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٣٧٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٢، وشرح المكودي ١/١٣٤، وإرشاد السَّالك ١/١٦٦.

(٢) شرح الألفيّة ١/٢٠٢، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٦.

(٣) شرح ابن طولون ٢/١٢٧، وشرح الأشموني ١/٩٧.

(٤) إعراب الألفيَّة/٢٦.

٧٩. وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاَجْنَاسِ عَلَمْ ❁ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهْوَ عَمّْ

٨٠. مِنْ ذَاكَ «أُمُّ عِرْيَطٍ» لِلْعَقْرَبِ ❁ وَهَكَذَا «ثُعَالَةٌ» لِلثَّعْلَبِ

٨١. وَمِثْلُهُ «بَرَّةُ» لِلْمَبَرَّهْ ❁ كَذَا «فَجَارِ» عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

ـ قال: وضعوا اسماً عَلَماً لبعض الأجناس لا لكُلِّها، فلم يضعوا لجميع الأجناس اسماً، فالعَلَم الجنسي موضوع لبعض الأجناس التي لا تُؤْلَفُ كالسِّباعِ والوحوشِ وأَحْناشِ الأرضِ.

قال المرادي[١]: «وربما جاء في بعض المألوفات كأبي المضاء، لجنس الفَرَس.

وقال الشَّاطبي[٢]: «عرفنا بمقصد آخر للعرب في وضع للعَلَم، وهو أن يكون المُعْتَنَىٰ به في التخاطب تخصيص الأجناس باسم مخصوص بحيث يكون كل فرد من أفراد ذلك الجنس يقع ذلك الاسم عليه لما قصدوا من الإخبار عنه...».

وقوله كعَلَم[٣] **الأشخاص لفظاً**: يعني أن العَلَم الجنسي يساوي الشخصي في أحكامه اللفظيَّة، فإنه لا يُضافُ، ولا يدخلُ عليه حرف التعريف، ولا يُنْعَتُ بالنكرة، ولا يقبح مجيئه مبتدأ».

ـ وهذه الأسماء[٤] لا تحتاج إلىٰ تعريفها، وهي غيرُ مفتقرةٍ إلىٰ الإضافة، ولا

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٨٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٨٢، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٢، وشرح ابن طولون ١/١٢٧ ـ ١٢٨، ومنهج السَّالك/٢٣، وشرح ابن الوردي/١٤٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٩.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣٨١، وشرح المكودي ١/١٣٤، وشرح ابن طولون ١/١٢٧، وشرح الأشموني ١/٩٧، وشرح ابن عقيل/١٢٧ ـ ١٢٨، والمكناسي ١/٢٥٦.

يلحقها حرف التعريف، فلا تقول: الأسامة، ولا الثُّعالَة. ولا تُوْصَف بالنكرة، وإنما تُوْصَف بالمعرفة، فنقول: مررت بأسامة المفترس، ويجيء الحالُ منتصباً عنها كثيراً، فتقول: هذا ثُعالَةُ مُقْبِلاً.

ـ **وقال ابن عقيل**[٢]: والعَلَم علىٰ قسمين: عَلَم شخص، وعَلَم جِنس:

فَعَلَم الشَّخص له حُكْمان: **معنويّ** وهو أن يُراد به واحد بعينه كزيد وأحمد.

ولفظي وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه... ومنعه من الصَّرف....

وعَلَم الجِنس كعَلَم الشَّخص في حكمه اللفظي تمنعه من الصرف، وتأتي الحال بعده....

ـ **وقوله: وهو عمّْ**[١]: يعني أنه فارق العَلَم الشَّخْصي من جهة المعنىٰ بعمومه؛ إذ ليس بعض الأشخاص أَوْلَىٰ به من بعض.

ـ **قال الهواري الأندلسي**[٢]: «وهو عَمّ: لينبّه علىٰ أنه مخالف لِعَلَم الشَّخص في المعنىٰ؛ لأن عَلَم الشَّخص موضوع لواحد معيَّن، فهو خاص به، وعَلَم الجنس موضوع لجميع أفراد الجنس، وهو عام فيها».

ـ **قال المكودي**[٣]: «و«عَمّْ» فعل ماض في موضع خبر «هو»، ويجوز أن يكون مفرداً فَقَصَره[٣] بِحَذْف ألفه نحو قولهم: بَرّ في بارّ...».

ويأتي فيه بيان آخر في الإعراب.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٢، والمقاصد الشَّافية ١/٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٢) شرح الأندلسي ١/٢٠٢، وشرح المكودي ١/١٣٥، وشرح: الأشموني ١/٩٧، والمقاصد الشَّافية ١/٣٨٤.

(٣) وضبطتْ محققة المكودي «فقصَّره» بحذف ألفه كهذا بالتشديد! فتأمَّل. انظر ص ١/١٣٥.

وذكر **المكودي** أنَّ الوقف على «عمْ» بالسُّكون على لغة ربيعة.

ـ **وقوله: مِنْ ذَاكَ «أُمُّ عِرْيَطٍ» لِلْعَقْرَبِ....**

عَلَم الجنس ضربان(١): عيني ومعنوي:

فالعيني نحو: شَبْوَة: للعقرب، وثعالة: للثعلب.

ويكون كنيته نحو: أم عِرْيَط: للعقرب، وأبو الحُصَيْن للثعلب.

وللضبع: أم عامر، وقثام للضبع.

ـ وقوله: ومِثلُه: أي مثلُ عَلَم الجنس الموضوع للأعيان عَلَم جنس موضوع للمعاني.

والمعنوي: كَيْسَان عَلَم للغَدْر، وأم قَشْعَم: للموت، وأم صَبُور: للأمر الشديد، وبَرّة: عَلَم للمبرَّة، وفجارِ: عَلَم للفجْرَة، وللأحمق: أبو المضاء.

وبَرّة: اسم عَلَم من البِرّ، لم يُصْرَف لأنه معرفة مؤنّث.

وفجارِ: اسم معدول عن الفجور، وهو مبنيّ مثل حَذَامِ وقَطَامِ.

ومعنى الفَجْرة: الفجور، وهو المَيْلُ عَنِ الحَقّ.

وذكروا من المعنويّ: «سبحان الله»، ويَسَار: للميسرة.

قال:

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٥، والمقاصد الشَّافية ١/٣٨٩، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وشرح الأشموني ١/٩٨، وشرح ابن طولون ١/١٣٠، وشرح المكناسي ١/٢٦٠، وشرح ابن الوردي ١/١٤٣، وإرشاد السَّالك ١/١٦٦ ـ ١٦٧.

إِنَّــا اقتســمنا خطتيْنــا بيننــا ❁ فحملــتُ بَــرَّة واحتملــتَ فجــارِ

وقال:

إِذَا مَـا دَعَـوْا كَيْسَـانَ كَانَـت كُهُـولُهم ❁ إِلَـىٰ الغَـدْرِ أَدْنَـىٰ مِـنْ شَـبَابِهم المُـرْدِ

وقال المرادي[١]: «ولما كان لعَلَم الجنس خصوص من وجه، وشياع من وجه، جاء في بعضه عن العرب إعطاؤه حُكْم المعارف، وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السّماع...».

كعَلَم[٢] الأشخاص: في موضع الحال من «عَلَم».

لفظاً: منصوب بنزع الخافض، والتقدير: في اللفظ خاصة.

وعَمْ: خبر «هو» وذكرنا ما فيه من قبل، وذكر الأزهري: أنه: أَعَمّ، وحُذِفَت الهمزة تخفيفاً للضرورة.

للعقرب: في موضع الحال من الضمير في الخبر المتقدِّم، والتقدير: أمّ عريط من ذاك حال كونها عَلَماً للعقرب.

للثّعلب: متعلّق بحال محذوفة، والتقدير: ثعالة هكذا استقرّ عَلَماً موضوعاً للثّعلب.



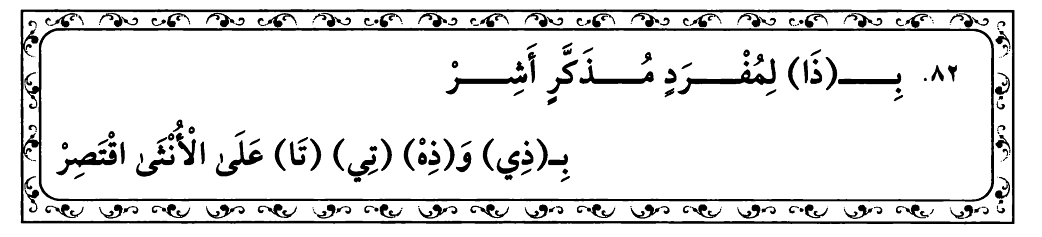
(١) توضيح المقاصد ١/١٨٦، وانظر إرشاد السَّالك ١/١٦٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/٢٦.

ومما ورد من أسماء الأجناس في شروح الخلاصة ما يأتي:

أسماء المعاني	أسماء الأعيان
* بَرَّة: عَلَم للمبرّة * فَجارِ: عَلَم للفَجْرة * كَيْسَان: عَلَم للغدر * أُم قَشْعَم: عَلَم للموت * أُم صَبُور: للأمر الشديد * الأحمق: أبو الدغفاء «وقيل الدعفاء» * سبحان الله: عَلَم للتسبيح * أُم حَبَوْكَرَىٰ: عَلَم للداهية * أُمُّ قَشْعَم: عَلَم للمنيّة. * ومثله: شَعوب، وحلاقِ	* أسامة: صالح لكل أسد، و«أبو الحارث» كنيته * أُمّ عِرْيَط: للعقرب * شَبْوة: اسم للعقرب * أبو الحُصَيْن: الثعلب، و«سَمْسَم» * ثُعالة: الثعلب. * أبو جَعْدة: الذئب، و«أبو جعادة» و«ذَأْلان» * أبو المضاء: الفَرَس * قَثَام: الضبع * أبو زياد: الحمار * أبو دَغْفل: الفيل * أبو خداش: السِّنَّوْر * أبو اليَقْظان: الديك * ابن ذَكا: الصُّبح * أم عامر: الضبع * ابن جَلَا: أول النهار * بنات بحر: السَّحاب «بنات مَخْر» * بنات نعش: النجوم الشماليّة * أُمّ راشد: المفازة * أُمّ الظباء: الفلاة * أم صبار: الحرّة * ابن النعامة: الطريق * مفاوض: للثعلب * ملاحس: للبقرة * بنات أوبر: ضرب رديء من الكمأة * أُمّ مَرْوَة: النعجة * حِسْل: الضبع * ابن آوىٰ: حيوان فوق الثعلب * ابن عِرْس: دُوَيبّة. * أم سالم: لأنثى الخنافس

٥ ـ أسماء الإشارة


٨٢. بِــ(ذَا) لِمُفْـرَدٍ مُـذَكَّرٍ أَشِـرْ
بِـ(ذِي) وَ(ذِهْ) (تِي) (تَا) عَلَىٰ الْأُنْثَىٰ اقْتَصِرْ

ذكر المكودي[١] أنَّ البيت تجوز الرواية فيه بالبناء للمفعول «اقتُصِر».

وقال ابن النَّاظم[٢]: «اسم الإشارة ما دَلَّ علىٰ حاضرٍ، أو مُنَزَّلٍ منزلة الحاضِر، وليس متكلماً ولا مخاطباً».

وقال المرادي[٢]: لم يحدَّ اسم الإشارة لأنه كما قيل: **محصور بالعدِّ، فلا يحتاج إلىٰ الحَدِّ**. ونقل عن التسهيل أنه ما وُضِع لمسمَّىٰ، وإشارة إليه.

وعند الشَّاطبي[٢]: قسَّم اسم الإشارة إلىٰ قسمين:

ـ ما كان مختصّاً بالمكان.

ـ وما ليس كذلك.

وبدأ بالثاني؛ لأنه الأكثر في الاستعمال وأصل هذا الباب.

---

(١) شرح المكودي ١/١٣٧.

(٢) شرح الألفيَّة/٣٠، وتوضيح المقاصد ١/١٨٧، والمقاصد الشَّافية ١/٩٤.

وبدأ النَّاظم بالمفرد المذكر[1] وهو «ذا» ، وقد يُقال: «ذاءِ» بهمزة مكسورة بعد الألف ، و«ذائِهِ» بهاء مكسورة بعد الهمزة.

وذكر هذا المرادي وهو ليس بالمشهور.

واستطرد **المرادي**[1]: إلىٰ ذكر المذاهب في «ذا» ، **فذكر أنَّ مذهب البصريين أنه ثنائيّ لفظاً ، ثلاثيّ وَضْعاً** ، واستدلّ علىٰ ذلك بقولهم في التصغير «ذَيًّا».

ومذهب الكوفيين والسهيلي أنه حرف واحد ، وهو الذال وضعاً ، وأنَّ ألفه زائدة ، واستدلوا بسقوطها في قولهم: «ذان» في التثنية.

وذكروا للمؤَنَّث أربعاً[2]:

ذي ، ذِهْ ، تي ، تا.

نحو: هذي فلانة ، وقد تُحْذَف الياء تخفيفاً ، فيصبح «هذه» ، والياء هي الأصل ، والهاء بدل.

وذكر ابن طولون[2]: وغيره أن للمؤَنَّث عشرة أسماء:

ذي وتي ، وذهي وتهي ، بإشباع الكسرة ، وذهِ وتِه: باختلاس الكسرة ، وهو الإسراع بها ، وذِهْ وتِهْ: بالإسكان للهاء ، وذَاتُ وتا.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٧ ، والمقاصد الشَّافية ١/٤٠١ . قال: «تركتُ النظر مع الكوفيين في زعمهم أنّ ذال «ذا» هو الاسم ، والألف زائدة علىٰ خلاف ما يظهر من النَّاظم ؛ إذ ليس هذا البحث من صُلْب النظر في كلامه... ، فأعرضتُ عن ذكر ذلك كلّه...». وانظر شرح ابن عقيل ١/١٣٠ ، ومنهج السَّالك/٢٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٣١ ـ ١٣٢ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١ ، وشرح المكناسي ١/٢٦٣ ، وشرح الأشموني ١/٩٩.

واقتصر **النَّاظم** منها على أربعة، وهو ما ذكره في البيت الثاني، وحَذَف العاطف لضرورة الوزن.

والإشارة تكون حِسِّيَّة لحاضر كاليد،. أو إيماء بالرأس، ومعنويَّة لغائب؛ كأن يجري الحديث عن رجل فتقول: هذا رجل فاضل، فكأنه حاضر يُشار إليه بالحسِّ.

وتقدير البيت: أَشِر بذا لمفرد مذكَّر، واقتصر بذي وذه وتي وتا على الأُنثى المفردة، دون المفرد المذكَّر والمثنَّى والمجموع.

٨٣. وَ(ذَانِ) (تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ ✤ وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِعْ

ـ انتقل النّاظم في هذا البيت إلى ذكر ما يخصُّ المثنَّى من هذه الأسماء وله صورتان:

ـ المثنَّى المُذَكَّر ذان رجلان.

ـ المُؤَنَّث تان امرأتان.

ـ وهما بالألف في حالة الرَّفع، وبالياء في حالتي النَّصب والجرّ: ذَيْن، تَيْن.

وعَبَّر عن النصب والجرّ بقوله: **وفي سواه**، أي: في سوى الرَّفع.

وذكر الشَّاطبي[1] أنَّ قوله: ذان تان، نبَّه على أنَّ الكلمتين غير جاريتين على حكم التثنية الحقيقية، وأنهما فيهما مخالفة:

ـ ذا، تا: محذوف منهما الألف في التثنية، وكان الأصل أن يُقال: ذَوان،

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٩٧، وانظر شرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٧، وشرح ابن طولون ١/١٣٢، وشرح المكناسي ١/٢٦٤.

تَوَان، مثل: عَصَا: عَصَوان.

وفي الجرِّ: ذَوَين تَوَين.

ـ ومذهب الجمهور في كونهما جاريتين مجرىٰ المثنىٰ، وليستا بمثنىٰ.

ـ وقد يكونان مثنىٰ حقيقة، ولكن لم تثبت أَلِفُهما.

قال المرادي[1]: «ومذهب المحققين كالفارسي أنَّ «ذَيْن وتَيْن» ليسا تثنية حقيقية، بل ألفاظ وُضِعت للمثنّىٰ، واستدل الفارسي علىٰ ذلك في التذكرة بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير، ألا ترىٰ أنَّ العَلَم إِذَا ثُنِّي قُدِّر تنكيره، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير».

وقال الشاطبي[2]: كلامه هنا ليس فيه ما يدلُّ علىٰ أنَّ هـذين وهاتين عنده من قبيل المثنىٰ حقيقةً، بل يحتمل مذهبه مذهب الجمهور في كونهما جاريين مجرىٰ المثنَّىٰ وليسا بمثنيين، ويحتمل عنده أن يكونا من قبيل المثنىٰ حقيقة، ولكن لم تثبت ألفهما مع التثنية...».

ثم قال[2]: «والمسألة خلافيَّة، والجمهور علىٰ خلاف ما ذهب إليه النَّاظم، ولكن حجته جريانها بوجوه الإعراب كالمثنَّىٰ ظاهرة...».

*** وإعراب هاتين الصورتين فيه ما يلي:**

١ ـ إعراب المثنّىٰ أصالة علىٰ ما ذهب إليه ابن مالك.

٢ ـ الإلحاق بالمثنّىٰ.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٩٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٩٨.

٣ ـ البناء لشبههما بالحرف.

فائدة:

قال ابن هشام[1]: «زعم ابن تيميّة أنَّ بناء المثنىٰ إذا كان مفرده مبنياً أَفْصَحُ من إعرابه. قال: وقد تفطّن لذلك غير واحد من حُذّاق النُّحَاة».

ـ ذان وتان[2]: مبتدأ ومعطوف عليه، علىٰ حَذْف حرف العطف.

للمثنىٰ: خبر المبتدأ.

ذَيْن تَيْن: مفعول مقدَّم بـ«اذكر». تُطِعْ: مجزوم علىٰ جواب الأمر، أي: تُطِع العربَ في ذلك.

في سواه: متعلِّق بـ«اذكر»؛ لأنها متصرفة، وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه.

٨٤. وَبِـ(أُولَىٰ) أَشِـرْ لِجَمْـعٍ مُطْلَقَـا، ❊ وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ، وَلَدَىٰ الْبُعْدِ انْطِقَا

٨٥. بِالْكَـافِ حَرْفـاً دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَـهْ ❊ وَاللَّامُ إِنْ قَـدَّمْـتَ (هَـا) مُمْتَنِعَهْ

ـ انتقل من الحديث **عن صيغة المثنَّىٰ** إلىٰ الحديث عن صورة الجمع[3]، فذكر «أُولَىٰ»، وقوله: مطلقاً، أي: مذكراً كان أو مُؤَنَّثاً، تقول: أُولَىٰ خرجوا، وأُولىٰ خَرَجْنَ.

ويُشار به إلىٰ العاقل وغيره، وأكثر ما يُسْتَعْمَل فيمن يعقل، وقد يجيء لغيره.

---

(١) شرح شذور الذهب/٤٩.

(٢) إعراب الألفيَّة/٢٧، وشرح المكودي ١/١٣٨.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٩٠ ـ ١٩١، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٧.

*** وفي صورة الجمع ثلاث صور[1]:**

١ ـ **لغة القصر**: أُولىٰ، وذكروا أنها لغة تميم، وقيس وربيعة وَأَسَد.

٢ ـ **ذكر لغة المدّ**: أولاءِ وهي لغة الحجاز، وهي الفصحىٰ، ونبَّه بقوله: أولىٰ لظن القارئ أنّ القصر أولىٰ بسبب تقديمه، والمدّ لغة القرآن.

٣ ـ **وحكي في المدّ لغات**: هُلاء: بإبدال الهمزة هاءً.

وأُولاءُ: بضم الهمزتين من غير تنوين، وحكاها قطرب.

وذكروا الكسر مع التنوين: هؤلاءٍ، وذكر ابن جني أنها لغة بني[2] عقيل.

قال الشَّاطبي: «وإذا ثبت هذا فالنَّاظم لم يعين من هذه اللغات الثلاث واحدة، بل أطلق المدّ، وهو دائر كما ترىٰ بين لغات ثلاث، ففيه إيهام أنها كلّها أو إحداها علىٰ الجملة أَوْلَىٰ من لغة القَصْر، **وهذا غير صحيح، فكان الأَوْلَىٰ به أن يقيِّد بالمدِّ مع الكسر من غير تنوين، لكنه لم يفعل فكان مُعْتَرضاً**».

وذكر المكناسي[3] أنَّه لم يُصَرِّح مع المدِّ بالكسر بلا تنوين لشهرته.

وقوله: مطلقاً يحتمل أمرين[4]:

١ ـ أنه يريد أنَّ هذا اللفظ يُشار به إلىٰ الجَمْع: المذكّر أو المؤنَّث، نحو: أعجبني هؤلاء الرِّجال، أعجبني هؤلاء النِّسْوة.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٠٢ ـ ٤٠٣، وشرح ابن طولون ١/١٣٤، وشرح الأشموني ١/١٠٠، وشرح ابن عقيل ١/١٣٣.

(٢) وذكرها الجوهري عن أبي زيد.

(٣) شرح المكناسي ١/٢٦٤.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٤٠٣.

٢ ـ الثاني: أنه لا يختصُّ بجمع العاقل دون غيره، بل قد يُشارُ به إلىٰ كل واحد منهما: أما العاقل فمثاله ما تقدَّم، وأما غير العاقل فنحو: أعجبني هؤلاء الأثواب، وهؤلاء الدُّور.

ومن ذلك قوله تعالىٰ[1]: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ وزعم الجوهري أنَّ الإشارة به إلىٰ غير العاقل قليلة، والغالب اختصاصه بمن يعقل.

ومطلقاً[2]: حال من «جمع».

لدىٰ: متعلق بـ«انطقا»، فهو ظرف بمعنىٰ «عند».

حرفاً: حال من الكاف.

دون لام: في موضع نَصْب علىٰ الحال من الكاف.

أو معه: معطوف علىٰ «دون».

ـ وقوله... وَلَدَىٰ الْبُعْدِ انْطِقَا:

ـ بالكاف حرفاً...

بالكاف[3]: متعلِّق بـ«انْطِقَا» في آخر البيت الأول: وهو فعل أمر لحقته النون الخفيفة، فصار «انْطقنْ»، ثم وقف عليه فأَبدل من النون ألفاً.

ـ وقد أشار بذلك إلىٰ[4] أنَّ لأسماء الإشارة مرتبتين: قريبة وبعيدة، فما تجرَّد

---

(١) سورة الإسراء ١٧/٣٦.

(٢) إعراب الألفيَّة/٢٧، وشرح المكودي ١/١٤٠.

(٣) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٩، والمقاصد الشَّافية ١/٤٠٦، وشرح الأشموني ١/١٠٠، وشرح المكودي ١/١٤٠.

(٤) توضيح المقاصد ١/١٩٢، وشرح ابن طولون ١/١٣٥، والمقاصد الشَّافية ١/٤٠٦، وشرح=

من كاف الخطاب فهو قريب، وما لحقته الكاف وحدها أو مع اللام: ذاك، ذلك، فهو للبعيد.

ـ **قال ابن طولون**[1]: وهذه الكاف حرف لا اسم؛ لأن أسماء الإشارة لا تُضاف؛ ولذلك قيَّد الكاف بقوله: بالكاف حرفاً، لكنها تتصرف تصرُّف الكاف الاسمية غالباً... فتقول: ذاكَ، ذاكِ، ذاكما، ذاكُنَّ.

ـ وذكر المرادي[2] **أنَّ بعض النحويين ذهب إلىٰ أنَّ لها ثلاث مراتب**: قريبة، وبعيدة، ومتوسطة، قال: وهذا هو المشهور، وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف واللام للبعيد، وهذا مذهب مشهور للمتأخرين من النحويين[3].

ـ **وقوله: دون لام أو معه**: تقدَّم أنَّ اللام لغة الحجازيين، وتركها لغة تميم.

وذكر بعضهم في اللام ثلاثة أقوال:

١ ـ دليل البعد، وهو الأقوىٰ.

٢ ـ أنها عماد: لتقوية اسم الإشارة.

٣ ـ أنها عِوَضٌ من هاء التنبيه بعد حَذْفها لأنها لا تجامعه.

ـ **دون لام أو معه**[4]: أو معه: لا يصح في جميع أسماء الإشارة، وإنما ذلك

= ابن عقيل ١/١٣٣ ـ ١٣٤.

(١) شرح ابن طولون ١/١٣٥، وتوضيح المقاصد ١/١٩٤.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٩٣، والمقاصد الشَّافية ١/٤٠٩، وشرح المكودي ١/١٣٩، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢١١، ومنهج السَّالك/٢٤، وشرح ابن طولون ١/١٣٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٩٥، والمقاصد الشَّافية ١/٤٠٨.

(٤) توضيح المقاصد ١/١٩٥.

في المفرد: ذلك تلك، وأولى: أولالك، والمثنّى وأولاء الممدود لا تلحقه اللام.

ـ واللّام إن قدّمتَ «ها» مُمتنعة:

أي[١]: إذا قدمت مثل اسم الإشارة لفظ «ها» التي للتنبيه امتنع الإتيان باللّام، فلا تقول: هذا لك.

وذكر النّاظم في شرح التسهيل أنَّ ذلك ممنوع كراهية لكثرة الزوائد، وكلامُه يدلّ على أنَّ «ها» تدخل على المجرّد، فيقال: هـذَا. وعلى المصاحب للكاف، فقال: هَـذاك، وهو مع الكاف قليل.

قال طرفة:

رَأَيْــت بَنِــي غَبْــراء لَا يَنْكِرُوْنَنِــي ❁ وَلَا أَهْــلُ هَــذَاكَ الطِّــرافِ الممــدَّدِ

قال الشَّاطبي[٢]: «. . . فهما أعني «ها» واللّام كالمتعاقبين على اسم الإشارة، إن لحق هذا لم يلحق هذا، فلا يجتمعان البتّة إِلّا في شعر، أو في نادرٍ من الكلام.

وقال[٤]: ولا تجد في القرآن الكريم اسم إشارة مجرّداً من الكاف وهاء التنبيه أيضاً معاً.

واللام. . . ممتنعة: مبتدأ وخبر. إن قدمت: جواب الشرط[٣] مَحْذُوف لدلالة ما تقدَّم عليه؛ لأنَّ الخبر مقدَّم على الشرط في التقدير.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٩٥، والمقاصد الشَّافية ١/٤١٠، وشرح ابن طولون ١/١٣٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٩.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤١٠، ٤١٦.

(٣) شرح المكودي ١/١٤٠.

٨٦. وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هَهُنَا) أَشِرْ إِلَىٰ ❊ دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧. فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا)، ❊ أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) انْطِقَنْ، أَوْ (هِنَّا)

ـ هذا هو[١] النوع الثاني من نوعي الإشارة، وهو الإشارة إلىٰ المكان، والإشارة إلىٰ المكان لا تنفصل من الإشارة إلىٰ الأشخاص وغيرهم، إلَّا بكون اسم الإشارة ظرفاً، تقول:

أعجبني هذا الرجلُ

أعجبني هذا المكانُ

ـ والاسم الخاص بالظرف: هُنا، وهو بخلاف «هـذا» فإنَّ الأمر فه مطلق. وهنا: يُشار به إلىٰ ما وقع من الأمكنة المحسوسة منصوباً علىٰ الظرفيَّة.

ويقال: هـهنا، فتلحقه هاء التنبيه، وكلاهما للقريب المقترن بالهاء، والمجرّد منها.

ـ وقوله[٢]: «دَانِي» المكان، الداني هو القريب، فإذا أريد به البعيد جيء بالكاف فيُقال: هناك، وهذا معنىٰ قوله: «وَبِهِ الْكَافَ صِلَا فِي الْبُعْدِ»، ويُقال: هنالك حيث تدخل مع الكاف لام البُعد.

ومثل هنالك قوله تعالىٰ[٣]: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، وذكر النَّاظم أنه قد يُراد به الزمان، ولا حجة في ذلك.

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤١٨، وتوضيح المقاصد ١/١٩٨.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٩٨، والمقاصد الشَّافية ١/٤١٩.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣/١١.

وحُذِفَت الياء في «داني» من الخط تبعاً للفظ، واكتفي بالكسرة[١].

ـ وعنده في الإشارة إلىٰ المكان مرتبتان: قريب وبعيد: هنا وهناك.

ـ وقوله[٢] بهنا أو هـهُنا: خَيَّر بين الأمرين، وهو نَصٌّ في جواز لحاق «ها» لـ«هنا»، فإن شئت قلت: قعدتُ هنا، وإن شئت: هـهُنا.

ـ وقوله[٣] وبه الكاف صِلَا ـ في البُعْد...

ذكر فيه القسم الثاني وهو الإشارة إلىٰ البعيد، حيث تصل به الكاف، وهناك وهنالك كلها يُشار بها للمكان البعيد: نحو: رأيتك هَنالك، وهَنّا، وهِنّا، وقد يُقال: هَنَّتْ.

والكاف حرف لأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً، وهو لا يقبل الإضافة. ومما جاء للبعيد «ثَمَّ»، ولا تلحقها «ها» ولا الكاف.

ـ وقوله: فُهْ: يُقال: فاه بالكلام يفوه به: أي لفظ به، ومن هذا قوله تعالىٰ[٣]: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾. ويُقال في الوقف: ثَمَّهْ.

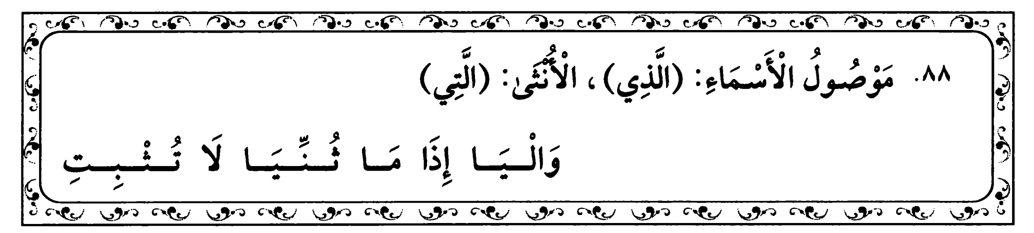
ـ وقوله: صِلَا[٤]: كان أصله: صِلَنْ، بالنون الخفيفة، ثم أُبْدِلَت أَلِفاً، وقوله في البُعْد في أول البيت الثاني، متعلّق بـ«صِلَا» في آخر البيت الأول.

وهو ما ذكرنا من قبل أنه يسمَّىٰ التضمين في العروض، وهو مختلف عن التضمين في البيان.

---

(١) إعراب الأزهري/٢٨.
(٢) المقاصد الشَّافية ٤٢٢/١، وتوضيح المقاصد ١٩٩/١، وشرح ابن طولون ١٣٧/١، وشرح ابن النَّاظم/٣٠.
(٣) سورة الإنسان ٢٠/٧٦.
(٤) شرح الهواري الأندلسي ٢١٣/١، وإعراب الأزهري/٢٨.

٦ ـ الأسماء الموصولة



الموصول[1] **هو الكلمة التي تحتاج في دلالتها علىٰ معنىٰ الاسم التَّام إلىٰ ما يتَّصل به، فيستقلّ في الدلالة عليه، ويصير في معنىٰ الأسماء المستقلّة، وتُسَمَّىٰ هذه الأسماء النَّواقص.**

قال المرادي[1]: «وهو محصور بالعهد، فاستغنىٰ بذلك عن الحدّ، كما في اسم الإشارة».

*** والموصول نوعان:**

ـ **حرفي**، وهو ما لم يتعرَّض له النَّاظم في هذا الباب، ولا في غيره ما عدا «لو» المصدريَّة.

قال الشَّاطبي[2]: «ما عدا «لو» المصدرية فإنه أهمل ذكرها لعدم شهرتها عند النحويين؛ إذ الأكثر لم يتكلموا عليها، وذكر سائر الموصولات الحرفيَّة، وهي: أَنْ، وأَنَّ، وما، وكي».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٥، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٢، وشرح المكودي ١/١٤٣، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢١٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٥، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٠، وشرح ابن طولون ١/١٣٩، وشرح السُّيوطي/١٠٦، وشرح ابن الوردي ١/١٤٧.

وذكر المرادي «لو»، وقال المصنّف: «أكثر النحويين لا يذكرون «لو» في الحروف المصدريَّة، وممن ذكره من المتقدمين الفرّاء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء».

وحَدَّ الحرفي في التسهيل[١] بقوله: «**ما أُوِّل مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج إلىٰ عائد**».

والأمثلة في ابن عقيل[٢]:

عجبت من أن قام زيد، عجبت من أن يقوم زيد، أشرت إليه بأن قم، عجبت من أنَّ زيداً قائم، جئت لكي تكرم زيداً، لا أصحبك ما دمت منطلقاً، وددت لو قام زيد، وددت لو يقوم زيد.

ـ **الثاني**: الاسمي: وقيَّده بقوله: «موصول الأسماء» لتخرج الحرفيّة.

وفيه ثلاثة أمور[٣]: عددها، وصِلاتها، والعائد، وكلها واضحة في النظم.

وابتدأ بعدها:

ـ **الذي**: للمفرد المذكَّر. وفيه لغات: اللذِ، اللذْ، الذيُّ...

ـ **التي**: للأُنْثَىٰ المفردة، وفيه: اللتْ اللتِ التيّ...

ـ **موصول الأسماء**: مبتدأ، الذي: مبتدأ ثان خبره محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول.

ـ **الأنثىٰ التي**: مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة علىٰ الجملة السَّابقة، وحرف

(١) التسهيل ١/٣٧ ـ ٣٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٢) شرح ابن عقيل ١/١٣٨ ـ ١٣٩.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٦، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧، وشرح المكودي ١/١٤٣.

العطف مقدَّر.

وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ:

* **الْيَا**[1]: منصوب بـ«تثبت». وقَصَره ضرورةً، وضمير ثُنِّيا: للذي والتي، **تقول في تثنية الذي**: اللّذان، فَتَحْذِف الياء، وتولي الحرف الذي تليه الياء وهو الذال علامة التثنية وهي الألف رفعاً، والياء نصباً وجَرّاً وتليهما نونٌ مكسورة.

وتقول في **التي**: اللتان، فَتَحْذف الياء، وتولي علامة التثنية ما قبلها وهي التاء كما في المذكَّر.

قال المرادي[2]: «وكان القياس إثبات الياء فيهما، فيُقَال: اللّذيان واللَّتيان، إلَّا أنَّ الذي والتي لما كانا مبنيين لم يكن ليائهما حَظٌّ في التحريك؛ فلذلك لم تفتح قبل علامة التثنية، بل بقيت ساكنة، فَحُذِفَت لالتقاء السَّاكنين».

٨٩. بَــلْ مَــا تَلِيــهِ أَوْلِــهِ الْعَلَامَــهْ ✤ وَالنُّــونُ إِنْ تُشْــدَدْ فَــلَا مَلَامَــهْ

الرواية[3]: **تُشْدَد، تَشْدُدْ، تُشْدِدْ.**

وذكرنا قبل هذا البيت كيف تكون التثنية، بِحَذْفِ الياء من الأصل، وإضافة علامة التثنية بعد الذال من «الذي» والتاء من «التي».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٧، وشرح المكودي ١/١٤٤.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٠٧، وشرح ابن طولون ١/١٤٠.

(٣) انظر الضبط في إعراب الأزهري/٢٨.

ولعلَّ الخلاف في هذا نشأ من أنّ المنظومة لم تُسْمَع من النَّاظم، فذكر الأزهري ما يجوز من الضبط بحسب السِّياق لا على أنه رواية منقولة عن النَّاظم.

وذهب المرادي إلىٰ أنَّ القياس إثبات الياء، إلَّا أنَّ العرب لم تفعل ذلك ليخالفوا بينها وبين الأسماء المُعْرَبة.

قال الشَّاطبي[١]: «وفي قوله: «**بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ**» زيادة بيان لقوله: «**وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ**».

ثم رأىٰ أنه لا مزيد فائدة، وأن هذه الزيادة حَشْو، ثم اعتذر له عن ذلك.

وقوله: والنُّون...: يعني أنَّ النّون[٢] اللاحقة في التثنية يجوز تشديدها، وهو معنىٰ نفي الملامة، فتقول: اللذانّ اللتانّ، وهو عوض عن حذف الياء.

وذكروا أنه مع الألف متفق علىٰ جوازه، وأمّا مع الياء فأجازه الكوفيون، ومنعه البصريون، والجواز هو الصحيح لقراءة ابن كثير في قوله تعالىٰ[٣]: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا الَّذَيْنّ أَضَلَّانَا﴾ بالتشديد، وهي حجة عند أبي حيان علىٰ البصريين.

قال الهواري[٤]: «وما ذكره المصنِّف من أن التشديد عوض لا يستقيم لأنه لو كان عوضاً للزم في كل حال، وإنما هي تشدَّد في بعض الأحوال، فدلَّ ذلك علىٰ أنها دليل علىٰ شيء يُفارق، فإذا وجد شددت النّونَ، وإذا عُدِم خفِّفت، فجعلُها دليلاً علىٰ البعد هو المناسب؛ لأن البُعْد حالة لا تثبت، والله أعلم».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٩ ـ ٤٣٠، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٧ وذكر لغة ثالثة وهي: اللذا، واللتا: بحذف النون.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٠٧، والمقاصد الشَّافية ١/٤٣٠، وشرح ابن طولون ١/١٤١، وشرح الهواري ١/٢١٦، وشرح الأشموني ١/١٠٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٢.

(٣) سورة فُصِّلَت ٤١/٢٩، وانظر معجم القراءات ٨/٢٨٢.

(٤) شرح الهواري ١/٢١٧، وشرح المكودي ١/١٤٥.



٩٠. وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا ❖ أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

* رَجَع[١] إلى صورة المثنى من الباب السابق، وهو أسماء الإشارة للحديث عن تشديد النون؛ لاشتراكهما مع صورة المثنى في الموصول من حيث تشديد النون كما تقدَّم في البيت السَّابق.

قال المرادي[٢]: «يعني أنَّ النون في تثنية اسم الإشارة قد يُشَدَّد أيضاً مع الألف باتِّفاق، ومنه قراءة ابن كثير[٣]: ﴿فَذَنِّكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾، ومع الياء على الصحيح كما تقدَّم.

وذهب الهواري الأندلسي[٤] إلى أن تشديد النون دليل على البُعْد. ورَجَّح هذا.

قال أبو حيان[٥]: «أي: قصد بالتشديد التعويض مما ذهب بالحَذْف من الاسم المُفْرَد في التثنية؛ لأنّ القياس كان يقتضي أَلَّا يُحْذَف منه شيء... ولكنهم حَذَفُوا الياء والألف في التثنية، فناسب أن يعوِّضوا من ذلك المَحْذُوف من التشديد في النون، ويحتاج في دعوى هذا إلى دليل.

ويمكن أن يُدَّعى أنَّ هذه الزيادة في النون إنما هي للفَرْق بين تثنية المبني

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٤٢، وشرح الهواري ١/٢١٦، وشرح ابن عقيل ١/١٤١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٠٩ ـ ٢١٠، وشرح ابن طولون ١/١٤٢، وشرح المكودي ١/١٤٦.

(٣) سورة القصص ٢٨/٣٢، وفي معجم القراءات ٧/٤٠، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب ورويس واليزيدي والحسن والشَّنَّبُوذي.
وكان أبو عمرو يقول: التشديد من نون «ذانك» لغة قريش.
وقال مكي: من قرأه بالنون المشدَّدة فإنه جعل التشديد عوضاً من ذهاب الألف المحذوفة في «ذا».

(٤) شرح الهواري ١/٢١٦.

(٥) منهج السَّالك ١/٢٦.

وتثنية المعرب للتعويض من المَحْذُوف.

وسألني بعض من لقيناه من أهل النحو بديار مصر عن المَحْذُوف قولهم: «هذانّ» قلتُ الأولىٰ. قال: قال الفارسي في التذكرة: الثانية...».

وذكر الشَّاطبي[١] أنَّ علَّة التشديد إنما هي المقتضية للبُعد اتِّساعاً. وذكر أن علَّة التشديد أيضاً أنها كالعوض مما حَذَفُوا جبراً له، والعِوَض يَقُوم مقام المعوَّض عنه.

ـ ثُمَّ قال[١]: «فإن قيل: هذا الكلام أتىٰ به تعليلاً للتشديد، وهو لم يتصدَّ للنظر في تعليل المسائل ولا قَصَد ذلك، وإنما قصده ذكر الأحكام القياسيّة في الكلام، ولا كل ذلك بالضروري خاصّة، والتعليل من قبيل الزائد علىٰ الضروري، فلِمَ أتىٰ به وقد كان في غنىٰ عنه؟ ....».

ثُمَّ بيَّن أنه قصد الإفادة بالتنكيت علىٰ المخالف الذي زعم أن التشديد دال علىٰ المرتبة القصوىٰ في الإشارة، فالمراد بهذا التعويض لا ما قالوه من الدلالة علىٰ البُعْد كما كانت في ذلك وتلك.

وذكر المرادي[٢] أنَّ صاحب البسيط ذكر في علّة تشديد النون أقوالاً لا يقوم علىٰ صحتها دليل.

وجمع الهواري الأندلسي[٣] بين المذهبين أنَّ النون شُدِّدت دليلاً علىٰ البُعْد، أو قُصِد بها المعنيان: التعويض والبُعْد، ثم اختار جعلها دليلاً علىٰ البُعْد، وذكر أنه المناسب.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٣ ـ ٤٣٣.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢١٠.

(٣) شرح الهواري ١/٢١٦ ـ ٢١٧.

* **تعويض**[1]: مبتدأ، بذاك: متعلِّق به، وهو الذي سَوَّغ الابتداء بالنَّكرة.

ـ **قُصِد**: خبره. ويجوز أن يكون «بذاك» متعلقاً بـ«قُصِد»، وسَوَّغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنىٰ الحصر.

ـ وذكر الأزهري أنَّ «النون» مبتدأ.

ـ **من ذين وتين**، في موضع الحال من مرفوع شُدِّدا.

٩١. جَمْعُ (الَّذِي): (الْأُلَىٰ) (الَّذِينَ) مُطْلَقَا ❊ وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

ـ انتقل النَّاظم[2] إلىٰ الجمع فذكر أنَّ لـ«الذي» جمعين:

ـ **أحدهما**: «الأُلىٰ»، وذكر المرادي أنَّ تسميته جمعاً تجوُّز[3]، وإنما هو اسم جمع، وقد يَرِد «الأُلىٰ» للمُؤَنَّث، وهو قليل، واجتمع الأَمران في قوله:

وَتُبْلي الأُلىٰ يَسْتَلْئِمون عَلَىٰ الأُلىٰ ❊ تراهُنَّ يَوْمَ الرَّوْع كَالحِدَاِ القبلِ

وقد يقال: الأُلَاء.

والثاني: الذين: مطلقاً رفعاً ونصباً وجَرّاً؛ لأنه مبني فلا يتغير.

وهذا معنىٰ قوله مطلقاً، أي: في الحالات الثلاث.

---

(١) شرح المكودي ١٤٦/١، وإعراب الأزهري ٢٩/١.

(٢) توضيح المقاصد ٢١٣/١، والمقاصد الشَّافية ٤٣٦/١، وشرح الهواري ٢١٧/١، وشرح ابن طولون ١٤٣/١، وشرح الأشموني ١٠٧/١، وشرح السُّيوطي/١٠٩.

(٣) ذكر الشَّاطبي أنّ «الذين» لا يصحُّ أَنْ يُطْلَق عليه أنه جمع «الذي» إلَّا علىٰ لغة هذيل، مع ما في ذلك من الخلاف، وعلىٰ لغة الجمهور لا يصحُّ فيه ذلك...، وعلىٰ مذهب الجمهور هو اسم جمع مطلقاً. المقاصد الشَّافية ٤٣٩/١.

وقوله[١]: **وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ...** الضمير عائد على العرب، ونُقِلت هذه اللغة عن عقيل، وهي لغة هذيل، ومثاله: «**نُصِرَ الذون آمنوا على الذين كفروا**».

ومنه قول الشَّاعر:

نَحْنُ الَّذون صَبَّحُوا الصَّبَاحَا ❁ يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

وفي الذين لغات[٢]: الذين، الذون، الذي: بحذف النون، لذين: بحذف «أل». قال أبو عمرو: سمعت أعرابياً يقرأ[٣]: ﴿صِرَاطَ لَذِيْنَ﴾ بتخفيف اللام.

وقال الأشهب بن رميلة:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم ❁ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْم يَا أُمَّ خَالِدِ

وأصله الذين فَحُذِفَت النون.

قال الأزهري[٤]: «الذين: يكتب بلام واحدة فَرْقاً بينه وبين «اللذين» في التثنية، ولم يعكس لأنَّ المثنى سابق على الجمع، فبقي على أصله من اجتماع اللَّامين».

ـ جمعُ[٥] الذي: مبتدأ، الأُلى: خبره. الذين: معطوف على «الأُلى» مع حذف العاطف. بعضهم: مبتدأ. نطق: خبره. بالواو: متعلِّق بـ«نطق». رفعاً: منصوب على إسقاط حرف الجر، أي في رفع، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال. والتقدير: نُطِقَ بالواو رفعاً.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢١٤، وشرح ابن عقيل ١/١٤٤، والمقاصد الشَّافية ١/٤٣٦، وشرح الأشموني ١/١٠٨ ـ ١٠٩، وشرح المكودي ١/١٤٧، وشرح الهواري ١/٢١٨.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢١٤.

(٣) معجم القراءات ١/٢٠ أُبَيّ بن كعب وابن السميفع وأبو رجاء بتخفيف اللام حيث كان جمعاً أو واحداً. سورة الفاتحة ١/٧.

(٤) إعراب الألفيَّة ١/٢٩.

(٥) شرح المكودي ١/١٤٧، وإعراب الألفيَّة ١/٢٩.

٩٢. بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا ❁ وَ(الـلَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَـزْراً وَقَعَـا

ذكر النَّاظم في هذا البيت[1] جمع «التي»، ولها جمعان:

ـ **اللاتِ**: بحذف الياء، واللاتي: بإثباتها.

ـ **واللاءِ**: بإثبات الياء وحذفها: اللاءِ، واللائي.

وهما اسما جمع. قال المرادي[1]: «وهي أسماء جموع»، ومثله عند الشَّاطبي[1].
ثم ذكر للتي جموعاً أخرىٰ وهي: اللوات: بإثبات الياء وحذفها. واللواءِ، بالمدّ، واللوا: بالقصر، واللا: بالقصر....

وجاء «اللاء» بمعنىٰ الذين، ومنه قول رجل من سُلَيْم:

فَمَـا آبَاؤُنَـا بِـأَمَنَّ مِنْـهُ ❁ عَلَيْنـا الـلَّاءِ قَـدْ مَهَـدُوا الحُجُـورَا

اللَّاء: أي الذين.

قال الهواري[2]: «وثلاثتها تُطلق علىٰ من يَعْقِل، وعلىٰ ما لا يَعْقِل، كما يُطْلَق «التي» عليها».

وقوله[3]: **وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا:**

استدراك لجمع آخر لـ«الذي»، وهو «اللاءِ» الواقع للمؤَنَّث جمعاً...، ويريد به أنه جاء قليلاً جمعاً علىٰ حَدّ مجيء الذين...».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢١٦، والمقاصد الشَّافية ١/٤٣٩، ٤٤٥، وشرح ابن طولون ١/١٤٣، وشرح ابن عقيل ١/١٤٥.
(٢) شرح الهواري ١/٢١٩.
(٣) توضيح المقاصد ١/٢١٧، والمقاصد الشَّافية ١/٤٤١.

ـ وذكروا من جموع(١) «الذي» أيضاً «اللائين» مطلقاً، وهذيل تُعْرِبُهُ كما أعربت «الذين».

ـ **قال أبو حيان**(٢): وذكر في البيت الثاني أنَّ التي لها جمعان.... وذكر فيه أنَّ «اللاء» أيضاً يقع بمعنى الذين..؛ فلم يَسْتَوْفِ جموع الذي ولا التي، وأَوْهَم اختصاص كل واحد منهما بِمَا ذكر أنه جمعه لأنه في معرض البيان والتفضيل، والأمر ليس كذلك...» وذكر صوراً مختلفة لهذه الجموع سبق بيانها عند المرادي.

ـ **اللاء**(٣): مبتدأ. وقع: خبره، كالذين: متعلِّق بـ«وقع»، نزراً: حال من الضمير المستكِنّ في «وقع».

ـ **باللاتِ**: الباء بمعنى «على»، التي: مبتدأ، وجملة «جمعا» خبر المبتدأ.

٩٣. وَ(مَنْ)وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ✿ وَهَـكَذَا (ذُو) عِنْـدَ طَيِّـئٍ شُـهِرْ

ـ يشير في هذا البيت إلى ألفاظ أخرى من الموصولات وهي(٤):

مَن، وما، وأل.

وتُستعمل هذه لأسماء بمعنى «الذي والتي» وتثنيتهما وجمعهما، وهذا معنى قوله: «تُساوي ما ذكر».

(١) توضيح المقاصد ٢١٨/١.
(٢) منهج السَّالك ٢٦/١ ـ ٢٧، وانظر المقاصد الشَّافية ٤٤٥/١.
(٣) شرح المكودي ١٤٨/١، وشرح الأشموني ١١٠/١، وإعراب الألفيَّة/٢٩.
(٤) توضيح المقاصد ٢١٨/١، والمقاصد الشَّافية ٤٤٧/١، وشرح ابن عقيل ١٤٦/١، وشرح المكودي ١٤٩/١، وشرح الهواري الأندلسي ٢٢٢/١.

ـ مَنْ: موصول اسمي لمن يعقل، نحو قوله تعالى[1]: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾.

ومثال ذلك[2]: جاءني مَنْ قام، ومَنْ قامت، ومَن قاما، ومَنْ قامتا، ومَن قاموا، ومَن قُمْنَ.

وتكون لمن[3] لا يعقل كقول العباس بن الأَحْنَف:

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِير جَنَاحَهُ ❊ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطِيْرُ

فأوقع «مَن» على «سرب القطا» وهو غير عاقل.

ـ **ما**: وهو لما لا يعقل نحو[3]: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

أو لصفة من يعقل نحو[4]: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ أي: وبانيها، وأجاز[5] أبو عبيدة وابن درستويه وابن خروف ومن وافقهم وقوع «ما» على آحاد من يعقل، ونَسَبَهُ ابن خروف إلى سيبويه، واستدلّوا بظواهر تأوّلها المخالفُ، ووافقهم المصنِّف.

ـ **أل**: و«أَلْ» يشترك فيها العاقل وغيره[6]، وهو عند الجمهور اسم موصول، وعند المازني حرف موصول.

وهو عند الأخفش حرف تعريف.

---

(١) سورة الأنعام ٦/٢٥.

(٢) شرح المكودي ١/١٤٩، والمقاصد الشَّافية ١/٤٥٠ ـ ٤٥١، وشرح ابن طولون ١/١٤٤، وشرح الأشموني ١/١١١، وشرح ابن عقيل ١/١٤٧، وشرح ابن الوردي ١/١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣) سورة الصَّافات ٣٧/٦.

(٤) سورة الشمس ٩١/٥.

(٥) توضيح المقاصد ١/٢١٩ ـ ٢٢٠، وشرح الهواري ١/٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٦) توضيح المقاصد ١/٢٢٤، ٢٢٦، وشرح الهواري ١/٢٢٤، وشرح المكودي ١/١٤٨، والمقاصد الشَّافية ١/٤٤٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٣، وشرح السُّيوطي/١١١.

ورَجّح المرادي اسميتها، ودليل ذلك عود الضمير عليها.

ـ **وقوله: وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ**[١]: ذو اسم موصول في لغة طَيِّئ، ويكون بلفظ واحد مساوياً للذي والتي، وتثنيتهما وجمعهما،

تقول: جاءني ذو قام، وذو قامتْ، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قُمْنَ.

وهي مبنيَّة ملازمة لها الواو في الرفع والنصب والجرّ في اللغة الشهيرة، وتتميَّز معانيها بالعائد، كقول سنان الفحل:

فَإِنَّ المَاءَ مَاء أَبِي وَجَدِّي ❁ وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أي: التي حفرت، والتي طويتها.

وجاء الإعراب[٢] قليلاً في «ذو». قال:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوْسِرُونَ لَقِيتهُم ❁ فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدَهُم مَا كَفَانِيَا

وعلى هذا تقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام.

قال الشَّاطبي[٣]: «... والثانية أنَّ هذه الأدوات مبنيّة لما تقدَّم من شبه الحرف، أمّا مَنْ وَمَا وأَلْ، فظاهر، وأما «ذو» فقد أشعر كلامه بذلك، حيث قال: «**وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ**» يعني بهذا اللفظ بعينه، فتقول: جاءني الرجل ذو

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٢٧، وشرح ابن عقيل ١/١٥٠، وشرح المكودي ١/١٥٠، وشرح الأندلسي الهواري ١/٢٢٤، والمقاصد الشَّافية ١/٤٥٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٣، وشرح ابن الوردي ١/١٥١.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤٥٦، وشرح ابن عقيل ١/١٥٠، وتوضيح المقاصد ١/٢٢٦، وشرح الأندلسي الهواري ١/٢٢٥، وشرح ابن طولون ١/١٤٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٤.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٤٥٦.

أكرمك، ورأيت الرجل ذو أكرمك، ومررت بالرجل ذو أكرمك، ومثل ذلك ما ذكر من ذاتُ وذواتُ، وهما مبنيان على الضم في الأحوال كلها...».

من[1]: مبتدأ، وما بعده معطوف عليه.

تساوي: خبر المبتدأ، ما: مفعول بـ«تساوي».

هكذا: في محل نصب على الحال من مرفوع «شهر».

ذو: مبتدأ. عند: متعلق بـ«شهر».

جملة شُهِر: في موضع رفع خبر «ذو».

والتقدير: وذو شُهِر عند طيّئ هكذا، أي: مشبهاً لمن وما وأل.

٩٤. وَكَـ(الَّتِي) أَيْضـاً لَدَيْهِـمْ: (ذَاتُ) ✤ وَمَوْضِـعَ (اللَّاتِـي) أَتَـى (ذَوَاتُ)

ـ يعني أنَّ بعض طَيِّئ تقول[2]: «ذاتُ» إذا أرادوا معنى «التي»، ويقولون: «ذواتُ» إذا أرادوا معنى «اللاتي» بالبناء على الضم فيهما.

ـ **قال المرادي**[3]: «وظاهر هذا أنه إذا أراد غير التي واللاتي يقول: «ذو» على الأصل. وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو، وذات، وجمعهما».

ـ **قال المكودي**[4]: «كقول بعضهم: «**بالفضل ذو فَضَّلكم الله به والكرامة ذاتُ**

---

(١) إعراب الألفيَّة/٢٩، وشرح المكودي ١/١٥٠.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٣٠، والمقاصد الشَّافية ١/٤٥٢، وشرح الهواري ١/٢٢٦.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٣٠.

(٤) شرح المكودي ١/١٥٠، والمقاصد الشَّافية ١/٤٥٦، وشرح ابن طولون ١/١٤٨، وإرشاد السَّالك ١/١٨٣.

أكرمكم الله بَهْ» يريد: بها، فنقل حركة الهاء إلى الباء، ووقف عليها بالسكون»، وذكر ابن القيّم هذا النقل حكاية عن الفرّاء.

ـ **قال ابن طولون**[(١)]: «وحُكِي في ذاتُ وذواتُ إعرابهما بالحركات، بمعنى صاحبة وصاحبات، حكى الأول أبو حَيَّان في الارتشاف، وحكى الثاني أبو جعفر النحاس. وإذا أُعْرِبَا نُوِّنا...»، والفصيح عند ابن عقيل فيهما البناء.

وذكر أبو حَيَّان[(٢)] عن شيخه ابن النحاس إعراب «ذوات» إعراب «مسلمات». وقال: وهذا غريب، والمعروف البناء على الضَّمّ...

ـ ذاتُ[(٣)]: مبتدأ، كالتي: خبر مقدَّم.

لديهم: متعلّق بالاستقرار في الخبر.

وموضع اللاتي: ظرف متعلّق بـ«أتى»، ذوات: فاعل.

والتقدير: وذاتُ مساوية للتي عندهم، أي: عند طَيِّئ، وأتى ذواتُ في موضع اللاتي.

٩٥. وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ ✤ أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

ـ هذا يعني أن «ذا»[(٤)] اختَصَّت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تُستعمل موصولة، وتكون مثل «ما» في أنها تُسْتعمل بلفظ واحد للمذكَّر والمُؤَنَّث، مُفْرداً كان

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٤٨ ـ ١٤٩، وانظر شرح ابن عقيل ١/١٥١.

(٢) منهج السَّالك/٢٨.

(٣) شرح المكودي ١/١٥١، وإعراب الألفيَّة/٢٩.

(٤) شرح ابن عقيل ١/١٥٢، والمقاصد الشَّافية ١/٤٦٠، وشرح المكودي ١/١٥١، وشرح ابن طولون ١/١٤٩ بعد «ما» باتِّفاق البصريين، أو من على الأصح عندهم.

أو مثنىٰ أو مجموعاً: نحو: ماذا رأيته؟ ومن ذا لقيك؟

وذكروا أنه لا بُدَّ من شرطين[1]:

ـ **الأول**: أن تقع بعد «مَن» أو «ما» الاستفهاميتين.

ـ **الثَّاني**: أن تكون غير مُلْغاة، والمراد بالإلغاء أن تُركَّب «ذا» مع ما أو من، فيكون اسماً واحداً.

قال المرادي[1]: «ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه، وهو أن لا تكون إشارة نحو من ذا، أو ماذا.

والتقدير: من ذا جاءك: من الذي جاءك: مبتدأ اسم استفهام. ذا: موصول بمعنىٰ الذي، وهو خبر «من»، وجاءك: صلة الموصول، ومثله: ماذا فعلت.

وقوله[2]: **إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ** احترز به من أَنْ تَجْعَل «ما» مع «ذا»، أو «من» مع ذا، كلمة واحدة للاستفهام نحو: ماذا عندك؟ أي: أي شيء عندك؟.

فـ«ماذا» مبتدأ، وعندك خبره، وكذلك: من ذا عندك؟

فـ«ذا» في الموضعين ملغاة لأنها جزء كلمة؛ لأن المجموع استفهام.

قال المرادي[3]: «... والآخر أن تكون مركَّبة مع ما [ماذا صنعت] فيجعلان اسماً واحداً من أسماء الاستفهام، فتكون «ماذا» مفعولاً مقدَّماً لـ«صنعت»».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٣١، والمقاصد الشَّافية ١/٤٦١، وشرح الهواري ١/٢٢٧.

(٢) شرح ابن عقيل ١/١٥٢، وشرح المكودي ١/١٥١، وشرح ابن طولون ١/١٥٠، وشرح الأشموني ١/١١٩، والمقاصد الشَّافية ١/٤٦٢.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٣٢.

وذكر أبو حيَّان أنَّ في هذا البيت خَلَلاً من جهات[1]:

١ ـ قيّد «ما» بالاسْتفهام. وقال: أو مَنْ: وأطلق، وينبغي أن يقيّد كل قيّد في «ما».

٢ ـ شرط في استعمال «ذا» موصولة أَلَّا تُلْغَىٰ، ولا يحتاج إلىٰ هذا الشرط؛ لأنَّ ذا اسم، والأسماء لا تُلغىٰ.

٣ ـ أنه تحرّز علىٰ زعمه بقوله: إذا لم تُلْغَ منها إذا رُكِّبت مع «ما» ولم يتحرَّز من استعمالها باقية علىٰ أصلها من الإشارة؛ فإنها لا تكون موصولة.

وقال الشَّاطبي[2]: «واعلم أنَّ النَّاظم أثبت كون «ذا» مثل «ما» إذا أَتَتْ بعد «مَنْ» أو «ما». أما إذا أتت بعد «ما» فمتَّفق علىٰ ذلك فيها، وأما إذا أتت بعد «من» فغير متّفق عليه، لكن ظاهر كلام سيبويه أنها كذلك أيضاً».

وذكر مثل هذا أبو حَيَّان في شرحه.

قال ابن طولون[3]: «وَأَخَلَّ النَّاظم بشرط ثالث وهو أن لا تكون «ذا» للإشارة، لأنها إذا كانت للإشارة تدخل علىٰ المفرد نحو: من ذا الذاهبُ، **وماذا التواني**. والمفرد لا يَصْلُح أن يكون صِلةً لغير «أل»».

مثلُ[4]: خبر مقدَّم. ذا: مبتدأ مؤخَّر.

بعد: متعلِّق بحال محذوفة.

في الكلام: متعلِّق بـ«تُلْغَ». **قال الشَّاطبي**: في الكلام... متعلِّق بـ«تُلْغَ» أو باسم

---

(١) منهج السَّالك/٢٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤٦٦، وانظر منهج السَّالك/٢٨.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٥٠.

(٤) إعراب الألفيَّة/٣٠، والمقاصد الشَّافية ١/٤٧٧، وشرح المكودي ١/١٥٢.

فاعل محذوف ينتصب حالاً من ضمير «تُلْغَ» أي: إذا لم تُلْغَ حالة كونها موجودةً في الكلام.

قال الأزهري: وتقدير البيت: وذا: مثل «ما» حالة كونها واقعةً بعد ما استفهام، أو من استفهام إذا لم تُلْغَ في الكلام، فهي مثل «ما»[1].

٩٦. وَكُلُّهَـــا يَلْـــزَمُ بَعْـــدَهُ صِـــلَهْ ❁ عَلَـــى ضَـــمِيرٍ لَائِـــقٍ مُشْـــتَمِلَهْ

ـ يُسَمُّون[2] هذه الأسماء موصولات لأنه لا بد لها من صِلَات؛ إذ لا يتبيَّن معناها بنفسها، فلا بُدَّ من جملةٍ بعدها موضِّحةٍ دلالتها..

ـ **وقد يأتي الموصول دون صلَة**، فتحذف لفظاً اختصاراً لدلالة ما قبلها أو بعدها عليها، نحو:

...... ❁ وَكفيـــتُ جانبهـــا اللتَّـــا والتـــي

قال الشَّاطبي[3]: «ومثل هذا مما لا يُعْتَدُّ به، وهو عندهم مُؤَوَّل؛ وأَنَّ اللتيا والتي عندهم عبارة عن الداهية، **وحُذِفت الصِّلة لِعِلْم السَّامع أنه يريد التي عَظُمت وجلَّت، وما أشبه ذلك....**».

❁ وصلة الموصول[4]:

١ ـ تقع بعد الموصول، ولا يجوز تقديم الصِّلة عليه.

(١) يراجع مغني اللبيب ٤/٢٨ ـ ٣٤ «وهذا فَصْلٌ عقدته لـ«ما ذا»».
(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤٦٧، وشرح ابن عقيل ١/١٥٢ ـ ١٥٣، وتوضيح المقاصد ١/٢٢٣، وشرح المكودي ١/١٥٢.
(٣) المقاصد الشَّافية ١/٤٦٨ ـ ٤٦٩.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٤٧٢، وشرح ابن عقيل ١/١٥٣.

٢ ـ لا بُدَّ في جملة الصِّلة من ضمير عائد يربط الصِّلة بالموصول.

٣ ـ قوله: لائق، أي: مناسب للموصول.

وإذا كان الموصول مَن وما، ففي العائد وجهان:

١ ـ مراعاة اللفظ، وهو أكثر، كقوله[1]: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾.

٢ ـ مراعاة المعنى، كقوله[2]: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾.

وذكر المرادي[3] أنَّه قد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير، كقولهم: «**أبو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج الذي رأيت ابن يوسف**». **قلتُ: هذا نادر، وهو غث.**

قال المرادي: «هذا من القِلَّة بحيث لا يُقاس عليه؛ فلذلك لم يذكره في هذا المختصر».

ـ وذكر بيتاً فيه:

فَيَـا رَبِّ أَنْـتَ اللهُ فِـي كُـلِّ مَـوْطِنٍ ✻ وَأَنْـتَ الَّـذِي فِـي رَحْمَـةِ اللهِ أَطْمَـعُ

أي: في رحمته، أو في رحمتك.

قال الشَّاطبي[4]: « **«على ضمير لائق مشتمله» وهو حسن من التعبير**».

قال ابن طولون[5]: وتمييز الموصولات الاسمية عن الحرفيّة بأن الاسميَّة لا

---

(١) سورة الأنعام ٢٥/٦.

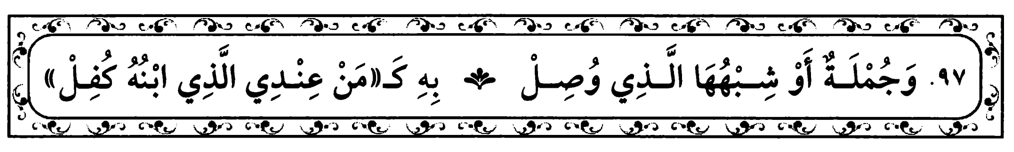
(٢) سورة يونس ٤٢/١٠.

(٣) توضيح المقاصد ٢٣٦/١ ـ ٢٣٧، ومنهج السَّالك/٢٩، وشرح ابن طولون ١٥١/١.

(٤) المقاصد الشَّافية ٤٧٢/١.

(٥) شرح ابن طولون ١٥١/١.

بُدَّ لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق للموصول بخلاف الموصولات الحرفيّة، فإنّ صلتها لا ضمير فيها فَسَقط ما قيل: **إنَّ النَّاظم يعم الموصولات الاسميّة والحرفيّة.**



٩٧. وَجُمْلَـةٌ أَوْ شِـبْهُهَا الَّـذِي وُصِـلْ ❁ بِهِ كَـ«مَنْ عِنْـدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِـلْ»

ـ الذي يوصل[١] به الموصول غير «أل» شيئان: جملة، وشبه جملة.

والجملة ضربان: ـ فعليّة: جاء الذي قام أبوه.

ـ اسميَّة: جاء الذي أبوه فاضل.

ـ وشبه الجملة هو الظرف[٢]: الذي عندك، والجار والمجرور، الذي في الدار. والظرف والجار والمجرور شبه جملة لأنهما يجب تعليقهما بفعل مسند إلى ضمير الموصول، والتقدير: الذي استقرّ عندك، أو في الدار.

ولا يُقدَّر المتعلَّق «مستقر»؛ لأنه مفرد.

❁ وشرط الجملة[٣]:

ـ الموصول بها أن تكون خبريّة خلافاً للكسائي في جواز الأمر والنهي. وأجاز المازني الوصل بالجملة الطلبيّة.

ـ وأجاز الكسائي أن تكون دعاء بلفظ الخبر، نحو: **جاء الذي رَحِمَهُ اللهُ.**

(١) شرح المكودي ١/١٥٢.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٣٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩، وشرح المكودي ١/١٥٣، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٥٢، وشرح الأشموني ١/١٢٣، والمقاصد الشَّافية ١/٤٧٣، ٤٧٧، ومنهج السَّالك/٢٩.

ـ وشرط أكثرهم أَلَّا تكون تعجبيَّة، فلا يجوز أن تقول: **مررت بالذي ما أَحْسَنَهُ!**

ومن النُّحاة من أجاز ذلك، وهو مذهب ابن خروف.

ـ وزاد المغاربة في شروط الصِّلة أَلَّا تَسْتدعي كلاماً قبلها، فلا يجوز: جاء الذي حتى أبوه قائم.

ـ وزعم بعضهم أن جملة القسم والجواب لا يُوصَل بهما البتة بناء على أن إحدى الجملتين خالية من الراجع إلى الموصول، وعند الشَّاطبي هما مما يُوْصَل به على مقتضى إطلاقه.

وشرط الظرف والجار والمجرور[1] أن يكونا تامَّيْن، والمعنيُّ بالتّام أن يكون في الوصل به فائدة، نحو: جاء الذي عندك، والذي في الدار.

والعامل فيهما فعل محذوف وجوباً، والتقدير: جاء الذي استقرَّ عندك... فإن لم يكونا تامَّيْن لم يجز الوصل بهما، فلا تقول:

جاء الذي بك، ولا جاء الذي اليوم.

قال الشَّاطبي[2]: «وأتى للجملة ولهذا الضَّرب الشبيه بها بمثالين في كلام واحد وهو قوله: كـ«**مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ**».

فقوله: «**مَنْ عِنْدِي**»: تمثيل شبه الجملة، وهو الظرف، وفي معناه المجرور، وقوله: «**الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ**» تمثيل الجملة.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٥٥، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٥٢، وشرح الأشموني ١/١٢٣، والمقاصد الشَّافية ١/٤٧٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤٧٦، ومثل هذا عند المكودي ١/١٥٣، وشرح الأندلسي ١/٢٣١، وشرح ابن طولون ١/١٥٢، وإعراب الألفيَّة/٣٠.

ـ و«مَنْ عِنْدِي» مبتدأ، خبره «الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ».

ويكون مَن: خبراً والمبتدأ «الذي»، فقدَّم وأخَّر.

والعائد من الظرف على الموصول مقدَّر في الظرف، وتقديره اللفظي: من استقرّ هو عندي.

والعائد من الجملة هو الهاء في «ابنه».

قال الأندلسي(١): وأطلق الجملة، ولم يخصصها باسميَّة أو فعليَّة؛ لأن كل واحدة منهما صالحة للصِّلة.

٩٨. وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (أَلْ) ❊ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ

الصِّفة الصَّريحة(٢): اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، وقد خصَّها النَّاظم بكونها صِلَة «أل»، نحو: **جاءني القارئ، والكاتب، والمنطلق، والحَسَنُ**.

وذكر المكودي الخلاف في وصل «أَلْ» بالصِّفة المشبَّهة ومثله عند ابن طولون.

وخصَّ الصِّفة بالصَّريحة(٣) احترازاً مما يُوْصَف به، وليس بمشتّق نحو

---

(١) شرح الأندلسي ١/٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٣٩، وشرح المكودي ١/١٥٣، وشرح ابن طولون ١/١٥٢. «صحح في المغني أنّ «أَلْ» الداخلة على الصِّفة المشبَّهة حرف تعريف» مغني اللبيب ١/٣١١، وشرح الأشموني ١/١٢٣، والمقاصد الشَّافية ١/٤٨٠.

(٣) شرح المكودي ١/١٥٤، وتوضيح المقاصد ١/٢٣٩، وشرح ابن طولون ١/١٥٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٥، وشرح ابن الوردي ١/١٥٦.

«أسد»، ومن الصِّفة التي تغلب عليها الاسميَّة نحو: أبطح، وأجرع، وصاحب، فـ«ألْ» في ذلك حرف تعريف لا موصولة.

ـ وكونُها بمُعْرَبِ الأفعالِ قَلْ[1]:

أي أنَّ «أل» وردت موصولة بالفعل المُعْرَب، وهو المضارع لكونه مُشَابِهاً لاسم الفاعل، وذلك قليل، ومنه قول الشّاعر، وهو الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَىٰ حكومتُه ✽ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالحَسَبِ

وقول الخرق الطهوي:

يَقُول الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً ✽ إِلَىٰ رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وقد سُمِع منه أبياتٌ، ومذهبُ النَّاظم جوازه اختياراً وِفَاقاً لبَعْض الكوفيين، وخَصّه الجمهور بالضرورة.

وفي شرح المكناسي[2]: «واحتجاجه علىٰ الجواز اختياراً في شرح التسهيل[3] بتمكُّن قائل: التُّرضىٰ من أن يقول «المَرْضي»، ونحوه مذهب واه لخرقة إجماع النُّحاة، ولتحكُّمه علىٰ العرب في كلامها؛ ولأنه لو فتح هذا الباب ما بقيت ضرورة...».

قال الشَّاطبي[4]: «وظاهر إطلاق النَّاظم جواز وصلها بالمضارع اختياراً لكن علىٰ قلّة؛ لأنه قال:.... قلْ، ولم يقلْ شذَّ ولا نَدَرْ... **وعادته قد استقر علىٰ أن**

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٣٩، والمقاصد الشَّافية ١/٤٨٥، ٤٨٨.

(٢) شرح المكناسي ١/٢٧١.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٠١ ـ ٢٠٢ قال: «وعندي أنّ مثل هذا مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته...».

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٤٨٦، ٤٨٨، وانظر تعقبه ابن مالك في ص/٤٩٠.

يأتي بلفظ القلّة حيث يكون ذلك القليل جائزاً في الكلام، وغيره أَحْسَنُ منه...».

قال أبو حيان[1]: «نَصَّ النّاس أنّ هذا مخصوص بالضرورة، ونَصّ هو في غير هذه الأرجوزة أنّ ذلك يجوز اختياراً...، وجاء في الشعر في أبيات، فلا ينبغي أن يُجْعَل ذلك قاعدة يُبْنَىٰ عليها...».

ـ **صفة**[2]: خبر مُقَدَّم، صريحةٌ: صفة، صِلَةُ: مبتدأ مؤخَّر «أَلْ»: مضاف إليه. كونُها: مبتدأ، وهو مَصْدر «كان» النَّاقصة، والضمير «ها» عائد علىٰ «أل»، وخبر المصدر مَحْذُوف، بمعرب: متعلِّق بخبر الكون المحذوف.

قَلْ: خبر المبتدأ «كون».

والتقدير: وكون «أل» تُوْصَل بمعرب الأفعال قليل.

وذكر ما ذهب إليه المكودي في الإعراب. وقال[2]: «**والظَّاهر أن كونها مصدر لـ«كان» التَّامة**».

٩٩. (أَيٌّ) كَـ(مَا)، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ✤ وَصَـدْرُ وَصْـلِهَا ضَـمِيرٌ انْحَـذَفْ

ـ **أيٌّ**[3]: مثل «ما»، تُستعمل موصولةً بمعنىٰ الذي والتي وفروعها، وقد تُؤَنَّث بالتاء، إذا أُريد بها المُؤَنَّث.

قال أبو حَيّان[4]: «**وكان ينبغي أن يذكرها مع الموصولات قبل الصِّلة ولها**

(١) منهج السَّالك/٣٠.

(٢) إعراب الألفيّة/٣٠، وشرح المكودي ١/١٥٥.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٤٢ «خلافاً لأحمد بن يحيىٰ في قوله: لا تستعمل إلَّا شرطاً أو استفهاما».

(٤) منهج السَّالك/٣٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٦.

أحكام تخالف بها «ما»».

قال الشَّاطبي(١): «وإنما فَصَلها مما قبلها لما تعلَّق بها من الأحكام التي انفردت بها عن سائر أخواتها من الإعراب في حال، والبناء في حال، والإضافة...

ـ **وقولُه: وأُعْرِبت**(١)، يعني دون أخواتها؛ فلذلك أفردها بالذِّكر، وقد تقدَّم سبب إعرابها من أنّ فيها ما في أخواتها من شبه الحرف.

ـ **وشرط إعرابها**(٢): ـ عدم الإضافة، وأن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً، كقوله تعالى(٣): ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾.

والتقدير: أيُّهم هو أشدُّ، فقد بُنيت «أي» لتحقق الشرطين.

وعلى ما تقدَّم يكون حكمها الإعراب، إذا لم تُضَفْ، أو إذا أُضيفت وصدر صلتها غير محذوف كقولك: مررت **بأيِّهم هو أفضل**.

وكذا تعرب إذا لم تضف، وكان صدر الصِّلة محذوفاً: مررت بأيٍّ أفضل.

* **وفصَّل المكودي المسألة كما يلي**(٤):

١ ـ أن يُصَرّح بالمضاف إليه، ويثبت صدر صِلتها نحو: **جاءني أيّهم هو قائم**.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٩٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٤٢، وشرح المكودي ١/١٥٥، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٣٤.

(٢) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٣٤، وشرح ابن طولون ١/١٥٤ ـ ١٥٥، وشرح المكودي ١/١٥٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٦.

(٣) سورة مريم ١٩/٦٩.

(٤) شرح المكودي ١/١٥٦، وانظر توضيح المقاصد ١/١٤٢ ـ ١٤٣، ومنهج السَّالك/٣٠، وشرح ابن عقيل ١/١٦١.

٢ ـ أن يحذفا معاً نحو: جاءني أيٌّ قائمٌ.

٣ ـ أن يثبت صدر صلتها ولا يُصَرَّح بالمضاف إليه نحو: **جاءني أيٌّ هو قائم**.

فأيّ: في هذه الصور الثلاث معربة، وهو المشار إليه بقوله: «أُعْرِبت».

٤ ـ التصريحُ بالمضاف إليه، وحَذْفُ صدر الصِّلة، وقد ذكرت ذلك في الآية السابقة، وهي في هذه الحالة مبنية.

قال المرادي[١]: «فهذه تُبْنَىٰ لاجتماع الأمرين، هذا مذهب سيبويه خلافاً للخليل ويونس، فإنهما لا يريان البناء، بل هي معربة عندهما في الأحوال كلها متأوِّلاً الآية».

وقيل[٢]: أُعْرِبت للزومها خاصَّةً من خواص الأسماء، وهو الإضافة، فعارضت شبه الحرف، فُروجِعَ بها الأصل من الإعراب.

١٠٠. وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً، وَفِي ✤ ذَا الْحَذْفِ (أَيّاً) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي

ـ أي[٣]: بعض العرب أعرب «أيّاً» مُطلقاً، أي: في الصور الأربع التي تقدَّم ذكرها في البيت السابق.

ـ **قال المرادي**: «ويحتمل أن يريد بقوله: «وَبَعْضُهُمْ» بعض النحويين، فيكون إشارة إلىٰ مذهب الخليل ويونس، ومن وافقهما».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٤٣، والمقاصد الشَّافية ١/٥٠٤، ٥٠٧.

(٢) شرح المكودي ١/١٥٦، وانظر توضيح المقاصد ١/١٤٢ ـ ١٤٣، ومنهج السَّالك/٣٠، وشرح ابن عقيل ١/١٦١.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٤٥، والمقاصد الشَّافية ١/٥١٣ ـ ٥١٤، وشرح الهواري ١/٢٢٦، ومنهج السَّالك/٣١.

ـ قال الشَّاطبي[١]: «والمذهب الثاني مذهب الخليل ويونس، فإنّ حاصل مذهبهما أنهما لا يثبتان في الموصولات أيّاً مبنيّة، بل يتأولان ما جاء من ذلك، ويحملان على أنّ «أيّاً» فيه استفهامية لا موصولة...».

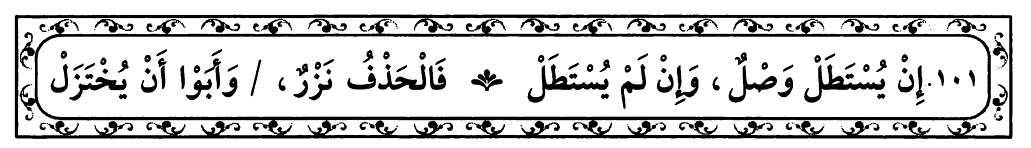
وقوله: وَفِي ذَا الْحَذْفِ...[٢]:

يعني أنّ غير «أيّ» من الموصولات يقتفي «أيّاً» أي: يتبعها في جواز هذا الحَذْف، يعني حَذْف العائد إذا كان مبتدأً...

ـ والإشارة[٣] بـ«ذا» إلى حَذْف العائد من الصِّلة، وتقدير الكلام: وغير أيٍّ يقتفي أيّاً في هذا الحذف، وعنى بغير «أيّ» غيرها من الموصولات.

ـ وَبَعْضُهُم[٤]: مبتدأ. وجملة «أعرب»: خبر، ومفعول أَعرب مَحْذُوف، أي: أعرب أيّاً. مطلقاً: حال من المفعول المحذوف.

في ذَا الْحَذْفِ: متعلّق بـ«يَقْتَفِي». أَيّاً: مفعول «يَقْتَفِي» مقدَّم. غيرُ: مبتدأ، يَقْتَفِي: جملة الخبر.



١٠١ـ إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ❊ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، / وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

ـ يعني[٥] أنَّ الصِّلة يشترط في الحذف فيها أن يكون العائد مبتدأ، وأن يكون

(١) المقاصد الشَّافية ١/٥١٦.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٤٦.

(٣) شرح الهواري ١/٢٣٦، وشرح ابن طولون ١/١٥٧، وشرح المكودي ١/١٥٧.

(٤) إعراب الألفيَّة/٣٠، وشرح المكودي ١/١٥٨، والمقاصد الشَّافية ١/٥١٧.

(٥) توضيح المقاصد ١/٢٤٦، وشرح ابن طولون ١/١٥٧ ـ ١٥٨، وشرح الهواري ١/٢٣٧، وشرح المكودي ١/١٥٧، وشرح ابن عقيل ١/١٦٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٦.

في الصِّلة طول، كقولهم: ما أَنَا بالَّذي قائل لك سوءاً. أي: هو قائل، ومنه قوله تعالى[1]: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾. أي: هو الذي في السماء إله وهو الذي في الأرض إله.

فإذا لم يكن في الصِّلة طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزراً ضعيفاً، وليس بممتنع كقراءة بعض السَّلف[2] ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾، أي: هو أَحْسَنُ.

ومذهب البصريين[3] أنَّ ذلك لا يُقاسُ. ولم يشترط الكوفيون طول الصِّلة، بل أجازوا الحذف مطلقاً، واتَّفقوا على عدم اشتراطه في «أيّ».

وذكر الشَّاطبي[4] أنَّه يَرِدُ على النَّاظم في هذه المسألة قولان:

١ ـ أطلق القول بجواز الحَذْف فيما إذا طالت الصِّلة بغير «أي» ولم يعتد ذلك بقلّة، بل الذي عليه النحويون أنَّ الصِّلة إذا طالت فالحَذْف ضعيف، والمشهور هو الإثبات.

٢ ـ **قوله: «الْحَذْفُ نَزْرٌ»** أي: قليل، يقتضي القياس على قلَّة، وقد منع غيره هذا القياس، وجعله من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه، وعزا المنع لابن جنّي في سر الصِّناعة، وذكر الحذف في طول الكلام ولم يجز فيه إذا قصُر.

---

(١) سورة الزُّخْرف ٤٣/٨٤.

(٢) سورة الأنعام ٦/١٥٤، ومعجم القراءات ٢/٥٨٨ يحيىٰ بن يعمر وابن أبي إسحاق والأعمش....

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٤٦، ومنهج السَّالك/٣١، وشرح ابن طولون ١/١٥٩، وشرح ابن عقيل ١/١٦٥.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٥٢١، وانظر سرّ الصِّناعة ١/٣٨١ قال: «وقبحه أنه أراد: على الذي هو أحسن، فحذف المبتدأ في موضع الإيضاح والبيان؛ لأنّ الصِّلة لذلك وقعت في الكلام، وإذا كان ذلك موضع إكثار وإيضاح فغير لائق به الحذف والاختصار». وانظر ص ٣٨٣.

١٠١. .... ✤ .... وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

١٠٢. إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ، ✤ ....

ـ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ...(١):

يعني أنه يُشترط في حذف العائد إذا كان مبتدأً أن يكون ما يبقىٰ بعد حَذْفه غير صالح لأن يكون صلة كاملة.

وهذا الشرط مُعْتَبَرٌ في «أيّ» وفي غيرها. وضابط ذلك أنّ خبره إن كان مفرداً جاز حَذْفه، نحو: أَيُّهم فاضل، أي: هو فاضل، لأن المفرد لا يصلح أن يكون صلة كاملة، بل هو جزء صِلة، فيعلم أنّ أحد الجزأين محذوف، وإن كان الخبر جملة أو شبه جملة لم يجز حَذْفه؛ لأنه بعد حَذْفِهِ لم يبقَ دليلٌ عليه.

ـ قال المرادي(٢): «فإذا قلت: جاء الذي هو يفعلُ، أو هو عندك، أو هو في الدار، لم يجز حَذْفه لِمَا ذُكِر.

وقد اتَّضح بما ذكر أنَّ العائد إذا كان مرفوعاً، فإمّا أن يكون مبتدأ، أو غير مبتدأ، فإن كان غير مبتدأ لم يجز حَذْفه، وذلك مفهوم من سكوته عنه.

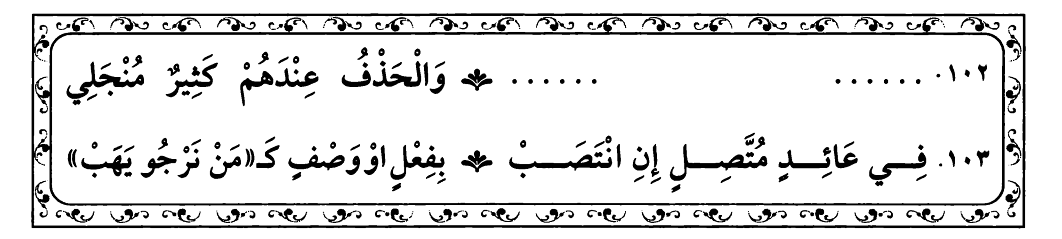
وإن كان مبتدأً جاز حذفه من صلة «أيّ» بشرط واحد، وهو أن يكون خبره مفرداً. وفي صِلَة غيرها بشرطين عند البصريين أن يكون الخبر مفرداً، وأن تطول الصِّلة».

والاختزال: القطع، وعَبَّر به عن الحَذْف، والضمير في «أَبَوْا» عائد علىٰ العرب.

---

(١) المقاصد الشّافية ١/٥٢٤، وتوضيح المقاصد ١/٢٤٧، وشرح ابن عقيل ١/١٦٨، وشرح المكودي ١/١٥٩، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٢٧، وشرح ابن طولون ١/١٥٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٤٧، وشرح الأشموني ١/١٢٨.



ـ لما انتهىٰ[١] من الحديث عن حَذْف الضمير العائد المرفوع انتقل إلىٰ الحديث عن الضمير المنصوب، فذكر أنَّ الحذف في العائد كثير في كلام العرب، فإن كان منفصلاً فلا حَذْفَ فيه، نحو: أعجبني الذي إيّاه ضربت.

ـ والحذف كثير في المُتَّصل بفعل أو وصف، ومَثَّل لذلك بقوله:

كـ«**من نرجو يهب**»، أي: من نرجوه.

والحذفُ مع الفعل أكثر من الحذف في الوصف[٢]، ومن شواهد الحَذْف قوله تعالىٰ[٣]: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾. أي: بعثه.

وقوله[٤]: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾، أي: أنزلته.

والنصبُ بالوصف[٥] نحو: أعجبني الضاربُ زيد، أي الضاربه زيد.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٦٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٤٨، والمقاصد الشَّافية ١/٥٢٧، وشرح ابن طولون! /١٦٠، ومنهج السَّالك/٣٢.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٥٠، وذكر أن مقتضىٰ عبارة النَّاظم أنَّ حذف المنصوب بالوصف كثير مُطْلقاً، وليس كذلك. وانظر شرح المكودي ١/١٦٠، ومنهج السَّالك/٣٢.

(٣) سورة الفرقان ٢٥/٤١.

(٤) سورة البقرة ٢/٤١.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٥٢٨، وشرح الأشموني ١/١٣٠، وذكر أنه لم ينبه علىٰ قلَّة الحذف في الوصف للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف، وأرشد إلىٰ ذلك بتقديم الفعل، وتأخير الوصف.

ذكر الشَّاطبي[١]: «... أنّ حَذْف الضمير المنصوب بالصِّفة أطلق القول في جوازه، حيث قرنه بما انتصب بالفعل، فاقتضىٰ أنّ الجواز فيهما سواء، أو قريب من ذلك، وهذا غير صحيح، **بل الحَذْف مع الصِّفة قبيح قليل، ويقل قبحه إذا طالت الصِّلة بالمعمولات، فقد نَصَّ ابن السَّراج علىٰ قبحه قال: وقد أجازوه علىٰ قبح**».

وقال المازني: «**لا يكاد يُسمع من العرب**». وقال المبرِّد في المقتضب: لا اختلاف في أَنَّ حَذْف الهاء من صِلَة الألف واللَّام رديءٌ جداً، بخلاف الذي...».

ـ ومن الحَذْف في الوصف قولك[٢]: مُعْطِيكه. فتقول: الذي أنا معطيك درهمٌ، ومنه قول الشاعر:

مَـا اللهُ مُوْلِيـكَ فَضْـلٌ فَاحْمدَنْـه بِـهِ ✿ فَمَـا لَـدَىٰ غَيْـرِه نَفْـعٌ وَلَا ضَـرَرُ

تقديره: الذي الله موليكه فضلٌ، فَحُذِفَت الهاء.

ـ الحَذْف[٣]: مبتدأ. خبره: كثير ومنجلي. عندهم: متعلِّق بالحَذْف أو بكثير أو بمنجلي. في عائد: متعلّق بكثير أو بمنجلي أو الحَذْف، فهو من باب التنازع. إن انتصب: شرط، وجواب الشرط مَحْذُوف لدلالة ما تقدَّم عليه.

والتقدير: حذف الضمير العائد من الصِّلة إلىٰ الموصول إذا كان منصوباً مُتَّصلاً بالفعل، أو بالوصف كثير في كلام العرب.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٥٢٨، وشرح الأشموني ١/١٣٠، وذكر أنه لم ينبه علىٰ قلَّة الحذف في الوصف للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف، وأرشد إلىٰ ذلك بتقديم الفعل، وتأخير الوصف.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٤٨، وشرح ابن عقيل ١/٦٩، وشرح الأشموني ١/١٢٩.

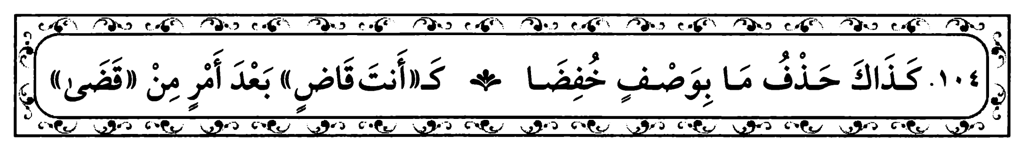
(٣) شرح المكودي ١/١٦٠ ـ ١٦١، وإعراب الألفيَّة/٣١، وانظر فيه نَصَّ المكودي، وشرح ابن طولون ١/٢٣٨.

كمن: مجرور الكاف قول مَحْذُوف، وبقي مقوله، ودخلت الكاف على مقول القول.

من: اسم موصول في محل رفع مبتدأ.

نرجو: صلة الموصول، والعائد مَحْذُوف، أي: نرجوه.

يهب: خبر «من». ومن: وخبرها مقول القول: الذي نرجوه يَهَب.



١٠٤. كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ❊ كَـ«أَنتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ «قَضَى»

❊ قَسَّم[1] الضمير المجرور الجائز الحَذْف إلى مجرور بحرف، وإلى مجرور باسم هو ناصب في التقدير.

فإن انجرّ بإضافة والمضاف وصف عامل جاز حَذْفه، وشاهد ذلك قوله تعالى[2]: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ أي: الذي أنت قاضيه، وأشار في البيت الثاني إلى هذه الآية.

وشرطوا في اسم الفاعل أن يكون للحال أو الاستقبال، واكتفى المصنِّف بالشاهد فاستغنى به عن أن يقيّد الوصف بكونه اسم فاعل للحال والاستقبال غير ماض خلافاً للكسائي.

وإن كان مجروراً بغير ذلك[3] لم يحذف نحو: جاء الذي أنا غلامه، أو أنا

(١) توضيح المقاصد ١/٢٥٣، وشرح ابن عقيل ١/١٧٣، وشرح الأشموني ١/١٣١ ـ ١٣٢، والمقاصد الشَّافية ١/٥٣٣، ٥٣٦، ومنهج السَّالك/٣٢.

(٢) سورة طه ٢٠/٧٢.

(٣) شرح المكودي ١/١٦١، وشرح ابن عقيل ١/١٧٣، وتوضيح المقاصد ١/٢٥٣، وشرح ابن طولون ١/١٦١ ـ ١٦٢.

ضاربه أمسِ، أو مضروبه.

ـ والإشارة بقوله: «كذاك» راجع إلىٰ حذف الضمير المنصوب المتقدِّم، واحترز بقوله: «**مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا**» من الضمير المجرور بغير وصف.

ـ والتقدير[1]: حَذْفُ الضمير الذي خفض بالوصف مثلُ حَذْفِ الضمير المنصوب المتَّصِل بالفعل، أو بالوصف في الكثرة.

ـ **قال المرادي**[2]: عن الشاهد في الآية: «كأنه اكتفىٰ بالمثال عن التقييد؛ **لأنه قد فهم من استقرار هذا النظم أنه قد يتمم الحكم بالتمثيل**».

مِنْ قَضَىٰ[3]: متعلّق بمحذوف، ويحتمل أن يكون «قَضَىٰ» مصدراً مقصوراً للضرورة، ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً.

١٠٥. كَذَا الَّذِي جُرَّ بِـ(مَا) الْمَوْصُولَ جَرّْ ✽ كَـ«مُرَّ بِالَّـذِي مَـرَرْتُ فَهْـوَ بَـرّْ»

ـ كَذَا[4]: ذا: إشارة إلىٰ ما تقدَّم من حكم الحَذْف، وهو الكثرة والجوار؛ والذي: واقع علىٰ الضمير المحكوم عليه بالحَذْف، و«ما» واقعة علىٰ الجارّ للضمير، وهو هنا الحرف. الموصول: مفعول بـ«جَرَّ» مقدَّم عليه.

يريد أنّ الضمير إذا كان مجروراً بالحرف الذي جَرّ الموصول فحكمه حكم ما تقدَّم من جواز الحذف، ومَثّل لذلك بقوله:

---

(١) شرح المكودي ١/١٦١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٥٤.

(٣) إعراب الألفيّة/٣١.

(٤) المقاصد الشّافية ١/٥٤٠، وشرح المكودي ١/١٦٢، ومنهج السّالك/٣٢ ـ ٣٣.

مُرَّ بالذي مررتَ. يريد: بالذي مررتَ به، فهاء «به» وهي العائد قد جُرَّت بالباء المجرور بها الموصول.

ـ وقوله: بَرّ[1] جواب قوله: مُرَّ، وهو من تمام المثال، ولو لم يأتِ به لتمَّ مقصوده، ولكنه جاء به مكملاً للكلام، وعلّةً للأمر بالمرور به. وعند الهواري: لا مدخل لهما في المثال، وإنما هو تتميم للبيت.

وذكر المكودي[2] لجواز ذلك ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف الذي جُرَّ به الضمير لفظاً ومعنى.

٢ ـ أن يكون العامل في المجرورين متّفقاً لفظاً ومعنى.

٣ ـ ألَّا يكون في الصِّلة ضمير غيره.

وذكر مثل هذا المرادي[3]، وذكر أنّ الشرطين الثاني والثالث أُخِذا من ظاهر كلامه، ومن تمثيله.

ـ ومن شواهد المسألة قوله تعالى[4]: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ أي: منه.

وقول الشاعر:

---

(١) المقاصد الشّافية ١/٢٥٥، ومثله في شرح الأندلسي ١/٢٤٢، والمكودي ١/١٦٢.

(٢) شرح المكودي ١/١٦٢، وتوضيح المقاصد ١/٢٥٤ ـ ٢٥٥، وذكر مثالاً لما جاء فيه حذف العائد مع عدم اكتمال شروط الحذف، وشرح الهواري ١/٢٤١، وانظر شرح ابن طولون ١/١٦٢. وذكر أبو حيان في منهج السّالك/٣٣ ستة شروط.

(٣) المقاصد الشّافية ١/٢٥٥، ومثله في شرح الأندلسي ١/٢٤٢، والمكودي ١/١٦٢.

(٤) سورة المؤمنين ٢٣/٣٣.

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ ✤ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ العُمُومُ

أي: صَلَّت له.

وقوله:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهدةٌ يُشْتَفَىٰ بِهَا ✤ وَهُوّ عَلَىٰ مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أي: علىٰ من صَبَّه اللهُ عليه علقمٌ.

ـ **كذا**[1]: خبر مقدَّم، الذي: مبتدأ مؤخَّر. جُرَّ فعل ماض مبني للمفعول، وهو ومرفوعه صلة. بما: متعلِّق بـ«جُرّ»، ما: موصول اسمي جارٍ علىٰ موصوف محذوف. الموصولُ: ـ مفعول مقدَّم بـ«جَرَّ».

ـ وفي بعض النسخ «الموصولُ» وبعده: جُرَّ، فالموصول: مبتدأ وجُرّ: خبره. كـ«مُرَّ»: خبر لمحذوف علىٰ إضمار القول: وذلك كقولك: مُرّ، وفي رائه الحركات الثلاث، فهو بَرّ: مبتدأ وخبر جواب لشرط مقدَّر، ولذلك اقترنت بالفاء.



(١) إعراب الألفيَّة/٣١ ـ ٣٢، وشرح المكودي ١/١٦٢.

٧ ـ المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦. (أَلْ): حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ ✤ فَـ«نَمَطٌ» عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: «النَّمَطْ»

ـ اختلف[1] النحويون في حرف التعريف في «الرَّجُل» ونحوه:

١ ـ **ذَهب الخليل** إلىٰ أنَّ المعرِّف هو «أل» بكمالها.

٢ ـ **وذهب سيبويه** إلىٰ أنَّ المعرِّف اللَّام وحدها.

والهمزة عند الخليل همزة قطع، وصارت وصلاً للتخفيف بسبب كثرة الاستعمال، وعند سيبويه الهمزة للوصل اجتلبت للنطق بالساكن.

ـ **قال المرادي**[2]: «وقوله: «أَل» حرف تعريف يحتمل مذهب الخليل، ومذهب سيبويه وقوله: أو اللام فقط هو المذهب الثالث...».

وقال ابن طولون[3]: «وقوله: أو اللام فقط هذا هو القول الثالث.

وأسقط مذهباً رابعاً، وهو أن المعرِّف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفَرْق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو قول المبرِّد».

(١) شرح ابن عقيل ١/١٧٧، والمقاصد الشَّافية ١/٥٤٩ ـ ٥٥٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٥٥، وشرح المكودي ١/١٦٣، وشرح الأشموني ١/١٣٦، ومنهج السَّالك/٣٣، وشرح السُّيوطي/١٢١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٥٧.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٦٥، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٤٥.

وذكر الهواري[١] أنَّ مذهب سيبويه أرجح من جهة أن سقوط الألف أصل في ألف الوصل، فمن ادَّعىٰ ذلك في ألف القطع فهو مُدَّعٍ للفرع، والقول بالأصل أرجح.

وذكر الشَّاطبي[٢] وغيره أنَّه لم يعتنِ هنا بذكر أنواع التعريف، وهي ثلاثة:

١ ـ **تعريف العهد**: قال تعالىٰ[٣]: ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ ﴾.

٢ ـ **تعريف الجنس** نحو قوله تعالىٰ[٤]: ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ... ﴾ ويصلح مكانها «كل».

٣ ـ **تعريف الحقيقة** نحو: الرَّجُل خير من المرأة: أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة، وليس المراد كل أفراد هذه الحقيقة؛ فقد تكون امرأة خيراً من رجل.

* **والنمط**: ضرب من البُسْط، وهو أيضاً جماعة من الناس أمرهم واحد، والطريق والطريقة.

أَلْ[٥]: مبتدأ: حرف تعريف: خبره، أو اللام: معطوف علىٰ المبتدأ، وأو للتخيير، فقط: اسم فعل بمعنىٰ حسب. **وقالوا: الفاء زائدة لتزيين اللفظ، أو شرط حذفت أداته**. نمط: مبتدأ، عَرّفت: جملة في موضع الصِّفة لنمط. قُلْ فيه النمط: خبر المبتدأ.

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٦٥، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٤٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٥٥٣، وشرح ابن عقيل ١/١٧٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٤٥ ـ ٢٤٦.

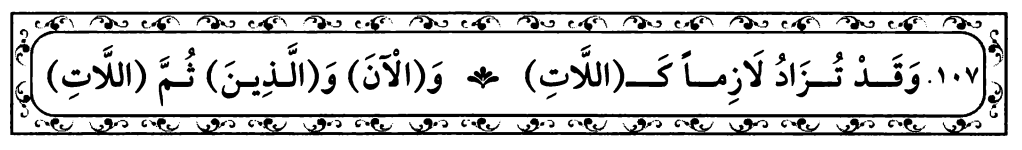
(٣) سورة المُزَّمِّل ٧٣/١٥ ـ ١٦.

(٤) سورة العصر ١٠٣/٢ ـ ٣.

(٥) شرح المكودي ١/١٦٤، وإعراب الألفيَّة/٣٢.



وذلك على تقدير: إذا أردت تعريفه قل فيه النمط. والنمط مفعول بـ«قل» على تضمينه معنى اذكر.



١٠٧. وَقَـدْ تُـزَادُ لَازِمـاً كَـ(اللَّاتِ) ✤ وَ(الْآنَ) وَ(الَّـذِيـنَ) ثُـمَّ (اللَّاتِ)

ـ **زيادة «أَلْ» على ضربين**[(١)]: لازمة، وغير لازمة.

ـ **أَمَّا اللازمة** فقد ذكر زيادتها في ألفاظ، منها:

ـ **اللَّات**: وهو اسم صنم كان بالطّائف، فـ«أل» زائدة لازمة؛ لأنه علم.

قال الشَّاطبي: «يعني أنَّ العرب قد تزيد قليلاً «أل» لغير معنى في مثل هذه الألفاظ المذكورة بحيث لا تنفك عنها».

وعند **ابن طولون** أنه لرجل كان يلتُّ السَّويق، ثم خُفِّفت تاؤه.

ـ **الآن**:

الآنَ: علم للزمن الحاضر، وأَلْ: لتعريف الحضور، أي: بمعنى هذا الوقت، وعلى هذا فهي ليست زائدة.

وعند قوم هي زائدة، وهو مبنيّ لتضَمُّنه معنى الحرف وهو لام الحضور، وهو **عند المكودي** من الغرائب، و«أل» فيه زائدة لازمة، وهو مذهب المصنّف.

وقيل[(٢)]: بُنِي لتضمّنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٥٥٧، ٥٥٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٦١، وشرح ابن طولون ١/١٦٧ «اسم صنم لثقيف بالطائف»، وشرح ابن عقيل ١/١٧٨، وشرح المكودي ١/١٦٤ ـ ١٦٥، ومنهج السَّالك/٣٣.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٦٨.

ـ **الَّذين**[١]: أي: ما دخل عليه «أل» من الموصولات.

ـ وهو مبنيّ على تعريف الموصول بالصِّلة، فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب المصنّف، واختاره قوم.

ـ وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ«أَل»، وهو مذهب ابن خروف والفرّاء.

ـ **اللَّاتِ**: جمع «التي» وهو مثل «الذين» في كون «أَل» فيه زائدة لازمة.

وذهب[٢] قوم إلى أنَّ «أَل» في الموصولات كلها للتعريف، والصحيح الأول عند المرادي.

وقال: «قال أبو عمرو: سمعت أعرابياً يقرأ[٣] ﴿صِرَاطَ لَذِين﴾ بتخفيف اللَّام فكيف جعلها لازمة؟

قلت: كأنه أراد أنها لازمة عند أكثر العرب، وهو صحيح فجزم هنا بأفصح اللغتين».

وذكر الهواري[٤] أَنَّ الزيادة تعني أنها لا تفيد تعريفاً، ومعنى اللزوم أنها لا تفارق ما زيدت عليه.

ـ قد تُزَاد[٥]: هذه العبارة تقتضي التقليل، وعدم اضطراد زيادتها.

لازماً: نعت لمصدر مَحْذُوف، أي: زَيْداً لازماً، كذا عند المكودي.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٨٠، وشرح ابن طولون ١/١٦٩، والمقاصد الشَّافية ١/٥٦١، وشرح المكودي ١/١٦٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٦٢.

(٣) سورة الفاتحة ١/٧، وانظر معجم القراءات ١/٢٠.

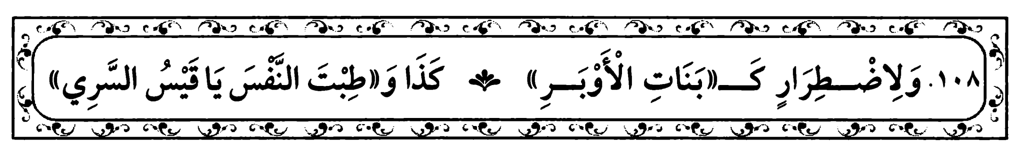
(٤) شرح الهواري ١/١٤٧.

(٥) شرح المكودي ١/١٦٦، وإعراب الألفيَّة/٣٣.

وذكر الأزهري أنه قد يكون حالاً من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: تُزاد حال كون الزَّيْد لازماً.

نائب فاعل: «تزاد» ضمير عائد على مطلق «ألْ» خالية من معنى التعريف.

كاللات: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كاللات، وما تبقى معطوفات.


١٠٨. وَلِاضْطِرَارٍ كَـ«بَنَاتِ الْأَوْبَرِ» ❊ كَذَا وَ«طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي»

ـ أي: قد تُزاد «ألْ» للاضطرار الشعري، لا على اللُّزوم، ولا على الجواز، وأتى لذلك بمثالين[1]:

١ ـ بنات أَوْبَر: فصار: بنات الأوبر، بعد الزيادة، وهو علم لضرب من الكمأة رديء.

ومنه قوله:

وَلَقَدْ جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ❊ وَلَقَد نهيتك عَن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

والأصل فيه: بنات أوبر.

وذهب المبرد إلى أنَّه ليس بعلم، فالألف واللام غير زائدة.

قال المرادي: تمثيله بـ«بنات» الأوبر ليس بجيّد؛ لأنَّ مذهب المبرّد أنّه نكرة، وأل فيه للتعريف.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٥٦، والمقاصد الشَّافية ١/٥٦٣، ٥٦٦، وشرح ابن عقيل ١/١٨١ ـ ١٨٢، ومنهج السَّالك/٣٤.

٢ ـ اللام الداخلة على التمييز اضطراراً[1]:

هذا المثال في البيت مأخوذ من قول رشيد بن شهاب اليشكري:

رَأَيْتُكَ لما أَنْ عرفتَ وجوهنا ❊ صَدَدتَ «وطبتَ النَّفس يا قيسُ عن عمرِو»

قوله: طبت النفس. الأصل فيه: طبت نَفْساً.

أ ـ **عند البصريين** يكون التمييز نكرة، وعلى هذا فـ«أل» زائدة.

ب ـ **وعند الكوفيين** يكون التمييز نكرة ومعرفة، فـ«أل» غير زائدة عندهم.

ـ السَّري: صفة لقيس[2] قال الهواري الأندلسي: «ومعناه السيّد، **جاء تتميماً للبيت، وهو حَشْوٌ حَسَنٌ**».

ومثل هذا عند ابن طولون قال: «**وتمّم البيت بالسَّري وهو الشَّريف**».

وتعقَّب الشَّاطبي[3] المصنّف فذكر **أنَّ هذا الموضع جرى فيه على غير تأمّل، وأنه أخطأ في التمثيل**.

ولاضطرار[4]: مفعول له، وجَرّه باللام مع توافر شروط النصب، وهو جائز.

وقوله: **وطبتَ النفس**: إلى آخر البيت: مبتدأ، خبره «كذا».

والجملة محكيَّة بقول محذوف: كذا قول الشاعر، وأتى بالواو في «وطبت» لقصد الحكاية، وهو كذلك في البيت.

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٧٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٥٠، وشرح ابن عقيل ١/١٨٣، والمقاصد الشَّافية ١/٥٦٥ ـ ٥٦٦، وشرح المكودي ١/١٦٦، ومنهج السَّالك/٣٤.

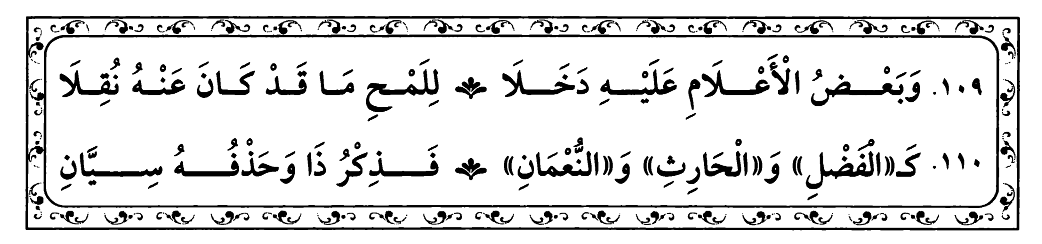
(٢) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٥٠، وشرح ابن طولون ١/١٧٠، وشرح المكودي ١/١٦٦.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٥٦٩.

(٤) شرح المكودي ١/١٦٦، وإعراب الألفيَّة ١/٣٣.

النفس: تمييز.

قال الأزهري: «وحَذَفَ «عن عمرو» وعَوّض مكانه السَّري ليتمَّ له الوزن».



١٠٩. وَبَعْــضُ الْأَعْــلَامِ عَلَيْــهِ دَخَــلَا ❊ لِلَمْــحِ مَـا قَـدْ كَـانَ عَنْـهُ نُقِـلَا

١١٠. كَـ«الْفَضْلِ» وَ«الْحَارِثِ» وَ«النُّعْمَانِ» ❊ فَــذِكْرُ ذَا وَحَذْفُــهُ سِــيَّانِ

ـ ذكر من قبلُ أنّ «أل» تكون زائدة لازمة، وتكون مُعَرِّفة، وأنَّ الزيادة قد تكون لضرورة الشعر.

وجاء في هذين البيتين أنَّ «أَلْ»[١] تكون للمح الصِّفة، والمراد بها الداخلة على ما سُمِّي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول «أَل» عليه، نحو: حَسَن: الحَسَن.

ـ وأكثر ما تدخل «أَلْ» على المنقول عن صفة.

ـ وأتى بثلاثة أمثلة تشير إلى ثلاثة أنواع مما يُلْمح فيه الأصلُ الذي كانت عليه قبل نقلها للعلميَّة[٢].

ـ **الفَضْل**: وهذا منقول من مصدر: فَضَل يَفْضُل فَضْلاً، أي: صار ذا فضل.

ـ **الحارث**: وهو منقول من اسم الفاعل، وسُمِّي به للتفاؤل، وهو أن يعيش ويحرث.

(١) شرح ابن عقيل ١/١٨٤، وشرح ابن طولون ١/١٧١، والمقاصد الشَّافية ١/٥٧٣، وشرح المكودي ١/١٦٦ ـ ١٦٧، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٥، ومنهج السَّالك/٣٤، وشرح السُّيوطي/١٢٢، وإرشاد السَّالك ١/١٩٩.

(٢) شرح الهواري ١/٢٥١.

ومثل هذا العبَّاس، مبالغةً من العبوس.

ـ **النُّعمان**: منقول من اسم الجنس، وهو هنا بمعنىٰ الدَّم فهو اسم عين، ومنه سُمِّي «**شقائق النُّعمان**» لشبه لونها في حمرته بالدَّم.

قال الهواري[1]: «استوفىٰ بالمُثُل الثلاثة أقسام العلم الذي تدخله عليه الألف واللام».

وعند المصنِّف[1] حذف «أل» وإثباتهما سواء علىٰ معنىٰ زيادتهما، وعند ابن عقيل: ليستا بزائدتين.

قال المرادي[1]: «قوله: سِيَّان: يعني من جهة التعريف».

وقوله: نُقِلَا[2]: أي: لا يكون في الأعلام المرتجلة.

وقال الشَّاطبي[2]: «... ظاهر كلامه يقتضي القياس في جميع ما ذكر في الأنواع الثلاثة... وهذا كله غير صحيح؛ لأن مثل هذا لا يُقَاسَ عليه، وإنما بابها كلها السّماع فلا يُتَعدَّىٰ بواحد منها ما سُمِع».

ـ بعض[3] الأعلام: مبتدأ، دخل: خبره، للمح: متعلق بـ«دخل»، ما: اسم موصول واقع موقع الحال الذي كانت عليه هذه الأسماء قبل النقل، كان: اسمها عائد علىٰ بعض. ذِكْرُ ذا: مبتدأ، وحذفه: عطف، سِيَّان: خبر، أي: مِثْلان، كالفَضل: أي: وذلك كالفضل.

---

(١) شرح الهواري ١/٢٥٢، وشرح ابن عقيل ١/١٨٥، وتوضيح المقاصد ١/٥٧٤.

(٢) توضيح المقاصد ١/٥٧٤، وشرح الأشموني ١/١٤١، وشرح المكودي ١/١٦٧، وشرح ابن طولون ١/١٧١.

(٣) شرح المكودي ١/١٦٧، وإعراب الألفيَّة ١/٣٣.

١١١. وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ ❁ مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ (أَلْ) كَـ«الْعَقَبَهْ»

ذكر في هذا البيت القسم الرابع من أقسام «أل» وهو الغَلَبَة، ويفهم منه أن العلميّة طرأت عليه، وأنّ التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلميّة.

قال الشَّاطبي[1]: «ذو الغلبة من الأعلام هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهاراً تامّاً حتىٰ صار بحيث إذ أُطْلِق ذلك اللفظ لم يُفْهَم منه غير ذلك الشيء، وهذا معنىٰ كونه صار علماً بالغلبة، أي: بغلبة ذلك الاسم لذلك الشيء...».

ومن هذه الأسماء[1]:

- **المدينة**: غلبت علىٰ مدينة رسول الله ﷺ، ومثلها البيت الحرام، وطيبة.

- **الكتاب**: غلب علىٰ مصنَّف سيبويه، والكتاب أيضاً غلب علىٰ القرآن الكريم، والفرق بينهما يوضحُه السِّياق.

وحَقُّ هذه الأسماء الصِّدْق علىٰ كل كتاب وكل مدينة في الأصل.

- **العقبة**: وهي اسم لكل طريق صاعد بين جبلين، ثم اختصَّ بعقبة مِنَىٰ التي تُضاف إليها الجمرة، فيقال: جمرة العقبة.

- **الغلبة بالإضافة**[2]: ابن عمر، ابن عباس، ابن مسعود، ابن الزبير.

فقد غلبت عليهم الإضافة إلىٰ آبائهم، وإن كانت لهم إخوة غيرهم.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٥٨٠، وشرح ابن طولون ١/١٧٢، وشرح المكودي ١/١٦٨، وشرح الأشموني ١/١٤٢، وشرح الهواري ١/٥٣، وشرح السُّيوطي/١٢٣.

(٢) شرح الهواري ١/٢٥٣، وشرح الأشموني ١/١٤٢، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٧، وإرشاد السَّالك ١/٢٠٠.

ـ وغلب[١] لفظ العبادلة عليهم دون غيرهم، فإذا أُطْلِقَ: ابن عمر لا يُفْهَمُ منهم غير عبد الله، وكذا البقية.

والعبادلة من: عبدل، وهو عبد، زيدت عليه اللام.

وذكر المكودي[٢] أنها أسماء تعرَّفت قبل الغلبة بالإضافة أو بـ«أَل»، ثم غلبت عليه الشهرة فصار علماً وأُلغي التعريف السابق.

وذكر النَّاظم المضاف في هذا الباب، وهو ليس منه، ولكن لاشتراكه مع ذي الأداة، ومثله عند ابن طولون.

ـ **قد يَصيرُ**[٣]: مضارع «صار» الناقصة، علماً: خَبَرٌ مُقَدَّم على اسمها.

مضاف: اسم يصير.

ـ **كالعقبة**: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالعقبة.

١١٢. وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ ❊ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

ـ يعني أَنَّ[٤] «أَلْ» التي للغلبة، إذا نُودي ما هي فيه أو أُضيف إلى ما بعده وَجَبَ حَذْفُها.

ـ مثال المنادى: يا أعشى، يا أخطل.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٨٧، وشرح الأشموني ١/١٤٢.

(٢) شرح المكودي ١/١٦٨، وشرح ابن طولون ١/١٧٢، وشرح ابن النَّاظم/٤٠.

(٣) إعراب الألفيَّة/٣٣، وشرح المكودي ١/١٦٨.

(٤) شرح ابن طولون ١/١٧٣، والمقاصد الشَّافية ١/٥٨٤، وشرح الهواري ١/٢٥٥، وشرح المكودي ١/١٦٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٧، وإرشاد السَّالك ١/٢٠٠.

ولا تقول: يا الأعشىٰ، ولا يا الأخطل.

ـ ومثال المضاف: يا أعشىٰ باهلة، ويا أخطل القوم، ونابغة بني ذبيان.

ولا تقول: يا الأخطل القوم، ولا يا الأعشىٰ همدان.

ووجه ذلك أنَّه لا يجوز الجمع بين حرف النداء والألف واللام، كما لا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة.

ـ وفي غيرهما قد تنحذف[1]:

يعني أنّ «أَل» المذكورة قد تُحْذَفُ في غير النداء والإضافة، وفُهِم من قوله «قد» قِلَّة ذلك.

ـ ومن حذفها في غيرهما قولهم: **«هذا يوم إثنين مباركاً فيه»**.

قال الشَّاطبي[2]: وقوله: وفي غيرهما...، قد: المراد به التقليل هنا، وعلىٰ هذا المعنىٰ يستعملها النَّاظم في كتبه، وذلك ثابت فيما أنشده سيبويه للهذلي...

قَدْ أَتْرك القِرنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُه ❁ كَأَنَّ أَثْوَابه مُجَّت بِفِرْصَادِ

ـ والمثال المذكور[3]: **«هذا يوم إثنين مباركاً فيه»**.

ذكر ابن طولون أنَّه حكاه سيبويه[4]. قال سيبويه: **«فمثل ذلك قول العرب:**

---

(١) شرح المكودي ١/١٦٨، والمقاصد الشَّافية ١/٥٨٧ ـ ٥٨٨، وشرح السُّيوطي/١٢٣، ومثاله: «هذا عيُّوق طَالعاً». وانظر المثالين عند ابن الوردي ١/١٦٥، وعند ابن النَّاظم/٤٠ «ونحو هذا عَيُّوق طَالعاً، حكاه ابن الأعرابي وزعم أنه جائز في سائر النجوم».

(٢) المرجع السَّابق.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٧٣.

(٤) الكتاب ٢/٤٨، والمقاصد الشَّافية ١/٥٨٨، وشرح ابن النَّاظم/٤٠.

هذا يوم إثنين، مباركاً فيه، وأتيتك يوم إثنينٍ مباركاً فيه، جعل إثنين اسماً له معرفة كما تجعله اسماً لرجل».

قال المرادي[1]: «ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فَسَاد قول المبرّد في جعله «أل» في «الإثنين» وسائر الأيام للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات.

وقال ابن طولون[2]: «والصحيح عند الجمهور أنَّ أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصِّفة، فدخلت عليها «أل» كالحارث، ثم غلبت فصارت كالدّبران.

ـ **حَذْفَ**[2]: مفعول مُقَدَّم بـ«أَوْجب»، أَلْ: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله بعد حذف الفاعل.

ـ **ذي**: اسم إشارة نعت لـ«أل».

ـ **إِنْ**: حرف شرط. تُنادِ: فعل الشرط. أو تُضف: عطف علىٰ «تُنادِ»، ومفعولهما محذوف. أَوجِبْ: فعل أمر. والجملة جواب الشرَّط، وحذف الفاء للضرورة.

والتقدير: إن تُنادِ مصحوب «أَلْ» أو تضِفْه فأوجِبْ حذف «أَل»، فقدَّم معمول الجواب علىٰ الشرط للضرورة.

والضمير في «غيرهما» عائد علىٰ النداء والإضافة.

❁ ❁ ❁

(١) توضيح المقاصد ١/٢٦٧، وشرح ابن طولون ١/١٧٤، وشرح ابن النَّاظم/٤٠.

(٢) إعراب الألفيَّة/٣٣ ـ ٣٤، وشرح المكودي ١/١٦٩.

٨ ـ الابْتِـدَاءُ

١١٣. مُبْتَـدَأٌ: «زَيْـدٌ»، وَ«عَـاذِرٌ»: خَبَرْ ❖ إِنْ قُلْتَ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ»

ـ المبتدأ[1]: هو الاسم المجرَّد من العوامل اللفظيَّة، ويشمل الصَّريح، نحو: زيدٌ عاذرٌ، والمؤوَّل نحو[2]: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾. واكتفىٰ النَّاظم بالمثال عن ذكر الحدِّ.

ـ **قال الهواري**[3]: «وليس في هذا البيت سوىٰ المثال وإعرابه، واكتفىٰ بتمثيل المبتدأ عن حَدِّه. **وفي هذا ما فيه من التقصير في البيان، ولا عُذْرَ لمن قَدَرَ علىٰ الوفاء فَقَصَّر**».

قال الشَّاطبي[4]: «هذه توطئةٌ اصطلاحيّة في معنىٰ المبتدأ والخبر، تفيد التعريف بهما علىٰ الجملة، فيعني أنك إذا قلت: زيدٌ عاذرٌ: فزيدٌ: يُعْرَب مبتدأ، وعاذرٌ: خبره...، ومن اعتذر: مفعول «عاذِر» وهو من تمام البيت».

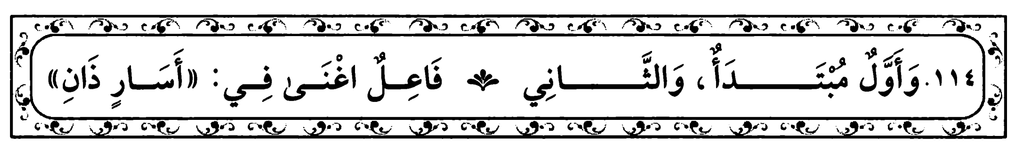
وقال أبو حَيَّان[5]: لم يذكر حَدّاً للابتداء، وإنما أتىٰ به مَثَلاً، **والمُثُل لا يتوصَّلُ منها إلىٰ تعرُّفِ حقائق الأشياءِ، وجرىٰ في ذلك علىٰ أكثر عاداته في الأبواب**».

ـ مبتدأ[6]: خبر مقدَّم. زيدٌ: مبتدأ مؤخَّر، عاذر: مبتدأ، خبر: خبره، إنْ حرف

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٦٨ ـ ٢٦٩، وشرح ابن طولون ١/١٧٦، وشرح ابن النَّاظم/٤٠.
(٢) سورة البقرة ٢/١٨٤.
(٣) شرح الهواري لأندلسي ١/٢٥٩، وشرح المكودي ١/١٧٠.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٥٩٠.
(٥) منهج السَّالك/٦.
(٦) إعراب الألفية/٣٤.

شرط ، قلتَ: فعل الشرط ، زيدٌ عاذرٌ: مبتدأ وخبر مقول القول ، من: مفعول به بعاذر ، وجملة «اعتذر» صلة ، وجواب الشرط محذوف لكون الشرط ماضياً ، ودلالة ما تقدَّم عليه.



ـ مَثَّل في[1] البيت المتقدِّم للمبتدأ إذا كان اسماً ، وذكر في هذا البيت المبتدأ إذا كان صفة لينبِّه بالمثالين علىٰ أنَّ المبتدأ يكون اسماً وصفة.

ـ قولك: سار: مبتدأ ، ذان: فاعل أَغْنَىٰ عن الخبر.

ـ فسارٍ: اسم فاعل من «سَرَىٰ» ، وذان: تثنية «ذا».

قال ابن طولون[2]: «وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلىٰ الخبر؛ لأنه بمنزلة الفعل ، واكتفىٰ بمرفوعه».

وقال الشَّاطبي[3]: «... هذا نوع ثانٍ من الجملة الابتدائية ، وهو ما لا يكون فيه خبر استغناءً عنه بفاعل يرفعه المبتدأ؛ لكونه عاملاً عَمَلَ الفعل...».

ثم قال[3]: «ولا تظنَّنَّ أنَّه أتىٰ بمثالين علىٰ ظاهرهما ، وهكذا عادته في هذا النظم ، **فأعطِه... حظّاً من نظرك فإنَّ فيه دفائن قلَّما ينتبه لها إلَّا من أعطاه حقَّه من التفتيش والبحث ، والله المستعان»**.

(١) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٥٩.
(٢) شرح ابن طولون ١/١٧٧ ، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٩ ، وشرح المكودي ١/١٧١ ، وشرح ابن عقيل ١/١٨٩ ، ومنهج السَّالك/٣٦ ، وشرح ابن النَّاظم/٤١.
(٣) المقاصد الشَّافية ١/٥٩٣.



وقوله[1]: فِي أَسَارٍ ذَانِ: حَذَفَ القولَ، أي: في قولك: أسارٍ ذان، والجملة مقول للمحذوف.

سارٍ: أصْله ساري، حُذِفت الضَّمَّة لاستثقالها، ثم حُذِفَت الياء لالتقاء السَّاكنين، وقدّر الإعراب علىٰ الياء المحذوفة للاستثقال.

١١٥. وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ ❊ يَجُوزُ نَحْوُ: «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»

قوله[2]: «وقِسْ» أي علىٰ هذين المثالين: وهما زيدٌ عاذرٌ، وأسارٍ ذان، أو قِسْ علىٰ الثاني في كونه بعد استفهام.

وقوله: كاستفهام النفيُ: يريد فيه أنّ النفي كالاستفهام في وقوع الوصف بعده مبتدأً رافعاً للفاعل.

ـ وأطلق[3] قوله «النَّفي» ليندرج فيه النَّفيُ بالحرف نحو: ما قائمٌ زيدٌ، وبالاسم نحو: غيرُ قائم الزيدون؛ لأنَّه في معنىٰ: ما قائم الزيدون.

ومنه قول الشَّاعر:

غَيْـــرُ مَأْسُـــوفٍ عَلَـــىٰ زَمَـــنٍ ❊ يَنْقَضـــي بَـــالهَمِّ والحَـــزَنِ

غير: مبتدأ، وعلىٰ زَمَن: جار ومجرور في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، بقوله: مأسوف. وقد أَغْنَىٰ عن الخبر.

(١) إعراب الألفيَّة/٣٤، وشرح المكودي ١/١٧٣.
(٢) شرح ابن طولون ١/١٧٧، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٩.
(٣) منهج السَّالك/٣٦ ـ ٣٧.

ودَخَل في الاستفهامِ[١] الاستفهامُ بالحرف، كما مَثَّله النَّاظم، والاستفهام بالاسم نحو: كيف جالسٌ العمران؟

ـ **وقوله: وقد يجوزُ نحو: فائزٌ أولو الرَّشَدَ**[٢]:

إشارة إلىٰ جواز الابتداء بالوصف المذكور مجرَّداً من النَّفي والاستفهام، وهو قليل. وقد فُهِمت القلَّة من «قد».

قال الهواري[٢]: «ومِثْلُ ذلك قليل قبيح، وإنْ كان جائزاً في بعض اللغات».

ونقل المصنِّف[٣] جوازه علىٰ قُبْح. ونقل ذلك عن سيبويه.

ـ **ومذهب البصريين المنع.**

ـ **ومذهب الكوفيين والأخفش الجواز**، ورأىٰ الأخفش ذلك حَسَناً. ومثَّل النَّاظم لذلك بقوله: **فائز أولو الرَّشَد.**

ـ **قال أبو حيان**[٤]: «ولا يجوز هذا الذي قاله المصنِّف إنه يجوز عند أحد من البصريين إلَّا الأخفش؛ فإنه أجاز ذلك، واتَّبعه النَّاظم مستدلّاً علىٰ صحة ذلك بقول الشَّاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً ❊ مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فخبير: مبتدأ، ولم يتقدمه استفهام ولا نفي، وبنو لهب: فاعل أغنىٰ عن

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٧٧، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وشرح ابن عقيل ١/١٨٩ ـ ١٩١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٧١، وشرح ابن طولون ١/١٧٧، وشرح الهواري ١/٢٦١.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٧١، وشرح ابن طولون ١/١٧٧، وشرح ابن عقي ١/١٩٢ ـ ١٩٣.

(٤) منهج السَّالك/٣٧، وانظر شرح المكودي ١/١٧٢، وشرح ابن عقيل ١/١٩٤، وشرح الأشموني ١/١٤٨، والمقاصد الشَّافية ١/٦٠٢، وإرشاد السَّالك ١/٢٠٤.

الخبر،... وظن هذا أنه دليل قاطع على صحة مذهب الأخفش، وليس فيه عندي دليل».

ـ **قال ابن عقيل**[1]: «وزعم المصنِّف أنَّ سيبويه يجيز ذلك على ضَعْف...».

ـ **قال الشَّاطبي**[2]: «فالجواب أنَّ ما ذهب إليه لم يوافق فيه الأخفش ولا غيره؛ لأن الأخفش لا يجيز المسألة إلَّا على قلَّة، بل هي عنده جائزة جوازاً حسناً فخالفه النَّاظم كما خالف غيره...». ثم ذكر أنَّ الخليل يستقبح قولك: قائم زيد.

ـ وقس[3]: فعل أمر وفاعل، وكاستفهام: خبر مقدَّم، النفي: مبتدأ مؤخَّر، وقد: حرف تقليل، يجوز: فعل مضارع، نحو: فاعله مضاف إلى قول مَحْذُوف، فائز: مبتدأ، أولو: فاعل فائز، أغنى عن الخبر، الرشد: مضاف إليه، والجملة محكية بالقول المحذوف.

١١٦. وَالثَّانِ مُبْتَداً، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ❊ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرّْ

ـ إذا كان الوصفُ مُطابقاً للاسم الذي بعده في سوى الإفراد أي: في التثنية والجمع نحو[4]:

أقائمان الزيدان.

أقائمون الزيدون.

(١) المرجع السابق.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٦٠٤.

(٣) إعراب الألفيَّة/٣٤.

(٤) منهج السَّالك/٣٧، وتوضيح المقاصد ١/٢٧٢، وشرح ابن عقيل ١/١٩٨، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٦٤، وشرح ابن النَّاظم/٤١.

أقائمات الهندات.

فالوصفُ خبرٌ مقدَّم، والاسم الذي طابقه الوصف مبتدأ.

ـ ولم يذكر النَّاظم حكم هذا الوصف إذا لم يُطابق في الجمع نحو: أقائم الزيدون. ولم يذكر أيضاً حكمه إذا طابق ما بعده في الإفراد نحو:

أقائمٌ زيدٌ؟

وهذا يجوز فيه إعرابان[١]:

ومنه قوله تعالى[٢]: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾.

أراغب: مبتدأ، أنت: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، أو: أنت: مبتدأ مؤخَّر. وأراغبٌ: خبر مقدَّم.

قال ابن طولون[٣]: «وفُهِم من قوله: «**في سِوَىٰ الإفرادِ**» أنَّ المطابق في الإفراد لا يتعيَّن كون الثاني مبتدأ والوصف خبراً، بل يجوز فيه الوجهان...».

قال ابن عقيل[٤]: «وإن لم يتطابقا وهو قسمان: جائز وممتنع، **فمثال الممتنع**: أقائمان زيد، وأقائمون زيد، فهذا التركيب غير صحيح.

ومثال الجائز: أقائم الزيدان، أقائم الزيدون.

وحينئذٍ يتعيَّن أن يكون الوصفُ مبتدأ، وما بعده فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر».

---

(١) منهج السَّالك/٣٧، وتوضيح المقاصد ٢٧٢/١، وشرح ابن عقيل ١٩٨/١، وشرح الهواري الأندلسي ٢٦٤/١، وشرح ابن النَّاظم/٤١.

(٢) سورة مريم ٤٦/١٩.

(٣) شرح ابن طولون ١٧٨/١.

(٤) شرح ابن عقيل ١٩٩/١.

ـ **الثانِ**[1]: مبتدأ، وحُذِفَت الياء، واستُغْنِي عنه بالكسر. مبتدا: خبره. وذا: مبتدأ، الوصف: عطف بيان أو نَعْت. خبر: خبر «ذا». إِنْ: حرف شرط، في سوىٰ: متعلِّق بـ«استقرّ»، الإفراد: مضاف إليه. طبقاً: حال من فاعل «استقر» ذكره المكودي، والشَّاطبي.

والأَوْلَىٰ أَنْ يُعْرَبَ تمييزاً مُحَوَّلاً عن الفاعل مقدَّماً علىٰ عامله المتصرف.

ـ وفي بعض النسخ: طبقٌ، وهو فاعل بفعل مقدَّر يفسره «استقرَّ» واستقرَّ فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف.

١١٧. وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا ❊ كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

ـ يعني أَنَّ الرَّافع[2] للمبتدأ هو الابتداء، وهو التجرُّد عن العوامل اللفظيَّة للإسناد، وهو عامل معنوي.

ـ **والرَّافع للخبر هو المبتدأ عند سيبويه، وإليه ذهب النَّاظم.**

ـ **وذهب ابن السرَّاج إلىٰ أنَّ الرَّافع للخبر هو الابتداء، وصححه أبو البقاء.**

---

(١) شرح المكودي ١/١٧٣، وإعراب الألفيَّة/٣٤، وشرح الهواري ١/٢٦٣، والتقدير علىٰ النَّصب علىٰ الحال: إن استقرَّ الوصف في سوىٰ الإفراد طبقاً، أي: مطابقاً لمرفوعه، وعلىٰ التمييز إن استقرَّ طبقه، أي: مطابقته لمرفوعه في سوىٰ الإفراد.
والتقدير علىٰ الرفع: إن استقرّ طبقٌ، أي: تطابقٌ بين الوصف ومرفوعه.
وقال الشَّاطبي ١/٦٠٨: «والثانِ: أراد والثاني، فَحَذَف الياء للحاجة إلىٰ ذلك، وهو أيضاً جائز في الكلام».

(٢) شرح ابن طولون ١/١٧٨ ـ ١٨٠، وشرح الهواري ١/٢٦٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٠، وشرح المكودي ١/١٧٣ ـ ١٧٤، وشرح الأشموني ١/٤٩ أو المقاصد الشَّافية ١/٦١٣، ٦١٥، وشرح المكناسي ١/٢٨٥، ومنهج السَّالك/٣٨، وشرح ابن الوردي ١/١٦٨، وشرح ابن النَّاظم/٤٢.

ـ وذهب **الكوفيون** إلىٰ أنَّ المبتدأ والخبر كلٌّ منهما رفع الآخر. وردَّه ابن النَّاظم.

ـ ومنهم من ذهب إلىٰ أنَّ الابتداء رفع المبتدأ والخبر، فالعامل فيهما معنوي، وهو للبصريين.

قال ابن طولون[1]: «**وهذه الأقوال كلّها ضعيفة، ووجه ضَعْفها مذكورٌ في المطولات**».

قال ابن عقيل[1]: «**وأَعْدَلُ هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهذا الخلاف مما لا طائل تحته**».

وقال **الأشموني**: وذهب المبرّد إلىٰ أنَّ الابتداء رافع للمبتدأ، وهما رافعان للخبر، **وهو قول بما لا نظير له**».

وقال الشَّاطبي[2]: «والمسألة طويلة، والخلاف فيها يرجع إلىٰ تحقيق اصطلاحي لا ينبغي عليه في التفريع فائدة، **فالأَوْلىٰ فيها وفي أمثالها ترك الاشتغال بالردّ والترجيح**، وقد نصَّ ابن مالك علىٰ ما ذهب إليه هنا، واحتج علىٰ صحته بإبطال ما عداه».

ورفعوا[3]: الضمير إما أن يكون عائداً علىٰ العرب، وإما علىٰ النحويين، وهم المصطلحون، وعلىٰ كلا التقديرين فمعنىٰ الكلام أنهم هم **الرافعون** لهما بسبب وجود الابتداء والمبتدأ.

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٧٨ ـ ١٨٠، وشرح الهواري ١/٢٦٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٠، وشرح المكودي ١/١٧٣ ـ ١٧٤، وشرح الأشموني ١/٤٩ أو المقاصد الشَّافية ١/٦١٣، ٦١٥، وشرح المكناسي ١/٢٨٥، ومنهج السَّالك/٣٨، وشرح ابن الوردي ١/١٦٨، وشرح ابن النَّاظم/٤٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٦١٥ ـ ٦١٦.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٦١٧، وشرح المكودي ١/١٧٤، وإعراب الألفيَّة/٣٥ «والضمير للنُّحاة».

ورفعوا[1]: فعل وفاعل، مبتدأ: مفعول به، بالابتدا: متعلّق بـ«رفعوا»، كذاك: عند المكودي متعلِّق بالاستقرار الذي تعلَّقت به الباء في قوله: بالمبتدا. رفعُ خبر: مبتدأ ومضاف إليه، بالمبتدا: خبره.

والتقدير: رفعهم الخبر بالمبتدأ ثابت عنهم كثبوت رفعهم المبتدأ بالابتداء.

١١٨. وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ، ❁ كَـ«اللهُ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ»

ـ أي: الخبر[2] هو الجزء الذي تمت به أو بمتعلَّقه الفائدة التَّامَّة مع مبتدأ غير الوصف.

فخرج بذكر المبتدأ فاعلُ الفعل، وغير الوصف، نحو: أقائم الزيدان؛ فإنه وإنْ حصلت الفائدة فلا يكون «الزيدان» خبراً، بل هو فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

ـ **قال ابن طولون**[3]: «وبهذين القيدين سَلِمَ الحَدُّ للخبر، بخلاف ما قال النَّاظم، فإنه يرد عليه فاعل الفعل، وفاعل الوصف».

ـ ثم قال[3]: «وإنما خَصَّ الخبر بكونه مُتِمَّ الفائدة، وإن كانت الفائدة حَصَلت بمجموع الجزأين؛ لأنَّ الخبر هو الأخير من الجزأين فيه تمت الفائدة؛ ولأنه الجزء المستفاد من الجملة؛ ولذلك كان أصله أن يكون نكرة».

ـ **وقال أبو حيّان**[4]: «**حَدَّ الخبر بأنه الجزء المتمّ الفائدة، وهذا ليس بشيء؛**

(١) إعراب الألفيّة/٣٥، وشرح المكودي ١/١٧٤.
(٢) شرح ابن طولون ١/١٨٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٠١.
(٣) شرح ابن طولون ١/١٨١، وشرح المكودي ١/١٧٤.
(٤) منهج السَّالك/٣٨، وانظر المقاصد الشَّافية ١/٦٢٠.

لأن هذا أمر يشترك فيه الخبر وغيره، ألا ترىٰ أنَّ هذا الحدَّ يصدق علىٰ الفاعل، ويصدقُ علىٰ المبتدأ نفسِه؛ لأنَّ كُلّاً منهما الجزء المتم الفائدة...».

ـ **وقال ابن عقيل**[1]: «**وخلاصة هذا أنه عَرَّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصّاً بالمعرف دون غيره**».

قال المرادي[2]: «فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله: «المتم الفائدة» غير واضح؛ لأنَّ المبتدأ أيضاً يتمُّ به الفائدة، فإنَّ الفائدة بهما حصلت.

قلتُ: الخبر هو ثاني الجزأين، ولا إشكال في أنَّ ثانيهما هو الذي به تتم الفائدة. وأيضاً فإنَّ الخبر هو المستفاد من الجملة؛ ولذلك كان أصله أن يكون نكرة؛ **ولذا قال أبو موسىٰ: المبتدأ معتمد البيان، والخبر معتمد الفائدة**».

وذكر في البيت مثالين[3]:

الله بَرٌّ: أي: الله عَزَّ وَجَلَّ يبرُّ عباده.

والأيادي شاهده: الأيادي هي النّعم، وهي جمع «أيد»، وأيد: جمع يد، فهو جمع الجمع.

ويد: أصله يَدْيٌ، فَحُذِفَت الياء من المفرد، واستُعيدت في الجمع.

والألف[4] واللَّام في «الخبر» للعهد، وفي المثالين اللَّذين ذكرهما جاء الخبر مفرداً.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٠٢، وانظر توضيح المقاصد ١/٢٧٣.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٨١، وشرح المكودي ١/١٧٤، وشرح الهواري ١/٢٦٦.

المتم الفائدة[1]: الفائدة: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله، ومتعلّقه مَحْذُوف تقديره: المتم الفائدة مع مبتدأ غير وصف.

كالله بَرّ: مبتدأ وخبر، مقولان لقول مَحْذُوف مجرور بالكاف أي: كقولك: الله بَرّ.

١١٩. وَمُفْــرَداً يَــأْتِي، وَيَــأْتِي جُمْلَــهْ ❊ حَاوِيَــةً مَعْنَــىٰ الَّــذِي سِــيقَتْ لَــهْ

- يأتي[2] خبر المبتدأ مفرداً، وهو الأصل، ويأتي جملة فعليّة أو اسميّة، والمفرد يشمل المثنّىٰ والجمع، نحو: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون.

والجملة الاسمية نحو: زيد أبوه قائم.

والجملة الفعليّة نحو: زيد قام أبوه.

- **قال المرادي**[3]: «قَسَّم الخبر إلىٰ قسمين: مفرد وجملة، **خلافاً لابن السَّرَّاج في إثباته ثالثاً لا مفرداً ولا جملة، وهو الظرف والجار والمجرور**».

وقال الشَّاطبي: «قَسَّم النَّاظم - رحمه الله - خبر المبتدأ إلىٰ أقسامه العظمىٰ وهي ثلاثة أقسام،

- **أحدها: الجملة الصَّريحة.**

- **والثاني: المفرد الصَّريح أيضاً.**

---

(١) إعراب الألفيّة ١/٣٥.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٨١، وشرح الهواري ١/٢٦٧، وشرح المكودي ١/١٧٥، وإرشاد السَّالك ١/٢٠٨.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٧٤، والمقاصد الشَّافية ١/٦٢٣.

ـ والثالث: **الظرف وشبهه، وهو المجرور**، وإنما جعله قِسْماً برأسه مع أنه واحد من القِسْمين، إما من الجمل، وإمّا من المفردات؛ لأنّ له حكماً يخالف فيه المفرد والجملة، كما سيُذْكر»[1].

وذكر الشَّاطبي أنَّ هذه الأقسام الثلاثة لا يخرج عنها نوع من أنواع الخبر على كثرتها وانتشارها.

وقوله: **حاويةً معنى الذي سِيقت له**[2]:

الذي سِيقت له هو المبتدأ، فكأنه قال: حاوية معنى المبتدأ، ولم يقيِّده بالضمير؛ وهذا الرابط لا بد من أن يكون في الجملة ليربطها بالمبتدأ.

والرابط:

ـ **إمَّا أن يكون ضميراً** يرجع إلى المبتدأ نحو: زيد قام أبوه، وقد يكون الضمير مقدّراً نحو: **السَّمْن مَنَوان بدرهم**. والتقدير: منوان منه بدرهمٍ.

ـ **أو إشارة إلى المبتدأ** كقوله تعالى[3]: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾.

ـ **أو تكرار المبتدأ بلفظه**، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى[4]: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾، و[5]: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾.

---

(١) سيأتي هذا في البيت ١٢٣ «وأخبروا بظرفٍ....».

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٧٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٤، وشرح المكودي ١/١٧٥، والمقاصد الشَّافية ١/٦٣١، وزاد رابطاً خامساً، وهو إعادة الأول بمعناه لا بلفظه نحو: زيد قام أبو عبد الله، «ويُذكر عن الأخفش». وشرح ابن طولون ١/١٨٢، وشرح الأشموني ١/١٤٩، ومنهج السَّالك/٣٩، وردَّ مذهب الأخفش الربط بالمعنى.

(٣) سورة الأعراف ١/٢٦.

(٤) سورة الحاقة ٦٩/١، ٢.

(٥) سورة القارعة ١٠١/١، ٢.

وكقولك: زيدٌ ما زيدٌ.

ـ **أو عموم يدخل تحت المبتدأ** نحو: زيد نِعْمَ الرَّجُل.

وهذه هي الروابط المُتَّفق عليها.

ـ **مفرداً**[1]: حال من فاعل «يأتي»، جملة: حال من فاعل «يأتي» الثاني. حاويةً: وصف جملة، معنى: مفعول بـ«حاوية».

والتقدير: يأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة مشتملةً على رابط يعود على الاسم الذي سِيْقت له الجملة، وهو المبتدأ.

١٢٠. وَإِنْ تَكُـنْ إِيَّـاهُ مَعْنـىً اكْتَفَـى ✤ بِهَـا كَـ«نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى»

إذا كانت الجملة[2] هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها، ولم يحتج إلى رابط، ومثَّل لذلك قوله:

نُطْقي اللهُ حَسْبي.

نُطْقي: مبتدأ أوَّل، **اللهُ**: مبتدأ ثان، **حَسْبي**: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، **واستُغني عن الرابط؛ لأنَّ قولك: الله حَسْبي، هو معنى: نُطْقِي.**

ومثله: قولي لا إِلَه إِلَّا الله.

---

(١) شرح المكودي ١/١٧٥ ـ ١٧٦، وإعراب الألفيَّة/٣٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٧٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٤، وشرح لهواري ١/٢٦٨، وشرح الأشموني ١/١٥١، والمقاصد الشَّافية ١/٦٤٠.

وقوله: «هِجِّيرَىٰ أبي بكر لا إِلَه إِلَّا الله»، أي: دَأْبُه وعادَتُه.

قال المرادي[١]: «وأقول: الذي يظهرُ والله أعلم ـ في هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأنَّ الجملة في نحو ذلك إنما قُصِد لَفْظُها...». وذكر مثل هذا ابن طولون، وعزاه للدماميني، والمرادي وغيرهما.

إِيَّاه[٢]: خبر «تَكُنْ»، واسمها مستتر يعود على الجملة. معنىٰ: منصوب علىٰ إسقاط حرف الجَرّ، أي: في معنىٰ. اكتفىٰ: جواب الشَّرط. وفيه ضمير يعود علىٰ المبتدأ. وبها: الضمير يعود علىٰ الجملة.



١٢١. وَالْمُفْــرَدُ الْجَامِــدُ فَــارِغٌ، وَإِنْ ❁ يُشْـتَقَّ فَهْـوَ ذُو ضَـمِيرٍ مُسْـتَكِنّْ

انتقل هنا إلىٰ حكم الخبر المفرد، وهو قِسْمان[٣]: جامد، ومشتق.

ـ **فالجامد فارغ**: أي: فارغ من الضمير، فهو لا يتحمل ضميراً، وخالف في هذا الكسائي، وبعضهم عزا الخلاف للكوفيين.

وذكر المرادي أنَّ هذا غير مُحَرَّر، **وقال أبو حيان**[٤]: «**قوله فارغ لا يُدْرَىٰ من ماذا**... وذهب الكسائي والرّمّاني وجماعة إلىٰ أن الجامد يتَّصل بالضمير. وعندنا أنَّ الجامد إذا أُوِّل بالمُشْتَق تحمل الضمير».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٧٧، وشرح ابن طولون ١/١٨٣.

(٢) شرح المكودي ١/١٧٦، وإعراب الألفيَّة/٣٥.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٧٧ ـ ٢٧٨، والمقاصد الشَّافية ١/٦٤٢، وإرشاد السَّالك ١/٢١٠ ـ ٢١١، وشرح ابن الوردي ١/١٧٠ ـ ١٧١.

(٤) منهج السَّالك/٤٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٥، وشرح ابن طولون ١/١٨٤، والمقاصد الشَّافية ١/٦٤٢.

ومثّل لذلك بقوله: **زيد حجرٌ، أي: صلْبٌ...، وزيد أسد، أي: شجاع.**

ـ **والمشتق**: يتحمَّل الضمير، ومثاله: زيد قائم، أي: هو، وذلك إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم للمشتق الجاري مجرىٰ الفعل[1]، مثل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، واسم التفضيل، وأما ما ليس جارياً مجرىٰ الفعل فلا يتحمل ضميراً كأسماء الآلة، والزمان والمكان.

وخلاصة[2] ما سبق أنَّ الجامد يتحمَّل الضمير مُطْلقاً عند الكوفيين، وكذا الرماني من البصريين.

ولا يتحمل ضميراً عند البصريين إلَّا إنْ أُوِّل بمشتق، وَأَنَّ المشتق يتحمَّل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً، وكان جارياً مجرىٰ الفعل.

قال أبو حيان[3]: «وإطلاق القول بأن المشتق يتحمّل ضميراً ليس بجيِّد؛ لأنَّ المشتق إِمَّا أنْ يكون جرىٰ مجرىٰ الفعل أو لا، إِنْ جرىٰ مجرىٰ الفعل تحمّل الضَمير، وإن لم يجرِ مجرىٰ الفعل كأسماء الآلات نحو: مِكسر، وأسماء الأماكن والأزمنة نحو: «مَرْمَىٰ» إذا أردت به مكان الرمي، أو زمانه، لا يتحمَّل الضمير، وإِنْ كان «مِكْسر» مشتقاً من الكسر، ومَرْمَىٰ مشتقاً من الرمي».

ـ **والمفرد**[4]: مبتدأ، الجامد: نعت له، فارغ: خبر المبتدأ، وإن: حرف شرط، يُشْتَقَّ: فعل الشرط، ونائب الفاعل مستتر عائد إلىٰ المفرد، فهو: مبتدأ، ذو: خبر،

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٠٦، وشرح ابن طولون ١/١٨٤، والمقاصد الشَّافية ١/٦٤٥.
(٢) المرجع السابق.
(٣) منهج السَّالك/٤١، وانظر شرح ابن عقيل ١/٢٠٦، وشرح الأشموني ١/١٥٢.
(٤) إعراب الألفيَّة/٣٥ ـ ٣٦.

ضمير: مضاف إليه، مستكن: أي: مستتر، نعت «ضمير».

وجملة المبتدأ والخبر في موضع جزم جواب الشَّرط.

١٢٢. وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا ❁ مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

ـ أمر بإبراز الضمير[1] إذا جرىٰ علىٰ غير من هو له مطلقاً، أي: سواء خِيْفَ اللبس أم لا.

مثال ما يُخاف فيه اللَّبس: زيد عمرو ضاربه هو: الضارب زيد والمضروب عمرو.

ومثال ما لا لبس فيه: زيد هند ضاربها هو: الضارب زيد.

قال أبو حيان[2]: «واتَّبع النَّاظم في ذلك مذهب **البصريين**، أعني في إبراز الضمير أَلْبَسَ أو لم يُلْبِس.

وفصَّل الكوفيون فقالوا: الصِّفة إذا جَرَتْ علىٰ غير من هي له فلا يلزم انفصال الضمير إلَّا إذا خِيف اللبسُ أو لم تكرر الصِّفة...».

ومثال تكرار الصِّفة: زيد حسنة أمه عاقلة هي، فيجوز ألَّا تأتي بالضمير، فتقول: زيد حسنة أمه عاقلة.

ومطلقاً[3]: يشمل الصورتين: سواء خيف اللبس أو لم يُخَفْ، وهو حال من

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٧٩، وشرح المكودي ١/١٧٧، وشرح الأشموني ١/١٥٢، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٨.

(٢) منهج السَّالك/٤١، وتوضيح المقاصد ١/٢٧٩، وشرح المكودي ١/١٧٨، وشرح ابن طولون ١/١٨٥، وشرح الهواري ١/٢٧٠.

(٣) إعراب الألفيَّة/٣٦، وانظر تعليق المكودي/١٧٨.

الهاء في «أَبْرَزْنُه» العائدة إلى الضمير.

وتقدير البيت: أبرز الضمير العائد من الخبر مطلقاً حيث تلا الخبر المبتدأ الذي ليس معنى الخبر مُحَصِّلاً له، أي: لذلك المبتدأ.

١٢٣. وَأَخْبَـرُوا بِظَـرْفٍ اوْ بِحَـرْفِ جَـرّْ ❊ نَاوِيـنَ مَعْنَىٰ «كَائِـنٍ» أَوِ «اسْتَقَرّْ»

ـ مثال ذلك: زيد أمامك، وزيد في الدار.

ـ واختلفوا فيهما إذا وقعا خبراً على أربعة أقوال[1]:

١ ـ **هما من قبيل المفرد**، والعامل فيهما كائن أو مستقِر، ونُسِب هذا إلى سيبويه، وهو مذهب الأخفش.

٢ ـ **هما من قبيل الجُمَل**، والعامل فيهما كان أو استقرّ، أو يستقرُّ، وقد نُسب هذا إلى سيبويه وهو مذهب البصريين ونقل عن الأخفش.

٣ ـ **الثالث أنه يجوز تقدير الوجهين**: المفرد، والجملة، وهذا ظاهر قول النَّاظم.

٤ ـ **أنه قسم برأسه**، لا هو مفرد، ولا هو جملة، وهو مذهب ابن السَّراج. حكاه عنه الفارسي.

قال ابن طولون: «الصحيح عند ابن هشام وغيره أنَّ الخبر في الحقيقة هو متعلَّقهما المَحْذُوف لا هُما...». وذكر مثل هذا ابن عقيل.

---

(١) منهج السَّالك/٤٢، وشرح ابن طولون ١/١٨٦، وشرح ابن عقيل ١/٢١١، وأوضح المسالك ١/١٤٢ «والصحيح أنّ الخبر في الحقيقة ومتعلَّقهما المحذوف، وأن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقرّ، وأنّ الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور»، وشرح الهواري ١/٢٧٣، وإرشاد السَّالك ١/٢١٢.



وقال المرادي[١]: «قلت: التنبيه على أنَّ لفظ كائن أو استقرَّ، لا يتعيَّن بل مستقِر وثابتٌ وحاصلٌ ونحوها ككائن وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقرّ، وضابط ذلك الكونُ المطلقُ».

وقال المكودي[٢]: «وإنما جعلوا هذا النوع قسماً زائداً على المفرد والجملة؛ لأنه عِوَضٌ عن الخبر، ولذلك لا يُجْمَعُ بينهما...».

وقال الشَّاطبي[٢]: «ولما كان الظرف وحرف الجر لا بُدَّ لهما مما يتعلَّقان به من فعل أو معنى فعل ظاهر أو مقدَّر، وهما إذا وقعا خبرين بأنفسهما يلزم ضرورة أن يكونا متعلِّقين بمقدَّر... فقال: ناوين... يعني أنّهم أخبروا بهما لا على سبيل الاستقلال، بل على أنهما مفتقران إلى متعلّق...».

وذكر بعد ذلك[٣]: أنَّ هذا المقدّر لم يظهر أصلاً في موضع من المواضع، وإنما تقديره **تقدير صناعي لضبط القوانين فقط**.

أخبروا[٤]: الضمير عائد على العرب. وهو فعل وفاعل، بظرف: متعلّق بما قبله، ناوين: حال من الضمير المتقدِّم في الفعل. معنى: مفعول بـ«ناوين» اسم الفاعل. كائن: مضاف إليه، أو استقر: معطوف على «كائن».

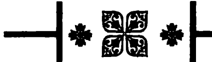
---

(١) وتوضيح المقاصد ١/٢٨٠، وشرح الأشموني ١/١٥٤.

(٢) شرح المكودي ١/١٧٩، وانظر المقاصد الشَّافية ٢/٣.

(٣) المقاصد الشَّافية ٢/٤.

(٤) شرح المكودي ١/١٧٩، وإعراب الأزهري/٣٦.



١٢٤. وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ❁ عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

ـ ظرف المكان يُخْبَر به[1] عن الجُثَّة: زيدٌ أمامك. وعن المعنىٰ: العِلْمُ أمامك.

وأما ظرفُ الزمان فيُخْبَرُ به عن المعنىٰ، ولا يخبر به عن الجُثَّة لعدم الإفادة ما لم تقدر إضافة معنىٰ إليها.

فنقول: الرحيلُ غداً، ولا تقول: زيدٌ اليومَ.

ـ وقوله: **وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا**، يُفْهِم[2] أنَّ الإخبار عن الجُثَّة باسم الزَّمان جائز الإخبار به، ومنه قولهم: **الهلالُ الليلةَ**، وهو في المعنىٰ راجع إلىٰ الإخبار باسم الزمان عن المعنىٰ؛ لأن التقدير: حدوث الهلال الليلة، وتقدير المضاف مذهب البصريين.

وذكر المرادي[2] أنَّ بعضهم لا يُقدِّر في هذا المثال مضافاً مَحْذُوفاً؛ لأنَّ الهلال يشبه اسم المعنىٰ بالحدوث وقتاً بعد وقت، فأفاد الإخبار عنه، وإليه ذهب في التسهيل.

قال ابن عقيل[3]: «وذهب قوم منهم المصنِّف إلىٰ جواز ذلك من غير شذوذ وذلك بشرط أنْ يُفيد كقولك: نحن في يوم طيّبٍ، وفي شهر كذا.

وإلىٰ هذا أشار بقوله: «**وإن يفد فأخبِرا**» فإن لم يُفِدْ امتنع نحو: «زيد يوم الجمعة»».

(١) توضيح المقاصد ١/٢٨٠ ـ ٢٨١، والمقاصد الشَّافية ٢/٢١، وشرح ابن الوردي ١/١٧١.
(٢) شرح ابن طولون ١/١٨٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٨١، وإرشاد السَّالك ١/٢١٢ ـ ٢١٣، وشرح الهواري ١/٢٧٥، وشرح ابن عقيل ١/٢١٤، وشرح ابن النَّاظم/٤٣.
(٣) شرح ابن عقيل ١/٢١٤، وشرح المكودي ١/١٧٩ ـ ١٨٠.

وذكر **الشَّاطبي**[١] أنَّ الفرق بين ظرف الزمان وظرف المكان أنَّ ظروف الزمان تحدث وتنقضي، والجثّة كلّها موجودة، فلا فائدة في الإخبار عنها بذلك، والمصادر وهي أسماء المعاني غير موجودة بل تحدث، فأفاد الإخبار عنها بالظروف الزمانية، وأما ظروف المكان فأيها جعلت مستقراً لشيء جاز أن يقع خبراً وتقع الفائدة.

وتعقَّب النَّاظم[٢] في قوله: اسم زمان، **واسم الزمان غير مرادف لظرف الزمان، فاسم الزمان منقسم إلى ظرف وغير ظرف فكيف يكون مرادفاً له؟**

ولا يكون[٣]: لا: نافية، يكون: مضارع ناقص، اسم: اسمها، زمان: مضاف إليه، خبراً: خبر يكون، عن جثة: متعلّق بـ«خبرا»، وإن: شرط، يفد: فعل الشرط، فأخبرا: أمر مؤكَّد بالنون.

فائدة

قال أبو حيان[٤]: «ولتعلم أنَّ اصطلاح النُّحاة مختلف في الظرف؛

ـ فالبصريون يسمّونه ظرفاً.

ـ والفراء يسمّيه محلاً.

ـ والكسائي يسمّيه حرف صفة.

ولا مشاحّة في الاصطلاح، ولكل من التسمية وَجْهٌ، وإِنْ كان الظرفُ الواقع خبراً للمبتدأ زماناً، ويُسمَّى عند الكوفيين وقتاً...».

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٢٢.
(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٢٦.
(٣) إعراب الألفيَّة/٣٦، وشرح المكودي ١/١٨٠.
(٤) منهج السَّالك/٤٣.

١٢٥. وَلَا يَجُــوزُ الِابْتِــدَا بِــالنَّكِرَهْ ❁ مَا لَـمْ تُفِدْ كَـ«عِنْدَ زَيْـدٍ نَمِـرَهْ»
١٢٦. وَ«هَلْ فَتىً فِيكُمْ؟» فَـ«مَا خِلٌّ لَنَا» ❁ وَ«رَجُـلٌ مِـنَ الْكِـرَامِ عِنْـدَنَا»
١٢٧. وَ«رَغْبَةٌ فِـي الْخَيْـرِ خَيْـرٌ» وَ«عَمَـلْ ❁ بِرٍّ يَزِينُ»، وَلْـيُقَسْ مَـا لَـمْ يُقَـلْ

قال ابن طولون(١): «**الغالبُ في المبتدأ أن يكون معرفة**»، **وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة**، وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة إذا حصلت منها فائدة مسوِّغات كثيرة، وأنهاها بعض المتأخرين إلىٰ خمسين، واقتصر النّاظم منها علىٰ ستة...».

وذكر أبو حيان(٢) **أنَّ** بعض المتأخرين تتبَّع هذه المسوِّغات ووجدها نيفاً وثلاثين، وذكر السِّتَّة في الأبيات الثلاثة، وزاد بعضهم علىٰ ما ذكره النّاظم، وذكر منها ابن عقيل أربعاً وعشرين حالة، وقال: «**وما لم أذكره منها أسقطته لرجوعه إلىٰ ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح**».

وما ذكره النَّاظم هو ما يلي(٣):

١ ـ أن يتقدَّم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور، وأشار إلىٰ ذلك بقوله: عند زيد نَمِرَة. ومثال الجار والمجرور: في الدار رجلٌ.

قال الشَّاطبي: «والنمرة: بردة من صوف تلبسها الأعراب، والنمرة أيضاً مُؤَنَّث

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٨٩، ومنهج السَّالك/٤٥، وإرشاد السَّالك ١/٢١٤، وشرح ابن عقيل ١/٢١٦ ـ ٢٢٧، وشرح ابن الوردي ١/١٧٢ ـ ١٧٣، وشرح ابن النَّاظم/٤٤.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢١٦، وشرح المكودي ١/١٨٠، وشرح الهواري ١/٢٧٦، وتوضيح المقاصد ١/٢٨١.

(٣) شرح الأشموني ١/١٥٧ ـ ١٥٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٩.

النمر وهو سبع...».

٢ ـ وذكر في البيت الثاني ـ **تقدُّم استفهام على النكرة، وكان مثاله: هل فتىً فيكم؟**

٣ ـ وفيه **تقدَّم النفي نحو: ما خِلٌّ لنا.**

٤ ـ والرابع **أن تُوْصَف النكرة نحو: رجلٌ من الكرامِ عندنا.**

ويقال إنه عنى بقوله هذا الإمام النووي ﷺ، وكان ممن أخذ عن ابن مالك، وذكر في البيت الخامس حالتين[١]:

٥ ـ **أن تكون النكرة عاملةً فيما بعدها،** وقد أشار إلى ذلك بقوله: **ورغبةٌ في الخير خيرٌ.** فهنا نكرة تعلّق بها معمول وهو المجرور، فأفاد الإخبار عنها.

٦ ـ والسَّادسة: **أن تكون النكرة مضافة إلى نكرة،** وهذا ما أشار إليه بقوله: **عملُ برٍّ يزينُ.**

وقال في البيت الثالث: «وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ» أي: على هذه المُسَوِّغات ما أشبهها في المعنى، فدلَّ هذا على أنه لم يستوفِ هذه المسوِّغاتِ.

ولم يشترط سيبويه[٢] بالابتداء بالنكرة إلَّا حصول الفائدة.

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.
ومثله عند أبي عبد الله الفاسي في فيض نشر الانشراح ٤٩١/١ قال: «وقد سمعت من أشيخانا أن النووي هو المراد بقول ابن مالك في الخلاصة: ورجل من الكرام عندنا. لأنه كان ضيفه في تلك الليلة، والله أعلم».
قلت: ما ورد في هذين المرجعين ليس محققاً وإنما ذكر بصيغة التمريض، ولم أجد واحداً من الشراح ذكر هذا.

(٢) انظر الكتاب ١٦٦/١، ومغني اللبيب ٤٣٩/٥ ـ ٤٦٣، وشرح المكودي ١٨١/١.

قال أبو حيان[1]: «وقد ذكرتُ جملةً من هذه المُسَوِّغات في أرجوزتي المسماة بنهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب، ثم ذكرتُ أنَّ جميعها راجع إلىٰ مُسَوِّغَيْن فقلتُ:

وَكُلّ مَا ذَكَرْتُ في التقسيم ❖ يَرْجع للتَّخْصِيصِ وَالتَّعْمِيمِ

ولولا الغرضُ في هذا الكتاب الاختصار لأوضحتُ رجوعَ كل واحد من هذه المُسَوِّغات إلىٰ أحد هذين الوصفين اللَّذين هما التخصيص والتعميم».

ما لم تُفِدْ[2]: ما: ظرفية مصدريّة، أي: مدة كونها غير مفيدة، والضمير في «تُفِد» محتمل عند الشَّاطبي وجهين:

ـ أَنْ يعود إلىٰ الابتداء، أي: ما لم يفد الابتداءُ بالنكرة، هذا هو الظّاهر.

ـ والثاني: أن يعود إلىٰ غير مذكور لكنه مفهوم من سياق الكلام، وهو الكلام المبتدأ فيه بالنكرة.

كعند زيدٍ نمرة: الكاف جارة لقول محذوف، وعند: خبر مقدَّم، نمرة: مبتدأ مؤخَّر. والمبتدأ والخبر مقولان لقول محذوف. وذلك كقولك....

ورغبةٌ في الخير خيرٌ: رغبةٌ: مبتدأ، وسَوَّغ الابتداء به عمله في المجرور بعده، في الخير: متعلِّق بالمصدر، خير: خبر المبتدأ. عمل برٍّ يزين: عمل: مبتدأ، وجملة يزين: خبر المبتدأ.

---

(١) منهج السَّالك/٤٥، وانظر توضيح المقاصد ١/٢٨١.

(٢) شرح المكودي ١/١٨١، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٢، وإعراب الألفيَّة/٣٦.

١٢٨. وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ❊ وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

ـ الأصلُ في الخبر[1] أن يتأخَّر عن المبتدأ؛ لأنه وصفٌ له في المعنى، وحقُّ الوصف أنْ يكون متأخِّراً عن الموصوف.

وذكر **الشَّاطبي**[2] أنَّ النَّاظم قَدّم أولاً الأحكام المتعلِّقة بكل واحد من المبتدأ والخبر على حدته، ثم أخذ في ذكر الأحكام المتعلّقة بكل واحد منهما بالإضافة إلى الآخر، وذلك التقديم والتأخير، فعرّف أولاً بقاعدة أصليّة، وهي أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر، والأصل في الخبر التأخير عن المبتدأ.

وقوله[2]: «**والأصلُ في الأخبار أن تؤخَّرا**» لزم منه أنَّ الأصل في المبتدآت أن تُقَدَّم».

ـ وقوله: جَوَّزوا[3]: إمّا أن يعود على العرب، وإمّا على النحويين، فإن كان يريد به النحويين فالمراد بهم أهل البصرة.

فإن الكوفيين منعوا تقديم خبر المبتدأ عليه اعتماداً على أنَّ ذلك يؤدِّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره.

قال ابن عقيل[4]: «وقد وقع في كلام بعضهم أنَّ مذهب الكوفيين منع تقديم الخبر الجائز التأخير عند البصريين، وفيه نظر؛ فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين،

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٩١، وشرح المكودي ١/١٨٢، وإرشاد السَّالك ١/٢١٩، وشرح ابن النَّاظم/٤٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٥٤.

(٣) المقاصد الشَّافية ٢/٥٤.

(٤) شرح ابن عقيل ١/٢٢٧ ـ ٢٢٨.

والكوفيين على جواز «في داره زيدٌ» فَنَقْلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث...».

وذكر المرادي[1] أنَّ الكوفيين منعوا تقديم الخبر إلَّا في نحو: في داره زيدُ، وهم محجوجون بالسماع.

ـ وقوله[2]: «إذ لا ضَرَرا»، أي: إنْ لم يعرض عارض يمنع من تقديمه، وسيأتي بيانه، ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً قولهم: «تميميٌّ أنا»، و«مشنوء من يشنؤك».

ـ والأصلُ[3]: مبتدأ، في الأخبار: متعلق بـ«الأصل»، أن: حرف مصدري، تؤخّرا: فعل مضارع منصوب، وأن ومنصوبها مصدر مرفوع خبر للمبتدأ. أي: والأصل في الأخبار تأخيرُها.

وجوّزوا: فعل ماض، وفاعله، التقديم: مفعول به، إذ: للتعليل وفيها خلاف: حرف أو ظرف، لا: نافية للجنس، ضررا: اسم لا مبني على الفتح، والخبر محذوف، أي: لا ضررَ فيه.

١٢٩. فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ ❊ عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ

ـ يعني أنَّ الخبر يمنع من تقديمه أسباب، وهي[4]:

ـ **أن يستوي الجزآن، يعني المبتدأ والخبر في التعريف مثل:**

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٢) شرح المكودي ١/١٨٢، وشرح ابن طولون ١/١٩١، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٢، وشرح الأشموني ١/١٦٢، والمقاصد الشافية ٢/٥٦.

(٣) إعراب الألفية/٣٦ ـ ٣٧.

(٤) توضيح المقاصد ١/٢٨٢، وشرح ابن طولون ١/١٩٢ ـ ١٩٣، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٢ ـ ٢٣٣، وشرح المكودي ١/١٨٣.

صديقي زيدٌ، العالم زيدٌ.

ـ وفي التنكير مثل: أفضلُ منك أفضلُ مني. ولا قرينة.

فلو عُلِمَ المخبر به منهما بقرينة جاز التقديم، كقولك:

أبو حنيفةَ أبو يوسفَ.

فأبو حنيفة خَبَرٌ مقدَّمٌ؛ لأنَّ المراد تشبيه أبي يوسف به.

قال ابن طولون[١]: «... وذلك بأن يكون هناك قرينة لفظيّة أو معنويّة». وذكر مثالين لذلك، فيجوز التقديم فيهما للخبر:

ـ الأول: رجل صالح حاضر، فالصِّفة قرينة لفظيّة.

ـ الثاني: أبو يوسف أبو حنيفة، والقرينة هنا معنوية، وهي التشبيه الحقيقي.

ومن ذلك قول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا ❊ بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

بنونا[٢]: خبر مقدَّم. وبنو أبنائنا: مبتدأ مؤخّر لأنَّ المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم.

عُرْفاً ونكراً[٢]: تمييزان مُحَوَّلان عن الفاعل، لا منصوبان بإسقاط الخافض خلافاً للمكودي، ولا مصدران في موضع الحال خلافاً للهواري والشَّاطبي.

عادمي بيان: حال من فاعل يستوي.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٨٢، وشرح ابن طولون ١/١٩٢ ـ ١٩٣، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٢ ـ ٢٣٣، وشرح المكودي ١/١٨٣.

(٢) إعراب الأزهري ١/٣٧، وشرح المكودي ١/١٧٨، وشرح الهواري ١/٢٨٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٩.

١٣٠. كَـذَا إِذَا مَـا الْفِعْـلُ كَـانَ الْخَبَـرَا ✤ أَوْ قُصِـدَ اسْـتِعْمَالُهُ مُنْحَصِـرَا

١٣١. أَوْ كَـانَ مُسْـنَداً لِـذِي لَامِ ابْتِـدَا ✤ أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَـ«مَنْ لِي مُنْجِدَا»

ـ **الثَّاني**[١]: مما يجب فيه تأخير الخبر ويمتنع تقديمه أن يكون الخبر فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً، وهو ما أشار إليه بقوله:

كَـذَا إِذَا مَـا الفِعْـلُ كَـانَ الخَبَـرَا ✤

يعني: يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً فأَطْلَق، وهو مقيَّد بما تقدَّم؛ فإنه لا يمتنع تقديمه في نحو: الزيدان قاما، وزيدٌ قام أبوه وإنما يمتنع تقديمه في نحو: زيد قام، وهند قامت.

قال المرادي[٢]: «... جاز التقديم فتقول: قاما الزيدان، وقام أبوه زيد؛ لأنَّ إسناد الفعل إلى الضمير أو السببي يُعْلَم منه ابتدائيَّة المتأخِّر...».

وقال أبو حيّان[٣]: «أطلقهُ في قوله: «**كان الخبرا**» وينبغي أن يقيد فيقول: كان خبراً رافعاً تحرُّزاً من أن يكون الفعل ناصباً الضمير....».

الثالث[٤]: أن يقصد استعمال المبتدأ منحصراً في الخبر بـ«إِلَّا» نحو: ما زيدٌ إِلَّا كاتب، أو بـ«إِنَّمَا» نحو: إنما زيد كاتب.

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٩٣، وشرح المكودي ١/١٨٤، وشرح الهواري ١/٢٨٢، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٤، ومنهج السَّالك/٤٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٦٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٨٣.

(٣) منهج السَّالك/٤٧، وانظر المقاصد الشَّافية ٢/٦٩.

(٤) توضيح المقاصد ١/٢٨٤، وشرح المكناسي ١/٢٩٧، وشرح ابن طولون ١/١٩٣.

قال المرادي: «وتسامح في جعله الخبر محصوراً، وإنما هو محصور فيه».

وقد نَدَر تقديمُ الخبرِ المقرونِ بـ«إِلَّا» مقدّماً في الضرورة، كقول الشّاعر[1]:

فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَىٰ ❊ عَلَيْهِم، وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

أي: ما النَّصْرُ علىٰ الأعداء يرتجىٰ إِلَّا بك، ولا المُعَوَّلُ إِلَّا عليك.

كذا عند الهواري وغيره.

٤ ـ **الرابع**[2]: ما ورد في البيت الثاني، أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام الابتداء؛ لاستحقاقها الصَّدْر نحو: لَزَيدٌ قائمٌ.

وجاء التقديم شذوذاً في قول الشَّاعر:

خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ❊ يَنَلِ العَلَاءَ وَيُكْرِمِ الأَخْوَالَا

لأنت: مبتدأ مُؤَخَّر، وخالي: خبر مقدَّم.

٥ ـ **الخامس**[3]: أن يكون بما يلزم الصَّدر كاسم الاستفهام، واسم الشرط والمضاف إلىٰ أحدهما....

مثال الاستفهام: مَن لي منجداً؟: مَن مبتدأ، لي: خبر، منجداً: حال.

ومثال الشرط: من يَقُمْ أَقُمْ معه.

---

(١) شرح الهواري ١/٢٤٨ ـ ٢٨٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٧٢، وشرح المكناسي ١/٢٩٧.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٨٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٦، وشرح الهواري ١/٢٨٦، ومنهج السَّالك/٤٧، وشرح الأشموني ١/١٦٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٧٤.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٨٥ ـ ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٨، وشرح ابن طولون ١/١٩٣، وشرح المكودي ١/١٨٥، ومنهج السَّالك/٤٧.

كذا[1]: متعلق بـ«امنعه»، إذا: شرط، الفعل: فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير: كان الخبرا: كان واسمها وخبرها. قصد استعماله: فعل: ونائب عن الفاعل، منحصراً: حال. والبيت الثاني واضح إعرابه.

١٣٢. وَنَحْوُ: «عِنْدِي دِرْهَمٌ» وَ«لِي وَطَرْ» ❊ مُلْتَـزَمٌ فِيـهِ تَقَـدُّمُ الْخَبَـرْ

١٣٣. كَـذَا إِذَا عَـادَ عَلَيْـهِ مُضْـمَرُ ❊ مِمَّـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِينـاً يُخْبَـرُ

ـ هذا هو القسم[2] الثالث من أقسام الخبر، وهو ما يجب تقديمه، وقد ذكر ذلك في أربعة مواضع:

١ ـ الأول: أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة، ومَثّل لذلك بمثالين:

ـ **الظرف**: عندي درهمٌ.

ـ **الجارّ**: لي وَطَرٌ.

وأجمع النُّحاة والعَرَبُ على منع تقديم المبتدأ في مثل هذه الحالة، فإذا كان للنكرة مُسَوِّغ جاز الأمران نحو: رجل ظريف عندي، وعندي رجُل ظريف.

٢ ـ الثّاني[3]: أَنْ يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: في الدار صاحبُها، فلا يجوز تأخير الخبر لئلا يعود الضمير على متأخِّر لفظاً ورُتْبَةً.

(١) إعراب الألفيَّة/٣٧.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٩٤، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٤٠، وشرح الهواري ١/٢٨٧، وشرح الأشموني ١/١٦٦، وإرشاد السَّالك ١/٢٢٣، وشرح ابن النَّاظم/٤٦.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢٤١، وشرح الهواري ١/٢٨٨، وشرح المكود ١/١٨٥، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٦.

ومثّلوا لذلك بقولهم: علىٰ التمرةِ مِثْلُها زُبْداً.

وقوله: مما به عنه مُبيناً يخبرُ:

قال المرادي[١]: «به: يعني من المبتدأ، **ودعاه إلىٰ هذه العبارة المشتملة علىٰ هذا التعقيد ضِيْقُ النّظم**».

وعند المكناسي[٢]: «ودعاه إلىٰ هذه العبارة المشتملة علىٰ هذا التعقيد ضيق النظم يعني قوله: مما به....

قلتُ: وقد أصلحه بعض أصحابنا فأزال التعقيد، وجمع معنىٰ البيتين في بيت فقال:

كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُضْـــمَر ❁ مِـــنْ مُبْتَـــدَا وَكَـــانَ مَـــا يُصَـــدَّرُ»

وقال المكودي[٣]: «وهذا البيت من الأبيات المعقَّدة من هذا الرجز».

وقال: وما في قوله: مما: واقعة علىٰ المبتدأ، وهي موصولة، وصلتها «يخبر»، وبه وعنه: متعلّقان بـ«يخبر»، والضمير العائد علىٰ الموصول الضمير في «عنه» والضمير في «به» عائد علىٰ الخبر.

ومبيناً: حال من الضمير في «به».

وقال أبو حيّان[٤]: «وعَبَّر هذا النَّاظم بهذه العبارة المثبَّجة الفاسدة، أما تثبيجها فغير خافٍ لكثرة الضمائر التي في: عليه، وفي به، وفي عنه، **وللحشو أيضاً فلا يظهر**

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٦.

(٢) شرح المكناسي ١/٣٠٠، ونقل مسألة التعقيد عن المرادي. وتقدَّم نقل نصِّه.

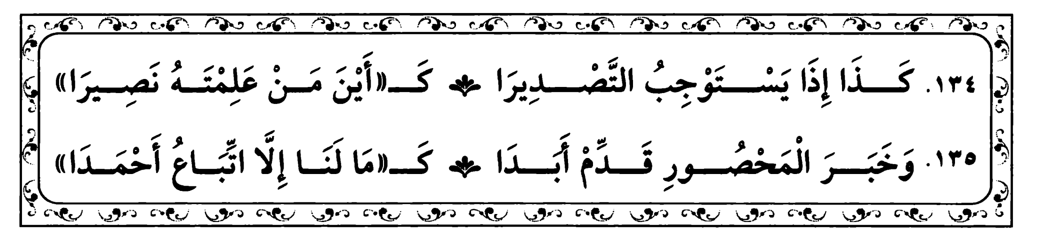
(٣) شرح المكودي ١/١٨٧.

(٤) منهج السَّالك/٤٨. الثَّبَجَ: من معانيه اضطراب الكلام.

معنىٰ لقوله: مبيناً.

وأما فَسَادها فواضح؛ لأنّ الضمير في قوله «عليه» إما أن يكون عائداً علىٰ المبتدأ... وإما أن يكون عائداً علىٰ الخبر...».

وإعراب البيتين ظاهر[1]. ومبيناً: حال من الهاء في «به».



١٣٤. كَـذَا إِذَا يَسْـتَوْجِبُ التَّصْـدِيرَا ❁ كَـ«أَيْنَ مَـنْ عَلِمْتَـهُ نَصِـيرَا»

١٣٥. وَخَبَـرَ الْمَحْصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا ❁ كَـ«مَا لَنَـا إِلَّا اتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا»

٣ ـ الثالث[2]: مما يجب فيه تقدُّم الخبر، أن يكون من ذوات الصَّدْر، ومثَّل لذلك بقوله: «**أين من علمته نصيرا**».

أين: ظرف مكان، خبر مقدَّم: من علمته، مبتدأ مؤخَّر، وصلة، ومثله: كيف زيد؟

ومثل ذلك المضاف إلىٰ اسم الاستفهام نحو: غلام أيّ رجل غلامك؟ وصبيحة أيّ يوم سفرُك؟

٤ ـ الرابع[3]: أن يكون المبتدأ محصوراً بإِلَّا نحو: **ما لنا إلَّا اتِّباعُ أحمدَ**، فالخبر وهو «لنا» واجب التقديم، لأنَّ المبتدأ «اتِّباع» محصور به، ومثاله محصوراً

---

(١) وانظر إعراب الألفيَّة/٣٧ ـ ٣٨.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٩٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٤٣، وشرح المكودي ١/١٨٦، وشرح الهواري ١/٢٨٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٦، وشرح الهواري ١/٢٨٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٦، والمقاصد الشَّافية ٢/٨٨ ـ ٨٩، وشرح ابن النَّاظم/٤٦.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٨٧، وشرح ابن طولون ١/٩٥، وشرح الهواري ١/٢٩٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٤٣، وشرح المكودي ١/١٨٦، والمقاصد الشَّافية ٢/٨٩.

بـ«إِنما»: إنما في الدار زيدٌ.

خبرَ[1]: مفعول به مقدَّم بـ«قدِّم»، أبداً: حال. كذا عند الهواري، وظرف عند المكودي والأزهري.

١٣٦. وَحَــذْفُ مَــا يُعْلَــمُ جَــائِزٌ كَمَــا	تَقُولُ: «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا»
١٣٧. وَفِي جَوَابِ «كَيْفَ زَيْدٌ؟» قُلْ: «دَنِفْ»	فَـ«زَيْدٌ» اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

قال أبو حيان[2]: «ذكر أنه إذا كان ثَمَّ ما يدلُّ علىٰ المحذوف من المبتدأ والخبر جاز ذلك، ومثَّل بالمثالين في هذا البيت، وفي البيت الذي بعده، ثم تعرَّض إلىٰ الأماكن التي يجب فيها حذف الخبر، **ولم يتعرَّض إلىٰ الأماكن التي يجب فيها حذف المبتدأ...**».

ومثاله في **البيت الأول**: زيدٌ، بعد السُّؤال: من عندكما؟

❋ **وفي البيت الثاني**: دَنِف، بعد السّؤال كيف زيد؟ وكأنه قال: زيد دنف، أي: مريض.

وتعقَّبه أبو حيان[3] بأنه جرت عادة النحويين في مثل هذا ألَّا يقدِّروا المحذوف اسماً ظاهراً، وإنما يقدرونه مضمراً، أي: هو دنِف؛ لأنّ «زيد» تقدَّم ذكره، فتقديره بالمظهر يشعر بالمغايرة، وتقديره بالمضمر يعيِّن أنه الأول، فلذلك قدَّره النُّحاة

---

(١) شرح الهواري ١/٢٩٠، وشرح المكودي ١/١٨٧، وإعراب الألفيَّة/٣٨.

(٢) منهج السَّالك/٤٩، وشرح المكودي ١/١٨٨، وشرح ابن طولون ١/١٩٥، وشرح الهواري ١/٢٩٠ ـ ٢٩١، والمقاصد الشَّافية ٢/٩١.

(٣) منهج السَّالك/٤٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٧، وشرح الأشموني ١/١٦٨، «والتقدير هو دنف، وإنْ شئت صَرَّحت به»، وإرشاد السَّالك ١/٢٢٥ ـ ٢٢٦، وشرح ابن النَّاظم/٤٧.

بالمضمر لا بالمظهر، ووجدت عند المرادي مثل هذا التعقيب الذي ذكره أبو حيان.

وقد يُحْذَفُ جوازاً المبتدأُ والخبرُ إذا عُلِمَا، ومنه قوله تعالى[1]: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾، أي: فعدَّتُهنّ ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما قبله عليه[2].

وقال الهواري الأندلسي[3]: «وقد يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ أو الخبر، كقوله تعالى[4]: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾.

وهذا الذي تقدَّم كلّه حذْفٌ على جهة الجواز.

والتقدير عند ابن هشام في الآية: **شأني صبر جميل**، على تقدير حذف المبتدأ، **أو صبر جميل أمثل من غيره**، على تقدير حذف الخبر.

كما[5]: الكاف: حرف تشبيه. ما: مصدرية، جملة تقول: صلتها، ولا عائد عليها لكونها موصولاً حرفياً.

والكاف ومجرورها في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كقولك...

زيد: مبتدأ محذوف الخبر للعلم به، أي: زيد عندنا، وهو والخبر مقول للقول.

كيفَ زيدٌ: خبر مقدَّم، ومبتدأ مؤخّر.

---

(١) سورة الطلاق ٦٥/٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٩٥ ـ ١٩٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٩٢، وشرح المكودي ١/١٨٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٩٩.

(٣) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٩٢، وانظر شرح ابن عقيل ١/٢٤٦.

(٤) سورة يوسف ١٢/١٨، وانظر مغني اللبيب ٥/١٢٤، ٤٥٢.

(٥) إعراب الألفيَّة/٣٩، وشرح المكودي ١/١٨٨.



دَنِف: خبر لمبتدأ محذوف، وهو وخبره مقولان لـ«قُلْ».

فزيدٌ استغني عنه إذ عُرف[1]**: هذا عند المكودي تتميم، ولو استُغْنِي عنه لَصَحَّ المعنىٰ.**

ومثل هذا عند ابن طولون.

١٣٨. وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ ✤ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ

ذكر في الأبيات الآتية مع هذا البيت وجوب حذف الخبر في أربعة مواضع، وبدأ بالحَذْف بعد:

لولا[2]: وأشار بقوله: «غالباً» إلىٰ أنه رُبَّما أُثبِتَ خبر المبتدأ، **وذكروا أنَّ الخبر بعد «لولا»:**

١ ـ قد يكون كوناً مطلقاً، وفي هذه الحالة يجب حَذْفه، نحو: لولا زيد لأكرمتُك. أي: لولا زيد موجودٌ أو كائن.

٢ ـ وقد يكون كوناً مُقَيَّداً، فقد يكون علىٰ حذفه دليل، أو لا يكون، فإن لم يكن فلا يجوز حَذْفه نحو: لولا زيدٌ في الدار لكان كذا، فلو حذفت هذا الخبر لم يكن بعد الحذف ما يدلّ عليه.

وإنْ كان علىٰ حذفه دليل فيجوز الحذف.

ومما ذكروه علىٰ عدم الدليل وجوب الإثبات قوله ﷺ: **«لَوْلَا قَومك حديثو**

(١) شرح ابن طولون ١/١٩٦، وشرح المكودي ١/١٨٨.

(٢) منهج السَّالك/٥٠، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٨، وشرح ابن النَّاظم/٤٨، وشرح الهواري ١/٢٩٢ ـ ٢٩٣، والمقاصد الشَّافية ٢/١٠٤، وشرح السُّيوطي/١٣٣، وشرح ابن الوردي ١/١٧٩ ـ ١٨٠.

عَهْد بجاهلية لَأَقمت البيت».

قال المرادي[1]: «وإلىٰ هذا التفصيل أشار بقوله: غالباً، وهو مذهب الرّمّاني وابن الشجري والشّلوبين.

ـ ومذهب الجمهور أن الخبر بعد «لولا» **واجب الحذف مطلقاً بناء علىٰ أنه لا يكون إلَّا كوناً مُطْلقاً**.

ـ وإذا أُريد الكون الخاص جُعِل مبتدأ، قيل: لولا قيام زيد لأَتَيْتَك،... وحاصل مذهبهم منع الإخبار بالخاص بعد «لولا»».

ـ **وقال المكودي**[2]: وفُهِم من قوله «غالباً» أنَّ لـ«لولا» استعمالين:

ـ غالباً، وغير غالب، وأنه لا يجب الحَذْف إلَّا بعد الاستعمال الغالب،... نحو: لولا زيد لأكرمتك. ففي مثل هذا يجب حَذْف الخبر لسد الجواب مسدَّه.

ـ وغير الغالب أن يعلّق الامتناع علىٰ صفة في المبتدأ نحو: «لولا زيد باكٍ لضحكت»، فالامتناع في هٰذه الصُّورة مُعَلَّقٌ علىٰ بكاء زيد، لا علىٰ زيد، ففي مثل هذا لا يجب حَذْف الخبر، بل يجوز إن دلَّ عليه دليل».

وقوله: وفي نَصِّ يمينٍ ذا استقرّْ:

نحو[3]: **لَعَمْرُك لأفعلنَّ، فالخبر واجب الحذف، تقديره: قَسَمي**، وَوَجَبَ

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٨٩، وشرح ابن طولون ١/١٩٦، وشرح الأشموني ١/١٦٩.

(٢) شرح المكودي ١/١٨٨ ـ ١٨٩، وانظر شرح ابن عقيل ١/٢٤٨ ـ ٢٥٠، والمقاصد الشَّافية ٢/١٠٣ ـ ١٠٤.

(٣) شرح الهواري ١/٢٩٥، ومنهج السَّالك/٥٠، وشرح ابن طولون ١/١٩٦، وشرح المكودي ١/١٨٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٢، والمقاصد الشَّافية ٢/١٠٩.

حذفه لسدِّ الجواب مَسَدَّه.

وذكر «نصّ يمين»[١] ليتحرر مما ليس بيمين بالنَّص كقولهم: **عهد الله لأُكرمنَّك**، والتقدير: عليَّ عهدُ الله، وحذف الخبر هنا جائز لا واجب.

غالباً[٢]: ظاهره عند المكودي والشَّاطبي أنه منصوب بنزع الخافض، وذكر المكودي أنه حال من «لولا»، وفي نصّ: متعلق باستقرَّ، وفي: بمعنىٰ «مع»، ذا: مبتدأ، استقرَّ خبر المبتدأ.

١٣٩. وَبَعْـدَ وَاوٍ عَيَّنَـتْ مَفْهُـومَ (مَـعْ) ❊ كَمِثْـلِ: «كُـلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صَـنَعْ»

ـ **هذا هو الموضع الثالث**[٣] مما يجب فيه حَذْف الخبر، وهو أن يقع بعد واو المعيَّة، فذكر هذا في صدر البيت، ثم مثّله بقوله: **كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ**.

كلُّ: مبتدأ. وما: معطوف عليه، **والخبر مَحْذُوف تقديره مقترنان، وعُرِف هذا المذهب للبصريين**.

وعند الكوفيين والأخفش أنَّ هذا التركيب مُسْتَغْنٍ عن تقدير الخبر؛ لأن معناه مع ضيعته.

قال أبو حيان[٤]: «هذا فيه قولان ذكرهما الأخفش في الأوسط:

---

(١) المرجع السابق.

(٢) إعراب الألفيّة/٣٩، والمقاصد الشَّافية ٢/١٠٤، وشرح المكودي ١/١٨٩.

(٣) منهج السَّالك/٥٠، وأوضح المسالك ١/١٥٩ ـ ١٦٠، وشرح المكودي ١/١٩٠، وشرح الهواري ١/٢٩٥، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٠، والمقاصد الشَّافية ٢/١١٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٣، وشرح ابن طولون ١/١٩٧.

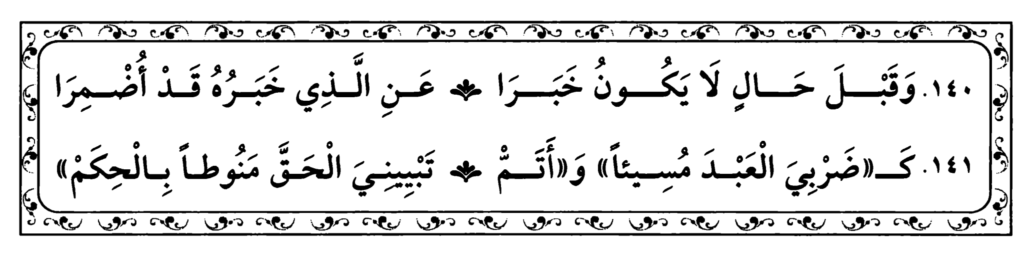
(٤) منهج السَّالك/٥٠.

أحدهما: أن الخبر محذوف تقديره: مقرونان، أو ما في معناه.

والقول الآخر: أنَّه لا يحتاج إلىٰ تقدير حذف خبر، بل هذا كلام تامّ لا يحتاج إلىٰ زيادة؛ لأنه في معنىٰ: **كلّ رجلٍ مع صنعته...**».

واختار[1] المذهب الثاني ابن عصفور في شرح الإيضاح.

وقال ابن عقيل[1]: «فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً، نحو: «زيد وعمرو قائمَان».



١٤٠. وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا ❁ عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

١٤١. كَـ«ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً» وَ«أَتَمّْ ❁ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ»

ـ **هذا هو الموضع الرابع**[2] من مواضع حذف الخبر، وهو أَنْ يقع المبتدأ مصدراً وبعده حال سدّت مَسَدّ الخبر، وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبراً فيحذف الخبر وجوباً لسَدِّ الحال مسدَّه، ومثّل لذلك بمثالين:

١ ـ ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً:

ضربي: مبتدأ، العبدَ: معمول للمصدر، مُسيئاً: حال سدّت مَسَدّ الخبر. والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، و«كان» تامّة، وهو تقدير البصريين. وإن كان ماضياً قدّر بـ«إذا».

(١) شرح ابن عقيل ١/١٥٣، والمقاصد الشَّافية ٢/١١٠.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤، وشرح ابن طولون ١/١٩٧ ـ ١٩٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٩١، وشرح المكودي ١/١٩٠ ـ ١٩١، وأوضح المسالك ١/١٦٠، وشرح الهواري ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧، ومنهج السَّالك/٥٠.

٢ ـ والثاني: **أَتَمّْ / تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ**:

وأتمُّ: مبتدأ، تَبْيِينِيَ: مضاف إليه، الْحَقَّ: معمول له، منوطاً: حال سَدَّت مَسَدَّ الخبر، علىٰ تقدير: أتم تبييني الحق إذا كان منوطاً بالحكم.

قال المرادي[١]: «فإن قلت: فهلا كانت «كان» ناقصة، والمنصوب خبر لأن حذف الناقصة أكثر؟ قلتُ: منع من ذلك أمران: التزام تنكيره، ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه...».

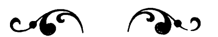
وتعقَّب أبو حيان الناظم فقال[٢]: **«... فآل المعنىٰ إلىٰ أن الخبر لا يحذف إلَّا عند مبتدأ محذوف الخبر، وهذا في غاية الفساد، وهو شيء دقيق لا يدرك بأول نظر...».**

قيل[٣]: متعلق بمحذوف تقديره: ويُحْذَفُ الخبر. وعند الأزهري متعلِّق باستقرّ.

لا يكون خبراً: جملة في موضع الصِّفة لـ«حال».

عن الذي: متعلِّق بـ«خبرا»، والذي: نعت لمحذوف، تقديره: عن المبتدأ الذي.

وأتمّ: أفعل تفضيل، وهو مضاف إلىٰ «تَبْيِينِي».



(١) توضيح المقاصد ١/٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٢) منهج السَّالك/٥٠.

(٣) شرح المكودي ١/١٩٠ ـ ١٩١، وإعراب الألفيَّة/٤٠، والمقاصد الشَّافية ٢/١١٣.

١٤٢. وَأَخْبَــرُوا بِــاثْنَيْنِ أَوْ بِــأَكْثَرَا ✽ عَـنْ وَاحِـدٍ كَـ«هُـمْ سَـرَاةٌ شُعَـرَا»

أي: أخبروا عن المبتدأ الواحد بخبرين أو أكثر، وذلك على وجهين[1]:

١ ـ **أحدهما**: أن يتعدّد لفظاً لا معنى نحو: الرُّمَّان حُلْوٌ حامِضٌ.

فإن معنى الخبرين راجع إلى شيء واحد؛ إذ معناهما: مُزٌّ.

فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد، خلافاً للفارسي في أحد قوليه.

٢ ـ **والثَّاني**: أن يتعدَّد الخبر لفظاً ومعنى نحو: زيد كاتب شاعر، فهذا يجوز فيه أن يُعْطَفَ الثاني على الأول، وألَّا يعطف، وعلى هذا مثاله: هم سَرَاة شُعَرَا.

ومن هذا قوله:

مَــنْ يَــكُ ذَا بــتٌّ فَهَــذَا بَتِّــي ✽ مُقَــيِّظٌ مُصَــيِّفٌ مُشَــتِّي

وقوله:

يَنَــامُ بِإِحْــدَى مُقْلَتَيْــهِ وَيَتَّقِــي ✽ بِأُخْرَى الأَعَـادِي فَهـو يَقْظَـانُ نَـائِمُ

فهذا يجوز فيه العطف وتركه. ومنه قوله تعالى[2]: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾.

---

(١) شرح المكودي ١/١٩١ ـ ١٩، وشرح ابن طولون ١/١٩٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٤، وشرح الأشموني ١/١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٧، والمقاصد الشَّافية ٢/١٢٧ «وهذا أعسر يَسَر بمعنى أضبط، وهو العامل بكلتا يديه». وأوضح المسالك ١/١٦٢، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٠ ـ ٢٣١، وشرح السُّيوطي ١/١٣٥.

(٢) سورة البروج ٨٥/١٤ ـ ١٦.

قال ابن عقيل[١]: «وزعم بعضهم أنه لا يتعدَّد الخبر إلَّا إذا كان من جنس واحد، كأن يكون الخبران مثلاً مفردَيْن نحو: زيد قائم ضاحك، أو جملتين: نحو: زيد قام ضحك.

فأمّا إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملة فلا يجوز ذلك، فلا تقول: زيد قائم ضحك.

هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيراً.

وفيه قوله تعالى[٢]: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ جوزوا كون تَسْعَىٰ خبراً ثانياً، ولا يتيقن ذلك لجواز كونه حالاً».

وإعراب البيت ظاهر[٣].



(١) شرح ابن عقيل ١/٢٦٠.

(٢) سورة طه ٢٠/٢٠.

في كتابنا «التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ثلاثة أوجه:

١ ـ في محل رفع خبر ثان عند من يجيز تعدّد الأخبار.

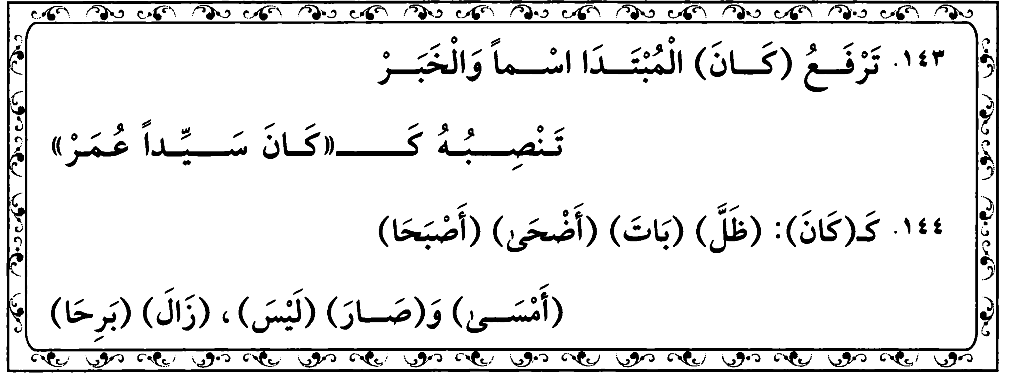
٢ ـ في محل رفع صفة لـ«حَيَّه».

٣ ـ في محل نصب حال. جوزه العكبري، وتعقَّبه الهمذاني.

انظر ١٦/٢٣٦.

(٣) وانظر إعراب الألفية/٤٠.

٩ ـ كان وأخواتها



١٤٣. تَرْفَــعُ (كَــانَ) الْمُبْتَــدَا اسْــماً وَالْخَبَــرْ
تَنْصِــبُهُ كَـــــ«كَـانَ سَــيِّداً عُـمَرْ»

١٤٤. كَـ(كَانَ): (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَىٰ) (أَصْبَحَا)
(أَمْسَــىٰ) وَ(صَــارَ) (لَيْسَ)، (زَالَ) (بَرِحَا)

ـ لما فَرَغَ من الحديث عن المبتدأ والخبر شرع في بيان نواسخ الابتداء[1]، وسُمِّيت نواسخ لأن الابتداء رَفَع بها المبتدأ، فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها، وبدأ الحديث عن «كان» وأخواتها، فرفعت المبتدأ **وصار اسماً لها حقيقة، وهو فاعل لها مجازاً**.

وتنصب ما كان قبل دخولها خبراً **علىٰ أنه خبرها حقيقة، ومفعولها مجازاً، وهذا مذهب البصريين**.

وذهب الكوفيون إلىٰ أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، فهو مرفوع بما كان قبل دخولها.

ومثَّل لذلك بقوله: **«كان سَيِّداً عُمَر»** وفُهِمَ من تمثيله جواز تقديم خبرها علىٰ

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٩٩ ـ ٢٠٠، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٢ ـ ٢٦٣، والمقاصد الشّافية ٢/١٣٦، وأوضح المسالك ١/١٦٣، وشرح الأشموني ١/١٧٩، وشرح المكودي ١/١٩٣، وشرح ابن النّاظم/٥٠.

اسمها، وسيأتي النص على ذلك، وقدَّم وأخّر لضرورة الوزن، والأصل الفعل، ثم الاسم، ثم الخبر.

ـ وبدأ في البيت الثاني بذكر الأفعال التي تعمل بلا شرط، وهي ثمانية[١]:

كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس.

ويعني في البيت أنَّ «ظل» وما بعدها مثل «كان» في رفع الاسم ونصب الخبر، ومن ذلك[٢]: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾.

وقوله[٣]: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾.

وقوله[٤]: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾.

ومعناها[٥]: **كان** : في أصل الوضع وجد أو حَدَث.

ظل : اتِّصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً.

بات : اتِّصافه به ليلاً.

أضحى: اتِّصاف به ضُحى.

أمسى : اتِّصافه به في المساء.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٩٥، وشرح المكودي ١/١٩٤، والمقاصد الشَّافية ٢/١٤١، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٤.

(٢) سورة الفرقان ٢٥/٥٤.

(٣) سورة النحل ١٦/٥٨

(٤) سورة آل عمران ٣/١٠٣.

(٥) شرح الأشموني ١/١٧٩، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣٠٣، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٨، ومنهج السّالك/٥٧.

صار : معناه التحوّل من صفة إلىٰ أخرىٰ.

ليس : معناها النفي للحال، وتصلح لكل زمانٍ بحسبِ القرينة،

وسائرها بالعطف بالواو، ولكنه حذف العاطف.

قال أبو حيان: «وقد أهمل النَّاظم الكلام في معاني هذه الأفعال، وكأنه رأىٰ أنَّ ذلك من علم اللغة، وإن كان كثير من النحويين تعرّضوا لذكر ذلك».

ـ كان[1]: فاعل «ترفعُ»، المبتدأ: مفعول به، اسماً: حال من المفعول، وذهب بعضهم إلىٰ أنه تمييز، ووجدت هذا عند الهواري الأندلسي.

ـ الخبرَ: مفعول لفعل محذوف يفسره «تنصبه»، وبالرفع: مبتدأ. وعلىٰ الإعراب بالنصب الجملة تفسيرية، وبالرفع: خبر المبتدأ.

ـ ككان: علىٰ تقدير: ككقولك كان...

ـ ككان: خبر مقدَّم، ظلّ: مبتدأ مؤَخَّر، وما بعده معطوفات.

١٤٤. .... ✽ .... زَالَ بَرِحَا

١٤٥. (فَتِـئَ) وَ(انْفَـكَّ) وَهَـذِي الْأَرْبَعَـهْ ✽ لِشِـبْهِ نَفْـيٍ أَوْ لِنَفْـيٍ مُتْبَعَـهْ

وهذا هو القسم الثاني، وهو[2]:

ما زال، ما انفك، ما فتئ، ما برح.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٤٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣٠١.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٠١، والمقاصد الشَّافية ٢/١٤٢، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٦، وشرح ابن النَّاظم/٥١.

ويُشْتَرَطُ لعمله أن يكون مسبوقاً بنفي ، أو شبهه ، والمراد به النهي أو الدعاء ، وشاهد ذلك(١): ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ .

وهذا النفي(٢) قد يكون ظاهراً كما تقدَّم ، وقد يكون مقدَّراً ومثاله قوله تعالىٰ(٣): ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ ، أي: لا تفتأ.

ومنه في الشعر:

فَقُلْتُ: يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ❊ وَلَو قَطَّعوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

ومثال شبْه النفي ، وهو النهي: لا تَزَلْ قائماً.

والبيت:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ❊ تِ فَنِسْيانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

ومثال الدُّعاء:

أَلَا يَا اسْلمي يَا دَارِميَّ عَلَىٰ البَلَىٰ ❊ وَلَا زَالَ مُنْهَلّاً بِجرعائِكِ القَطْرُ

وقولهم: لا يزالُ الله مُحْسِناً إليك.

١٤٦. وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقاً بِـ(مَا) ❊ كَـ«أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا»

ـ وهذا الفعل «دام» هو النوع الثاني مما يعمل بشرط ، وهو أن يتقدَّم عليه «ما» المصدريَّة الظرفيَّة(٤).

---

(١) سورة هود ١١/١١٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/١٤٣ ، وشرح الأشموني ١/١٧٩ ، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٦ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٣ ، وشرح المكودي ١/١٩٥.

(٣) سورة يوسف ١٢/٨٥.

(٤) شرح ابن طولون ١/٢٠٢ ، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣٠٦ ، وشرح المكودي ١/١٩٥ ،=

ومثاله: **أعط ما دمتَ مصيباً درهماً.**

ما: فيه مصدريَّة ظرفيَّة، أي: أَعْطِ درهماً مُدَّة دوامك مُصيباً، فلو كانت «ما» مصدريَّة غير ظرفيَّة لم تعمل «دام» بعدها العمل المذكور، **فإذا جاء بعدها وبعد مرفوعها منصوب فهو حال نحو: يعجبني ما دمتَ صحيحاً.**

قال المرادي(1): «وينبغي أن يقيِّد فيقول بـ: المصدريَّة الظرفيَّة»، ثم قال: «قلتُ أحال على المثال فإنه إنما مثَّل للتقييد».

وقال الشَّاطبي(1): «وأن تكون المصدريَّة ظرفيَّة، فلو كانت غير ظرفية لم تعمل «دام» معها، نحو: يعجبني ما دمت فاضلاً، أي: دوامك، فلا يكون فاضلاً هذا خبراً،... فإذا اجتمع الشرطان صَحَّ دخولها هنا...».

ـ مِثْلُ(2): خبر مقدَّم، دام: مبتدأ مؤخَّر، «وهذا أَوْلَىٰ من العكس».

ـ مسبوقاً: حال من «دام»، كأعطِ: خبر لمبتدأ محذوف علىٰ تقدير القول.

١٤٧. وَغَيْـرُ مَـاضٍ مِثْلَـهُ قَـدْ عَمِـلَا ❁ إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

ـ الأفعال المتقدِّمة ثلاثة عشر فعلاً، وهي من حيث التصرُّف وعدمه علىٰ ثلاثة أنواع(3):

١ ـ تام التصرّف: كان، أمسىٰ، أصبح، ظل، بات، صار، أضحىٰ.

= وشرح الأشموني ١/١٨١، والمقاصد الشّافية ٢/١٤٣.

(1) توضيح المقاصد ١/٢٩٧، والمقاصد الشَّافية ٢/١٤٤، ومنهج السَّالك/٥٤.

(2) إعراب الألفيَّة/٤١.

(3) شرح ابن طولون ١/٢٠٣، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وشرح الأشموني ١/١٨٣، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٧، ومنهج السَّالك/٥٤، والمقاصد الشَّافية ٣/١٥١، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٨.

٢ ـ **ناقص التصرّف**: زال، برح، فتئ، انفكّ.

ويأتي منها الماضي والمضارع، ولا يستعمل منها أمر.

٣ ـ **الجامد**: ليس، باتِّفاق، ودام: عند الفراء، وكثير من المتأخرين.

* **وأمثلة المتصرِّف:**

ـ [1] ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾.

ـ [2] ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾.

ـ زيد كائن أخاك: اسم الفاعل.

وقول الشاعر:

وَمَا كُلّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً ✻ أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

قال الشَّاطبي[3]: «وشرط في عمل غير الماضي أن يكون قد استعملته العرب تحرزاً مما لم يُسْتعمل، فإنَّه لا يصحُّ إعماله».

ـ مثلَه[4]: حال من فاعل «عَمِلا» مقدَّم على عامله، وعند المكودي: نعت لمصدر محذوف، الماضِ: حذفت الياء واكتفي بالكسرة.

قال الشَّاطبي: «وحذفت الياء من «الماضِ» ضرورةً، وقد قُرئ بمثله في غير الفواصل».

---

(١) سورة البقرة ٢/١٤٣.

(٢) سورة النساء ٤/١٣٥.

(٣) المقاصد الشَّافية ٢/١٥٢.

(٤) إعراب الألفية/٤١، وشرح المكودي ١/١٩٥، والمقاصد الشَّافية ٢/١٥٢ ـ ١٥٣.

١٤٨. وَفِــي جَمِيعِهَــا تَوَسُّــطَ الْخَبَــرْ ❖ أَجِـزْ، وَكُـلٌّ سَـبْقَهُ (دَامَ) حَظَـرْ

ـ الأصل في خبر هذه الأفعال التأخير عن الاسم، ويجوز تقديمه، **فأما تقديمه[١] على اسمها فجائز في جميعها**، وأشار إلى هذا بقوله: **وفي جميعها توسُّط الخبر أَجِزْ....**

ـ ومن هذا قوله تعالى[٢]: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

ـ ومنه قول الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنّا وَعَنْهُمُ ❖ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

ـ وحكى المصنِّف الإجماع على جواز توسّط[٣] خبر «ليس» تبعاً للفارسي، وفيه خلاف ضعيف، والقاطع بالجواز قوله تعالى[٤]: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ...﴾ بنصب «البر» في القراءة.

وقوله: **وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ**:

يعني أنَّ النحويين كلّهم منعوا أَنْ يسبق الخبر «دام»، وله صورتان[٥]:

الأولى ـ أن يسبق «ما» المقترنة بـ«دام» نحو: **«قائماً ما دام زيد»**.

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٠٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٢، وشرح الأشموني ١/١٨٤، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٨، ومنهج السَّالك/٥٥، والمقاصد الشَّافية ٢/١٥٥، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٢) سورة الروم ٣٠/٤٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٩٩.

(٤) سورة البقرة ٢/١٧٧. وانظر كتابي معجم القراءات ١/٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٥) شرح المكودي ١/١٩٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٠، وشرح ابن طولون ١/٢٠٥ ـ ٢٠٦.

فهذا ممتنع اتفاقاً، لأنَّ «ما» المصدريّة، وما بعدها صلة لها، والصِّلة لا تتقدَّم علىٰ الموصول.

الثانية ـ أن يسبق الخبر «دام»، ويتأخّر عن «ما» نحو: **ما قائماً دام زيد**»، وفي هذا خلاف، وظاهر كلامه أنَّ مَنْعَ هذا مجمع عليه.

قال المرادي[1]: «... وقد أجاز كثير من النحويين الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كـ«ما» المصدرية».

وقال ابن طولون[2]: «... الثانية أن يسبق «دام»، أو يتأخر عن «ما» نحو: ما قائماً دام زيد. وفي هذا خلاف، والصَّواب المنع، وظاهر كلام النّاظم أنَّ مَنْع هذا مُجمعٌ عليه، فإنَّه أتىٰ بـ«دام» مجرَّدة من «ما» فشمل الصورتين».

كلّ[3]: مبتدأ، حظر: خبر، سَبْقَه: مفعول بـ«حظر»، وهو مصدر مضاف إلىٰ الفاعل. دام: مفعول بالمصدر.

١٤٩. كَـذَاكَ سَـبْقُ خَبَـرِ (مَـا) النَّافِيَـهْ ❁ فَجِــئْ بِهَــا مَتْلُــوَّةً لَا تَالِيَــهْ

ـ ومما لا يتقدَّم عليه الخبر في هذا الباب[4] «ما» النافية الداخلة علىٰ الأفعال الأربعة: **ما زال، ما فتئ، ما برح، ما انفك**، فلا يجوز أن تقول: قائماً ما زال زيد، ولا: ضاحكاً ما فتئ عمرو. وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس.

(١) توضيح المقاصد ١/٢٠٠، وانظر شرح ابن عقيل ١/٢٧٥، وشرح الأشموني ١/١٨٦.
(٢) شرح ابن طولون ١/٢٠٥.
(٣) شرح المكودي ١/١٩٧، وإعراب الألفيَّة/٤١.
(٤) شرح ابن عقيل ١/٢٧٦، وشرح الهواري ١/٣١٠، وتوضيح المقاصد ١/٢٠١.

ـ ومفهومه أنَّ النفي إذا كان بغير «ما» يجوز التقديم، فتقول: قائماً لم يزل زيد، ومنطلقاً لم يكن عمرو، ومنعه بعضهم.

ـ ونبَّه بقوله: كذاك[1]، إشارة إلىٰ «ما» في البيت المتقدِّم من أنَّ النحويين حظروا مَنْع سبق خبرِ «ما دام»، فذكر هنا أنَّ الحكم كذلك في سبق خبر «ما» النافية.

ولا فرق بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدّم النفي كـ«زال» أو ككان، فلا تقول: قائماً ما كان زيد، ولا قاعداً ما زال عمرو.

وذكر ابن طولون هذا عند البصريين والفرّاء، وأجازه بقية الكوفيين بناء علىٰ أنّ «ما» لا تستحق التصدير.

وقال الهواري[2]: «**وعجز هذا البيت معلوم من صدره، فلم تكن إليه حاجة**». ومثل هذا عند المكودي.

ما[3]: مفعول بـ«سبق»؛ لأنه مصدر، خبر: مضاف إليه، وهو فاعل أضيف إليه المصدر، سبق: مبتدأ، وخبره: كذاك، مَتْلُوَّة: حال.

١٥٠. وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اصْطُفِيْ/ ✤ ......

ـ هذا[4] يعني أنَّ المختار هو مَنْع تقديم خبر «ليس» عليها وفاقاً للكوفيين

---

(١) شرح الهواري ١/٣١١، وشرح المكودي ١/١٩٨، وشرح الأشموني ١/١٨٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٠١، وشرح ابن طولون ١/٢٠٦، ومنهج السَّالك/٥٥.

(٢) شرح الهواري ١/٣١١، وشرح المكودي ١/١٩٧، وإعراب الألفيَّة/٤١، وشرح ابن طولون ١/٢٠٧.

(٣) المرجع السابق.

(٤) توضيح المقاصد ١/٣٠١ ـ ٣٠٢، وشرح الأشموني ١/١٨٧، والمقاصد الشَّافية ٢/١٦٠، وشرح ابن طولون ١/٢٠٨، وشرح المكودي ١/١٩٨ ـ ١٩٩، وشرح ابن الوردي ١/١٨٧.

والمبرّد وابن السَّرَّاج والسِّيرافي والزّجّاج والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين، لضعفها بعدم التصرُّف، وشبهها بـ«ما» النافية.

ـ **وذكر ابن طولون المنع عند جمهور البصريين والنَّاظم.**

وحجة من أجاز السبق قوله تعالىٰ[1]: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ لما عُلِم من أنّ تقديم المعمول يُؤْذِنْ بجواز تقديم العامل.

قال ابن عقيل[2]: «واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب تقدُّم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّم معمول خبرها عليها...».

وذكر المكودي[3] أنَّ القسم الثّالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف، وهو ما بقي منها، وفهم هذا من سكوته عنه، فإنه لما ذكر ما يمتنع تقديمه، وما في تقديمه خلاف، عُلِم أنَّ ما بقي يجوز تقديمه.

ـ مَنْعُ[4]: مبتدأ، سبق: مضاف إليه، خبر: مجرور بإضافة «سبق» إليه من إضافة المصدر إلىٰ فاعله، ليس: مفعول بـ«سبْق»، اصطفي: الجملة خبر المبتدأ.

وذكر الشَّاطبي أنَّ الظاهر أنَّ فاعل اصطفىٰ هو النّاظم، وقد أشار إلىٰ ذلك في التسهيل.

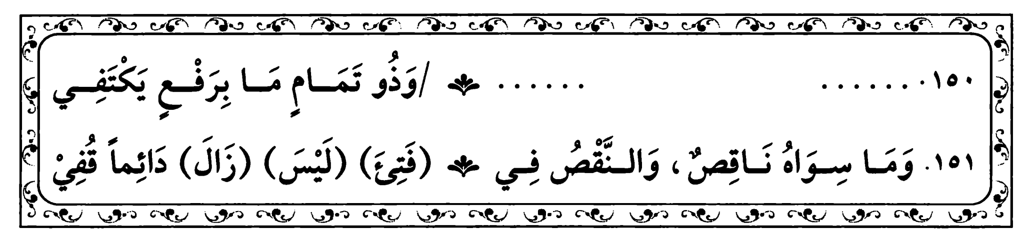
---

(١) سورة هود ١١/٨.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢٧٨، ومنهج السَّالك/٥٦.

(٣) شرح المكودي ١/١٩٩، ومثل هذا النص عند ابن طولون ١/٢٠٨.

(٤) إعراب الألفيَّة/٤١، والمقاصد الشَّافية ٢/١٧١.



ـ معناه أنَّ هذه الأفعال على نوعين[1]:

١ ـ أحدهما ما يكون تامّاً وناقصاً.

٢ ـ والثاني ما لا يكون إلَّا ناقصاً.

ـ **والتَّام**: هو ما يكتفي بمرفوعه.

ـ **والنّاقص ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب.**

وما ذكره من معنى التمام مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أنّ معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان.

وعلى قول الأكثرين سُمِّي ناقصاً لأنه سُلِب الدلالة على الحدث، وتجرَّد للدلالة على الزمان.

وشاهد التمام في «كان» قوله تعالى[2]: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾. أي: وجد، أو حصل، أو حضر،

وأمسى[3]: بمعنى دخل في المساء، وأصبح: دخل في الصباح.

(١) شرح ابن طولون ١/٢٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٩ ـ ٢١٠، وأوضح المسالك ١/١٧٨، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٩، وشرح المكودي ١/١٩٩ ـ ٢٠٠، وشرح الهواري ١/٣١٣، والمقاصد الشَّافية ٢/١٧٩، ١٨٧، وشرح المكناسي ١/٣١٧، ومنهج السَّالك/٥٦.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٨٠.

(٣) شرح ابن طولون ١/٢١٠ ـ ٢١١، وشرح الأشموني ١/١٨٨.

قال تعالىٰ[١]: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾.

وجميع الأفعال المتقدِّمة استُعمِلَت ناقصة وتامّة إلَّا ثلاثة أفعال لزمت النقص، وهي[٢]: **فتئ، ليس، زال**.

وذهب **أبو حيان** إلىٰ أنّ «فتئ» تكون تامَّة بمعنىٰ «سكن».

وذهب أبو علي إلىٰ أنَّ «زال» تكون تامّة نحو: **ما زال زيد عن مكانه**.

وذهب **الكوفيون** إلىٰ أن «ليس» تكون عاطفة، لا اسم لها ولا خبر، نحو: **قام القوم ليس زيدٌ**، وهذا غير جائز عند البصريين.

ـ ذو تمامٍ[٣]: خبرٌ مقدَّم، ما: موصولة مبتدأ، برفع: متعلّق بـ«يكتفي».

ـ ما: موصولة أيضاً، وهي مبتدأ، ناقص: خبر، النَّقص: مبتدأ، خبره: قُفِي، دائماً: حال من الضمير المستتر في «قفي»، في فتئ: متعلِّق بـ«قفي» أو بالنقص.

١٥٢. وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ ✤ إِلَّا إِذَا ظَرْفاً أَتَىٰ أَوْ حَرْفَ جَرّْ

ـ المراد بالعامل هنا «كان» وأخواتها، يعني أنَّ معمول الخبر لا يلي «كان وأخواتها»، فلا تقول: كان طعامَك زيدٌ آكلاً.

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز ذلك، كقولك[٤]:

(١) سورة الروم ٣٠/١٧.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢١١ ـ ٢١٢، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٤، والمقاصد الشَّافية ٢/١٨٥، ومنهج السَّالك/٥٦.

(٣) شرح المكودي ١/٢٠٠، والمقاصد الشَّافية ٢/١٧٩، وإعراب الألفيَّة/٤١.

(٤) شرح المكودي ١/٢٠٠، وشرح ابن طولون ١/٢١٣، وشرح الأشموني ١/١٩٠، وشرح ابن عقيل

ـ كان عندك زيد مقيماً.

ـ كان في الدار عمرٌو جالساً.

ـ **وهذا مذهب البصريين، فهو تقديم مقيَّد.**

ـ **وذهب الكوفيون** إلىٰ أنه جائز مطلقاً من غير قيد.

ـ وفصَّل ابن السَّرَّاج والفارسي وابن عصفور في هذا، فأجازوه إن تقدَّم الخبر معه نحو: **كان طعامَك آكلاً زيدٌ.** لأنَّ المعمول من كمال الخبر. ومنعوه إن تقدَّم المعمول وحده نحو: **كان طعامَك زيدٌ آكلاً.**

إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي.

وحجة الكوفيين قول الفرزدق:

قنافذُ هَدّاجُون حَوْلَ بُيُوتهم ❊ بِمَا كَانَ إِيّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فأولىٰ «كان» «إيّاهم»، وهو معمول الخبر، وهو متأوّل عند البصريين[1].

١٥٣. وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْماً انوِ إِنْ وَقَعْ ❊ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

ذكرنا في البيت السَّابق عن الكوفيين أنهم يجيزون[2] تقديم معمول الخبر من

١/٢٨٠، ومنهج السَّالك/٥٧ ـ ٥٨، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٤، وشرح المكناسي ١/٣٢، وشرح ابن النَّاظم/٥٤.

(١) شرح الأشموني ١/١٩٠، وخُرِّج علىٰ زيادة «كان» أو إضمار اسم مراد به الشأن، أو راجع إلىٰ «ما»، وعليهن: فعطيّة: مبتدأ. وقيل ضرورة.
وانظر المقاصد الشَّافية ٢/١٩٢، وأوضح المسالك ١/١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢١٤، وشرح المكودي ١/٢٠١، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٨٨، والمقاصد الشافية ٢/١٩٤، وشرح ابن النَّاظم/٥٤.

غير قيد، وحجتهم بيت الفرزدق:

...... ❁ بِمَـا كَـانَ إِيَّـاهُم عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا

فبين أنّه في هذه الحالة يُؤَوَّل بأن يُنْوَىٰ ضمير في «كان»، وهو ضمير الشَّأن اسم «كان»، والجملة بعدها في موضع الخبر.

ففي كان: ضمير الشّأن، وعطيّة: مبتدأ، وعَوَّد: في موضع الخبر، والجملة في محل نصب خبر «كان»، واقتصر النَّاظم علىٰ هذا، وقد ذكرنا تخريجين آخرين في الحاشية السابقة:

ـ أن تكون «كان» زائدة.

ـ أن يكون التقديم للضرورة.

قال المرادي: بعد شرح البيت: وقد قيل في البيت غير هذا».

مضمرَ[1]: مفعول «انوِ»، اسماً: منصوب علىٰ الحال من ضمير الشَّأن، موهم: فاعل «وقع». ما: مصدرية، أو موصولة، أو موصوفة، وصلتها أو صفتها «استبان»، وأنَّ وما بعدها مصدر فاعل لـ«استبان».

١٥٤. وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ«مَا ❁ -كَـانَ- أَصَـحَّ عِلْمَ مَـنْ تَقَدَّمَـا»

ـ فُهِم من هذا البيت مجموعة من الأمور[2]:

١ ـ قد تُزاد: قلّة الزيادة بالنسبة إلىٰ عدم الزيادة، وهذا مفهوم من «قد».

---

(١) شرح المكودي ١/٢٠١ ـ ٢٠٢، وإعراب الألفيَّة/٤٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/١٩٦ ـ ١٩٧، وشرح المكودي ١/٢٠٢، وشرح ابن طولون ١/٢١٥، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣١٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٨٨ ـ ٢٩٢، وشرح الأشموني ١/١٩٥، وشرح المكناسي ١/٣٢٣، ومنهج السَّالك/٥٩، وشرح ابن الوردي ١/١٩١.

٢ ـ قوله: «كان» أنها تُزاد بلفظ الماضي.

٣ ـ أنَّه لا يُزاد غيرها من أخواتها، وشذّ زيادة «أصبح وأمسى».

٤ ـ في حَشْوٍ: أي أنها لا تُزاد أولاً ولا آخراً، خلافاً للفراء في زيادتها أولاً. ونقل عنه زيادتها آخراً، كذا عند المكناسي.

وجاءت زيادتها في المضارع على نُدْرَة في ذلك، ومنه قول أم عقيل:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ ❊ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

ـ وأتى في النادر: «ما أَصْبَحَ أبردها، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا» وقد روى ذلك الكوفيون. وثبت في الكتاب، وليس من كلام سيبويه، وهو من الشاذّ فلم يَعْبَأْ به.

كما[1]: كقولك: ما، وما: اسم تعجّب في محل رفع مبتدأ، وهي نكرة تامّة عند سيبويه، وسَوَّغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجّب.

كان: فعل ماض زائد بين «ما» وفعل التعجّب للدلالة على مجرّد الزمان.

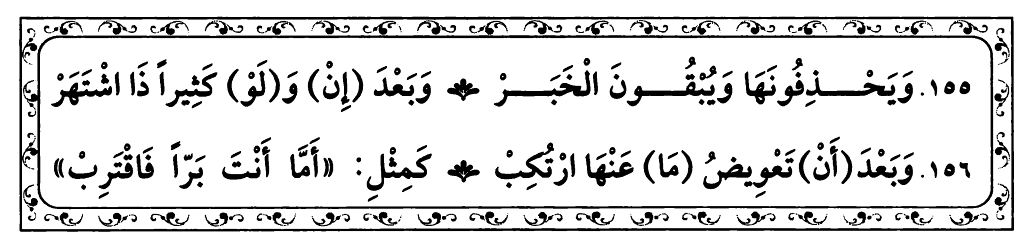
أصحَّ: فعل ماض فيه ضمير يعود على «ما» وهو الفاعل، مستتر وجوباً.

عِلْمَ: مفعول به، مَن: في محل جرٍّ بالإضافة.

تقدّما: صلة الموصول.

وجملة: أصحَّ... وما بعدها في محل رفع خبر «ما».

(١) إعراب الألفيّة/٤٢، وشرح المكودي ١/٢٠٢، شرح ابن طولون ١/٢١٤.


١٥٥. وَيَحْـــذِفُونَهَا وَيُبْقُـــونَ الْخَبَـــرْ ❖ وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ
١٥٦. وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ارْتُكِبْ ❖ كَمِثْلِ: «أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ»

ـ العرب يحذفون «كان»، ويُفْهَمُ من قوله: «ويبقون الخبر» أنَّ «كان» تُحْذَف مع اسمها، ويَطَّرد ذلك في ثلاثة مواضع(١):

١ ـ بعد «إِنْ» الشَّرطيَّة.

٢ ـ بعد «لو».

٣ ـ بعد «أَنْ» المصدريَّة.

١ ـ مثال حذفها بعد «إِنْ»(١):

«المرءُ مقتولٌ بما قتل إِنْ سَيْفاً فسيفٌ، وإِنْ خنجراً فخنجرٌ».

أي: إِن كان المقتولُ به سَيْفاً، وإن كان المقتول به خنجراً.

ـ ومنه قولُهم: **«الناسُ مجزيّون بأعمالهم إِنْ خيراً فَخير، وإِنْ شَرّاً فشرّ»**. أي: إِنْ كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرّاً فجزاؤهم شرّ.

ـ ويجوز: إن خيرٌ فخيراً على تقدير: رفع الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها. ونصب الثَّاني مفعولاً لفعل محذوف، إن كان في عملهم خير، فيُجزون خيراً.

---

(١) شرح المكودي ١/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وشرح ابن طولون ١/٢١٥ ـ ٢١٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٧، وشرح الأشموني ١/١٩٥ ـ ١٩٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣١٩، وشرح ابن عقيل ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٠٢، ومنهج السَّالك/٥٩، وإرشاد السَّالك ١/٢٥١.

ـ ويجوز نصبهما: إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً.

ـ ويجوز رفعهما: إن كان: عملُهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ.

٢ ـ ومثال حذفها بعد «لو»:

قوله ﷺ: **«احْفَظُوا عَنِّي وَلَوْ آيةً»**. أي: ولو كان المحفوظ آيةً.

ومنه قوله:

لَا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً ❁ جُنُودُه ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والجَبَلُ

أي: ولو كان الباغي ملكاً.

ـ ومنه الحديث: **«التَمِس وَلَو خَاتِماً مِنْ حَدِيد»**.

قال المرادي[1]: وقَلَّ حَذْفها مع غير «إِنْ» و«لو»، ومنه قول الراجز:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَىٰ إِتْلَائِهَا

أي: من لَدُ أَنْ كانت شَوْلاً فإلىٰ إتلائها، وهو تقدير سيبويه، وعَدّ هذا ابن عقيل من الحذف الشّاذّ.

٣ ـ والوجه الثالث[2]: أن «كان» تحذف بعد «أَنْ» المصدريَّة، ويُعَوَّض عنها «ما». وفُهِم من البيت أنّ اسم «كان» لا يُحْذَف معها.

ومثاله: **أمّا أنتَ بَرّاً فاقتربْ.**

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٠٩ ـ ٣١٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٩٥، وشرح الأشموني ١/١٩٧، وشرح المكودي ١/٢٠٣، وشرح ابن طولون ١/٢١٧، وشرح الهواري ١/٣٢٠، والمقاصد الشّافية ٢/٢٠٥، وشرح ابن الناظم/٥٥.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢١٧، وشرح المكودي ١/٢٠٤، وشرح الأشموني ١/١٩٨، وشرح الهواري ١/٣٢١، والمقاصد الشّافية ٢/٢٠٩، ومنهج السَّالك/٦٠.

والتقدير: اقترب لأنْ كنتَ برّاً.

ـ فَحُذِفت «كان»، وعُوِّض عنها «ما»، فانفصل الضمير الذي كان مُتَّصِلاً بها.

ـ وحُذِفت لام الجرّ، لأنّ حذفها مع «أَنْ» مَطَّرد.

ـ أنت في المثال: اسم كان المحذوفة، و«برّاً» خبرها.

ـ وأدغمت أنّ بالميم من «ما» فصارت أمّا. ومنه قول العباس بن مرداس:

أبا خُراشَة أمَّا أَنْتَ ذَا نفرٍ ❊ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلهم الضَّبُعُ

قال الشَّاطبي[1]: «**ثم اعلم أنَّ الناظم هنا لم يحرر عبارته في المحذوف ما هو**، فإنه قد ذكر أنَّ المحذوف مع «إن ولو» كان واسمها، لا كان وحدها، ثم عقّب ذلك بأن «ما» تأتي عوضاً من كان مع «أن» ولم يشعر بأن الاسم ثابت، فيوهم أنّه يحذف أيضاً معها، وذلك غير صحيح، بل «أنت... هو اسم «كان» فـ«برّاً» خبرها. وعلىٰ هذا يجري حكم سائر المثل، **وإذا كان كذلك ثبت أن عبارته موهمة**».

ثم ساق ما يدلُّ علىٰ الاعتذار عنه.

كثيراً[2]: نعت لمصدر محذوف، وتحتمل أن تكون حالاً من الضمير المستتر في «اشتهر» كذا عند المكودي، وذكر الهواري أنها حال مؤكّدة.

وعند الهواري: وكثير: في بيت المصنف خبر مبتدأ محذوف! كذا!

تعويض: مبتدأ، مضاف إلىٰ «ما»، ارتكب: خبره.

وبعد وعنها متعلّقان بـ«ارتكب».

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/ ٢١٠.

(٢) شرح المكودي ١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤، وشرح الهواري الأندلسي ١/ ٣٢٣، وإعراب الألفيَّة/ ٤٢ كثيراً: «حال مبيِّنة لا مؤكِّدة».

فائدة

ذكر الأشموني[1]: أنَّ «كان» تحذف مع معموليها بعد إنْ نحو: افعل هذا إِمَّا لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره. ما: عوض عن كان، ولا: نافية للخبر.

١٥٧. وَمِـنْ مُضَـارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَـزِمْ ❁ تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

ـ إذا[2] دخل الجازم على مضارع «كان» وهو «يكون» سكنت نونُه، والتقى ساكنان، فحذفت الواو، تقول: لم يكُنْ.

ـ ويجوز أن تُحذَفَ النون تخفيفاً في حالة الوصل لا الوقف، ذكر هذا ابن خروف، وذلك بشرط الجزم بالسكون، وأن يكون غير متَّصل بضمير نصب ولا بساكن، ومنه الآية[3]: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾، و[4]: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ في القراءتين، بالتمام والنقص، ويكثر الحذف في النَّاقصة، ومجيئه في التَّامَّة قليل.

ـ ومثل الجزم بغير السكون[5]: ﴿وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾، فالجزم بحذف النون.

ـ ومثال الاتِّصال بضمير نصب: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَن تُسَلَّط عليه» وقد تقدَّم.

---

(١) شرح الأشموني ١/١٩٩، وانظر شرح السُّيوطي/١٤٣.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢١٨ ـ ٢١٩، وشرح المكودي ١/٢٠٤ ـ ٢٠٥، وشرح الهواري ١/٣٢٥، وشرح الأشموني ١/٢٠٠، وتوضيح المقاصد ١/٢١، وشرح ابن عقيل ١/٣٠٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٣١١، ومنهج السَّالك/٦١.

(٣) سورة مريم ١٩/٢٠.

(٤) سورة النساء ٤/٤٠، وانظر منهج السَّالك/٦١. وانظر معجم القراءات ٢/٧٢ ـ ٧٣.

(٥) سورة يوسف ١٢/٩٨.

ـ وأجاز يونس بن حبيب الحذف إذا كانت الحركة عارضة في مثل قوله تعالى[١]: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾، ومنعه سيبويه.

قال ابن طولون[٢]: «وفُهِمَ إِطْلاق النَّاظم أنَّه موافق لمذهب يونس»، وقوله: «ما التزم» يعني أنه لا يلزم الحَذْف، وإنما هو جائز.

ومنه قوله:

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ❊ فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ



(١) سورة النساء ٤/١٣٧.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢١٩، وشرح المكودي ١/٢٠٥، وتوضيح المقاصد ١/٣١١، والمقاصد الشَّافية ٢/٣١١، ٣١٣.

فائدة
ما يعمل عمل الأفعال الناسخة

استطرد الشُّرَّاح إلىٰ ذكر مجموعة من الأفعال محمولة في العمل علىٰ المشهور من أفعال هذا الباب، وهي خارجة عن متن الناظم، ورأيت في ذكرها فائدة للدَّارس، فآثرتُ بيانها هنا[1]:

ـ **آضَ**: وهو قليل، آضَ محمد عالماً بمعنىٰ صار، آض سوادُ شعرِه بَيَاضاً.

ـ **رَجَعَ**: في الحديث: «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً**».

ـ **عادَ**: عاد زيد فاضلاً.

ـ **استحالَ**: في الحديث: «**فَاسْتَحَالَت غَرْبا**».

ـ **قَعَدَ**: من كلام العرب: «**أَرْهَفَ شفرتَه حتىٰ قَعَدتْ كأنَّها حَرْبَة**».

ـ **حارَ**:

وما المرء إلَّا كالشهاب وضوئه ❊ يحور رماداً بعد إذ هو ساطع.

ـ **ارتدَّ**: قال تعالىٰ[2]: ﴿أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾.

ـ **تحوّل**:

---

(١) شرح الأشموني ١/١٨١، والمقاصد الشافية ٢/١٤٧ ـ ١٤٩، وشرح التسهيل ١/٣٤٤ ـ ٣٤٧، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/١١٠٢ ـ ١١٠٨، وشرح السُّيوطي /١٣٧، وشرح الكافية ٥/١٩٣، ١٩٧، ١٩٨ ـ ١٩٩، وهمع الهوامع ٢/٨٣.

(٢) سورة يوسف ١٢/٩٦، «وانظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ١٣/٨١ ـ ٨٢، وفيه إعرابان علىٰ التمام والنقص.

وبُــدِّلت قرحــاً داميــاً بعــد صــحةٍ ❁ فيــا لــكِ مــن نُعْمَــى تَحَــوَّلْنَ أَبْؤُسَــا

ـ **غدا، راح**: وفي الحديث: «**لَرَزَقَكُم كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً**».

ـ **جَاء**: حكى سيبويه عن بعضهم: ما جاءت حاجتُـك، بمعنى «صارت». وحكي عن الخوارج في مخاطبة ابن عباس.

ـ **آل**: آلَ زيدٌ عالماً. بمعنى «صار».

ـ **وَنَى**: بمعنى فتر وضعف.

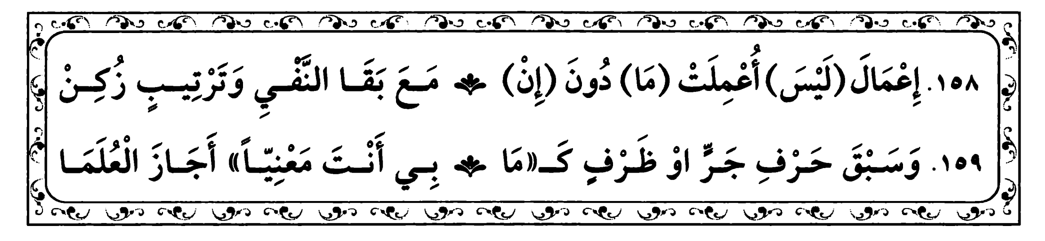
ـ **رام يريم**: بمعنى ذهب وفارق.

ثم قال الشَّاطبي: «ولا يكاد النحويون يعرفونها إلَّا مَن عُنِي باستقراء الغريب، ويكفي مثل هذا عُذْراً للنَّاظم في نظمه».

وقال قبله: «والجواب أنَّ ما ذكره المؤلف وغيره هو أَقْصَى ما وُجِد في كلام العرب بعد البحث والتفتيش، وعلى طول الأزمنة وكثرة الباحثين، فالغالب على الظَّنِّ أنه لم يبقَ بعد ذلك منه إلَّا ما لا بالَ له...».



١٠ ـ فَصْلٌ فِي (مَا) وَ(لَا) وَ(لَاتَ) وَ(إِنْ) المشبهات بـ(ليس)



١٥٨. إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) ✤ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

١٥٩. وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَـ«مَا ✤ بِي أَنْتَ مَعْنِيّاً» أَجَازَ الْعُلَمَا

ذكر المصنِّف في هذا الباب من الحروف الناسخة قسماً يعمل عمل «كان»، وهو ما، ولا، ولات، وإنْ.

١ ـ ما: النافية[1]:

أهملها بنو تميم، فهي عندهم غير عاملة، وذكر سيبويه أنه القياس، كما أهملوا «ليس» فقالوا: **ليس الطيبُ إلَّا المسكُ**.

ـ **وأمّا أهل الحجاز فأعملوها** عملَ «ليس» لشبهها بها في نفي الحال، ثم اختلف العلماء:

١ ـ فذكر البصريون أنها عملت في الجزأين.

٢ ـ وعند الكوفيين عملت في الأول فقط، وأما نَصْبُ الثاني فعلىٰ إسقاط الخافض،

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٠٢، وشرح ابن طولون ١/٢٢١، وشرح المكودي ١/٢٠٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣٢٧، وشرح الأشموني ١/٢٠١، وتوضيح المقاصد ١/٣١٣، والمقاصد الشَّافية ١/٢١٧، ومنهج السَّالك/٦١، وشرح ابن النَّاظم/٥٦، وإرشاد السَّالك ١/٢٥٦ ـ ٢٥٧.

ذكر هذا الشَّاطبي، وأثبته أبو حيان، وشاهد عملها قوله تعالى[١]: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

وقوله[٢]: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾.

وقول الشاعر:

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُم ❊ حَنِقُو الصُّدُورَ وَمَا هُمُ أَبْنَاءَهَا

❊ شروط إعمال «ما»[٣]:

ـ **الأول: فَقْدُ «إِنْ» الزائدة**، فلو وُجِدت «إِنْ» بَطَل العملُ نحو: «ما إِنْ زيدٌ قائمٌ»؛ لأن «إِنْ» لا تُزاد بعد «ليس»، فَبَعُدَت عن الشَّبه، وأجاز الكوفيون بقاء العمل.

قال الشاعر:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ❊ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

٢ ـ الثاني: بقاء النفي، فإذا بطَلَ النَّفي لم تعمل «ما زيدٌ إِلَّا قائمٌ»، وهو المراد بقوله: «مع بقا النَّفي».

ومنه قوله تعالى[٤]: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾. و[٥]: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾.

---

(١) سورة يوسف ١٢/٣١.

(٢) سورة المجادلة ٥٨/٢.

(٣) شرح الهواري ١/٣٢٨، وشرح المكودي ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧، وتوضيح المقاصد ١/٣١٣، وشرح الأشموني ١/٢٠١ ـ ٢٠٢ «وعلى رواية النصب «ذهبا» إنْ: نافية مؤكّدة لـ«ما» لا زائدة»، وشرح السُّيوطي/١٤٥، وشرح ابن الوردي ١/١٩٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٠٣، وشرح ابن طولون ١/٢٢١ ـ ٢٢٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٢٢، ومنهج السَّالك/٦٢.

(٤) سورة الأحقاف ٤٦/٩.

(٥) سورة آل عمران ٣/١٤٤.

٣ ـ **الثَّالث: أَلَّا يتقدَّم خبرها على اسمها** ـ خلافاً للفرّاء، وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً على الأصح، خلافاً لابن عصفور نحو: ما قائمٌ زيدٌ.

وترتيب زُكِن: أي عُلِم، والترتيب: تقديم الاسم على الخبر، ورُوي عن الجرمي رواية نصب خبر «ما» مقدّماً: ما منطلقاً زيد، وهو قليل.

٤ ـ **الرابع[1]: أَلَّا يتقدَّم معمول خبرها على اسمها، وهو غير ظرف أو مجرور**، فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم لتوسُّعهم في الظرف والمجرورات،

مثال الظرف: ما عندك زيد مقيماً.

ومثال المجرور: ما بي أنت معنياً.

وهو ما ذكره في البيت الثاني مما سبق.

ولو قال: ما طعامَك زيدٌ آكل، لا يجوز نصب «آكل».

ـ قوله[2]: إعمالَ لَيْسَ: إعمالَ منصوب على المصدر بـ«أُعملت»، دون: متعلِّق بـ«أعملت».

ـ **سبقَ**: مفعول مُقَدَّم بـ«أجاز».

ـ **بي**: متعلّق بـ«معنيّاً».

ـ **كما**: الكاف جارّة لقول مَحْذُوف، ما: نافية.

ـ **أنت**: اسم «ما»، معنيّاً: خبر «ما».

---

(١) وذكر ابن عقيل في ١/٣٠٦ شرط عدم تكرار «ما»: ما ما زيد قائم، وأَلَّا يُبْدَلَ من خبرها موجَب نحو: «ما زيد بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يُعْبَأ به». فإن أُبْدِل بطل عملها.

(٢) شرح المكودي ١/٢٠٨، وإعراب الألفيَّة/٤٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٢٧.

قال الشَّاطبي: «كما: متعلِّق باسم فاعل حال من حرف جر أو ظرف، والعامل في الحال «سبق»؛ لأنه مصدر مقدَّر بـ«أن» والفعل، مضاف إلىٰ الفاعل».

١٦٠. وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لَكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ) ❊ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

ـ إذا عُطِف[1] علىٰ خبر «ما» المنصوب بـ«بَلْ» أو «لكن» وَجَبَ رَفْعُ المعطوف، وجَعْلُه خبر مبتدأ محذوف؛ لأنَّ المعطوف بها موجَب، و«ما» لا تعمل في الموجَب، فإنْ عُطِف بحرف لا يوجب كالواو والفاء نصب المعطوف.

تقول: ما زيد قائماً لكن قاعدٌ. والتقدير: لكن هو قاعدٌ.

ما عمرو منطلقاً بل مقيمٌ. والتقدير: بل هو مقيمٌ.

ـ قال المرادي: «واعلم أنَّ النَّاظم تَجَوَّز في تسْمية ما بعد «بل، ولكن» معطوفاً، وليس هو بمعطوف، بل هو خبر مبتدأ، وبل ولكن: حرفا ابتداء».

ـ ومثل هذا عند أبي حَيّان، وذكر أنه ليس بجيّد؛ لأنَّه لا يُسَمَّىٰ ما بعدهما معطوفاً، وتبعهما الأشموني في شرحه.

ـ رفعَ[2]: مفعول مقدَّم بـ«الْزَم»، وهو مصدر مضاف إلىٰ معطوف بـ«لكن»، وبـ«بل»: متعلِّق بـ«معطوف».

حيثُ: متعلِّقة بـ«الْزم».

---

(١) توضيح المقاصد ٣١٥/١، وشرح ابن طولون ٢٢٣/١، وشرح الأشموني ٢٠٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٠٨/١، وشرح ابن النَّاظم/٥٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٣٠، ومنهج السَّالك/٦٣.

(٢) شرح المكودي ٢٠٨/١ ـ ٢٠٩، وإعراب الألفيّة/٤٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٣٠.

والتقدير: والْزم رفع المعطوف بـ«لكن» أو بـ«بل» بعد المنصوب بـ«ما». حيثُ جاء.

١٦١. وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ ❖ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّْ

ـ تدخلُ الباء[١] الزائدة كثيراً في الخبر بعد «ليس»، نحو قوله تعالىٰ[٢]: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾. وبعد «ما» قوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

ولا تختّص زيادة الباء بعد «ما» بكونها حجازيّة، بل تُزاد بعد «ما» التميمية أيضاً.

قال ابن عقيل: «وقد نقل سيبويه والفرّاء ﷺ زيادة الباء بعد «ما» عن بني تميم، فلا التفات إلىٰ من منع ذلك، وهو موجود في أشعارهم» والنصّ عند أبي حيان.

وزيادة هذه الباء إنما تكون لتوكيد النَّفي.

ـ **وقال أبو حيان:** «وقد اضطرب فيها [التميمية] الفارسي، فتارةً قال: لا تدخل إلّا في خبر «ما» الحجازيّة، وتارة قال: تدخل في خبر كان منفي، وهو الصحيح».

ـ وتُزاد في خبر «كان» المنفية كقول عمرو الأزدي:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَىٰ الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ❖ بِأَعْجلهم إِذ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٢٣، وشرح ابن عقيل ١/٣٠٩، ومنهج السَّالك/٦٤، وشرح الأشموني ١/٢٠٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٣٣، وتوضيح المقاصد ١/٣١٦ ـ ٣١٧، وشرح ابن النّاظم/٥٧.

(٢) سورة الزمر ٣٩/٣٦.

(٣) سورة الأنعام ٦/١٣٢.

ـ وَفُهِمَ مِن قوله[1]: «قد يُجَر» أنَّ زيادتها في الشَّاهدين الأخيرين قليل. ويَنْدُر زيادتُها في خبر «ليت»، ذكره ابن طولون وغيره.

ـ وذَكَر الأشموني أنهم ربما أَجْرَوا الاستفهام مجرىٰ النَّفي لشبهه إيّاه، ونَدَر في غير ذلك كخبر إنَّ، ولكنّ، وليت. وذكر مثل هذا أبو حيان.

ـ وفصَّل مواضع الزيادة في شرحه وذلك بعد وجد، وبعد هل، وفي خبر إِنَّ ولكنَّ، وفي المفعول به والفاعل، والمبتدأ، وفاعل كفىٰ، وفاعل أفعل، وهذا كله خارج عمّا نحن فيه مما ذكره النَّاظم.

ـ **البا**[2]: فاعل «جَرّ»، الخبر: مفعول بـ«جَرّ»، وأل: فيه عوض عن المضاف إليه. يُجَرّ: آخر البيت فيه مضمر مُسْتَتِر عائد علىٰ الخبر المتقدِّم.

ـ **بعد**: متعلِّق بـ«يجر»، لا: مضاف إليه، نفي: معطوف علىٰ «لا»، كان: مضاف إليه من إضافة الصِّفة إلىٰ موصوفها وإطلاق المصدر، وإرادة: اسم المفعول.

وتقدير البيت: وجَرّ الباءُ الزائدةُ بعد «ما» و«ليس» خبَرَهما، وقد يَجُرّ الخبَرَ الباءُ بعد «لا»، وبعد «كان» المنفيَّة.

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٢٤، ومنهج السَّالك/٦٤، وشرح الهواري ١/٣٣٦، وشرح المكودي ١/٢٠٩، وشرح الأشموني ١/٢٠٧، والمقاصد الشّافية ٢/٢٣٩ ـ ٢٤٢، وتوضيح المقاصد ١/٣١٨.

(٢) شرح المكودي ١/٢١٠، وإعراب الألفيَّة/٤٣ ـ ٤٤، وشرح الهواري ١/٢٣٤ ـ ٢٣٥.

١٦٢.فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ -كَـ(لَيْسَ)- (لَا) ❁ وَقَدْ تَلِي (لَاتَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلَا

٢ ـ تعمل «لا»[1] **النَّافية عمل «ليس» عند الحجازيين، ومذهب تميم إهمالها، وعملها أقلّ من عمل «ما».**

وإلىٰ إعمالها ذهب سيبويه وطائفة من البصريين، ومنع إعمالها الأخفش والمبرِّد.

ولا تعمل عند الحجازيين إلَّا بشروط:

١ ـ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو: لا رجلٌ أفضلَ منك.

ومنه قول الشَّاعر:

تَعـزَّ فَـلَا شَـيءٌ عَلَـىٰ الأَرْضِ بَاقِيَـا ❁ وَلَا وزَرٌ مِمَّـا قَضَـىٰ اللهُ وَاقِيَـا

ـ وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة:

وَحَلَّـتْ سَـوَادَ القَلْـبِ لَا أَنَـا بَاغِيـاً ❁ سِـوَاهَا وَلَا عَـنْ حُبِّهَـا مُتَرَاخِيَـا

وَتَأَوَّلُوه علىٰ أنَّ الأصل: لا أرىٰ باغياً.

٢ ـ أَلَّا يتقدَّم خبرها علىٰ اسمها، فلا تقول: لا قائماً رجلٌ.

٣ ـ أَلَّا ينتقض النَّفي بـ«إِلَّا»، فلا تقول: لا رجلٌ إِلَّا أَفْضَلَ من زيد.

قال أبو حيّان[2]: «إعمال «لا» عَمَلَ لَيْسَ... قليل جدّاً، حتىٰ إِنْ بعض

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٣١٥ ـ ٣١٦، وشرح ابن طولون ١/٢٢٥، وشرح الهواري ١/٣٣٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٤٢، وشرح المكناسي ١/٣٢٩، وتوضيح المقاصد ١/٣١٩، وشرح ابن النَّاظم/٥٧ ـ ٥٨، وإرشاد السَّالك ١/٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٢) منهج السَّالك/٥٤.

النحويين زعم أنَّ «لا» أُجْرِيت مُجْرَىٰ «ليس» في رفع الاسم خاصّة لا في نصب الخبر، وزعم بعضهم أنَّه لم يُسْمَع النَّصبُ في خبر «لا» ملفوظاً به، وليس كذلك بل سُمع ذلك، لكنه في غاية النّدور والقِلَّة....، ولو ذَهَبَ ذاهبٌ إلىٰ أنه لا يجوز أن تعمل «لا» هذا العمل لذهب مذهباً حسناً...».

ـ **وَحَذْفُ الخبر كثير في «لا»**[1]، ومنه قوله[1]:

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيْرَانِهَـــا ❊ فَأَنَـــا ابْـــنُ قَـــيْسٍ لَا بَـــرَاحُ

وَزَعَمَ بعضُهم أنَّ حذفه لازم: أي: لا بَرَاحُ لي.

قال ابن هشام: «والغالبُ أن يكون خبرها محذوفاً، حتىٰ قيل بلزوم ذلك... والصحيح جواز ذكره...».

ـ **وقوله**[2]: **وقد تلي لاتَ وَإِنْ ذَا العَمَلا.**

فُهِمَ من قوله هذا أنَّ «لات» و«إِنْ» النَّافية مثل «ليس» يرفعان الاسم وينصبان الخبر.

٣ ـ أمّا «إِنْ»[3] فإعمالُها نادرٌ، وهو لغة أهل العالية، ومن إعمالها قول بعضهم: **«إِنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلَّا بالعافية».**

ومن إعمالها في المعرفة:

إِنْ هُـــوَ مُسْـــتَوْلِيّاً عَلَـــىٰ أَحَـــدٍ ❊ إِلَّا عَلَـــىٰ أَضْـــعَفِ المَجَـــانِين

---

(١) شرح الأشموني ١/٢١٠، وشرح الهواري ١/٣٣٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٤٣، وأوضح المسالك ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٢٧ ـ ٢٢٨، وشرح ابن عقيل ١/٣١٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٠، وشرح المكودي ١/٢١١.

ـ **قال أبو حيان**[1]: «وإعمالُ «إِنْ» هذه فيها خلاف، وأجاز ذلك الكوفيون والمبرِّد وابن السَّرَّاج، وأباه أكثر البصريين والفرّاء...».

ثم ذكر البيت السابق، وبيَّن أنَّ منهم من خصَّه بالضَّرورة، ومنهم من قاس عليه.

وقال المرادي[1]: «واختلف عن سيبويه والمبرِّد، والصحيح الإعمال، وقد سُمع في النثر والنظم...».

وذكر المرادي[2] قول الشّاعر:

إِنِ المَــرْءُ مَيْتــاً بِانْقِضَــاءِ حَيَاتِــهِ ✤ وَلَكِــنْ بِــأَنْ يُبْغَــىٰ عَلَيْــهِ فَيُخْــذَلَا

ثم قال: «وبهذا تبيَّن بطلانُ قول من قال إنه لم يأتِ منه إِلَّا: «**إن هُو مُسْتَولياً**...» وتخصيصه ذلك بالضرورة.

وأتبع ذلك بقوله: «**ونصَّ المصنِّف علىٰ أنّ عملَ «لا» أكثر من عمل «إِنْ»، والعكسُ أقربُ إلىٰ الصَّواب**».

٤ ـ **وأما «لاتَ»**[3] فهي مركَّبة من «لا» النّافية، وتاء التأنيث أو المبالغة، أو هي لهما، وعملها إجماع من العرب، وفيه خلاف عند النُّحاة.

١ ـ ذهب الأخفشُ في أحد قوليه إلىٰ أنها لا تعمل شيئاً.

٢ ـ وذهب الجمهور إلىٰ أنها تعمل عمل «ليس» لكن بشرطين سيذكرهما في البيت الآتي.

---

(١) منهج السَّالك/٦٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٥٣، وشرح الأشموني ١/٢١١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٣) شرح ابن طولون ١/٢٢٧، ومنهج السَّالك/٦٥، وشرح ابن النّاظم/٥٨.

قال الشَّاطبي[1]: «... ولكن «لات» أقربُ شبهاً بـ«ليس» من أخوات «كان» من غيرها؛ لأن اتِّصال التاء بها جعلها مختصَّة بالاسم...، وهي أيضاً شبيهة بـ«ليس» في اللفظ؛ إذ صارت بالتاء على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ«ليس»».

وذكر المكناسي أنّ في «لات» ثلاثة أقوال[2]:

١ ـ أنها «لا» زيدت عليها التاءُ.

٢ ـ أنها أصل بنفسها.

٣ ـ أنَّ أصلها «ليس» أُبْدِلَت سينُها تاءً، فصارت ليت، ثم قلبت ياؤها ألفاً.

ـ في النَّكرات[3]: متعلِّق بـ«أُعْمِلت».

كـ«ليس»: نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف، والتقدير: أُعْمِلَت «لا» في النَّكِرات إعمالاً كإعمال «ليس»، وعند الأزهري: حال من «لا».

لات: فاعل «تلي»، وإنْ: معطوف على «لات».

ذات: مفعول، وهو إشارة إلى عمل «ليس»، العملَ: نعت «ذا» أو عطف بيان.

١٦٣. وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ ❊ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلّْ

ـ هذا يعني أنّ «لات» تختصُّ بأسماء الأحيان، فلا تعمل في غيرها، ثم أشار إلى كثرة حذف الاسم، وأنَّ حذف الخبر قليل.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٢٥٨.

(٢) شرح المكناسي ١/٣٣١، وإرشاد السَّالك ١/٢٦٦.

(٣) شرح المكودي ١/٢١١ ـ ٢١٢، وشرح الهواري ١/٣٣٨، وإعراب الألفيَّة/٤٤.

ومن ذلك قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ، وهي قراءة الجمهور ، بنصب «حين» علىٰ أنه الخبر ، والاسم محذوف .

ومن حَذْف الخبر[1]: ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ برفع الحين ، والخبر محذوف وهي قراءة بعض القُرّاء ، وخُرِّجت علىٰ الشذوذ .

قال المرادي[2]: «ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعاً» .

ـ ومن عَمَلِ[3] «لات» في ما رادفه من أسماء الزمان:

نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ ✤ وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

ومنه قول أبي زيد الطائي:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ✤ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقَاءِ

فَأَوْقَعَ «أَوَان» في موضع «حين» لأنه بمعناه ، أي: ليس الأوانُ أوان صلح ، فحذف المضاف إليه «أوان» ، ثم بنىٰ «أوان» كما بُنِي «قبل وبعد» ، وبناه علىٰ الكسر ، أي ليس الحينُ حينَ بقاءِ صُلْحٍ .

عمل[4]: مبتدأ ، خبره: لات . في سوىٰ: في موضع الحال علىٰ أنه نعت لعمل قُدِّم عليه ، أو متعلِّق بـ«عمل» .

قال الأزهري: ويجوز أن يكون «عمل» فاعلاً للات لاعتماده علىٰ النفي ، والأول أرجح .

---

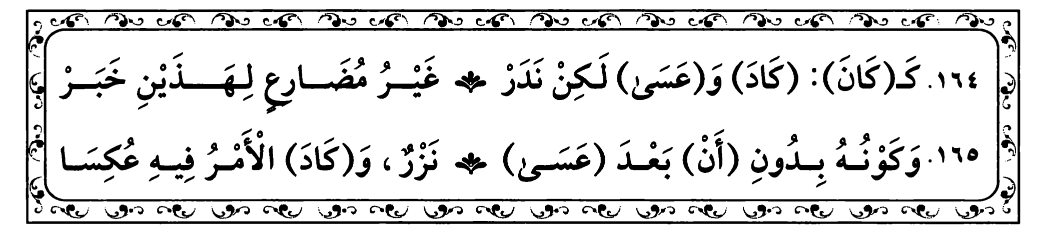
(١) سورة ص ٣/٣٨ ، وانظر كتابي معجم القراءات ٧٦/٨ ـ ٧٧ .
وهي قراءة الضَّحَّاك وأبي المتوكّل والجحدري وابن يعمر وعيسىٰ بن عمر وأبي السّمّال علىٰ إعمال «لات» عمل «ليس» وَحَذْفِ الخبر ، وهو قول سيبويه . وانظر المقاصد الشّافية ٢٥٧/٢ .

(٢) توضيح المقاصد ٣٢٣/١ ، وشرح ابن الوردي ٢٠١/١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣٢٠/١ ، وشرح الأشموني ٢١٢/١ ـ ٢١٣ ، وشرح الهواري ٣٣٩/١ .

(٤) شرح المكودي ٢١٢/١ ، وإعراب الألفية/٤٤ .

١١ ـ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ



١٦٤. كـ(كَانَ): (كَادَ) وَ(عَسَىٰ) لَكِنْ نَدَرْ ❁ غَيْـرُ مُضَـارِعٍ لِهَـٰـذَيْنِ خَبَـرْ

١٦٥. وَكَوْنُـهُ بِـدُونِ (أَنْ) بَعْـدَ (عَسَـىٰ) ❁ نَزْرٌ، وَ(كَادَ) الْأَمْـرُ فِيـهِ عُكِسَـا

❁ أفعال هذا الباب علىٰ ثلاثة أقسام(١):

ـ قسم لمقاربة الفعل، وهو: كاد، كَرِبَ، أوشَكَ.

ـ وقسم لرجائه، وهو: عسىٰ، حَرَىٰ، اخلولق.

ـ وقسم للشروع وهو: أنشأ، وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وطَفِقَ، وعَلِقَ...

وسُمِّيت كلّها أفعال المقاربة تغليباً، وهو من باب تسمية الكلّ باسم البعض.

ـ قال الشَّاطبي: «وكان الأصل فيها أن تدخل في باب «كان»، إلَّا أنَّها اخْتُصَّتْ عن «كان» وأخواتها بحكم لا يكون فيها، فأخرجوها عنها».

ـ وأشار في هذا البيت إلىٰ «كاد» من أفعال المقاربة، و«عسىٰ» من أفعال

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٢٤، وشرح ابن طولون ١/٢٣٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٦، وشرح الأشموني ١/٢١٥، وشرح المكودي ١/٢١٣، وشرح الهواري ٢/٥ ـ ٦، ومنهج السَّالك/٦٧، وفي ص/٧١ «وذكر أحد عشر فعلاً، وزاد بعضهم فيها «قارب»، والصحيح أنها ليست من هذا الباب، و«دنا» وذكرها سيبويه مفتوحة بأن في قولهم: دنوت أَنْ تفعل، وزاد صاحب هذه الأرجوزة في بعض تصانيفه فيها: هبَّ، وقام، وهَلْهَلَ، وأولىٰ، وألمّ، وزاد بعضهم أيضاً قرّب، وأقبل، وانبرىٰ، وطار، وبعضهم: قعد، ونَشِب». وشرح ابن الوردي ١/٢٠٢.

الرجاء، وأنها تعمل مثل «كان» فترفعُ اسماً، وتنصب خبراً، غير أنَّ الخبر يكون غالباً جملة فعلها مضارع نحو: كاد زيدٌ يقوم، عسىٰ زيدٌ أن يقومَ.

ونَدَرَ أن يكون خبر هذه الأفعال مُفْرَداً، ومما جاء كذلك:

أَكْثَـرْتَ فِـي العَـذْلِ مُلِحّـاً دَائِمـاً ❊ لَا تُكْثِـرَنْ إِنِّـي عَسَـيتُ صَـائِما

وقول تأبّط شرّاً:

فَأُبْـتُ إِلَـىٰ فَهْـمٍ وَمَـا كِـدْتُ آئِبَـا ❊ وَكَـمْ مِثْلُهـا فَارَقْتُهـا وَهِـي تصـفر

ومثله القول: «**عسىٰ الغُوَيْرُ أَبْؤُسا**».

ـ وذكر في البيت الثاني[1] أنَّ اقتران المضارع الواقع خبراً لـ«عسىٰ» بأنْ كثير، كقوله عزَّ وجل[2]: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ وخلوّه منها قليل، كقول هدبة ابن خَشْرم:

عَسَـىٰ الكَـرْبُ الَّـذِي أَمْسَـيْتَ فِيـهِ ❊ يَكُـــونُ وَرَاءَهُ فَـــرَجٌ قَرِيـــبُ

ـ وقوله: وكاد فيه الأمرُ عُكِسا:

يعني أنَّ اقتران خبر «كاد» بـ«أَنْ» قليل، ومن ذلك قوله تعالىٰ[3]: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾.

ومن القليل ما جاء في رجز رؤبة:

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٣١ ـ ٢٣٢، وشرح الأشموني ١/٢١٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٦٩، ومنهج السَّالك/٦٨، وإرشاد السَّالك ١/٢٧٢، وشرح ابن النَّاظم/٥٩.

(٢) سورة التوبة ٩/١٠٢.

(٣) سورة البقرة ٢/٧١.

قَــدْ كَــادَ مِنْ طُـوْلِ البَلَىٰ أَنْ يَمْصَحَــا

ـ وذكر الأندلسيون أنَّ اقتران خبرها بأن مخصوص بالشّعر.

قال المرادي[1]: «وظاهر كلام المصنّف جواز ذلك، وخصَّه المغاربة بالضَّرورة».

ـ **كاد**[2]: مبتدأ، خبره: كـ«كان»، و«عسىٰ»: معطوف علىٰ «كاد»، غيرُ مضارعٍ: فاعل بـ«نَدَر»، لهذين: متعلّق بـ«نَدَر». خبر: حال، **ووقف عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعة**، ويجوز ضبط «غيرَ» بالفتح ويكون حالاً، خبر: فاعل «ندر».

ـ **كونُه**: مبتدأ، بدون: متعلّق به، وكذلك «بعدَ»، نزرٌ: خبر المبتدأ.

ـ **وكاد**: مبتدأ، الأمر: مبتدأ ثان، وخبره «عكس»، والجملة خبر المبتدأ الأول.

ـ وعند الأزهري: كونه مبتدأ، والضمير المضاف إليه اسمه، وخبره محذوف إن كان ناقصاً، وإلَّا فلا حَذْف.

١٦٦. وَكَـ(عَسَىٰ): (حَرَىٰ) وَلَكِنْ جُعِلَا ✤ خَبَرُهَــا حَتْمــاً بِــ(أَنْ) مُتَّصِــلَا

ـ يعني أنَّ «حَرَىٰ» من أفعال الرجاء، مثل «عَسَىٰ»، لكنها مخالفة لـ«عسىٰ» بلزوم خبرها «أَنْ»، نحو: حَرَىٰ زيدٌ أَنْ يأتي.

ولا يجوز: حرىٰ زيد يفعلُ.

قال المرادي[3]: «وقلّ من ذكر حَرَىٰ».

(١) توضيح المقاصد ١/٣٢٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٠.

(٢) شرح المكودي ١/٢١٤ ـ ٢١٥، وإعراب الألفيَّة/٤٤، وشرح الهواري ٢/٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٢٨، وشرح ابن طولون ١/٢٣٣، وانظر الارتشاف ٣/١٢٢٢ «وزاد ابن مالك حَرَىٰ، ويحتاج ذلك إلىٰ استثبات». وانظر التسهيل/٥٩، وإرشاد السَّالك ١/٢٧٤،=

وقال ابن طولون: «قيل: ولم يذكر «حَرَىٰ» في هذا الباب غيره؛ ولذلك أنكرها عليه أبو حيان مع أنَّه ذكرها في اللمحة».

وقال الهواري[1]: «وأنكر الشيخ أبو حيان وجود «حَرَىٰ» في هذه الأفعال، وقال: «إنها وَهَم».

ـ وقال: لم أجد أحداً من النحويين نقلها، ولا من اللُّغَويين، وإنما الموجود في كتب اللغة «حَرَىٰ» بغير هذا المعنىٰ تقول: **هو حَرِيٌّ بالأمر، أي: حقيق به، وهو مصدر وُضع موضع الصّفة...**

ـ والشيخ أبو حيان رجل مطَّلع، وابن مالك إمام في هذا الشأن، **ولكن الغلط لا يُؤْمَن علىٰ أحد، ولو بلغ ما بلغ، والله أعلم بالصَّواب...**». إلىٰ أن قال: «والظاهر مع الشيخ أبي حيان، ولعلَّ لابن مالك مستنداً غاب عنّا، وهنا يحسنُ: **لعلَّ له عُذْراً وأنت تلومُ**».

ـ حرىٰ[2]: مبتدأ، خبره: كـ«عسىٰ»، خبرها: مرفوع بـ«جعلا»، متَّصلاً: مفعول ثانٍ بـ«جعلا»، حتماً حال من الضمير في «متَّصلا»، أو نعت لمصدر محذوف.

١٦٧.وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَىٰ) ✤ وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا

ـ هذا يُراد به أنَّ «اخلولق»[3] لا يُستعمل خبره إلَّا مقروناً بـ«أنْ»، فهو مثل

= وشرح المكودي ١/٢١٦، وشرح المكناسي ١/٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(١) شح الهواري الأندلسي ٢/١٠ ـ ١١.

(٢) شرح المكودي ١/٢١٦، وإعراب الألفيّة/٤٥.

(٣) شرح ابن طولون ١/٢٣٤، وشرح الهواري ٢/٢١٢ ـ ٢١٣، وشرح المكودي ١/٢١٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٨، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٢، وشرح الأشموني ١/٢٢٠، والمقاصد الشّافية=

«حَرَىٰ»، إلَّا أنه لم يذكر أنه شبيه بالمعنىٰ بـ«عسىٰ» كما نبَّه علىٰ «حَرَىٰ» في البيت السّابق مع أنه مُجْمَعٌ عليه عند العلماء. مثال ذلك: اخْلَوْلَقَت السَّماءُ أَنْ تُمْطِرَ، ولا يجوز: اخْلولق زيدٌ يفعلُ.

ـ **وتعقب الشَّاطبي النَّاظم** في جعل «اخلولق» من هذا الباب.

ـ وأما «أَوْشَكَ»[١] فالكثير اقترانُ خبرها بـ«أَنْ»، ويقلُّ حذفها منه، فهي في ذلك كـ«عسىٰ» في الاستعمال لا في المعنىٰ. فأوشك للمقاربة، وعسىٰ للرجاء.

ـ ومن اقتران أوشك بـ«أن» قوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ✤ إِذَا قِيلَ: هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ـ ومن التجرُّد قول أُمية بن أبي الصّلت:

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ✤ فِي بَعْض غِرّاتِهِ يُوَافِقُهَا

ـ **وألزموا**[١]: يعني العرب، اخلولق: مفعول أول، أنْ: مفعول ثان، ويجوز العكس، مثلَ: منصوب علىٰ الحال من «اخْلولق»، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر مَحْذُوف، انْتِفَا: مبتدأ، خبره «نَزُرا»، وبعد: متعلّق بـ«نُزُر»، أو بـ«انْتِفَا».

= ٢/٢٧٦، وذكر في ص/٢٧٨ أن «أوشك» من قسم عسىٰ هو الأظهر منه، وذكر في ص/٢٧٥ أنَّ ما زعمه النّاظم في «اخلولق» من كونه من هذا الباب فيه نظر، وأنَّ سيبويه وغيره جعلوه خارجاً من أفعال المقاربة، وإنما يدخل فيها من جهة المعنىٰ، وشرح ابن الوردي ١/٢٠٦.

(١) شرح المكودي ١/٢١٦ ـ ٢١٧، وإعراب الألفيَّة/٤٥.

١٦٨. وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ: (كَرِبَا) ❊ وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
١٦٩. كَـ«أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو» وَ(طَفِقْ) ❊ كَذَا (جَعَلْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(عَلِقْ)

ـ كَرِبَ[1]: مثل «كاد» والأصحُّ أنْ يتجرَّد من «أنْ» ، وقد يقترن بها قليلاً ، كقوله:

سَقَاهَا ذَوو الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَىٰ الظَّمَا ❊ وَقَدْ كَرِبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

قال ابن طولون[1]: «وأشار بقوله: «في الأصحّ» لمخالفة مذهب سيبويه ؛ فإنه لم يذكر فيها غير التجرُّد من «أنْ» ، وهو مردود بالسَّماع» .

ـ ومثل هذا عند المرادي ، ثم قال: «والمشهور في «كرب» فتح الراء ، وقد حكي كسرها» .

ومن تجريده من «أن» قوله:

كَرَبَ القَلْبُ مَنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ❊ حِيْنَ قَالَ الوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ

ـ ثم شرع في ذكر القسم الثالث[2] وهو الشروع في الفعل: «وتركُ «أَنْ» مع ذي الشروع وَجَبَا» ، أي: ما كان من هذه الأفعال لمعنىٰ الشروع في الفعل فَحَذف «أَنْ» فيها هو الواجب ، فلا يجوز أن تدخل علىٰ أخبارها ، لأن هذه الأفعال دالّة علىٰ الحال ، وأَن: دالّةٌ علىٰ الاستقبال فتنافيَا .

---

(١) توضيح المقاصد ٣٢٩/١ ـ ٣٣٠ ، وشرح ابن طولون ٢٣٦/١ ، وشرح الهواري ١٤/٢ ـ ١٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١ ، ٣٣٧ ، والمقاصد الشَّافية ٢٧٨/٢ ، ٢٨٠ ، وشرح المكناسي ٣٣٨/١ ، ومنهج السَّالك/٧٠ ، وإرشاد السَّالك ٢٧٦/١ ، وشرح ابن النَّاظم/٦٠ .

(٢) المقاصد الشَّافية ٢٨٤/٢ ـ ٢٨٥ ، وتوضيح المقاصد ٣٣٠/١ ، وشرح المكودي ٢١٨/١ ، وشرح ابن طولون ٢٣٦/١ .

وَمَثّل في البيت الثاني لأفعال الشروع بخمسة أفعال هي[١]:

أنشأ، طَفِق، أَخَذَ، جَعَل، عَلِق.

ومثاله: **أنشأ السّائق يحدو**، والخبر «يحدو» مُجَرّد من «أَنْ»، والحادي سائق الإبل بالغناء لها.

ـ **والثاني**: طَفِقَ: بفتح الفاء وكسرها، وقيل فيه: طبِق بكسر الباء الموحدة، ومثاله: طَفِقَ زيدٌ يعدو.

ـ **والثالث**: أخذ. نحو: أخذتُ أقرأُ.

ـ **والرابع**: جَعَل، جعلتُ أتكلَّمُ.

ـ **والخامس**: عَلِقَ: عَلِقَ زيدٌ يسمعُ.

ومنه قوله:

أَرَاكَ عَلِقتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرنَا ❊ وَظُلْمُ الجَارِ إِذْلَالُ المُجِيْرِ

قال ابن طولون: «وفُهِمَ من إتيانه بكاف التشبيه «كأنشأ...» عدم الحصر، **فإنّه زاد في التسهيل عليها: هَبَّ وقام**».

قال المرادي: «قلتُ هما غريبان، وأيضاً فإنه لم يَدَّعِ الحَصْر».

ـ **مثل كاد**[٢]: مبتدأ، كرب: خبره، ويجوز العكس، في الأصح: متعلّق بمثل. تركُ أن: مبتدأ، وهو مصدر مضاف للمفعول. وَجَب: خبره، مع ذي: متعلّق بـ«تَرْك».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٣٠، وشرح الهواري ٢/١٦، وشرح الأشموني ١/٢٢١، وشرح ابن طولون ١/٢٣٦، وشرح المكودي ١/٢١٧ ـ ٢١٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٨٥ ـ ٢٨٧، وشرح السُّيوطي/١٥٤.

(٢) شرح المكودي ١/٢١٧ ـ ٢١٨، وإعراب الألفيَّة/٤٥.

ـ كأنشأ: خبر مبتدأ محذوف على تقدير القول: كقولك أنشأ.

ـ كذا: خبر مقدَّم. جعلتُ: مبتدأ مؤخّر، وما بعده عَطْف.

١٧٠. وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لِـ(أَوْشَكَا) ❁ وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)

ـ أفعال المقاربة لا يتصرَّفُ منها إلَّا اثنان[1]: كاد وأوشك، يأتي منهما مع الماضي المضارعُ: يكاد، يوشك.

ومنه قول أُمَيَّة بن أبي الصّلت:

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ❁ فِي بَعْضِ غِرّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وقوله تعالى[2]: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾.

ـ واستعمالُ «يوشك» أكثر من استعمال ماضيها «أَوْشَكَ».

وعلى هذين الفعلين اقتصر النّاظم، ثم ذكر أنه استعمل اسم الفاعل: من أوشك وهو «مُوْشِك» ومنه قول كثير عزة:

فَإِنَّكَ مُوْشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا ❁ وَتَعْدُو دُوْنَ غَاضِرة العَوَادِي

وذكر غيره: «كائِد» اسم الفاعل من «كاد»، وكارِب: اسم الفاعل من «كرب».

ـ وذكروا مصدرين[3]: طَفِق طفوقاً، وكاد كوداً ومكاداً ومكادة.

---

(١) شرح ابن طولون ٢٣٧/١، وشرح الأشموني ٢٢٣/١، وتوضيح المقاصد ٣٣١/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٨/١، وشرح المكودي ٢١٩/١، والمقاصد الشَّافية ٢٨٨/٢، وشرح الهواري ١٧/٢ ـ ١٨، ومنهج السَّالك/٧٠، وإرشاد السَّالك ٢٧٩/١، وشرح ابن النَّاظم/٦٠.

(٢) سورة النور ٣٥/٢٤.

(٣) انظر مراجع الحاشية (٢) من الصفحة السابقة، وانظر شرح المكناسي ٣٤١/١، وإرشاد السَّالك ٢٧٩/١.

وحكىٰ الأخفش طفق يطفَـق كضرب وعَلِم، وذكر هذا المرادي عن الجوهري، وقال: «**ولم أَرَهْ لغيره، والظّاهر أنّه قال رأياً**»، وقد حكىٰ مضارع «جَعَل» عن الكسائي، وحكىٰ ابن الأنباري: **عسىٰ يعسي فهو عاسٍ، وعَس**.

ـ لا غيرُ[1]: لا: عاطفة. غير: عطف علىٰ أوشك، وبُنِي علىٰ الضم لقطعه عن الإضافة، والتقدير: لأوشك وكاد لا غيرهما.

١٧١. بَعْدَ (عَسَىٰ) (اخْلَوْلَقَ) (أَوْشَك) قَدْ يَرِدْ ❖ غِنىً بِـ«أَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

هذه الأفعال الثلاثة[2]: **عسىٰ، اخْلولق، أوشك**، يجوز إسنادُها إلىٰ «أَنْ يَفْعَل» نحو: عَسَىٰ أَنْ يقومَ.

فأنْ وصلتها فهي في موضع رفع فاعل بـ«عسىٰ»، وسَدَّ مَسَدَّ الجزأين: الاسم والخبر.

ـ وحكم «عسىٰ» وهذه الأفعال فيه خلاف:

١ ـ تامَّة، والمرفوع فاعلُها.

٢ ـ وذهب[3] النَّاظم في شرح التسهيل إلىٰ أنَّ الوجه عنده أن تكون «عسىٰ» ناقصة أبداً.

ومنه قوله تعالىٰ[4]: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾.

قال ابن طولون: «وقد» في قوله: «قد يَرِد» للتحقيق لا للتقليل؛ لكثرة ورود ذلك.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٤٥، وشرح المكودي ٢١٩/١.

(٢) توضيح المقاصد ٣٣١/١ ـ ٣٣٢، وشرح ابن طولون ٢٣٩/١، وشرح الهواري ١٩/٢، وشرح المكودي ٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل ٣٤١/١، ومنهج السَّالك/٧٠، وإرشاد السَّالك ٢٨١/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٤) سورة البقرة ٢١٦/٢.

ـ اخلولق[1] وأوشك: معطوفان علىٰ «عسىٰ».

ـ أوشك قَّدْ: القاف مشددة لأنها مُدَّغمة بالكاف بعد قلبه قافاً لأجل استقامة الوزن، كذا عند المكودي والأزهري.

ـ وعند الهواري كلام غريب: قال: «وأوشِكْ جاء به علىٰ صيغة الأمر ليصح له الوزنُ فهو بكسر الشين وسكون الكاف»، وهو غير الصَّواب فالادّغام يقيم الوزن، عن ثانٍ: متعلّق بـ«غنىٰ»، غنىٰ: فاعل «يرد» فُقِد: الجملة نعت لثانٍ.

١٧٢. وَجَرِّدَنْ (عَسَىٰ) أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا ❊ بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

ـ إذا بُنيت[2] هذه الأفعال الثلاثة علىٰ اسم قبلها جاز إسنادها إلىٰ ضميره، وجعل «أن يفعل» خبراً.

ـ وجاز إسنادها «إلىٰ أنْ يفعلَ» وتكون مجرّدة من الضمير.

مثال ذلك: زيدٌ عَسَىٰ أَنْ يقومَ.

فتكون «عسىٰ» تامّةً، وهي لغة أهل الحجاز.

ـ وجاز أن ترفع ضميراً يعود علىٰ الاسم السّابق «زيد»، وهو اسم «عسىٰ» وأنْ والفعل في موضع نصب علىٰ الخبر، فتكون ناقصة، وهي لغة تميم.

ـ قال ابن طولون: «وظاهر النظم أنَّ هذين الاستعمالين خاصَّان بـ«عَسَىٰ»؛

---

(١) إعراب الألفيَّة/٤٥، وشرح المكودي ١/٢٢٠، وشرح الهواري ٢/١٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٣٢ ـ ٣٣٣، وشرح ابن طولون ١/٢٣٩ ـ ٢٤٠، ومنهج السَّالك/٧١، وشرح المكودي ١/٢٢٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٤١ ـ ٣٤٣، وشرح الهواري ١/١٩ ـ ٢٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٩٦، وشرح الأشموني ١/٢٢٧، وإرشاد السَّالك ١/٢٨٢.

لاقتصاره على ذكرها. والصَّوابُ أنّ ذلك في الأفعال الثلاثة المذكورة قبل؛ إذ لا فرق، وعليه مشى المرادي وغيره.

ـ ويظهر أَثَرُ الاستعمالين في التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث: ففي الاستعمال الثاني.

ـ تقول: ـ هند عسَتْ أن تفلح: الاسم ضمير يعود على هند، «أن تفلح» خبر «عسى» وعسى ومعمولاها خبر «هند». وهي لغة تميم.

ـ الزيدان عَسَيَا أَنْ يَقوما.

ـ الزيدون عَسَوْا أَنْ يقوموا.

ـ الهندات عَسَيْن أن يقمنَ.

وتقول على الاستعمال الأول: وهي لغة الحجاز:

ـ هند عسى أن تفلح، الزيدان عسى أن يقوما، الزيدون عسى أن يقوموا، الهندات عسى أن يقمنَ.

ففي المثال الأول: «أن تفلح» فاعل «عسى»، وهي ومرفوعها خبر عن المبتدأ.

ـ عسى[1] مفعول جَرِّد، بها: متعلّق بـ«ارفع»، قبلها متعلِّق بـ«ذكر» اسم: مرفوع بفعل مضمر يفسره «ذكرا».

---

(١) شرح المكودي ١/٢٢١، وإعراب الألفيّة/٤٥.

١٧٣. وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ ✤ نَحْوِ: «عَسَيْتُ»، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

ـ يجوز فتح[1] السِّين وكسرها في الفعل «عسى»، خلافاً لأبي عبيدة في مَنْعِه الكسرَ.

قال ابن هشام: «... وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي، بل يتقيّد بأن تسند إلىٰ التاء، أو النون، أو نا...». ومثل هذا عند ابن طولون.

قال تعالىٰ[2]: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾.

ـ فقد قرأ الجماعة بفتح السِّين، ورجحها الطَّبري «عَسَيتُم».

ـ وقرأ نافع والحسن وطلحة «عَسِيتم» بكسر السِّين.

وأشار النَّاظم إلىٰ ترجيح الفتح بقوله: «وانتِقا الفتح زُكِنْ»[3]، أي: وانتقاء الفتح عُلِم.

ـ الفتح[3]: مفعول مقدَّم بـ«أَجِز»، الكسر: معطوف علىٰ ما تقدَّم، انتِقا الفتح: مبتدأ، ومضاف إليه. زُكِنْ: الجملة خبر المبتدأ.

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٤٠، وأوضح المسالك ١/٢٣٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٣، وشرح المكودي ١/٢٢١، وشرح ابن عقيل ١/٣٤٤، وشرح الهواري ٢/٢١، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٠٣، ومنهج السَّالك/٧١، وإرشاد السَّالك ١/٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢) سورة محمد ٤٧/٢٢. وانظر معجم القراءات ٩/٢٤، والآية/٤٦، من سورة البقرة.

(٣) **وعند الفارسي جواز الكسر مطلقاً نحو: عَسِي زيد، بكسر السِّين، كـ«رَضِيَ زيدٌ»**. انظر ابن طولون ١/٢٤٠.

وقال الفرّاء: **ولو كانت كذلك «عَسِيتم» لقال عِسِيَ في موضع «عَسَىٰ» ولعلّها لغة نادرة»**. انظر كتابي معجم القراءات ٩/٢٤.

١٢ ـ (إِنَّ) وَأَخَواتُهَا

١٧٤. لِـ(إِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَـكِنَّ، لَعَلَّ، ❊ كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ

ـ الأحرف النَّاسخة ستة وهي[1]: **إنَّ، وأَنَّ، وكأَنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ**، **وعَدّها سيبويه خمسة**، فجعل «إِنَّ بكسر الهمزة الأصل، و«أَنَّ» بفتح الهمزة محمولة علىٰ الكسر.

وهذه الأحرف تعملُ عكس عمل «كان»، وفي عملها مذهبان[1]:

١ ـ مذهب البصريين أنّها عملت في الاسمين معاً فنصبت الاسم، ورفعت الخبر.

٢ ـ ومذهب الكوفيين أنّها نصبت الاسم، ولا عمل لها في الخبر، بل بقي مرفوعاً علىٰ ما كان قبل دخول هذه الأحرف.

ـ ولم يبيِّن النَّاظم معاني هذه الحروف، وذكرها أبو حيان وغيره، وذلك كما يأتي[2]:

ـ **إنَّ وأَنَّ**: تفيدان التوكيد، وهو توكيد النِّسبة بين الجزأين.

ـ **لكنّ**: للاستدراك، زيدٌ شجاع لكنه بخيل.

---

(١) منهج السَّالك/٧١ ـ ٧٢، وشرح ابن طولون ١/٢٤٢، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٤، وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معاً، وحكوا أنَّ ذلك لغة، وشرح ابن عقيل ١/٣٤٨، وشرح الأشموني ١/٢٣٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٠٥، ٣٠٧.

(٢) منهج السَّالك/٧٢، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٤، وشرح ابن عقيل ١/٣٤٦، وشرح الهواري ٢/٢٣، وشرح الأشموني ١/٢٣١، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٠٨، ٣١٢، وإرشاد السَّالك ١/٢٨٦.

ـ **كأنّ**: للتشبيه: كأنَّ زيداً أسدٌ.

ـ **ليتَ**: للتمني، وهو طلب ما لا مطمع فيه، أو فيه عُسْرٌ. ليت الشباب يعود، ليت لي مالاً فأَحجَّ به.

ـ **لعلَّ**: الترجِّي: لعلَّ الغائب قادم، لعلَّ الله يرحمنا.

والإشفاق[1]: لعلك قاتلٌ نفسَك، لعل الأسد يلقاني.

ـ **والترجي يكون في المحبوب، والإشفاق[1] يكون في المكروه.**

قال الشَّاطبي[2]: «وعَدُّه لها ستة ذهاب إلىٰ ما فعل غيره كالزَّجَّاج وغيره، والمتقدّمون يعدونها خمسة، وبوَّب عليها سيبويه «هذا باب الأحرف الخمسة»، ولم يَعُدَّ «أَنَّ» المفتوحة، وكذلك فعل المبرِّد وابن السّرّاج وغيرهم».

ـ لإنّ[3]: جار ومجرور خبر مقدَّم، وما بعده معطوفات.

ـ عكسُ: مبتدأ مؤخر، ما: اسم موصول مضاف إليه، لكان: متعلّقان بفعل محذوف صلة «ما».

وتقدير البيت: عكس الذي استقرَّ لكان من عمل ثابت لإنّ المكسورة الهمزة وأنّ المفتوحة الهمزة وما بعدها.

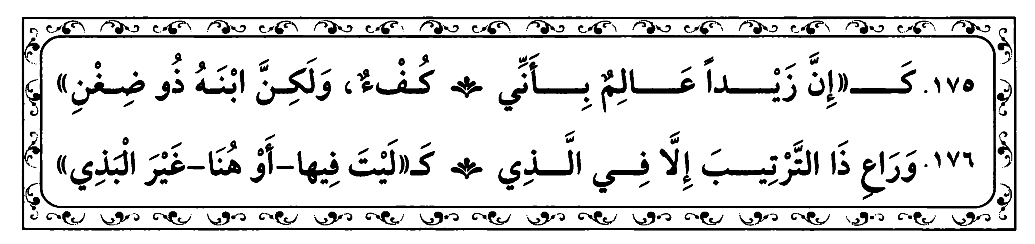
وحذف حرف العطف علىٰ عادته.

---

(١) في إرشاد السَّالك ١/٢٨٧ بعضهم سمّاه التوقّع؛ إذ هو غير مترجًّىٰ، والأكثرون عبروا عنه بالإشفاق.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٣١٣، وانظر الكتاب ١/٢٧٩، والمقتضب ٤/١٠٧ «الأحرف الخمسة المشبَّهة بالأفعال»، ثُمَّ عدّها ستة، وقال: «وإنَّ وأنَّ مجازهما واحد؛ فلذلك عددناها حرفاً واحداً»، والأصول ١/٢٧٧.

(٣) إعراب الألفيَّة/٤٦، وشرح المكودي ١/٢٢٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٠٧.



١٧٥. كَـ«إِنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّي ❊ كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ»
١٧٦. وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي ❊ كَـ«لَيْتَ فِيها-أَوْ هُنَا-غَيْرَ الْبَذِي»

ذكر في البيت الأول ثلاثة أمثلة لما سبق من هذه الأحرف(١):

ـ إن زيداً عالمٌ، بأني كُفْءَ.

ـ ولكنَّ ابنَه ذو ضغن.

وجاءت الأمثلة على الترتيب: الأداة العاملة، ثم اسم منصوب، ثم خبر مرفوع.

ولما انتهى من التمثيل لها ذكر في البيت الثاني أنه يلزم مراعاة هذا الترتيب إلَّا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، فلك ألَّا تراعي هذا الترتيب، فتقول: إنّ في الدار زيداً، إنّ عند زيد عِلْماً.

ومَثّل لجواز هذا الترتيب بقوله: «ليت فيها أو هنا غَيْرَ البذي».

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف أو مجرور نحو: إن طعامَك زيداً آكلٌ، فلا خلاف يُعْرَف في بطلان ذلك، وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقد جاء في لسان العرب ما يقتضي ظاهره جواز ذلك نحو قول الشاعر:

فَلَا تلحني فيها فَإِنَّ بحبِّهَا ❊ أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَا بِلُهْ

وهذا الخروج عن الترتيب جائز، ولكنه يكون واجباً إذا اتَّصل بالاسم ضمير

(١) منهج السَّالك/٢/٧٢ ـ ٧٣، وشرح ابن عقيل ١/٣٤٧ ـ ٣٤٩، وشرح الأشموني ١/٢٣١، وشرح الهواري ٢/٢٨، وشرح المكودي ١/٢٢٣، وشرح ابن طولون ١/٢٤٤ ـ ٢٤٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٣١٧، وشرح المكناسي ١/٣٤٦.

يعود علىٰ شيء من الخبر نحو:

إِنَّ في الدار ساكنها.

إِنَّ عِنْدَ زيد أباه.

قال المرادي[1]: «يعني أنه لا يجوز تقديم خبرها علىٰ اسمها لضعفها، إلَّا إذا كان ظرفاً... أو مجروراً، وإنما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسُّع فيهما، **ولأنهما في الحقيقة ليسا الخبر بل معمولاه**».

ووجدتُ البيت الأول عند ابن طولون[2] «كَأَنّ، كذا بفتح الهمزة ثم قال: «كأن: حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر».

وهذه زَلَّة قلم، فقد أجمع من تحدّث في هذا البيت علىٰ أن الكاف حرف جَرّ وأنّ الناسخ هو «إنّ».

ـ **كإنّ**[3]: الكاف: جارة لقولٍ محذوفٍ، وإنّ: بكسر الهمزة حرف توكيد ونصب، وذلك كقولك: إن زيداً عالمٌ.

ـ **لكنّ**: حرف استدراك، ابنه: اسمه، ذو ضِغْن: خبر.

ـ **راعِ**: فعل أمر، والفاعل: ضمير مستتر، ذا: اسم إشارة مفعول به، الترتيبَ: عطف بيان أو نعت منصوب، إلَّا: حرف استثناء، «في الذي»: مُسْتَثنىٰ من محذوف علىٰ تقدير حذف الموصوف بالذي.

---

(١) توضيح المقاصد ٣٣٥/١، وانظر المقاصد الشَّافية ٣١٥/٢ «وإنما لم تتقدّم أخبارها عليها لعدم تصرُّفها، وكذلك لا تتوسَّط لأجل عدم التصرف في نفسها، فلا تتصرف في معمولها...».

(٢) شرح الألفيَّة ٢٤٤/١.

(٣) إعراب الألفية/٤٦، وشرح المكودي ٢٢٣/١، وشرح الهواري ٢٠٨/٢.

كـ«ليت»: متعلّق بمحذوف صلة «الذي». ليت: حرف تمنٍّ، غير: اسم ليت مؤخَّر.

قال المكودي: إلَّا: استثناء، ولا بُدَّ من تقدير حذف كلام ليستقيم مراده، والتقدير: وراعِ ذا الترتيبَ إلَّا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً كـ«ليت»، فالذي: نعت لمحذوف، وهو المثال».

١٧٧. وَهَمْـزَ (إِنَّ) افْـتَحْ لِسَـدِّ مَصْـدَرِ ✽ مَسَـدَّهَا، وَفِـي سِـوَىٰ ذَاكَ اكْسِـرِ

ـ تُفْتَحُ همزة «إِنّ» إذا سَدَّ المصدر مَسَدّها نحو:

أعجبني أنّ زيداً قائم، أي: أعجبني القيامُ

ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا...﴾ إنزالُنا: فاعل.

و[2]: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾، استماعُ: نائب عن الفاعل.

و[3]: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾، رؤيتُك: مبتدأ.

قال أبو حيان[4]: «وقوله: «وفي سوىٰ ذاك» أي: وفي مكان سوىٰ سَدّ مصدر مَسَدَّها، وهذا الذي قاله ليس بصحيح علىٰ الإطلاق؛ لأنَّا وجدناها تفتح حيث لا يَسُدُّ المصدر مَسَدَّها، ولا تكسر...». وذكر مواضع دليلاً علىٰ ذلك.

وقال الأشموني[5]: «إنما قال لِسَدّ مصدر ولم يقل لِسَدّ مفرد؛ لأنه قد يَسُدُّ

---

(١) سورة العنكبوت ٢٩/٥١.
(٢) سورة الجن ٧٢/١.
(٣) سورة فُصِّلت ٤١/٣٩.
(٤) منهج السَّالك/٧٤، وانظر المقاصد الشَّافية ٢/٣١٩.
(٥) شرح الأشموني ١/٢٣٢، وشرح ابن عقيل ١/٣٥١.

المفرد ويجب الكسر، نحو: ظننت زيداً إنه قائم».

ومثل هذا عند ابن عقيل، وذكر المثال نفسه، وقال: لا يصحُّ: ظننت زيداً قيامَه.

ـ وفُهِمَ من قوله: «وَهَمز إِنَّ افْتح» أنَّ الأصل المكسورة[1] الهمزة، وهو أشهر القولين. و«إنّ» في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، وقسم يجوز فيه كسرها وفتحها، وقسم يجب فيه الفتح.

١٧٨. فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ، ❊ وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

١٧٩. أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ ❊ حَالٍ كَـ«زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ»

١٨٠. وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ❊ بِاللَّامِ كَـ«اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى»

ـ ذكر النَّاظم المواضع التي يجب فيها كسر همزة «إِنَّ»، وهي سِتَّة[2]:

١ ـ أَنْ تقع في الابتداء حقيقة، نحو[3]: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾، أو أن تقع في الابتداء حُكماً نحو[4]: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾. ولا تمنع «ألا» الاستفتاحية من ذلك، ولا تُخْرِج «إِنَّ» عن حكم الابتداء.

٢ ـ أن تقع «إِنَّ» في بدء صِلَة، أي: في أولها، نحو قوله تعالى[5]: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ

(١) توضيح المقاصد ٣٣٦/١، وشرح ابن طولون ٢٤٦/١، والمقاصد الشَّافية ٣١٧/٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣٣٦/١ ـ ٣٣٧، وشرح المكودي ٢٢٤/١ ـ ٢٢٥، وشرح الأشموني ٢٣٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/١، والمقاصد الشَّافية ٣٢٠/٢، وشرح الهواري ٣٠/٢ ـ ٣١، ومنهج السَّالك/٧٤، وشرح ابن الوردي ٢١٨/١، وشرح ابن النّاظم/٦٢.

(٣) سورة الكوثر ١/١٠٨.

(٤) سورة يونس ٦٢/١٠.

(٥) سورة القصص ٧٦/٢٨.

مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾، واحترز ببدء الصِّلة من الواقعة في حَشْوِها، فإنَّه يجب فتحها نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل.

٣ ـ **الثَّالث أن تكون جواباً للقسم**، وهذا معنىٰ قوله: مُكْمِلَة، وشمل المقترن خبرها باللام نحو[1]: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾.

والمجرد منها نحو[2]: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾.

٤ ـ **أَنْ تُحْكىٰ بالقول**، نحو قوله تعالىٰ[3]: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ﴾، فإن أُجري القول مُجرىٰ الظنِّ فُتحت، تقول: أتقول أنَّ زيداً قائم، أي: أتظنّ.

٥ ـ **أَنْ تحلَّ مَحَلَّ حالٍ**: «أو حَلّت مَحَل حال» وهو تتمة البيت الثاني، مثاله: «زرتُه وإني ذو أمل».

أو بدون واو كقوله تعالىٰ[4]: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾.

٦ ـ **أَنْ يقترن خبرها بلام الابتداء**، وهو المشار إليه بالبيت الثالث بقوله:

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ❊ بِاللَّامِ ......

ومثاله: تتمة البيت: «**اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَىٰ**».

وقوله تعالىٰ[5]: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾.

---

(١) سورة العصر ١٠٣/١ ـ ٢.

(٢) سورة الدخان ٤٤/١ ـ ٣.

(٣) سورة المائدة ٥/١٢.

(٤) سورة الفرقان ٢٥/٢٠.

(٥) سورة المنافقين ٦٣/١.

قال أبو حيان[1]: «**وتلخَّص من كلام النّاظم أنها تُكسرَ وجوباً في ستة مواضعُ، نقصه مواضع تكسر فيها أيضاً وجوباً أحدها بعد «أَلَا» التي للاسْتفتاح، . . . الثاني بعد «حيثُ» نحو: اجلس حيث إنّ زيداً جالس، والثالث: أن تكون في موضع خبر اسم عين نحو: زيد إنّ عمراً يضربه**».

وذكر مثل هذا المرادي، وقال[2]: «وزاد غيره ثامناً بعد حيث، وقال: **وقد أُوْلِع عوام الفقهاء بالفتح بعدها**».

ثم قال: «قلتُ: ويتخرّج على مذهَب الكسائي».

ـ **وذكر ابن عقيل** ما زاده شيخه أبو حيان، وقال: «ولا يَرِد عليه شيء من هذه المواضع لدخولها تحت قوله: فاكسر في الابتداء؛ لأنّ هذه إنما كُسِرت لكونها أول جملة يُبْتَدأ بها».

ـ **وذكر الشَّاطبي**[3] **خمسَة مواضع زائدة على السِّتَّة التي ذكرها، ثم قال: «فكان عَدُّه ناقصاً»**.

ـ في الابتدا[4]: متعلِّق بـ«الكسر».

وفي بدء صِلَة: معطوف على ما قبله.

وحيث: معطوف أيضاً.

إنّ: مبتدأ خبره «مُكْملة».

---

(١) منهج السَّالك/٧٥، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٤ ـ ٣٥٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٢٦.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٣) المقاصد الشَّافية ٢/٣٢٧، وانظر أوضح المسَّالك ١/٢٤١.

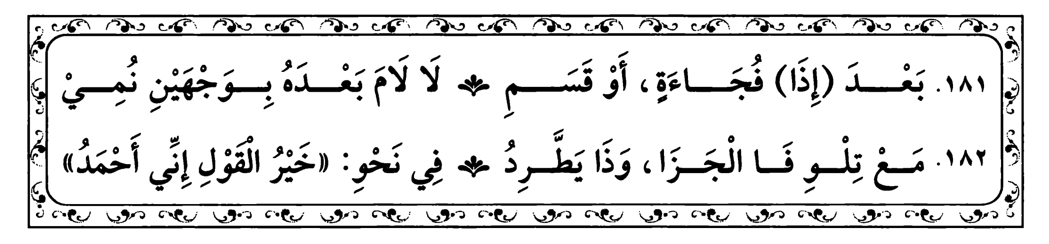
(٤) شرح المكودي ١/٢٢٧، وإعراب الألفيَّة/٤٧.

وحيثُ: مضافة إلىٰ الجملة ، ليمين: متعلِّق بـ«مكملة».

ـ حُكيت بالقول: الباء بمعنىٰ «مع».

مَحَلّ: مفعول فيه ، كـ«زرته»: أي: وذلك كقولك: زرتُه.

وإني ذو أمل: الواو للحال ، وهي مقدَّرة بـ«إذ» عند سيبويه.



١٨١. بَعْــدَ (إِذَا) فُجَــاءَةٍ، أَوْ قَسَــمِ ❊ لَا لَامَ بَعْــدَهُ بِــوَجْهَيْنِ نُمِــيْ

١٨٢. مَــعْ تِلْــوِ فَــا الْجَــزَا، وَذَا يَطَّــرِدُ ❊ فِي نَحْوِ: «خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ»

ـ أشار في هذين البيتين إلىٰ المواضع التي يجوز فيها كسر همزة إنّ وفتحها ، وهي أربعة[(١)]:

١ ـ **الأول: أَنْ تَقَعَ «إِنَّ» بعد «إذا» الفجائيَّة** ، ومنه قوله:

وَكُنْتُ أُرَىٰ زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً ❊ إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

ـ يُرْوَىٰ بكسر «إِنَّ» علىٰ القياس ؛ لأنَّ «إذا» الفجائية لا يليها إلَّا جملة اسميَّة.

ـ وبالفتح «أَنَّ» علىٰ تأويل «أَنَّ» وصلتها بمصدر في محل رفع مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير: فإذا العبوديَّةُ حاصلةٌ.

قال المرادي[(٢)]: «قال المصنِّفُ: والكسر أَوْلَىٰ لأنه لا يحوج إلىٰ تقدير. قلتُ:

(١) شرح ابن طولون ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، وشرح الأشموني ١/٢٣٤ ـ ٢٣٥ ، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٩ ـ ٣٤٠ ، وأوضح المسالك ١/٢٤٢ ، وذكر جواز الكسر والفتح في تسعة مواضع ، وانظر شرح المكناسي ١/٣٤٨.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٤٠.

وذهب قوم إلىٰ أنها هي الخبر، وعلىٰ هذا فلا تقدير في الفتح أيضاً، فيستوي الوجهان».

٢ ـ ومثال ذلك بعد القَسَمِ قولُ رؤبة:

أَو تَحْلِفي بِرَبِّكِ العَلِيِّ.

أَنّي أبو ذيَّالك الصَّبيِّ.

ـ يُرْوَىٰ بكسر همزة إنّ علىٰ جَعْلِه جوابَ القَسَم.

ـ وبالفتح علىٰ تأويل «أَنَّ» بمصدر معمولٍ لفعل القَسَم بإسقاط الخافض، أي: علىٰ أَنِّي.

قال: البصريون: الكسر لازم، وهو الصَّحيح.

وقال ابن خروف[1]: «لم يُسْمَع فتحها بعد اليمين، ولا وجه له، وهو كما قال...».

واحترز بقوله: «**لَا لامَ بَعْدَه**» من الواقعة بعد فعل القسم وبعده لام نحو: «حلفت إن زيداً لَقَائم» فإنه يجب حينئذٍ كَسْرُهَا.

٣ ـ أَنْ تَقَعَ «إِنَّ» بعد فاء الجزاء كقوله تعالىٰ[2]: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

ـ قُرِئ «فإِنَّه»[3] بالكسر علىٰ الأصل؛ لأنه جواب الشرط، وجواب الشرط لا

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٤١ ـ ٣٤٢، وشرح الأشموني ١/٢٣٦، وشرح المكودي ١/٢٢٧، وشرح ابن طولون ١/٢٥٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٦، وشرح الهواري ٢/٣٤ ـ ٣٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٣٠.

(٢) سورة الأنعام ٦/٥٤.

(٣) قرأ عاصم وسهل وابن عامر ونافع ويعقوب والحسن والشنَّبوذي... فأنه بفتح الهمزة، وقرأ نافع=

يكون إلَّا جملة.

ـ وبالفتح «فأنَّه» على تأويل «أَنَّ» بمصدر يكون خبراً، والمبتدأ محذوف، تقديره: فجزاؤه الغفرانُ، أو فالغفرانُ جزاؤُه.

قال المرادي[1]: «والكسر أَحْسَنُ في القياس. قال المصنِّف: ولذلك لم يجئ الفتح في القرآن إلَّا مسبوقاً بأنّ المفتوحة».

٤ ـ أن تقع[2] **خبراً عن قولٍ ومخبراً عنها بقول، والقائل للقولين واحد**، وهذا ما أشار إليه بقوله:

..... وذا يَطَّرِدُ ❊ فِـي نَحْـوِ: خَيْـرُ القَـوْلِ إِنِّـي أَحْمَـدُ

أي يَطّرد كسر همزة إنّ وفتحها.

ـ **فالكسر على معنى**: خير القول في هذا اللفظ الذي أوله «إني»، فيكون من الإخبار بالجملة عن مبتدأ في معنى الجملة؛ ولذلك لم يحتج إلى رابط.

ـ **والفتح على معنى**: خير القولِ حَمْدُ الله، ويكون من الإخبار بالمفرد.

ـ وذا يطّرد: إشارة إلى الوجهين.

ـ وأنقص[3] **النّاظم مواضع يجوز فيها الكسر والفتح، وتعقَّبه أبو حيان وغيره.**

ـ ولم يتعرض لحصر مواضع الفتح، **قال الشَّاطبي**[4]: «ولما حَصَرَ مواضع

= وأبو جعفر وشيبة والأعرج بالكسر. انظر معجم القراءات ٢/٤٣٦ ـ ٣٤٧.

(١) توضيح المقاصد ١/٣٤٣، وانظر المقاصد الشَّافية ٢/٣٣٦.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٥٠ ـ ٢٥١، وشرح الأشموني ١/٢٣٦، ومنهج السَّالك/٧٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٤٣، وشرح الهواري ٢/٣٤، وشرح ابن عقيل ١/٣٦١.

(٣) منهج السَّالك/٧٨، ومثله عند الأشموني في شرحه ٢/٢٣٦.

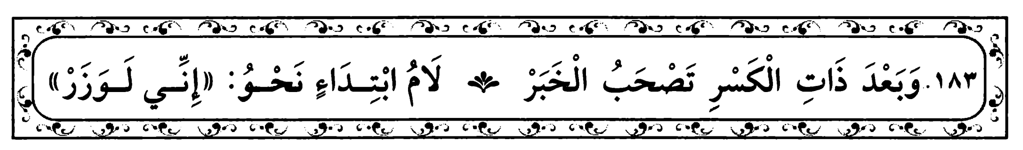
(٤) المقاصد الشَّافية ٢/٣٣٩، وانظر أوضح المسالك ١/٢٤٢، وذكر الفتح في ثمانية مواضع.

القسمين، واستوفى عَدّها دَلَّ كلامُه على أنّ ما عدا ذلك فهي مفتوحة، وهو القسم الثّالث من أقسام إنّ، فلم يحتج إلى عدها، وقد ذكر الناس لفتحها عشرة مواضع...».

ـ **بعد إذا**[1]، **بوجهين**: متعلّقان بـ«نُمي»، وإذا: مضافة لفجاءة، أو قسم: معطوف على «إذا»، لا لامَ: لا واسمها، بعده: خبرها، والجملة صفة لقَسَم.

ـ مع: متعلّق بـ«نُمي» في البيت الذي قبله، أو معطوف بإسقاط الخافض على «بعد».

ـ ذا: مبتدأ، يطّرد: خبر «ذا»، في: متعلّق بـ«يطّرد»، نحو: مضاف إلى قول مقدَّر، في نحو قولك خير القول.



١٨٣. وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ ❊ لَامُ ابْتِـدَاءٍ نَحْـوُ: «إِنِّـي لَـوَزَرْ»

ـ دخولُ[2] هذه اللام بعد «إِنَّ» المكسورة مُتَّفَقٌ عليه، **وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكي عن المبرّد**، وهو خلاف شاذّ، وما صَحّ منه محمول على الزيادة.

وأجاز الكوفيون دخولها بعد «لكنّ»، وما احتجوا به مُتَأَوَّل، كذا عند المرادي.

واحْتجوا بقول بعض العرب:

يَلُوْمُـونَنِي فِـي حُـبِّ لَيْلَـىٰ عَـوَاذِلِي ❊ وَلَكِنَّنِـــي مِــــنْ حُبِّهَـــا لَعَمِيـــدُ

(١) شرح المكودي ١/٢٢٧ ـ ٢٢٩، وإعراب الألفيّة/٤٧.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٤٣ ـ ٣٤٤، وشرح ابن طولون ١/٢٥٢، وشرح الهواري ٢/٣٥ ـ ٣٦، والمقاصد الشّافية ٢/٣٤٢ ـ ٣٤٤، وشرح الأشموني ١/٢٣٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٦٣، وشرح المكودي ١/٢٣٠، وشرح المكناسي ٣٥١، وشرح ابن النّاظم/٦٥.

ـ وقوله: لام ابتداء يعني أنَّ هذه اللام هي لام الابتداء نحو: لزيدٌ قائمٌ، وأُخِّرت إلىٰ الخبر مع «إِنَّ»: إِنَّ زيداً لقائم، كراهة الجمع بين حرفين لمعنىً واحد. خلافاً لمن قال: هذه غير تلك.

ويسمونها اللام المُزَحْلَقَة بعد انتقالها إلىٰ الخبر، وَيُسَمُّونها اللام المُزَحْلَفَة، بالفاء.

قال ابن طولون: «بالفاء عند أهل العالية» كذا![1].

ـ بعدَ[2]: متعلِّق بـ«تصحبُ»، ذات: مضاف إليه، وهي جاريةٌ علىٰ موصوف محذوف. الخبر: مفعول مقدَّم، لامُ ابتداءٍ: فاعل مؤخَّر، ويجوز العكس. نحو: خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز أن يكون منصوباً بفعل محذوف.

وجملة «إني» ومعموليها مقولة لقول محذوف مجرور بإضافة «نحو» إليه.

١٨٤ وَلَا يَلِـي ذِي الـلَّامَ مَـا قَـدْ نُفِيَـا ✽ وَلَا مِـنَ الْأَفْعَـالِ مَـا كَـ«رَضِيَا»
١٨٥ وَقَـدْ يَلِيهَـا مَـعَ (قَـدْ) كَـ«إِنَّ ذَا ✽ لَقَدْ سَـمَا عَلَىٰ الْعِدَا مُسْـتَحْوِذَا»

ـ الرواية في بعض الشروح[3]: «ولا يلي ذا اللامَ».

ـ يشير النَّاظمُ إلىٰ أنّ اللام الداخلة في خبر «إنَّ»، يُشْتَرَطُ لدخولها ثلاثة شروط[4].

---

(١) انظر مغني اللبيب ٣/٢٥٢ ـ ٢٥٣، وحاشية الشهاب ٧/٤٣٢.

(٢) إعراب الألفيّة/٤٧، وشرح المكودي ١/٢٣٠.

(٣) شرح ابن طولون ١/٢٥٢، وتوضيح المقاصد ١/٣٤٤، وشرح المكناسي ١/٣٥٠، وذكر الأزهري الخلاف في النسخ/٤٨.

(٤) توضيح المقاصد ١/٣٤٤، وشرح الأشموني ١/٢٤٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٠، وشرح الهواري=

١ ـ **أن يكون الخبرُ مثبتاً**، فالمنفيُّ لا تدخل عليه اللام، نحو: إنَّ زيداً لم يقم، وجاء نادراً في شعر كقول أبي حزام:

وَأَعْلَـــمُ أَنَّ تَسْـــلِيماً وَتَرْكـــاً ❊ لِـــ«لَا» مُتَشَـــابِهَانِ وَلَا سَـــوَاء

ـ فإن كان الفعل مضارعاً دخلت عليه اللام، ولا فَرْقَ بين المتصرف نحو: إن زيداً ليَرْضىٰ، وغير المتصرِّف نحو: إنّ زيداً لَيَذَرُ الشَّرَّ.

ـ هذا إذا لم يقترن به السِّين أو سوف، فإن اقترنت به نحو: إنّ زيداً سوف يقوم أو سيقوم، ففي جواز دخول اللام عليه خلاف.

ـ وإذا كان ماضياً غير متصرّف فظاهر كلام المصنِّف جواز دخول اللَّام عليه، تقول: إنّ زيداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ. هذا مذهب الأخفش والفرّاء، والمنقولُ أنَّ سيبويه لا يجيز ذلك.

ـ فإنْ قُرِنَ الماضي المتصرِّف بـ«قد» جاز دخول اللام عليه، وهذا هو المراد بقوله: **وقد يليها مع «قد»**، نحو: إنَّ زيداً لقد قام.

ـ **قال المرادي**[1]: «وإنما جاز دخولها عليه مع «قد» لأنّ «قد» تُقَرِّبُ الماضي من الحال، خلافاً لخطاب الماوردي في مَنْعِه دخولها مع «قد»، فإذا وجد مثل **«إن زيداً لقد قام» فهي عنده لام القسم»**.

علىٰ تقدير: والله إنَّ زيداً لقد قام.

٣ ـ **وذكر ابن طولون**[2] **شرطاً ثالثاً**، وهو أن يكون الاسم مؤخَّراً، ومعمول

= ٢/٣٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٤٨، ومنهج السَّالك/٧٩.

(١) توضيح المقاصد ١/٣٤٥، وانظر منهج السَّالك/٧٩، وشرح المكناسي ١/٣٥٣.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٥٣، وشرح المكناسي ١/٣٥٢.

الخبر مقدَّماً، نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾، فلا تصحب الاسم إذا كان مقدَّماً.

ثم قال: «ولم ينبه النَّاظم علىٰ هذا الشرط».

ولم يذكر غيره هذا الشرط. وعلَّة التنبيه علىٰ ذلك هو الهرب من اجتماع مؤكِّدين.

قال المكناسي[2]: «إنَّ واللام معاً للتأكيد؛ ولذلك كرهوا ملاصقتها».

ـ ذي اللامَ، أو ذا اللامَ: كلاهما اسم إشارة في محل نصب بـ«يلي».

ما: في محلّ رفع فاعل «يلي»، والمنعوت به محذوف، قد نُفيا: الجملة صلة «ما»، ولا من الأفعال: متعلِّق بحال محذوفة من «ما» الثانية.

ما: عطف علىٰ «ما» الأولىٰ»، كرضيا: صلة «ما» الثانية.

ـ وقد يليها: فعل مضارع، وفاعله مستتر يعود إلىٰ الخبر، ها: مفعول «يلي» عائد إلىٰ اللام. مع: في موضع الحال من فاعل «يليها»، قد: مضاف إليه، كإنّ: خبر لمبتدأ محذوف حُذِف معه القول، ودخلت الكاف علىٰ المقول، مستحوذا: حال من فاعل «سَمَا».

---

(١) سورة المزمل ١٢/٧٣.

(٢) إعراب الألفيَّة/٤٨.



١٨٦. وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ ❁ وَالْفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

ـ هذه اللام[1] يجوزُ دخولها علىٰ معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم نحو: إنَّ زيداً لطعامَك آكلٌ.

ويعني بالواسط ما توسط بين الاسم والخبر سواء كان ظرفاً أو مجروراً، أو مفعولاً به.

وشرطه أن يكون الخبر صالحاً لها، فلو كان ماضياً متصرِّفاً عارياً من «قد» لم تدخل عليه نحو: إنَّ زيداً عمراً ضرب؛ لأنَّ دخولها علىٰ المعمول فرع دخولها علىٰ الخبر، خلافاً للأخفش.

ـ **وتدخلُ أيضاً علىٰ الضمير المسمَّىٰ بالفصل** كقوله تعالىٰ[2]: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾.

ـ **ويسمىٰ ضمير عماد أيضاً، ويكون ضمير فَصْل** إذا لم يُعْرَب مبتدأ، ولم يُقَيِّدِ الفَصْلُ بشيء؛ لأنه معلوم أنه لا يكون إِلَّا متوسطاً بين الاسم والخبر.

ـ **وعلىٰ الاسم** إذا تأخّر عن الخبر نحو: «إن في الدار لزيداً»، وإنما يصحُّ ذلك إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

ومنه قوله تعالىٰ[3]: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٤٦، وشرح ابن طولون ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٥٧، وشرح الهواري ٢/٣٩، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٠ ـ ٣٧١، ومنهج السَّالك/٨٠، وشرح المكودي ١/٢٣١ ـ ٢٣٢، وشرح الأشموني ١/٢٤٠.

(٢) سورة آل عمران ٣/٦٢.

(٣) سورة النازعات ٧٩/٢٦.

ـ الواسط[١]: مفعول «تَصْحبُ»، معمولَ: بدلٌ منه أو حال.

ويجوز أن يكون المفعول معمولَ الخبر، والواسطَ: حال على مذهب من أجاز تعريف الحال، وهذا الوجه عند المكودي أظهر من جهة المعنى.

ـ والفصْلَ: أي: وتصحبُ الفصلَ، فهو معمول بفعل محذوف، أو معطوف على الواسط. اسماً: نُصِبَ بالعطف على «الفصْل»، أو بفعلٍ محذوف، والأول أظهر. حلَّ قبله الخبر: في موضع الصِّفة لاسم.

١٨٧. وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ ❊ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

ـ ما: الحرفيَّة إذا اتَّصلت بهذه الأحرف الناسخة ففيها وجهان[٢]:

١ ـ أَنْ تكون كافَّةً فتبطلُ عملها نحو[٣]: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾.

وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء، فتدخل على الأسماء والأفعال، كقوله تعالى[٤]: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾.

قال الشَّاطبي[٥]: «فإِطْلاقُ النّاظم مُشْكِل، ولا أجد الآن جواباً عنه وليس كلُّ داء يعالجه الطبيب».

---

(١) شرح المكودي ١/٢٣٢، وإعراب الألفيَّة/٤٨.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٥٥ ـ ٢٥٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٤٦ ـ ٣٤٧، وشرح الأشموني ١/٢٤١ ـ ٢٤٢، وشرح المكودي ١/٢٣٣، ومنهج السَّالك/٨٠، وشرح الهواري ٢/٤١ ـ ٤٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٥٩، وإرشاد السَّالك ١/٣٠٣ ـ ٣٠٤، وشرح ابن النَّاظم/٦٦.

(٣) سورة النساء ٤/١٧١.

(٤) سورة الأنفال ٨/٦.

(٥) المقاصد الشَّافية ٢/٣٦٥.

٢ ـ الثاني: أن تكون «ما» مُلْغاة فيبقى العملُ لعدم الاعتداد بها، وهذا مسموع في «ليت»، وقد حُكي في «إنما»، وأجازه ابن السَّرَّاج والزَّجَّاج قياساً في سائرها، ووافقهم المصنِّف؛ ولذلك أطلق في قوله: «**وقد يُبَقّى العملُ**»، وذكر «قد» إشارةً للتقليل.

ـ **ومذهب سيبويه جواز الوجهين في «ليت» خاصَّة، ومنع الثاني في أخواتها**؛ لأنّ «ليت» باقية على اختصاصها بالأسماء، وشاهدها قول النابغة:

أَلَا لَيْتَمـا هـذا الحمَـامُ لَنَـا ❊ إِلَـى حَمَامتنـا أو نصـفَه فَقَـدِ

يُرْوَى بنصب «الحمام» على الإعمال، وَرَفْعِه على الإهمال.

ـ **وذكر بعضهم القياس في لعلَّ وكأنّ.**

ـ وصلُ[1]: مبتدأ. مبطلٌ: خبره. إعمالَها: مفعول لاسم الفاعل. بذي: متعلّق بـ«وصل»، وقد يبقّى العملُ: جمل مُسْتَأنفة وبعد «ما» نعت محذوف، أي: الزائدة.

١٨٨. وَجَـائِزٌ رَفْعُـكَ مَعْطُوفـاً عَلَـى ❊ مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

١٨٩. وَأُلْـحِقَـتْ بِـ(إِنَّ): (لَـكِـنَّ) وَ(أَنَّ) ❊ مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ)

ـ المراد من البيت الأول[2] أنه يجوزُ رفعُ المعطوف على اسم «إِنَّ» المنصوب بشرط أَنْ تستكمل «إِنَّ» خبرها، ويكون المعطوف بعد الخبر، مثال ذلك:

---

(١) شرح المكودي ١/٢٣٣، وإعراب الألفيَّة/٤٨ ـ ٤٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٤٧ ـ ٣٤٨، وشرح ابن طولون ١/٢٥٧ ـ ٢٥٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٦، وشرح المكودي ١/٢٣٣، وشرح الأشموني ١/٢٤٣، وشرح الهواري ٢/٤٢ ـ ٤٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٦٥، ومنهج السَّالك/٨١، وعند المكناسي ١/٣٥٥ «وهذه المسألة كانت سبب عمى الأعلم، سأله بعض نحاة عصره: لِمَ جاز اعتبار الموضع في العطف دون النَّعت، فتكلَّف إيراداً، وكان رَمِدَ العينين، فنزل الماء فيهما فعمي». وذكر هذه القصّة الشَّاطبي، انظر المقاصد الشَّافية ٢/٣٧٧.

إِنَّ زَيْـداً ذَاهِـبٌ وَعَمْـرٌو

ـ فعطف «عمرو» على موضع اسم «إِنَّ».

ـ وقوله «جائز» يعني أنه يجوز العطف بالنصب، وأنَّه هو الأصل، فتقول: إِنَّ زيداً ذاهبٌ وعمراً، وعطف «عمراً» على اسم «إِنَّ».

ـ فإنْ عطفت قبل ذكر الخبر تعيَّن النصب، فتقول: إن زيداً وعمراً قائمان. ولا يجوز العطفُ بالرفع.

ـ وذهب الكسائي إلى إجازة الرفع قبل الخبر مطلقاً، وللفرّاء إجازة ذلك بشرط خفاءِ إعراب الاسم.

قال أبو حيان: «وفي قوله: على منصوب إنَّ مسامحة، وصوابه على موضع اسم إنَّ».

*** وفي البيت الثاني: أُلْحِقَتْ لكنَّ وأَنَّ بـ«إِنَّ» المكسورة في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو:**

ـ لكنَّ زيداً قائم وعمرٌو.

ـ علمت أنَّ زيداً قائم وعمرٌو.

ـ وإلحاق «لكنّ» بـ«إِنَّ» متَّفق عليه.

ـ وأمّا إلحاق «أنَّ» المفتوحة بـ«إِنَّ» فمنعه بعض، وأجازه بعض.

قال تعالى[1]: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾.

(١) سورة التوبة ٩/٣.

وقول الشاعر:

وَمَا قَصَرَت بِي فِي التَّسَامي خُؤُولَةٌ ❁ وَلَكِنَّ عمي الطيبُ الأَصلِ وَالخَالُ

ـ **وقوله: «مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنّْ»**

يعني أنه لا يجوز في المعطوف في اسم الثلاثة إلَّا النصب، فلا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده، لأنّ معنى الابتداء قد يغيَّر بدخولها بخلاف «إِنَّ وأَنَّ ولكنَّ»، فإنها لا تغيِّر معناه.

ـ وأجاز الفرّاء الرفع مع الستة بعد الخبر مطلقاً، وقبله بشرط خفاء إعراب الاسم.

ـ **قال المرادي**[1]: «فإن قلتَ: ما وجه رفع المعطوف على اسم «إنَّ» وما أُلحق بها؟ قلتُ: مذهب المحققين أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة خبر «إِنَّ» عليه، وهو من عطف الجمل، لا من عطف المفردات».

ـ **وقال المكناسي**: «وصرح المصنِّف بنفي البواقي، فقال: من دون ليت.... تنكيتاً على الفراء رحمه الله تعالى».

ـ **رَفْعُك**[2]: مبتدأ، جائز: خبر، معطوفاً: منصوب برفعك.

وتقدير البيت: ورفعُك اسماً معطوفاً على منصوب إنَّ بعد استكمال الخبر جائز.

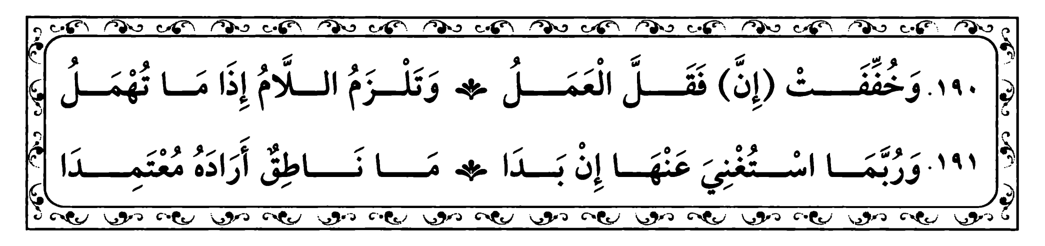
قال المكودي[3]: «ولو استغنى عن قوله: من دون ليت... إلخ، لم يخلّ بالمعنى».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٥٠، وشرح ابن طولون ١/٢٥٨، وشرح المكودي ١/٢٣٤ ـ ٢٣٥، وشرح الأشموني ١/٢٤٦، وشرح المكناسي ٢/٣٥٥، ومنهج السَّالك/٨١.

(٢) إعراب الألفيّة/٤٩.

(٣) شرح المكودي ١/٢٣٥.



١٩٠. وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ ✤ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

١٩١. وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ✤ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

ـ **إهمال**[1] **«إنَّ إذا خُفِّفَت هو القياس؛** لزوال اختصاصها، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه والبصريين على قلّة، ومنعه الكوفيون، كذا عند أبي حيّان.

قال تعالى[2]: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾.

ومن إهماله قوله تعالى[3]: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾.

ـ **ثم قال: «وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ»:**

وعِلّة لزوم اللام الفرق بين «إنْ» المخفَّفة، و«إِنْ» النافية، وتُسَمَّى هذه اللام الفارقة.

قال المرادي: فإن قلت: هل هي لام الابتداء أو غيرها؟

قلت[4]: مذهب سيبويه أنها لام الابتداء، أُلزمت للفرق، وهو اختيار المصنِّف، وهو مفهوم من قولنا «وتلزم اللامُ»، يعني اللام المتقدِّم ذكرها بعد المشدَّدَة، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٥٠، وشرح ابن طولون ١/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وشرح الهواري ٢/٤٦، وشرح الأشموني ١/٢٤٦، وشرح المكودي ١/٢٣٥، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٨ ـ ٣٨٠، والمقاصد الشّافية ٢/٢٨٦، ومنهج السّالك/٨٢ ـ ٨٣، وشرح ابن النّاظم/٦٨.

(٢) سورة هود ١١/١١١.

(٣) سورة الطارق ٨٦/١٤.

(٤) انظر مغني اللبيب ٣/٢٥٨، وفي ص/٢٦٠: **«وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء اجتُلبت للفرق...»**.

وذكر ابن طولون: أنَّ «أَلْ» في اللام للعهد، وهي التي صَحِبت «إِنَّ» من قبلُ.

وذكر المكودي أنَّ «أَلْ» في العمل للعهد. أي العمل المذكور، وإمّا بدل من الضمير، أي: فَقَلَّ عملها.

قال الشَّاطبي[1]: «وهذا الذي قَرَّره النّاظم مبنيٌّ على موافقة أهل البصرة في أنّ «إِنْ» المخفّفة ليست النافية، بل هي التوكيديّة خلافاً لمن قال: إنها النافية، واللام اللازمة بعدها للإيجاب بعد النفي، فقولك: إنْ زيدٌ لقائمٌ، في معنى: ما زيد إلَّا قائم، وهو مذهب الكوفيين، والذي يدلُّ على صحة ما ذهب إليه النّاظم مجيء النصب عن العرب... وقال سيبويه: «حَدَّثنا من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول[2]: إِنْ عمراً لمنطلقٌ...».

وقوله[3]: ربما استُغْنِي عنها...

يعني أنه قد يُستغنى عن اللام الفارقة بعد «إِنْ» المخفَّفة إذا أُمِنَ اللبسُ بينها وبين «إِنْ» النَّافية؛ لاعتماد النّاطق بها على ذلك، كقول الطرمّاح:

أَنَا ابنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالكٍ ❊ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَت كِرَامَ المَعَادِنِ

فصدر البيت مَدْح، فعُلم أنّ «إِنْ» في عجزه ليست للنفي لئلا يتناقض صدر البيت وعجزه، فلم يحتج إلى اللام الفارقة.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٣٨٧.

(٢) الكتاب ١/٢٣٨. وقال: واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخير منك، لما خفّفتها جعلتها بمنزلة «لكن» حين خففتها، وألزمها اللّام لئلا تلتبس بـ«إِنْ» التي هي بمنزلة «ما» التي يُنْفَى بها».

(٣) شرح المكودي ١/٢٣٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٩ ـ ٣٨٠، وشرح الهواري ٢/٤٧، وشرح ابن طولون ١/٢٦١، ومنهج السَّالك/٨٣.

ـ ربما[١]: حرف تقليل.

ـ عنها: في موضع رفع بـ«استُغني» على أنه نائب عن الفاعل.

ـ ما: موصولة مرفوعة بـ«بدا»، ناطقٌ: مبتدأ، أراده: خبره.

والجملة صِلَة، والضمير في «أراده» عائدٌ على «ما». معتمداً: حال من فاعل أراده، وهو اسم فاعل، وإن فتح الميم فهو اسم مفعول حال من المفعول.

١٩٢. وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلَا ❖ تُلْفِيهِ غَالِباً بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا

ـ إذا خُفِّفت «إنَّ» فالغالبُ فيها أَنْ يليها فعل ناسخ للابتداء[٢]، مثل: كان وأخواتها، وظنّ وأخواتها، قال تعالى[٣]: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾، و[٤]: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾، وقال[٥]: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾.

ـ وذكر ابن طولون أنَّ شرط الناسخ أن يكون غير نافٍ، فخرج بذلك «ليس»، و«ما دام».

ـ وأشار بقوله: «غالباً»، إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ، كقول عاتكة بنت زيد:

---

(١) إعراب الألفيَّة/٤٩، وشرح المكودي ١/٣٦.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٣٨٢، وشرح ابن طولون ١/٢٦١، وتوضيح المقاصد ١/٣٥٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٩٣، ومنهج السَّالك/٨٣.

(٣) سورة البقرة ٢/١٤٣.

(٤) سورة القلم ٦٨/٥١.

(٥) سورة الأعراف ٧/١٠٢.

شَـلَّتَ يَمِيْنُـكَ إِنْ قَتَلْـتَ لَمُسْـلِماً ❊ حلَّـتْ عَلَيْـكَ عُقُوبَـةُ المُتَعَمّـدِ

ولا يُقاسُ عليه خلافاً للأخفش والكوفيين.

وإذا كان غير ماض ولا ناسخ كقولهم[1]: «إن يزينك لَنَفْسُك وَإِنْ يَشِيْنُكَ لَهِيَهْ» فلا قياس عليه.

ـ الفعل[2]: مبتدأ. فلا تلفيه: خبر لمبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره: جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو الفعل، غالباً: حال من الهاء في «تلفيه» بـ«إن» ذي: ذي: بدل من «إِنْ» أو نَعت، مُوْصَلاً: مفعول ثان لـ«تلفيه».

١٩٣. وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنّْ ❊ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنْ)

١٩٤. وَإِنْ يَكُـنْ فِعْـلاً وَلَـمْ يَكُـنْ دُعَـا ❊ وَلَـمْ يَكُـنْ تَصْـرِيفُهُ مُمْتَنِعَـا

١٩٥. فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ اوْ ❊ تَنْفِيسٍ اوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

ـ إذا خُفِّفَت[3] «أَنَّ» المفتوحة لم تُلْغَ كما أُلغيت «إِنَّ» المكسورة، ولكن يُنْوَىٰ اسمها، ولا يُلْفَظُ به إلَّا في الضّرورة كقوله[4]:

فَلَـوْ أَنْـكِ فِـي يَـوْمِ الرّخـاءِ سَـأَلْتِني ❊ طَلَاقَـكِ لَـمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـدِيْقُ

(١) انظر مغني اللبيب ١/١٤٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/٤٩، وشرح المكودي ١/٢٣٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٥٤، وشرح ابن طولون ١/٢٦٣، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٣، وشرح المكودي ١/٢٣٧، وشرح الأشموني ١/٢٤٩، ومنهج السَّالك/٨٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٩٧.

(٤) شرح الهواري ٢/٥١ ـ ٥٢: هالكٌ: خبر مقدَّم، كلٌّ: مبتدأ مؤخَّر. أو: هالك: مبتدأ، وكلّ: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، والجملة خبر «أَنْ».

ولأنّ عملها لا يظهر غالباً تجوَّز بعضهم فقال: «أُلغيت».

ـ **وتعقّب المرادي وغيره قول النَّاظم: «اسْتَكَنْ» عن اسمها، وهو تجوُّزٌ منه؛ لأنّ الضمير المنصوب، لا يستكِنّ في الحرف، وإنما هو محذوف.**

ـ **وقوله: وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً...:**

يعني أن الخبر يكون جملة اسميَّة أو فعليَّة، ولا يكون مفرداً، بعد «أنْ» المخففة نحو: علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ، يريد: أَنْهُ زيدٌ قائمٌ.

أنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وزيد قائم: جملة في محل رفع خبر «أَنْ»، وقول الشاعر الأعشى:

فِـي فِتْيَـةٍ كَسُـيُوفِ الهِنْـدِ قَـدْ عَلِمُـوا ❁ أَنْ هَالِـكٌ كُـلُّ مَـنْ يَحْفَـىٰ وَيَنْتَعِـلُ

ـ **وقوله: وَإِنْ يَكُن فِعْلاً...:**

يشير[١] به إلىٰ أنّ الخبر إذا كان مُصَدّراً بفعل غير دعاء متصرِّف فالأحسنُ أن يُفْصَل بينه وبين أَنْ: بـ«قد»، أو أداة نفي، أو بالسِّين أو بـ«سوف»، أو «لو».

ـ **قد:** يُفْصَل بها بينها وبين الماضي، كقوله تعالى[٢]: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾.

ـ **النَّفي:** ويكون بـ«لا» و«لن»، ويُفْصَلُ بهما بين أَنْ والمضارع، كقوله تعالىٰ[٣]: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٣٥٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٧/١، وشرح ابن طولون ٢٦٤/١، وشرح الهواري ٥٥/٢، وشرح المكودي ٢٣٧/٢ ـ ٢٣٨، وشرح الأشموني ٢٥٠/١، والمقاصد الشَّافية ٣٩٨/٢، ومنهج السَّالك/٨٤.

(٢) سورة المائدة ١١٣/٥.

(٣) سورة القيامة ٣/٧٥.

ـ **السِّين وسوف**: كقوله تعالىٰ[1]: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾.

ـ **لو**: الفصل بها قليل، وقلَّما يذكرها النحويون، ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾.

قال المرادي[3]: «وأشار بقوله: وقليل... إلىٰ قلّة ذكرها في كتب النحو لا إلىٰ قلّة استعمالها في كلام العرب».

وقوله: **فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ**... يُفْهَم منه أنه يجوز أن يأتي بغير فصل، كقوله:

عَلِمُـــوا أَنْ يُؤَمِّلُـــونَ فَجَـــادُوا ❊ قَبْـــلَ أَنْ يُسْـــأَلُوا بِـــأَعْظَمِ سُـــؤْلِ

والقياس: عَلِموا أَنْ سَيُؤَمِّلون.

ولم يذكر عن الجملة الاسميَّة شيئاً، وسكوته هذا يُفْهَمُ منه أنه لا يُفْصَلُ بينها وبين «أَنْ» كقوله تعالىٰ[4]: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

ـ وإذا كان الفعلُ دعاءً لا يُفْصَلُ بينهما كقوله تعالىٰ[5]: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾.

ـ وكذا إذا كان غير متصرِّف كقوله تعالىٰ[6]: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾.

---

(١) سورة المزمل ٧٣/٢٠.

(٢) سورة الجن ٧٢/١٦.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٥٧، ومثله عند المكودي ١/٢٣٩، وقال أبو حيان: «وقول النَّاظم... يعني أنَّ ذكرها فاصلة يقلّ في كتب النُّحاة لا في كلام العرب، ألا ترىٰ أنه قد جاء في عدّة آي من القرآن، فلا يكون ذكره قليلاً في كلام العرب» منهج السَّالك/٨٦.

(٤) سورة يونس ١٠/١٠.

(٥) سورة النور ٢٤/٩.

(٦) سورة النجم ٥٣/٣٩.

ـ الخبرَ[1]: مفعول أَوَّل بـ«اجْعَل»، جملةً: المفعول الثاني، من بعد أَنْ: متعلِّق بـ«اجْعَل».

ـ اسم يكن: ضمير عائد على الخبر، وفعلاً: خبرها، ولم يكن دعا: جملة معطوفة على الجملة قبلها.

ـ فالأَحْسَنُ: الفاء: في جواب الشرط، الأَحْسَنُ الفَصْلُ: جملة اسمية هي الجواب. بـ«قد»: متعلِّق بالفَصْل؛ لأنه مصدر، ذكر لو: مبتدأ. قليلٌ: خبر مقدَّم. لو: مضاف إليه: والتقدير ذكر النحاة «لو» في الفواصل قليل.

١٩٦. وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضاً فَنُوِيْ ❊ مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِيْ

ـ تُخَفَّفُ «كَأَنَّ»[2] فلا تُلْغىٰ، فهي مثلُ «أَنْ» المفتوحة، وقد أطلق بعضهم الإلغاء عليها.

واسمها في الغالب منويٌّ كاسم «أَنْ»، ولا يلزم في خبرها أن يكون جملةً، بل يكون جملةً ومفرداً.

ومثال كونه جملة:

ووجهٌ مُشْرِق النَّحْرِ ❊ كَأَنْ ثدياه حُقَّانِ

ومثال كونه مفرداً:

---

(١) شرح المكودي ١/٢٣٨، ٢٤٠، وإعراب الألفيَّة/٤٩ ـ ٥٠.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٦٥ ـ ٢٦٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٥٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٩١، وشرح الأشموني ١/٢٥٢ ـ ٢٩٣، وشرح الهواري ٢/٥٦، وشرح المكودي ١/٢٤٠ ـ ٢٤١، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٠٧ ـ ٤٠٨، ومنهج السَّالك/٨٥، وشرح ابن النَّاظم/٧٠.

وَيَوْمـــاً تُوَافِيْنَـــا بِوَجْـــهٍ مُقَسَّـــم ❁ كَـأَنْ ظِبيــةٌ تَعطــو إلـىٰ وارق السَّـلَم

بـرواية الرفع في «ظبية».

ومثال الفعلية(1): ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾.

وقوله: وثابتاً أيضاً روي:

إشارة إلىٰ رواية النصب في البيتين، حيث روي إثبات المنصوب، ولكنه قليل:

كـــأنْ ثدييـــه...، كـــأنْ ظبيـــةً...، ❁ فيكـــون الاســـم الظـــاهر منصـــوباً

اسمَ «كَأَنْ» في البيتين.

ـ كأن(2): نائب عن الفاعل. أيضاً: مفعول مطلق من «آض».

فنُوي: مبني للمفعول. منصوبُها: نائب عن الفاعل.

وثابتاً: حال من مرفوع «رُوي».

وأيضاً: مفعول مطلق، رُوي: مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، يعود إلىٰ منصوب «كأن». والتقدير: وروي منصوبها ثابتاً أَيضاً.

تكملة(3)

ـ لا يجوز تخفيف «لَعلَّ» علىٰ اختلاف لغاتها.

ـ وأما «لكنّ» فتخفف وتهملُ وجوباً، وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذٍ

---

(1) سورة يونس ١٠/٢٤.

(2) إعراب الألفيّة/٥٠.

(3) شرح الأشموني ١/٢٥٤، وتوضيح المقاصد ١/٣٥٩ ـ ٣٦٠، وشرح ابن طولون ١/٢٦٨، وشرح المكناسي ١/٣٥٦، ومنهج السَّالك/٨٥، وأوضح المسالك ١/٢٧٤.

قياساً، وحكي عن يونس أنه حكاه عن العرب.

ـ **قال المرادي**: «فإن قلت: ذكر المصنِّف تخفيف «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ»، وسكت عن «لعلَّ»، و«لكنّ» فما حكمهما؟

قلتُ: وأما «لعلّ» فلا تخفَّفُ، وأمَّا «لكنّ» فإذا خُفِّفت لم تعمل، وستأتي في حروف العطف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخفّفةً قياساً، وقد حكي عن يونس أنه حكاه عن العرب.

ـ **وقال المكناسي**: «أما لعلَّ فلا تُخفَّف، أي: لا يُحْذَف منها أحد المضاعفين، قيل: اكتفاءً بحذف اللام الأولىٰ في قولهم في بعض لغاتها: عَلَّ...».



١٣ ـ (لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

١٩٧.عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نكِرَهْ ✤ مُفْـــرَدَةً جَاءَتْــكَ أَوْ مُكَـــرَّرَهْ

ـ تعملُ «لا» النافية للجنس عمل[1] «إِنَّ»، فتنصب المبتدأ ويكون اسماً لها، وترفع الخبر ويكون خبراً لها.

ـ وهي تعمل هذا العمل مفردة، نحو: لا غلامَ حاضرٌ، ويجب العمل في هذه الحال.

ـ **أو مُكرَّرة**، نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله»، والعمل جائز عند التكرار.

ـ **وعملها هذا لا بد له من شروط:**

ـ **الأول: أن يُقْصَد بها نفيُ الجنس على سبيل الاستغراق.**

ـ **الثاني:** أن يكون اسمها نكرة، وكذا خبرها، فلا تعمل في المعارف، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم:

قضيَّـةٌ وَلَا أَبَا حَسَـنٍ لَهَـا

أي: ولا مُسَمَّىٰ بهذا الاسم.

ومثله في الحديث: «**إِذَا هَلَكَ كِسْرَىٰ فَلَا كِسْرَىٰ بعده، وَإِذَا هَلَك قَيْصَر فَلَا قَيْصَر بعده**»، وأنشد سيبويه:

(١) المقاصد الشَّافية ٤١٢/١ ـ ٤١٤، وتوضيح المقاصد ٣٦١/١ ـ ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ٦/٢، وشرح الأشموني ٢٥٥/١، وشرح الهواري ٦٠/٢ ـ ٦١٢، وشرح ابن طولون ٢٦٩/١، وشرح المكودي ٢٤٢/١، وشرح المكناسي ٣٥٨/١ ـ ٣٥٩، ومنهج السَّالك/٨٥.

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ❊ وَلَا فَتَىٰ مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيِّ

قال الشَّاطبي: «كلُّ هذا نادر لا يُقَيَّد به، مع أنه مؤوَّل إِمَّا بتقدير تنكير المعارف... لكن يبقىٰ أن يُقال: هل يجوز هذا عنده أم لا... وقد أجاز ذلك في التسهيل علىٰ قِلّة...».

ـ **الثالث: ألَّا يُفْصَلُ بين «لا» واسمها بفاصل**، فلو فُصِل بينهما بطل عملها.

كقوله تعالىٰ[1]: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٌ﴾.

ـ عملَ[2]: مفعول بـ«اجْعل»، لـ«لا»: متعلّق بـ«اجعل»، ومثله: في نكرة، مفردةً ومكررةً: حالان من الضمير في «جاءتك العائد علىٰ «لا»».

١٩٨. فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً اوْ مُضَارِعَهْ، ❊ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

ـ **اسم «لا» علىٰ ثلاثة أقسام:**

١ ـ مُضاف.

٢ ـ ومُضارع للمضاف، أي: مشابه له، **ويُسَمَّىٰ المطوَّل والممطول**، أي: ممدوداً، وهو ما كان عاملاً فيما بعده عمل الفعل، أو مركّبا من معطوف ومعطوف عليه.

٣ ـ ومفرد.

ـ **مثالُ المضاف**: لا طالبَ عِلْمٍ محرومٌ، لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ.

ـ **ومثال الشبيه بالمضاف**: لا طالعاً جَبَلاً محرومٌ، لا قبيحاً فِعْلُه محبوبٌ.

ـ **والعَطفُ**: لا ثلاثةً وثلاثينَ عندنا.

---

(١) سورة الصَّافات ٣٧/٤٧.

(٢) شرح المكودي ١/٢٤٢، وإعراب الألفيَّة/٥٠.

وحكم المفرد البناء[1] على ما كان يُنْصَبُ به لتركبه مع «لا»، فهو كتركيب «خمسة عشر» ولكن محلّه النصب بـ«لا»، والمفرد يُبنى على الفتح، والمثنى والجمع يُبْنيان على الياء.

وجمع المؤنَّث السَّالم يبنى على الكسر نحو: لا مسلماتِ لك.

ـ **وذهب الكوفيون والزّجّاج** إلى أنّ «رجل» مع «لا» مُعْرَب، وأنّ فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء. وذهب المبرّد إلى أن مُسْلمَيْن ومُسْلِمين مُعْرَبان.

ـ ثم قال: **وبعد ذاك الخبرَ اذكُرْ رافعه:**

أي: اذكر الخبرَ بعد نَصْب الاسم رافعاً له بـ«لا»؛ لأنها تعمل عمل «إنّ».

قال المرادي[2]: «قال الشّلوبين لا خلاف في أنَّ رفع الخبر بها عند عدم تركيبها، فإذا رُكِّبت مع الاسم ففيه خلاف.

مذهب الأخفش: أنها أيضاً رافعة له. وذكر في التسهيل أنه الأَصَحّ.

ومذهب سيبويه: «أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وأنها لم تعمل إلّا في الاسم».

وقوله: **وبعد ذاك....**

يُفْهَم منه أنّ الخبر لا يتقدَّم على اسمها.

قال أبو حيّان[3]: «وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه، أي: بعد أن انتصب بلا اذكر الخبر رافعاً له، فتبيَّن من هذا أنّ **الخبر يكون بعد الاسم**، وقد بَيَّنا قبل أنه إذا فُصِل

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٧١ ـ ٢٧٢، وشرح ابن عقيل ٢/٩ ـ ١١، وشرح الهواري ٢/٦١، وتوضيح المقاصد ١/٣٦٢، ومنهج السَّالك/٨٦ ـ ٨٧، وشرح السيوطي/١٧٠.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٦٢ ـ ٣٦٣، وشرح الأشموني ١/٢٥٧.

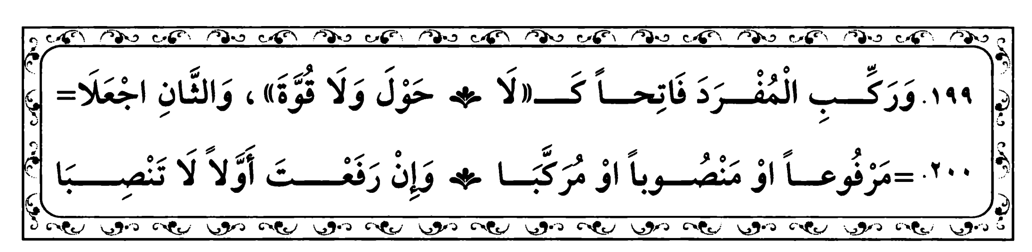
(٣) منهج السَّالك/٨٧.

بين «لا» والاسم بَطَل عملها؛ لأن «لا» أضعف من «إنّ»، ولا يبيّن النّاظم علىٰ أيّ جهة رُفِعَ الخبرُ، وفيه قولان: **أحدهما: أنه ارتفع علىٰ أنه خبر الابتداء لأنّ «لا» وما عملت فيه في موضع رفع علىٰ الابتداء** ولم تعمل فيه «لا» شيئاً، **إنما عملت في الاسم فقط**، وهذا هو الصَّحيح. **والثاني: أنه ارتفع بـ«لا» كما عملت إنّ في الخبر، وهو مذهب الأخفش.**

ـ بعد[1]: متعلِّق بـ«اذكر»، الخبرَ: مفعول مقدَّم بـ«اذكر».

رافعه: حال من الضمير المستتر في «اذكر»، والهاء عائدة علىٰ الخبر.

قال الأزهري: «والهاء مضاف إليه من إضافة الوصف إلىٰ مفعوله، فإضافته للتخفيف؛ ولذلك صَحَّ جعله حالاً...، والتقدير: وبعد ذاك النَّصب بـ«لا» للاسم اذكر الخبر حال كونكَ رافعاً له».



١٩٩. وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَـ«لَا ✤ حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ»، وَالثَّانِ اجْعَلَا=

٢٠٠. =مَرْفُوعاً اوْ مَنْصُوباً اوْ مُرَكَّبَا ✤ وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا

ـ انتقل في البيت الأول إلىٰ المفرد، قال[2]: **وركِّب المفرد فاتحاً.**

والمراد بالاسم المفرد ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف ويُبْنَىٰ علىٰ الفتح، نحو: لا رَجُلَ. أي: ركب «لا» مع اسمها فاتحاً الاسم، ويكون الاسم مبنياً علىٰ الفتح.

ـ **قال المرادي:** «سبب بنائه عند سيبويه والجماعة تركيبه مع «لا» كـ«خمسة

---

(١) شرح المكودي ١/٢٤٣، وإعراب الألفيَّة/٥٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٢٠.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٦٤ ـ ٣٣٥، وشرح ابن طولون ١/٢٧٢ ـ ٢٧٣، وشرح الأشموني ١/٢٥٧، وشرح الهواري ٢/٦٢، ومنهج السَّالك/٨٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٢٤: «كلامه ظاهر في موافقة جماهير البصريين في أن المفرد مبنيّ مع «لا»، وأنَّ الحركة حركة بناء لا حركة إعراب، خلافاً للكوفيين والزَّجّاج من البصريين، وتبعه السِّيرافي...»، وإرشاد السَّالك ١/٣٢٧.

عشرة» ويشمل المفرد المثنىٰ والمجموع، ويبنىٰ علىٰ ما يُنْصَبُ به، فإنْ كان يُنْصب بالفتحة بُني عليها: لا رجلَ، أو بالياء فكذلك نحو: لا غلامَيْنِ، ولا حامِدِينَ لزيد، وإن كان ينصب بالكسرة جاز وجهان:

ـ استصحاب كسرة وفتحة خلافاً لابن عصفور في التزام فتحه.

قال المصنف: والفتح أَوْلَىٰ.

وَرُوِي بالوجهَيْن قوله:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ❊ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ للشَّيبِ

بفتح التاء وكسرها.

ـ وخالَفَ المبرِّد في نحو «لا غلامَيْن ولا حامِدِينَ، فَقَالَ هُمَا مُعْرَبان».

قال المرادي: «**وفي عبارته هنا قصور، حيث قال: فاتحاً، والصَّواب علىٰ ما يُنْصَبُ به ليشمل ما فَصَّلناه**، ولو قال: وركِّب المفرد كالنّصب لأَجَاد...».

ـ وذكَرَ المصنِّف حكم المعطوف علىٰ اسم «لا» إذا كُرِّرت «لا»، وكان الاسم المعطوف نكرة.

ومثال ذلك: **لَا حَوْل وَلَا قُوَّة إِلَّا بالله**:

وفيه خمسة أوجه، وبيانها كما يأتي[1]:

❊ الأول: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله:

بُنِي الاسم الأول علىٰ الفتح مع تركيبه مع «لا»، وكذلك الثاني مع «لا»،

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٦٥ ـ ٣٦٦، وشرح الأشموني ١/٢٦١ ـ ٢٦٢، وشرح ابن طولون ١/٢٧٤، وشرح ابن عقيل ٢/١١ ـ ١٦، وشرح الهواري ٢/٦٤ ـ ٦٥، وشرح المكناسي ١/٣٦٠، والمقاصد الشّافية ٢/٤٢٧، وذكر اثنتي عشرة مسألة لا تخرج في مجموعها عمّا أثبتُّه هنا، وشرح السُّيوطي/١٧١، وشرح ابن الوردي/٢٣٦.

وتكون «لا» الأولىٰ والثانية عاملتين عمل «إنَّ»، وهما مبنيان، وهما جملتان.

* **الثاني: لَا حَوْل وَلَا قُوَّةً إِلَّا بالله:**

الأَول: «حَوْلَ» اسم «لا» مبني علىٰ الفتح. **والثاني:** قوةً، **بالنصب عطفاً علىٰ** محل اسم «لا»، وتكون «لا» الثانية زائدة للتوكيد بين المعطوف والمعطوف عليه. والكلام جملة واحدة.

قال ابن هشام[1]: «وهو أضعفها، حتىٰ خصَّه يونس وجماعة بالضرورة كتنوين المنادىٰ».

* **الثالث: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بالله:**

بفتح الاسم الأول علىٰ التركيب مع «لا»، **ورفع الثاني «قوةٌ» عطفاً علىٰ** موضع «لا» واسمها، فهما في موضع رفع بالابتداء، ولا زائدة، أو عاملة عمل «ليس».

* **الرابع: لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بالله:**

رفع الاسم الأول علىٰ وجهين: الابتداء و«لا» ملغاة، أو علىٰ إعمال «لا» عمل «ليس».

ورفع الثّاني علىٰ وجهين: إعمال «لا» عمل «ليس»، وعطفه علىٰ الأول.

* **الخامس: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله:**

بفتح الاسم الأول علىٰ الوجهين السابقين، وفتح الثاني علىٰ التركيب علىٰ تقدير جملتين. وهو مستفاد من قوله: «**وإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبا**».

---

(١) أوضح المسالك ١/٨٨.

قال الشَّاطبي[1]: «وركب المفرد فاتحاً؛ يشعر بأنّ الاسم مبنيّ، وأنّ سبب البناء التركيب، ولو كانت الحركة إعرابية لقال: ناصباً».

وقال المكناسي[2]: يشعر كلامه أنّ سبب البناء التركيب، ولم يَجْرِ له ذكر في باب البناء أول الرجز، فإمّا أن يُقال إنما تكلَّم هناك على البناء المُسْتدام لا العَارض في بعض الأحوال كهذا، وإمّا أَنْ يُدَّعَىٰ دخوله في الافتقار؛ إذ كل من جزأي المركب مفتقر إلىٰ الآخر».

فاتحاً[3]: حال من فاعل «رَكِّبْ»، ومتعلَّقه محذوف، أي: فاتحاً له.

كـ«لا حَوْل»: خبر لمبتدأ محذوف علىٰ إضمار القول، أي: وذلك كقولك...

لَا حَوْلَ: لَا: نافية للجنس، حولَ: اسم «لا» مبنيّ علىٰ الفتح، وخبرها محذوف.

ولا قوّة: لا: نافية: قوّة: اسمها مبنيّ علىٰ الفتح، وخبرها محذوف.

وهذه الجملة معطوفة علىٰ الجملة الأولىٰ.

والثانِ: تُحْذَف الياء والاكتفاء بالكسرة مفعول أول لـ«اجْعَلا».

واجْعلا: فعل مؤكدَّ بالنون الخفيفة، مبنيّ علىٰ الفتح «اجْعَلَنْ».

مرفوعاً: مفعول ثانٍ بـ«اجْعَلا».

أو منصوباً أو مركباً: معطوفان علىٰ «مرفوعاً»، ومعنىٰ «أو» التخيير.

وإنْ حرف شرط، رَفَعْت: فعل الشَّرط، أوّلاً: مفعول «رفعت»، لا تنصبا: لا:

---

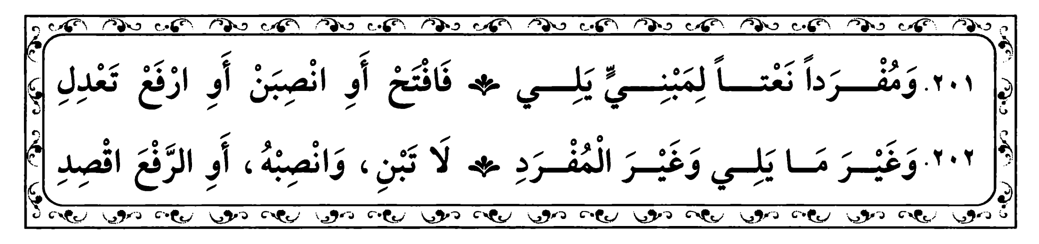
(١) المقاصد الشَّافية ٢/٤٢٠.

(٢) شرح المكناسي ١/٣٦٠.

(٣) إعراب الألفية/٥٠، وشرح المكودي ١/٢٤٤ ـ ٢٤٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٣٣، وشرح الهواري ٢/٦٥.

ناهيه. تنصبا: مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية، والألف بَدَلٌ من نون التوكيد الخفيفة، فالفعل مبنيّ على الفتح في محل جزم. ومفعول تنصب: محذوف.

والتقدير: إنْ رفعتَ الأولَ لا تنصبِ الثاني، وهو على حذف الفاء: فلا تنصِبَنْ.



٢٠١. وَمُفْــرَداً نَعْتــاً لِمَبْنِــيٍّ يَلِــي ❁ فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

٢٠٢. وَغَيْــرَ مَــا يَلِــي وَغَيْــرَ الْمُفْــرَدِ ❁ لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

ـ يجوز في نعت اسم «لا» المبنيّ على الفتح ثلاثة أوجه[1]:

فتحه، ونصبه، ورفعه، بشرطين:

١ ـ أن يكون مفرداً.

٢ ـ أن يكون مُتَّصِلاً بالمنعوت، وهذا مفهوم من قوله «يلي»، أي: يلي المنعوت.

ـ تقول: لا رجلَ ظريفَ.

ـ بالفتح على تركيب الصِّفة مع الموصوف.

ـ وبالنصب اعتباراً لعمل «لا» لا رجلَ قائماً. بالحمل على موضع اسم «لا».

ـ وبالرفع لعمل الابتداء. لا رجلَ قائمٌ. بالحمل على موضع «لا» واسمها.

❁ **وفي البيت الثاني** ذكر أنه لو انفصَلَ عن المنعوت نحو: لا رجلَ في الدار ظريفاً، أو كان غير مفرد، أي: مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، نحو: لا رجلَ طالعاً

---

(١) توضيح المقاصد ٣٦٦/١ ـ ٣٦٧، وشرح ابن طولون ٢٧٥/١ ـ ٢٧٦، وشرح الأشموني ٢٦٣/١ ـ ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ١٧/٢، ومنهج السَّالك/٨٨، وشرح المكودي ٢٤٦/١، وشرح الهواري ٦٦/٢، والمقاصد الشَّافية ٤٣٤/٢.

جَبَلاً، امتنعَ البناءُ علىٰ الفتح، وجاز النَّصب والرفع.

وقال المرادي[1]: «فإن قُلْت: هذا حكم نعت المبنيّ، فما حكمُ نَعْتِ المُعْرَب؟ قلتُ: فيه وجهان: الرفع والنصب مطلقاً، وقد وَهَم من منع الرفع».

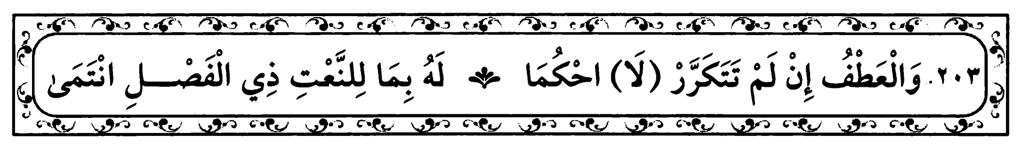
وقال ابن عقيل[2]: «وحاصل ما في البيتين أنه إنْ كان النعت مفرداً والمنعوت مفرداً ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه: نحو: لا رجلَ ظريفَ، وظريفاً، وظريفٌ، وإنْ لم يكن كذلك تعيَّن الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء».

ـ ومفرداً[3]: مفعولٌ مقدَّم لـ«افتحْ»، أو «انصبْ» أو «ارفعْ»، فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل. كذا عند المكودي. وقدَّم «مفرداً» علىٰ «نعتاً» وحقُّه التأخير عنه؛ لأنه وصفٌ له؛ لأجل الضَّرورة.

ـ غيرَ ما يلي: مفعول مقدَّم بـ«تبنِ».

ـ والرفعَ: مفعول مقدَّم بـ«اقْصِدِ».

وتقدير البيت: ولا تبنِ غير ما يلي وغير المفرد، وانصبه، أو اقصد الرفعَ.



٢٠٣. وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) احْكُمَا ✤ لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَىٰ

ـ تقدَّم فيما سبق أنّه إذا عُطِف علىٰ اسم «لا» نكرةٌ مفردة، وتكررت «لا» جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: **الرفع، والنصب، والبناء علىٰ الفتح**، نحو:

(١) توضيح المقاصد ١/٣٦٧، وانظر شرح المكناسي ١/٣٦١ ونسب أبو حيان الوهم لبعض الأصحاب.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٨، وانظر منهج السَّالك/٨٨.

(٣) شرح المكودي ١/٢٤٥ ـ ٢٤٦، وشرح الهواري ٢/٦٧، وإعراب الألفيَّة/٥١.

لَا رَجُلَ ، وَامرأةٌ ، وامرأةً ، وامرأةَ .

ـ وفي هذا البيت[١] ذكر أنّ المعطوف عطف نَسَق إن لم تتكرر معه «لا» جاز رفعه ونصبه ، ولا يجوز البناء على الفتح ، وذلك كالنعت المفصول . كقوله:

فَلَا أَبَ وَابْنـاً مِثْـلُ مَـرْوَانَ وَابْنِـهِ ❊ إِذَا هُـوَ بِالمَجْـدِ ارْتَـدَىٰ وَتَـأَزَّرَا

وذلك «ابن» ويجوز رفعه ، ويمتنع بناؤه على الفتح .

ـ وحكى **الأخفش**[٢] فَتْحَهُ على نيَّة «لا» ، وهو قليل نحو: لا رجلَ وامرأةَ بالفتح ، وذكروا أنه شاذّ ؛ إذ لا يصحُّ البناء لوجود الفَصل بحرف العطف .

قال المرادي[٣]: «فإن قلت: قد فُهِم من كلامه حكم النعت ، وحكم النَّسق فما حكم بقيّة التوابع ؟ قلتُ: أمّا البدل الصّالح لعمل «لا» وعطف البيان عند من أجازه في النكرات فهما كالنعت المفصول ، يجوز فيه الرفع والنصب ، فإن كان البدل معرفةً تعيّن رفعه ؛ إذ المعرفة لا تصلح لعمل «لا» ، **وأمّا التوكيد فقيل: لا يدخل في هذا الباب ؛ لأنّ النكرة لا تؤكّد**...» .

ـ العطفُ[٤]: مبتدأ ، خبره: احكما ، ما: موصولة ، صلتها: انتمى ، ذي الفصل: صفة للنعت ، له: متعلّق بـ«احكما» .

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٣٦٨ ـ ٣٦٩ ، وشرح ابن طولون ١/٢٧٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠ ، وشرح الهواري ٢/٦٦ ، وشرح المكودي ١/٢٤٦ ، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٤٢ ـ ٤٤٣ ، ومنهج السَّالك/٨٨ ، وشرح ابن الوردي ١/٢٤١ .

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٦٨ ، وشرح الأشموني ١/٢٦٤ ـ ٢٦٥ ، وابن طولون ١/٢٧٦ «وسكت النَّاظم عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على أنهما لا يتبعان نكرة» ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠ ، وشرح السُّيوطي/١٧٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) شرح المكودي ١/٢٤٧ ، وإعراب الألفيَّة/٥١ ، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٤٥ .

ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسِّره احكما، وهو عند المكودي أَجْوَد. وجواب الشرط محذوف، ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشَّرط والجواب معاً، علىٰ تقدير: فاحكم.

٢٠٤. وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ❊ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

ـ حكم «لا» إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل في جميع الوجوه المتقدِّمة.

وتعقَّبه العلماء علىٰ هذا التعميم، وأنّ مع دخول الهمزة علىٰ «لا» يكون فيها أربعة معان[1]:

١ ـ **التوبيخ والإنكار**، وهو الكثير كقول حَسَّان:

أَلَا طعانَ أَلَا فرسَانَ عَادِيَةٌ ❊ إِلَّا تَجَشُّؤُكُم حَوْلَ التَنَانِيرِ

٢ ـ **الثّاني: أن تكون لمجرد الاستفهام**، كقول قَيْس بن الملوح:

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَىٰ أَمْ لَهَا جَلَدٌ ❊ إِذا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

٣ ـ **الثَّالث: التمني**، كقوله:

أَلَا عُمْرَ وَلَّىٰ مُسْتَطَاعٌ رُجُوْعُهُ ❊ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ

ولها عند المازني والمبرد في التمني ما لها مجردة من جميع الأحكام السَّابقة كذا عند المرادي. وذهب الخليل وسيبويه والجرمي ومن وافقهم إلىٰ أنها تعمل في

---

(١) شرح المكودي ١/٢٤٧ ـ ٢٤٨، وتوضيح المقاصد ١/٣٧١ ـ ٣٧٢، وشرح ابن طوون ١/٢٧٨ ـ ٢٧٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢١ ـ ٢٢، وشرح الأشموني ١/٢٦٥ ـ ٢٦٦، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٤٥، ومنهج السَّالك/٨٩، وشرح السُّيوطي/١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح ابن النَّاظم/٧٣.

الاسم خاصّة، ولا خبر لها.

٤ ـ **أن تكون للعَرْضِ والتَّحضيض**، ويليها فعل ظاهر أو مقدَّر أو معمول فعل مؤخَّر، ولا تعمل عملَ «إِنَّ» ولا عمل «ليس»؛ لأنها مختصَّة بالفعل.

ورَدَّ المرادي قول ابن الحاجب في أنها تعمل عمل «إِنَّ»، وذكر أَنَّ بعضهم ذهب إلىٰ أنها غير مركَّبة علىٰ الأظهر..

قال المرادي(١): «إذا تقرر هذا فاعلمْ أنّ كلام المصنِّف من وجهين:

١ ـ **أحدهما**: أنه أطلق فَشَمَل التي للعَرْض....

ـ **والآخر**: أنّ مقتضىٰ كلامه هنا موافقة المازني والمبرّد في تسْوِية التي للتمني بالتي للتوبيخ والإنكار، والتي لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب.

قال الأشموني(٢): «تأتي «أَلَا» لمجرَّد التنبيه، وهي الاستفتاحيَّة فتدخل علىٰ الجملتين، نحو(٣): ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، و(٤): ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾.

وللعرض والتحضيض، فتختصُّ بالفعليَّة نحو(٥): ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾...».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩، وشرح الأشموني ١/٢٦٧، وشرح ابن طولون ١/٢٧٩.

(٢) شرح الأشموني ١/٢٦٧.

(٣) سورة يونس ١٠/٦٢.

(٤) سورة هود ١١/٨.

(٥) سورة النور ٢٤/٢٢.

ـ وأَعْطِ[1]: فعل أمر من «أعطى» المتعدي لاثنين، وفاعله مستتر، لا: مفعول به أول. مع: في موضع الحال من «لا»، همزة: مضاف إليه، استفهام: مضاف إليه. ما: مفعول ثان، وجملة «يستحق»، صلة «ما» والعائد محذوف. دون: في موضع الحال من «لا» الاستفهام: مضاف إليه.

وعند المكودي: ما: متعلِّق بـ«أعط»، ودون: متعلّق بـ«يستحقُّ».

٢٠٥. وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ❊ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

ـ **الرواية عند الشَّاطبي**[2] «إذا»، وذكر أنه في بعض النُّسخ «إذ» التي للمضيّ، والمراد به التعليل، وذكر المكناسي الروايتين، وذكر أنّ **الشرط أبين**.

ـ إذا دلَّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس ففيه وجهان[3]:

ـ وجوب حَذْفِه عند التميمين والطائيين.

ـ كثرة حَذْفه عند الحجازيين.

ومن حَذْف الخبر قولُه تعالى[4]: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾.

وقوله[5]: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾.

---

(١) إعراب الألفيّة/٥٢، وشرح المكودي ٢٤٨/١.

(٢) شرح المكناسي ٣٦٦/١، وتوضيح المقاصد ٣٧٣/١، وشرح ابن طولون ٢٧٩/١ «إذا»، والمقاصد الشَّافية ٤٤٩/٢، وإعراب الألفيَّة/٥٢،.

(٣) شرح الهواري ٧٣/٢ ـ ٧٤، وشرح ابن عقيل ٢٥/٢، وشرح الأشموني ٢٦٨/١، وتوضيح المقاصد ٢٧٣/١، وشرح ابن طولون ٢٧٩/١ ـ ٢٨٠، وشرح المكودي ٢٤٩/١، وإرشاد السَّالك ٣٣٠/١.

(٤) سورة الشعراء ٥٠/٢٦.

(٥) سورة سبأ ٥١/٣٤.

وإذا لم يُعْلَم الخبرُ ولم يكن على حذفه دليل وَجَبَ ذكره عند جميع العرب، ومنه الحديث: «**لَا أَحْدَ أغيَرُ من الله**» بإثبات الخبر.

والحديث: «**لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَار**». بحذف الخبر.

ولا فرق بين الظرف وغيره.

ـ **قال ابن طولون**[١]: «ونقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً، ويظهرون المجرور والظرف. وهو ظاهر كلام سيبويه...».

ـ **وذكر أبو حيان**[٢] أنَّه قد سُمِع حذف الاسم في قولهم: **لا عليه**، **أي**: **لا بأس عليه**، وشذَّ أيضاً بناء الاسم مع «ما» النافية **في قولهم**: **ما بأس**، إلحاقاً لها بـ«لا».



(١) شرح ابن طولون ١/٢٨٠، والكتاب ١/٣٤٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٥١.

(٢) منهج السَّالك/٨٩، وشرح السُّيوطي/١٧٥، وشرح ابن الوردي ١/٢٤٣، وشرح ابن النَّاظم/٧٣.

١٤ ـ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتُهَا

٢٠٦. اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا ✽ أَعْنِي (رَأَىٰ) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدَا)

٢٠٧. (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدَّ) ✽ (حَجَا) (دَرَىٰ)، وَ(جَعَلَ) اللَّذْ كَـ«اعْتَقَدْ»

٢٠٨. وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)، ..... ✽ ....

✽ **أفعال هذا الباب قسمان**[1]:

١ ـ قلبي: وهو ما دلَّ علىٰ يقين، أو ظَنَّ.

٢ ـ غير قلبي: وهو ما دلَّ علىٰ غير تصيير.

وتدخل جميعها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين.

أ ـ أفعال اليقين وهي: رأىٰ، علم، وَجَدَ، دَرَىٰ، أَلْفَىٰ، تَعَلَّمْ.

١ ـ رأىٰ: بمعنىٰ «علم» وهو الكثير كقول خداش بن زهير:

رَأَيْـتُ اللهَ أَكْبَـرَ كُـلِّ شَـيْءٍ ✽ مُحَاوَلَـةً وَأَكْثَـرَهُم جُنُـودَا

وتأتي بمعنىٰ «ظَنَّ» وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ[2]: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾، أي: يظنونه ونعلمه.

---

(١) توضيح المقاصد ٣٧٤/١، وشرح الأشموني ٢٧١/١، وشرح الهواري ٧٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩/٢، وشرح المكودي ٢٥٠/١ ـ ٢٥١، والمقاصد الشَّافية ٤٥٢/٢ ـ ٤٥٣، وشرح السُّيوطي/١٧٧، وإرشاد السَّالك ٣٣١/١، وشرح ابن النَّاظم/٧٤.

(٢) سورة المعارج ٦/٧٠ ـ ٧.

فإن كانت بَصَرِيَّة ، أو من الرَّأي بمعنى أصاب رِئَتَه تَعدَّتْ إلى واحد ، وإن كانت علميَّة فستأتي في البيت/٢١٥ ، وتُسَمَّى الحُلُمِيَّة.

٢ ـ عَلِمَ: لليقين ، فإن كانت بمعنى عَرَفَ تَعَدَّت إلى واحد ، وستأتي في البيت/٢١٤ ، ومنه: علمتُ زيداً أخاك ، وقوله:

عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ ✿ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثَانَ عَارِيَا

٣ ـ وَجَدَ: بمعنى «عَلِم» ، قال تعالى[1]: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾.

وقوله[2]: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾.

٤ ـ دَرَىٰ: بمعنى «عَلِم» ، كقوله:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ ✿ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ

قالوا: وأكثر ما يستعمل معدّىٰ بالباء كقولك: «دريت به» ، وإن كان معه همزة تعدىٰ بنفسه إلى الأول ، وإلى الثاني بالباء كقوله تعالىٰ[3]: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾.

ومنه قول عدي بن زيد:

وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ ✿ وَأَلْفَىٰ قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا

ولم يذكر هذا الفعل[4] في النظم ، ولكنه ذكره في التسهيل.

٦ ـ تعلَّمْ: ومعناه «اعْلَمْ» ، وتكون دائماً على صيغة الأمر ، ومنه قوله:

---

(١) سورة المزمل ٧٣/٢٠.

(٢) سورة الضحى ٩٣/٧ ـ ٨.

(٣) سورة يونس ١٠/١٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ٢/٤٥٨ ، وأوضح المسالك ٢٩٥ ، وقال المكناسي ١/٣٦٨ «زيد على أفعال القلوب «أَلْفَىٰ» بمعنى «وَجَد» ، وقد ذكره في التسهيل». انظر التسهيل/٧١.

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهر عَدوّها ❊ فَبالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحيُّلِ والمَكْرِ

ب ـ الأفعال الدالة على الظنّ والرجحان، وهي[1]:

ظنّ، حَسِبَ، خَال، زَعَم، عَدّ، حَجَا، جَعَلَ، هَبْ.

١ ـ ظَنَّ: لغير المتيقّن، وتأتي تارة لليقين:

نحو: ظننتُ زيداً قائماً.

ومنه قوله تعالى[2]: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾.

٢ ـ حَسِبَ: لغير المتيقّن:

نحو: حَسِبتُ زيداً صاحبك.

وقد تكون لليقين كقول لبيد:

حَسِبْتُ التُّقى والجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ❊ رَباحاً، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَح ثَاقِلاً

٣ ـ خَال: بمعنى «ظنَّ»، وقد تكون لليقين:

كقوله:

إِخَالك إِنْ لَمْ تُغْمِضِ الطَّرْفَ ذَا هَوى ❊ يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الوَجْدِ

٤ ـ زَعَمَ: لغير المتيقّن:

ومنه قول أوس أبو أميّة الحنفي:

---

(١) المقاصد الشّافية ٢/٤٥٥، وشرح الأشموني ١/٢٧٤، وتوضيح المقاصد ١/٣٧٥، وشرح ابن عقيل ٢/٣٣، وشرح الهواري ٢/٧٨، وشرح المكودي ١/٢٥١.

(٢) سورة الجن ٧٢/٧.

زَعَمَتْنِـي شَـيْخاً وَلَسْـتُ بِشَـيْخٍ ❁ إِنَّمَـا الشَّـيْخُ مَـنْ يَـدِبُّ دَبِيْبـاً

٥ ـ **عَدَّ**: بمعنى «ظَنَّ»:

كقول النُّعْمَان بن بشير:

فَلَا تَعددِ المَوْلَىٰ شَرِيْكَكَ فِي الغِنَىٰ ❁ وَلَكِنَّمَـا المَوْلَىٰ شَـرِيْكُكَ فِـي العُـدْمِ

٦ ـ **حَجَا**: للظَّنِّ:

قال المرادي: «وهي غريبة، ومضارعها يحجو...».

ومنه قول تميم بن أبي مقبل:

قَـدْ كُنْـتُ أَحْجُـو أَبَـا عَمْرٍو أَخَـا ثِقَـةٍ ❁ حَتَّـىٰ أَلَمَّـتْ بِنَـا يَوْمـاً مُلِمَّـاتُ

فإن كانت بمعنى «غلب» من المحاجاة أو قصد أو رَدَّ تعدَّت إلىٰ واحد.

٧ ـ **جَعَلَ**: الاعتقاديَّة، وقال فيها: «وجعل اللذ كاعتقد» أي: في المعنىٰ، ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾.

٨ ـ **هَبْ**: بمعنىٰ ظَنَّ، ويكون بلفظ الأمر[2]: ويذكرون في هذا السِّياق المسألة الحجرية: هَبْ أبانا حجراً، **ويسمونها العمرية واليميَّة والحمارِيَّة**، وكقول ابن همام:

فَقُلْـتُ أَجِرْنِـي أَبَـا مَالِـكٍ ❁ وَإِلَّا فَهَبْنِـي امـرأً هَالِكـاً

ـ **قال ابن طولون[3]: «فهذه ثلاثة عشر فعلاً، ولم يرتِّبها المؤلِّف في النّظم،**

---

(١) سورة الزخرف ٤٣/١٩.

(٢) قال أبو حيان: «هَبْ فيها خلاف، منهم من جعلها تتعدَّىٰ لواحد فقط، والثاني منصوب علىٰ الحال، إذا قلت: هَبْ زيداً شجاعاً، ومنهم من جعلها تتعدَّىٰ إلىٰ اثنين...». منهج السَّالك/٩١.

(٣) شرح ابن طولون ١/٢٨٧ ـ ٢٨٨.

بل ذكرها حسب ما سمح به الوزن...».

ـ أعني رأى[1]: رأى: مفعول «أعني».

خال علمت وجدا، ظن حسبتُ زعمت، معطوفات على «عَدّ» بإسقاط العاطف مع غير «جعل».

اللَّذْ: لغة في «الذي» موضعه خفض على أنه نعت لـ«جَعَلَ» كاعتقد: متعلِّق صلة «اللَّذ».

هبْ تعلَّمْ: معطوفان على «عَدّ» بإسقاط العاطف من «تعلّم».

وعَدّ: مخفوضة بـ«مع»، ومع: متعلِّق بـ«أعنى».

٢٠٨. وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)/، وَالَّتِي كَـ«صَيَّرَا» ✤ أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا

وجاءت الرواية عند الشَّاطبي[2] «والذي كصيَّرا».

٣ ـ انتقل هنا إلى القسم الثاني وهو ما دلَّ على تصيير وتحويل، وهذه الأفعال[3] هي: صَيَّر (أصار)، رَدّ، اتَّخذ وتَخِذَ، جَعَل، تَرَك، وَهَبَ.

١ ـ صَيّر: صَيَّرتُ الطِّيْنَ خَزَفاً.

وقول رؤبة: فصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مأكولْ.

٢ ـ رَدّ: كقول عبد الله بن الزبير:

---

(١) إعراب الألفيَّة/٥٢، وشرح المكودي ١/٢٥١.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٤٥٢، ٤٦٣ «ووقع في نسخ هذا الرجز «والذي كصيَّرا» بلفظ الذي...

(٣) شرح ابن عقيل ٢/٤٠، وتوضيح المقاصد ١/٣٧٨، وشرح الأشموني ١/٢٧٩، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٦١، وشرح ابن طولون ١/٢٨٨، ومنهج السَّالك/٩١.

فَــرَدَّ شُــعُورهُنَّ السُّــوْدَ بِيضــا ✤ وَرَدَّ وُجُــوْهَهُنَّ البــيضَ سُــودَا

٣ ـ تَخِذَ: كقوله تعالىٰ[1]: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ في قراءة ابن كثير وأَبي عمرو وغيرهما. وقراءة الجماعة «لَاتَّخَذْتَ».

٤ ـ اتَّخَذَ: كقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾.

وَتَخِذَ وَاتَّخذ لغتان بمعنىٰ واحد.

٥ ـ جَعَلَ: كقوله تعالىٰ[3]: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾.

٦ ـ تَرَكَ: كقوله تعالىٰ[4]: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾.

وذكر أبو حيان الخلاف في «ترك»، فمنهم من يجعلها تتعدّىٰ إلىٰ واحد، والثاني منصوب علىٰ الحال.

٧ ـ وَهَبَ: حكىٰ ابن الأعرابي[5]: «وهَبَني اللهُ فِدَاكَ».

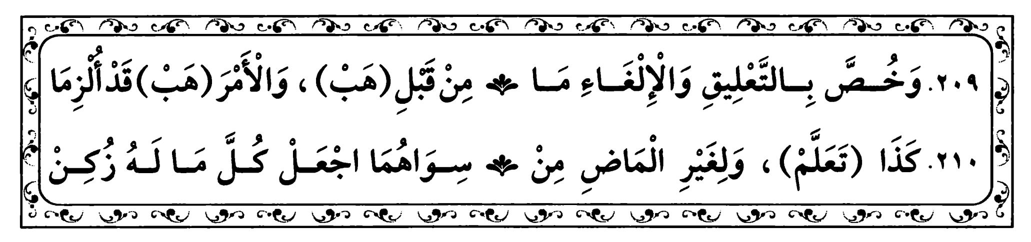
أي: جعلني الله فداك.

ـ التي[6]: مبتدأ، خبره: انصبْ بها، قال المكودي: «ويجوز أن يكون في موضع نصْب بفعل يفسّره «انصب» من باب الاشتغال، وهو أجود.

---

(١) سورة الكهف ١٨/٧٧، انظر معجم القراءات ٥/٢٧٨ ـ ٢٧٩.
(٢) سورة النساء ٤/١٢٥.
(٣) سورة الفرقان ٢٥/٢٣.
(٤) سورة الكهف ١٨/٩٩.
(٥) توضيح المقاصد ١/٣٧٨، وشرح ابن طولون ١/٢٨٩، وشرح المكودي ١/٢٥٢، والمقاصد الشّافية ٢/٤٦١.
(٦) شرح المكودي ١/٢٥٢، وإعراب الألفيَّة/٥٢، والمقاصد الشّافية ١/٤٦٣.

مبتدا: قال الشَّاطبي: «وقوله: مبتدا: أصله مبتدأ، بالهمز لكن خفَّفه، وأتى به على لغة من يقول في «قرأتُ» قريتُ».



٢٠٩. وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا ❁ مِنْ قَبْلِ (هَبْ)، وَالْأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠. كَذَا (تَعَلَّمْ)، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ❁ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

ـ تختصُّ الأفعالُ القلبيَّةُ المتصرِّفةُ **بالإلغاءِ والتعليقِ**[(١)]، وليس لـ«هَبْ وتعلَّم» نصيبٌ في ذلك لعدم تصرُّفهما، ولا لأفعال التصيير؛ لأنها ليست قلبيَّة.

ـ **فالتعليق: هو ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع**، نحو: ظننتُ لَزَيدٌ قَائِمٌ.

فالفعل «ظنّ» لم يعمل في الجملة «لَزَيْدٌ قائمٌ» لفظاً؛ لأجل اللام، ولكن الجملة في موضع نصب. ودليل ذلك العطف لو قلتَ: ظننت لزيدٌ قائم، وعمراً منطلقاً.

وعلى ما تقدَّم فالمعلَّق عامل في المحل بخلاف المُلْغَى.

والإلغاء: هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ.

فليس للفعل «ظنَّ» عمل لفظاً ولا معنى في «زيد قائم».

ويكون للمضارع وما بعده من التعليق وغيره كما كان للماضي نحو: أظنّ لَزَيْدٌ قائم، وزيدٌ أظنُّ قائمٌ، وكذا أخواتها والأمر واسم الفاعل، واسم المفعول والمصدر.

ـ وهذا معنى قوله:

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٤٤ ـ ٤٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٧٨ ـ ٣٧٩، وشرح الأشموني ١/٢٨٢، وشرح ابن طولون ١/٢٨٩ ـ ٢٩٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٦٤، وشرح المكودي ١/٢٥٣، وشرح الهواري ٢/٨٧، وشرح السُّيوطي/١٨١، وشرح ابن النَّاظم/٧٦.

...... وَلِغَيْـــرِ الْمَـــاضِ مِـــنْ ✻ سِـوَاهُمَا اجْعَـلْ كُـلَّ مَـا لَـهُ زُكِـنْ

وذكر ابن طولون[1] أنَّ عِلَّة الإلغاء هي ضعف العامل، وأنَّ عِلَّة التعليق لمجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل.

قال أبو حيّان[2]: «وظاهر كلام النَّاظم أنَّ ذلك لا يجوز في «هَبْ ولا تعلَّمْ»، ويمكن أن يُقال ذلك لأنهما فعلان لا يتصرَّفان، فلم يُتَصَرَّف فيهما بإلغاء ولا تعليق، بل بقيا على أصلهما من العمل وإن كانا فعلي قلب.

وأمَّا صَيَّر وما في معناها فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وإنما لم يكن ذلك فيها لأنها أفعال دخلت على الاسمين، وكان لها تأثير محسوس فيما دخلت عليه...».

ـ خُصَّ[3]: يحتمل أن يكون فعلَ أمر، ويحتمل أن يكون ماضياً مبنياً للمفعول.

ما: اسم موصول في محل نصب على المفعوليّة على الوجه الأول، ونائب عن الفاعل على الوجه الثاني.

من قبل: متعلِّق صلة «ما». هَبْ: مضاف إليه، والتقدير: وخصَّ بالتعليق والإلغاء الأفعال التي ذكرت من قبل «هَبْ».

والأمرَ: مفعول ثان بـ«الْزَم» على حذف مضاف.

هَبْ: مبتدأ. أُلْزِما: فعل مبني للمفعول، والألف نائب عن الفاعل.

وجملة «قد أُلْزِما» خبر «هَبْ».

(١) شرح ابن طولون ١/٢٩٠، وشرح الهواري ٢/٨٧.
(٢) منهج السَّالك/٩١ ـ ٩٢.
(٣) شرح المكودي ١/٢٥٣، وإعراب الألفيَّة/٥٣.

كذا: خبر مُقدَّم. تعلَّم: مبتدأ مؤخَّر. لغير: في موضع المفعول الثاني بـ«اجعل».

والماضِ: بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه. من سواهما: في موضع الحال، ويجوز أن يكون صفة لـ«غير»[1].

٢١١. وَجَــوِّزِ الْإِلْغَــاءَ لَا فِــي الِابْتِــدَا، ❊ وَانْوِ ضَــمِيرَ الشَّــانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَا

٢١٢. فِــي مُــوهِمٍ إِلْغَــاءَ مَــا تَقَــدَّمَا، ❊ ....

ـ فُهِم من قوله: «جَوِّز»[2] أنَّ الإلغاءَ ليس بواجب بل هو جائز.

قال المرادي: «ولما كان جوازه مشروطاً بتوسُّط الفعل أو تأخُّره قال: «لا في الابتدا» فشمل ثلاث صور...»:

١ ـ **زَيدٌ قائمٌ ظننتُ**: بتأخير الفعل عن المفعولين، فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاءُ أرجح.

٢ ـ **زيدٌ ظننتُ قائم**: بتوسُّط الفعل بين المفعولين، وهذه يجوز فيها الأمران على السَّواء، وقيل: الإعمالُ أرجح.

٣ ـ **ظننتُ زيداً قائماً**: تقدَّم الفعل على المفعولين، وفيه مذهبان:

١ ـ **مذهب البصريين** أنه يمتنع الإلغاء، ودليل ذلك قوله: **«لا في الابتداء»**.

---

(١) قال الأزهري: «والأَسْهَلُ في التقدير أن تكون «ما» نكرة موصوفة بالجملة بعدها، والتقدير: واجعل كل حكم معلوم للماضي ثابتاً لغير الماضي الجاري من سوى «هب وتعلم».

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٧٩ ـ ٣٨٠، وشرح ابن عقيل ٢/٤٦ ـ ٤٧، وشرح ابن طولون ١/٢٩١ ـ ٢٩٢، وشرح الهواري ٢/٨٨، وشرح الأشموني ١/٢٨٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٦٧، وشرح المكودي ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤، وشرح ابن النَّاظم/٧٦.

٢ ـ **مذهب الكوفيين** والأخفش جوازه، ولكن الإعمال عندهم أرجح، وقد أجازه في التَّسْهيل[١] علىٰ قُبْح.

واستدلّ الكوفيون علىٰ الإلغاء مع التقدّم بقول الشّاعر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّىٰ صَارَ مِنْ خُلُقِي ✿ أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكُ الشَّيْمَةِ الأَدَبُ

والتقدير: أني وجدتُ لملاكُ الشيمة الأدبُ، فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء، وفي هذا التخريج رَدٌّ لما ذهب إليه الكوفيون.

ـ وإذا جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاء عمل الفعل متقدِّماً أوِّل علىٰ إضمار[٢] ضمير الشأن كقوله:

أَرْجُو وَآمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ✿ وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تنويلُ

فالتقدير: وما إخالُ لدينا منك تنويلُ، فالضمير هو المفعول الأول، وجملة «**لدينا منك تنويل**» الجملة هي المفعول الثاني، ولا إلغاء في هذه الحالة، وهذا أيضاً فيه رَدّ لمذهب الكوفيين.

ـ وإذا تقدَّم الفعل علىٰ المفعولين، ولم يبتدأ به نحو: **متىٰ ظننتُ زيدٌ فاضلٌ**، فهذا يجوز فيه الأمران، والإعمال أرجح خلافاً لمن منع ذلك. كذا عند المرادي[٣].

ـ **في الابتدا**[٤]: معطوف علىٰ مَحْذُوف، والتقدير: وجوّز الإلغاء في التوسُّط والتأخُّر، لا في الابتدا.

---

(١) التسهيل/٧١.

(٢) شرح ابن عقيل ٤٨/٢، والمقاصد الشَّافية ٤٧٥/٢، وشرح المكودي ٢٥٤/١ ـ ٢٥٥.

(٣) توضيح المقاصد ٣٨٠/١.

(٤) إعراب الألفيَّة/٥٣، وشرح المكودي ٢٥٥/١، والمقاصد الشَّافية ٤٧٧/٢.

ـ في مُوْهِم: متعلِّق بـ«انوِ» كذا عند المكودي. وعند الشَّاطبي[1] متعلق بالتزم.

قال الأزهري: وهو سهو.

إلغاء: مفعول «موهم»، ما: مضاف إليه. تقدَّما: صِلَة.

٢١٢. .... ❊ ..... وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)

٢١٣. وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ ❊ كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

ـ ذكر الأزهري[2] أن في بعض النسخ «والتُزِم التعليقُ» بالبناء للمفعول، وكذا عند الشاطبي.

ـ أخذ يتحدث هنا عن التعليق، فذكر أنه لازم بخلاف الإلغاء، ثم شرع في ذكر **المعلِّقات وهي ستة**[3]:

١ ـ ما النَّافية: يجب التعليق إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية نحو: ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ، وقوله تعالى[4]: ﴿وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾.

---

(١) وجدتُ في المطبوع «متعلِّق بـ«انو»» ووجدت في الحاشية أن المحقق أخذ على عاتقه تغيير نصّ الشاطبي، قال: «في جميع النسخ متعلِّق بـ«التزم» كذا! انظر الحاشية/٢».

(٢) إعراب الألفيَّة/٥٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٧٧، وفي ص ٤٨٢، وفي ص/٤٦٧ ضبط بالبناء للمعلوم، وكذا جاء الاضطراب في شرح المكودي ١/٢٥٥، ٢٥٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٨٣، وشرح الأشموني ١/٢٨٥ ـ ٢٨٦، وشرح ابن النَّاظم/٧٨، وشرح ابن عقيل ٢/٥٠ ـ ٥١، وشرح ابن طولون ١/٢٩٤، وشرح الهواري ٢/٩٤ ـ ٩٥، وشرح المكناسي ١/٣٦٩، وشرح المكودي ١/٢٥٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٧٨، ومنهج السَّالك/٩٤، وأوضح المسالك ١/٣١٦ ـ ٣١٨، وإرشاد السَّالك ١/٣٣٩.

(٤) سورة فُصِّلت ٤١/٤٨.

٢ ـ **إِنْ النَّافية**: كقوله تعالى[١]: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

٣ ـ **لا النافية**: قال المرادي: «ذكرها النحاس، ومن أمثلة ابن السَّرَّاج «أَحَسِب لا يقوم زيدٌ». قال ابن النّاظم «ومن أمثلة كتاب الأصول...».

ولم يعدَّها المغاربة من المعلقات».

٤ ـ **لام الابتداء**: نحو: ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ.

٥ ـ **لام القسم**: كقول لبيد:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ❊ إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامهَا

قال ابن عقيل: «ولم يعدّها أحد من المعلّقات».

واستشهدوا للام القسم بقوله تعالى[٢]: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ﴾.

واستشهد المرادي بالآية للام الابتداء وقال: «**على أظهر الأوجه**»، وكذا الاستشهاد بها للابتداء عند المكودي.

٦ ـ **التعليق بأدوات الاستفهام**:

ـ ظننت أَزَيْدٌ منطلقٌ.

قال تعالى[٣]: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾.

ـ علمت أَيُّهم أبوك.

(١) سورة الإسراء ١٧/٥٢.

(٢) سورة البقرة ٢/١٠٢.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/١٠٩.

ـ علمت مَنْ أبوك.

قال تعالىٰ[1]: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾.

وقوله[2]: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.

ذكره ابن طولون، وبين أنَّ الاستفهام فضلة.

ـ **قال ابن طولون**: «ومثال التعليق في المضارع «أظنّ ما زيدٌ قائمٌ» وقِسْ علىٰ ذلك بقيّة التصاريف».

ـ **قال الشَّاطبي**[3]: «لم يذكر في أدوات التعليق «إِنَّ» وقد جعلوها من الأدوات المعلّقة نحو: علمت إنّ زيداً لقائم، فيظهر أن ذلك مما نقصه...».

ـ **التُزِم**[4]: فعل ماض، التعليق: مفعول به، ونائب فاعل علىٰ الرواية الثانية، قبل: متعلق بـ«التزم». نفي ما: كلاهما مضاف.

وإنْ ولا: معطوفان علىٰ «ما». لام: مبتدأ. ابتداء: مضاف إليه، أو قسم: معطوف علىٰ «ابتدا»، كذا: خبر المبتدأ. الاستفهام: مبتدأ أول. ذا: مبتدأ ثان. له: متعلِّق بـ«انحتم». والجملة خبر المبتدأ الثاني.

والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

---

(١) سورة الكهف ١٨/١٢.

(٢) سورة الشعراء ٢٦/٢٢٧.

(٣) المقاصد الشَّافية ٢/٤٨٤، وانظر شرح السيوطي/١٨٦ «لعلَّ».

(٤) إعراب الألفيَّة/٥٣ ـ ٥٤، وشرح المكودي ١/٢٥٧.

٢١٤. لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ ✦ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

ـ الأصل في «عَلِم» نَصْبُ مفعولين، وقد تقدَّم ذلك، إذا كانت «عَلِمَ» بمعنى «عرف»[(١)] تعدّت إلى مفعول واحد، نحو: علمتُ زيداً، أي: عرفته.

ومنه قوله تعالى[(٢)]: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾.

ـ وأما «ظَنّ» فكانت للتردد في وقوع الخبر، وهي المتعدِّية لاثنين، وكذلك إن استُعْمِلت لليقين.

فإذا كانت للتهمة تعدَّت إلى واحد، كقولك: ظننتُ زيداً على المال. أي: اتهمتُه. ومنه قوله تعالى[(٣)]: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ أي: بمتَّهم.

قال المرادي: «فإن قلتَ: كان ينبغي أن يقيِّد سائر أفعال الباب كما قيَّد علم، وظنّ، قلتُ: لما كان الأصل (علم وظن) فإنّ غيرهما لا يعمل حتى يكون بمعناهما اكتفى بتقييدهما، وأيضاً فقد خرج من قوله: «انصب بفعل القلب» نحو: «رأى» بمعنى أبصر، أو أصاب الرئة».

ـ تعديةٌ[(٤)]: مبتدأ خبره في المجرور قبله، لواحدٍ: متعلِّق بـ«تعدية»، ملتزمة:

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٨٥، وشرح ابن عقيل ٢/٥٢، وشرح الهواري ٢/٩٧، وشرح الأشموني ١/٢٨٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٨٥، وشرح ابن الوردي ١/٢٤٩ وشرح المكودي ١/٢٥٧، وشرح ابن طولون ١/٢٩٥، ومنهج السَّالك/٩٦ تعقَّب النَّاظم على ذكر هذين الفعلين وأهمل ما سواهما من أفعال هذا الباب، مثل «وَجَد» إذا كان بمعنى حَقَدَ تعدَّى بحرف جر، وإذا كان بمعنى أصاب تعدَّى إلى مفعول واحد... وانظر شرح السُّيوطي/١٨٧، وشرح ابن النَّاظم/٧٨.

(٢) سورة النحل ١٦/٧٨.

(٣) سورة التكوير ٨١/٢٤.

(٤) شرح المكودي ١/٢٥٨، والمقاصد الشافية ٢/٤٨٦، وشرح الهواري ٢/٩٧، وإعراب الألفيَّة/٥٤.

صفة لتعدية.

قال الأزهري: ولو قال:

تعديةٌ لواحدٍ ملتزمهْ ❁ لعِلْمِ عرفانٍ وظنٍّ تُهَمَهْ

لكان على الترتيب.

٢١٥. وَلِـ(رَأَىٰ) الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِـ(عَلِمَا) ❁ طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَىٰ

ـ الرؤيا[1]: مصدر «رأىٰ» الحُلمِيَّة، وقيَّد الفعل بإضافته إلىٰ مصدره، والمراد من ذلك أنّ «رأىٰ» الحُلميّة تنصب مفعولين، مثل «علم» لأنها مثلها في الإدراك بالحسّ الباطن، ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ هناك من منع تعديتها لاثنين، وجعل ثاني المنصوبين حالاً. قال: وَيَرُدُّه وقوعه معرفة في قول عمرو بن أحمر:

أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّىٰ إِذَا مَا ❁ تَجَافَىٰ اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا

ـ **وقال الأشموني**: «فإن قلت ليس في قول الرؤيا نصٌّ علىٰ المراد؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدراً لرأىٰ مطلقاً حلميّة كانت أو يَقَظيّة، قلتُ: الغالبُ والمشهور كونها مصدراً للحُلميّة» وكذا عند أبي حيان.

ومثل هذا النصّ عند المرادي، وذكر ابن طولون عن الحريري والناظم أنّ

(١) توضيح المقاصد ١/٣٨٦ ـ ٣٨٧، وشرح الأشموني ١/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح المكودي ١/٢٥٨، وشرح ابن عقيل ٢/٥٣، وشرح ابن طولون ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧، وشرح الهواري ٢/٩٧، والمقاصد الشّافية ٢/٤٩١، وأوضح المسالك ١/٣٠٩ ـ ٣١١، ومنهج السَّالك/٩٧.

(٢) سورة يوسف ١٢/٣٦.

مصدر «رأىٰ» البصر رؤية ، وقد يكون الرّؤيا . وذكر مثل هذا ابن هشام . وقيَّد بقوله : «طالبَ مفعولين» لئلا يُعْتَقَد أنّه أحال علىٰ «عَلِمَ» العرفانية .

ومعنىٰ انتمىٰ : انتسب ، وانمِ : انسب ، أي : انسب لـ«رأىٰ» نصب مفعولين كما تتعدَّىٰ إليهما «علم» .

ـ ما[1] : مفعول «انم» ، انتمىٰ : صلة «ما» ، لـ(رأىٰ) متعلّق بـ«انم» ، لعلم : متعلِّق بـ«انتمىٰ» ، طالبَ : حال من «علم» ، وعند الهواري حال من فاعل «انمِ» .

٢١٦ . وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ ❊ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

ـ الحَذْفُ ضَرْبان[2] :

١ ـ حذف اختصار ، وهو الحذفُ لدليل .

٢ ـ حذف اقتصار ، وهو الحذفُ لغير دليل .

١ ـ وحذف مفعولي هذا الباب أو حذف أحدهما اختصاراً جائز ، ومن حذفهما قول الكميت :

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ❊ تَرَىٰ حُبَّهم عَاراً عَلَيّ وَتَحْسِبُ

أي : وتحسب حبَّهم عاراً عليّ ، فحذف المفعولين : حبّهم وعاراً لدلالة ما قبلهما عليهما .

(١) إعراب الألفيَّة/٥٤ ، وشرح المكودي ٢٥٨/١ ، وشرح الأشموني ٢٨٨/١ ـ ٢٨٩ ، وشرح الهواري ٩٧/٢ ، والمقاصد الشَّافية ٤٩٠/٢ .

(٢) توضيح المقاصد ٣٨٨/١ ـ ٣٨٩ ، وشرح ابن عقيل ٥٥/١ ـ ٥٧ ، وشرح ابن طولون ٢٩٨/١ ، والمقاصد الشَّافية ٤٩٢/٢ ـ ٤٩٣ ، وشرح المكودي ٢٥٩/١ ، ومنهج السَّالك/٩٧ ، وإرشاد السَّالك ٣٤٨/١ .

ـ ومن **حَذْفِ الأولِ** اختصاراً قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾، أي: ما يبخلون به هو خيراً لهم.

ـ ومن حَذْفِ الثاني اختصاراً قول عنترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيرَهُ ❊ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي: فلا تظني غيرَهُ واقعاً منّي. وهذا[2] أجازه الجمهور ومنعه ابن ملكون.

وقال المرادي: ليس بصحيح.

٢ ـ وأمّا حَذْف الاقتصار فلا يكون في أحدهما لأنّ أصلهما مبتدأ وخبر، ومثل هذا عند الشّاطبي وغيره.

ـ واخْتُلف في حَذفهما معاً حذفَ اقتصار علىٰ مذاهب. **قال المرادي**[3]: «المنع والجوازيّة. قال الأكثر: والجواز في «ظننتُ» وما في معناها، **والمنع في** «علمت» وما في معناها، وهو مذهب الأعلم».

ـ **وقال الشّاطبي**[4]: «وأمّا امتناع حَذْفهما معاً والاقتصار علىٰ الفعل والفاعل دونهما من غير دليل فمسألة مختلف فيها.

ـ **فذهبت طائفة** إلىٰ جواز ذلك، ومنهم ابن السَّرَّاج والسِّيرافي،

ـ **وذهبت طائفة** أخرىٰ إلىٰ المنع من ذلك، منهم ابن خروف وشيخه ابن طاهر، وهو الذي ارتضىٰ النّاظم هنا، وفي التسهيل وغيره...».

---

(١) سورة آل عمران ٣/١٨٠.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٩٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٩٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٩٠.

(٤) المقاصد الشّافية ٢/٤٩٢.

ـ **وقال الأشموني**[1]: «وفي الأول وهو حذفهما اقتصاراً خلاف، فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً كما هو ظاهر إطلاق النظم».

وعن الأكثرين الجواز مطلقاً تمسُّكاً بنحو قوله[2]: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾، أي: يعلم.

... وقولهم: من **يَسْمَعْ يَخَلْ**، وعن الأعلم الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم...».

ـ سقوطَ: مفعول بـ«تُجِزْ». هنا بلا دليل: متعلّقان بـ«تُجِز».

٢١٧. وَكَـ«تَظُنُّ» اجْعَلْ «تَقُولُ» إِنْ وَلِيْ ❊ مُسْــتَفْهَماً بِــهِ وَلَــمْ يَنْفَصِــلِ

٢١٨. بِغَيْــرِ ظَــرْفٍ أَوْ كَظَــرْفٍ أَوْ عَمَــلْ ❊ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَــلْتَ يُحْتَمَلْ

ـ القول فيما يتعدَّىٰ إلىٰ مفعول واحد، ومفعوله: مفرد، أو جملة، وتكون في محلّ نصب مفعول به.

ـ وقد يجري القول مجرىٰ[3] الظنّ فينصب المبتدأ والخبر مفعولَيْن كما ينصبهما «ظنَّ»، **ولذلك شروط**، وهي:

١ ـ أَنْ يكون الفعل مضارعاً.

---

(١) شرح الأشموني ١/٢٩٠.

(٢) سورة النجم ٥٣/٣٥.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٩١ ـ ٣٩٢، وشرح ابن عقيل ٢/٥٩ ـ ٦٠، وشرح الأشموني ١/٢٩١ ـ ٢٩٢، وشرح الهواري ٢/١٠٠ ـ ١٠١، والمقاصد الشّافية ٢/٤٩٦ ـ ٤٩، وشرح المكودي ١/٢٦٠ ـ ٢٦١، ومنهج السّالك/٩٨.

٢ ـ أَنْ يكون للمخاطب. ودليل ذلك قوله: «تقول».

٣ ـ أن يكون مَسْبوقاً باستفهام، ويدل عليه قوله: «**إِنْ ولي مُسْتَفهماً**».

٤ ـ أَلَّا يُفْصَل بين الاستفهام بغير ظرف أو مجرور ولا معمول للفعل.

فإِنْ فُصِل بأحدهما لم يَضُرّ، وهو معنىٰ قوله: «**وإن ببعض ذي فصلت يحتمل**».

مثال ما تحققت فيه الشروط: **أتقولُ عمراً مُنْطلقاً**.

وقول هدبة بن خشرم:

مَتَىٰ تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا ❁ يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِما

ـ ومثال الفصل بالظرف: **أعندك تقول زيداً قائماً**. والمجرور: أفي الدار تقول عمراً جالساً. والعمل، أي بأحد المفعولين كقوله:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤيٍّ ❁ لَعَمْرُو أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِيْنَا

فإذا اجتمعت هذه الشروط جاز النصب، وجاز الرفع علىٰ الحكاية: أتقول زيداً منطلقاً، أتقولُ زيدٌ منطلقٌ.

قال المرادي[1]: «فإن قلت: إعمالُ القول عمل الظنّ بالشروط المذكورة واجب أم جائز؟ قلتُ: بل جائز، والحكاية جائزة.

فإنْ قلتَ: إذا عمل القول عمل الظنّ فهل هو باقٍ علىٰ معناه أو صار بمعنىٰ الظنّ؟ قلتُ: فيه خلاف، والظاهر أنه مضمَّن معنىٰ الظّنّ».

وذكر الشَّاطبي[2] أنَّ النَّاظم صَرَّح بشرطين، وشرطان لم يُصَرِّح بهما، وإنما

(١) توضيح المقاصد ٣٩٤/١، وشرح الأشموني ٢٩٣/١، وزاد السهيلي شرطاً آخر، وهو أن يتعدّىٰ باللّام نحو: «أتقول لزيدٍ عمروٌ منطلقٌ...».

(٢) المقاصد الشّافية ٤٩٨/٢.

أشار إليهما بالمثال، وهو قوله: «**وكتظن اجْعَلْ تقولُ**».

ـ كتظنّ[١]: مفعول ثانٍ لـ«اجْعَلْ»، تقول: مفعول أول بـ«اجعل»، إنْ ولي: شرط. مستفهماً: مفعول ولي، به: في محل رفع نائب عن الفاعل لاسم المفعول. ولم ينفصل: في موضع الحال من المفعول، وقد يكون من الفاعل.

ـ بغير ظرف: متعلّق بـ«ينفصل». كظرف: الكاف بمعنىٰ مثل، معطوف علىٰ «غير» وجواب الشرط محذوف.

ـ وإنْ ببعض: شرط، وببعض: متعلّق بفصلت. ذي: الجر بالإضافة. فَصَلْت: فعل الشرط. يُحْتَمَلْ: جواب الشرط، وهو مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر.

٢١٩. وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا ❊ عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ: «قُلْ ذَا مُشْفِقَا»

ـ **بنو سُلَيْم ينصبون بالقول مطلقاً، أي: بلا شرط**[٢].

ـ **قال المكودي**: «يريد علىٰ جهة الجواز؛ لأن الرفع علىٰ الحكاية عندهما جائز، فتقول علىٰ الأول: قلتُ عمراً منطلقاً، قُلْ ذَا مُشْفِقَا...».

ـ **وعند المرادي**: أُجْرِيَ القولُ مُجرىٰ الظنِّ في العمل مطلقاً، أي: بلا شرط من الشروط المذكورة. حكاها سيبويه...

قال ابن النَّاظم[٣]: «**وأمّا غير سُلَيم فأكثرهم يجيز إجراء القول مُجْرَىٰ الظَّنّ**

(١) إعراب الألفيَّة/٥٤.

(٢) شرح المكودي ٢٦٢/١، وتوضيح المقاصد ٣٩٤/١، وشرح ابن عقيل ٦٢/٢، والمقاصد الشَّافية ٥٠٣/٢، ومنهج السَّالك/٩٨ ـ ٩٩، وشرح ابن النَّاظم/٨٠.

(٣) شرح ابن النَّاظم/٨٠.

إذا وَجَبَ تضمُّنه معناه..».

وإجراء القول مجرىٰ الظن سواء كان مضارعاً أو غير مضارع كذا عند ابن عقيل، ومن الأمثلة قوله:

قَالَتْ: وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً ❊ هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينا

هذا: مفعول أول، إسرائينا: مفعول ثان.

ـ كظنٍّ[1]: في موضع الحال من القول، مطلقاً: حال أيضاً من القول، فهي مترادفة. نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف.



(١) إعراب الألفيّة/٥٤ ـ ٥٥.

١٥ ـ «أعلم» و«أرى»

٢٢٠. إِلَــىٰ ثَلَاثَــةٍ (رَأَىٰ) وَ(عَلِمَــا) ❁ عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَىٰ) وَ(أَعْلَمَا)

ـ أشار في هذا الباب إلىٰ ما يتعدَّىٰ من الأفعال إلىٰ ثلاثة مفاعيل ، وهي سبعة .

ومنها[1] **أَعْلَمَ وَأَرَىٰ** ، وأصلهما : رَأَىٰ وَعَلِم ، وأَنَّ دخول الهمزة عليهما جعلهما متعديين إلىٰ ثلاثة مفاعيل . فقد كانا قبل الهمزة متعديين إلىٰ مفعولين نحو : علم زَيْدٌ عَمْراً مُنْطلقا .

وَرَأَىٰ خالدٌ بكراً عالماً .

فلما دخلت همزة النقل جعلت هذين الفعلين متعديين إلىٰ ثلاثة ، وصورة الجملة :

أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً مُنْطلقاً .

أَرَيْتُ خالداً بكراً عالماً .

فصار «زيد وخالد» اللذان كانا فاعلين مفعولاً أَوَّل .

ـ **وذكر أبو حَيّان**[2] **أنَّ** ما يتعدَّىٰ إلىٰ ثلاثة مفاعيل سبعة وهي : **أَعْلَم ، أَرَىٰ ، أَنْبَأَ ، نَبَّأَ ، أَخبر ، خبَّر ، حَدَّث** ، وهذا أقصىٰ ما جمع الناس من هذا النوع بعد الاستقراء

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٩٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/٦٤ ، وشرح ابن طولون ١/٣٠٤ ، والمقاصد الشَّافية ٢/٥١٢ ، وشرح الأشموني ١/٢٩٥ ، وأوضح المسالك ١/٣٣٢ .

(٢) منهج السَّالك/٩٩ ، والمقاصد الشَّافية ٢/٥١٣ ، وشرح السُّيوطي/١٩٠ ، وشرح ابن النَّاظم/٨١ .

التام من الفريقين: الكوفيين والبصريين، وذكر عن الأخفش والحريري بعض الزيادات.

قال الهواري[1]: «وهكذا القاعدة في الفعل الثلاثي إذا دخلت عليه الهمزة صار فاعلُه مفعولاً، فإن لم يكن له قبلُ مفعول تعدَّىٰ إلىٰ واحد وهو الفاعل في الأصل، كقولك: أخرجتُ زيداً، وإنْ كان له مفعولٌ واحدٌ صار يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين، وإنْ كان يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين صار يتعدَّىٰ إلىٰ ثلاثة.

وذكر الشَّاطبي[2] وغيره أنّ أصل الثاني والثالث من المفعولين المبتدأ والخبر، وقدم هنا فعلين خاصَّة، وذكر معهما خمسة في آخر الباب قال: «وكان الأولىٰ أن يصدِّر بالجميع علىٰ عادته في ذلك، وعادة غيره.

ـ رأىٰ وعلم[3]: مفعول مقدَّم بـ«عَدَّوا» إلىٰ ثلاثة، وإذا: متعلّقان بـ«عَدَّوا». صارا: الضمير عائد علىٰ «علم، ورأىٰ».

ـ أَعْلَما: خبر «صارا»، قال الأزهري: أَرَىٰ: خبر «صار»، وأعلم معطوف عليه. إذا: ظرف تضمَّن معنىٰ الشَّرط. والجواب محذوف، وهو النّاصب لـ«إذا».

وذكر الشَّاطبي أنّ في قوله «عَدَّوا» مع قوله: «إذا» إشكال لفظي لأنّ عَدَّوا ماضٍ، و«إذا» لما يُسْتقبل، ولا يعمل الماضي في المستقبل، والجواب أنّ المؤلّف قد حكىٰ أنَّ «إذا» تقع موقع «إذ» فتأتي للزمان الماضي.

---

(١) شرح الهواري ٢/١٠٤، وانظر شرح الأشموني ١/٢٩٥، وشرح المكودي ١/٢٦٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٥١٠.

(٣) شرح المكودي ١/٢٦٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٥١٣، وإعراب الألفيَّة/٥٥.

٢٢١. وَمَا لِمَفْعُولَيْ «عَلِمْتُ» مُطْلَقَا ✤ لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

ـ المراد من هذا البيت أنّ للمفعول الثاني والثالث من الأحكام ما لمفعولي «علمتُ»، من جواز حذفهما، أو حذف أحدهما اختصاراً، أو حذفهما معاً اقتصاراً، ومنع حَذْف أحدهما اقتصاراً، وغير ذلك كالإلغاء والتعليق خلافاً لمن مَنَع الإلغاء والتعليق، ولمن أجازهما إن بُني الفعل للمفعول، لا إن بُني للفاعل.

ـ **قال المرادي**(١): «والدليل على الجواز **قول بعض من يُوثَقُ بعربيته: «البركةُ أَعْلَمَنا اللهُ مع أكابركم»** والأصل: أَعْلَمَنا اللهُ البركةَ مع الأكابر.

وقوله تعالى(٢): ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ بتعليق الفعل «ينبئ» وهو بمعنى «يعلم».

ومثال ذلك: «أعلمتُ زيداً عمراً قائماً»، فالثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، فيجوز: إلغاءُ العامل، فتقول: عمرٌو أعلمتُ زيداً قائمٌ، ويجوز التعليق عنهما نحو: أعلمتُ زيداً لعمرٌو قائم.

ـ ومثال الحذف: أن يقال: هل أَعْلَمْتَ أحداً عمراً قائماً؟ فتقول: أَعْلَمْتُ زيداً، ومثال حذف أحدهما: أَعْلَمْتُ زيداً عمراً.

قال الأشموني(٣): «وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه،

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٦٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٩٥، وشرح ابن طولون ١/٣٠٤، وشرح الهواري ٢/١٠٥، وشرح الأشموني ١/٢٩٥، وشرح المكودي ١/٢٦٣ ـ ٢٦٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٥١٤ ـ ٥١٥، وشرح المكناسي ١/٣٧٥.

(٢) سورة سبأ ٣٤/٧.

(٣) شرح الأشموني ١/٢٩٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٩٦.

ويجوز حَذْفه اختصاراً واقتصاراً». وزاد **المرادي**: ومنع ابن خروف حَذْفَهُ والاقتصار عليه، والصحيح الجواز.

ما[1]: مبتدأ. صلتها: لمفعولي، مطلقاً: حال من الضمير المستتر في المجرور العائد على «ما». وخبر «ما» «حُقّق»، للثاني: متعلِّق بـ«حقّق».

٢٢٢. وَإِنْ تَعَـــدَّيَا لِوَاحِـــدٍ بِـــلَا ❊ هَمْـــزٍ فَلِاثْنَـــيْنِ بِـــهِ تَوَصَّـــلَا

٢٢٣. وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ (كَسَـــا) ❊ فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَـــا

ـ إذا كان الفعل «رأى» بمعنى «أَبْصَرَ»، و«علم» بمعنى «عَرَف»، فإنهما يتعدّيان إلى مفعول واحد، فإذا دخلت عليهما همزة المتعدية تعدّيا إلى مفعولين، مثال ذلك[2]:

عَلِمَ زيدٌ الحَقَّ. أعلمتُ زيداً الحقَّ.

رأى زيدٌ عَمْراً. أريتُ زيداً عمراً.

ـ والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي: كسا وأعطى، نحو: كسوتُ زيداً جُبّةً، وأعطيتُ زيداً درهماً.

في كونه لا يصحُّ الإخبار به عن الأول.

ـ ويجوز حَذْفُ الثاني مع الأول، ومنه قوله تعالى[3]: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾،

---

(١) شرح المكودي ١/٢٦٤، وإعراب الألفيَّة/٥٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧، وشرح ابن عقيل ٢/٦٦ ـ ٦٧، وشرح المكودي ١/٢٦٤، وشرح ابن طولون ١/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وشرح الهواري ٢/١٠٦، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٢٠، ومنهج السَّالك/١٠٠.

(٣) سورة الليل ٩٢/٥.

وحذف الثاني وإبقاء الأول: أعلمتُ زيداً، أعطيت عمراً.

قال تعالىٰ[١]: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾.

ـ ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني: «أعلمت الحقَّ، أعطيتُ درهماً»،

وقوله تعالىٰ[٢]: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾.

قال المرادي[٣]: «وكلام المصنِّف نصّ علىٰ جواز نقل «علم» العرفانيَّة بالهمزة، فإن لم يثبت سماعه فهو بطريق القياس».

ثم ذكر أنَّ ظاهر قول سيبويه أنَّ التعدّي بالهمز قياس في اللازم، سماع في المتعدي، وهو الصحيح.

ـ **قال ابن طولون**[٤]: «وفُهِم من تشبيهه بباب «كسا» أنّ المفعول الأول، والثاني أيضاً كالأول من باب «كسا» فلا وجه لتخصيصه المفعول الثاني بالذكر، فالضمير في «تعدَّيا» عائد علىٰ «علم» العرفانيَّة، و«رأىٰ» البصريَّة.

ـ **وقال المكناسي**[٥]: «قلتُ: وقوله: والثاني منهما كثاني اثني «كسا» يغني عن الشطر بعده، **فلو عَوَّض الشطر الثاني بأن يقول مثلاً: «ومن يعلّق هَـهُنا فما أسا»، لكان أجود...**».

قال أبو حَيّان[٦]: «وقوله: «**في كل حكم ذو ائتِسَا**» ليس بجيّد؛ لأنه يمتنع

(١) سورة الضحىٰ ٩٣/٥.
(٢) سورة التوبة ٩/٥٨.
(٣) توضيح المقاصد ١/٣٩٦.
(٤) شرح ابن طولون ١/٣٠٧، وانظر شرح المكودي ١/٢٦٤.
(٥) شرح المكناسي ١/٣٧٨.
(٦) منهج السَّالك/١٠٠.

التعليق في باب «كسا» على كل حال، ولا يمتنع في هذين...».

- إن تعدَّيا[1]: شرط، وفعل الشرط. لواحد بلا همز: متعلّقان بـ«تعدَّيا». فلاثنين: الفاء رابطة للجواب، توصَّلا: فعل أمر، والألف بدل من النون الخفيفة. ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً، والألف ضمير التثنية يعود إلى «علم ورأى»، والجملة جواب الشرط. والتقدير: وإنْ تعدَّى علم ورأى لواحد بلا همزة، فتوصَّلْ أنت بالهمز لاثنين، أو فقد توصَّلا بالهمز لاثنين.

- والثانِ: بحذف الياء، مبتدأ. منهما: في موضع الحال من الضمير في الخبر، وضمير «منهما» يعود إلى «أعلم، وأرى».

- كثانِ: خبر المبتدأ، اثني: مضاف إليه، كسا: في موضع جرّ بالإضافة. فهو: مبتدأ، به في كل حكم: متعلِّقان بـ«ائتسا»، ذو: خبر المبتدأ. والتقدير: والمفعول الثاني من «أعلم وأرى» صاحب اقتداء بالمفعول الثاني من باب كسا في كل حكم ثبت له.

٢٢٤. وَكَـ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَّا) (أَخْبَرَا) ❊ (حَـدَّثَ) (أَنْبَـأَ) كَـذَاكَ (خَبَّـرَا)

- الرواية عند ابن طولون[2]: «حَدّث أنبا وكذاك خَبَّرا».

وذكر النَّاظم أنّ أفعال هذا الباب المتعدية إلى ثلاثة سبعة[3]، وهي: أعلم

---

(١) إعراب الألفيّة/٥٥، وشرح المكودي ٢٦٤/١.

(٢) شرح ابن طولون ٣٠٨/١.

(٣) شرح ابن عقيل ٦٨/٢ - ٧٣، وشرح المكودي ٢٦٥/١، وتوضيح المقاصد ٣٩٧/١ - ٣٩٨، وشرح ابن طولون ٣٠٨/١ - ٣١١، وشرح الهواري ١٠٧/٢ - ١٠٨، والمقاصد الشَّافية ٥٢٧/٢ - ٥٢٨،. وشرح الأشموني ٢٩٥/١ - ٢٩٩، ومنهج السَّالك/١٠١، وشرح ابن النَّاظم/٨١، وشرح السُّيوطي/١٩١، وإرشاد السَّالك ٣٦١/١ - ٣٦٣، وشرح ابن الوردي ٢٥٣/١ - ٢٥٥، وشرح ابن النَّاظم/٨٢.

وأرىٰ، وقد ذكرهما من قبل، وزاد علىٰ ذلك هنا: نبّأ وأنبأ، وخبّر، وأخبَرَ، وحدَّث.

ـ **نبَّأ**: كقول النابغة الذبياني:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ــ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ❊ يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

فالأول: التاء، والثاني: زُرْعَة، والثالث: جملة «يُهدي».

ـ **أنبأ**: نحو: أنبأتُ بكراً محمداً مسافراً، وقول الأعشىٰ:

أُنبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ ❊ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ

الأول: التاء. الثاني: قيساً، الثالث: «خير أهل اليمن».

ـ **خَبَّر**: نحو: خبّرتُ زيداً عمراً قادماً، وقول العوّام:

وَخُبِّرتُ سَوْدَاءَ الغَمِيم مَرِيْضَةً ❊ فَأَقْبلتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْر أَعُودُهَا

التاء، وسوداء، ومريضة. فهذه هي الثلاثة.

ـ **أَخْبَرَ**: كقول الشّاعر:

وَمَا عَلَيْكِ ــ إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً ❊ وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً أَنْ تَعُودِيْنِي

ـ **حَدَّث**: كقولك: حَدَّثت زيداً عبد الله مسافراً، وقول الحارث بن حلِّزة:

أَومَنَعْتُم مَا تُسْأَلُونَ فَمَا حُـد ❊ دِّثْتُموهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلَاءُ

الثلاثة: النائب عن الفاعل وهو التاء، وهاء الغائب، وجملة «له علينا الولاء».

قال المرادي[1]: «وزاد الأخفش: أظنُّ وَأَحْسَبُ وأخال وأزعم وأوجد،

(١) توضيح المقاصد ٣٩٨/١، وانظر شرح المكودي ٢٦٥/١.

ومستنده القياس، وألحق بها بعضهم «أرىٰ» الحلميّة سماعاً كقوله تعالىٰ[1]: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾...».

وذكر الهواري[2] أن سيبويه لم يثبت من هذه الأفعال مع أرىٰ وأعلم **إلَّا نبّأ المشدّدة**، وذكر مثل هذا المرادي.

وألحق بها الفارسي «أنبأ»، وألحق السيرافي: أخبر، خبّر، حَدَّث.

ـ كأرىٰ[3]: خبر مقدَّم، السابقِ: نعت «أرىٰ»، نَبّا: مبتدأ مؤخَّر. أخبرا حدث أنبأ: معطوفات علىٰ «نبَّا» بإسقاط حرف العطف كذا: خبر مقدَّم. خبَّرا: مبتدأ مؤخَّر.



(١) سورة الأنفال ٨/٤٣.

(٢) شرح الهواري ٢/١٠٨ وما بعدها، وتوضيح المقاصد ١/٣٩٨، وشرح المكودي ٢/٢٦٥، وشرح السُّيوطي/١٩٢.

(٣) إعراب الألفيَّة/٥٥، وشرح المكودي ١/٢٦٥.

١٦ ـ الفَاعـل

٢٢٥. الْفَاعِـلُ الَّـذِي كَمَرْفُـوعَيْ: «أَتَـىٰ ✤ زَيْـدٌ، مُنِيراً وَجْهُـهُ، نِعْمَ الْفَتَىٰ»

ـ الفاعل[1] هو الاسمُ المسندُ إليه فعلٌ أو شبهُهُ، وحكمه الرَّفع، ويشمل الصريح نحو: قام زيد، والمؤوَّل نحو: يعجبني أن تقوم، أي: قيامُك.

ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾، أي: إنزالنا.

والمثال الأول عنده «أتىٰ زيدٌ» أُسند إليه فعلٌ تام غير مَصُوغ للمفعول، أو كان مثل: «منيراً وَجْهُه» في كونه اسماً أُسْنِد إليه اسم مقدَّم جارٍ مجرىٰ الفعل، وكالصِّفة المشبهة: زيد حَسَنٌ وَجْهُهُ، والمصدر واسم الفعل، وأفعل التفضيل.

ـ وأما قوله: نِعْمَ الفتىٰ، فهو المثال الثالث، وقد كَمَّل به البيت.

ـ قال المرادي: «والأول يغني عنه».

ـ قال أبو حيان[3]: «وكذا أكثر عادة هذا النَّاظم لا يَحُدُّ شيئاً، ولا يأتي بأحكام الكليَّة في قوانين، بل يبرز ذلك في مُثُل».

وقال الشَّاطبي[4]: «والوجه الثالث من أوجه النَّظر في تعريفه أنه زاد مثالاً ثالثاً

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٣ ـ ٤، وشرح ابن عقيل ٢/٧٤ ـ ٧٥، وشرح ابن طولون ١/٣١٣، وشرح الأشموني ١/٣٠١، وشرح الهواري ٢/١١٧، وانظر أوضح المسالك ١/٣٣٥.

(٢) سورة العنكبوت ٢٩/٥١.

(٣) منهج السَّالك/١٠١.

(٤) المقاصد الشَّافية ٢/٥٤١، وانظر شرح ابن طولون ١/٣١٣ «ثم تَمَّم البيت بقوله: نعم الفتىٰ،=

في البيت، وهو قوله: نِعْمَ الفتىٰ»، وهو لم يُحِلْ عليه في التعريف، بل قال: كمرفوعي أتىٰ.... **فظهر أنَّ ذلك المثال حَشْوٌ بلا فائدة...»**.

ـ الفاعل[1]: مبتدأ، الذي: خبره، وصلته: كمرفوعي، وهو مضاف إلىٰ المثالين علىٰ حَذْف القول، والتقدير: كمرفوعي قولك: أتىٰ زيدٌ منيراً وَجْهُه. منيراً: حال من «زيد». كمرفوعي: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، وجهه: فاعل لاسم الفاعل، نِعْمَ الفَتَىٰ: جملة مستأنفة.

٢٢٦. وَبَعْـدَ فِعْـلٍ فَاعِـلٌ، فَـإِنْ ظَهَـرْ ✤ فَهْـوَ، وَإِلَّا فَضَـمِيرٌ اسْـتَتَرْ

ـ ذكر النَّاظم أنَّ حكم الفاعل أن يجيء متأخِّراً عن الفعل وشبهه[2]، ولا يجوز تقديمه علىٰ رافعه، فإذا قلت: زيدٌ قام:

زيد: مبتدأ، وقام: جملة الخبر، والفاعل ضمير مستتر يعود علىٰ المبتدأ، أي: قام هو، **وهذا مذهب البصريين**.

أمَّا الكوفيون فأجازوا التقديم للفاعل علىٰ فعله وما يشبهه.

وقال الهواري[3]: «وهذا القَيْد مفهوم من المثل في البيت المتقدِّم، ولكنه خَصَّه بالنَّصِّ عليه، لأنَّه مختلَفٌ فيه، **إذ الكوفيون لا يشترطون تقديم الفعل، فيقولون في «زيد قام» إِنَّ «زيداً» فاعل بـ«قام» المتأخِّر»**.

= وفيه تنبيه علىٰ أنّ فعل الفاعل يكون غير متصرف»، وشرح الهواري ٢/١١٧.

(١) شرح المكودي ٢٦٦/١، وشرح الهواري ٢/١١٧، وإعراب الألفيَّة/٥٦.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٥، وشرح ابن عقيل ٢/٧٧، وشرح ابن طولون ١/٣١٤، وشرح المكودي ١/٢٦٧، ومنهج السَّالك/١٠١.

(٣) شرح الهواري ٢/١١٧، وشرح الأشموني ١/٣٠٢، ومنهج السّالك/١٠١.

وتظهر ثمرة الخلاف بين الكوفيين والبصريين في التثنية والجمع فيجيز الكوفيون: الزيدان قام، والزيدون قام، ويمنعه البصريون.

وقال المرادي[١]: «وقوله: «**وإِلَّا فضمير استتر**، ليس بجيِّد؛ لأنَّ الفاعل قد يكون ضميراً بارزاً نحو: فعلتُ، قلت: الضمير البارز شمله قوله: «**فإن ظهر**» فإنَّ المراد بالظَّاهر هنا الملفوظ به لا مقابل الضمير...».

ـ فاعلٌ[٢]: مبتدأ، خبره الظرف قبله، فإنْ ظهر: شرط، والفاء وما بعده جوابه، هو: مبتدأ، خبره محذوف تقديره: الفاعل، وإِلَّا: إِنْ شرط، ولا نافية. وفعل الشَّرط مَحْذُوف تقديره: وإن لا يظهر. فضمير: جواب الشَّرط، وهو خبر مبتدأ مضمر، أي: وإِلَّا فهو ضمير، استتر: جملة صفة.

٢٢٧. وَجَـرِّدِ الْفِعْـلَ إِذَا مَـا أُسْـنِدَا ❊ لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ«فَازَ الشُّهَدَا»

٢٢٨. وَقَـدْ يُقَـالُ: «سَـعِدَا» وَ«سَـعِدُوا» ❊ وَالْفِعْـلُ لِلظَّـاهِرِ -بَعْـدُ- مُسْـنَدُ

ـ إذا أُسْنِد الفعلُ إلىٰ فاعلٍ مُثَنًّىٰ أو مجموعٍ جُرِّد[٣] ذلك الفعل من علامة التثنية والجمع، فتقول:

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٥، و شرح المكودي ١/٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٢) شرح المكودي ١/٢٦٧، وشرح الهواري ٢/١١٨، وإعراب الألفيَّة/٥٦.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٦، ومنهج السَّالك/١٠٢، وشرح ابن عقيل ٢/٧٩، وشرح ابن طولون ١/٣١٤، وشرح الهواري ٢/١١٩ ـ ١٢٠، وشرح الأشموني ١/٣٠٢ ـ ٣٠٣، وشرح المكودي ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٥٦ ـ ٥٥٧، وأوضح المسالك ١/٣٤٥ وما بعدها، وشرح السُّيوطي ١/١٩٥، وشرح ابن الوردي/٢٥٧، وإرشاد السَّالك ١/٣٦٩، وشرح ابن النَّاظم/٨٣.

قام الزيدان، وقام إخوتك.

وأقائم أخواك، وأقائم إخوتك.

ـ وذكر النَّاظم المثال: فاز الشُّهَدَا، فيكون حاله كحاله إذا أُسْنِدَ إلىٰ مفرد، وهذا مذهب جمهور العرب.

قال المرادي: «فإن قلت أطلق في قوله: لاثنين أو جمع، وإنما يعني الظّاهر، قلتُ: قيَّد ذلك بمثاله، وأيضاً بقوله في البيت الذي يليه: «**والفعلُ للظاهر بعدُ مسند**»، لأنَّ المسألة واحد».

ـ وذكر في البيت الثاني لغة أخرىٰ: «**سَعِدا وسَعِدُوا**» ويُسَمِّيها النحويون: لغة «**أَكلوني البراغيثُ**»، وحمل المصنِّف عليها. قول النبيَّ ﷺ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُم مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهار**».

وحكىٰ بعض النحويين **أنها لغة طيئ**، وحكىٰ بعضهم أنها **لغة أزد شنوءة**، نقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمنَ الهندات.

فتَكون الألف والواو والنون حروفاً تدلُّ علىٰ التثنية والجَمْع. والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به، ومن شواهد هذه اللغة قول عبد الله بن قيس الرقيّات:

تَــوَلَّىٰ قِتَــالَ المَــارِقِيْنَ بِنَفْسِــهِ ❊ وَقَــدْ أَسْــلَمَاه مُبْعَــدٌ وَحَمِــيمُ

وقول الشَّاعر:

يَلُوْمُــونَنِي فِــي اشْــتِرَاءِ النَّخِيــ ❊ ــلِ أَهْلِــي فَكُلُّهُــم يَعْــذِلُ

ـ وَفُهِمَ من قوله: «**وقد يُقال**» قِلَّةُ هذه اللغة. **قال السُّهيلي:** «**ألفيت في كتب**

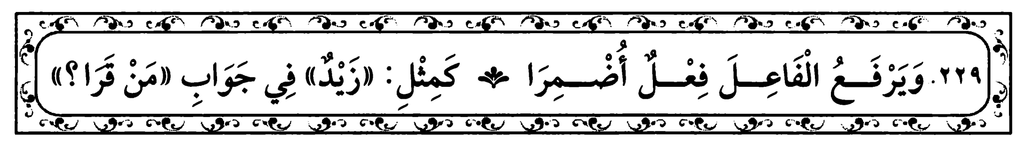
الحديث المروية الصّحاح ما يدلُّ علىٰ كثرة هذه اللغة وجودتها...». كذا عند المكناسي[١].

ـ وذكروا أنَّ الألف والواو والنون لا تكون ضمائر[٢]، وإنما هي علامات حرفية كتاء التأنيث، وهذا مذهب الجمهور. وبعض النحويين زعم أنها ضمائر مسندٌ إليها لا علامات.

ـ إذا[٣]: ظرف مستقبل مضمَّن معنىٰ الشَّرط، منصوبٌ بجوابه، والتقدير: وَجَرِّد الفعلَ من علامة التثنية والجمع إذا أُسْنِد لاثنين أو جمع. فجرِّده من العلامة. كفاز: الكاف جارة لقول مَحْذُوف، وبقي مقوله. وذلك كقولك: فاز الشُّهدا.

ـ قد: حرف تقليل، يُقال: سَعِدا: سعدا: رفع علىٰ النيابة عن الفاعل علىٰ الإسناد اللفظي. والفعلُ: الواو للابتداء، وتسمىٰ واو الحال، وهي عند سيبويه بمعنىٰ «إذ». للظاهر: متعلِّق بـ«مسندُ»، مسند: خبر المبتدأ، والجملة في محل نصب علىٰ الحال من نائب فاعل «يُقال».

قال الشَّاطبي: «وقول النَّاظم: والفعلُ....، جملة في موضع الحال، أي: قد يُقال: سَعِدا... في حال كون الفعل مسنداً إلىٰ الظاهر لا إلىٰ الضمير في هذه اللغة...».


٢٢٩. وَيَرْفَـعُ الْفَاعِـلَ فِعْـلٌ أُضْـمِرَا ❖ كَمِثْلِ: «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ «مَنْ قَرَا؟»

ـ يعني بالإضمار[٤] هنا الحذفَ؛ لأنَّ الفعل لا يُتَصَوَّرُ فيه الإِضمار علىٰ حَدّه

---

(١) شرح المكناسي ١/٣٨٣، وانظر منهج السَّالك/١٠٢ «وهي قليلة في لسان العرب».
(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٥٥٨، وشرح ابن طولون ١/٣١٥.
(٣) إعراب الألفيَّة/٥٦، وشرح المكودي ١/٢٦٩، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٥٧.
(٤) منهج السَّالك/١٠٣، وشرح ابن طولون ١/٣١٦، وتوضيح المقاصد ٢/٨.

في الاسم كذا عند أبي حَيّان.

ـ **وقال المرادي**[1]: «وتجوّز المصنِّف فعبَّر عن الحذف بالإضمار».

ـ **وقال ابن طولون**: «يعني أنَّ الفعلَ قد يُحْذَفُ ويبقى الفاعلُ، وتجوَّز في قوله قد أُضمرا، والمراد: حُذِف».

ـ ويُحذفُ وجوباً كقوله تعالى[2]: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، أي: وإن استجارك أحدٌ استجارك.

ـ ومثل هذا[3]: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ وهذا مذهب جمهور النحويين.

ـ **وقال المرادي**: «وفُهِم من كلامه أنَّ الرَّافع للفاعل هو المسند، أعني الفعل وما جرى مجراه، وهذا أَصَحُّ الأقوال». وفصَّل أبو حيان[4] الحديث في هذه الأقوال.

ـ جملة[5]: أُضمرا: نعت لـ«فعل»، كمثل: الكاف زائدة، مثل: في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، ومضاف لقول محذوف. زيد: فاعل بفعل محذوف لا مبتدأ؛ لأنَّ السِّياق يخالفه، وإن كان الابتداء أجود لمطابقة الجواب للسؤال؛ فإن السؤال جملة اسميَّة كما ذكره المكودي.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٨، وشرح ابن عقيل ٢/٨٦، وشرح ابن طولون ١/٣١٦، وشرح الهواري ٢/١٢١، وشرح المكودي ١/٢٦٩، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٦٣.

(٢) سورة التوبة ٩/٦.

(٣) سورة الانشقاق ٨٤/١.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٨، ومنهج السَّالك/١٠٣.

(٥) إعراب الألفيَّة/٥٦، وشرح المكودي ١/٢٦٩، وشرح المكناسي ١/٣٨٥.

٢٣٠. وَتَـاءُ تَأْنِيـثٍ تَلِـي الْمَاضِـي إِذَا ❊ كَانَ لِأُنْثَىٰ كَـ«أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَىٰ»

٢٣١. وَإِنَّمَـا تَلْـزَمُ فِعْـلَ مُضْـمَرِ ❊ مُتَّصِـلٍ أَوْ مُفْهِـمٍ ذَاتَ حِـرِ

ـ إذا أُسْنِد الفعلُ الماضي إلىٰ مؤَنَّث لحقته[1] تاء ساكنة تدلُّ علىٰ تأنيث فاعله، **وهي في ذلك علىٰ نوعين: حالة لزوم، وحالة جواز.**

١ ـ حالة اللزوم: تلزم التاء في موضعين:

أ ـ أن يكون الفاعلُ ظاهراً حقيقي التأنيث، نحو: قامت هِنْدُ، وهذا هو المراد بقوله: أو مفهم ذات حِرِ.

وأصل حِرِ: حِرِح، فَحُذِفَت لام الكلمة، والمراد به: الفَرْج.

ب ـ أن يُسْنَد الفعلُ إلىٰ ضمير مُؤَنّث مُتَّصِل، ولا فَرْقَ بين المُؤَنَّث الحقيقي والمجازي نحو: هندٌ قامت، الشمسُ طلعت، فإن كان الضمير منفصلاً لم يُؤْتَ بالتاء نحو: ما قام إلَّا هي.

٢ ـ حالة الجواز: وذلك إذا كان المؤنّث مجازيَّ التأنيث نحو[2]: طلعتِ الشَّمْسُ، وطلعَ الشَّمسُ. **والإثبات أحسن عند أبي حَيَّان.** أو منفصلاً نحو: قامت اليومَ هندٌ، أو جِنْساً: نعمت المرأة هند، أو جمعاً، نحو: قامت الهنود، لم تلزم التاء.

قال الهواري[3]: «واعلم أنَّ تاء التأنيث الحقيقي عندهم هو تأنيث كل ذات

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٩ ـ ١٠، وشرح ابن عقيل ٢/٨٨ ـ ٨٩، وشرح ابن طولون ١/٣١٧، وشرح الهواري ٢/١٢١ ـ ١٢٢، وأوضح المسالك ١/٣٥٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٦٨، وشرح المكودي ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وشرح السُّيوطي/١٩٧.

(٢) منهج السَّالك/١٠٤.

(٣) شرح الهواري ٢/١٢٣.

فرج من العقلاء وغيرهم».

وقال الأشموني[1]: «وكان حَقُّها أَلَّا تلحقه؛ لأنَّ معناها في الفاعل إِلَّا أَنَّ الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يَدُلَّ ما اتَّصل بالفعل على معنى الفاعلِ...».

ـ وإذا[1] كان الفعل مضارعاً لحقته التاء في أوله. وحكمها في اللزوم والجواز والامتناع حكم التاء التي في آخر الماضي.

قوله[2]: تاء تأنيث: مبتدأ، خبره «تلي الماضي».

قال الشَّاطبي[2]: وأسكن ياء الماضي، وكان حقّه أن يقول: تلي الماضيَ بالتحريك لضرورة الشعر، ولأنها لغة ضعيفة وقد تقدَّم ذكرها».

لأنثى: متعلّق بِمُسْنَد وحُذِف لدلالة الكلام عليه، وهو خبر «كان»، إذا: ظرف متضمِّن معنى الشَّرط. كان: ماضٍ ناسخ، واسمها ضمير يعود إلى الماضي، والخبر محذوف.

وجواب «إذا» محذوف، والتقدير: إذا كان مُسْنَداً لأنثى فأوله تاء تأنيث؛ كَأَبَتْ هند الأذى، أي: وذلك كقولك: أبت هند الأذى.

تلزم: أيْ التاء. فعلَ: مفعول «تلزم» مضمر: مضاف إليه. مُتَّصل: نعت لـ«مضمر»، أو مُفْهِم: فاعله مستتر. ذاتَ: مفعول «مفهم».

---

(١) شرح الأشموني ١/٣٠٨، وانظر إرشاد السَّالك ١/٣٧٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٦، ومنهج السَّالك/١٠٢، وشرح ابن عقيل ٢/٧٩، وشرح ابن طولون ١/٣١٤، وشرح الهواري ٢/١١٩ ـ ١٢٠، وشرح الأشموني ١/٣٠٢ ـ ٣٠٣، وشرح المكودي ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٥٦ ـ ٥٥٧، وأوضح المسالك ١/٣٤٥ وما بعدها، وشرح السُّيوطي ١/١٩٥، وشرح ابن الوردي/٢٥٧، وإرشاد السَّالك ١/٣٦٩، وشرح ابن النَّاظم/٨٣.

وتقدير البيت: وإنما تلزم تاء التأنيث فعلَ فاعلٍ مضمرٍ مُتَّصلٍ أو فعلَ فاعلٍ ظاهر مفهِمِ صاحبَ فرج. كذا عند الأزهري.

٢٣٢. وَقَـدْ يُـبِـيحُ الْفَصْـلُ تَـرْكَ التَّـاءِ فِـي ✽ نَحْوِ: «أَتَىٰ الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»

٢٣٣. وَالْحَـذْفُ مَـعْ فَصْـلٍ بِـ(إِلَّا) فُضِّـلَا ✽ كَـ«مَا زَكَـا إِلَّا فَتَـاةُ ابْـنِ الْعَـلَا»

ـ إذا فُصِل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير «إِلَّا» جاز في الفعل[1] وجهان: إثبات التاء، وتركها.

ـ وقوله: **قد يُبِيحُ**: يُفْهَم منه أنَّ الحذف قليل بالنسبة إلىٰ الإثبات، والمثال الذي ذكره: **أتىٰ القاضِيَ بنتُ الواقفِ**.

فَصَل فيه بين الفعلِ والفاعلِ بقوله: «القاضيَ»، وهو المفعول به.

ـ **قال المرادي**: «**فقولك: أَتَتِ القاضيَ بنتُ الواقف، أَحْسَنُ مِنْ أَتَىٰ**».

ـ فإذا كان الفَصْلُ بـ«إِلَّا» فبالعكس، وقد نبَّه عليه في البيت الثاني، ومثَّل له بقوله: ما زكا إلَّا فتاة ابنِ العَلَا، بالحَذْف، وهو أجود من «زَكَتْ».

ـ **قال الهواري**: «فحذف التاء في المثال علىٰ الأفضل».

وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفَصْل بـ«إِلَّا» إِلَّا في الضرورة، والصحيح جوازه في النثر علىٰ قِلّة، واستشهد المرادي بقراءة[2]: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ لَا تُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾

(١) توضيح المقاصد ٢/١٠، وشرح ابن طولون ١/٣١٨، وشرح ابن عقيل ٢/٨٩ ـ ٩١، وشرح الهواري ٢/١٢٤، وشرح الأشموني ١/٣١٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٧١، وشرح المكودي ١/٢٧٠، ومنهج السَّالك/١٠٤، وشرح السُّيوطي/١٩٨، وشرح ابن النَّاظم/٨٦.

(٢) سورة الأحقاف ٤٦/٢٥، وانظر معجم القراءات ٨/٥٠٥، وهي قراءة عدد كبير من القُرّاء، وذكر الفرّاء أنه «فيه قبح في العربية؛ لأنّ العرب إذا جعلت فعل المؤنَّث قبل «إِلَّا» ذَكَّروه».

بالتاء، كذا عند المرادي.

قال الشَّاطبي[1]: «قال سيبويه: **"وكلَّما طال الكلام فهو أَحْسَن"** ـ يعني ترك العلامة ـ **نحو حضر القاضيَ امرأة، قال: لأنه إذا طال الكلام ـ يعني بالفصل ـ كان الحذف أَجْمَل...»**.

ـ الحذف[2] مبتدأ، خبره: فُضِّلا، مع: متعلّق بالحَذْف، وبـ«إِلَّا» متعلِّق بـ«فُضِّل»، وجملة «أتى...» محكيَّة بالقول المَحْذُوف المجرور بإضافة نحو إليه: نحو قولك: أتى.

٢٣٤.وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ❊ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

ـ **قال المرادي**[3]: «وأمّا الحذف مع الحقيقي المُتَّصل فذكره سيبويه، وحكى: **قال فلانة**»، وذكر المصنِّف أنه لغة بعضهم. وقال بعضهم: هو شاذّ لا يجوز إِلَّا حيثُ سُمِع».

وعلَّق ابن طولون[4] **على قول سيبويه**: «وظاهره أنَّه ينقاس على قِلَّة، وليس كذلك، بل هو شاذّ يُقْتَصَرُ فيه على السَّماع».

ـ وقد تُحْذَف[5] التاء مع الفعل المُسْنَد إلى ضمير المُؤَنَّث المجازي، وهو

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٥٧٢، والكتاب ١/٢٣٥.

(٢) إعراب الألفيّة/٥٧، وشرح المكودي ١/٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١١، وانظر الكتاب ١/٢٣٥ «وقال بعض العرب: قال فلانة»، وانظر منهج السَّالك/١٠٤، وشرح الأشموني ١/٣١٠، وإرشاد السَّالك ١/٣٨٠.

(٤) شرح ابن طولون ١/٣١٨.

(٥) شرح ابن عقيل ٢/٩٢، وشرح ابن طولون ١/٣٢٠، وتوضيح المقاصد ٢/١١، ومنهج السَّالك/١٠٤، وشرح المكودي ١/٢٧١، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٧٩، وشرح ابن النَّاظم/٨٦.

مخصوص بالشِّعر ، كقول عامر بن جوين:

فَـــلَا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا ❊ وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا

فأسقط التاء من «أبقل» ، والفعل مُسْنَدٌ إلىٰ ضمير الأرض للضرورة ، وكان القياس «أَبْقَلَتْ» .

وقول زياد بن سليمان:

إِنَّ السَّـــمَاحَةَ وَالمُـــرُوْءَة ضُـــمِّنَا ❊ قَبْـــراً بِمَـــرْوَ عَلَـــىٰ الطَّرِيْـــقِ الوَاضِـــحِ

والقياس: ضُمِّنتا .

ـ **قال المرادي**: «وهو من ضرائر الشِّعر خلافاً لابن كيسان في القياس عليه» .

ـ الحذفُ[1]: مبتدأ ، قد يأتي: خبره ، بلا فصلٍ: متعلِّق بـ«يأتي» ، مَعْ: متعلِّق بـ«وقع» ، في شعر: متعلِّق بـ«وقع» .

وتقدير البيت: والحذفُ قد يأتي بلا فصلٍ ، ووقع في شعر مع ضمير المُؤَنَّث ذي المجاز .

٢٣٥. وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ - سِوَىٰ السَّالِمِ مِنْ ❊ مُذَكَّرٍ - كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَىٰ «اللَّبِنْ»

ـ إذا أُسند[2] الفعل الماضي لجمع غير المذكَّر السَّالم فحكمه كحكمه مع المجازي التأنيث ، فتقول: قام الرجالُ ، وقامت الرجالُ ، كما تقول: سقطَ اللَّبِنَةُ ،

---

(١) شرح المكودي ٢٧١/١ ، وإعراب الألفيَّة/٥٧ .

(٢) شرح ابن طولون ٣٢٠/١ ـ ٣٢١ ، وشرح ابن عقيل ٥٩/٢ ، وشرح المكودي ٢٧٢/١ ، وتوضيح المقاصد ١٤/٢ ، وشرح الهواري ١٢٧/٢ ، ومنهج السَّالك/١٠٤ ـ ١٠٥ ، والمقاصد الشَّافية ٥٨٢/٢ ، وشرح الأشموني ٣١٢/١ ، وشرح المكناسي ٣٩٠/١ .

وَسَقَطَتِ اللَّبِنَةُ.

ـ وإذا كان جمع تكسير لمذكر كالرجال، أو لمؤنَّث كالهنود، أو جمع سلامة كالهندات، جاز إثباتُ التاءِ وحذفُها.

ـ وأما جمعُ المؤنَّثِ السَّالم فحكمه جواز الوجهين: قام الهنداتُ، وقامت الهنداتُ.

ـ **قال ابن طولون**: «وفي هذا خلاف: والذي ذهب إليه النَّاظم جواز الوجهين، وهو مذهب **الكوفيين والفارسي**. ومذهب **جمهور البصريين** أنه كواحده، يلزم فيه التاء» ومثله عند المكودي.

ـ وأما جمع المُذَكَّر السَّالم فلا يجوز إلحاق التاء معه إذا لم يُسْمَع، ولذلك استثناه خلافاً للكوفيين، فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة. كذا عند المرادي. ويُستثنىٰ من ذلك «البنون» فحكمه حكم المكسَّر لتغير واحده.

ـ التاءُ[1]: مبتدأ، مع جمع: في موضع الحال منه، وكالتاء: خبر المبتدأ. سوىٰ السَّالم: نعت لجمع، من مذكَّر: متعلِّق بالسَّالم.

٢٣٦. وَالْحَذْفَ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا ✤ لِأَنَّ قَصْـدَ الْجِـنْسِ فِيـهِ بَـيِّنُ

ـ استحسن العربُ[2] حذفَ التاء في أفعال المدح والذَّمِّ نَحْوَ:

نعمتِ الفتاة هندٌ، ونِعْمَ الفتاةُ هِندٌ.

---

(١) شرح المكودي ١/٢٧٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٨٣، وإعراب الألفيَّة/٥٧.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٢١، وشرح ابن عقيل ٢/٩٥، وتوضيح المقاصد ٢/١٥، وشرح الهواري ٢/١٢٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٩٢، وشرح الأشموني ١/٣١٣، ومنهج السَّالك/١٠٥، وشرح السُّيوطي/٢٠٠.

بئستِ المرأة هندٌ، وَبِئْسَ المرأةُ هندٌ.

ـ وسبب هذا الاستحسان في الحَذْف لما ذكر من أنه قُصِد الجنس علىٰ سبيل المبالغة في المدح أو الذم، كأنه في مفهوم: نِعْمَ جِنْسُ الفتاة. وزعم بعضهم أنَّ «أَلْ» في الفتاة عهديّة، وعزاه أبو حيان إلىٰ الجواليقي وابن ملكون، والجنسية عنده مذهب الجمهور.

ـ **قال ابن طولون**: «ولا يفهم من قوله: «**استحسنوا**» أنه أحسن من الإثبات، بل هو مستحسن وإِنْ كان الإثباتُ أَحْسَنُ».

ـ **وقال ابن عقيل**: «وإنما جاز ذلك لأنَّ فاعلها مقصود به استغراق الجِنْس، فعُومِل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها لشبهها به في أنَّ المقصود به متعدِّد...».

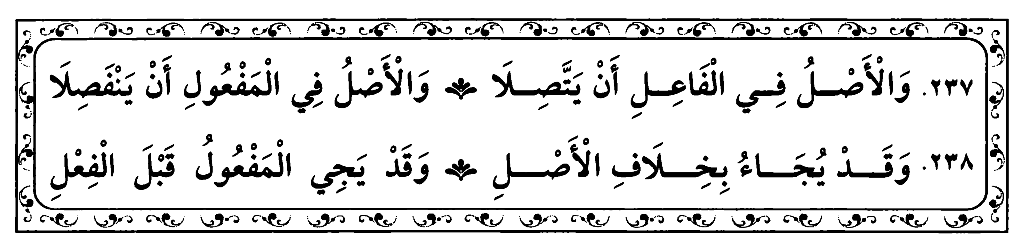
ـ **وقال الشَّاطبي**: «يعني أنَّ حَذْفَ التاء في باب «نِعْمَ وَبِئْسَ» إذا أُسْنِد إلىٰ مُؤَنَّث حقيقي حسن، وليس بقبيح كما يقبح في غير «نِعْمَ وَبِئْسَ» إذا قلت: قام المرأةُ، بل يجوز أن تقول: نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَ المرأةُ هندٌ، وكذلك مثاله..... كلاهما جائز حَسَن».

ـ **الحذفَ**[1]: منصوب علىٰ المفعوليّة بـ«استحسنوا»، والضمير عائد علىٰ العرب أو للنحويين، ويجوز: والحذفُ، بالرفع، والنصب هو الراجح عند الأزهري،. وعلىٰ الرفع مبتدأ وخبره جملة «اسْتَحسنوا».

ـ **في نِعْمَ**: جوَّز المكودي أن يُعَلَّق بالحذف أو باستحسنوا. ولأنَّ: متعلِّق بـ«استحسنوا».

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٥٩٣، وإعراب الألفيَّة/٥٨، وشرح المكودي ١/٢٧٣.



٢٣٧. وَالْأَصْــلُ فِــي الْفَاعِــلِ أَنْ يَتَّصِــلَا ❊ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

٢٣٨. وَقَــدْ يُجَــاءُ بِخِــلَافِ الْأَصْــلِ ❊ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

ـ الأصلُ في الفاعلِ[1] أنْ يَتَّصِلَ بفعله ؛ لأنَّه كالجزء منه ، والأصلُ في المفعول أن ينفصلَ عنه بالفاعل ، كقولك: ضرب زيدٌ عمراً. وعلَّة انفصال المفعول أنه فضلة ، وشاهده قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾.

ـ وذكر في البيت الثاني أنّ خلافَ الأصلِ قد يُجاءُ به في الجملة ، فيتقدّم المفعولُ به علىٰ الفاعل نحو: ضربَ عمراً زيدٌ.

وقد يأتي المفعول متقدِّماً علىٰ الفعل نحو[3]: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾.

وقد: في أول البيت الثاني للتحقيق ، وفي عجزه للتقليل ؛ لأنَّ تقديم المفعول علىٰ الفعل أقلُّ من تقديمه علىٰ الفاعل.

ـ وفصَّل أبو حيان الحديث في وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، ووجوب تقديم المفعول وتأخير الفاعل ، والثالث في جواز الوجهين ، وبَسَط القول بسطاً لا يليق إلَّا بالمطولات.

ـ الأصلُ[4]: مبتدأ ، في الفاعل: متعلِّق به ، أن يتَّصِلَا: خبره.

---

(١) شرح المكودي ١/٢٧٣ ـ ٢٧٤ ، وشرح الهواري ٢/١٣٠ ، وشرح ابن طولون ١/٣٢١ ـ ٣٢٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/٩٧ ، وتوضيح المقاصد ٢/١٥ ، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٩٣ ، ومنهج السَّالك/١٠٦ ـ ١٠٨.

(٢) سورة النمل ٢٧/١٦.

(٣) سورة الأعراف ٧/٣٠.

(٤) شرح المكودي ١/٢٧٣ ، وإعراب الأزهري/٥٨.

ـ بخلاف: نائب عن الفاعل.

وذكر المكودي أن «قد» للتحقيق، وتعقبه الأزهري بأن الظاهر أنها للتقليل بالنسبة إلىٰ تقديم الفاعل علىٰ المفعول لا مطلقاً، ونصُّ المكودي: «... إلَّا أن يراد بالنسبة إلىٰ تقديم الفاعل علىٰ المفعول فتكون للتقليل» وعلىٰ هذا فلا وجه لتعقيب الأزهري.

٢٣٩. وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ ❊ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

ـ يجبُ تأخيرُ[1] المفعول في ثلاث مسائل:

إِذَا خِيْفَ التباسُه بالفاعل لخفاء الإعراب فيهما مع عدم وجود القرينة نحو: ضربَ موسىٰ عيسىٰ، فيتعيَّن كونُ الأول فاعلاً.

ذهب إلىٰ هذا ابن السَّرّاج وتظافرت علىٰ ذلك نصوص المتأخِّرين.

ـ **قال ابن طولون**: «وخالفهم ابن الحاج في نقده علىٰ المقرّب لابن عصفور فقال: **لا يُوجَد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية**».

ـ أن يكون الفاعل ضميراً مُتَّصِلاً غير محصور، نحو: أكرمتُ زيداً.

ـ أن يُحْصَر المفعول بـ«إِنَّما» أو بـ«إِلَّا» نحو: ما ضرب زيدٌ إِلَّا عمراً، إِنَّما ضرب زيدٌ عَمراً.

ـ وإذا وُجِدت قرينةٌ تبيِّن الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره

---

(١) توضيح المقاصد ١٦/٢ ـ ١٧، وشرح ابن طولون ٣٢٢/١ ـ ٣٢٣، والمقاصد الشَّافية ٥٩٧/٢، وشرح المكودي ٢٧٤/١ ـ ٢٧٥، ومنهج السَّالك/١٠٩، وشرح الهواري ١٣١/٢، وشرح ابن عقيل ٩٩/٢ ـ ١٠٠، وشرح الأشموني ٣١٤/١، وأوضح المسالك ٣٦٧/١.

نحو: أكل موسىٰ الكمثرىٰ، أكل الكمثرىٰ موسىٰ.

ـ وقال ابن طولون: «واحترز بقوله: غير منحصر عن الفاعل إذا كان منحصِراً فإنه يجب انفصاله وتأخيره، ويكون المفعول حينئذٍ واجب التقديم نحو: ما ضربَ زيداً إِلَّا أَنَا» وسيأتي بيان هذا.

ـ إنْ[1]: شرط، لَبْسٌ: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله بفعل محذوف يفسِّره «حُذِر»، أو أُضْمِر: معطوف علىٰ «حُذِر»، غيرَ: حال من الفاعل. وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. والتقدير: وأخِّر المفعول إن حُذِر لَبسٌ أو أُضْمِر الفاعلُ حَالَ كونِهِ غَيْرَ منحصِر.

٢٤٠. وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَصَرْ ❁ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

٢٤١. وَشَاعَ نَحْوُ: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ» ❁ وَشَذَّ نَحْوُ: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»

ـ يجب تأخير المحصور[2] بـ«إِلَّا» أو بـ«إِنَّما» فاعلاً كان أو مفعولاً، فإذا حُصِرَ المفعول وَجَبَ تأخيرُه عن الفاعل، نحو: ما ضرب زيدٌ إِلَّا عمراً، وإذا حُصِر الفاعل وَجَبَ تأخيره عن المفعول، نحو: ما ضرب زيداً إِلَّا عمرٌو.

ـ وذكر المرادي وغيره أنَّ المحصور بـ«إِنَّما» لا خلاف في وجوب تأخيره، ثم قال: «وأما المحصور بـ«إِلَّا» فنقل المصنِّف أنه يجب تأخيره خلافاً للكسائي،

(١) شرح المكودي ١/٢٧٤ ـ ٢٧٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٦٠٠، وإعراب الألفيَّة/٥٨، وشرح الهواري ٢/١٣١.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٨ ـ ١٩، وشرح ابن طولون ١/٣٢٣ ـ ٣٢٤، وشرح الهواري ٢/١٣٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٣ ـ ١٠٤، وشرح الأشموني ١/٣١٤، ومنهج السَّالك/١٠٩، وشرح السُّيوطي/٢٠١، وإرشاد السَّالك ١/٣٨٧، وشرح ابن النّاظم/٨٧.

فإنه أجاز تقديمه فاعلاً كان أو مفعولاً ، ووافقه ابن الأنباري على جواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل».

ـ ثم ذكر أنَّ هناك ثلاثة مذاهب:

١ ـ الجواز مطلقاً ، وهو مذهب الكسائي.

٢ ـ والمنع مطلقاً ، وهو مذهب الجمهور.

٣ ـ والتفصيل ، وهو مذهب ابن الأنباري.

ـ ونقل غيره أنَّ مذهب البصريين والفرّاء والكسائي إجازة تقديم المفعول إذا حُصِر بـ«إلَّا».

وشاهد المسألة قول مجنون بني عامر:

تَـزَوَّدْتُ مِـنْ لَيْلَـىٰ بِتَكْلِـيم سَـاعَةٍ ❊ فَمَـا زَادَ إِلَّا ضِـعفَ مَـا بِـي كَلَامُهَـا

فقدَّم «ضِعفَ» وهو المفعول المحصور على الفاعل ، وهو «كلامُها».

ـ وقوله: «وقد يَسْبق...» احترز بقوله: «إن قصدٌ ظهر» من المحصور بـ«إنَّما» ، فإنه لا يظهر قَصْد الحَصْر معها إلَّا بالتأخير. وهو بهذا يشير إلىٰ قول ذي الرِّمَّة:

فَلَـمْ يَـدْرِ إِلَّا اللهُ مَـا هَيَّجَـتْ لَنَـا ❊ عَشِـيَّةَ إِنـآءِ الـدِّيَارِ وَشَـامُهَا

فقدم الفاعل ، وهو محصور على المفعول.

ـ وقوله[1]: «شاع نحو: خاف رَبَّه عمر».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٩ ـ ٢٠ ، وشرح المكودي ١/٢٧٦ ، وشرح ابن طولون ١/٣٢٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٥ ، وشرح الأشموني ١/٣١٨ ـ ٣١٩ ، وشرح الهواري ٢/١٣٤ ـ ١٣٧ ، والمقاصد الشّافية ٢/٦٠٩ ، ٦١١ ـ ٦١٢ ، ومنهج السّالك/١١٠.

أي: كثر تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه؛ لأنَّ الفاعل في نيَّة التقديم، نحو: **خاف رَبَّهُ عُمَر**.

ـ **ثم قال: وَشَذَّ نحو: زان نورُهُ الشَّجَر**.

أي: شذَّ تقديمُ الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود الضمير علىٰ متأخّرٍ لفظاً ورتبة.

ـ **قال المرادي**: «قال المصنِّف والنحويون إلَّا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه، واستدلَّ علىٰ ذلك بالسَّماع... وقد أجازه قبله وقبل أبي الفتح الأخفشُ من البصريين والطوالُ من الكوفيين...».

ـ ومما استشهدوا به لهذه المسألة قول الشَّاعر:

لَمَّـا رَأَىٰ طَـالِبُوهُ مُصْـعَباً ذُعِـروا ❊ وَكَـادَ لَـو سَـاعَدَ المَقْـدُورُ يَنْتَصِـرُ

فقد أخَّر المفعول عن الفاعل مع أنّ في الفاعل ضميراً يعود علىٰ المفعول، فعاد بذلك الضمير علىٰ متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً.

وقول حسّان:

وَلَـو أَنَّ مَجْـدَاً أَخْلَـدَ الـدَّهْرُ وَاحِـداً ❊ مِنَ النَّاسِ أَبْقَىٰ مَجْدُهُ الدَّهْرُ مُطْعِما

ـ ما[1]: مفعول «أخَّر» بإلَّا: متعلّق بـ«انحصر». نحو: فاعل «شاع» علىٰ تقدير: شاع نحو ذلك. وكذا: شذَّ.

❊ ❊ ❊

(١) شرح المكودي ١/٢٧٥ ـ ٢٧٦، وإعراب الألفية/٥٨.

١٧ ـ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

٢٤٢. يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ❊ فِيمَا لَهُ كَـ«نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ»

ـ ويسمَّىٰ هذا الباب «باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه».

قال ابن طولون[١]: «قال أبو حَيَّان: لم أَرَ مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك، والمعروف باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه». وعند السُّيُوطي: التعبير به أَحْسَن.

وقال أبو حَيَّان[٢]: «واصطلح ابن مالك علىٰ أَنْ سَمَّىٰ هذا الباب باب النائب عن الفاعل».

ـ ولم يذكر النَّاظم حَدَّ المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله كعادته في الاكتفاء بالأمثلة.

ـ وينوب المفعول به عن الفاعل بعد حذفه، وذكر النحويون عِلَلَ الحَذْف وأسبابه، وتعقَّبهم أبو الحسن بن الضَّائع بقوله[٣]: «هذا من هَذَيَان المتأَخِّرين، ولا فرق بين طلب عِلَّة ذلك، وطلب علّة بناء الفعل للفاعل». ونقل هذا أبو حيان عن شيخه.

ـ وينوبُ[٤] عن الفاعل بعد حَذْفه واحد من خمسة أشياء: مفعول به، ومصدر،

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٢٧، وانظر النَّصّ في شرح التصريح ١/٢٨٦، وشرح السُّيوطي/٢٠٣.

(٢) الارتشاف ٣/١٣٢٥، وانظر التسهيل/٧٧، والمساعد ١/٣٩٧.

(٣) شرح المكناسي ١/٤٠٠، والتذييل والتكميل ٦/٢٢٧.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٢١، والمقاصد الشَّافية ٣/١٠ وفي ص/١٢ ذكر أنَّ الكسائي وهشام أجازا نيابة التمييز عنه نحو: امتلأتِ الدَّارُ رجالاً فقال: امْتُلِئَ رِجالٌ.
وانظر توضيح المقاصد ٢/٢٢، وشرح ابن طولون ١/٣٢٨، وشرح الهواري ٢/١٣٨ ـ ١٣٩،=

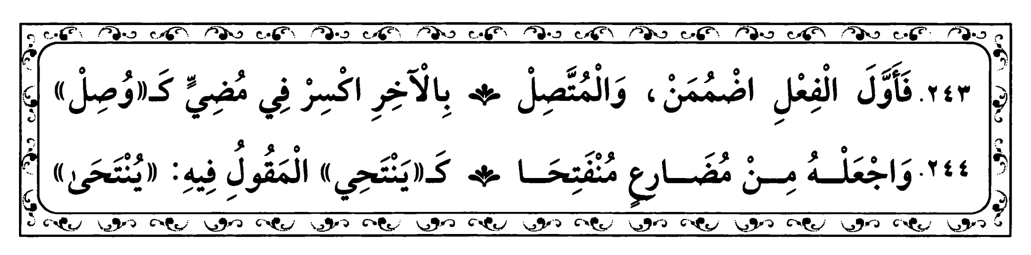
وظرف زمان، أو مكان، ومجرور.

ولا ينوبُ عنه خبر «كان»، ولا حالٌ، ولا تمييزٌ، ولا مُشَبَّه بالمفعول به خلافاً لمن أجاز ذلك، وكذلك المفعول له، ولا المفعول معه، ولا المستثنىٰ.

وقال المرادي: «وما أُقيم مقام الفاعل ناب عنه في جميع أحكامه، كالرَّفع، ووجوبِ التأخير، وامتناعِ الحَذْف، وتنزيله منزلة الجزء، والإغناء عن الخبر في نحو: أَمَضْروبٌ العَبْدان، واتِّصال تاء التأنيث بفعله إذا كان مُؤَنّثاً» وهذا معنىٰ قوله: «فيما له».

وأصل المثال: نلتُ خير نائل، فلما حُذِفَ الفاعِلُ ارتفع المفعولُ به لنيابته عنه.

ينوب[1] مفعول: فعل وفاعل، به: متعلق بمفعول، عن فاعل فيما: متعلّقان بـ«ينوب». له: صلة متعلّق بمحذوف. كـ«نيل»: خبر لمبتدأ محذوف. كقولك: نيل. خير: نائب عن الفاعل. نائل: مضاف إليه.



٢٤٣. فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلْ ❊ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ«وُصِلْ»

٢٤٤. وَاجْعَلْـهُ مِـنْ مُضَـارِعٍ مُنْفَتِحَـا ❊ كَـ«يَنْتَحِي» الْمَقُولُ فِيهِ: «يُنْتَحَىٰ»

ـ بدأ ببيان كيفيّة تغيير الفعل ماضياً ومضارعاً في هذا الباب[2].

فذكر أنَّ أَوَّلَ الماضي يُضَمّ مثل: وَصَل: وُصِل، ويُكْسَرُ ما قبل آخره، قيل لم يكسر إلَّا بعد تقدير ضمّه، والأصل: قُوِل، ورُدِدَ.

= ومنهج السَّالك/١١١، ١١٤، وأوضح المسالك ١/٣٧٣.

(١) إعراب الألفية/٥٨ ـ ٥٩.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٢ ـ ٢٣، وشرح ابن طولون ١/٣٢٨، وشرح المكودي ١/٢٧٨، ومنهج السَّالك/١١١ ـ ١١٣، وإرشاد السَّالك ١/٣٩٤.

وقوله: المتَّصل بالآخر: أي الحرف الذي قبل آخره.

ـ **وإذا كان الفعل مضارعاً ضُمَّ أَوَّلُه كالماضي، وفُتِح ما قبل آخره**، ومثل لذلك بقوله: يَنْتَحي: يُنْتَحَىٰ.

ـ **قال الشَّاطبي**[١]: «... فَأَمَّا الأَمْرُ فخارج عن هذا الباب جملة، فَلا يُبْنَىٰ للمفعول أَصْلاً؛ لأنَّه في أصل وضعه مُنَافٍ لِحَذْفِ فاعله...».

ـ وقال[٢]: أَوَّلَ الفعل، ليشمل الماضي والمضارع، وهو مفعولٌ مقدَّم لـ«اضُمُمَن». المتَّصل: مفعول مقدَّم بـ«اكسر»، كـ«وُصِل»، وذلك كقولك: وُصِل.

ـ مُنْفَتِحاً: مفعول ثانٍ بـ«اجْعل»، المقولِ: نعت لـ«ينتحي». قال المكودي: ويجوز ضبط «المقولُ» بالضم، فيكون قد تَمَّ الكلام عند قوله ينتحي ثم استأنف».

ـ **وجزم المرادي بكسره، وضبط عند الشَّاطبي بالضَّمِّ**.

٢٤٥. وَالثَّـانِيَ التَّـالِيَ تَـا الْمُطَاوَعَـهْ ✽ كَـالْأَوَّلِ اجْعَلْـهُ بِـلَا مُنَازَعَـهْ

٢٤٦. وَثَالِـثَ الَّـذِي بِهَمْـزِ الْوَصْـلِ ✽ كَـالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّـهُ كَـ«اسْتُحْلِيْ»

ذكر النَّاظم من قبلُ ضَمَّ أَوَّلِ الفعلِ في الماضي والمضارع، وكَسْرَ ما قبل آخر الماضي، وفتحَ ما قبل آخر المضارع، **وقد يُضَمُّ إلىٰ بعض الأفعال تغيير آخر، وهو علىٰ نوعين**[٣]:

---

(١) المقاصد الشَّافية ١٣/٣.

(٢) شرح المكودي ٢٧٨/١، وتوضيح المقاصد ٢٢/٢، وإعراب الألفيَّة/٥٩، والمقاصد الشَّافية ١٥/٣.

(٣) توضيح المقاصد ٢٣/٢ ـ ٢٤، وشرح ابن طولون ٣٢٩/١، وشرح المكودي ٢٧٩/١،=

ـ **الأَوَّل:** ـ أن تجعل الحرف الثاني الذي يتلو تاء المطاوعة كالأَوَّل فتضمّه كما تضمّ الأول، **مثال ذلك: تَعَلَّم: تُعُلِّم، بضم أَوَّله وثانيه.**

ـ **قال المرادي:** «وكذلك كلُّ فعل أَوَّله تاء مزيدة معتادة، وإن كانت لغير المطاوَعَة نحو: تبختَرَ، وتكبَّر، وتحكَّم، وتَوَانىٰ».

ثم ذكر أنَّ التاء فيما ذكره شبيهة بتاء المطاوعة فاكتفىٰ بذكرها.

ـ **وقال ابن طولون:** وفُهِمَ من قوله: «تا المطاوعة» أنَّ المراد بالفعل الماضي، لأنَّ المضارع لا يُفْتَتَح بِتاء المطاوعة، بل بحروف المضارعة».

ومثل هذا عند المكودي.

ـ **الثاني:** أنَّ الفعل إذا افتُتِحَ بهمزة الوَصْل جُعِل ثالثُه مضموماً كالأَوَّل، تقول: انطلَقَ: انْطُلِقَ، اسْتَحْلَىٰ: اُسْتُحْلِي.

ـ وفُهِمَ من قوله: «بهمز الوصل» أنَّ الفعل لا يكون إلَّا ماضياً؛ لأنَّ المضارع لا يُفْتَتَحُ بهمزة الوصل.

قال أبو حيَّان[1]: «ولا يصحُّ إطلاقُ النَّاظم في أنَّ ثالث الماضي المفتتح بهمزة الوصل يُضَمّ أوله، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الأَفْصَح في انقاد واختار: انقِيد واختِير، بكسر الثالث، والضَّمُّ قليلٌ ضعيفٌ، حتىٰ لقد زعم ابن عذرة أنَّ مثل «اقتاد» مما زاد علىٰ الثلاثة ليس فيه إلَّا النَّقل: «اقتيد» ومثل هذا عند المرادي.

وتعقَّبَهُ العلماءُ[2] علىٰ التقييد بقوله: «تا المطاوعة»، قالوا: بل هو عام فيما

= وشرح الهواري ٢/١٤٠، وشرح ابن عقيل ٢/١١٤، ومنهج السَّالك/١١٣، والمقاصد الشَّافية ٣/١٨، وشرح ابن الوردي ١/٢٦٧.

(١) منهج السَّالك/١١٣، وتوضيح المقاصد ٢/٢٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/١٨ ـ ١٩، وانظر شرح المكناسي ١/٤٠١، وأعاد نَظْمَ البيت كما صنع=

أَوَّله تاء كانت للمطاوعة أو غيرها، وذلك أن مثل «تحلَّم وتشجَّعَ» يأتي للتكلُّف، وللصَّيْرورة، نحو: تأيَّمت المرأة، والاتِّخاذ، والمطاوعة واحد منها.

قال الشَّاطبي: «وهذا تقييد مُخِلٌّ، وقد حَرَّر هذا المعنىٰ في التسهيل؛ إذ قال: يُضَمُّ مطلقاً أَوَّلُ فعل النائب، ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أَوَّله تاء.... فلو قال:

وَالثَّـــانِيَ التَّـــالِيَ تَـــاءٌ زَائِـــدَه ❁ فَاضْـمُمْ فَفِـي الضَّـمِّ تَمَـامُ الفَائِـدَه

... أو ما أشبه ذلك لتخلَّص من هذا الشَّغَب...».

ـ الثانيَ[1]: مفعول بفعل محذوف يفسِّره «اجْعَلْهُ»، التاليَ: صفة لما قبله. وتاء المطاوعة: مفعول «التالي».

كالأَوَّل: المفعول الثاني لـ«اجْعَلْ»، وبلا منازعة: متعلِّق بـ«اجْعَله».

ـ قال المكودي: «**وهو تتميم للبيت لصحَّة الاستغناء عنه**».

ـ وثالثَ: مفعول بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره «اجعلنَّه»، كَاستحُلي: خبر لمبتدأ مَحْذوف، أي: وذلك كقولك: استُحلي.

٢٤٧. وَاكْسِـرْ أَوَ اشْـمِمْ فَـا ثُلَاثِـيٍّ أُعِـلّْ ❁ عَيْناً، وَضَمٌّ جَا كَـ«بُوعَ» فَاحْتُمِلْ

ـ هذا البيت يدلُّ علىٰ أنَّ الفعلَ الثلاثي المعتلَّ العَيْن فيه ثلاث لغات[2]:

❁ **الأُوْلَىٰ:** إخلاص كسر الفاء في نحو: قال وباع، فَيُبْنَىٰ للمفعول: قُوِلَ وبُيِعَ.

= الشَّاطبي، وذلك نقلاً عن زوائد أبي إسحاق، ثم قال: «... لَحَافَظ علىٰ طرده، ولم يخلَّ بعكسه».

(١) إعراب الألفيَّة/٥٩، وشرح المكودي ١/٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٣٠، وإرشاد السَّالك ١/٣٩٥، وتوضيح المقاصد ٢/٢٤ ـ ٢٥، ومنهج السَّالك/١١٣، وشرح الهواري ٢/١٤٢، وشرح المكودي ١/٢٨١، وشرح ابن عقيل ٢/١١٤، ومنهج السَّالك/١١٣، وشرح السُّيوطي/٢٠٤.

قال المرادي: «إِلَّا أَنَّ العرب قَصَدوا تخفيفَه لثقل الكسرة علىٰ حرف العلَّة، فمنهم من حَذَفَ ضمَّة الفاء، ونقل كسرة العين إلىٰ مكانها، فَسَلمت الياء من «بِيْع»، وقُلبت الواو من «قُوِل» ياء لسكونها، فصار اللَّفظ: «قِيْلَ وبِيْعَ...»».

ـ قالوا: وهي لغة قريش ومن جاورهم، وهي أَفْصَحَ اللُّغَات.

*** الثَّانية:** وفيها ما تقدَّم في اللغة الأولىٰ، إلَّا أنه يُشِمُّ الفاء للضَّمِّ، والمراد **من الإشمام شَرْبُ الكسرة شيئاً من صوتِ الضَّمَّة، فتكون حركةٌ بين حركتين: قُـِيل بُـِيْع، وهي لغة كثير من قيس، وأكثر بني أسد.**

وكيفيَّة النُّطْق بالإشمام[1] أن تلفظ علىٰ فاء الكلمة بحركة مركَّبة من حركتين، إفرازاً لا شُيُوعاً، جُزْءُ الضَّمَّة مُقَدَّم، وهو الأقلّ، يليه جزءُ الكسرة، وهو الأكثر. ومنهم من ذهب إلىٰ مَزْج الحركتين علىٰ سبيل الشيوع، وهي مركبة من لغتين وهذه لغة فَصيحة تلي لغة الكسر، وهي اللغة الأُوْلَىٰ.

قال سيبويه[2]: «وسمعنا من العرب من يُشِمّ الضَّمَّ».

*** الثَّالثة:** وهي أن تُحْذَفَ كسرةُ العَيْن؛ إذ منها ينشأ الثِّقَلُ وتبقىٰ الفاء علىٰ ضمّها فتسلم الواو في «قُوْلَ»، وتُقْلَبُ الياء واواً في «بُيع» فتصبح «بُوْعَ» لانضمام ما قبلها.

ـ قال المرادي: «وهذه اللغة أَضْعَفُ اللغات، وعليها قول الرَّاجز وهو رؤبة:

لَـيْـتَ وَهَـلْ يَـنْـفَـعُ شَـــيْـئـاً لَـيْـتُ
لَـيْـتَ شَـــبَـابـاً بُـوعَ فَـاشْـــتَـرَيْـتُ

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٤، وشرح ابن طولون ١/٣٣٠، وشرح الأشموني ١/٣٢٣.
(٢) شرح المكناسي ١/٤٠٢، وانظر الكتاب ٢/٢٨٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٢١.

ـ وذكر ابن عقيل[١] أنَّها لُغة بني دُبَيْر وبني فَقْعَس، وهما من فُصَحاء بني أسد.
وذكر الشَّاطبي[٢]: أن هذه اللغة حُكيت عن بني ضَبَّة وحُكي عنهم: بُوعَ متاعُهُ.

ـ فا ثلاثي[٣]: مفعول بـ«اشمم» على إعمال الثاني، ومفعول اكسر: محذوف. أُعِلَّ: في موضع الصِّفة لـ«ثلاثي». عيناً: تمييز مُحَوَّل عن نائب الفاعل، والأصل: أُعِلَّتْ عَيْنُهُ. ضَمٌّ: مبتدأ، وجاز الابتداء بالنَّكرة لأنَّه في معرض التفصيل. وخبره: «جا». احتُمِل: معطوف على «جا». وكبُوْعَ: في موضع الحال من فاعل «جا».

٢٤٨. وَإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ، ✽ وَمَا لِـ«بَاعَ» قَدْ يُرَى لِنَحْوِ «حَبّ»

ـ إذا خِيفَ التباسُ فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكلٍ، وهو ضَمُّ الفاء وكسرها، وَجَبَ اجتنابُ ذلك الشَّكل الذي بسببه وقع اللَّبس، فتقول في: بِيْعَ: بُعت يا عبدُ، بإخلاص الضَّم أو بالإشمام، ويُتْرَكُ الكسرُ.

ـ وفي نحو: طيلَ زيدٌ إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلتَ: «طُلْتَ؛ إذ لا لَبْسَ فيه وتتركُ الضَّمَّ.

ـ قال ابن طولون: «وهذا الامتناع دعوى ابن مالك، وجعله المغاربة مرجوحاً لا ممنوعاً، ولهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك للإلباس، بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقاً...».

ـ وذكر مثل هذا المرادي[٤] وقال: «ويؤيِّده ما حكاه ذو الرُّمَّة عن أَمَةِ بني

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/١١٥، وانظر شرح ابن طولون ١/٣٣١.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٢٢.

(٣) شرح المكودي ١/٢٨٢، وإعراب الألفيَّة/٥٩، وشرح الهواري ٢/١٤٣.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٢٧، وشرح ابن طولون ١/٣٣٢، وشرح الهواري ٢/١٤٥، وشرح المكودي ١/٢٨٣، وشرح ابن عقيل ٢/١١٨، وشرح المكناسي ١/٤٠٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٤،=

فلان: **غِثْنا مَا شِئْنا، وهو فِلْنا؛ لأنه يقال: غِيثَ القومُ»**.

وقولُه: «وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَىٰ لِنَحْوِ حَبّْ»:

يعني أنَّه يجوز في فاعل الفعل الثلاثي المضاعَف نحو: حَبّ، ورَدّ، ما جاز في فاء «باع» الأوجه الثلاثة بالكسر والضَّمِّ والإِشمام.

وفي قوله تعالىٰ[1]: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾.

وهي[2] قراءة علقمة بن قيس ويحيىٰ بن وثاب والحسن، بكسر الرّاء، وهي لغة بني ضَبَّة، ووجهه عند العكبري نقل كسرة العين إلىٰ الفاء، والمضاعَفُ يشبه المُعْتَلّ.

ـ **وقوله: قد يُرَىٰ**: يدلُّ علىٰ أنّ ذلك قليل، ولم يُقْرَأْ بمثله في المتواتر.

ـ **وذكر المرادي**[3] أنَّ الأَفْصَحَ في المضاعَف الضَّمُّ، وقال بعضهم: لا يجوز غيره، والصَّحيح الجواز. ومثل هذا عند الأشموني.

ـ **وذكر المكناسي**[4] قصة ذي الرُّمَّة: **قاتل الله أَمَةَ بني فُلانٍ، ما أَفْصَحَها! قلتُ لها: كيف كان المطر عندكم؟ فقالت: غِثْنا مَا شِئْنَا.**

ـ ونقل عن أبي إسحاق أنَّ المازني[5] أشار إلىٰ أنَّ بعض العرب يجتنب اللبس، **فارتكب النَّاظم مذهباً لا قائل به؛ إذ رَدّ جميع اللغات إلىٰ لغة قليلة لم يذهب**

= وإرشاد السَّالك ١/٣٩٦، وشرح ابن الوردي ١/٢٦٩، وشرح السُّيُوطي/٢٠٥.

(١) سورة يوسف ١٢/٦٥.

(٢) معجم القراءات ٤/٢٩٩ فقد نقل حركة الدال المدغمة: «رُدِدَتْ» إلىٰ الراء قبلها بعد توهّم خلوِّها من الضّمّة، فصارت: رِدْدَت، ثم كان الإدغام فصارت: رِدَّتْ.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٢٨، وشرح الأشموني ١/٣٢٥.

(٤) شرح المكناسي ١/٤٠٣ ـ ٤٠٤، وانظر المقاصد الشَّافية ٣/٢٥، ومنهج السَّالك/١١٤.

لها النُّحاة. ولم يقيّد النُّحاة هذه اللغات بأَمْن اللبس، سيبويه فمن دونه.

ـ إنْ[1]: شرط، خِيْفَ: فعلُ الشَّرط، لَبْسٌ: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه. بشكلٍ: متعلِّق بـ«خِيْفَ»، يُجْتَنب: جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر.

ـ ما: مبتدأ موصول، وصلته «لباع». قد يُرىٰ: الخبر. لنحو: في موضع المفعول الثَّاني لـ«يُرَىٰ».

قال الأزهري: وتقدير البيت: وإِنْ خِيْفَ لَبْسٌ بسبب شكل يُجْتَنَبُ ذلك الشَّكل، والذي ثبت لفاء «باع» من اللغات الثلاث قد يُرىٰ لفاء نحو: «حَبّ».

٢٤٩ـ وَمَـا لِفَـا «بَـاعَ» لِمَـا الْعَـيْنُ تَلِـي ✤ فِي «اخْتَارَ» وَ«انْقَادَ» وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

ـ يريد النَّاظم من هذا بيان أنَّ الموزون بـ«افتعل»[2] إذا اعتلَّتْ عينُه، نحو: «اختار»، أو بالفعل «انقاد» يُفْعَلُ بالحَرف الثَّالث منه، وهو الذي تليه العين ما فُعِل بفاء «باع»: الكسر، والإِشمام، والضَّمّ.

تقول: اختِير، اختُور، اختُـِير، وهو الإِشمام.

ومثله: انقاد: انقِيد، انقُود، انقُـِيد.

الهمزة: ومن كَسَر الثالثَ كَسَرَ الهمزة: اِختِير.

ـ ومن ضَمَّ الثَّالث ضَمَّ الهمزة: اُختور.

ـ ومن أَشَمَّ الثّالث أَشَمّ الهمزة: اُِختُِير.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٤٣، وإعراب الألفيّة/٦٠.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١١٩، وشرح المكودي ١/٢٨٣، وتوضيح المقاصد ٢/٢٨، وشرح ابن طولون ١/٣٣٤، وشرح الهواري ٢/١٤٦ ـ ١٤٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٨، وإرشاد السَّالك ١/٣٩٧.

ـ أما ما لم تُعَلَّ عينُه من هذا النوع فحكمه كحكم الصَّحيح، نحو: اجتُمِع، اعتُوِر.

قال ابن طولون: «وادَّعى ابن عذرة وطائفةٌ من متأخّري المغاربة امتناعَ الضَّمِّ، والمشهور الأول، وهو قول ابن عصفور والأبَّذي».

ـ ما[1]: مبتدأ. صلته: لفا «باع». خبر المبتدأ: لما العينُ تلي. العين: مبتدأ، خبره: تلي، والجملة صِلَةُ: «ما» الثانية. في اختار: متعلّق بـ«تلي». ينجلي: صفة لـ«شبهه».

وتقدير البيت: ما استقرّ من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد، وشبههما.

٢٥٠.وَقَابِـلٌ مِـنْ ظَـرْفٍ اوْ مِـنْ مَصْـدَرِ ❊ أَوْ حَـرْفِ جَـرٍّ بِنِيَابَـةٍ حَـرِي

ـ ذكر في أَوَّل الباب أنَّه ينوب المفعولُ به عن الفاعل، ويذكر هنا ما تبقى من ظرف، أو مصدر، أو مجرور[2].

ـ **الظَّرف**[2]: ويشمل ظرف المكان والزمان، وشرطه ألَّا يكون مُبْهماً، فلا يقال: سِيْرَ وقتٌ، ولا جُلِس مكانٌ.

ـ وأن يكون متصرِّفاً فلا يقال: جُلِس عندك، وخالف في هذا الأخفش. ويُقال:

---

(١) شرح المكودي ٢٨٤/١، وإعراب الألفيَّة/٦٠، والمقاصد الشَّافية ٢٨/٣ «وتقدير الكلام ما استقرّ لفاء باع ينجلي لما تليه العين في اختار وانقاد وشبههما» انظر ص/٢٩.

(٢) توضيح المقاصد ٢٨/٢ ـ ٢٩، وذكر شرطاً ثالثاً في الظرف وهو أن يكون ملفوظاً به خلافاً لابن السَّرَّاج في إجازته الظرف المنوي.
انظر شرح ابن طولون ٣٣٥/١ ـ ٣٣٦، وشرح الهواري ١٤٨/٢ ـ ١٤٩، وشرح المكودي ٢٨٤/١، وشرح ابن عقيل ١١٩/٢ ـ ١٢٠، ومنهج السَّالك/١١٤، والمقاصد الشَّافية ٣٣/٣، وإرشاد السَّالك ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، وشرح السُّيُوطي/٢٠٦.

صِيْمَ رمضانُ؛ لأنَّ رمضانَ مخصَّص بالعُرْف.

ـ **المصدر**: وينوب عن الفاعل بعد حذفه بشرط:

ـ **أَلَّا** يكون مؤكِّداً نحو سرتُ سَيْراً، لعدم الفائدة.

ـ أن يكون متصرِّفاً، فلا يجوز: نُزِّه سبحان. ومثاله: سير سيرٌ شديد.

ـ **المجرور**: يشترط في نيابته **أَلَّا يلزم طريقةً واحدةً كحروف القَسَم والاستثناء، ومُذْ، ومُنْذُ.**

ـ **أَلَّا يكون للتعليل، كاللَّام والباء ومن**، ذكر ذلك بعض النحويين، وأجاز بعضهم ذلك في قول الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَىٰ مِنْ مَهَابَتِهِ ❊ فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِيْنَ يَبْتَسِمُ

ـ وقوله: «**أو حرف جَرّ**» يعني أنّ النائب هو حرف الجر، فهو في محل رفع. وذهب إلىٰ هذا الفرّاء[1].

ومذهب البصريين أنَّ النائب هو المجرورُ لا الحرفُ، ولا المجموعُ، واكتفىٰ بذكر الحرف لأنه ملازم للمجرور[2].

ـ **وذكر السُّيُوطي[3] عن أبي حَيَّان أنَّ الذي قاله المصنِّف من أنهما معاً النائب عن الفاعل لم يقله أحد**. وهذه الشروط كلّها مُستفادة من قوله: «وقابِلٌ».

قابلٌ[4]: مبتدأ، من ظرفٍ متعلِّق به، وهو الذي سَوَّغَ الابتداء به. حَرِي: بمعنىٰ

---

(١) شرح المكناسي ١/٤٠٤، ومنهج السَّالك/١١٥.

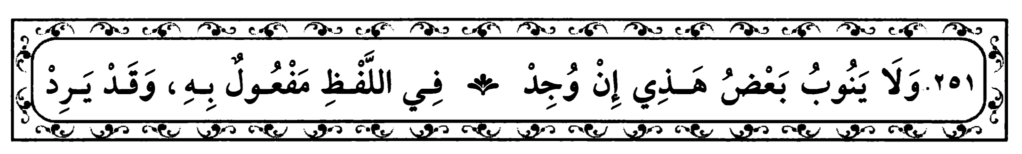
(٢) وظاهر كلامه في التسهيل/٧٧، وفي الكافية الشافية ٢/٦٠٧، أنَّ النّائب هو الجار والمجرور معاً. وكذا عند المرادي ٢/٣٠، وأبي حيّان. انظر شرح المكناسي ١/٤٠٥، ٤٠٦.

(٣) شرح السُّيُوطي/٢٠٦.

(٤) شرح المكودي ١/٢٨٥، وإعراب الألفيَّة/٦٠.

حقيق، وهو المبتدأ، بنيابة متعلّق بـ«حري».

وتقدير البيت: وقابل من ظرفٍ أو من مصدر أو من حرف جَرّ ومجرور، حريٌّ بنيابة عن الفاعل.



ـ أشار بقوله: «هذي» إلىٰ الظرف، والمصدر، والمجرور، فإذا وجد المفعولُ فلا ينوب أحدٌ من الثلاثة عن الفاعل، وقد يَرِدُ ذلك، وفي المسألة ثلاثة مذاهب[1]:

١ ـ **مذهب البصريين**: أنه لا ينوب شيءٌ عن الفاعل مع وجود المفعول به.

٢ ـ **مذهب الكوفيين**: أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها مع وجود المفعول به، وبه أخذ النَّاظم، وهو عنده قليل، وعندهم جائز مطلقاً، ونقل عن الأخفش. وذكر الشَّاطبي قياس هذا عند الكوفيين.

٣ ـ نُقِل عن الأخفش أنه يجيز نيابة غير المفعول به إذا تقدَّم علىٰ المفعول به، والنقل لابن جِنِّي.

واستشهدوا لمذهب الكوفيين بقراءة أبي جعفر يزيد بن القَعْقَاع[2]: ﴿لِيُجْزَىٰ

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٤٢، وتوضيح المقاصد ٢/٢٢، وشرح ابن طولون ١/٣٣٧، وشرح الهواري ٢/١٥٠ ـ ١٥١، وشرح المكودي ١/٢٨٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٢١، ومنهج السَّالك/١١٦، وشرح ابن النَّاظم/٩٠، وإرشاد السَّالك ١/٣٩٩ ـ ٤٠٠، وشرح ابن الوردي ١/٢٧١ ـ ٢٧٢، وشرح السُّيُوطي/٢٠٦.

(٢) سورة الجاثية ٤٥/١٤.

وفي معجم القراءات ٨/٤٥٦ قراءة ابن جماز والعمري عن أبي جعفر والأعرج وشيبة عن عاصم في رواية. ولَحّن العلماء أصحاب هذه القراءة.

قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾.

قال أبو حَيَّان: «وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يُقام المجرور وهو «بما» مقام الفاعل، ويُنْصَب المفعول به الصَّريح، وهو: قوماً». **ولَحَّنَ هذه القراءة الفرّاء والطبري.**

قال الشَّاطبي[1]: فهذه ثلاثة أقوال، ارتضى النَّاظم منها الأول [مذهب البصريين] لأنَّ السماع عليه، والقياس يقتضيه، على أنه ارتضى مذهب الكوفيين في التسهيل اعتباراً بما ورد من ذلك، ولم يره هَـهُنا لكن لم يهمل ذكر ما جاء من السَّماع من مخالفة مذهبه هنا بل أشار إليه بقوله: «وقد يَرِد»، وبيَّن أنه قليل بإتيانه بـ«قد»».

وقال المرادي[2]: «وإذا فُقِد المفعول به جازت نيابة كُلٍّ واحدٍ من هذه الأشياء. قيل: ولا أَولويَّة لشيء منها، وقيل: المصدر أَوْلَى. وقيل: الجار والمجرور، وقال الشيخ أبو حيان: ظرف المكان أَوْلَى».

ـ بعضُ[3]: فاعل «ينوبُ»، هَـذِي: إشارة إلى الأربعة المذكورة. إِنْ وُجِد: شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه. فاعل «يرد»: ضمير مستتر.

والتقدير: وقد يَرِد ذلك، أي: نيابةُ المَصْدَرِ مع وجودِ المفعولِ به.

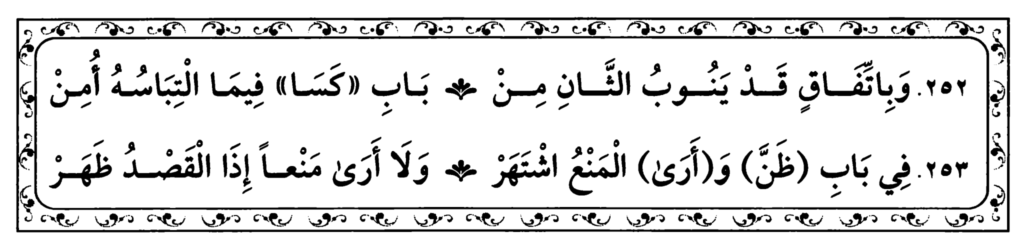
قال الأزهري: ويحتمل أن يعود إلى بعض المتقدِّم في الذكر، والتقدير: وقد يرد بعض هذه الثلاثة نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٤٣، والتسهيل/٧٧.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٣٢ ـ ٣٣.

(٣) شرح المكودي ١/٢٨٦، وإعراب الألفيَّة/٦٠.



ـ المتعدّي إلىٰ مفعولَيْن ثلاثة أنواع[1]:

ـ **«باب كسا»**: ويُسَمىٰ «باب أَعْطَىٰ» وهو كلّ فعلٍ ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبراً.

ـ **باب ظنّ**: وهو كلّ فعلٍ متعدٍّ بنفسه إلىٰ مفعولين أصلهما مبتدأٌ وخبرٌ.

ـ **وباب «اختار»**: وهو كُلُّ فعلٍ متعدٍّ إلىٰ واحد بنفسه، وإلىٰ الآخر بإسقاط حرف الجر.

ولا خلاف في جواز نيابة المفعول الأول عن الفاعل في الأبواب الثلاثة، وأمَّا الثاني فذهب المصنِّف إلىٰ جواز نيابته في باب «كسا وأعطىٰ» عند أمن اللبس.

تقول: أُعطي زيداً درهمٌ، ولا يجوز: أُعطي زيدٌ عمراً، إلَّا نيابة الأول، لأنه يُلْبس، فإن وُجِد لَبْسٌ وَجَبَ إقامة الأول، نحو: أُعطيَ زيدٌ عمراً.

وأما باب «اختار» فلم يذكر فيه شيئاً.

ونقل المرادي[2] نص التسهيل[2] بأنه لا يمنع نيابة المنصوب بسقوط حرف الجر مع وجود المنصوب بنفس الفعل. ثم ذكر أنه مذهب الفرّاء، وأنَّ مذهب

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٣٤، وشرح الهواري ٢/١٥١ ـ ١٥٢، وشرح المكودي ١/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٢٤، وأوضح المسالك ١/٣٨٢، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٠، وشرح ابن النّاظم/٩١، ومنهج السَّالك/١١٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٣٤، والتسهيل/٧٧.

الجمهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل.

ـ وفي المفعول الثاني[1] في باب «ظَنَّ» وهو ما يكون خبراً في الأصل، والمفعول الثاني من باب «أعلم»، وأصله المبتدأ اشتُهر عند النحويين مَنْعُه، أما في باب «ظنَّ» فالمنعُ لأنه خبر في الأصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه، فتنافيا.

ـ ووَجْهُ مَنْعِه في «أَعْلَم» أنَّ المفعول الأول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به.

ـ وعند بعضهم يجوز نيابتهما، وهو اختيارُ النَّاظم؛ ولذلك قال: ولا أرىٰ منعاً... وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده: ظُنَّ قائمٌ زيداً.

قال ابن طولون: «وفُهِم من سكوته عن المفعول الأول من باب «ظن وأعلم» أنه يجوز نيابتهما بلا خلاف، ومن ذكره الخلاف في نيابة الثاني من «باب أرىٰ» **أنه لا يجوز نيابة الثالث، كما قاله[2] ابن النَّاظم تبعاً للخضراوي، والصَّحيح جواز إقامته اتِّفاقاً...»**.

ومثالهم في إجازته: أُعلِم زيداً فرسَك مُسْرَجٌ.

ـ بِاتِّفاق[3]: متعلِّق بـ«ينوب»، قد: للتقليل، من باب: في موضع الحال من الثاني. التباسُه: مبتدأ. أُمِن: خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره صلة «ما».

ـ في باب: متعلِّق بـ«اشتهر»، مَنْعاً: مفعول «أرىٰ» ولا ثاني له، لأنه من

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٣٨ ـ ٣٣٩، وشرح الهواري ٢/١٥٤، وشرح المكودي ١/٢٨٧، وشرح الأشموني ١/٣٣٠، ومنهج السَّالك/١١٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٥ أكثر مسائل هذا الباب مما يقع فيه اللبس، قال: «**ولذا منع الأكثرون نيابة الثاني مطلقاً، وهذا فيه نظر...**».

(٢) شرح ابن النَّاظم/٩١، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٠.

(٣) إعراب الألفيّة/٦٠ ـ ٦١، وشرح المكودي ١/٢٨٨.

الرأي. القصد: فاعل لفعل محذوف يفسِّره «ظهر».

٢٥٤. وَمَا سِوَىٰ النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ❊ بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

أي: أن[١] ما تعلَّق بالفعل ولم يكن نائباً عن الفاعل فهو منصوب لفظاً، كالمصدر، والظرف، والمفعول فيه، والمفعول به، أو لَهُ، أو مَعَهُ، والحال، والتمييز، والمستثنىٰ.

ـ **قال المرادي**[١]: «فإن قلت: ينبغي أن يقول: ما سوىٰ الفاعل والمشبّه به، والنائب عنه كما ذكر في التسهيل، فإنّ هذه الثلاثة مرفوعة، قلتُ: عنىٰ بالرَّافع رافع النائب، لا الفعل مطلقاً، فلم يحتج إلىٰ ذكر الفاعل ولا المشبَّه به. والله أعلم».

ـ وأمثلة ابن عقيل[٢]: أقمت واحداً مقام الفاعل، ونصبت الباقي، نحو:

أُعطي زيدٌ درهماً، أُعْلِمَ زيدٌ عمراً قائماً،

ـ ضُرِب زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير في داره.

ـ ما[٣]: مبتدأ، صلته: سوىٰ النائب، مما: متعلِّق بالاستقرار العامل في الصِّلة. بالرفع متعلِّق بـ«عُلِّق»، النصبُ له: مبتدأ أو خبر، والجملة خبر «ما». محققاً: حال من الضمير المستتر في «له» العائد علىٰ النصب.

وتقدير البيت: والذي استقرَّ سوىٰ النائب عن المعمول الذي علّق بالرَّافع النصبُ ثابتٌ له محققّاً.

❊ ❊ ❊

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٣٥، وشرح المكودي ١/٢٨٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٠.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٢٧، وشرح ابن طولون ١/٣٤٠، ومنهج السَّالك/١١٧.

(٣) شرح المكودي ١/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح الهواري ٢/١٥٤، وإعراب الألفيَّة/٦١.

١٨ ـ اِشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

٢٥٥. إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ ❊ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّْ=

٢٥٦. =فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ❊ حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

ـ المرادُ بالعامل في هذا الباب المفسِّر للعامل في الاسم السَّابق، ويُشْتَرَطُ فيه[1] صلاحيتُه للعمل فيه. **فَوَجَبَ أَلَّا يكون إِلَّا فِعلاً متصرِّفاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول.**

ولا يكون فِعلاً غير متصرِّف، ولا صفةً مشبَّهةً ولا حرفاً، والسبب في ذلك أنَّ هذه لا تعمل فيما قبلها فهي لا تفسِّر عاملاً.

ـ وقوله: إِنْ مُضْمَرُ. . . . يعني أنَّ الفعلَ إذا اشْتَغَلَ بضمير نصب «عائد» على اسم سابق عن نَصْب لفظ ذلك الاسم، أو عن نصب مَحَلّه، فانصبْ ذلك الاسمَ السَّابق أَوِ انْصِب محلَّه بفعل لازمِ الإِضْمار، موافقٍ للفعل المشتغل بالضمير.

ـ مثال المشتغل بالضمير عن نَصْبِ لفظه: زيداً ضربتُه.

ـ ومثال المشتغل عن نصب محلّه: عمراً مررت به.

ـ وقوله: «مُوَافِقٍ» يعني مطلق الموافقة، فيشمل الموافقة في اللفظ والمعنى كما في المثال الأول. والموافق في المعنى دون اللَّفظ كالمثال الثاني، والتقدير:

---

(١) شرح المكودي ١/٢٩٠، وشرح ابن طولون ١/٣٤١، وتوضيح المقاصد ٢/٣٦ ـ ٣٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٠، وشرح الأشموني ١/٣٣٢، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٢، وأوضح المسالك ٣/٣ ـ ٥، وشرح السُّيُوطي/٢٠٨، وإرشاد السَّالك/٤٠٧، وشرح ابن النَّاظم/٩١.

ضربتُ زيداً ضربته، وجاوزت عمراً مررتُ به.

ـ وهذا التقدير لا يُنْطَقُ به، لِأَنَّ الفعلَ الثّاني عِوَضٌ عنه، فلا يُجْمَعُ بينهما.

ـ ويُشْتَرَطُ في المفسِّر أَلَّا يَفْصِل بينه وبين الاسم السَّابق، فلو قلنا: زيداً أنت ضربته، لم يجز نصب الاسم للفصل بـ«أنت».

ـ وذهب الكسائي[1] إلىٰ أَنَّ نصب الاسم المتقدِّم بالفعل المتأخِّر وليس بفعل مقدَّر، ويُلْغَىٰ الضمير، ورُدَّ بِأَنَّ الأَسماء لا تُلْغَىٰ بعد اتِّصالها بالعوامل.

ـ وذهب الفراء[1] إلىٰ أنَّ الضمير والاسم السّابق كليهما منصوبان بالفعل المذكور، **ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومُظْهَرِه.**

وقال الشَّاطبي: «وقوله بفعل أُضْمِرا نَصَّ علىٰ اختياره لمذهب أهل البصرة الذين يقدِّرون لهذا المنصوب فعلاً غير الملفوظ به....، وذهب الكوفيون إلىٰ أَنَّ الظاهر هو النَّاصب لذلك الاسم السَّابق، وإن كان ناصباً للضمير أيضاً...».

والجملة التي تأتي بعد الاسم المشغول عنه بفعل مقدَّر لا محل لها، وخالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسِّره فهي في نحو: زيداً ضربته لا محل لها، وفي نحو: زيدٌ الخبزَ يأكله، بنصب «الخبز» في محل رفع.

ـ **قال ابن هشام**[2]: «وعن الجملة المفسّرة في باب الاشتغال في نحو: زيداً ضربته، فقد قيل: إنها تكون ذات محل أهملوه، ولا بُدَّ منه».

---

(١) شرح ابن طولون ٣٤٢/١، وشرح ابن عقيل ١٣١/٢، والمقاصد الشَّافية ٦٥/٣، ومنهج السَّالك/١١٨.

(٢) مغني اللبيب ١٢٢/٥ ـ ١٢٣، وفي شرح ابن طولون ٣٤٢/١: «وقال في المغني: إنّ جملة الاشتغال ليست من الجُمَل التي تُسَمَّىٰ في الاصطلاح جملة تفسيرية وإنْ حصل بها تفسير».

ـ مضمر[١]: فاعل بفعل محذوف يفسِّره «شَغَل». سابقٍ: صفة لاسم. فعلاً: مفعول بـ«شَغَل». بنصب: الباء بمعنى «عن»، وهو بدل اشتمال من الهاء في عنه بإعادة العامل. «ال» في قوله: «المحل» معاقبةٌ للضمير، والتقدير: بنصب لفظه أو محله.

ـ السَّابق: مفعول لفعل يفسِّره «انصبه». حتماً: نَعْت لمصدر محذوف، أو حال، موافق: نعت لفعل.

٢٥٧. وَالنَّصْــبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّــابِقُ مَا ❊ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)

ـ ذكر النحويون في الاسم المتقدِّم على الفعل الحالات الآتية:

ـ وجوب النَّصب، ووجوب الرَّفع.

ـ ترجيح النَّصب على الرفع، وترجيح الرفع على النصب.

ـ ما يستوي فيه الأمران.

ـ وفي هذا البيت أشار إلى النَّوع الأول[٢]، **ومعناه أنه يجبُ نَصْبُ الاسمِ السَّابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلَّا الفعل**، كأدوات الشَّرط نحو: إنْ، وحيثما، وأدوات التحضيض، وأدوات الاستفهام إلَّا الهمزة، نحو:

إنْ زيداً أكرمتَه أكرمَك.

ـ حيثما زيداً تَلْقَه فأكرِمْه.

فيجب نصب «زيداً» في المثالين، وفيما أشبههما.

---

(١) شرح المكودي ٢٩١/١، وإعراب الألفيّة/٦١، والمقاصد الشّافية ٦٣/٣، وتوضيح المقاصد ٣٦/٢.

(٢) شرح ابن طولون ٣٤٣/١، وشرح ابن عقيل ١٣٢/٢ ـ ١٣٣، وشرح الهواري ١٥٧/٢ ـ ١٥٨، وشرح المكودي ٢٩٢/١، وتوضيح المقاصد ٣٩/٢، وشرح الأشموني ٣٣٣/١، ومنهج السَّالك/١١٩، وأوضح المسالك ٨/٢ ـ ١١، وإرشاد السَّالك/٤٠٨، وشرح ابن الوردي ٢٧٣/١.

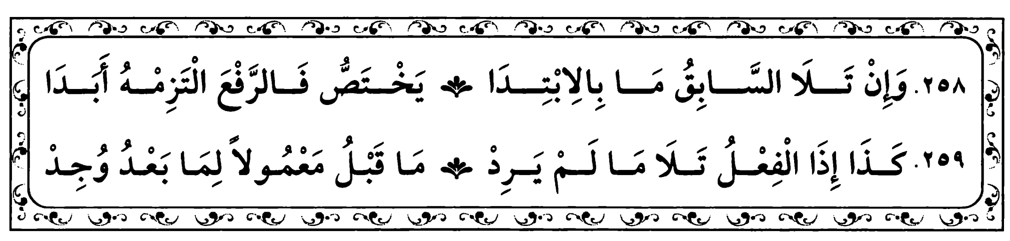
ومثال أدوات التحضيض: هلَّا زيداً أكرمته.

ـ **قال ابن طولون:** «لكنَّ الاشتغال بعد «إنْ» إن كان الفعل المشتَغَلُ ماضياً لفظاً ومعنىً يقع في الكلام والشِّعر، وإنْ كان مضارعاً فمختصٌّ بالشّعر، وأمّا «حيثما» فلا يقع إلَّا في الشِّعر».

ـ **والنَّصبُ حَتْم**[1] مبتدأ وخبر، إنْ: شرط، تلا: فعل الشَّرط، السَّابقُ: فاعل «تلا». ما: موصول اسمي، أو نكرة موصوفة في محل نصب مفعول «تلا».

وجملة «يختصُّ» صلة، أو صفة، كإن: خبر لمبتدأ محذوف.

والتقدير: والنصب حَتْم إنْ تلا الاسمُ السَّابقُ شيئاً يختصُّ بالفعل، وذلك كإنْ وحَيْثُما.



٢٥٨. وَإِنْ تَـلَا السَّـابِقُ مَـا بِالِابْتِـدَا ❊ يَخْـتَصُّ فَـالرَّفْعَ الْتَزِمْـهُ أَبَـدَا

٢٥٩. كَـذَا إِذَا الْفِعْـلُ تَـلَا مَـا لَـمْ يَـرِدْ ❊ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

ـ من اختلاف النُّسَخ في البيت الثّاني[2]:

جاء «لن» يرد، بدلاً من «لم»، وفي بعضها «يُرَدّ»، قبله: بدلاً من «قبل».

ـ هذا هو النوع الثاني وهو ما يجبُ رفعُه، وذكر له حالتين[3]:

ـ إذا وقع بعد أداة تختصّ بالابتداء كإذا الفجائيَّة نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه

(١) إعراب الألفيَّة/٦١.

(٢) انظر متن الألفيَّة والتعليق على البيت في الحاشية ص/٤٥، لن: عند ابن طولون والشَّاطبي، يُرَد: ذكره الأزهري، قبله: عند ابن طولون والشَّاطبي.

(٣) شرح ابن عقيل ١٣٦/٢ ـ ١٣٧، وشرح ابن طولون ٣٤٤/١، وشرح الأشموني ٣٣٤/١، وشرح الهواري ١٦٠/٢، وشرح المكودي ٢٩٣/١، وتوضيح المقاصد ٣٩/٢ ـ ٤٠، وتعرض للمذاهب في الاسم بعد «إذا»، وللمذاهب بعد «لا»، وشرح ابن النَّاظم/٩٣.

عمرٌو. برفع «زيد»، ولا يجوز نصبُهُ؛ لأنَّ «إذا» لا يقع بعدها الفعل ظاهراً ولا مُقدَّراً.

ـ وذكروا معها «ليتما»، نحو: ليتما بِشْرٌ زرتُه. **وَسَمَّاها المكودي: ليتما الابتدائية.**

ـ كذلك يجب رفع الاسم السَّابق إذا ولي المشتغلَ بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشَّرط، والاستفهام، و«ما» النافية، والموصول والموصوف، و«إِلَّا» في الاستثناء، والحروف النَّاسخة، وكم الخبرية، ولام الابتداء، نحو:

ـ زيدٌ إِنْ لقيته فأكرِمْهُ.

ـ زيدٌ هل تضربهُ؟

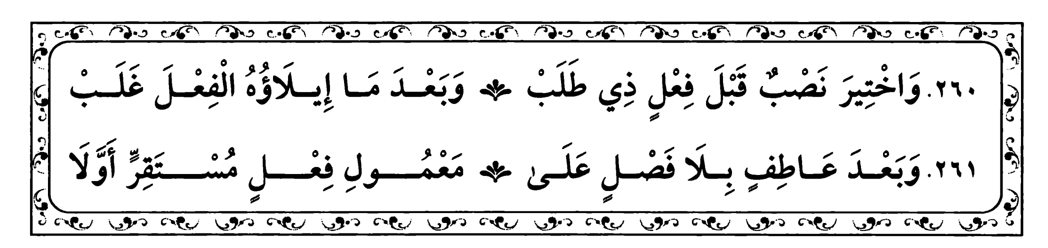
ـ زيدٌ ما لقيتُه.

فيجب رفعُ «زيد»، ولا يجوز نَصْبُه.

ـ **قال ابن عقيل:** «أي: كذلك يجبُ رَفْعُ الاسم السَّابق إذا تلا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها فقال: «زيداً ما لقيتُ» أجاز النَّصب مع الضمير بعامل مقدَّر، فيقول: زيداً ما لقيتُه».

الفعلُ[1]: فاعل لفعل يفسّره «تلا»، ما: موصولة مفعول «تلا»، ما: الثَّانية: فاعل «يَرِد»، ما: الثَّالثة: موصولة، بعدُ: متعلِّق بـ«وُجِد»، أي: بعد الفاصل، معمولاً: حال من «ما» الثَّانية.

(١) شرح المكودي ١/٢٩٣، وإعراب الألفيَّة/٦٢.


٢٦٠. وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ✽ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
٢٦١. وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَىٰ ✽ مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

ـ أَخَذَ في هذين البيتين بالحديث عن القسم الثالث، وهو ما يترجَّح فيه النَّصبُ على الرفع.

فذكر أنَّ النَّصبَ يترجَّحُ على الرَّفع بثلاثة أسباب[1]:

١ ـ أَنْ يقَعَ اسم الاشتغال قبلَ فعلٍ ذي طلبٍ، وهو الأمر، والنهي، والدُّعاء:

ـ زيداً اضربْهُ.

ـ عمراً لا تُهنه.

ـ اللَّهُمَّ عَبْدَك ارْحَمْهُ، اللَّهُمَّ عَبْدَك لَا تُعَذِّبْهُ، بكراً غَفَر اللهُ لَه.

٢ ـ أن يكون الاسمُ بعد شيءٍ غَلَبَ إِيلاؤُه الفعلَ كالاسْتفهام بالهمزة، وحيثُ، وما، ولا، وإنْ، نحو:

ـ أزيداً ضربتَه.

ـ حيثُ زيداً تلقاه أكرِمْهُ.

ـ ما زيداً لقيتُه، لا زيداً أكرمتهُ ولا عمراً.

(١) توضيح المقاصد ٢/٤١ ـ ٤٢، وشرح ابن طولون ١/١٤٤، وشرح الهواري ٢/١٦٢ ـ ١٦٣، وشرح المكودي ١/٢٩٤، وشرح الأشموني ١/٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٩١، ومنهج السَّالك/١٢١، وذكر المرادي في ص/٤٢ ـ ٤٣ لترجيح النصب أسباباً أُخر لم يذكرها المصنِّف. وشرح السُّيُوطي/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، وشرح ابن النَّاظم/٩٢ ـ ٩٣.

ـ **إِنْ عمراً أكرمتَه.**

وهذا ما ذكره في البيت الأول.

٣ ـ الثالث أن يكون الاسم بعد عاطف علىٰ جملةٍ فعليَّةٍ، وهو ما ذكره في البيت الثَّاني نحو: قام زيدٌ وعمراً كلَّمته.

ـ واحترز بقوله «بلا فصل» من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو: قام زيدٌ وأَمَّا عمرٌو فكلَّمتُهُ.

فلا أَثَرَ للعطف مع الفَصْل بـ«أَمَّا»؛ لأَنَّها من أدوات الصَّدر؛ فالكلام بعدها منقطع عمّا قبلها، وحكم المعطوف في ذلك حكم المُسْتَأْنَفِ.

واحترز بقوله: «مستقرّ **أَوَّلاً**» من ذات الوجهين، نحو: لقيت عمراً وزيداً كلَّمتُه. وإنَّما رَجَّح النَّصب للمشاكلة بعطف فعليَّة علىٰ مِثْلها.

ـ **قال ابن طولون:** «وإنما اختير النَّصْبُ قبلَ الطَّلب، لأنه طالبٌ للفعل، وبعد الحروف المذكورة؛ لأنَّ الغالبَ فيها أنْ يليها الفعلُ، ومع العطف علىٰ الجملة الفعليَّة ليناسِبَ المعطوفُ المعطوفَ عليه».

واستثنوا «هل» من أدوات الاستفهام؛ لأنها لا يقع الاسم بعدها أَصْلاً إِلَّا في ضرورة، والاسم الواقع بعدها في هذا الباب متعيِّنُ النَّصْب، وليس من هذا القسم، **وأعاد الشَّاطبي نظم الثاني بقوله:**

...... ❁ جُمْلَــــةِ فِعْــــلٍ اسْــــتَقَلَّت أَوَّلَا

وبه عنده يستقيم الكلام، وكان كعبارة النَّاظم في التسهيل.

نصبٌ[1]: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله بـ«اختير»، ما: موصولة واقعة علىٰ الأدوات

---

(١) شرح المكودي ١/٢٩٥، وشرح الهواري ٢/١٦٣، وإعراب الألفيَّة/٦٢.

المتقدِّمة على الاسم السَّابق، إِيْلاؤُه: مبتدأ، الهاء: المفعول الثاني للمصدر، الفعلَ: مفعول أَوَّل له، غَلَبَ: خبر إيلاؤُه، بعد: معطوف على «بعد» في البيت الأول، بلا فَصْل: متعلِّق بعاطف، أَوَّلاً: ظرف متعلِّق بمستقرّ.

قال المكودي: «واحترز به من الفعل الذي لم يقعْ أَوَّلاً كالجملة ذات الوجهين». وعلَّق الأزهري «بلا فصل» بنعت مَحْذُوف.

٢٦٢. وَإِنْ تَـلَا الْمَعْطُـوفُ فِعْـلاً مُخْبَـرَا ❁ بِـهِ عَـنِ اسْـمٍ فَـاعْطِفَنْ مُخَيَّـرَا

٢٦٣. وَالرَّفْعُ فِـي غَيْـرِ الَّـذِي مَـرَّ رَجَـحْ ❁ فَمَـا أُبِيحَ افْعَـلْ، وَدَعْ مَـا لَـمْ يُبَـحْ

ـ هذا هو القسم الرابع، وهو ما يستوي فيه الرفعُ والنَّصب[1]، وذكر له سبباً واحداً، وهو أن يكون الاسم السَّابقُ معطوفاً على **جملةٍ ذات وَجْهَيْن: وهي التي صدرها مبتدأ، وخبرها فعل نحو: زيد قام وعمراً كلَّمتُه.**

فيجوز الرَّفع مراعاةً لصدرها، والنَّصبُ مراعاةً لعجزها، ولا ترجيحَ لأحدهما على الآخر؛ لأنَّ في كل منهما مشاكلة.

ـ قال المكودي[2]: «وتجوَّز في تسمية الاسم السَّابق معطوفاً، والمعطوف في الحقيقة إنَّما هي الجملة التي هي جزؤها...».

ـ وقال المرادي[3]: «فإنْ قلتَ: ما المرادُ بقوله: المعطوف؟ قلتُ: إنْ أراد اسم الاشتغال فقد تسامح في العبارة، وإنْ أراد جملة الاشتغال فهو صحيح».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٤، وشرح ابن طولون ١/٣٤٥، وشرح المكودي ١/٢٩٦، والمقاصد الشَّافية ٣/١٠٢، ومنهج السَّالك/١٢٢، وإرشاد السَّالك ١/٤١٢ ـ ٤١٣، وشرح ابن الوردي/٢٧٤.

(٢) شرح المكودي ١/٢٩٦، وتوضيح المقاصد ٢/١٤.

(٣) المرجع السابق.

ـ قال ابن طولون[1]: «والعُذْرُ له أنه لما ولي حرفَ العطفِ أَطْلق عليه معطوفاً».

وقوله: والرَّفْعُ... رَجَحْ: هذا هو القسم الخامس[2]، وهو ما يكونُ الرفعُ فيه راجحاً، مثال ذلك: «زيدٌ ضربتُه»؛ لأنه خلا من موجب النصب، وموجب الرَّفع، وإنما رَجَحَ الرَّفعُ لأنه لا إضمار فيه، وإنما كان الرَّفع راجحاً لعدم الحَذْف بِخِلاف النَّصب؛ فإنه على حَذْف الفعل.

قال ابن طولون[3]: «ثُمَّ تمَّمَ البيتَ فقال:

...... ❁ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

لأنَّه مستغنى عنه». ومثل هذا عند المكودي والهواري.

وقال المكودي[3]: «يعني أنَّ الرفع راجح فيما خلا من موجب النَّصب ومرجِّحه، وموجب الرَّفع، وتساوي الوجهين...».

وقال الشَّاطبي[3]: «في غير الذي مرَّ: يعني أنَّ ما عدا ما تقدَّم من الأسماء يُختارُ فيه الرَّفع، يعني على الابتداء نحو: زيدٌ ضربتُه، فالمختارُ رَفْعُ «زيد» على الابتداء؛ لأنَّ الفعلَ شُغِل بضميره، فلا حاجة إلى إضمار ما لا يُحتاج إليه...». ثم قال: «فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ...» فظهر من هذا الكلام أنَّه زائد بغير فائدة...».

ـ المعطوفُ[4]: فاعلُ «تلا» مُخبراً: نعت لـ«فعلاً»، به: في موضع المفعول

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٤٥، وشرح الهواري ٢/١٦٤ ـ ١٦٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/١٠٥، وشرح السُّيُوطي/٢١٠.

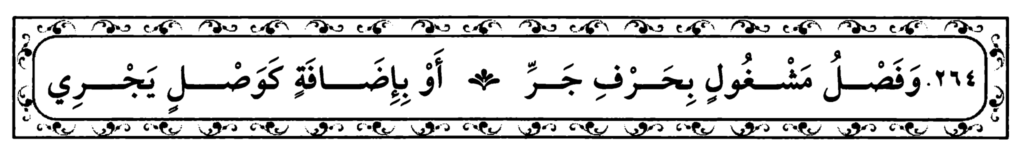
(٣) شرح ابن طولون ١/٣٤٥ ـ ٣٤٦، وتوضيح المقاصد ٢/٤٥، وشرح المكودي ١/٢٩٦، والمقاصد الشَّافية ٣/١٠٥، وشرح الهواري ٢/١٦٦، ومنهج السَّالك/١٢٣ «**النصف الثاني من هذا البيت حَشْو لا فائدة فيه**».

(٤) شرح المكودي ١/٢٩٦، وإعراب الألفيَّة/٦٢، وشرح الهواري ٢/١٦٤.

الذي لم يُسَم فاعله. عن اسم: متعلِّق بـ«مخبراً»، ويجوز عند المكودي أن يكون مفعول ما لم يسم فاعلُه، فاعْطِفَنْ: جواب الشَّرط. مخيراً: حال من فاعل «اعْطِفَنْ»، يعني إنْ حصلت لك هذه الشروط فاعطفْ حالَ كونك مخيراً بين الرَّفْع والنَّصْب.

ـ الرَّفعُ: مبتدأ، في غير: متعلِّق به، رَجَح: خبر المبتدأ، فما: مفعول بـ«افعل»، والجملة صلة «ما».

قال الأزهري: «وتقديرُ البيت: والرفعُ رَجَحَ في غير الذي مَرَّ فافعل الذي أُبيح، ودع الذي لم يُبَحْ».



٢٦٤. وَفَصْـلُ مَشْـغُولٍ بِحَـرْفِ جَـرِّ ❁ أَوْ بِإِضَـافَةٍ كَوَصْـلٍ يَجْـرِي

ـ يريد أنَّه لا فرق في الأحوال الخمسة السَّابقة بين أن يتَّصل الضميرُ بالفعل المشغول به، نحو: زيدٌ ضربتُه، أو أَنْ ينفصلَ منه بحرف جَرّ،

نحو[1]: زيدٌ مررتُ به، أو بإضافةٍ نحو: زيدٌ ضربتُ غلامَهُ.

يجري مجرى: إنْ زيداً ضربته، وإنْ زيداً مررتَ به أكرمك، وإنْ زيداً رأيت أخاه أكرمك في وجوب النصب.

ـ **وكذلك يجبُ الرفعُ في**: خرجتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عمرٌو.

ـ **ويُختار النَّصب في**: أزيداً مررتَ به.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٤١، وشرح المكودي ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧، وشرح الأشموني ١/٣٤٠، وتوضيح المقاصد ٢/٤٤، وشرح ابن طولون ١/٣٤٦، وشرح الهواري ٢/١٦٧ ـ ١٦٨، ومنهج السَّالك/١٢٤، والمقاصد الشَّافية ٣/١٠٧، وشرح السُّيوطي/٢١١.

ـ ويُختار الرَّفعُ في: زيدٌ مررتُ به.

ـ **ويجوز الأمران على السَّواء في**: «زيدٌ قام وعمرٌو مررتُ به»، وكذلك الحكم في: زيدٌ ضربتُ غلامَه، أو مررتُ بغلامه.

ـ وذكر **ابن طولون** أنَّ في «أو بإضافة» إشعاراً بأنَّ الفَصْلَ بحرف الجَرّ يجري مَجْرَىٰ ما كان مجروراً فيه مضافاً، متعدِّداً كان أو مُنْفَرِداً.

ـ **وقال الشَّاطبي**(١): «يعني أنَّ فصل الفعل المشغول عن العمل في الاسم السَّابق بالجار والمجرور، أو بالاسم ذي الإضافة جار في الحكم المذكور مَجْرَىٰ الفعلِ الَّذي لم يُفْصَل بينه وبين غيره بشيء...».

ـ فَصْلُ(١): مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلىٰ المفعول، ويصح تقديره منصوباً إذا قُدِّر حَذْفُ الفاعل، والتقدير: وفَصْلُك مشغولاً، ومرفوعاً علىٰ تقدير أن يُفْصَل المشغول، والأول أحسن؛ لأن التقدير الثاني خلاف. كذا عند المكودي.

ـ خبره: «يجري». بحرف: متعلّق بـ«فصل»، وكذلك «بإضافة، كوصل: متعلِّق بـ«يجري».

وتقدير البيت: وفَصْلُهُم عاملاً مشغولاً بحرف جَرّ أو مضاف يجري كوصل.


٢٦٥. وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ ✤ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

ـ يعني أنَّ الذي يعمل عَمَلَ الفعلِ يُسَاوي(٢) الفعلَ في جواز تفسير العامل في

---

(١) شرح المكودي ١/٢٩٧، وإعراب الألفيّة/٦٣.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٤٧، وشرح المكودي ١/٢٩٨ ـ ٢٩٩، وشرح ابن عقيل ٢/١٤٢ ـ ١٤٣، وتوضيح المقاصد ٢/٤٦، وشرح الهواري ٢/١٦٨، والمقاصد الشَّافية ٣/١١٢ «هذا عقد=

الاسم السَّابق.

ـ والمراد بالوصف المذكور: اسم الفاعل، واسم المفعول.

ـ أما الصِّفة المشبهة، وأفعل التفضيل، فهما لا يعملان فيما قبلهما، فلا يفسِّران عاملاً، ومثال ذلك: أزيداً أنت ضاربُه؟ كقولك: أزيداً تضربُه؟

ـ **قال المكودي**: «فإن قلتَ: قد تقدَّم أنه لا يجوز الاشتغال في نحو: أزيدٌ أنت تضربه؟ للفصل، والفَصْلُ موجود في هذا المثال، قلتُ: لا يمتنعُ الفصلُ إِلَّا مع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف؛ فإنه لا يستقل بنفسه، بل لا بد له من شيء يُسْنَد إليه، فتنزل: «أنت ضاربُه» منزلة «تضربُه».

ـ واحترز بالوَصْفِ مما يعملُ عَمَلَ الفعل، وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر.

ـ وبقوله: «**ذا عمل**» عن اسم الفاعل بمعنىٰ المضيّ فإنه لا يعمل.

ـ وبقوله: «**إنْ لم يكن مانعٌ حَصَل**» من اسم الفاعل العامل المقترن بـ«أل» الموصولة نحو: زيدٌ أنا الضاربُه غداً.

وذكر المكودي: «أنَّ الصِّفة المُشَبّهة لا تفسِّر عاملاً لامتناع عملها فيما قبلها».

وقال المرادي: «هي كاسم الفاعل الواقع صلة لـ«أل» لأنها لا يتقدم معمولها عليها، فالعلِّة واحدة».

ـ وصفاً[1]: مفعول «سَوِّ»، في: متعلِّق بـ«سَوِّ»، الباب: عطف بيان أو نعت،

= **يكرُّ حكمه علىٰ جميع ما تقدَّم في أول الباب إلىٰ هنا**»، ومنهج السَّالك/١٢٤.

(١) شرح المكودي ١/٢٩٨، وإعراب الألفيّة/٦٢، والمقاصد الشَّافية ٣/١١٦، «**وحَصَل: خبر يك في قوله: إن لم يكُ**»، وعلىٰ هذا اعتمد في ذكر الوجه الثاني عنه الأزهري.

بالفعل: متعلِّق بـ«سَوٍّ»، يكُ: تامَّة، مانع: فاعل بـ«يك»، حَصَل: صفة لمانع.

وقال الشَّاطبي: يكُ: ناقصة، ومانع: اسمها، وحَصَل: خبرها.

٢٦٦. وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ ❊ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ

ـ العُلْقة[١] عبارةٌ عن الضمير العائد على الاسم السَّابق، وذلك أنَّ الجملة التي بعد الاسم السَّابق لا بُدَّ أن يكون فيها ضميرٌ عائدٌ عليه، والأصل أن يكون هو المشتغَلُ به عن العمل في السَّابق، ثم إنَّ العامل قد يعمل في مُلابِسِ ذلك الضمير، وهو الذي ذكر في قوله:

وفصلُ مشغولٍ بِحَرْفِ جَرّ ❊ أَو بِإِضَافَةٍ

إلى آخره. وقد ينتقل الحكم من التابع إلى المتبوعِ، وهو الذي قَصَدَ ذكره هنا.

وتقدَّم[٢] أنَّه لا فرق في هذا الباب بين ما اتَّصل فيه الضمير بالفعل نحو: زيداً ضربتُه، وبين ما انفصل بحرف جَرّ، نحو: زيداً مررتُ به، أو بإضافة نحو: زيداً ضربتُ غلامَه.

ـ والمراد[٣] من هذا البيت أنَّ الشَّاغل للعامل إذا كان أجنبيّاً متبوعاً بسببي جَرَىٰ مَجْرَىٰ السَّببي.

ـ والمرادُ بالتَّابع هنا: النَّعتُ كقولك: زيداً ضربتُ رجلاً يُحبُّه.

ـ أو عطف البيان نحو: زيداً ضربت رجلاً أخاه.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/١١٧.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٤٣.

(٣) شرح ابن طولون ١/٣٤٧.

ـ أو عطف النَّسق نحو: زيداً ضربتُ عمراً وأخاه.

وإطلاقُه[1] في التابع ليس على إطلاقه، وإنما هو مقيَّد بما ذكرناه، فلو جعلتَ «أخاه» بدلاً امتنع، وعطف النَّسق مقيَّد بالواو خاصَّة؛ لإفادتها معنى الجَمْع، فلو كان العطف بغيرها امتنع.

وقال أبو حيَّان[2]: «يقول يحصل التعلّق في جملة الاشتغال بالتابع كما يحصل بنفس الاسم. وقوله: **الواقع: صفة للاسم، وكأنه حَشْوٌ لتكميل البيت؛ إذ لا يظهر له معنى**».

ثم ذكر[3] أنَّ «زيداً ضربتُ رجلاً يكرمُه» يكرمه: صفة حَصَلَ بها الربط، ثم تحدث عن عطفِ البيان، وعطف النَّسق بالواو.

والمراد بالواقع: السببي المعمول للمفسِّر.

ـ عُلْقةٌ[4]: مبتدأ، حاصلةٌ: نعت «علقة»، بتابعٍ: متعلِّق بحاصلة، كعُلْقة: خبر المبتدأ، بنفس: متعلِّق بـ«عُلْقة»، الاسم: مضاف إليه، الواقع: نعت الاسم.

❋ ❋ ❋

(١) توضيح المقاصد ٢/٤٣، وشرح المكودي ١/٢٩٩، وشرح المكناسي ٢/١٢، وفي شرح الهواري ٢/١٧٠، وأوضح المسالك ٢/١٢، وشرح الأشموني ١/٣٤١، وإرشاد السَّالك ١/٤١٥ «**وبعضهم أجازه في البدل أيضاً، والمسألة مبنية على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، أو غيره**».

(٢) منهج السَّالك/١٢٥، وشرح ابن الوردي ١/٢٧٧، وشرح ابن النَّاظم/٩٤.

(٣) منهج السَّالك ١٢٥، وانظر شرح ابن طولون ٢/١٧٠.

(٤) إعراب الألفيّة/٦٣، وشرح المكودي ١/٢٩٩.

١٩ ـ تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

٢٦٧. عَلَامَـةُ الْفِعْـلِ الْمُعَـدَّىٰ أَنْ تَصِـلْ ✤ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: «عَمِلْ»

٢٦٨. فَانْصِـبْ بِـهِ مَفْعُولَـهُ إِنْ لَـمْ يَنُـبْ ✤ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: «تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ»

ـ **الأفعال علىٰ قسمين**[1]: **مُتَعَدٍّ وهو ما يطلب بنفسه بعد فاعله مفعولاً به، ويُسَمَّىٰ هذا الفعل متعدِّياً، وواقعاً، ومتجاوزاً:**

ـ وإنما سُمِّي متعدّياً لأنه تجاوز فاعلَه إلىٰ مفعوله.

ـ وسُمِّي واقعاً لأنه وقع علىٰ المفعول به.

ـ وسُمِّي متجاوزاً لأنه تجاوز مرفوعه إلىٰ غيره.

ـ وغير مُتَعدٍّ وهو بخلاف ما سبق، ويُسَمَّىٰ لازماً؛ لأنه لزم فاعله فلم يَتَعَدَّه، ولم يجاوزه إلىٰ غيره.

ـ **والعلامةُ التي تميِّز المُتَعَدّي صِحَّةُ وَصْلِ هاء الضمير به إذا لم تكن هذه الهاء** دالّة علىٰ المصدر نحو «عمل»، تقول: البيتُ عملتُه، وليست الهاء للمصدر، وإنما هي للبيت، وهو المعمول. ومثله: زيدٌ ضربه عمرٌو، والخيرُ عملَه زيدٌ.

---

(١) المقاصد الشّافية ١٢٤/٣ ـ ١٢٥، وشرح ابن طولون ٣٤٨/١، وتوضيح المقاصد ٤٨/٢ ـ ٤٩، وشرح المكودي ٣٠٠/١، وشرح الأشموني ٣٤٢/١، وشرح ابن عقيل ١٤٦/٢، ومنهج السَّالك/١٢٥، وأوضح المسالك ١٤/٢ ـ ١٥، وشرح ابن الوردي ٢٧٨/١.

فلو كانت الهاء الموصولة بالفعل هاء المصدر لم يكن في ذلك دلالة على تعديته، تقول: **القيامُ قمتُه**.

وهاء المصدر تتصل بالمتعدِّي واللازم، فليست علامة لواحد منهما، نحو: الخروجُ خرجه زيدٌ، والضربُ ضربه عمرٌو.

ـ ومعنى قوله: **فانْصب به مفعوله**: أنَّ الفعل المتعدِّي ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل، فإذا ناب عن الفاعل كان مرفوعاً، ومثاله: «تَدَبَّرتُ الكتبَ»، أي: تأملتُها.

وقوله: فانصب به: أي: بالفعل وهو مذهب البصريين[1].

واختلف الكوفيون، فعند هشام: الناصب له الفاعل، وعند الفراء كلاهما وعند خلف: العامل في المفعول به معنى[2] المفعولية.

وقال الشَّاطبي[3]: «وفائدة قوله: أن تصل به «ها» الاستظهارُ والاحتراز من الفعل الواصل بحرف الجرّ، فإنك تقول: قام به، وتكلَّم به، وخرج إليه، فيتعدّى إلى هاء غير المصدر، ولكن من غير اتِّصال، بل بواسطة تفصل بينهما؛ فلذلك لا يُسَمَّى متعديّاً».

---

(١) شرح المكناسي ٢/١٣ ـ ١٤ وهشام هو ابن معاوية الملقّب بالطّوال صاحب الكسائي وكان ضريراً، وانظر شرح ابن طولون ١/٣٤٩، والمقاصد الشَّافية ٣/١٣٢، وحجة هشام أنّ نصبه يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً، والدوران يفيد العلّيّة. وحجة الفرّاء أنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر، وشرح التصريح ١/٣٠٩.

(٢) وحُجّة خلف أنَّ المفعوليَّة صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العِلَّة القائمة بذات الشيء أَوْلى من غيرها. ورَدَّ البصريون هذه الحجج. انظر شرح التصريح ١/٣٠٩. وخلف هو خلف الأحمر توفي سنة ١٨٠هـ.

(٣) المقاصد الشَّافية ٣/١٢٥.

علامة[1]: مبتدأ، وخبره: أَنْ تصل، ها: مفعول بـ«تصل»، غير: مضاف إليه، به: متعلِّق بـ«تصل»، نحو: خبر مبتدأ محذوف، عمل: مضاف إليه.

إِنْ لم يَنُب: شرط، وجوابه محذوف للضَّرورة لكون الشرط مضارعاً. نحو: خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف: نحو قولك: تدبَّرتُ الكتب: الجملة مقولة لقولٍ محذوف، وذلك نحو قولك: تدبرت الكتب، أي: تأملتها.

فائدة (٢)

قد يُرْفَعُ المفعولُ ويُنْصَبُ الفاعلُ عند أمن اللبس، كقولهم:

خَرَقَ الثَّوبُ المسمارَ، وكَسَرَ الزَّجّاجُ الحَجَرَ،

ولا ينقاسُ ذلك، بل يُقتصَرُ فيه على السَّماع.

٢٦٩. وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّىٰ، وَحُتِمْ ❊ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَـ«نَهِمْ»

٢٧٠. كَذَا «افْعَلَلَّ»، وَالْمُضَاهِي «اقْعَنْسَسَا» ❊ وَمَا اقْتَضَىٰ نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

٢٧١. أَوْ عَرَضاً، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّىٰ ❊ لِوَاحِدٍ كَـ«مَدَّهُ فَامْتَدَّا»

ـ اللازم هو ما ليس بمُتَعَدٍّ، وهو ما لا يتَّصل به هاء ضمير غير المصدر، **وحُتِم لزوم أفعال السَّجايا**، وهي الطّبائع، ومعنى السَّجايا ما دلَّ على معنى قائم بالفعل لازم له، مثل[3]:

---

(١) إعراب الألفيّة/٦٣، وشرح المكودي ١/٣٠٠.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٤٧، وانظر همع الهوامع ٣/٨.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/١٤٩، وشرح الأشموني ١/٣٤٣ ـ ٣٤٤، وشرح المكودي ١/٣٠١،=

نَهِم الرجل: إذا كثر أكلُه، وشَجُع، وجَبُنَ وحَسُنَ، وقَبُح، وطالَ، وقَصُرَ، وحَمِق[1].

وكذا افعللّ: نحو اقشعرّ، واشمأزَّ، واطمأنّ، وهذا ما يُسْتَدَلُّ علىٰ لزومه بوزنه.

والمُضَاهي: المشابه. قالوا: واصطلاحه في هذا الباب أَنَّه إِذَا عُلِّق الحكم على شبه شيء، فالمرادُ به ذلك اللَّفظ وشبهه، فكأنه قال: واقْعَنْسَسَ ومضاهيه، ومثله: احرنجم.

يُقالُ: اقْعَنْسَسَ البعيرُ إذا امتنع من الانقياد، واحرنجمت الإبل إذا اجتمعت، واحْرَنْبَىٰ الديكُ: أي: انْتَفَش.

وما اقتضىٰ نظافةً...: نحو نظُف، طَهُر، وَضُؤَ.

ودنساً : نحو دَنُسَ، نَجُسَ، قَذُرَ.

ـ وقوله: **أو عَرَضاً...**: وهو ما ليس حركة جسم من معنىٰ قائم بالفاعل غير لازم له، نحو: **مرِض، كسِل، نَشِط، وحَزِنَ، وَفَرِحَ**.

ـ **أو طاوَع المُعَدَّىٰ**: ومعنىٰ المطاوعة قبولُ أثر الفعل المطاوع نحو: دَحْرَجْتُه فتدحرج، مَدَدْتُ الثَّوبَ فَامتدَّ.

قال المرادي[2]: «واحترز بقوله: لواحد من مطاوع المتعدِّي إلىٰ اثنين؛ فإنه مُتَعَدٍّ إلىٰ واحد».

كقولك: علَّمتُ زيداً الحسابَ فتعلَّمه.

= وتوضيح المقاصد ٢/٥٠ ـ ٥١، وشرح ابن طولون ١/٣٥١، وشرح الهواري ٢/١٧٣ ـ ١٧٤، والمقاصد الشَّافية ٣/١٣٤، وأوضح المسالك ٢/١٥.

(١) وانظر المقاصد الشَّافية ٣/١٣٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٥٠، وشرح المكودي ١/٣٠٢، وشرح ابن طولون ١/٣٥١.



ـ كنِهِم[١]: خبر مبتدأ محذوف، وذلك كنهم.

ـ كذا: خبر مقدَّم، افعللّ: مبتدأ مؤخَّر.

قال الشَّاطبي[٢]: حَذَفَ فيه واو العطف على عادته، أي: وكذا افعللَّ.

والمُضَاهي: معطوف على «افْعللّ» وفاعله ضمير مستتر يعود إلى «أل» الموصولة به، اقْعَنْسَسَا: مفعول «المضاهي».

قال المكودي[٢]: «ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي، أي: والذي ضاهاه اقعنسس.

وما: معطوف على «المضاهي». والجملة بعدها صِلَة.

ـ كمدَّه: الكاف جارة لقول محذوف، والجملة منصوبة بالقول المحذوف، وموضع القول المجرور رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

٢٧٢. وَعَــدِّ لَازِمــاً بِحَــرْفِ جَــرِّ ✤ وَإِنْ حُــذِفْ فَالنَّصْــبُ لِلْمُنْجَـرِّ=

٢٧٣. =نَقْلاً، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ ✤ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَـ«عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا»

ـ إذا طَلَب الفعلُ اللازمُ[٣] مفعولاً من جهة المعنى، ولم يصل بنفسه إليه لضعفه عن ذلك، عُدِّي إليه بحرف الجر نحو: مررتُ بزيدٍ.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/١٣٦.

(٢) شرح المكودي ١/٣٠١ ـ ٣٠٢، وإعراب الألفيَّة/٦٥.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٥٣ ـ ٥٤، وشرح ابن طولون ١/٣٥١ ـ ٣٥٣، وشرح الأشموني ١/٣٤٤ ـ ٣٤٦، وشرح المكودي ١/٣٠٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٠ ـ ١٥١، وشرح الهواري ٢/١٧٧ ـ ١٧٨، ومنهج السَّالك/١٢٧.

ـ وقوله: وإِنْ حُذِف فَالنَّصب للمنجرِّ[1]:

يعني أنَّ حرف الجرّ إذا حُذِف نُصِبَ المجرورُ بالفعل، وهو نوعان:

ـ موقوف على السَّماع.

ـ ومطّرد.

والمقصور على السّماع مخصوص بالضرورة، ووارد في السَّعَة.

شاهد الضرورة:

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ ❊ وَأُخْفِي الَّذي لَوْلَا الأَسَى لقضاني

أي: لقضى عليَّ.

والوارد في السَّعة كقوله: شكرته، ونصحته، في أحد القولين[2]، وكقولهم: ذهبتُ الشّامَ، أي: إلى الشّام، وقول جرير:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ❊ كَلَامكم عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ

وقد أشار إلى الأوَّل بقوله: «نقلاً»، والظاهر أنَّ النَّقْلَ راجع للنَّصب، وليس كذلك، بل هو راجع لحذف حرف الجرِّ، والنَّصبُ ليس بنقل.

ـ وأشار إلى المطَّرد بقوله: **وفي أنّ وأنْ يطَّردُ...** فالمطَّرد حذفُه مع أنّ: مثل: **عجبت أنَّك فاضل، أي: من أنك فاضل، وعجبت أنْ يدوا. أي: يغرموا الدِّيَة،**

(١) وشذَّ إبقاؤه على جرِّه كقول الفرزدق:

إذا قيل أيّ النَّاس شَرٌّ قبيلةً ❊ أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي: إلى كليب.

وبقاء الجر عند الشَّاطبي في غاية الشذوذ. المقاصد الشَّافية ٣/١٤٦.

(٢) والثاني: شكرتُ له، ونصحتُ له.

عجبت من أن يدوا.

ـ **وقوله: مع أَمْنِ اللَّبس**: احترز من نحو: رغبتُ في أَنْ تفعل، فلا يجوز حَذْف «في» لئلا يُتَوَهَّم أَنَّ المراد: عن أن تفعل.

ـ واطَّرَدَ الحَذْف مع «أنَّ وَأَنْ» لطولهما بالصِّلة. **قال ابن طولون**[1]: «واختُلف في موضعهما بعد الحذف، **فقيل: في موضع جَرّ، وقيل في موضع نَصْب، وهو أقيس**.

ـ **وذكر الشَّاطبي**[2] **أنَّ مذهب الخليل النصب، وإليه ذهب الفرّاء، وعليه سيبويه، ومذهب الكسائي أنهما في موضع جَرّ**، وذكر الأشموني أنَّ مذهب الخليل والكسائي الجرّ، وعند سيبويه والفرّاء النَّصب، وهو الأقيس، وذكر ابن عقيل جواز الوجهين عند سيبويه.

ـ **قال الشَّاطبي**[3]: «وقد عكس ابن مالك في التسهيل وشرحه هذه النسبة فجعل النَّصب لسيبويه، والجرّ للخليل، واتَّبعه ابنه في شرح هذا النظم، **وذلك وَهْم بلا شك، فالنَّاظم لم يلتزم واحداً من هذه المذاهب...**».

ـ نقلاً[4]: مفعول مطلق لـ«حُذِف»، أو في موضع الحال المفهوم من حُذِف، لا حال من الضمير في المنجرّ العائد على النصب خلافاً للهواري.

واقتصر المكودي على الحال، ولم يبيِّن صاحبها.

يَطَّرد: فاعله ضمير عائد على الحَذْف المفهوم من «حُذِف».

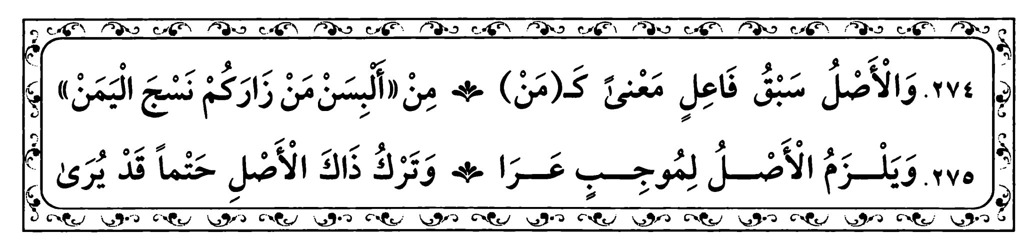
---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٥٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/١٤٨ ـ ١٤٩، وشرح الأشموني ١/٣٤٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٢، ومنهج السَّالك/١٢٨، والمقاصد الشَّافية ٣/١٥٠.

(٣) المقاصد الشَّافية ٣/١٥٠ «.. بل تركها في محل النظر لقوة أدلتها...». وانظر شرح ابن النَّاظم/٩٧، وانظر شرح المكناسي ٢/١٦.

(٤) إعراب الألفيَّة/٦٤، وشرح الهواري ٢/١٧٩، وشرح المكودي ١/٣٠٤.



ـ الكلامُ هنا علىٰ المتعدِّي في غير بابي «ظَنّ» و«عَلم»، وهو نوعان[1]:

متعدٍّ إلىٰ مفعول واحد، نحو: ضربتُ زيداً.

ومتعدٍّ إلىٰ مفعولين، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً.

ـ وإذا كان متعدِّياً إلىٰ اثنين في غير باب «ظنَّ» فلا بُدَّ أن يكون أحدهما فاعلاً في المعنىٰ، والأصلُ أنْ يتقدَّم علىٰ ما ليس فاعلاً في المعنىٰ، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، زيداً: **فاعل في المعنىٰ؛ لأنه هو الآخذ للدرهم**، ومثاله:

أَلْبِسَــنْ مَنْ زَارَكُم نَسْـجَ اليَمَـنْ

مَنْ: مفعول أول لـ«ألبسنْ»، ونسجَ: هو المفعول الثاني، ومَنْ: هو الفاعل في المعنىٰ؛ لأنه هو لابس نسج اليمن.

ـ وقوله: **ويلزمُ الأصلُ لموجبٍ عَرَا**: معنىٰ عَرَا: حَصَل، أو وجد، ويعني أنَّ الأصل المذكور هو تقديم **ما هو فاعل في المعنىٰ قد يكون واجباً، وذلك لأسباب**:

ـ منها: خوف اللَّبس: أعطيتُ زيداً عمراً.

ـ والحصر: نحو ما أعطيتُ زيداً إلَّا درهماً، وما كسوتُ عمراً إلَّا قميصاً.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٥٥، وشرح ابن طولون ١/٣٥٤ ـ ٣٥٥، وشرح المكودي ١/٣٠٥، وشرح الأشموني ١/٣٤٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٣ ـ ١٥٤، والمقاصد الشَّافية ٣/١٥٠، ومنهج السَّالك/١٢٨ ـ ١٢٩.

وكون الأول ضميراً مُتَّصِلاً، والثاني ظاهراً، نحو: أعطيتك درهماً.

ـ **وذكر القِسْم الثاني بقوله:**

وَتَـرْكُ ذَاكَ الْأَصْـلِ حَتْماً قَدْ يُـرَىٰ

يعني أنه يجب تأخير ما هو فاعلٌ في المعنىٰ لسبب مُوْجِبٍ طَرَأ، وهو علىٰ خلاف الأصل، منها:

ـ أن يكون مَحْصُوراً: ما أعطيتُ درهماً إلَّا زيداً.

ـ أن يكون الثاني ضميراً مُتَّصِلاً: الدرهمُ أعطيتُه زيداً.

ـ اتِّصال ضمير بالأول يعود علىٰ الثاني: أعطيتُ الدّابةَ راكِبَها، وأسكنت الدار بانيها.

ـ **والقسم الثالث:** هو ما خلا من الموجب والمانع، جاز بقاؤه علىٰ الأصل، وجاز خروجه عن الأصل، فجاز الوجهان، وهو مستفاد من قوله:

وَالْأَصْـلُ سَبْـقُ فَاعِـلٍ مَعْنىً...

قال الشَّاطبي[1]: «واعلم أنَّ النَّاظم لم يبيّن من الترتيب بين المفعولَيْن إلَّا ما كان من باب «أَعْطَىٰ»، وتركَ بيانَ ذلك في باب «ظَنَّ» وفي باب «أمر»...» ثم بَيَّن حكم «ظَنَّ» وقال: «وأمّا باب «أمر» فلعلّه لم يذكره هنا لأن الفعل في حكم المتعدّي إلىٰ واحد حيث كان أصل الثاني حرف جر، فكان غير داخل في ترتيب المفعولَيْن؛ فلذلك لم يذكره، والله أعلم».

وقال المكناسي: فيما نقل[2]: «ولم يعين موجب الأصل والترك اكتفاء بما في

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/١٥٣٪، وشرح المكناسي ٢/١٦.

(٢) المرجع السابق.

باب الفاعل».

الأصل[1]: مبتدأ. سبقُ: خبره، فاعلٍ: مضاف إليه، معنىٰ: منصوب بنزع الخافض، كمن: خبر لمبتدأ محذوف، مِن: جارة لقول محذوف، ومتعلَّقه: حال محذوفة، مَنْ: مفعول أول لألبسَنْ، نسج: مفعول ثانٍ.

وتقدير البيت: والأصل سبقُ فاعلٍ في المعنىٰ، وذلك كمن حال كونها كائنة من قولك: ألبسَنْ من زاركم نسج اليمن.

ـ ويلزم الأصل: فعل وفاعل، لموجب: متعلِّق بـ«يلزم»، وجملة «عرا» نعت لموجب. وتركُ ذاك: مبتدأ ومضاف إليه، الأصل: عطف بيان لذا، أو نعت له، حتماً: حال من مرفوع «يُرَىٰ»، والجملة: خبر المبتدأ.

٢٧٦. وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ ❊ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

٢٧٧. وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا ❊ وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

ـ يجوز حذفُ الفَضْلَةَ[2]، **وفُهِمَ من إطلاقه في الحَذْف أنَّهُ يجوز اختصاراً[3] واقتصاراً** وشمل قوله: فضلة مفعول المتعدِّي إلىٰ واحد نحو: «ضربت» جواباً لسؤال سائل: ضربت زيداً لمن قال: من ضربت؟

ـ ويجوز حذفُ الأول من المتعدِّي لاثنين كقوله عزَّ وجل[4]: ﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ﴾.

(١) إعراب الألفيَّة/٦٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/١٥٤، وشرح ابن طولون ١/٣٥٥ ـ ٣٥٦، وتوضيح المقاصد ٢/٥٦ ـ ٥٧، وشرح المكودي ١/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وشرح الهواري ٢/١٨٤، ومنهج السَّالك/١٣٠.

(٣) انظر باب ظنّ «وأخواتها» ص/٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٤) سورة النجم ٥٣/٣٤.

ويجوز حذفُ الثاني نحو قوله[١]: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾.

ويجوز حَذْف الأول والثاني معاً نحو[٢]: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾.

وقوله: «**إن لم يَضِر...**» أي إن لم يضرّ حَذْفُه، وذلك إذا كان جواباً، أو كان محصوراً نحو: ما ضربتُ إلَّا زيداً.

ففي هذين الموضعين لا يجوز حَذْفهما.

وذكر المرادي من ذلك ما حذف عامله نحو: إيَّاك والأَسَدَ.

ـ **وقوله: وَيُحْذَفُ النَّاصِبُها...:**

يعني أنه يجوز حَذْف الفعل النَّاصب للفضلة بشرط أن يُعْلَم جوازاً نحو[٣]: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾.

ووجوباً في باب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، وما كان[٤] مَثَلاً.

وهذا هو الوجه الثاني وأشار إليه بقوله: «**وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا**».

ـ **قال أبو حيان**[٥]: «وقد عقد النحويون لذلك باباً وهو باب ما ينتصب على الفعل الواجب إضماره، وفُهِمَ منه أن قوله: **وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إنْ عُلِمَا**».

علىٰ جهة الجواز؛ لأنه في مقابل الحَذْف علىٰ جهة اللُّزوم.

---

(١) سورة الضحىٰ ٥/٩٣.

(٢) سورة الليل ٥/٩٢.

(٣) سورة النحل ٣٠/١٨.

(٤) **نحو: الكلابَ علىٰ البقر. أي: أرسل. وكلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرّ.**
وانظر شرح ابن الوردي ٢٨٣/١، وإرشاد السَّالك ٤٢٥/١، وأوضح المسالك ٢١/٢.

(٥) منهج السَّالك/١٣٠.

ـ **قال المرادي**: «وقوله: إِنْ عُلِمَا، مما لا دليل عليه، فلا يجوز حَذْفه».

وذكر الأزهري أنّ «كحذف» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وهو كحذف.

ـ **حَذْفَ**[1]: مفعول مقدَّم لـ«أَجزْ»، إن لم يَضِر: شرط وجواب الشرط محذوف، كحذف: على تقدير كضير حذف، ما: موصولة، وصلتها الجملة إلى آخر البيت، جواباً: مفعول ثان بـ«سبق».

ـ **النَّاصِبُهَا**: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله كـ«يحذف»، والضمير المتَّصل مفعول به، وهو عائد على الفضلة، حذفُه: اسم «يكون»، والضمير عائد على النَّاصب. ملتزماً: خبر «يكون»، وقد: حرف تقليل.



(١) شرح المكودي ١/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وإعراب الألفيَّة/٦٤ ـ ٦٥.

٢٠ ـ التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

٢٧٨. إِنْ عَـامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ❁ قَبْـلُ فَلِلْوَاحِـدِ مِنْهُمَـا الْعَمَـلْ

٢٧٩. وَالثَّـانِ أَوْلَـىٰ عِنْـدَ أَهْـلِ الْبَصْـرَهْ ❁ وَاخْتَارَ عَكْسـاً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْـرَهْ

ـ يُسَمِّي العلماءُ هذا البابَ «باب التنازع»[1]، ويُسَمُّونه «باب الإعمال».

ـ والتنازع[1] هو أَنْ يتقدَّم عاملان، ويتأخَّر عنهما معمول واحد، وكلٌّ واحد من العامِلَيْن يطلبُه من جهة المعنىٰ.

ـ وقوله: عاملان: الفعل وما جَرَىٰ مَجْرَاه، وليس للحرفِ هُنَا عملٌ في هذا الباب، ولا بين جامدَيْن، وأجازه المبرّد في فعلي التعجّب.

ـ **ومثال الفعلَيْن** قوله عزَّ وَجَلّ[2]: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾.

فالفعل: آتوا يطلب «قِطراً» علىٰ أنه مفعولٌ ثانٍ، وأُفرِغْ: يطلبُه علىٰ أنه مفعوله.

وأعمل الثاني، وهو «أُفْرِغ» في «قِطراً»، وأُعْمِل «آتوني» في ضميره، وحَذَفَهُ لأنه فضله، والأصل آتونيه، ولو أعمل الأول لقال: أُفْرِغْهُ.

---

(١) توضيح المقاصد ٥٨/٢، وشرح ابن طولون ٣٥٧/١، وشرح ابن عقيل ١٥٧/٢ ـ ١٥٨، وشرح المكودي ٣٠٩/١، وشرح الهواري ١٨٩/٢، ١٩٠، ومنهج السَّالك/١٣١، وشرح الأشموني ٣٥٠/١ ـ ٣٥١، والمقاصد الشَّافية ١٦٧/٣، وأوضح المسَّالك ٢١/٢، وإرشاد السَّالك ٤٢٦/١، وشرح ابن الوردي ٢٨٥/١، وشرح ابن النَّاظم/٩٨.

(٢) سورة الكهف ٩٦/١٨.

ـ **ومثالُ الاسمين:** قول الشَّارع:

عُهِـدتَ مُغيثـاً مُغْنِيـاً مَـنْ أَجَرْتَـهُ ❁ فَلَـم أَتَّخِـذ إِلَّا فِنَـاءَكَ مَـوْئِلَا

فالاسمان «مُغيثاً» و«مُغنياً» تنازعا «مَنْ» الموصول، وكلّ منهما يطلبه من جهة المعنىٰ علىٰ المفعولية، وأُعْمِلَ الثّاني لقربه. وأعمل الأول في ضميره، وحذفه، والأصل مغيثة.

ـ **والاسم والفعلُ** نحو[1]: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾.

ها: اسم فعل بمعنىٰ خُذْ، والميم للجَمع، واقرؤوا: أمر، تنازعا «كتابيه».

وَأُعْمِلَ الثاني لقربه، وهو «اقرؤوا»، وحُذِف من الأول ضمير المفعول، والأصل: هاؤموه.

والفعل والاسم: قال المرار الأسدي:

لَقَـدْ عَلِمـت أولـىٰ المغيـرة أَنَّنِـي ❁ لَقِيْـتُ فَلَمْ أَنْكل عَنِ الضَّـرْبِ مِسْمَعَـا

وقد تنازع «مِسْمعاً» كُلٌّ من الفعل «أنكل»، والمصدر «الضَّرب».

ولم يوجد[2] أكثر من ثلاثة عوامل تتنازع في معمول واحد، وسكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة، وحكىٰ بعضهم الإجماعَ عل جواز إعمال كل منها، قال أبو حيان: «وجعل منه: كما صلَّيتَ ورحمْتَ وباركتَ علىٰ إبراهيم».

وقوله: «**اقتضيا**» خرج به نوعان:

---

(١) سورة الحاقة ٦٩/١٩.

(٢) شرح الأشموني ١/٣٥٤، وتوضيح المقاصد ٢/٦٣، وشرح المكناسي ٢/٢٦، والمقاصد الشَّافية ٣/١٨٧، وأوضح المسالك ٢/٢٢.

١ ـ **أن يكون أحد العامِلَيْن لا يقتضي عملاً في المتنازَع فيه**، كقول امرئ القيس:

فَلَــوْ أَنَّ مَـا أَسْـعَىٰ لأدنــىٰ مَعِيْشَــةٍ ﴿ كَفَانِي ــ وَلَمْ أَطْلُبْ ــ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ

علىٰ جعل الواو عاطفة، فإنَّ «أَطلبْ» غير عامل في «قليل»، فلا تنازُعَ فيه، وكأنه قال: كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلُبْ ما فوقه.

٢ ـ الثاني: **أن يكون العامل الثاني مؤكِّداً للأول**، كقوله:

فَــأَيْنَ إِلَــىٰ أَيْــنَ النَّجَــاةُ بِبَغْلَتِــي ﴿ أَتَــاكِ أَتَـاكِ اللَّاحِقُـونَ احْـبِسِ احْـبِسِ

فقوله: «أتاك» الثاني غير طالب لـ«اللَّاحقون»؛ لأنه توكيد للأول.

ـ **قوله: في اسم عَمَلْ**: يخرج به «ضربتُ زيداً وأكرمتُ عمراً» فإنَّ كلاً منهما متوجِّه إلىٰ غير ما توجَّه إليه الآخر، فلم يقتضيا العمل في اسم واحد.

قبلُ: فُهِم منه أنَّ المتنازَع فيه لا يتقدَّم على العامِلَيْن، ولا علىٰ أحدهما، وذهب بعض المغاربة إلىٰ إجازة التنازع في المتقدِّم.

قال المرادي[1]: «ومقتضىٰ ذلك ألَّا يمتنع تقديم مطلوبهما إذا طلبا نَصْباً، وقد أجاز الفارسي التنازُعَ مع توسُّط المعمول، وأجازه بعضهم مع التقديم».

والتوسُّط نحو: ضربتُ زيداً وأكرمتُ.

واستدلوا بالتقديم بقوله تعالىٰ[2]: ﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾.

ـ وقوله: **فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ**:

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٦٤ ـ ٦٥، وشرح ابن طولون ١/٣٦٠ ذكر أنَّ في التقديم علىٰ أحدهما أو علىٰ العامِلَيْن خلافاً، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٩، وشرح المكودي ١/٣١٠.

(٢) سورة التوبة ٩/١٢٨.

يعني في لفظ المتنازَع فيه؛ لأنَّ الآخر له عملٌ أيضاً في ضميره.

ـ **وعند الفراء**[1] جواز العمل لكلا المتنازِعَيْن في نحو: قام وقعد زيدٌ، فزيدٌ مرفوعٌ بالفعلين.

قال المرادي: «والصحيح أنَّه لأحدهما».

وقوله في البيت الثاني: وَالثَّانِ أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ...

ـ **فيه اختار البصريون**[2] إعمالَ الثّاني لقُربه من المعمول،

ـ **واختار الكوفيون** إعمال الأول لسبقه.

قال المكودي: «والصحيحُ مذهب البصريين؛ لأنَّ إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول، وذكر ذلك سيبويه».

وذكر المرادي عن بعض النحويين أنهما يتساويان، ثم صَحَّحَ مذهب البصريين، والنصُّ عنده كنصّ المكودي.

ـ **وصَرَّح النَّاظم** بأهل البصرة فَفُهِم من قوله: «غيرهم» أنهم أهل الكوفة. وأُسْرَة الرَّجُل: رَهْطُه، وكنىٰ بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول.

قال الهواري[3]: **«فتحصَّل من هذا أنَّ إعمال الثاني هو الأفصح لمجيء القرآن**

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٦٥، وانظر شرح ابن عقيل/١٥٩، والمقاصد الشَّافية ٣/١٨٣، ومنهج السَّالك/١٣٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٦٠، وشرح المكودي ١/٣١٠، وتوضيح المقاصد ٢/٦٥، وانظر الكتاب ١/٣٩ قال: **«ولو أعملت الأول لقلت: مررتُ ومرَّ بي بزيد، وإنما قَبُح هذا لأنهم قد جعلوا الأقرب أَوْلَىٰ إذا لم ينقض معنىً...»**. ومنهج السَّالك/١٣٢، والمقاصد الشَّافية ٣/١٩١ ـ ١٩٣، وأوضح المسالك ٢/٢٧.

(٣) شرح الهواري ٢/١٩٤.

به، واتِّفاق القُرّاء عليه».

ـ عاملان[1]: فاعل بفعل محذوف يفسِّره «اقتضيا»، عَمَلْ: مفعول به، ووقف عليه بالسُّكُون على لغة ربيعة. العملْ: مبتدأ خبره للواحد، منهما: حال من الواحد.

ـ الثانِ: مبتدأ، وَحُذِفت الياء، أَوْلَى: خبره، عكساً: مفعول اختار، غيرهم: فاعل، ذا أسرة: حال، والتقدير: وإعمال الثاني أولى.

٢٨٠. وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ❁ تَنَازَعَاهُ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

٢٨١. كَـ«يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا» ❁ وَ«قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا»

ـ المُهْمَلُ[2] هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازَعِ فيه، فيعمل في ضميره مطابقاً له.

ـ وقوله: **وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا:**

يعني من مطابقة الضمير للظاهر، ومن إثبات العُمْدة، وحَذْفِ الفَضْلة، ومن وجوب حَذْفِ الضمير في بعض الأحوال، وتأخيره في بعضها.

وذكر في البيت الثاني مثالَيْن:

ـ قوله: «**يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا**»: **يدلُّ على اختيار البصريين**، حيث أُعْمِلَ الثَّاني. ابْنَاكَا: فاعل «يُسيء»، ويُحْسِنان: هو المهمل فلذلك عمل في ضميره، وهو الألف.

(١) شرح المكودي ٣١١/١، وإعراب الألفيّة/٦٥.

(٢) توضيح المقاصد ٦٦/٢ ـ ٦٧، وشرح ابن طولون ٣٦١/١، وشرح الهواري ١٩٥/٢، وشرح المكودي ٣١١/١، وشرح ابن عقيل ١٦١/٢، وشرح الأشموني ٣٥٤/١، والمقاصد الشَّافية ١٩٣/٣، ومنهج السَّالك/١٣١، وأوضح المسالك ٢١/٢.

ـ **وقوله: «وَقَدْ بَغَىٰ وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا»: هذا يدلُّ علىٰ اختيار الكوفيين**، حيث أُعْمِلَ الأولُ وهو «بَغَىٰ» في «عَبْدَاكَا» وهو فاعله، واعْتَدَيَا: عمل في ضميره، وهو الألف.

ـ وفُهِمَ من المثالَيْن أنه يجب إضمارُ المرفوع قبل المفسِّر وبعده، ولا يجوز حَذْفُ الضمير؛ لأنَّه مرفوع، ولو كان منصوباً لجاز حَذْفُه نحو: أكرمني وأكرمتُه زيداً، فتقول: أكرمني وأكرمت زيداً.

وذكر **الشَّاطبي** أنَّ في قوله: «**وأعمل المهمل**» تنكيتاً؛ لأنه حتم بإعمال المهمل في الضمير، وأنَّ ذلك مقول ومعمول به، **فأشعر بعدم ارتضائه لمذهبي الكسائي والفرّاء**.

فإن الكسَّائي يقول: إذا أُهْمل الأول، وكان طالباً للمتنازَعِ فيه بالرفع فإنه لا يعمل في ضميره، بل يُهْمَل بإطلاق...

وذكر **الأشموني** أنَّ الفراء قال: إنِ اتَّفَقَ العامِلان في طلب المرفوع، فالعملُ لهما، ولا إضمار. نحو يُحْسِنُ ويُسيءُ ابناكا، وإنْ اختلفا أضمرته مؤخّراً، نحو: ضربني وضربت زيداً هو.

ـ ثم قال[1]: «والمعتمد ما عليه البصريون، وهو ما سبق؛ لأنَّ العُمْدة يمتنع حَذْفُها».

وذكر ما حكاه سيبويهِ[2] من قول بعضهم: **ضربوني وضربت قومك، ومنه قول الشاعر**:

---

(١) شرح الأشموني ٣٥٦/١، وانظر توضيح المقاصد ٦٩/٢، ومنهج السَّالك/١٣٣، والمقاصد الشَّافية ١٩٦/٣.

(٢) الكتاب ٤٠/١.

جَفُونِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءِ إِنَّنِي ❁ لِغَيْرِ جَمِيْلٍ مِنْ خَلِيْلِيَ مُهْمِلُ

فقد جاء فيه جواز الإضمار قبل الذكر، فإن «**جفوني ولم أَجْفُ**» تنازعا في «**الأخلَّاء**». وقداستدل به سيبويه علىٰ الإضمار قبل الذكر.

ـ أعمل[1]: أمر، المهملَ: نعت لمحذوف مفعول «أعمل»، وفي ضمير: متعلِّق بـ«أُعْمِل» علىٰ تقدير مضاف، ما: في محل جَرّ بالإضافة، تنازعاه: صلة.

وتقدير البيت: وأعْمِلَ المهملَ في ضمير المعمول الذي تنازعاه والتزِمْ الحكم الذي التُزِم عن العرب من مطابقة الضمير للظاهر مطلقاً، ومن حَذْف الفَضْلة، وإثبات العُمْدة، ومن حَذْف الضمير في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها وغير ذلك، **ثم ذكر أنه ليس بحشو. كذا عند الأزهري، وذكر مثله المرادي**[2] فقال: «والتزم ما الْتُزِما... وهو حسن **فليس هذا الكلام كما قيل حشواً**». وإعراب البيت الثاني ظاهر.

٢٨٢. وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ❁ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا
٢٨٣. بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ❁ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

ـ إذا عمل[3] أحد العاملين في الظاهر، وأهمل الآخر عنه أُعْمِلَ في ضميره، ويلزم الإِهمالُ إن كان مطلوبُ الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه، ولا فرقَ في وجوب الإضمار بين أن يكون المهمل الأول، أو الثاني نحو: **يُحْسِنان ويُسيءُ ابْنَاك**،

(١) إعراب الألفيَّة/٦٥.

(٢) توضيح المقاصد ٦٧/٢، ولم أجد فيما بين يديّ من الشروح من ذكر أنه حشو.

(٣) شرح ابن عقيل ١٦٥/٢ ـ ١٦٦ وغالب المادة منه، وشرح المكودي ٣١٢/١ ـ ٣١٣، وتوضيح المقاصد ٧١/٢ ـ ٧٢، وشرح ابن طولون ٣٦٢/١، وشرح الأشموني ٣٥٨/١، وشرح الهواري ١٩٧/٢ ـ ١٩٨، ومنهج السَّالك/١٣٤، وإرشاد السَّالك ٤٣١/١.

وَيُحْسِنُ وَيُسِيئان ابناك.

ـ وذكر هنا أن مطلوب الفعل المهمل إذا كان غير مرفوع قد يكون عمدةً، وهو مفعول «ظن»؛ لأنه مبتدأ، أو خبراً وهو المراد بقوله: **إن يكن هو الخبر**. فإن لم يكن كذلك فالطالبُ هو الأول أو الثاني، فإذا كان الأول لم يجز الإضمارُ. تقول: ضربتُ وضربني زيدٌ، ولا تضمر، فلا تقول: ضربته وضربني زيدٌ، ومنه قوله:

إِذَا كُنْـتَ تُرْضِـيْهِ وَيُرْضِـيْكَ صَـاحِبٌ ❊ جهَـاراً فكُـنْ فِـي الغَيْـبِ أَحْفَـظَ لِلْعَهْـدِ

وكان على الشَّاعر أَلَّا يُعْمل الأول في الضمير؛ لأنه فضلة يَسْتَغْني الكلامُ عنه، وذكره يترتَّبُ عليه الإضمارُ قبل الذكر وهو غير جائز، وارتكبه الشاعر من غير ضرورة.

ـ وإن كان الطالب هو الثاني وجَبَ الإضمارُ، فتقولُ: ضربني وضربتُه زيدٌ، ولا يجوز الحَذْف.

هذا إذا كان الضمير ليس بعُمْدة في الأصل، فإن كان عُمْدَةً وكان الطالبُ الأول وجب إضمارُه مؤخَّراً، فتقول: ظنَّني وظننتُ زيداً قائماً إِيَّاه، وإن كان الطالب الثاني أضمرته مُتَّصلاً أو مُنْفَصِلاً نحو قولك:

ظننتُ وظنَّنِيه زيداً قائماً، وظننتُ وَظَنَّني إيّاه زيداً قائماً.

ـ وقوله[1]: **أَوْهَل**: معناه أُهِّل لكذا، أي: جُعِل له أَهْلا، يقال: **آهَلَكَ اللهُ بالخير، وأَهَّلك للخير، أي: جعلك له أَهْلاً.**

قال الشَّاطبي: «ومعنى الكلام لا تجئْ بمضمر أُهِّل لغير الرَّفْع فَجُعِل منصوباً أو مجروراً. وقوله: بل حذْفَه الزَمْ، تأكيدٌ لما تقدَّم...».

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٢٠٣، وشرح الهواري ٢/١٩٧.

وقال الهواري: «وَأُوْهِلَ: في البيت حَشْو، والكلامُ تامٌّ بقوله: «بمضمر لغير رفع» وسوف أذكر تعقيب الشَّاطبي علىٰ قوله «إن يكن» هنا وفي البيت/٢٨٤ في الموضع الثاني.

ـ قوله[1]: مع أول: متعلّق بـ«تجئ»، وكذا قوله: بمضمر.

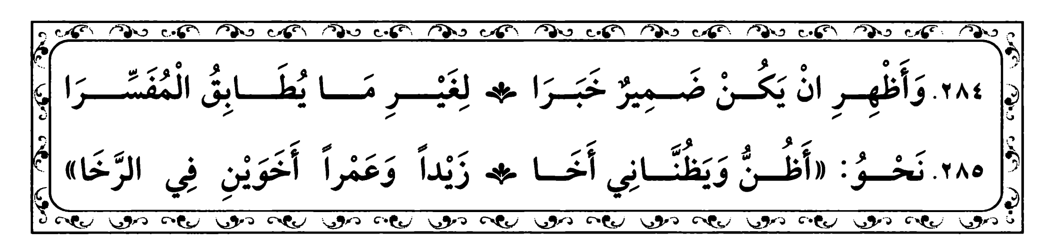
قد أُهْمِلا: صفة لـ«أول» لغير: متعلّق بـ«أُوْهِلا».

أُوْهِلا: جعل أهلاً لغير الرَّفْع، وهو نعت لمضمر.

حَذْفَه: مفعول مقدَّم بـ«الْزَمْ»، إن يكن: شرط حُذِفَ جوابه لدلالة ما تقدَّم عليه، وكذا: إن يكن هو الخبر، هو: فصل، أو توكيد لاسمها، أو مبتدأ خبره الخبر.

وتقدير البيت: ولا تجئ مع عامل أول قد أُهْمِل بمضمر مؤَهَّل لغير رَفْع بأن جعل أهلاً للنصب والجر.

والثاني: بل يلزم الحذف، فتقول: ضربتُ ضربني زيد، إلّا إذا كان المفعول خبراً، فإنه لا يجوز حذفه، بل يُؤْتَىٰ به مُؤَخّراً.



ـ قوله[2]: وَأَظْهِر: يعني أنَّ الإِضمارَ مُمْتَنِعٌ إذا تخالف صاحبُ الضمير ومُفَسِّره

(١) شرح المكودي ١/٣١٣، وإعراب الألفيَّة/٦٥ ـ ٦٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٦.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٧٣، وشرح ابن طولون ١/٣٦٢، وشرح المكودي ١/٣١٤، وشرح الأشموني ١/٣٦٢، وشرح الهواري ٢/٢٠٠ ـ ٢٠٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٠٩، ومنهج السَّالك/١٣٥ ـ ١٣٦، وإرشاد السَّالك ١/٤٣٣، وشرح ابن الوردي ١/٢٩٠ ـ ٢٩١، وشرح ابن النَّاظم/١٠٠ ـ ١٠١، وشرح السُّيُوطي/٢١٩.

في الإفراد، كأن يكون الضمير خبراً لمثنى ومفسِّره مفرد، وكذا في التذكر وفروعهما.

ـ **قال ابن طولون:** «وجب إظهاره؛ لأنه إذا أُضْمِر موافقاً للمخبر عنه خالف المفسِّر، وإذا أُضْمِرَ موافِقاً للمفسِّر خالف المخبر عنه.

ومَثَّل لذلك بقوله: **أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا...**

هذا المثال: يدلُّ على إعمال الأول: أظنّ، والثاني: يَظُنّاني هو المهمل، فعمل في ضمير المثنّى، وكان حَقّ مفعوله الثاني «أخا» أَنْ يكون ضميراً، لكنه لو أُضْمِرَ مفرداً موافقاً للمخبر عنه، وهو الياء من «يظناني» لخالف المفسِّر وهو «أخوين» في التثنية. ولو أُضمِرَ مُثَنَّى موافقاً للمفسِّر لخالف المخبر عنه، فَوَجَبَ إظهاره لذلك.

ـ **قال المرادي: زيداً وعمراً: مفعول أول لـ«أظنُّ». أَخَوَيْن: مفعوله الثاني.**

الياء: من يَظُنّاني مفعول أول له، وأخا: المفعول الثاني، وهو خبر له في الأصل.

ـ ثم قال(١): «فلو أُضْمِر فإمَّا أن يجعل مطابقاً للمفسِّر وهو ثاني مفعولَي «يَظُنّان» أو لصاحبه، وهو أول مفعولي «أظنُّ».

فإنْ جُعِل مطابقاً للمفسّر أُفْرِد فقيل «إِيَّاه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مُثَنَّى. وإنْ جُعِلَ مطابقاً لصاحبه قيل: إِيَّاهما، فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما غير جائز.

فتعيَّن الإظهار خلافاً للكوفيين في إجازة إضماره مطابقاً لصاحبه، وإن خالف المفسّر وفي إجازة حذفه...».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٧٤، وانظر شرح ابن عقيل ٢/١٦٨، وشرح السُّيُوطي/٢٢٠.

ويترتَّب على هذا أن المسألة ليست من باب التنازع، لأنَّ كلّاً من العامِلَيْن قد عمل في الظاهر.

قال المكودي[١]: «وفي بعض نسخ المرادي في هذا الفصل تخليط، والصَّواب ما ذكرتُ لك».

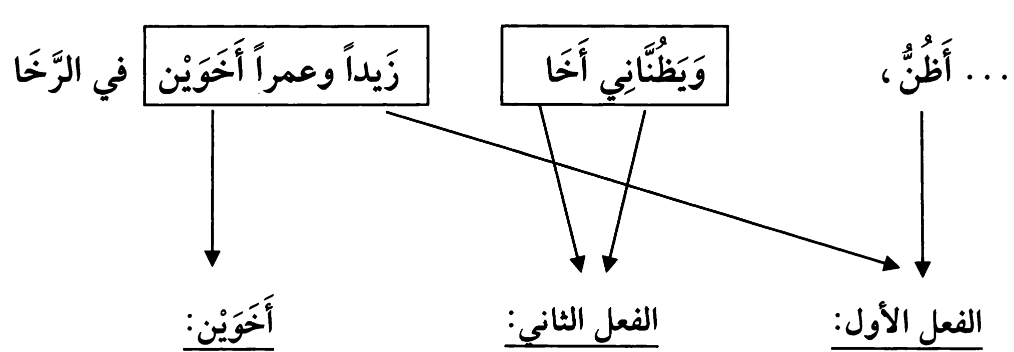
وتعقبَّه الشَّاطبي[٢] هنا وفي البيت/٢٨٣ في قوله: «إن يكن» فقد جاء بالمضارع فيه بعد إنْ، مع حذف جوابها، وهو مختصٌّ بالشِّعر، والقياس إن كان غَيْرَ خَبَرٍ...

وكذلك قوله: وأظهر ان يكن... جاء على الشّذوذ أيضاً، وهو في هذا غير مضطّر على طريقته؛ إذ كان يمكن أن يقول: وأظهرِ ان كان ضميرٌ خبراً.



(١) شرح المكودي ١/٣١٤. ولم أجد في النَّص المثبت مثل هذا الذي ذهب إليه المكودي، وقد يكون ذلك من تخليط أحد النُّسَّاخ، فالمرادي فوق هذا.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٢٠٩، وشرح المكناسي ٢/٣٠.



الفعل الأول:

زيداً وعمراً مفعول أول لهذا الفعل «أظنُّ»

الفعل الثاني:

أخا: المفعول الثاني له، وهو ظاهر، وكان الأصل ألَّا يظهر، وأن يقول: **وَيَظُنّاني إِيَّاه**، ليطابق الياء في الفعل.

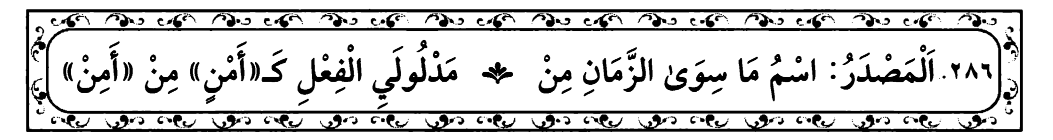
- ولو جاء يَظُنَّاني إِيَّاهما لطابق «أَخَوَيْن» ولم يُطابق الياء الذي هو خبر عنه، فتعيَّن إظهار المفعول «أخا»

أَخَوَيْن:

تنازع الفعلان فيه، فأُعْمِلَ الأُوَل وهو «أظنُّ» وهو المفعول الثاني له.

❊ ❊ ❊

٢١ ـ المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ


٢٨٦. اَلْمَصْدَرُ: اسْمُ مَا سِوَىٰ الزَّمَانِ مِنْ ✤ مَدْلُولَي الْفِعْلِ كَـ«أَمْنٍ» مِنْ «أَمِنْ»

ـ **المفاعيل خمسة، وهي:**

ـ **المفعول به، وقد تقدَّم في باب اللَّازم والمتعدي، وباب الفاعل، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه.**

ـ **والمفعول المطلق**[1]**: سُمِّي مُطْلقاً لأنه لم يقيَّد بأداة كما كان الأمر مع غيره من المفاعيل.**

ـ **من مَدْلُولَي الفعلِ**: مدلولا الفعل هما الحَدَثُ والزَّمان، والمصدر هو اسم الحدث، وقوله: المصدر، يشعر بأنه مرادف للمفعول المطلق، وليس الأمر كذلك، فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر، بل جارياً مجراه كاسم المصدر، والآلة، نحو ضربته سوطاً.

وقد يكون المصدر غير مفعول مُطْلق نحو: أعجبني ضربُك.

ـ وقوله: أَمْن: هو مصدر دالٌّ علىٰ الحدث، وهو أحد مَدْلُولَي الفعلِ.

ـ وقوله: أَمِن: فعل يدلُّ علىٰ الحدث والزمان.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٧٥، وشرح المكودي ١/٣١٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٩، وشرح ابن طولون ١/١٦٥، وشرح الهواري ٢/٢٠٤، ومنهج السَّالك/١٣٦، وشرح الأشموني ١/٣٦٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٢١٢، ٢١٤.

ولم يذكر المدلول الثاني في هذا الباب، وهو الزمان؛ لأنه غير مقصود هنا.

ـ **قال الشَّاطبي**[1]: «وإنما قال: اسم كذا ولم يقُلْ: المصدر ما سوىٰ الزمان من كذا؛ لأن لفظ المصدر إنما يُطْلَقُ علىٰ اسم المعنىٰ الواقع أو القائم بالفاعل، لا علىٰ نفس ذلك المعنىٰ».

ـ **المصدر**[2]: مبتدأ، اسم: خبر، ما: موصولة واقعة علىٰ الحدث.

سوىٰ الزمان: صلة، من: في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الصِّلة، وقد يكون متعلِّقاً بمَحْذُوف تقديره: أعني.

وقوله سوىٰ: صِلَة، يعني أنه ظرف متعلّق بِمَحْذُوف صلة للموصول.

كَأَمْنٍ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، وذلك كَأَمْنٍ، من أَمِن: صفة لـ«أَمنٍ».

٢٨٧. بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ ✦ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَـذَيْنِ انْتُخِبْ

ـ قوله[3]: بمثله، يعني أنَّه يُنْصَب بمصدر مثله، ومن ذلك قوله تعالىٰ[4]: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾، ومثله: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً.

ـ **أو فِعْل**: نحو[5]: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، ونحو: قمت قياماً.

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣١٣.

(٢) شرح المكودي ١/٣١٥، وإعراب الألفيَّة/٦٦.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٧٦، وشرح ابن طولون ١/٣٦٦ ـ ٣٦٧، وشرح المكودي ١/٣١٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٠ ـ ١٧١، ومنهج السَّالك/١٣٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٢١٦، وفي ص/٢٢٠: **«وأنه لا يكون غير ذلك، فلا يكون العامل فيه صفة مشبهة باسم الفاعل، ولا أفعل تفضيل ولا معنىٰ ظرف ولا مجرور، ولا غير ذلك من الألفاظ التي تؤدّي معنىٰ الأفعال، ولا تحرز ألفاظها...»**.

(٤) سورة الإسراء ١٧/٣٦.

(٥) سورة النِّساء ٤/١٦٤.

ـ **أو وَصْف**: نحو قوله تعالىٰ[١]: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾ ، والمراد بالوصف اسم الفاعل ، في الآية ، ومثله: أنا قائمٌ قياماً ، وأنت مضروبٌ ضرباً.

ـ **وكونه أَصْلاً لهذين**: إشارة إلىٰ أنَّ المصدر أصل للفعل والوصف ، **وهو مذهب البصريين**. وانتُخِب: اختير ، فهو اختيار النَّاظم.

ومذهب الكوفيين: أنَّ الفعل أصل للمصدر ، فالوصف مشتّق من الفعل.

وزعم ابن طلحة أنَّ الفعل والمصدر أصلان ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر ، وذكر هذا عند المرادي وأبي حَيَّان.

قال المرادي[٢]: «**والصَّحيح مذهب البصريين** ؛ لأن الفرع لا بُدَّ فيه من معنىٰ الأصل وزيادة ، والفعل يدلّ علىٰ الحدث والزمان».

كونُه[٣]: مبتدأ ، أصلاً: خبر «كون» ؛ لهذين متعلّق بـ«أصلاً».

انْتُخِب: خبر المبتدأ.

٢٨٨. تَوْكِيداً اوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ❊ كَـ«سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ»

ـ نصب توكيداً وقوعاً علىٰ المفعول لـ«يُبيّن» والتقدير يُبيّن: توكيداً أو نوعاً أو عدداً ، وأراد بيان أنواع المصدر ، وهو ثلاثة أنواع[٤]:

---

(١) سورة الذاريات ٥١/١.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٦٧ ، ومثله عند ابن طولون ١/٣٦٧.

(٣) شرح المكودي ١/٣١٦ ، وإعراب الألفيَّة/٦٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ٣/٢٢٥ ، وتوضيح المقاصد ٢/٧٧ ، وشرح الأشموني ١/٣٦٥ ، وشرح الهواري ٢/٢٠٧ ، وشرح المكودي ١/٣١٧ ، وشرح ابن طولون/٣٦٧ ، وشرح الهواري ٢/١٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٢ ، ومنهج السَّالك/١٣٧.

ـ **الأول: مصدر لمجرد التَّوكيد لا يفيد زيادة على ذلك**، فهو مفيد مثل ما أفاده الفعل، نحو: قام قياماً، وقعد قعوداً، وقوله تعالى[1]: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، وقوله[2]: ﴿وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا﴾.

وذكر المرادي أنه يسمى المُبْهَم.

ـ **الثَّاني: المبيِّن للنوع**، وهو الذي يبيِّن نوع الفعل المذكور، ففيه زيادة على معنى التوكيد، نحو: ضربتُه ضرباً شديداً، وعاقبتُه معاقبة الأمير اللِّصّ، **ويُسَمَّى هذا النوع المختصّ**، والاختصاص بنعت أو بإضافة أو بـ«أل»، نحو: سرت السَّيْرَ، أي: السير الذي تعرفه، ومثال النَّاظم: سرت سَيْر ذي رَشَد، أي: سيراً شديداً.

ـ **الثَّالث: بيان عَدَده** نحو: سِرْتُ سَيْرَتَيْن، **وَيُسَمَّى المعدود، والمحدود، وهو يفيد بيان عدد مرات الفعل**، ومنه قوله تعالى[3]: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾.

ـ ذكرنا من قبل[4] عِلّة نَصْب توكيداً ونوعاً وعدداً عند الشَّاطبي، وعنه نقل الأزهري في الإعراب.

ـ يُبين: فاعله يعود إلى المصدر، عدد: وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، كسرتُ: الكاف جارَّة لقول محذوف، أي: كقولك... وسرت: مقول لذلك المحذوف، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، سيرتين: مفعول مطلق، سير: مفعول مطلق مبين للنوع.

---

(١) سورة النِّساء ٤/١٦٤.

(٢) سورة الإسراء ١٧/١١١.

(٣) سورة الحاقة ٦٩/١٤.

(٤) المقاصد الشَّافية ٣/٢٢٥، وإعراب الألفيَّة/٦٦.

٢٨٩. وَقَـدْ يَنُـوبُ عَنْـهُ مَـا عَلَيْـهِ دَلّْ ❖ كـ«جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ»

المصدر ضربان: مؤكِّد، ومبيِّن.

أمَّا المؤكِّد فينوب عنه ثلاثة أشياء[١]:

١ ـ مرادفه نحو: قعدتُ جلوساً، وفرحتُ جَذَلاً.

وظاهر كلام المصنِّف أنّ نصبه بالفعل المذكور، وهو مذهب المازني، ونقل عن الجمهور أن ناصبه فعل مقدّر من لفظه نحو: افرح واجذل جَذَلاً.

٢ ـ ملاقيه في الاشتقاق نحو[٢]: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾. و[٣]: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾.

٣ ـ اسم المصدر نحو: اغتسلتُ غَسْلاً.

وأَمَّا المبيِّن فينوب عنه أحد عشر شيئاً ويزيد على ذلك:

١ ـ نوعه: نحو رجع القَهْقَرَى، قَعَد القُرْفُصَاء.

٢ ـ وصف[٤]: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا﴾، **ومذهب سيبويه في هذا ونحوه أنه حال.**

٣ ـ هيئة: «يموت الكافر مِيْتَةَ سوء».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٧٨ ـ ٧٩، وشرح الأشموني ١/٣٦٥ ـ ٣٦٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٣، وأوضح السَّالك ٢/٣٣ ـ ٣٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٢٧ ـ ٢٢٨، وشرح المكودي ١/٣١٧، وشرح الهواري ٢/٢٠٨ ـ ٢٠٩، وشرح ابن طولون ١/٣٦٨.

(٢) سورة نوح ٧١/١٧.

(٣) سورة المزمل ٧٣/٨.

(٤) سورة آل عمران ٣/٤١.

٤ ـ **آلة**: نحو: ضربته سوطاً. وهو مُطَّرد في آلة الفعل دون غيرها، فلا يجوز ضربته خشبةً.

٥ ـ **كُلّ**[١]: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾، مضافاً إلى المصدر.

٦ ـ **بعض**: نحو: «ضربته بعض الضرب»، مضافاً إلى المصدر.

٧ ـ **ضميره**: نحو[٢]: ﴿لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾.

٨ ـ **اسم الإشارة**: «ضربته ذلك الضَّرب».

٩ ـ **وقت**: كقول الأعشى ميمون بن قيس:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ❊ وَعَادَ كَمَا عَادَ السَّلِيم مُسَهَّدَا

١٠ ـ **ما**: الاستفهامية، نحو: ما تضربُ زيداً؟

١١ ـ **ما**: الشَّرطية، نحو: ما شئتَ فَقُمْ.

١٢ ـ **المرادف**: نحو: افرح الجَذَلْ.

١٣ ـ **العدد**: نحو: ضربته ثلاثين ضربة، وقوله تعالى[٣]: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

ـ وكثير من الشُّرَّاح لم يدخل إلى هذه التفصيلات، وأخذتُ هنا بما ذكره المرادي وابن عقيل، والأشموني، والشَّاطبي، وابن هشام، والهواري.

ـ وقد[٤]: ذكر المكودي أنه للتحقيق لكثرة ما ينوبُ عنه.

---

(١) سورة النساء ٤/١٢٩.

(٢) سورة المائدة ٥/١١٥.

(٣) سورة النور ٢٤/٤.

(٤) شرح المكودي ١/٢١٧، وإعراب الألفيَّة/٦٧، وشرح ابن طولون ١/٣٦٨.

ينوب: مضارع، عنه متعلّق بـ«ينوب»، ما: فاعل ينوب واقعة على الغائب عن المصدر، عليه: متعلّق بـ«دَلّ»، وفاعل «دَلَّ» عائد على المصدر.

كجِدّ: الكاف جارّة لقول محذوف، وجِدّ: بكسر الجيم وضمها، أَمْر، وفاعله مستتر، والجملة مقول لذلك القول المحذوف، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، كلَّ: نائب عن المصدر، الجذل: مضاف إليه.

٢٩٠. وَمَــا لِتَوْكِيــدٍ فَوَحِّــدْ أَبَــدَا ✤ وَثَــنِّ وَاجْمَــعْ غَيْــرَهُ وَأَفْــرِدَا

إذا كان المصدر لمجرد التوكيد فهو مُوَحَّد[1] **أَبداً. لَا يُثَنَّى ولَا يُجْمَع؛ لأنه كتكرير الفعل**، لا يزيد في دلالته على دلالة الفعل شيئاً، أي: دلالته على المعنى الواقع من الفاعل أو المتّصف به؛ لأنه مُبْهَم ينطلق على القليل والكثير، فالمصدر في هذا المعنى كالفعل، والفعل لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَع اتِّفاقاً، فكَذلك ما كان في معناه.

وأما غير المؤكِّد فيجوز تثنيته وجمعه وإفراده، وذلك النوع هو المبيِّن للعدد، والمبيِّن للنوع.

أما المبيِّن للنوع فالظاهر عند النَّاظم جواز تثنيته وجمعه قياساً، تقول:

غسلتُه غسلين غسلاً عنيفاً وغسلاً رقيقاً.

وضربتُه ضربين ضرباً شديداً وضرباً خفيفا.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٢٣٠ ـ ٢٣١، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٤ ـ ١٧٥، وتوضيح المقاصد ٢/٨١، وشرح ابن طولون ١/٣٦٩، ومنهج السَّالك/١٣٩. قال: نصَّ سيبويه على أنه لا اعتداد بقول النَّاس الأفكار، والعلوم، بل نص على أنه يجمع الفِكْر والعِلْم؛ لأن الحجة في استعمال العرب لا المولدين، وشرح المكودي ١/٣١٨ ـ ٣١٩، وشرح الهواري ٢/٢١٠.

وضربته ضروباً مختلفة. **وهي أمثلة الشَّاطبي**.

والخلاف فيه بين النحويين كالزَّجاجي، فقد أجاز ذلك فيه قياساً، وذهب سيبويه إلىٰ أنه لا يُقال منه إلَّا ما سُمِع، ورأيُ النَّاظم الأول، وقد ذكر سيبويه أنه سُمِعَ أمراض، وأشغال، وعقول، وحلوم. وذكروا أنَّه اختيار الشلوبين.

ـ **وأما المبيّن للعدد فظاهر**، وهو المحدود بالهاء نحو قَوْمَة وضَرْبَة فتقول: ضربت زيداً ضربتين، وضربات، وقمت قَوْمَتين وقَوْمات، ولا خلاف في هذا.

ـ ما[1] مفعول لـ«وَحِّد»، لتوكيد: صلة، غيرَه: منصوب بـ«اجمع» وهو من باب التنازع، أَفْرِدا: أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً، مفعوله محذوف مماثل للمذكور.

٢٩١. وَحَـذْفُ عَامِـلِ الْمُؤَكِّـدِ امْتَنَـعْ ❁ وَفِـي سِـوَاهُ لِـدَلِيلٍ مُتَّسَـعْ

ـ **عامل المصدر علىٰ ثلاثة أقسام:**

ممتنع الحذف، وجائز، وواجب.

وذكر في هذا البيت النوعين: الأول والثاني.

ـ وهو يعني به أنَّ حذف العامل في المؤكَّد ممتنع[2]؛ لأن المصدر يُقْصَدُ به

(١) إعراب الألفيَّة/٦٧، وشرح المكودي ١/٣١٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٣٢، وشرح الهواري ٢/٢١٠.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٧٠، ومنهج السَّالك/١٣٩ ـ ١٤٠، وتوضيح المقاصد ٢/٨٢، وشرح المكودي ١/٣٢٠، وشرح الهواري ٢/٢١١، وشرح الأشموني ١/٣٦٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٥ ـ ١٧٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٣٢.

تقوية عامله وتقرير معناه، وحَذْفُه منافٍ لذلك؛ لأنَّ الحذف منافٍ للتوكيد.

وقال في شرح الكافية الشَّافية[١]:

وَعَامِلُ الَّذِي أَتَىٰ مُؤَكِّداً ❖ سُقُوطَهُ امْنَعْ أَبَداً فَتُعْضَدَا

ـ **وتعقَّبه ولده في شرحه**[٢]، قال المكودي: واعتراضه عليه متّجه، ومثله عند الشَّاطبي. فلا يُقال: زيدٌ ضرباً، بحذف العامل وهو يَضْرب.

ـ وقوله: **وَفِي سِوَاهُ...**

هو الجائز الحذف، وسواه: أي في العددي والنوعي فيجوز حذف عاملهما إذا دلَّ عليه دليل، ولا خلاف في ذلك، تقول لمن قال: ما ضربتُ: بلىٰ ضربتين، وبلىٰ ضرباً شديداً بحذف العامل: ما ضربت.

وقد يكون الحذفُ جوازاً لدليل حاليّ، وهو ما كان مرجعه إلىٰ الحال من مشاهدة أو غيرها. تقول لمن عاد من سفره: **قدوماً مباركاً**، ولمن تكرر إصابتُه الهدفَ: **إصابتين**، والتقدير: قَدِمتَ قدوماً مباركاً، وأصبت إصابتين.

حذف[٣]: مبتدأ، امتنع: خبره، وفي سواه: خبر مقدَّم، لدليلٍ: متعلّق بحذف المقدر، مُتّسع: مبتدأ مُؤَخَّر.

---

(١) انظر فيه ص/٦٥٧.

(٢) انظر شرح ابن النَّاظم/١٠٤، وشرح ابن طولون ١/٣٧٠، وشرح الهواري ٢/٢١١، **وقد رَدَّ عليه ولده، وذكر أنَّ الناس متفقون علىٰ حذف عامل المصدر سواء كان المصدر للتأكيد أو لغيره، واحْتج بالسماع وكثرته. المقاصد الشَّافية ٣/٢٣٤: ولا أعرفه منقولاً عن أحد من النحويين إلَّا عنه في هذا النظم، وما ذكره عنه ابنه.** وانظر أوضح المسالك ٢/٣٦، وشرح المكناسي ٢/٤٣.

(٣) إعراب الألفيَّة/٦٧.

٢٩٢.وَالْحَــذْفُ حَــتْمٌ مَــعَ آتٍ بَــدَلَا ❁ مِنْ فِعْلِهِ كَـ«نَدْلاً» اللَّذْ كَـ«انْدُلَا»

ـ ذكرنا وجهين من الحَذْف في البيت السَّابق: **الممتنع والجائز**، وجاء في هذا البيت **القسم الثالث**(١) **وهو اللازم الحذف**.

قال الشَّاطبي: «ويعني أنَّ حذف عامل المصدر حَتْمٌ أي: لازم مع مصدر. قد أتىٰ في الكلام بدلاً من ذلك العامل، دلَّ علىٰ ذلك قصدُ العرب، والبدل والمبدل منه لا يجتمعان».

ـ **وَيُحْذَفُ عامل المصدر وجوباً في مواضع**:

١ ـ إذا وقع المصدر **بدلاً من فعله**، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو:

قياماً لا قعوداً، أي: قُمْ قياماً، ولا تقعدْ قعوداً.

والدعاء، نحو: سَقْياً لك، أي: سقاك الله.

وذكر بيت الأحوص:

عَلَىٰ حِيْنَ أَلْهَىٰ النَّاسَ جُلُّ أُمُوْرِهِم ❁ فَنَــدْلاً زُرَيْــقُ المَــالَ نَــدْلَ الثَّعالبِ

ندلاً: مصدر «نَدَلَ» وهو بدل من اللفظ بالفعل: انْدُلْ، وحذف العامل لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٢٤١، وشرح ابن طولون ١/٣٧١ ـ ٣٧٢، وشرح المكودي ١/٣٢٠ ـ ٣٢١، وتوضيح المقاصد ٢/٨٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٧، وشرح الهواري ٢/٢١٤، ومنهج السَّالك/١٤٠، وأوضح المسالك ٢/٣٨ ـ ٣٩، وذكر ابن هشام أنّ ابن مالك أطلق وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار، وذكر الحَذف إذا كان مقروناً بالاستفهام: أتوانياً وقد جَدّ قرناؤك. ومثله عند ابن عقيل ٢/١٧٧.

وقوله: **اللَّذ**، أي: الذي، فاللَّذ: لغة فيه. المالَ: مفعول بـ«ندلاً».

ندلاً[١]: حال من الضَّمير المستتر في «آتٍ»، من فعله: متعلِّق بـ«نَدْلاً»، كاندلا: وذلك كقولك: اندلنْ: بالنون الخفيفة، ووقف عليه بالألف. مع آتٍ: متعلّق بـ«حَتْم».

٢٩٣. وَمَـا لِتَفْصِيلٍ كَـ«إِمَّا مَنَّا» ❁ عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

٢٩٤. كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ ❁ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

٢ ـ هذا هو الموضع الثاني[٢] من مواضع الحذف الواجب للعامل، **فإنَّ المصدر إذا أُتِي به لتفصيلٍ وَجَبَ حَذْفُ** عامله حيث عَرَض.

وأشار بالقول «إمّا منّاً» إلى قوله تعالى[٣]: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾، وهو تفصيل لما قبله من الآية: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾.

أي: فإمّا تَمُنُّون منّاً وإمّا تُفادون فِداءً.

قال الشَّاطبي: «إلَّا أنَّهم حذفوا الفعل، وعوَّضوا المصدر منه، فلا يجتمعان معاً، وقد يكون ذلك في الخبر، فتقول: **لَأَجْتهدنّ فإمّا بلوغاً وإمّا موتاً، وأنا أطلب فإمّا قبولاً وإمّا ردّاً**...».

* **وفي البيت الثاني: ذكر النوعَيْن: الثّالث والرابع من مواضع الحَذْف، وهما**

---

(١) شرح المكودي ٣٢١/١، وإعراب الألفيّة/٦٧.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢٤٢/٣، وشرح ابن طولون ٣٧٢/١ ـ ٣٧٣، ومنهج السَّالك/١٤٠ ـ ١٤١، وتوضيح المقاصد ٨٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٠/٢، وشرح المكودي ٣٢٢/١، وشرح الهواري ٢١٧/٢، ومنهج السَّالك/١٤١.

(٣) سورة محمد ٤/٤٧.

المصدر المكرَّر، والمصدر المحصور.

٣ ـ **المكرر**: نحو: زيد سَيْراً سَيْراً.

٤ ـ **والمحصور**: نحو: إنما أنت سَيْراً.

واحترز باسم العين من المعنى نحو: أَمْرُك سَيْرٌ، فَإِنَّ المصدر مرفوع.

ما[1]: موصولة واقعة على المصدر، لتفصيل: صلة، إِمَّا: في موضع الحال، عامله: مبتدأ، خبره: يُحْذَفُ. مكرر: مبتدأ، خبره: كذا، ذو حصر معطوف على المبتدأ، نائبَ فِعْلٍ: حال من فاعل «ورد».

٢٩٥. وَمِنْـــهُ مَـــا يَدْعُونَـــهُ مُؤَكِّـــدَا ✤ لِنَفْسِـــهِ أَوْ غَيْـــرِهِ، فَالْمُبْتَـــدَا=

٢٩٦. =نَحْـوُ: «لَـهُ عَلَـيَّ أَلْـفٌ عُرْفَـا» ✤ وَالثَّانِ كَـ«ابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا»

هذا هو الموضع الخامس مما يجب حذف العامل فيه، ويسمّونه مؤكّداً، وهو نوعان[2]:

ـ **مؤكِّد لنفسه**: وهو الواقع بعد جملة هي نَصٌّ في معناه، وسُمِّي بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنَّه نفسها.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٢٢، وإعراب الألفيَّة/٦٧ ـ ٦٨.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٨٤، وشرح المكودي ١/٣٢٣، وشرح الهواري ٢/٢١٨، ومنهج السَّالك/١٤١، وشرح الأشموني ١/٣٧١، وأوضح المسالك ٢/٤٢، المقاصد الشَّافية ٣/٢٥٣، وشرح ابن طولون ١/٣٧٤، وشرح ابن عقيل ٢/١٨٢، قال الشَّاطبي: «**وحقاً صرفاً: صالحان لتوكيد ما قبلهما على الإفراد فكأنهما مثالان في مثال واحد تقول: أنت ابني حقاً، وأنت ابني صرفاً...**» ٣/٢٥٦.

ومثاله: نحو: **له عليَّ ألفٌ عُرْفاً**، أي: اعترافاً، فله عليَّ ألف عرفاً، هي نفس الاعتراف، وهذا هو المراد بقوله: المبتدا».

ـ **ومؤكِّد لغيره**، ومَثَّل له بقوله: **والثّانِ كابْنِي أَنْت حَقّاً صِرْفاً**. وإنما سُمِّي مؤكِّداً لغيره؛ لأنه واقع بعد جملة صارت به نصّاً في معناه، فقوله: «أنت ابني» يحتمل الحقيقة والمجاز، على أنّ المراد: أنت مثل ابني، فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل، وتعيَّنت الحقيقة، والتقدير: أَحُقُّه حَقّاً.

والعامل في هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره: أحقُّ، إن كان المبتدأ غير متكلِّم، وحُقَّني إن كان متكلِّماً.

ودَلَّ قوله: مؤكِّداً، أنه واجب التأخير عن الجملة؛ لأنَّ المؤكِّد بعد المؤكَّد.

ومنه[١]: أي: من المصدر، خبر مقدَّم، ما: مبتدأ، يدعونه: فعل وفاعل، ومفعول أول، مؤكّداً: مفعول ثان، لنفسه: متعلِّق بـ«مؤكّداً»، فالمبتدا: مبتدأ، نحو: خبره، له: خبر مقدَّم، عليَّ في موضع الحال من الضمير المستتر في الجار، ألفٌ: مبتدأ مُؤَخَّر، عُرْفاً: مفعول مطلق، الثانِ: مبتدأ أول، كابني: خبر مقدَّم، أنت: مبتدأ ثانٍ مُؤَخَّر، والمبتدأ الثاني وخبره مقول لقول محذوف مجرور بالكاف، جمعاً: مفعول مطلق، صرفاً: صفة.

٢٩٧. كَـذَاكَ ذُو التَّشْـبِيهِ بَعْـدَ جُمْلَـهْ ❊ كَـ«لِي بُكَـاً بُكَـاءَ ذَاتِ عُضْـلَهْ»

ـ **يعني أنه يجبُ حذفُ عامل المصدر إذا أُتِي به بعد الجملة على وجه التشبيه، وذلك بالشُّروط الخمسَة الآتية[٢]:**

(١) إعراب الألفيَّة/٦٨، وشرح المكودي ١/٣٢٤.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٨٤ ـ ٨٥، وشرح ابن طولون ١/٣٧٤ ـ ٣٧٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٨٣ ـ=

١ ـ أن يكون بعد جملة، واحترز من الواقع بعد مفرد، نحو: صوتُه صوتُ حمار، فلا يجوز نَصْبه.

٢ ـ أن تكون هذه الجملة حاويةً معناه.

٣ ـ أن تكون الجملة حاويةً فاعله.

٤ ـ أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

٥ ـ أن يكون المصدر مُشْعِراً بالحدوث.

ـ **ولم يُصَرِّح بباقي الشروط** لأنه مستفاد من المثال، وهو قوله: كَـ«**لِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ**»، فالجملة مشتملة على معنى المصدر، وهو «بكا»، وعلى فاعله، وهو الياء من «لي»، وليس في المصدر الذي اشتملت عليه وهو «بكا» صلاحية للعمل؛ لأنه ليس نائباً عن الفعل، ولا مقدَّراً بأنْ والفعل.

بكا: مشعر بالحدوث.

قال ابن طولون: «وعلى هذا يكون المثال تتميماً للحكم والشروط».

ـ ذو التشبيه[1]: مبتدأ، خبره: كذاك، بعد جملة في موضع الحال من «ذو» فاعل الظرف، ذات عُضْلة: هي التي تُمْنَعُ من النكاح، والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف، والتقدير: تبكي. كـ«لي»: الكاف جارّة لقول محذوف، ولي: خبر مقدَّم، بكا: مبتدأ مؤخَّر قصره للضرورة، بكاءَ: مفعول مطلق مبيِّن للنوع.

= ١٨٤، وشرح المكودي ١/٣٢٤ ـ ٣٢٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٥٦، وأوضح المسالك ٢/٤٢، وشرح الأشموني ١/٣٧١، ومنهج السَّالك/١٤٢.

(١) شرح المكودي ١/٣٢٥، وشرح ابن طولون ٢/٢٢٠ «**والعُضْلة: الحزن الشديد، والمصاب العظيم الذي لامخلص منه**»، وإعراب الألفيَّة/٦٨.

٢٢ ـ المَفْعُولُ لَهُ

٢٩٨. يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إنْ ❊ أَبَانَ تَعْلِيلاً كَـ«جُدْ شُكْراً وَدِنْ»

٢٩٩. وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ❊ وَقْتاً وَفَاعِلاً، ....

ـ المفعول له، ويُسَمَّىٰ المفعول من أَجْله، والمفعول لِأَجْله.

قال أبو حيَّان[1]: «لم يذكر النَّاظم حَدّاً للمفعول له جَرْياً علىٰ عادته في أكثر هذه الأرجوزة...».

وذكر أنه يكون منصوباً، ولم يبين في هذا البيت ما يَنْصِبه، **وفي نَصْبه خلافٌ:**

١ ـ **ذهب سيبويه وجمهور البصريين** إلىٰ أنَّه منصوب بالفعل علىٰ تقدير لام العِلَّة، نحو: قمتُ إِجلالاً لك، فالنَّاصب لإجلال هو «قمت».

٢ ـ **وذهب الزَّجَّاج** إلىٰ أنَّ انتصابه بفعل مضمر من لفظه تقديره: قمت أُجِلّه إجلالاً، ثم حذف الفعل النَّاصب، وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به.

٣ ـ مذهب الكوفيين أنه ينتصب انتصاب المصدر؛ **ولذلك لم يترجموا للمفعول له باباً استغناء بباب المصدر.**

ـ وذكر النحويون[2] أَنَّه المصدر المذكور عِلَّة للفعل، **ويُشْتَرطُ في نصبه أربعة شروط:**

---

(١) منهج السَّالك/١٤٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٢) شرح المكودي ١/٣٢٦، وتوضيح المقاصد ٢/٨٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٨٦، وشرح الأشموني ١/٣٧٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٦٧، وشرح ابن طولون ١/٣٧٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٤٨.

١ ـ أن يكون مصدراً، ويدلّ على ذلك: «**يُنْصَب مفعولاً له المصدر**».

٢ ـ أن يظهر التعليل، ويدلّ على ذلك: «**إن أبانَ تعليلاً**» فإذا لم يظهر التعليل لم يكن من هذا الباب، نحو: جلست قُعُوداً.

٣ ـ أن يتَّحد مع الفعل المعلَّل في الزمان. «**وهو بما يعمل فيه مُتَّحد/ وقتاً وفاعلاً**».

٤ ـ أن يتَّحد فاعلهما.

ومثَّل لذلك بقوله: جُدْ شكراً، فإنَّ شُكْراً مصدر أبان التعليل. فلو اختلف الزمان وزمان الفعل لم ينصب نحو أتيتك أمسِ لإكرامك غداً، وكذا لو اختلف فاعلهما، نحو: أكرمتُك لإكرامِك لي.

٥ ـ **وزاد الشّلوبين**[١] في «الأسئلة والأجوبة» شرطاً آخر وهو أن يكون من أفعال القلوب، كقولك: **جئتك رهبةً ورغبةً**.

يُنْصَبُ[٢]: فعل مضارع مبني للمفعول، مفعولاً: حال من المصدر، له: متعلِّق بـ«مفعولاً».

المصدر: نائب عن الفاعل بـ«يُنْصَب»، إِنْ: شرط، أبانَ: بمعنى أظهر، فعل الشَّرط، وجوابه محذوف جوازاً، تعليلاً: مفعول «أبان» كَجُدْ: الكاف جارَّة لقول طُرِح، وبقي مقولُه، جُدْ: أمر من جاد، شكراً: مفعول له.

قال الشَّاطبي[٣]: «قوله: ودِنْ: يحتمل أن يكون تكميلاً للمثال، وهو أمر من

---

(١) شرح المكناسي ٢/٥١، وإرشاد السَّالك ١/٤٤٨ «**واشترط الأكثرون فيه أن يكون من مصادر الأفعال القلبيّة كالرغبة والإكرام...**».

(٢) إعراب الألفيَّة/٦٩، وشرح المكودي ١/٣٢٧، وشرح الهواري ٢/٢٢٣.

(٣) المقاصد الشَّافية ٣/٢٧٥.

دان يدينُ بالشيء إذا اتَّخذه ديدناً[١] وعادة، أي: اجْعل ذلك عادة فلا تزال تجود على النَّاس شكراً لما أُعْطيتَ.

ويَحْتمل أن يكون إشارةً إلى مثال ثانٍ حُذف منه المفعول له لدلالة الأول عليه، كأنَّه قال: ودِنْ شكراً، ويكون أمراً من دان له يدين إذا ذلَّ وخَضَع، كأنه يقول: اخضع لمن أعطاك شكراً له، أو مِن دِنْتُه إذا جازيته، أي: جاز من أعطاك شكراً له».

وقتاً وفاعلاً: منصوبان على حذف الجارِّ، أي في وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل.

٢٩٩. .... ❋ .... / وَإِنْ شَــرْطٌ فُقِــدْ

٣٠٠. فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ❋ مَـعَ الشُّـرُوطِ كَــ«لِزُهْدٍ ذَا قَنِـعْ»

عند المكودي[٢]: فاجرره باللام، ومثله عند الأزهري، والمرادي، وشرح السُّيُوطي وعند الأشموني: في بعض النسخ. أي[٣]: إذا فُقِد شرط من الشروط السَّابقة وَجَبُ جَرُّ ما عُلِّل به الحرف الدالّ على التعليل، وهو اللَّام، أو ما يقوم

---

(١) في النص المطبوع ٣/٢٧٥ «ديناً»، **والتصويب من إعراب الألفيّة.**

(٢) شرح المكودي ١/٣٢٧، وإعراب الألفيَّة/٦٩، وفي شرح التصريح ١/٢٣٥ «واقتصر النّاظم على اللام لأنها الأصل».

وعند الشّاطبي: «**... وإنما لم يقل فاجرره باللام لمشاركة غيره له في تلك الدلالة وفي الاستعمال في هذه المواضع**» المقاصد الشَّافية ٣/٢٧٧. وانظر توضيح المقاصد ٢/٨٧، وشرح الأشموني ١/٣٧٤: وفي بعض النسخ باللام.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٨٧ ـ ٨٨، وشرح الهواري ٢/٢٢٤، وشرح ابن طولون ١/٣٧٨، وشرح المكودي ١/٣٢٧ ـ ٣٢٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٧٧ ـ ٢٧٨، وشرح ابن عقيل ٢/١٨٦، وشرح المكناسي ٢/٥٢.

مقامها، وهو: **مِن، وفي، والباء**.

ـ تقول: جئت للمال، لأنه ليس بمصدر.

ـ وجئت أمسِ لإكرامك غداً؛ لاختلاف الزمان.

ـ وأحسنتُ إليك لإحسانك ليّ؛ لاختلاف الفاعل.

ـ **قال المرادي**: «وقوله: **وليس يمتنع**... يعني أنه لا يمتنع جَرّه بالحرف مع استيفائه للشروط نحو: «قَنِعَ هذا للزهد» فإنَّ هذه الشروط ليس اجتماعها موجباً للنَّصْب بل مسوِّغ له».

ـ **وقال ابن طولون**: «وفُهِم من تمثيله أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله، ولا يختصّ ذلك بالمجرور، بل هو جائز في المجرور والمنصوب، ونص عليه الرُّمَّاني في «الموجز».

ـ اسم[1] «ليس» ضمير يعود على المفعول له، يمتنع: فيه ضمير يفسِّره الجر المفهوم من قوله: «فاجرره»، يمتنع: خبر «ليس»، مع الشروط: متعلِّق بـ«يمتنع»، والتقدير: مع استكمال الشُّروط، كـ«لزُهْدٍ»: الكاف جارَّة لقولٍ محذوف، وهو متعلِّق بـ«قَنِعْ»، ذا: مبتدأ، قنع: بمعنى رضي، خبره.

٣٠١. وَقَـلَّ أَنْ يَصْـحَبَهَا الْمُجَـرَّدُ ❊ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)، وَأَنْشَدُوا:=

٣٠٢. =«لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ❊ وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الْأَعْـدَاءِ»

ـ **الرِّواية عند الشَّاطبي**: «وقل أَنْ يَصْحَبَهُ» وذكر الأزهري أنه كذلك في بعض النسخ.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٢٨، وإعراب الألفية/٦٩.

ـ يريد[١] من هذا أنَّ المفعول له إذا كان مجرّداً من «أل» والإضافة لا تصحبه اللامُ إِلَّا قليلاً.

وإنْ كان مقترناً بـ«أل» يقلُّ أَلَّا تصحبه اللَّام فنحو: قمت لإكرامك، قليل، وإكراماً لك كثير. ونحو: قمت الإكرام، قليل. وقمت للإكرام كثير.

ـ **قال المرادي**: «يعني أنَّ المجرد من «أل» والإضافة يترجَّح نَصْبه، وقلَّ أن يصحب الحرف، فقوله: «**ضربته تأديباً**» أرجح من قولك: **ضربت لتأديبٍ**».

ـ ثم قال: ومنع الجزولي جَرَّ المجرد. قيل: ولم يقل به غيره.

ـ ثم قال: «وأشار إلىٰ الثاني بقوله: «**والعكسُ في مصحوب أل**».

يعني أنَّ الأرجح في مصحوب «أل» جَرُّه بالحرف، فقولك: ضربته للتأديب، أَرْجَحُ من قولك: ضربته التأديبَ.

وأتىٰ بشاهد علىٰ نَصْب مصحوب «أل» وهو قوله[٢]:

«**لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ** ...... ❊ ......

فالجبنَ: مفعول له، وهو مقرون بـ«أل»، وجاء منصوباً علىٰ قلَّة، والأكثر فيه الجرّ.

قال المرادي: «وسكتَ عن المضاف فلم يَعْزُه إلىٰ راجح النصب، ولا إلىٰ راجح الجر، فعُلم أنه يستوي فيه الأمران[٣] نحو: **جئتك ابتغاء الخير، ولابتغاء الخير**».

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٧٨، وتوضيح المقاصد ٢/٨٨، وشرح الهواري ٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٨٠، وشرح المكودي ١/٣٢٨.

(٢) قال الشَّاطبي: «وهذا الشاهد لا أحفظه عن غيره، ولا أعلم قائله». المقاصد الشَّافية ٣/٢٨٢.

(٣) انظر أوضح المسالك ٢/٤٨، وشرح ابن النَّاظم/١٠٧.

وعند ابن النَّاظم: فعلته مخافة الشر، ولمخافة الشر.

ـ **قال الشَّاطبي**[1]: «ويكون بالإضافة نحو قول حاتم الطائي، أنشده سيبويه:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيْم ادِّخَارَه ❁ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيْمِ تَكَرُّما

ومنه في القرآن[2]: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾... وهو كثير أيضاً»، ومنه قوله تعالى[3]: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾.

قلّ[4]: ماض، أَنْ يصحبها المجردُ: جملة يصحبها صلة موصول حرفي، والمصدر المؤوَّل فاعل «قلّ»، المجرّد: فاعل يصحبها.

العكسُ: مبتدأ، في مصحوب: خبره، أل: مضاف إليه.

أنشدوا: أي النُّحاة، ومفعوله قول مَحْذُوف.

الجبنَ: مفعول لأجله، عن الهيجاء: متعلّق بـ«أَقْعُدُ».

ـ **قال الشَّاطبي**: «ومعنى البيت الذي أنشده ظاهر، يقول: لا أَقْعُد عن الهيجاء جُبْناً وَفزَعاً ولو توالت وتتابعت عليَّ الأعداء زُمَراً بعد زُمَر يتلو بعضها بعضاً، فإني لا أكترِثُ بِهِم، ولا أَجْبُنُ عنهم، يَصِف نفسَه بالشجاعة...».



(١) المقاصد الشَّافية ٣/٢٨١.

(٢) سورة النساء ٤/١١٤.

(٣) سورة البقرة ٢/١٩.

(٤) إعراب الألفيَّة/٧٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٨٢.

٢٣ ـ المَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفاً

٣٠٣. اَلظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْ مَكَانٌ، ضُـمِّنَا ❊ (فِي) بِاطِّرَادٍ كَـ«هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا»

ـ يُسْتَفَادُ من هذه الترجمة أنّ لهذا النوع من المفاعيل اسمين[1]: **مفعول فيه**، **وظرف**.

ـ **وسمَّاه[2] الفرّاء مَحَلّاً، وسَمَّاه الكسائي صفةً.**

ـ وعَرَّف[3] المصنِّف الظَّرف هنا بأنّه زمان أو مكان ضُمِّن معنىٰ «في» باطّراد، ومثَّل له بقوله: **امكث هنا أَزْمُنا**، وهنا: ظرف مكان، وأزمنا: ظرف زمان، وكلّ منهما تضمَّن معنىٰ «في»؛ إذ هو علىٰ تقدير: امكث في هذا الموضع، وفي أزمنٍ.

ـ واحترز بقوله: **ضُمِّنا معنىٰ «في»**: مما لم يتضمَّن من أسماء الزمان أو المكان معنىٰ «في» نحو: **يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ فيه**، فيومُ: مبتدأ، ويومٌ: خبر، والدار لزيد، فهذا لَا يُسَمَّىٰ ظرفاً في هذه الحالة.

ـ واحترز بقوله: باطّراد، من نحو: دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدّار، وذهبت الشَّامَ، فهذه الأسماء علىٰ تقدير «في»، ولكن ذلك ليس مطّرداً؛ لأنَّ أسماء المكان المختصَّة لا يجوز حذف «في» معها، وإنما هي منصوبة علىٰ التشبيه بالمفعول به.

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٨٠.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/١١٩، وفي شرح التصريح ١/٣٣٧ **«وسماه الفرّاء مَحَلّاً، والكسائي وأصحابه يُسَمّون الظروف صفات...»**.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/١٩١، وشرح ابن النّاظم/١٠٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٥٤.

قال ابن عقيل: «فلا يحتاج إلىٰ قوله: باطّراد، ليخرجها؛ فإنها خرجت بقوله: ما ضُمّن معنىٰ «في»، والله تعالىٰ أعلم».

وذكر المكودي[1] أنّ في نصب «الدار» ونحوها من اسم المكان المختصّ ثلاثة مذاهب:

١ ـ **الأول** أنَّه انتصب نصبَ المفعول به بعد إسقاط الخافض علىٰ التوسُّع والمجاز، وإليه ذهب النَّاظم.

٢ ـ **الثاني** أنّه انتصب نصبَ المفعول به حقيقةً، وأنّ «دخل» معه متعدٍّ بنفسه. وذكروا أنّه مذهب الأخفش.

٣ ـ **الثالث** أنَّه انتصب انتصابَ الظَّرف، وَأُجْري مُجْرَىٰ المُبْهم من ظروف المكان.

ـ ثم ذكر أنَّه علىٰ الثاني والثالث لا يحتاج إلىٰ قيد الاطِّراد[2].

وقال ابن طولون[3]: «وأَخْرَج بقوله: باطِّراد المكان المختصَّ المنصوب بـ«دخل» نحو: دَخَلت المسجدَ والدّارَ؛ فإنَّه غير ظرف؛ لأنَّه يطَّرد نصبُه مع سائر الأفعال، فلا تقول: صليتُ المسجدَ والدَّارَ....»، ثم ذكر أنَّ فيه ثلاثة أقوال: **التشبيه بالمفعول به، والنصبُ علىٰ الظرف، وقيل: مفعولٌ، ودخلتُ: متعدٍّ.**

ومثلُ نصَّي المكودي وابن طولون تجده عند المرادي.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٣١.

(٢) ومثل هذا الاعتراض ذكره ابن النّاظم علىٰ أبيه. انظر الشَّرح/١٠٧ «... فلا حاجة إلىٰ الاحتراز عنه بقيد الاطّراد...». ومثله عند الشَّاطبي في المقاصد الشَّافية ٣/٢٨٨.

(٣) شرح ابن طولون ١/٣٨١، وانظر شرح ابن النَّاظم/١٠٧، وتوضيح المقاصد ٢/٩٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٨٣، ٢٨٨، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٢، وشرح الهواري ٢/٢٣٠.

الظرفُ(١): مبتدأ، وقتٌ: خبره، ضُمِّنا: فعل ماض مبني للمفعول متعدٍّ لاثنين: الأول: الألف النائبة عن الفاعل، ويحتمل أن تكون الألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد علىٰ أحد الشيئين، والجملة نَعْت وقت أو مكان، في: في محل نصب مفعول ثان، باطِّراد متعلِّق بضُمِّنا، كهنا: الكاف جارَّة لقول محذوف. وهنا ظرف مكان متعلِّق بـ«امكث»، وأَزْمُنا: مثله، وامكث ومتعلقاه في موضع نصب بالقول المحذوف، والقول والمقول خبر المبتدأ المحذوف.

٣٠٤. فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ✤ كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

يعني أنَّ حكم الظرف النَّصبُ، وأنَّ الناصبَ له هو الواقُع فيه من فِعل أو ما في معناه.

ـ وأنَّ النَّاصب(٢) **قد يكون ظاهراً**، نحو: جلستُ أمامَ المسجدِ، وسرتُ يوم الخميس.

وقد يكون مُقَدَّراً:

١ ـ **جوازاً**، نحو: يومَ الجمعة. لمن قال: متىٰ قدمتَ؟

وفرسخين. لمن قال: كم سِرْتَ؟

٢ ـ **وجوباً**، كالواقع خبراً نحو: زيدٌ عندك.

ـ **أو صِلةً**، نحو: سار الذي هنا، وجاء الذي عندك.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٧٠، وشرح المكودي ١/٣٣١، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٨٣.

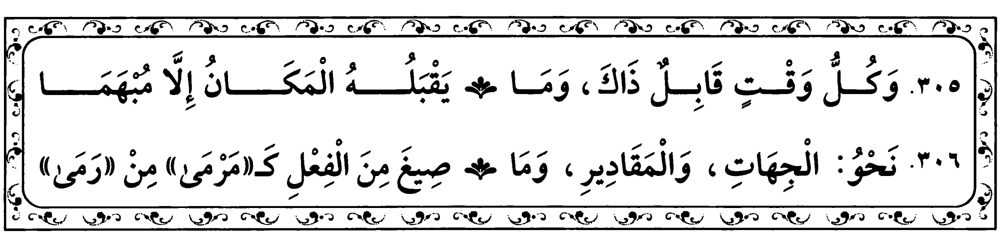
(٢) توضيح المقاصد ٢/٩١، وشرح ابن طولون ١/٣٨٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٣، وشرح المكودي ١/٣٣٢، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٩٣، وشرح الهواري ٢/٢٣١، وشرح الأشموني ١/٣٧٨، ومنهج السَّالك/١٤٦، وإرشاد السَّالك ١/٤٥٥.

ـ **أو صفةً**، نحو: رأيتُ طائراً فوق غصن، ومررتُ برجلٍ عندك.

ـ **أو حالاً**، نحو: شاهدتُ الهلالَ بينَ السَّحابِ، ومررتُ بزيد عندك.

ـ **قال ابن عقيل**: «فالعاملُ في هذا الظرف مَحْذوف وجوباً في هذه المواضع كُلِّها، والتقدير في غير الصِّلة: استقرّ أو مستقِرّ، وفي الصِّلة: استقرّ...».

ـ **مُظْهَراً**[1]: خبر «كان» مقدَّم، إنْ: شرط، و«لا» نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإن لم يكن مُظْهراً، فانوه: جواب الشرط، مُقدّراً: عند الشّاطبي حال مؤكِّدة؛ لأنَّ قوله: «فانوه» يعطي معنىٰ قدّره في نيتك.



٣٠٥. **وَكُـلُّ وَقْـتٍ قَابِـلٌ ذَاكَ، وَمَـا ❁ يَقْبَلُـهُ الْمَكَـانُ إِلَّا مُبْهَمَـا**

٣٠٦. **نَحْوُ: الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا ❁ صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَـ«مَرْمَىٰ» مِنْ «رَمَىٰ»**

يعني أنَّ أسماء الزمان جميعها قابلةٌ للظرفيَّة، المُبْهم منها والمختصُّ.

والمُبْهَم: ما دَلَّ علىٰ قَدْرٍ من الزَّمان غير معيَّن كـ: حِين، ووَقْت، ودَهْر.

والمختَّصُّ: ما ليس بِمُبْهَم، **وهو أسماء الشهور، والأيام، وما عُرِّف بـ«أل»، والمعدود.**

ثم قال: **وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا**:

يعني أنَّ أسماء المكان لا تقبل الظرفيَّة إلَّا إذا كانت مُبْهَمةً، فإنْ كانت مختصَّةً فإنها لا تقبل الظرفيَّة، نحو: الدار، والمسجد.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٣٢، وإعراب الألفيَّة/٧٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٩٥، وشرح الهواري ٢/٢٣١، ومنهج السَّالك/١٤٦.

قال ابن طولون[١]: «والمختصُّ من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة، نحو: الدار، والمسجد، والجَبَل، والمُبْهَم ما ليس كذلك».

ثم شرع في بيان **المُبْهَم** من أسماء المكان، فقال:

نَحْوُ الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ...

فالمبهم ثلاثة أنواع:

ـ **الجهات**، نحو: خَلْف، وقُدّام، وأمام، وفوق، وتحت، ووراء، ويمين، وشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، وحِذاء.

ـ **والمقادير**: نحو مِيْل[٢]، وفَرْسَخ، وبَريد، وغَلْوَة «وهي مئة باع».

ـ **ما صيغ من الفعل**: كـ: مَرْمَىٰ، ومَذْهَب.

وهي عبارة منقودة عند أبي حَيَّان وإنما هما مصوغان من المصدر.

قال المكودي: وإنما استُؤْثِرَت أسماء الزمان بصلاحية المُبْهَم منها والمختصّ علىٰ أسماء المكان؛ لأنَّ أصل العوامل الفعل، ودلالته علىٰ الزمان، أقوىٰ من دلالته علىٰ المكان؛ لأنه يدلّ علىٰ الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلىٰ المكان بالالتزام فقط....».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٩٢، وشرح ابن طولون ١/٣٨٢، وشرح المكودي ١/٣٣٢ ـ ٣٣٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٤ ـ ١٩٦، وشرح الأشموني ١/٣٧٨ ـ ٣٧٩، وشرح الهواري ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، ومنهج السَّالك/١٤٧، ١٤٩، وشرح ابن النَّاظم/١٠٨.

(٢) ذكر أبو حيان في شرحه علىٰ التسهيل عن قاسم بن ثابت قال: سُمِّي الميل ميلاً لأنهم كانوا ينصبون علىٰ الطرق أميالاً كانوا يعرفون بها الخُطىٰ التي مشوها فيجعلون علىٰ رأس كل ثلاثة آلاف ذراع بناء كهيئة الميل يكتبون فيه العدد مما مَشوه... انظر شرح المكناسي ٢/٥٨، وانظر النَّص في منهج السَّالك/١٥٠.

ـ وذكروا أنَّ ظاهر قوله: أنَّ «مرمىٰ» صيغ من «رمىٰ»، وليس كذلك، فإن حَمْل الفعل هنا علىٰ الفعل اللغوي، وهو المصدر، فيكون قوله من «رمىٰ» علىٰ حذف مضاف، أي: من مصدر رمىٰ، ولكن قوله: من رمىٰ: يبعده. كذا عند المرادي والمكودي وغيرهما، وسبق نقد أبي حَيّان.

ـ وذكر ابن عقيل أنَّ ظاهر كلامه أن «مرمىٰ» مشتّق من «رَمَىٰ»، وليس علىٰ مذهب البصريين.

ـ كلٌّ[1]: مبتدأ، قابلٌ: خبره، ذاك: إشارة إلىٰ النَّصْب علىٰ الظرفيَّة، وهو في محل نَصْب بـ«قابل»، ما: نافية، يقبله: الضمير للنَّصب المفهوم من الفعل، المكان: فاعله، إلَّا: للحصر، مُبْهماً: حال من المكان.

نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف، الجهات: مضاف إليه، ما: موصول اسمي، صِيْغ: جملة الصِّلة، من الفعل: متعلّق بصيغ. كمرمىٰ: علىٰ تقدير: وذلك كمرمىٰ، من رمىٰ: متعلّق بحالٍ محذوفة.

٣٠٧. وَشَـرْطُ كَـوْنِ ذَا مَقِيسـاً أَنْ يَقَـعْ ❊ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

يعني أنَّ شرط القياس[2] في نَصْب هذا النوع، أي: المشتقّ، أن ينصبه عاملٌ اجتمع معه في الأصل المشتق منه نحو: رميتُ مَرْمَىٰ زيدٍ، وقعدتُ مقعدَهُ، وذهبت مَذْهباً، وجلست مجلساً.

قال المرادي: «فلذا عُدَّ من الشَّواذ قولهم: هو مني مَقْعَدَ القابلة...».

---

(١) إعراب الألفيَّة/٧١، وشرح المكودي ١/٣٣٣.

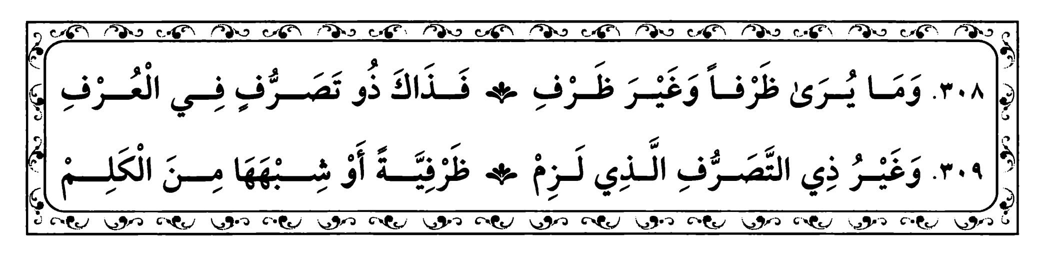
(٢) منهج السَّالك/١٥١، وشرح ابن طولون ١/٣٨٤، وتوضيح المقاصد ٢/٩٤، وشرح الكودي ١/٣٣٤، والمقاصد الشَّافية ١/٣٠٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٩، وشرح ابن النَّاظم/١٠٨.

ومنه قولهم: **زيد مني مَزْجَرَ الكلب، ومناط الثّريّا، وهو مني مَعْقِد الإزار**، والعامل في هذا الاستقرارُ، وليس مما اجْتَمَع معه في الأصل.

قال ابن طولون: «ولو عمل في مَزْجر: زَجَرَ، وفي مَقْعَد: قعد، وفي مناط: ناط، لكان مقيساً».

ـ شرطُ[1]: مبتدأ، ذا: إشارة إلىٰ المصدر المشتّق، مقيساً: خبرُ كون، أنْ يقع: وما بعدها خبر المبتدأ، ظرفاً منصوب علىٰ الحال من فاعل «يقع»، لما: متعلِّق بـ«ظرفاً»، أو هو في موضع الصِّفة لـ«ظرفاً»، و«ما» موصولة واقعةٌ علىٰ العامل، اجتمع: صلة «ما»، وفي، وما: متعلِّقان بـ«اجْتمع».

وتقدير البيت: وشرط كون هذا المَصُوغِ مَقِيساً وقوعُه ظرفاً للعامل الذي اجتمع معه في أصله.



٣٠٨. وَمَا يُرَىٰ ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ✽ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

٣٠٩. وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ✽ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

ـ ظروف الزمان وظروف المكان نوعان: مُتَصَرِّفة وغير مُتَصَرِّفة[2]:

ـ **فالمتصرِّفُ**: ما لا يلزم الظرفيَّة، بل يُستعمل ظرفاً تارة، وغير ظرف تارة أخرىٰ، نحو: يوم وليلة، من الزمان، ويمين وشمال من المكان.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٣٥، وإعراب الألفيَّة/٧١.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٩ «**وقول العامة خرجت إلىٰ عندك خطأ**» وتوضيح المقاصد ٢/٩٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٠٦، وشرح المكودي ١/٣٣٥، وشرح الأشموني ١/٣٨٠، ومنهج السَّالك/١٥٢، وشرح الهواري ٢/٢٣٦.

تقول: خرجتُ يومَ الجمعة، وجلست مكانَك: وهو ظرف.

وتقول: أعجبني يومُ الجمعة، ونظرت إلىٰ مكانِك، فهو ليس ظرفاً، فهو في الأول فاعل، وفي الثاني مجرور، ويأتي مفعولاً، وظرفاً ومنصرفاً؛ لأنه يدخله الجرّ والتنوين.

ـ **وغيرَ مُتَصَرف**: وهو ما لا يُستعمل إلَّا ظرفاً أو شبهه نحو: سَحَرَ، إذا أردته من يومٍ بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرّف نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾.

ـ وفوق: نحو: جلست فوق الدَّار.

ـ فكل واحد من سحر وفوق لا يكون إلَّا ظرفاً، مع شرط «سحر» الذي ذكرته. وذكر المكودي: **قطّ، وعَوْضُ**.

ـ والذي لزم الظرفيَّة أو شبهها «**عِنْدَ، ولدن**» **والمراد بشبه الظرفيَّة** أنه لا يخرج عن الظرفية إلَّا باستعماله مجروراً بمن نحو: خرجتُ من عند زيد، ولا يُجَرُّ عند إلَّا بـ«من»، **فلا يُقال: خرجت إلىٰ عنده**.

ـ ما[2]: موصولةٌ في محل رفع مبتدأ، يُرَى: تحتملُ البصريَّة والقلبيَّة، **فعلىٰ القلبية** يتعدَّىٰ لاثنين: الأول ضمير مستتر قائم مقام الفاعل، وظرفاً: مفعوله الثاني.

ـ **وعلىٰ البصرية** يتعدَّىٰ لواحد، وهو النائب عن الفاعل، وظرفاً: حال من النائب عن الفاعل. وجملة «يُرَىٰ» صلة الموصول.

فذاك: مبتدأ، ذو خبر عنه، في العُرْف: متعلِّق بتصرُّف.

---

(١) سورة القمر ٥٤/٣٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/٧١ ـ ٧٢، وشرح المكودي ١/٣٣٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٣١٣.

وقوله: ذو تصرف في العُرْف: يعني في عُرْف النُّحاة، وهو إحالة على السماع، وليس فيه علّة توجب القياس، كذا عند الشَّاطبي.

ـ وغَيْرُ: مبتدأ، الذي: خبر المبتدأ، ويجوز العكس، لزم: فعل ماض، ظرفيَّة: مفعول لزم، وجملة لزم: صلة الذي، أو شبهها: معطوف على محذوف تقديره: أو لزم ظرفيةً أو شبهها، من الكلم: متعلِّق بشبهها، والكلم: واقع على الظروف التي تستعمل ظروفاً أو شبهها.

قال الشَّاطبي: من الكلم: راجع إلى غير ذي التصرُّف في حال منه.

ـ وذكر **الأزهري**: أنه يجوز أن يكون متعلّقاً بلزم، ويكون الكلم واقعاً على الظروف التي تستعمل ظروفاً أو شبهها.

٣١٠. وَقَـدْ يَنُـوبُ عَـنْ مَكَـانٍ مَصْـدَرُ ✻ وَذَاكَ فِـي ظَـرْفِ الزَّمَـانِ يَكْثُـرُ

ـ هذا يعني به أنَّ المصدرَ ينوبُ[1] عن ظرف المكان وظرف الزمان، ونيابته عن ظروف المكان قليلة.

وقوله: قد ينوبُ: يُفْهَم منها هذه القلَّة.

غير أنَّ نيابته عن ظرف الزمان كثيرة، وصرَّح بذلك بقوله: «يَكْثُرُ».

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٠٠، وشرح ابن طولون ١/٣٨٥، وشرح المكناسي ٢/٦٠، وتوضيح المقاصد ٢/٩٦، وشرح المكودي ١/٣٣٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٣١٤ قال: «فإنّ العرب فعلت ذلك في كلامها اتّكالاً واتّساعاً على فهم المعنى، واختصاراً حتى كأن الموضع من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه»، وشرح الهواري ٢/٢٤٠، وشرح ابن النَّاظم/١٠٩، وشرح ابن الوردي ١/٣٠٢، وإرشاد السَّالك ١/٤٥٩.

ـ **قال ابن طولون:** «ونيابته عنهما هي من باب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه».

ـ **مثال نيابته عن ظرف المكان:** جَلَسْتُ قربَ زيدٍ، أي: مكانَ قربِ زيدٍ، فحذف المضاف، وهو «مكان»، وأُقيم المضاف إليه مقامه فأُعرب بإعرابه، وهو النَّصب على الظرفيَّة ولا ينقاس.

ـ **قال ابن عقيل:** «ولا تقول: آتيك جلوسَ زيد، تريد مكان جلوسه».

ـ **ومثال نيابته عن ظرف الزَّمان:** آتيك طلوعَ الشَّمس، وقدومَ الحاج، وخروجَ زيد، ورحلنا خُفُوقَ النجم، أمهلته نحرَ جزورٍ، والأصل: وقتَ طلوع الشَّمس، ووقتَ قدوم الحاج، ووقتَ خروج زيد، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر.

ـ **قال المرادي:** «**وكثرتُه تقتضي القياس عليه**».

ـ قد[1]: حرف تقليل، ينوبُ: مضارع، عن مكان: متعلِّق بـ«ينوب»، مصدر: فاعل «ينوب»، ذاك: مبتدأ، في ظرف: متعلِّق بـ«يكثر»، يكثر: خبر المبتدأ.



(١) إعراب الألفيَّة/٧٢.

٢٤ ـ المَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١. يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ❖ فِي نَحْوِ: «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ»

٣١٢. بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ❖ ذَا النَّصْبُ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّْ

ـ المفعولُ[1] معه هو الاسم المنصوب بعد واو بمعنى «مع»، وهي الدالَّة على المصاحبة.

ـ واستغنى النَّاظم عن الحدِّ بالمثال، وذكر أنَّ حكم المفعول معه النصبُ، ومثاله: **سِيري والطريقَ**، أي: مع الطَّريق.

ـ **قال المرادي**: «وهذا الباب مقيس على الأَصحّ، وقد فُهِم من قوله: نحو...».

ـ **والنَّاصبُ للمفعول معه ما تقدَّمه من الفعلِ أو شِبهه**، أمّا مثالُه فالنَّاصب له هو الفعل: سِيْري.

ـ **ومثال شبه الفعل**: زيدٌ سائرٌ والطريقَ، فهو منصوب باسم الفاعل.

وأعجبني سيرُك والطريقَ، فهو منصوب بالمصدر: سَيْر.

والماء مستوٍ والخشبةَ، فهو منصوب باسم الفاعل.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٩٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٢، وشرح ابن طولون ١/٣٨٦، وشرح المكودي ١/٣٣٨ ـ ٣٣٩، وشرح الأشموني ١/٣٨٤، ومنهج السَّالك/١٥٤، وشرح الهواري ٢/٢٤٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٣١٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٦٣ «**وتعدَّى إليه بواسطة الواو؛ ولهذا يعمل فيه لو كان لازماً نحو: جاء البردُ والطيّالِسَةَ، واستوى الماءُ والخشبةَ**». وشرح ابن النَّاظم/١١٠.

ـ وقوله: **لا بالواو**[1]: إشارة إلىٰ مذهب **الجرجاني** أنَّ الناصب للمفعول معه «الواو».

ورُدَّ هذا المذهب بأنها لو كانت الواو هي الناصبة لاتَّصل الضمير بها، **ومذهب سيبويه أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وحرف التشبيه، والظرف المخبر به.**

وأجاز أبو علي أن يكون العامل فيه «هذا» في قوله:

لَا تَحبسنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ ❊ هَذَا رِدَائِيَ مطْوِيّاً وَسِرْبَالَا

فسِربالا: نصب علىٰ المفعول، والعامل فيه «مطوياً» خلافاً لأبي علي في تجويزه الأمرين.

ويشترط تقديم فعل أو شبهه، وإليه أشار بقوله: بالواو، وفُهِمَ من قوله: «سبق» أنَّ المفعول معه لا يتقدَّم علىٰ عامله، وهذا مُتَّفَقٌ عليه، والصحيح منعه، وأجازه ابن جِنِّي في كتابه الخصائص. قال[2]: «لكنه يجوز جاء والطيالسةَ البردُ، كما تقول: ضربتُ وزيداً عمراً».

قال:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيْبَةً وَنَمِيْمَةً ❊ ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ مِنْهَا بِمرعَوِي

ـ وذكروا[3] أنَّ مذهب **الزَّجَّاج** النصبُ بإضمارٍ فعل بعد الواو.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣٢١، وشرح ابن الوردي ١/٣٠٤.

(٢) الخصائص ٢/٣٨٣ والبيت ليزيد بن الحكم.

(٣) المقاصد الشَّافية ٣/٣٢٢ وذكر مذهب **الأخفش** أنَّ نصب ما بعد الواو علىٰ حَدّ نصب مع لو وقعت عوض الواو كما كانت «غير» في الاستثناء منصوبة نصب ما بعد إلَّا.



ـ ومذهب أهل الكوفة النصب بالمخالفة، لأن ما بعد الواو لما لم يصلح أن يجري على ما قبلها، كقام زيد وعمرو، لمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف.

ـ تالي الواو[1]: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله بـ«يُنْصَبُ»، مفعولاً: حال منه، مسرعة: حال من الياء في «سيري».

ـ ذا: مبتدأ، النصبُ: نعت له، وخبره «بما»، وما: موصولة، وصلتها «سَبَق»، من الفعل: متعلّق بـ«سبق»، لا: عاطفة، وما بعدها معطوف على «بما»، الأحقّ: صفة، أي: بالقول المختار.

٣١٣. وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ ✤ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

ـ حقُّ المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدَّم، وسُمِع من كلام العرب[2] أنه يجوز نصب «ما» بعد الواو إذا تقدَّمها «ما» الاستفهاميَّة، وكذلك كيف، ومما نقل عنهم:

ـ كيف أنت وقصعةً من ثريد.

ـ ما أنت وزيداً.

والتقدير: **كيف تكون وقصعةً، وما تكون وزيداً.**

---

(١) شرح المكودي ١/٣٣٩، وشرح الهواري ٢/٢٤٤، وإعراب الألفيَّة/٧٢.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٩٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٥، وشرح ابن طولون ١/٣٨٨، وشرح المكودي ١/٣٣٩، وشرح الأشموني ١/٣٨٥، ومنهج السَّالك/١٥٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٢٩، وإرشاد السَّالك ١/٤٦٤.

و«كان» المقدّرة ناقصة، وكيف وما: خبر مقدَّم، وهو الصحيح عند المرادي.

قال ابن طولون: «وَفُهِم من قوله: بعض العرب، أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو، بل يرفع عطفاً على ما قبلها، وهو أفصح اللغتين لعدم الحَذْف».

قال المرادي: «برفع ما بعد الواو على أنها عاطفة، وبعضهم ينصب...».

وبعدَ[1]: متعلّق بـ«نصب»، ما: مضاف إليه ومضاف، استفهامٍ مضاف إليه، كيف: معطوف على «ما»، نَصَب: فعل ماض حُذِفَ مفعوله، بفعل: متعلِّق بـ«نَصَب»، بعض: فاعل نصب.

وتقدير البيت: ونصب بعض العرب المفعول معه بفعل مضمر يكون بعد «ما» أو «كيف» الاستفهاميتين.

٣١٤. وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ ✤ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

٣١٥. وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ✤ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

ذكر في هذين البيتين أنَّ الاسم الصَّالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام[2]:

١ ـ قسم يجوز فيه العطفُ والنصبُ على المعيَّة، والعطفُ أَرْجَح.

٢ ـ وقسم يجوز فيه الأمران، والنَّصبُ على المعيَّة أَرْجَح.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٧٢، وشرح المكودي ١/٣٤٠.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٩٩، وشرح ابن طولون ١/٣٨٨ ـ ٣٨٩، وشرح ابن النَّاظم/١١٢، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٦ ـ ٢٠٨، وشرح المكودي ١/٣٤٠ ـ ٣٤١، وشرح الهواري ٢/٢٥٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٢٧ وما بعدها، ومنهج السَّالك ١٥٧ ـ ١٥٩، وشرح الأشموني ١/٣٨٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٦٥، وشرح ابن الوردي ١/٣٠٦ وما بعدها.

٣ ـ وقسم يمتنع فيه العطفُ.

ـ وأشار إلىٰ الأول بقوله: وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ، وهو ما أمكن فيه العطفُ من جهة اللَّفظ، بلا ضعف من جهة المعنىٰ نحو: قمت أنا وزيدٌ،[1]: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾، فهو راجحٌ علىٰ النَّصب علىٰ المعيَّة، وإن شئت نصبتَ.

ـ وأشار إلىٰ الثاني بقوله: **وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَىٰ ضَعْفِ النَّسَقْ**، وهو ما لا يمكن فيه العطف من جهة اللفظ، نحو: قمتُ وزيدٌ؛ لأنَّ العطف علىٰ الضمير المرفوع المتَّصل بغير توكيد، أو فَصْلٍ ضعيف، فلو قلت: قمت أنا وزيدٌ، كان العطفُ أحقَّ.

ـ وأشار إلىٰ القسم الثَّالث بقوله: **وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ**، وهو ما لا يمكن فيه العطف **لمانع لفظي**، نحو: ما لك وزيداً؟ فإنَّ العطفَ علىٰ الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، **أو معنويّ**: نحو: سرتُ والجبلَ، مما لا يَصْلُح للمشاركة، ومنه: سِيْري والطَّريقَ، وجلس زيد والساريَةَ، فهذا ونحوه يجب فيه النصبُ علىٰ المعيَّة، ويمتنع العطفُ.

وقوله: أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ يحتمل وجهين:

١ ـ **أحدهما أنَّ تخييراً** فيما امتنع عطفه بين نصبه علىٰ المعيَّة وبين إضمار عامل حيث يصح إضماره.

ـ **قال المرادي**[2]: «كقوله[3]: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾.

فإنه لا يصحُّ جعله معطوفاً؛ لأن «أَجْمَع» بمعنىٰ عزم، فلا ينصبُ إلَّا الأمر

---

(١) سورة البقرة ٢/٣٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٠١، ومنهج السَّالك/١٥٧.

(٣) سورة يونس ١٠/٧١ وانظر التفصيل ١١/٢٠٩، ومعجم القراءات ٣/٥٩٢.

والكيد ونحوهما.

ولك أن تجعل «شركاءكم» مفعولاً معه، ولك أن تجعله مفعولاً به بفعل مُقَدَّر. تقديره: واجمعوا من جَمَعَ بمعنىٰ ضَمَّ المتفرّق، فينصب الشركاء ونحوه. وقد حُكِيَ أَن أَجْمَعَ بمعنىٰ جَمَعَ، فيصح علىٰ هذا العطف...».

٢ ـ والمعنىٰ الثاني أن يكون تنويعاً، أي: ما امتنع فيه العطف نوعان:

ـ نوع يجب فيه النَّصب علىٰ المعيَّة.

ـ ونوع يُضمَر له عامل، لأنَّ المعيَّة ممتنعة.

كقوله:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً ❊ حَتَّىٰ شَتَتْ هَمّالَةً عَيْنَاهَا

ـ فقوله: ماءً: منصوب بفعل تقديره: وسقيتُها ماءً[1]، ولا يجوز العطف لعدم المشاركة، ولا تنصْبه علىٰ المعيَّة.

ـ وإلىٰ هذا ذهب الفرّاء والفارسي ومن تبعهما. كذا عند الأشموني.

ـ ويجوز أن يجعل قوله: **أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ** شاملاً للنصب كالبيت المتقدِّم، والجار كقولك: مالك وزيدٍ، فيجوز جَرُّه لا بالعطف، بل بإضمار الجارّ كما نصَّ عليه في شرح الكافية[2]، وكلامه فيه يؤيّدُ هذا الاحْتِمال. علىٰ تقدير: مالك ولزيد[3].

---

(١) وقد ذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي إلىٰ تأويل علفتها بـ«أنلتها»، فيصح العطف، ومثله البيت علىٰ تأويل «زَجَّجنَ» بـ«زَيّن»:

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً ❊ وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعيونا

(٢) شرح الكافية الشَّافية/٦٩٤ «**فلو قيل علىٰ تقدير لام ثانية: مالك وزيدٍ لم يمتنع**».

(٣) وبقي من الأقسام خامس، وهو تعين العطف وامتناع النصب علىٰ المعيّة نحو: كلُّ رجلٍ وضعيتُه،=

ـ العطفُ[1]: مبتدأ، خبره: أحقُّ، إنْ يمكن: شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه؛ لأن الخبر متقدِّم في التقدير، النصبُ مختار: مبتدأ وخبر، لدىٰ: متعلِّق بـ«مختار»، ضَعْف: علىٰ تقدير: لدىٰ ضعف عطف النسق.

ـ النصبُ: مبتدأ. يجبْ: خبر، أو اعتقد: عطف علىٰ «يجبْ» أو: للتخيير، تُصِبْ: مجزوم لأنه جواب الطلب.



= واشترك زيد وعمرو، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده. شرح الأشموني ١/٣٩٠، وإرشاد السَّالك ٤٦٩/١.

(١) شرح المكودي ١/٣٤٠، ٣٤٣، وإعراب الألفيَّة/٧٢ ـ ٧٣.

٢٥ ـ اَلِاسْتِثْنَاءُ

٣١٦. مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ✤ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
٣١٧. إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ✤ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

في بعض النُّسخ: «عن تمامٍ»، ومثله عند الشَّاطبي[١].

وذكر الشَّاطبي[٢] **أنَّ النَّاظم ترك حَدَّ الاستثناء فلم يذكره، ولم يُشِر إليه اتِّكالاً علىٰ فهمِ معناه من مساق الكلام، ومفهوم الجملة.**

ـ **وتعريفه**[٣]: الإخراجُ بـ«إلَّا» أو إحدىٰ أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف، واسم، وفِعْلٌ، ومشترك بين الفعل والحرف.

ـ **فالحرف** «إلَّا»، وهي الأصل في أدوات الاستثناء؛ لأنَّ غيرها يُقدَّر بها؛ ولذا بدأ بها، فقال: مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ.

ـ ويعني بهذا[٤] **أنَّ المستثنىٰ بـ«إلَّا» ينتصبُ إذا كان الكلامُ تامّاً، واحترز بالمستثنىٰ بـ«إلَّا» من المستثنىٰ بغيرها من الأدوات المستعملة في الاستثناء.**

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣٤٣، وإعراب الألفيَّة/٧٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٣٤٣.

(٣) شرح المكودي ١/٣٤٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٩، وشرح ابن النّاظم/١١٣.

(٤) شرح الأشموني ١/٣٩٠ ـ ٣٩١، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٠، وشرح المكودي ١/٣٤٥، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٤، وشرح ابن طولون ١/٣٩١، وإرشاد السَّالك ١/٤٧٢، ٤٧٥.

ـ **والتّامّ**: هو ما ذُكِرَ فيه المستثنى منه، وشمل **الموجَب** نحو: قام القومُ إِلَّا زيداً.

ـ **والمنفيّ**، نحو: ما قام أحدٌ إِلَّا زيداً.

والأول واجبُ النصب، والثاني فيه تفصيل.

ـ **والمتَّصلُ** ما كان فيه المستثنى بعض الأول، **والمنقطعُ** هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه.

ـ وحُكْمُ المستثنى بـ«إِلَّا» النصبُ إنْ وقع بعد تمام الكلام الموجَب، سواء كان مُتَّصلاً أو مُنْقطعاً، نحو: قام القومُ إِلَّا زيداً، ضربتُ القومَ إِلَّا زيداً، مررتُ بالقومِ إِلَّا زيداً. ونحو: خرج القومُ إِلَّا بعيراً، وضربت القومَ إِلَّا بعيراً، ومررتُ بالقومِ إِلَّا بعيراً.

ـ فقولك: زيداً، وبعيراً في هذه الأمثلة منصوب على الاستثناء.

ـ **قال المرادي**[1]: «فالواجبُ النَّصب هو المستثنى بعد إيجاب مُتَّصلاً أو مُنْقطعاً مُؤَخَّراً كان أو مُقدَّماً، نحو: قام القوم إِلَّا زيداً، وخرج القومُ إِلَّا بعيراً، وقام إِلَّا زيداً القومُ».

ـ **وتناول الشَّاطبي**[2] لفظ «ينتصب»، وذكر أنه لم يعيِّن للمستثنى ناصباً، وذكر أنَّ الأقوال اضطربت في هذه المسألة على ثمانية أقوال، وهي ملخصة كما يلي:

١ ـ انتصب بعد تمام الكلام انتصابَ الدِّرهم بعد العشرين، على التشبيه بالمفعول به، ويُعْزَىٰ **لسيبويه**.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٠٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٣٤٩، وشرح الأشموني ١/٣٩١، وشرح الهواري ٢/٢٥٩، وذكر أربعة مذاهب، وشرح ابن النَّاظم/١١٥ ـ ١١٦.

٢ ـ انتصب بـ«إِلَّا» وحدها، وهو رأي ابن مالك، وزعم أنَّه مذهب سيبويه والمبرِّد.

٣ ـ انتصب بالفعل المتقدِّم بوساطة «إِلَّا»، وهو رأي السيرافي والفارسي وابن الباذش.

٤ ـ النصبُ بالفعل المتقدِّم بغير وساطة «إِلَّا»، وهو رأي ابن خروف.

٥ ـ النصبُ بما في «إِلَّا» من معنىٰ الاستثناء، فكأنَّ النَّصب بفعل، فإذا قلت: قام القوم إلَّا زيداً، فالتقدير: أستثني زيداً.

ونسب هذا إلىٰ المبرِّد، وهو منقول عن الزَّجّاج.

٦ ـ منصوب بالمخالفة؛ لأنَّ ما بعد «إِلَّا» مخالف لما قبلها، وهو أصل الكوفيين، وحُكي عن الكسائي.

٧ ـ النصب علىٰ إضمار «أنَّ»، والتقدير: إِلَّا أَنَّ زيداً لم يقم، ويُنْسَب إلىٰ الكسائي.

٨ ـ إِلَّا: مركبة من إِنَّ، ولَا، ثم خُفِّفَت «إِنَّ» ورُكِّبا، فإذا انتصب ما بعدها فعلىٰ تغليب حكم «إِنَّ»، وإذا لم ينتصب فعلىٰ تغليب حكم «لا»؛ لأنها عاطفة.

وقوله: وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ......

ـ يعني[1] إنْ وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب، وهو المشتمل علىٰ النفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي، والاستفهام المؤوَّل بالمنفي.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢١٢ وما بعدها، وشرح ابن طولون ١/٣٩٣.

فإنْ كان مُتَّصلاً جاز نَصْبُه علىٰ الاستثناء، وجاز إتباعُه لما قبله في الإعراب، وهو المختار، والمشهور أنَّه بدلٌ من متبوعه، وذلك نحو:

ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيداً.

لا يَقُمْ أحدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيداً.

هل قام أحدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيداً؟

فيجوز في «زيداً» النصب علىٰ الاستثناء، وأن يكون منصوباً علىٰ البدليَّة، ما ضربت أحداً إلَّا زيداً، ولا تضرب أحداً إلَّا زيداً.

وهذا معنىٰ قوله: «**وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ * إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ**، أي: اختير إتباعُ الاستثناء المتَّصل إنْ وقع بعد نفي أو شبه نفي.

قال المرادي[1]: «فجميع هذا يترجَّح فيه إتباعه للمستثنىٰ منه في رفعه ونصبه وجرّه بدلاً عند البصريين، وعطفاً عند الكوفيين».

ـ وإن كان الاستثناء منقطعاً[2] تعيَّنَ النَّصبُ عند جمهور العرب، **ولغة أهل الحجاز** وجوب النَّصب، وهذه اللغة هي المفهومة من قوله: **وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ**، نحو: ما في الدَّار أحدٌ إلَّا وَتِداً.

ـ **وأما بنو تميم** فيجوز عندهم النصبُ، وهو الرَّاجحُ، والإتباع، وإلىٰ هذا

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٠٤، وهو عطف نَسَقٍ لأن «إلَّا» عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء.

(٢) شرح المكودي ١/٣٤٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٥، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٥، وشرح ابن طولون ١/٣٩٣، وشرح الأشموني ١/٣٩٢ ـ ٣٩٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٦٣، وشرح الهواري ٢/٢٦١، وشرح ابن النَّاظم/١١٨.

أشار: **وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ**: ما فيها أحدٌ إِلَّا وتِدٌ.

ومنه قولُ جران العُود:

وبلدةٍ ليس بها أَنِيْسُ
إِلَّا اليعافيرُ وَإِلَّا العِيْسُ

ويقرؤون[1]: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾ بالرفع في «اتِّباع» على البدل من موضع «من علم».

ـ ما استثنت[2] الَّا: ما: موصول مبتدأ، والفعل بعده صلة، والعائد محذوف، أي: ما استثنته، مع: متعلق بـ«استثنت»، ينتصب: خبر «ما».

ـ ويجوز أن تكون «ما» شرطية منصوبة بـ«استثنت»، وينتصب: جواب الشرط.

ـ انتخِبْ: فعل أمر عند المكودي، وعند الأزهري فعل ماض مبنيّ للمفعول.

ـ إتباع: مفعول عند المكودي. ونائب فاعل عند الأزهري. ثم أجاز المكودي هذا[3]. بعد نفي: متعلّق بـ«انتخب».

وانصب: أمر، ما: موصولة مفعول، انقطع: صلة، إبدال: مبتدأ. وقع: صفة، فيه: متعلّق بـ«وقع»، عن تميم: خبره.

قال المكودي: وفي تنكير «**إبدال**» إشعار بقلّة إتباعه عند تميم».

---

(١) سورة النِّساء ٤/١٥٧.
وفي معجم القراءات ٢/١٩٥ قراءة الجماعة ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ بالنصب على الاستثناء المنقطع وقرأ بنو تميم ﴿إِلَّا اتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾ بالرَّفع على البدل من موضع «من علم»؛ لأنّ «مِن» زائدة، و«علم» رفع بالابتداء.

(٢) شرح المكودي ١/٣٤٦، وإعراب الألفيَّة/٧٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٣) ورجح المكودي انتخب بالبناء للفاعل لمناسبته لقوله بعدُ: وانصب ما انقطع.

٣١٨. وَغَيْرُ نَصْـبِ سَـابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ❊ يَأْتِي، وَلَـكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

ـ ذكر المكودي أنَّه في بعض النسخ «وغيرَ نصبٍ سابقٌ»، ونقله عنه الأزهري.

إذا تقدَّم المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه فله صورتان[١]:

١ ـ **أن يكون الكلام موجباً**: وفي هذه الحال يجب نصب المستثنىٰ نحو: قام إلَّا زيداً القومُ.

قال الشَّاطبي: ولم يذكره هنا لأنه داخل فيما تقدَّم.

٢ ـ **أن يكون الكلام غير موجب**: فالمختار في هذه الحالة نَصْبُه، فتقول: قام إلَّا زيداً القومُ، ووجوب النصب مطلقاً عند البصريين، ومنه قول الكميت:

فَمَـا لِـيَ إِلَّا آلَ أَحْمَـدَ شِـيْعَةٌ ❊ وَمَـا لِـيَ إِلَّا مَـذْهَبَ الحَـقِّ مَـذْهَبُ

ـ وقد رُوِيَ رَفْعُه. تقول: قام إِلَّا زيدٌ القومُ، فترفع علىٰ البدليَّة.

قال سيبويه[٢]: **«حدثني يونس أنَّ قوماً يوثق بعربيتهم يقولون: «مَا لِيَ إِلَّا أبوك ناصرٌ»، فيجعلون أحداً بدلاً»**.

ومنه قول حسان:

فَـإِنَّهُم يَرْجُـونَ مِنْـهُ شَـفَاعَةً ❊ إِذَا لَـمْ يَكُـن إِلَّا النَّبِيُّـون شـافِعُ

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢١٦، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٥ ـ ١٠٦، وشرح ابن طولون ١/٣٩٤، وشرح المكودي ١/٣٤٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٦٨، وشرح الهواري ٢/٢٦٤، منهج السَّالك/١٦٣ ـ ١٦٤، وشرح المكناسي ٢/٦٩، وأوضح المسالك ٢/٦٤، «ووجهه أنَّ العامل فُرِّغ لما بعد إلَّا، وأن المؤخَّر عام أريد به خاصّ فَصَحَّ إبدالُه من المستثنىٰ لكنه بدل كل» وإرشاد السَّالك ١/٤٧٧.

(٢) النص في الكتاب ١/٣٧٢ «**ما لي إلَّا أبوك أَحَدٌ**»، وانظر شرح الأشموني ١/٣٩٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٦٨.

وهذا قليل؛ ولذا قال: «قد يأتي»، واحترز بقوله: في النفي من الإيجاب؛ فإنه واجب النَّصب.

ـ غيرُ[1]: مبتدأ، نصب سابق: مضافان، قد يأتي: خبر المبتدأ، في النفي: متعلِّق بـ«يأتي»، ورُوِي: وغيرَ نصبٍ سابقٌ: غير: حال، وسابقٌ: مبتدأ، في النفي: متعلِّق به، خبره: قد يأتي،

والتقدير: قد يأتي سابقٌ في النفي غيرَ منصوب.

٣١٩. وَإِنْ يُفَـرَّغْ سَـابِقٌ (إِلَّا) لِمَـا ✤ بَعْدُ يَكُنْ كَمَـا لَوِ (الْأَ) عَـدِمَـا

ـ يعني أنَّ ما قبل «إِلَّا» إذا كان مُفَرَّغاً للعمل فيما بعدها فلا حكم لـ«إِلَّا»، وتكون كأنها لم تُذكر نحو: ما قام إِلَّا زيدٌ. وما ضربتُ إِلَّا عمراً، وما مررتُ إِلَّا بخالدٍ، وهذا لا يكون إِلَّا في نفي وشبهه.

ـ **قال ابن طولون:** «وكان حَقُّه أنْ يُنَبِّه على ذلك، وإنما ترك التنبيه عليه لوضوحه».

ـ **قال ابن عقيل**[2]: «وهذا هو الاستثناء المفرَّغ، ولا يقع في كلام مُوْجَب، فلا تقول: ضربتُ إِلَّا زيداً». ومثله عند المرادي.

ـ **وقال ابن طولون:** ويكون التفريغ في جميع المعمولات إِلَّا مع المصدر المؤكِّد فلا يجوز: ما ضربتُ إِلَّا ضرباً»، ومثل هذا عند المرادي.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٤٧، وإعراب الألفيَّة/٧٣.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٠٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٨، وشرح ابن طوون ١/٣٩٥، وشرح المكودي ١/٣٤٧ ـ ٣٤٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٧٥، ٣٧٨، وشرح الأشموني ١/٣٩٦، وشرح ابن الوردي ١/٣١٥، وإرشاد السَّالك ١/٤٧٩، وشرح ابن النَّاظم/١١٩.

ـ وقال المرادي: «قوله: سابق أَوْلىٰ من قوله في «التسهيل» العامل[١] ؛ لأنَّ السَّابق قد يكون عاملاً كما مَثَّلنا به، وقد يكون غير عامل، نحو: «ما في الدَّار إلَّا زيدٌ».

ـ سابق[٢]: مفعول لم يُسَمّ فاعله بـ«يُفَرَّغ»، إِلَّا: مفعولٌ بـ«سابق»، كذا عند المكودي.

وذكر الأزهري أنَّه قصد لفظ «إِلَّا»، **وجعله الشيخ خالد مضافاً**، وليس هذا الإعراب بشيء، بل هو مفعول سابق. كذا عند الشيخ محمد[٣].

بعد: صلة «ما»، أي: بعد «إِلَّا»، فبعد: مقطوع عن الإضافة، واسم يكن ضمير عائد علىٰ السَّابق، أو علىٰ «ما».

قال المكودي: وهذان الوجهان ذكرهما المرادي.

وما من «كما» زائدة، ولو: في موضع جرّ بالكاف، وهي مصدرية، والتقدير: يكن كعدم إِلَّا.

٣٢٠. وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ، كَـ«لَا ✽ تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَىٰ إِلَّا الْعَلَا»

ـ إذا كُرِّرت «إِلَّا» كانت للتوكيد[٤]، وأُلْغيت، وصَحَّ طرحُها والاستغناء عنها ؛

---

(١) وعند الشَّاطبي: «**السّابق عبارة عن العامل الطالب**»، والمقاصد الشَّافية ٣٧٨/٣، وانظر التسهيل/١٠١.

(٢) شرح المكودي ٣٤٨/١، والمقاصد الشَّافية ٣٧٨/٣، وشرح ابن طولون ٢٦٦/٢، وتوضيح المقاصد ١٠٦/٢ ـ ١٠٧.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٢١٨/١ حاشية/١، وفي شرح المكودي ٣٤٧/١: وإِنْ يُفَرَّغْ سابقُ إِلَّا. كذا ضبط، وانظر إعراب الألفيَّة/٧٣.

(٤) توضيح المقاصد ١٠٧/٢، وشرح ابن طولون ٣٩٥/١، ومنهج السَّالك/١٦٦، وشرح الهواري ٢٦٧/٢، وشرح الأشموني ٣٩٧/١، وشرح المكودي ٣٤٨/١ ـ ٣٤٩، وشرح الهواري ـ/٢٦٨،=

لكون ما بعدها تابعاً لما قبلها، ويكون إلغاؤُها مع البدل نحو: ما قام إِلَّا أخوكَ إِلَّا زيدٌ.

فلو سقطت «إِلَّا» لصحَّ الكلام، وتقول: ما قام إِلَّا أخوكَ زيد، فزيد: بدل من أخوك، وإن لم تصِحّ البدليَّة عطف بالواو، تقول: ما قام إِلَّا أخوك وإِلَّا زيد.

ولو قلت: ما قام إِلَّا أخوك وزيدٌ، لصحَّ الكلام.

وقال المرادي: «والثاني: لا تمر بهم إلَّا زيداً وإِلَّا عمراً»، وقد اجتمعا في قوله:

مَـا لَـكَ مِـنْ شَـيْخِكَ إِلَّا عَمَلُـه ❊ إِلَّا رَسِـيْمُهُ وَإِلَّا رَمَلُـه»

وقوله: اجتمعا أي: البدل والعطف. والرسيم والرمل: ضربان من السَّيْر.

ومثَّل النَّاظم للبدليَّة بقوله: **لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا**.

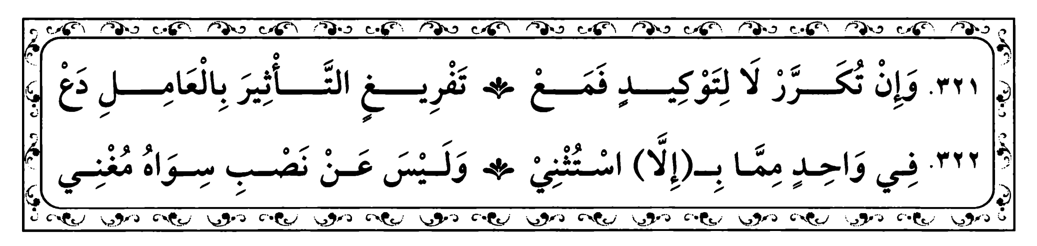
فالعَلَا: بدلٌ من الفتى، والتقدير: لا تمر بهم إِلَّا الفتى العَلَا، والعَلَا هو الفتى.

ـ **أَلْغِ**[1]: أَمْر، والفاعل مستتر، **إِلَّا**: مفعول به، **ذاتَ توكيدٍ**: ذاتَ: حال من «إِلَّا»، توكيدٍ: مضاف إليه، كـ«لا ...» الكاف جارَّةٌ لقول محذوف وبقي مقولُه، على تقدير: وذلك كقولك، إِلَّا: أداة استثناء، الفتى: مستثنى من الضمير المجرور بالباء في «بهم».

قال الأزهري: ثم الأرجح أن يكون مجروراً بَدَلاً من الضمير بدلَ بعضٍ من كل عند البصريين، وعطف نَسَق عند الكوفيين»، إِلَّا: حرف توكيد، العَلَا: بدل من الفتى عند الجميع بدلَ كلٍّ من كلٍّ، لأنهما لمسمى واحد.

= والمقاصد الشَّافية ٣/٣٧٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٩، وشرح ابن الوردي ١/٣١٥، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٠، وشرح ابن النَّاظم/١١٩.

(١) إعراب الألفيَّة/٧٤، وشرح المكودي ١/٣٤٩ ذكر إعراب «ذات توكيد» ولم يتعرَّض لما تبقَّى.



ـ الرواية عند الشَّاطبي[1]: «وإن تكرر دون توكيد».

ـ وكذا جاء عند الأزهري، فذكر أنه كذلك في بعض النُّسخ.

ـ وهو يعني في البيت الأول[2] الاستثناء بعد الاستثناء، وذلك علىٰ تكرار «لا»، وحينئذٍ لا بُدَّ أن يكون علىٰ تفريغ ما قبل «إِلَّا» من العوامل، أو مع تمامه.

ـ وقد أشار إلىٰ الحالة الأولىٰ بقوله: **فَمَعْ تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ**

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) اسْتُثْنِيْ....

والمرادُ بالعامل «إِلَّا»، وبالتأثير: النَّصْب علىٰ الاستثناء، والتفريغُ: أن يكون ما قبل «إِلَّا» طالباً لما بعدها.

فإذا كررت «إِلَّا» في التفريغ فإنك تترك تأثير «إِلَّا» في واحد من المستثنيين أو المستثنيات، ويحكون بحسب ما يطلب ما قبل «إِلَّا»، وما عداه منصوب.

ـ وقوله: **فِي وَاحِدٍ**: يعني أنَّ ترك العمل مخصوصٌ بإلغاء «إِلَّا» في الأول، دون الثاني، والثالث، وفي الثاني دون الأول والثالث، وفي الثالث دون الأول والثاني، **كذا عند ابن طولون**.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣٨٣، وإعراب الألفيَّة/٧٤.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٠٨ ـ ١٠٩، وشرح ابن طولون ١/٣٩٦، وشرح الأشموني ١/٣٩٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٨٣، وشرح المكودي ١/٣٤٩ ـ ٣٥١، ومنهج السَّالك/١٦٦، وأوضح المسالك ٢/٦٨، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٢، وشرح ابن النَّاظم/١٢٠.

ـ ثم ذكر الأمثلة[1]:

ـ ما قام إِلَّا زيدٌ، إِلَّا عمراً إِلَّا خالداً.

ـ ما قام إِلَّا زيداً، إِلَّا عمرٌو، إِلَّا خالداً.

ـ ما قام إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً، إِلَّا خالدٌ.

قال المرادي[2]: «فكأنَّه قال: دَعِ النَّصبَ على الاستثناء بـ«إِلَّا» في واحدٍ من المستثنيين أو المستثنيات».

وقوله[3]: .... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي.

قال ابن طولون: «يعني أنَّ «ما سوى» المستثنى الذي تُلْغَى «إِلَّا» معه يُنْصَب بالعامل الذي هو «إِلَّا» وعلى هذا حمل المرادي[4] العامل»..

وحمله ابن عقيل[5] على أنَّ العامل الذي قبل «إِلَّا»، وجعل «دَعْ» بمعنى «اجْعَلْ» واستصوب المكودي[6] قول المرادي، قال: «وما ذكره المرادي أَصْوَب لثلاثة أوجه....» ثم ذكر علّة هذا التصويب لقول المرادي.

ـ وإِنْ تكرَّر[7] شرط، والضمير يعود على «إِلَّا»، لا لتوكيد: لا: عاطفة على

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٩٦، وشرح الأشموني ١/٣٩٨، وأوضح المسالك ٢/٦٨.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٠٩، وشرح الهواري ٢/٢٦٨.

(٣) شرح ابن طولون ١/٣٩٧.

(٤) توضيح المقاصد ٢/١٠٩: «النَّاصب للمستثنى هو «إِلَّا» لقوله: بالعامل...».

(٥) شرح ابن عقيل ٢/٢٢٣، وانظر شرح المكناسي ٢/٧٥ ـ ٧٦.

(٦) شرح المكودي ١/٣٥٠ ـ ٣٥١، وانظر شرح المكناسي ٢/٧٦.

(٧) شرح المكودي ١/٣٥١، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٨٤، وإعراب الألفيَّة/٧٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٠.

معطوف مقدَّر، وتقديره: لغير توكيد، التأثيرَ: مفعول «دَعْ»، مع: متعلِّق بـ«دَعْ»، في واحدٍ: متعلّق بـ«دَعْ»، ما: موصولة واقعةٌ على المستثنيات، استُثني: صلة «ما»، بـ«إلَّا» متعلِّق بـ«استثني». مغني: اسم «ليس»، عن نصب: متعلّق بـ«مغني»، وخبر «ليس» محذوف.

وذكر المكودي احتمال أن يكون اسم «ليس» مضمراً تقديره: ذلك، ومغني: خبرها، ووقف عليه بالسُّكون على لغة ربيعة، والوجه الأول أَظْهَر.

ومغني: واقع على ما عدا النَّصب، وهو الرفع أو الجرّ على البدل. كذا عند الشَّاطبي[1].

٣٢٣. وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ❊ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ
٣٢٤. وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْ بِوَاحِدِ ❊ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
٣٢٥. كَـ«لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيّ» ❊ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

إما أَنْ تتقدَّم المستثنيات على المستثنى منه، أو تتأخَّر[2]:

١ ـ فَإِنْ تقدَّمت المستثنياتُ وَجَبَ نصبُ الجميع سواء كان الكلامُ مُوْجباً أو غير موجب، نحو:

ـ قام إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً إِلَّا بكراً القومُ.

---

(١) وذكر الشَّاطبي أنه استعمل «سوى» متصرفةً على مقتضى اختياره فيها على حسب ما يأتي.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٩٧، وشرح المكودي ١/٣٥٢ ـ ٣٥٣، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٤، وتوضيح المقاصد ٢/١١١، وشرح الأشموني ١/٣٩٩، وشرح الهواري ٢/٢٧٠، ومنهج السَّالك/١٥٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٨٥ وما بعدها، وأوضح المسالك ٢/٦٨، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٣.

ـ ما قام إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً إِلَّا بكراً القومُ.

وهذا معنىٰ قوله: **ودون تفريغ مع التقدُّم...**

٢ ـ **وإِنْ تأَخَّرت المستثنيات** فلا يخلو إِمَّا أَنْ يكونَ الكلامُ موجَباً أو غير مُوْجَب:

أ ـ فَإِنْ كان الكلَام مُوْجَباً، وَجَبَ نصبُ الجميعُ، فتقول:

قام القومُ إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً إِلَّا بكراً.

ب ـ وإن كان غير مُوْجَب عُومِلَ واحدٌ منها بما كان يُعَامَلُ به لو لم يتكرر الاستثناء، فيبدل مما قبله، وهو المختار، أو يُنْصَبُ، وهو قليل.

أما باقيها فيجب نصبُه، وذلك نحو:

ما قام أحدٌ إِلَّا زيدٌ إِلَّا عمراً إِلَّا بكراً.

ما قام أحدٌ إِلَّا زيداً إِلَّا عمرٌو إِلَّا بكراً.

ما قام أحدٌ إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً إِلَّا بكرٌ.

فـ«زيدٌ» بدل من «أحد».

وإن شئت أبدلتَ غيره من الباقين، إِلَّا أَنَّ الأَوْلَىٰ أنَّ ذلك الواحد هو الأول.

ومثل هذا قولُ المصنِّف: **لم يَفُوا إِلَّا امْرؤٌ إِلَّا عليْ.**

امرؤ: بَدَلٌ من الواو في «يفوا»، ويجوز نصبه علىٰ الاستثناء كما لو انفرد.

ونصب «عليّ»، ولكنه وقف علىٰ لغة ربيعة فحذف تنوين النصب والأصل إِلَّا علياً.

وهذا معنىٰ قوله: «**وانصب لتأخير...**»، أي: انصب المستثنيات كلَّها إذا تأخّرت عن المستثنىٰ منه إنْ كان الكلام مُوْجَباً.

وإنْ كان غير مُوْجَب فجئْ بواحدٍ منها مُعْرَباً بما كان يُعْرَبُ به لو لم يتكرر المستثنىٰ، وانصب الباقي.

قال المرادي[1]: «يعني أنَّ العامل إذا لم يكن مُفَرَّغاً وتأخّر ما استثني عن المستثنىٰ منه نصب الجميع إلَّا واحداً منها، فله معه ما له منفرداً نحو:

ما قام أحدٌ إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً إِلَّا خالداً.

ويجوز رفع واحد منها علىٰ البدل؛ لأنه بعد نفي، وهو راجح».

ـ وقوله: وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ:

يعني في الدخول إنْ كان الاستثناء من غير مُوْجَب، وفي الخروج إِنْ كان مُوْجَباً.

ـ **قال المكودي**[2]: «يعني أنَّ ما زاد علىٰ المستثنىٰ الأول من المستثنيات حكمه في المعنىٰ حكم الأول، فإن كان مُخْرجاً كان ما زاد عليه كذلك، وإن كان مُدْخَلاً كان ما زاد عليه كذلك، وبيان ذلك أنك إذا قلت: قام القومُ إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً إِلَّا خالداً. فهي كُلّها مُخْرَجَة.

وإن قلت: ما قام أحدٌ إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً إِلَّا خالداً. فهي كلُها مُدْخَلَة.

والمراد بها إخراجُ الأول من المستثنىٰ منه، ثم إخراجُ الثّاني مما بقي بعد

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١١١.

(٢) شرح المكودي ١/٣٥٣، وانظر شرح ابن طولون ١/٣٩٨.

إخراج الأول، ثم إخراج الثالث مما بقي بعد إخراج الأول والثاني.

ـ دون[1]، مع، به: متعلّقات بـ«احْكم»، نصبَ: مفعول بفعل محذوف، يفسِّره «احكم»، التزم: فيه زيادة فائدة، هي أنَّ قوله: «احكم به» قد يُحْمَلُ علىٰ الوجوب، وقد يُحْمَلُ علىٰ الجواز؛ لأنَّ الحكم بالشيء قد يكون واجباً، وقد يكون جائزاً. وقوله: التزم: نصٌّ في الوجوب.

وعند الشَّاطبي: التزم علىٰ حذف المفعول، أي: التزم الحكم بذلك أو النَّصبَ.

ـ انصب: فعل أمر، لتأخير: متعلِّق بـ«انصب»، جِئْ: أمر معطوف علىٰ «انصب»، بواحد متعلِّق بـ«جئ»، منها: صفة لواحد.

ـ كما: قال المكودي: في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصِّفة، أو صفة بعد صفة، وما: كافَّة، لو: مصدرية، وهي علىٰ حذف مضاف: أي: كحال. كان: تامة بمعنىٰ وجد، دون زائد: في موضع الحال، والتقدير: وجئ بواحدٍ منها كحال وجوده دون زائد عليه.

ـ كَلَم يَفُوا: الكاف جارَّة لقول محذوف في موضع رفع خبر المبتدأ المحذوف، وذلك كقولك: والكاف وَمَدْخولُها محكية بالقول المحذوف. لم يَفُوا: مجزوم بـ«لم»، إِلَّا: حرف استثناء، امرؤُ: بدل من الواو في «يفوا» بدل بعض من كلّ، إِلَّا علي: إِلَّا حرف استثناء، علي: منصوب علىٰ الاستثناء **وقف عليه بحذف الألف علىٰ لغة ربيعة**، ويجوز أن يكون بدلاً من الواو في «يفوا»، وامرؤ: منصوب علىٰ الاستثناء، والأول أَوْلَىٰ.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٥٢ ـ ٣٥٣، وإعراب الألفيَّة/٧٤ ـ ٧٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٨٥ «ودون تفريغ» متعلَّق باسم فاعل هو حال من الضمير في به، أي: احكم بالنصب حال كونه دون تفريغ».

وحكمها: مبتدأ، وها: ضمير يعود إلىٰ المستثنيات، في القَصْد: متعلِّق بـ«حكمها»، حكم: خبر المبتدأ، الأول: مضاف إليه.

٣٢٦. وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِــ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا ✤ بِمَــا لِمُسْــتَثْنىً بِــ(إِلَّا) نُسِــبَا

ـ لما انتهىٰ من حكم الاستثناء بـ«إِلَّا» شرع يذكُرُ سائر أدواتِ الاستثناء وهي[1]:

ـ **غير، سوىٰ، اسمان.**

ـ **ليس، ولا يكون، فعلان.**

ـ **خلا وعدا وحاشا، وتكون فعلاً وحرفاً** «متردِّد بين الفعليَّة والحرفية».

ـ **غير: في قوله: وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِـ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا[2]:**

يعني أنَّ «غيراً» يُستثنىٰ بها مجرورٌ بإضافتها إليه، وتكون «غير» معربةً بما يستحقّه الاسم الواقع بعد «إِلَّا» من وجوب النصب، أو رجحانه، أو رجحان التبعيَّة. تقول:

ـ قام القوم غيرَ زيد: بوجوب النَّصب، مثل: قام القومُ إِلَّا زيداً.

ـ ما فيها أحدٌ غيرَ فرس: برجحان النَّصب.

ـ وما قام أحدٌ غيرُ زيد: برجحان التبعيَّة.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣٩٠.

(٢) شرح المكودي ١/٣٥٤، وشرح الهواري ٢/٢٧٨، وشرح الأشموني ١/٣٩٩ ـ ٤٠٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٥، وتوضيح المقاصد ٢/١١٣ ـ ١١٤، وشرح ابن طولون ١/٣٩٨، ومنهج السَّالك/١٦٩، وشرح ابن الوردي ١/٣١٦، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٤ ـ ٤٨٥، وشرح ابن النَّاظم/١٢١.

فكلّ حكمٍ لزم فيما بعد «إلَّا» فهو لازم في «غير» من نصبٍ وإتباعٍ واتِّصال وانقطاع.

قال المرادي: «... ولم يكن بُدٌّ من جَرّ ما استثنته بالإضافة، وأُعربت هي بما يستحقُّه المستثنىٰ بـ«إلَّا» من نصب واجب نحو:

- قام القومُ غيرَ زيد.

- أو راجح، نحو: ما لزيدٍ علمٌ غيرَ ظنٍّ.

- أو مرجوح، نحو: ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ.

- ومن تأثّر بعامل مفرّغ، ما قام غيرُ زيد...».

- ثم تعرض المرادي[1] إلىٰ نصب «غير»، قياساً علىٰ ما كان في نصب «إلَّا» المستثنىٰ، فذكر أن ناصب «غير» **العامل الذي قبلها علىٰ الحال**، وهو اختيار المصنِّف، وهو الظاهر من قول سيبويه، وإليه ذهب الفارسي.

- والمشهور أنَّ انتصابها علىٰ حدّ انتصاب ما بعد «إلَّا».

- **قال الأشموني**[2]:

- «الثاني: **انتصاب «غير» في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد «إلَّا» عند المغاربة**، واختاره ابن عصفور.

- **وعلىٰ الحال عند الفارسي**، واختاره النَّاظم.

- **وعلىٰ التشبيه بظرف المكان عند جماعة**، واختاره ابن الباذش».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١١٢ ـ ١١٣.

(٢) شرح الأشموني ١/٤٠٠.

ـ وذكروا[١] أنَّه يجوز في المعطوف على المستثنى بـ«غير» اعتبار اللفظ، واعتبار المعنى، تقول:

ـ قام القوم غيرَ زيدٍ وعمرٍو، بالجرِّ على اللَّفظ، وبالنَّصْب على المعنى؛ لأنَّ معنى «غيرَ زيد» إلَّا زيداً.

ـ وتقول: ما قام القوم غيرُ زيد وعمرٍو بالجرّ، وبالرَّفْع لأنه على معنى: إلَّا زيدٌ.

وظاهر كلام سيبويه أنَّه من العطف على المحل، وعند الشلوبين على التَّوهُّم.

ـ مجروراً[٢]: مفعول بـ«استثنِ»، بغير: متعلّق بـ«استثنِ» معرباً: حال من «غير»، بما: متعلِّق بـ«مُعرباً»، ما: موصولة، وصلتها بـ«نُسِبا»، لمستثنى: متعلّق بـ«نسبا»، بإِلَّا: متعلّق بـ«مستثنى».

٣٢٧. وَلِـ(سِوىً) (سُوىً) (سَوَاءٍ) اجْعَلَا ❖ عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا

ـ **هذه ثلاث لغات في هذا الاسم**: سِوىً، وسُوىً، وسَوَاء، وذكروا لغةً رابعة وهي «سِوَاء» بالمد والكسر.

وظاهر كلامه أنه يُسْتثنى بالثلاثة[٣]، وهو ظاهر كلام الأخفش، ولم يمثِّل

(١) توضيح المقاصد ٢/١١٤ ـ ١١٥، وشرح الأشموني ١/٤٠١.

(٢) شرح المكودي ١/٣٥٤ ـ ٣٥٥، وإعراب الألفيَّة/٧٥، وشرح الأشموني ١/٣٩٩.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١١٥، وشرح ابن طولون ١/٣٩٩، وشرح الهواري ٢/٢٨٠، وشرح المكودي ١/٣٥٥ ـ ٣٥٦، وشرح ابن الأشموني ١/٤٠١، ٤٠٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٥، وذكر الحديث: «دعوتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّط عَلَى أُمَّتِي عَدُوّاً مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا». والمقاصد الشَّافية ٣/٣٩٥، وشرح السُّيُوطي/٢٣٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٥، وشرح ابن النَّاظم/١٢١.

سيبويه[1] إِلَّا بالمكسورة، ومثاله: «أتاني القومُ سِوَاك».

ـ **قال الخليل**: «هذا كقولك: أتاني القومُ مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إِلَّا أَنَّ في «سِوَاك» معنىٰ الاستثناء».

ـ وتعرب «سِوَىٰ» بما يُعْرَب به «غير»، إِلَّا أَنَّه يُقَدَّرُ في المقصورة الإعرابُ.

ـ **وقوله «علىٰ الأصحّ»** إشارةٌ إلىٰ مخالفة سيبويه والخليل، فهي عندهما ظرف غير متصرِّف، ولا تخرج عن الظرفيَّة إِلَّا في الشعر. ونقلت الظرفيّة فيه عن الفرَّاء، وذكر غيرهم أنها متصرفة، ووقعت كذلك في كلام العرب نظماً ونثراً[2].

ـ **وقوله: ما لغير جُعِلَا**: يدلُّ علىٰ مساواتها **لغير وليس**، كذلك، بل افترقا في أمرين:

١ ـ أنَّ المستثنىٰ بغير قد يُحْذَف إذا فُهِمَ المعنىٰ، نحو: **ليس غيرُ، ليس غيرَ، بخلاف** «سوىٰ».

٢ ـ أنَّ «سِوَىٰ» يقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف «غير»، وإنما ساوىٰ بينها فيما ذكره لغيرٍ، من جَرّها المستثنىٰ، وإعرابها بإعراب ما بعد «إِلَّا».

ـ لـ«سِوىٰ»[3]: متعلِّق بمحذوف علىٰ أنَّه مفعول ثان لـ«اجْعَلا». وهذا أمر

---

(١) الكتاب ١/٣٧٧.

(٢) ومن ذلك:

- وَلَمْ يَبْقَ سِوَىٰ العُدْوَا ❊ نِ دِنَّاهُم كَمَا دَانُوا
- وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ المَوْتَ مُخْطِئِهِ ❊ مُعَلَّل بِسَوَاءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ

(٣) إعراب الألفيَّة/٧٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٩٧.

مؤكَّد بالنون الخفيفة ، وقد أبدلت في الوقف ألفاً ، على الأصحِّ: متعلِّق بـ«جُعِلا» ، وعند الشَّاطبي باسم فاعل حال من «ما» ، وجُعِلا: صلة «ما» ، ونائب الفاعل ضمير عائد على «ما» ، وهو المفعول الأول ، وتقدَّم الثاني ، وهو لـ«سِوَى» .

٣٢٨. وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِـ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) ❊ وَ بِـ(عَدَا) ، وَ بِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

٣٢٩. وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ ❊ وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

الاستثناء[1] بـ«ليس» و«لا يكون» فيه أنَّ المستثنى بهما هو خبرهما ؛ ولهذا وَجَبَ نصبُه .

ـ واسمهما عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام ، والمعنى: ليس هو ، أي: بعضهم زيداً .

تقول: قام القومُ ليس زيداً .

قام القومُ لا يكون عمراً .

ما قام أحدٌ ليس زيداً .

ما قام القومُ لا يكون عمراً .

ـ والاسم عند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السَّابق ، ولذلك كان مفرداً ، والتقدير عندهم: ليس هو ، أي: ليس فعلُهم فعلَ زيد ، ورُدَّ

(١) توضيح المقاصد ٢/١٢١ ـ ١٢٢ ، وشرح ابن طولون ١/٤٠٠ ـ ٤٠١ ، وشرح المكودي ١/٣٥٦ ، وشرح الهواري ٢/٢٨٣ ، وشرح الأشموني ١/٤٠٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣ ، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٠٥ ، وشرح ابن الوردي ١/٣١٧ ، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٧ ، وشرح ابن النَّاظم/١٢٢ .

بأنه لا يَطَّرد.

ـ ولا يُسْتَعْمَلُ مع «يكون» من أدوات النفي غير «لا».

ومحلُّ الجملتين: ليس... ولا يكون، فيه خلاف:

ـ قيل: هما في موضع نصب على الحال.

ـ وقيل لا محلَّ لهما، وصحَّحه ابن عصفور، فهي مُسْتَأْنفة.

وأما عَدَا وخَلَا: فقد ثَبَتَ عن العرب **أنهما يُسْتَعْمَلَان فعلين فينصبان ما بعدهما، وحرفي جَرّ فيُجَرُّ ما بعدها، ولهما حالتان:**

ـ إذا كانا مُجرَّدين من «ما» جاز فيهما الجر والنصب، والأرجح النصب، وذكروا أن سيبويه لم يعرف الجرّ بهما، وليس كذلك، بل ذكر فيهما الجرّ أيضاً.

ـ وقوله: وبعد «ما» انصب، نحو: ما عدا زيداً، ما خلا عمراً، وإنما تعيَّن النَّصب بعد «ما» لأنها مصدريّة، فتعينت فعليتهما، فلا يليهما جَرّ، وتعيُّن النَّصب مع «ما» مذهب الجمهور، **وحكى الجرمي مع «ما» الجرّ عن بعض العرب، وإليه أشار بقوله: وانجرارٌ قد يَرِد.**

ـ وأجاز ذلك الكسائي والربعي والفارسي في «كتاب الشعر»[1] له، وعلى هذا تكون «ما» زائدة لا مصدريَّة.

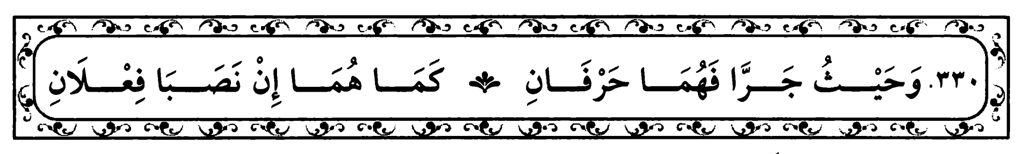
ـ ناصباً[2]: حال من فاعل «استثنِ»، بـ«ليس»: متعلّق بالفعل قبله، ومفعولُ ناصباً محذوف، أي: ناصباً المستثنى، وبعد «لا»: في موضع الحال من «يكون»، وإن تُرِدْ: شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه. انجرار: مبتدأ، خبره «قد

(١) انظر كتاب الشِّعر/٢٥ ـ ٢٦.

(٢) شرح المكودي ١/٣٥٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٠٥، وإعراب الألفيَّة/٧٥.

يَرِد» ، وسوَّغ الابتداء به التقسيم.

ـ وتقدير البيت: واستثنِ بـ«ليس» وخلا وعدا ويكون، مستقرة بعد «لا» النَّافية حال كونك ناصباً المستثنىٰ.



٣٣٠. وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ❊ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

ـ هذا يعني أنَّ[1] «خلا وعدا» إذا جرّا ما بعدهما كانا حرفي جرّ، سواء اقترنا بـ«ما»، أو تجرّدا منها.

وإن نَصَبا ما بعدهما كانا فِعْلَيْن.

ـ وإذا أُعربا حرفي جرّ مع وجود «ما» فهي زائدة، ولا تكون مصدريّة؛ لأن «ما» المصدريَّة لا يليها حرف الجرِّ.

ـ وإذا كانا فعلين فهما متعدِّيان، والمستثنىٰ بهما مفعولٌ به، وفاعلُهما عند سيبويه وأكثر البصريين ضمير مُسْتَكِنّ عائد علىٰ البعض المفهوم من الكلام، ولا يُثَنَّىٰ ولا يُجْمَع وَلَا يُؤَنَّث، وبه جزم في شرح الكافية[2].

ـ وذهب المبرِّد إلىٰ أنَّ فاعلهما ضمير عائد علىٰ «مَن» المفهوم من معنىٰ الكلام، أي: عدا مَن قام زيداً.

ومحلّ الجملة كما يلي:

ـ إذا وقعا صلةً لـ«ما» فلا محل لهما، فهما صلة موصول حرفي.

(١) توضيح المقاصد ٢/١٢٥ ـ ١٢٦، وشرح ابن طولون ١/٤٠٢، وشرح المكودي ١/٣٥٨، وشرح الهواري ٢/٢٨٥، وشرح الأشموني ١/٤٠٨، وشرح ابن النَّاظم/١٢٢.

(٢) شرح الكافية الشَّافية/٧٢١.

ـ وإذا وقعا بدون «ما» فهما كما تقدَّم في «ليس، ولا يكون».

ومحلُّ المصدر المؤوّل من الإعراب في حال كونهما فعلَيْن النصبُ على الحال، كذا عند السِّيرافي.

وعند ابن خروف انتصب على الاستثناء انتصابَ «غير».

ـ حيثُ[1]: متعلِّق بـ«حرفان» على معنى محكوم بحرفيتهما، كما: متعلِّق بـ«فعلان»، أي: محكوم بفعليتهما، ويجوز أن يكون «حيث» شرطاً والفاء جوابه على مذهب الفرّاء؛ لأنه يجيز أن يُجازَى بـ«حيث» دون «ما».

٣٣١. وَكـ(خَلَا): (حَاشَا)، وَلَاتَصْحَبُ (مَا) ✽ وَقِيلَ: (حَاشَ) وَ(حَشَا) فَاحْفَظْهُمَا

ـ يعني أنَّ «حاشا»[2] مثل «خلا»، يُستثنى بها، ويجوز في المستثنى الجرُّ والنَّصبُ كما تقدَّم في «خلا».

ونبَّه على أنَّ «حاشا» لا تقترن بـ«ما»، بخلاف «خَلَا».

ـ فإذا نصبتَ كانت فعلاً، والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كالخلاف في محلِّها مع «خلا».

ـ وإذا جَرَّت كانت حرفاً.

ـ والفرق بين خلا وحاشا من ثلاثة أوجه[3]:

---

(١) شرح المكودي ١/٣٥٨، وإعراب الألفيَّة/٧٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٢٧ ـ ١٢٨، وشرح المكودي ١/٣٥٩، وشرح ابن طولون ١/٤٠٣، وشرح الهواري ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٨، ومنهج السَّالك/١٧٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٤١١، وشرح ابن الوردي ١/٣١٩، وشرح السُّيُوطي/٢٤٠، وإرشاد السَّالك ١/٤٩٢ ـ ٤٩٣.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٢٧ ـ ١٢٨، وأوضح المسالك ٢/٧٧.

١ ـ ذهب الفرّاء إلىٰ أنَّ «حاشا» فعل، ولا فاعل له، والنَّصبُ بعده إنما هو في الحمل علىٰ «إِلَّا».

٢ ـ الجرّ بـ«حاشا» هو الأكثر، بخلاف عَدَا وخَلَا، والتزم لذلك سيبويه بحرفيتها، ولم يجز النَّصب بها؛ لأنه لم يحفظه، كذا عند المرادي. وقد نقل الجرَّ أبو زيد والفرّاء والأخفش والشيباني وابن خروف والجرمي والمازني والمبرِّد والزَّجَّاج.

٣ ـ حاشا: لا تصحبها «ما» بخلاف «عَدَا وخَلَا».

قال سيبويه[١]: «لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً، وقد أجازه بعضهم علىٰ قلّة».

ومنه الحديث: «أسامةُ أَحَبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا فاطمة».

وقال الأخطل:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً ❊ فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم فِعَالا

وأما حَشَا[٢] وحاشَ فهما لغتان في «حاشا» التي يُستثنىٰ بها، وسُمِع الاستثناء بـ«حشا».

حَشَا رَهْطِ النَّبِيّ فَإِنَّ مِنْهُم ❊ بُحُوراً لَا تُكَدِّرهَا الدِّلَاءُ

(١) الكتاب ١/٣٧٧.

(٢) وقرئ باللغات الثلاث في قوله تعالىٰ: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ سورة يوسف ١٢/٣١، ٥١.
قراءة الجمهور: حاشَ لله، بغير ألف بعد الشِّين.
وقرأ أبو عمر ونافع في رواية: حاشىٰ لله بألف بعد الشِّين في الوصل.
وقرأت فرقة: حَشَىٰ لله علىٰ وزن «رَحَىٰ» وقالوا: هي لغة.
انظر كتابي معجم القراءات ٤/٢٤٣ وما بعدها، وتوضيح المقاصد ٢/١٢٩.

ولم يُسْمَع الاستثناء بـ«حاشَ».

قال المرادي[1]: «وقد قُرِئَ باللغات الثلاث، وأقلُّها حشا...».

وقوله[1]: فاحفظهما، تنبيه على قلتهما، وأنهما من المحفوظ القليل، وإنما تكلَّم على الاستثنائية.

كـ«خلا»[2]: خبر مقدَّم، حاشا: مبتدأ مُؤَخَّر.

لا تصحب: الفاعل مستتر يعود إلى حاشا، ما: مفعول «تصحب» ومتعلّقة محذوف تقديره في القياس.

قيل: ماض مبني للمفعول، حاشَ: نائب عن الفاعل، وحشى: معطوف على «حاش»، فاحفظهما: أمر وفاعل ومفعول.



(١) شرح المكناسي ٢/٩٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/٧٥.

٢٦ ـ الحَالُ

٣٣٢. اَلْحَالُ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ❖ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَـ«فَرْداً أَذْهَبُ»

ـ عَرَّف[1] الحال بأنه وصفٌ فضلةٌ مُنتصِبٌ يُؤْتَىٰ به للدلالة علىٰ هيئة.

ـ والمراد بالوصف: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل.

ـ **والمراد بالفضلة:** ما يصحُّ الاستغناء عنه وإِلَّا فهو عمدة نحو: زيد فاضل، فاضل: خبر، فهو عمدة في الجملة ليس فضلة.

ـ علىٰ أنَّ الفضلة قد يعرض له ما يوجب ذكره، كوقوعه سادّاً مَسَدَّ الخبر، نحو: ضربي زيداً قائماً، حيث يمتنع حَذْف: «قائماً» لسدِّه مَسَدّ الخبر.

ـ **قوله: منتصبُ:** أخرج النَّعتَ، فالنَّعْتُ لَا يلزمه النَّصْبُ؛ لأنَّه تابع للمنعوت.

ـ **قوله: مفهمُ في حال[2]:** أخرج نحو: **لله دَرُّه فارساً**؛ فإنَّ التمييز يُقَدَّرُ بـ«مِن»، وفي هذا المثال لم يقصد به الدلالة علىٰ الهيئة، وإنما التعجُّب من فروسيّته.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٣١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٤٢ ـ ٢٤٣، وشرح ابن طولون ١/٤٠٤ ـ ٤٠٥، وشرح الأشموني ١/٤١٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٠، وشرح المكودي ١/٣٦٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٤١٧، ومنهج السَّالك/١٨٠، وشرح ابن النَّاظم/١٢٤، وإرشاد السَّالك ١/٤٩٥.

(٢) ذكر الهواري أنّ «حال» بغير تنوين؛ **لأن التنوين ساقط للإضافة المقدّرة: في حالِ كذا.** انظر ٢/٢٩١، وانظر نصّ الشَّاطبي ٣/٤١٧ فقد أشار إلىٰ هذا ولم يصرِّح به.

ومَثَّل لذلك بقوله: «فَرداً أَذْهَبُ» ، ففيه القيود المذكورة ، وتمثيله فيه تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها ، وسيأتي الحديث عن هذا .

ويجوز في الحال التذكيرُ والتأنيثُ ، واستعمل النَّاظمُ اللغتين .

ـ الحالُ[1]: مبتدأ ، وصفٌ: خبر ، فضلةٌ منتصبُ مفهمُ: نعوت لـ«وصف» ، وليست من تعدُّد الخبر كذا عند المكودي .

في حالٍ: متعلّق بـ«مفهم» كفرداً: جارّة لقولٍ مَحْذُوف خبر لمبتدأ مقدَّر: وذلك كقولك . . . ، فرداً: حال من فاعل «أَذهبُ» مقدَّمة على عاملها .

٣٣٣. وَكَوْنُـــــهُ مُنْـــــتَقِلاً مُشْـــــتَقَّا ✽ يَغْلِـبُ ، لَـكِنْ لَـيْسَ مُسْتَحِـــقَّا

ـ الغالبُ في الحال تحقُّق أمرين: **الانتقال ، والاشتقاق**[2] .

ـ **والمراد بالانتقال** ألَّا تكون ملازمةً للمتَّصِف بها ، نحو: جاء زيدٌ راكباً ، فالحال: راكباً ليس ملازماً لصاحبه ، فقد يجيء ماشياً .

ـ **والمشتقُّ: أسماءُ الفاعلين ، والمفعولين ، والصِّفاتُ** ، وهذه كُلُّها مشتقةٌ من المصادر .

ـ وقد تجيءُ الحال غيرَ منتقلةٍ ، بل وصفاً لازماً ، نحو: **دعوتُ الله سميعاً ، وخلق اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها .**

---

(١) شرح المكودي ١/٣٦١ ، وإعراب الألفيَّة/٧٦ .

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٣٣ ، وشرح ابن طولون ١/٤٠٥ ـ ٤٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٤٤ ، وشرح الهواري ٢/٢٩١ ـ ٢٩٢ ، وشرح المكودي ١/٣٦١ ، وشرح الأشموني ١/٤١٣ ، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٢٤ ، ومنهج السَّالك/١٨٠ ـ ١٨٢ ، وشرح ابن النَّاظم/١٢٤ ، وأوضح المسالك ٢/٧٩ ، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٩٦ ، وشرح السُّيُوطي/٢٤٢ .

وقوله:

فَجَـاءَت بِـهِ سَـبْطَ العِظَـامِ كَأَنَّمَـا ❁ عَمَامَتُـهُ بَـيْنَ الرِّجَـالِ لِـوَاءُ

ـ **ومثالُ غير المشتق**[١]: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ فبيوتاً: غير مشتق. واجتمع اللزوم والجمود في قولهم: **هذا خاتمك حديداً. وهذه جُبَّتك خزّاً. وقد ذكرهما سيبويه**[٢].

ـ وقوله: **لكن ليس مُسْتحقاً: ذكر فيه ابن طولون أنه تتميم للبيت للاستغناء عنه بـ«يغلب»**.

ـ كونُه[٣]: مبتدأ، منتقلاً مشتَّقاً: خبران لـ«كون»، يغلب: خبر المبتدأ، مستحقاً: بفتح الحاء، خبر «ليس»، وبكسرها اسم فاعل علىٰ تقدير: ليس الحال مستحِقّاً لكونه منتقلاً.

٣٣٤. وَيَكْثُرُ الْجُمُـودُ فِـي سِعْرٍ وَفِـي ❁ مُبْـدِي تَـأَوُّلٍ بِـلَا تَكَلُّـفِ

٣٣٥. كَـ«بِعْهُ مُـدّاً بِكَـذَا يَـداً بِيَـدْ» ❁ وَ«كَـرَّ زَيْـدٌ أَسَـداً»، أَيْ: كَأَسَـدْ

ـ ذكر من قبل أنَّ الحال قد يأتي غير مشتق، ونبَّه هنا علىٰ المواضع التي يكثر فيها جمود الحال، وبدأ بقوله[٤]:

---

(١) سورة الشعراء ٢٦/١٤٩.

(٢) الكتاب ١/١٩٨، ٢٧٤.

(٣) شرح المكودي ١/٣٦٢، وإعراب الألفيَّة/٧٦.

(٤) شرح ابن طولون ١/٤٠٦ ـ ٤٠٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢٤٦، وشرح المكودي ١/٣٦٣ ـ ٣٦٤، وتوضيح المقاصد ٢/١٣٤، وشرح الهواري ٢/٢٩٣، وشرح الهواري ١/٤١٣، وزاد **«وادخلوا رجلاً رجلاً، أي: مترتبين»**، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٢٧ وص ٤١٣، وذكر تسعة أنواع، ونقل أنها=

ـ وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ:

ـ أي يكثر الحال إذا دلَّ على سِعْرٍ، نحو: بِعْهُ مُدّاً بدرهم، فقوله: مُدّاً، حال جامدة، وهو في معنى المُشْتَق لأنَّ المعنى: بِعْهُ مُسَعّراً كل مُدٍّ بدرهم، ومُدّاً: منصوب على الحال.

ـ **قال ابن طولون**: «ويجوز أن تقدِّر مُسَعِّراً اسم فاعل فيكون حالاً من التاء في بعت [من قوله: بعت البرَّ مُدّاً مُسَعِّراً بدرهم]، وأن يكون مُسَعَّراً اسم مفعول، ويكون حالاً من البُرّ، ويكثر إذا ظهر مُؤَوَّلاً بالمُشْتَقّ من غير تكلّف». ومثله عند المكودي.

وذكر ثلاثة أنواع:

١ ـ **أَنْ يدل على السِّعر**، ومثاله: بِعْه مُدّاً بكذا، أي مُسَعّراً.

٢ ـ **أَنْ يدلّ على المفاعلة**، وهو قوله: يداً بيد، أي مناجزةً، أو مقابضةً أو مُعَاجِلاً.

٣ ـ **أنْ يدلّ على التشبيه**، وهو قوله: كرّ زيدٌ أسداً، وفسّر ذلك بقوله: أي: أسد.

ـ **قال ابن عقيل**: «وعُلِم بهذا وما قبله أنّ قول النحويين: إنَّ الحال يجب أن تكون منتقلةً مشتقةً معناه أنّ ذلك هو الغالب، لا أنَّه لازم، وهذا معنى قوله فيما تقدَّم: «**لكن ليس مستحقاً**».».

ـ كبِعْهُ[1]: الكاف: جارة لقولٍ محذوف، أي: وذلك كقولك، والقول: خبر

= في التسهيل. ومما ذكره: **الوصف، تقدير مضاف، المفاعلة، السعر، الترتيب، الأصالة، التنوين، التفضيل**. وانظر ص/١٠٨ من التسهيل. وانظر هذا في توضيح المقاصد.

(١) إعراب الألفيّة/٧٦.

المبتدأ المحذوف، مُدّاً: حال من الهاء في «بِعْه»، بكذا: بيان لـ«مُدّاً». أسداً: حال من «زيد»، أي: حرف تفسير، وتاليها عطف بيان.

٣٣٦. وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ ❊ تَنْكِيرَهُ مَعْنىً كَـ«وَحْدَكَ اجْتَهِدْ»

الحالُ يكون نكرة[1]؛ لأنَّ المقصود به بيان الهيئة، وذلك يحصل بلفظ التنكير، فلا يحتاج إلىٰ تعريف دفعاً للزيادة، والخروج عن الأصل لغير غرض.

ـ وقد يجيءُ مُعَرّفاً بـ«أل» نحو: ادْخلوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ.

ـ وقد يجيءُ بصورة المضاف إلىٰ المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو: اجتهد وحدَكَ، أي: مُنْفَرِداً.

ـ ومذهبُ **جمهور النحويين** أنَّ الحال لا تكون إِلَّا نكرة، وما ورد منها مُعَرَّفاً لفظاً فهو منكّر معنىً كقولهم: **جاءوا الجماءَ الغفيرَ**. وقول لَبيد:

فَأَرْسلها العراكَ وَلَم يَذُدْهَا ❊ وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَىٰ نَغَصِ الدِّخَالِ

ومثله: **اجْتَهد وَحْدَك**، وكلمته **فاهُ إلىٰ فيَّ**، أي: مشافهةً، ومنفرداً، **وأرسلها معتركةً**.

ـ وزعم **البغداديّون ويونس** أنّه يجوز تعريف الحال مطلقاً، بلا تأويل، فأجازوا جاء زيد الراكبَ.

(١) توضيح المقاصد ٢/١٣٥، وشرح الأشموني ١/٤١٤، وشرح ابن طولون ١/٤٠٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٤٩ ـ ٢٥١، وشرح المكودي ١/٣٦٤، وشرح الهواري ٢/٢٩٤، والمقاصد الشّافية ٣/٤٣٥ ـ ٤٣٧، وشرح ابن الوردي ١/٣٢٠، ومنهج السَّالك/١٨٥ ـ ١٨٦، وشرح ابن النَّاظم/١٢٥، وأوضح المسالك ٢/٨١، وإرشاد السَّالك ١/٤٩٨، وشرح السُّيُوطي/٢٤٣.

ـ وفَصَّل الكوفيون: فقالوا إِنْ تضمَّنت الحالُ معنىٰ الشَّرط صَحَّ تعريفُها، وإِلَّا فَلَا.

ـ **مثال ما تضمَّن معنىٰ الشَّرط: زيد الراكبَ أَحْسَنُ منه الماشيَ**، فالراكبَ والماشيَ: حالان، وصَحَّ تعريفهما لتأويلهما بالشَّرط.

والتقدير: زيد إذا ركب أَحْسَن منه إذا مشىٰ.

فإذا لم يصحّ تقدير الشَّرط لم يصحّ التعريفُ، فلا يُقال: جاء زيد الراكبَ.

ومثال المرادي: عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المُسِيءَ.

ومثله عند الأشموني.

الحالُ[1]: مبتدأٌ إِنْ عُرِّفَ: شرط، فاعتقدْ: جواب الشرط. تنكيره: مفعول «اعتقد»، لفظاً: نصب علىٰ إسقاط «في»[2]، أو علىٰ التمييز، وكذلك: معنىٰ. وخبر المبتدأ جملة الشَّرط.

كوحدَك: وذلك كقولك وَحْدَك، وحدك: حال من فاعل «اجْتهد» مقدَّم على عامله.

فائدة[3]

في إعراب «وَحْدَه» من نحو: مررتُ به وحدي

ذكر المرادي في هذا مذاهب:

١ ـ مذهب سيبويه أنه اسم وضع في موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فوحدَ: في موضع إيحاد، وإيحاد في موضع مُوْحَد. وذكر الشَّاطبي أنه رأي الخليل.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٦٤، وإعراب الألفيَّة/٧٦.

(٢) هذا عند المكودي، ورَدَّه الأزهري ص/٧٦.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٢٦، وانظر مثله عند الأشموني ١/٤١٤ ـ ٤١٥، وانظر المقاصد الشَّافية/٤٣٧.

٢ ـ **أنه مصدر أَوْحَدْتُه، وهو مَحْذُوف الزوائد، وإليه ذهب أبو الفتح.**

٣ ـ **مصدر لم يُلْفَظْ له بفعل.**

وعلىٰ هذين القولين هو مصدر وضع موضع الحال.

٤ ـ **ذهب يونس إلىٰ أنه منتصبٌ علىٰ الظرف لقول العربِ**: زيد وَحْدَه. والتقدير: زيدٌ موضعَ التفرُّد، **وذكر عنه الشَّاطبي أنه ظرف بمنزلة «عند»**، أو منصوب علىٰ إسقاط الجارّ، ولم يأخذ به سيبويه.

٣٣٧. وَمَصْــدَرٌ مُنَكَّــرٌ حَــالاً يَقَــعْ ❊ بِكَثْــرَةٍ كَــ«بَغْتَةً زَيْــدٌ طَلَــعْ»

ـ الحالُ يكون وَصْفاً[1]، وهو ما دَلَّ علىٰ معنىٰ وصاحبه: كقائم، وحَسَن، ومضروب، فوقوع الحال مصدراً علىٰ خلاف الأصل؛ لأنه لا دلالة فيه علىٰ صاحب المعنىٰ.

ـ **ومذهب سيبويه والجمهور**: أن لا خلاف في مجيء المصدر حالاً، نحو: طَلَعَ زيدٌ بغتةً، فهو مصدر علىٰ تقدير: زيد طلع باغتاً، وقوله تعالىٰ[2]: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾. وكان الزجّاج يذهب إلىٰ تصحيح قول سيبويه.

ـ **وذهب الأخفشُ والمبرِّدُ** إلىٰ أنه منصوب علىٰ المصدريَّة، والعامل فيه محذوف، والتقدير نحو: طلع زيد يبغت بغتةً، فالفعل يبغت هو الحال عندهما، لا «بغتة».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٣٨، وشرح ابن طولون ١/٤٠٧ ـ ٤٠٨، وشرح الأشموني ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤، وشرح المكودي ١/٣٦٥، وشرح الهواري ٢/٢٩٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٣٨، ومنهج السَّالك/١٨٨، وشرح ابن النَّاظم/١٢٦، وإرشاد السَّالك ١/٤٩٩.

(٢) سورة السجدة ٣٢/١٦.

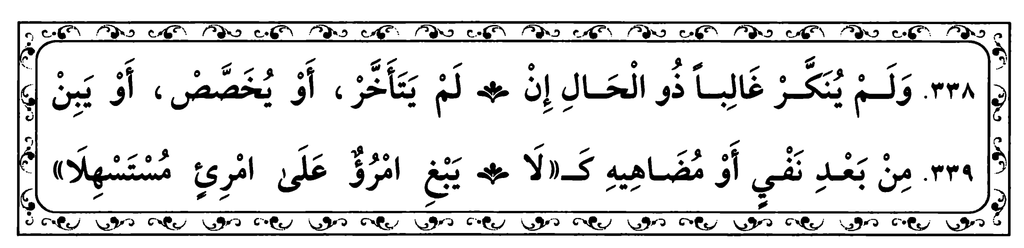
ـ وذهب الكوفيون إلىٰ أنه منصوب علىٰ المصدريَّة كالرأي السَّابق، ولكن النَّاصب له عندهم هو الفعل المذكور، وهو «طلع» لتأويله بفعل من لفظ المصدر. والتقدير: زيد طلع بغتة، أي: زيد بغت بغتة، وبغتة: هو الحال.

وأجاز المبرِّد القياسَ على المصدر، وليس في قول النَّاظم «بكثرة» إشعار بالقياس.

ومذهب سيبويه والأكثر أنه ليس بقياس[1].

قال ابن طولون: «وفُهِمَ منه أنّ وقوع المصدر المعرَّف حالاً قليلٌ لتخصيصه الكثرة بالمنكّر».

ـ مصدر[2]: مبتدأ، منكر: صفة، يقع: خبر المبتدأ، حالاً: حال من فاعل «يقع»، بكثرة: متعلِّق بـ«يقع»، بغتةً: حال.



٣٣٨. وَلَـمْ يُنَكَّـرْ غَالِبـاً ذُو الْحَـالِ إِنْ ❊ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ

٣٣٩. مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَـ«لَا ❊ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَىٰ امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا»

ـ **قوله: غالباً**[3]، احترز فيه مما قَلّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوِّغ من

---

(١) واستثنىٰ في التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها علىٰ السماع وهي: **أنت الرجل علماً، وزيدٌ زهيرٌ شعراً، والثالث: أمّا عِلْماً فعالم، علىٰ تقدير: مهما يذكر إنسانٌ في حال علمٍ فالذي وصفتَ عالمٌ.** انظر ص/١٠٩.

(٢) شرح المكودي ١/٣٦٥، وإعراب الألفيَّة/٧٦.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٤٢ ـ ١٤٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٦ وما بعدها، وشرح المكودي ١/٣٦٦، وشرح الأشموني ١/٤١٦ وما بعدها، وشرح ابن طولون ١/٤٠٩ ـ ٤١٠، وشرح الهواري ٢/٣٠٠، وشرح ابن النَّاظم/١٢٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٤٤، ومنهج السَّالك/١٨٩ ـ ١٩٠، وأوضح المسالك ٢/٨٢، وإرشاد السَّالك ١/٥٠٠، وشرح ابن الوردي ١/٣٢٢.

المسوِّغات التي سأذكرها ، ومنه قولهم:

ـ مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ.

ـ عليه مئةٌ بِيْضاً.

ـ وأجاز سيبويه: فيها رجل قائماً.

ـ وفي الحديث: «**صَلَّىٰ رَسُول الله ﷺ قاعداً، وصَلَّىٰ ورَاءَه رِجال قِياماً**». وذكر أنه لم ينكر ، لأنه كالمبتدأ ، فحقه أن يكون معرفة.

ـ وجعل مثل هذا سيبويه مقيساً بغير شرط والإتباع عند المرادي أَقْوىٰ ، والقياس قول يونس والخليل خلافاً لمن قال: لا يجوز في غير الموصوف سماعاً إن لم يتقدَّم.

*** ومسوِّغات مجيء الحال من النكرة هي ما يأتي:**

١ ـ **أن يتقدَّم الحال علىٰ النكرة**، ومثالهم: فيها قائماً رجلٌ ، وهذا قائماً رجلٌ. والأصل: فيها رجل قائم ، وهذا رجل قائم.

٢ ـ أن يخصّص الاسم النكرة:

ـ **يوصف** نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾.

وقوله:

نَجَّيتَ يَا رَبِّ نُوْحاً وَاسْتَجَبْتَ لَهُ ❊ فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُونا

ـ **والتخصيص بالإضافة** قوله تعالىٰ[2]: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾.

---

(١) سورة الدخان ٤٤/٤ ـ ٥.

(٢) سورة فصلت ٤١/١٠.

٣ ـ أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وأشار إليه بقوله:

يَبِن/ من بعد نفي أو مضاهيه ...

والمراد بقوله: مُضاهيه: المشابه للنفي، وهو النهي والاستفهام، والمراد بقوله: يبن، أي: يظهر الحال.

ـ ومثال النفي:

مَـا حُـمّ مِـنْ مَـوْتٍ حِمـىً وَاقِيـاً ❊ وَلَا تَـرَىٰ مِـنْ أَحَـدٍ وَاقِيـا

وقوله تعالىٰ[1]: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾.

علىٰ خلاف مع الزمخشري في تخريج الآية.

ـ ومثال النهي عند النَّاظم: «لا يبغِ امرؤ علىٰ امرئ مُسْتَسْهِلا».

ومنه قول قطري بن الفجاءة:

لَا يَـرْكَنَنْ أَحَـدٌ إِلَـىٰ الإِحْجَـامِ ❊ يَـوْمَ الـوَغَىٰ مُتَخَوِّفـاً لِحمـام

ـ ومثال الاستفهام: هل جاء أحد ضاحكاً، وقوله:

يَـا صَاحِ هَـلْ حُـمَّ عَـيْشٌ بَاقِيـاً فَتَـرَىٰ ❊ لِنَفْسِـكَ العُـذْرَ فِـي إِبْعَادِهَـا الأَمَـلَا

[2] وزاد في التسهيل ثلاثة مسوِّغات: أن تكون جملة مقرونة بالواو، أو الوصف به علىٰ خلاف الأصل، أو يشاركه به معرفة.

---

(١) سورة الحجر ١٥/٤.

(٢) التسهيل /١٠٩.

ـ ذو الحال[١]: نائب فاعل بـ«ينكر» غالباً حال مما بعده «ذو الحال»، إن لم يتأخَّر: شرط وجوابه مَحْذُوف ضرورة، من بعد: متعلِّق بـ«يبِنْ».

كلا: مجرور الكاف محذوف: وذلك كقولك: لا يبغِ... مستسهلاً حال من «امرؤ» الأول.

٣٤٠. وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ❊ أَبَـوْا، وَلَا أَمْنَعُـهُ فَقَـدْ وَرَدْ

ـ إذا كان صاحبُ الحالِ مجروراً بحرف الجر فإنه لا يجوز عند أكثر النحويين تقدُّم الحال عليه، فقولك: **مررتُ بهند جالسةً**، لا يجوز فيه: مررتُ جالسةً بهند[٢].

ـ وذكر أنَّ ما منعه النحويون، لا يمنعه هو، فقد ورد في كلام العرب واستدلَّ على جواز ذلك بشواهد، منها قول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طُـرّاً عَـنْكُمُ بَعْـدَ بينكُمُ ❊ بِـذِكْرَاكُمُ حَتَّـى كَـأَنَّكُم عِنْـدِي

فقوله: «طُرّاً» حال من الكاف في «عنكم»، وهو مجرور بـ«عن».

ومن ذلك قوله تعالى[٣]: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً﴾.

ـ **وتقديم الحال على صاحبها** المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٧٦ ـ ٧٧، وشرح المكودي ١/٣٦٨.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٤٧ ـ ١٥٠، وشرح المكودي ١/٣٧٠، وشرح الأشموني ١/٤٢١ ـ ٤٢٢، وشرح ابن طولون ١/٤١١، وشرح الهواري ٢/٣٠٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٥١ وما بعدها، وشرح المكناسي ٢/١٠٦ «**وسبقُ» كذا جاء ضبطه**. منهج السَّالك/١٩١، وشرح ابن النَّاظم/١٢٨، وإرشاد السَّالك ١/٥٠٣، وشرح ابن الهواري ١/٣٢٦.

(٣) سورة سبأ ٣٤/٢٨.

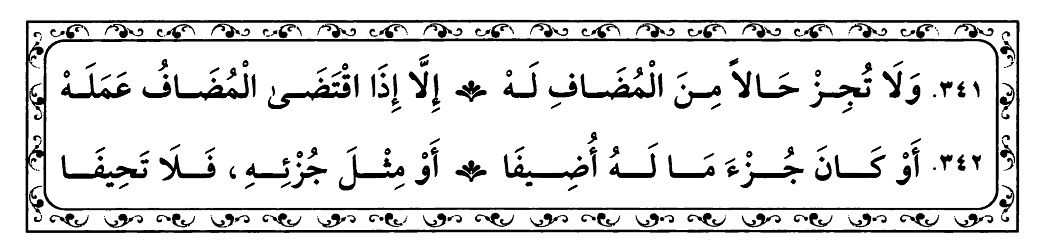
ومنع الكوفيون تقديمها علىٰ المرفوع الظاهر، وعلىٰ المنصوب الظاهر أيضاً كذا عند المكناسي.

ـ وأما المجرور بإضافة فلم يَجُزْ فيه تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين، وذكر المكودي الإجماع علىٰ المنع في هذه الحالة.

ـ وقوله: «ولا أمنعه» يقتضي أنه انفرد بإجازته، **بل قال بإجازته أبو علي وابن كيسان وابن برهان**؛ لأنَّ المجرور بالحرف مفعول به في المعنىٰ، فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، فهو في هذا تابع لهؤلاء العلماء.

ـ والنحويون يجعلون ما استشهد به شاذاً، ولا يجيزون تقديم الحال علىٰ المجرور بالحرف.

ـ سبقَ حال[1]: مفعولٌ مقدَّم لـ«أبوا»، وهو مصدر مضاف إلىٰ الفاعل. ما: مفعول «سبق»، وهي واقعة علىٰ صاحب الحال، أبوا: الضمير عائد علىٰ أكثر النحويين، وظاهره أنه عائد علىٰ جميعهم، وليس كذلك، بل علىٰ أكثرهم. والضمير في «أمنعه» عائد علىٰ «سبق».


٣٤١. وَلَا تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ❊ إِلَّا إِذَا اقْتَضَىٰ الْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢. أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ❊ أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا

ـ يجوز مجيءُ الحال من المضاف إليه في ثلاثة مواضع[2]:

(١) إعراب الألفيَّة/٧٧، وشرح المكودي ١/٣٧٠، وشرح الهواري ٢/٣٠٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٥٠.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٥٠ ـ ١٥١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦٧ ـ ٢٦٨، وشرح الأشموني ١/٤٢٣، وشرح ابن طولون ١/٤١٣، وشرح المكودي ١/٣٧١ ـ ٣٧٢، وشرح الهواري ٢/٣٠٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٦٠، ومنهج السَّالك/١٩٣، وشرح ابن النَّاظم/١٢٩.

١ ـ الأول: إذا كان **المضاف عاملاً في الحال**، نحو قوله تعالىٰ[(١)]: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾.

ومعناه أن يكون جارياً مجرىٰ الفعل في كونه مصدراً، أو اسم فاعل.

ومثَّل له المكودي:

أعجبني ضَرْبُ هندٍ قائمةً.

وأنا ضاربُ هندٍ قاعدةً.

ضَرْب وضارب: يعملان في الحال؛ لأنهما في معنىٰ الفعل.

ـ وذكر النَّاظم أنَّ هذا بلا خلاف[(٢)].

٢ ـ الثَّاني: **أَنْ يكونَ المضافُ جُزْءَ المضافِ إليه**، نحو قوله تعالىٰ[(٣)]: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾.

إخواناً: حال من الضمير المضاف إلىٰ الصدور، والصدور جزء من المضاف إليه.

٣ ـ الثَّالث: **أن يكونَ مِثْلَ جُزْء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه به** نحو قوله تعالىٰ[(٤)]: ﴿فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾.

حنيفاً: حال من «إبراهيم»، والملّة كالجزء من المضاف إليه؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها.

قال ابن عقيل: «فلو قيل في غير القرآن: أن اتّبع إبراهيم حنيفاً، لَصَحَّ».

(١) سورة المائدة ٥/٤٨.

(٢) شرح الكافية الشَّافية/٧٥٠.

(٣) سورة الحجر ١٥/٤٧.

(٤) سورة آل عمران ٣/٩٥.

فلا تقول: «جاء غلامُ هندٍ ضاحكةً» خلافاً للفارسي؛ لأنه ليس حالة من الحالات الثلاث.

ـ **قال ابن النَّاظم**[1]: «فإنه لا سبيل إلىٰ جَعْله صاحب حال بلا خلاف».

وتعقَّبه ابن عقيل بأنه «ليس بجيّد»؛ فإنّ مذهب الفارسي جوازها كما تقدَّم، وممن نقله عنه الشريف أبو السّعادات ابن الشَّجري في أماليه[2].

وردَّ المرادي كلامه في التسهيل؛ إذ قال: «فإن لم يكن أحد الثلاثة لم يجز.

قال في شرح التسهيل[3]: «بلا خلاف، نحو: ضربت غلام هندٍ جالسةً. وحكىٰ غيره عن بعض البصريين إجازته».

ـ حالاً[4]: مفعول «تُجِزْ»، من المضاف: متعلِّق بـ«تُجز»، أو بمحذوف نعت لـ«حالاً»، له: اللام بمعنىٰ «إلىٰ»، عمله: مفعول «اقتضىٰ»، وضمير عمله يعود إلىٰ المضاف إليه، وعند المكودي يعود إلىٰ الحال، أي: إذا اقتضىٰ المضاف نَصْب الحال.

فلا تحيفا: أي لا تمل عن الواجب في ذلك. **وهذا تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. كذا عند المكودي.**

كان: اسمه يعود علىٰ المضاف، جُزْءَ: خبر «كان»، ما: موصول في محل جَرٍّ بالإضافة.

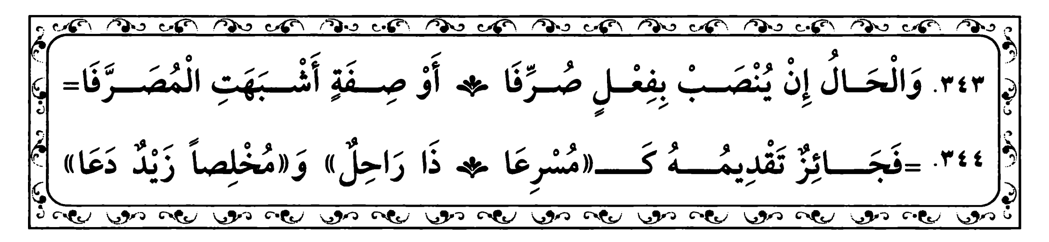
---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٣٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦٩.

(٢) أمالي الشجري ٣/٩٦، وانظر الشيرازيات/٢٨٣.

(٣) انظر شرح التسهيل ٢/٣٤٢ولو قلت: «ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً أو نحو ذلك لم يجز بلا خلاف».

(٤) إعراب الألفيَّة/٧٧، وشرح المكودي/٧٧.


٣٤٣. وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ❁ أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا=
٣٤٤. =فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ«مُسْرِعَا ❁ ذَا رَاحِلٌ» وَ«مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا»

العاملُ في الحال[1]: ـ فعل، أو شبه الفعل، أو ما تضمّن معناه دون لفظه، وذكر هنا الأول والثاني، فذكر أنَّ العامل في الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفةً شبيهةً به جاز تقديمه على العامل.

ـ **والمتصرِّف**: ما جاء منه الماضي والمضارع والأمر.

ـ **وغير المتصرِّف**: ما لازم صورة الماضي.

ـ **والشّبيه بالمتصرِّف**: هو ما كان وصفاً قابلاً لعلامة الفرعيَّة: التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبّهة.

ـ **وغير الشّبيه به هو أَفْعَل التفضيل**، فإنه لا يُثَنَّىٰ ولَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ.

وذكر مثالين:

١ ـ **الصِّفة المشَبَّهة بالمتصرِّف**، وهو قوله: مُسْرِعاً ذا راحلٌ، ذا: مبتدأ، راحل: خبره، ومسرعاً: حال من الضمير المستتر في الخبر راحل، وهو عائد على المبتدأ. والعامل في الحال «مسرعاً» هو راحل، وهو صفة أَشْبَهت المتصرِّف لأنه اسم فاعل.

ـ **قال الشّاطبي: «وقلَّ من يذكر الصِّفة المشبّهة في العوامل، وذِكْرُها مما**

---

(١) شرح ابن طولون ١/٤١٤ ـ ٤١٥، وشرح المكودي ١/٣٧٣، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٠، وتوضيح المقاصد ٢/١٥٢، وشرح الهواري ١/٣١٤ ـ ٣١٦، وشرح الأشموني ١/٣٢٤، والمقاصد الشّافية ٣/٤٦٦، ومنهج السّالك/١٩٥، وإرشاد السّالك ١/٥٠٧، وشرح السُّيُوطي/٢٤٦.

ينبغي كما فعل ابن مالك».

٢ ـ والثاني: الفعل، وهو قوله: مُخْلِصاً زيدٌ دَعَا.

زيد: مبتدأ، دعا: فعل متصرِّف فيه ضمير يعود على «زيد»، مخلصاً: حال من الضمير. والعامل في الحال «دعا».

ـ قال المكودي(١): «وفُهِم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرِّف، أو صفة غير شبيهة بالمتصرف، لم يجز التقديم على العامل، فلا يجوز في:

ما أحسن هنداً منقَّبةً، أن تقول: منقبةً ما أحسن هنداً، ولا تقول: ما منقّبةً أَحْسَنَ هنداً.

ولا تقول: زيد ضاحكاً أحسنُ من عمرو، بل تقول: زيد أَحْسن من عمرو ضاحكاً».

ـ وفُهِمَ مما ذكره أمران:

ـ تقدُّم الحال على العامل فقط: ذا مُسْرِعاً راحِلٌ.

ـ وتقدُّم الحال على ما أُسْنِد إليه العامل: وهو زيد مُخْلِصاً دعا.

ـ قال المرادي(٢): «يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فِعْلاً مُتَصَرّفاً: مخلصاً زيد دعا، خلافاً للجرمي في منع تقديمها عليه، وللأخفش في نحو: راكباً زيد جاء، لبعدها عن العامل، وهو كمثال المصنِّف، ولبعضهم في منع تقديم المؤكّدة. ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدَّرة بالواو نحو: والشمس طالعةً

(١) شرح المكودي ١/٣٧٤، وشرح ابن طولون ١/٤١٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٥٢.

جاء زيد.

وذكر الشَّاطبي[١] مذهبين: **مذهب البصريين** جواز تقديم الحال علىٰ العامل، **ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز تقديم الحال علىٰ العامل** فيه مع الاسم الظاهر، فلا يُقال عندهم: راكباً جاء زيد، ويجوز مع الاسم المضمر، نحو: راكباً جئتُ.

الحال[٢]: مبتدأ، إن ينصب: شرط، بفعل: متعلِّق بـ«يُنْصَبْ» صُرِّفا: صفة لـ«فعل»، أو صفة: معطوف علىٰ «فعل»، أشبهت المصرفا: صفة لـ«صفة»، فجائز: جواب الشرط، وجائز: خبر مقدَّم، تقديمه: مبتدأ.

وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ «الحال».

كمسرعاً: مجرور الكاف محذوف، وهو في موضع خبر لمبتدأ محذوف: وذلك كقولك مسرعاً.

٣٤٥. وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَىٰ الْفِعْلِ لَا ❊ حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلَا
٣٤٦. كَـ(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ)، وَنَدَرْ ❊ نَحْوُ: «سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ»

ـ **لا يجوزُ**[٣] **تقديمُ الحال** علىٰ عاملها إذا كان جامدا ضُمِّن معنىٰ المشتق، وذكر منه في البيت الثاني[١]:

ـ **اسم الإشارة**: تلك، وفيه معنىٰ الفعل «أشير»، وليس فيها حروفه.

---

(١) انظر المقاصد الشَّافية ٣/٤٧٠.

(٢) شرح المكودي ١/٣٧٤، وإعراب الألفيَّة/٧٧.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٥٤، وشرح المكودي ١/٣٧٥، وشرح ابن طولون ١/٤١٦ ـ ٤١٧، وشرح الهواري ٢/٣١٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٧٢ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧١ ـ ٢٧٣، ومنهج السَّالك/١٩٦، وإرشاد السَّالك ١/٥٠٨.

ـ **حرف التمني**: ليت، وفيه معنىٰ الفعل «أتمنَّىٰ».

ـ **وحرف التشبيه**: كأنّ، وفيه معنىٰ الفعل «أُشَبِّه».

ـ **فمثال الإشارة**: تلك هندٌ منطلقةً، وذلك عمرٌو ضاحكاً.

ـ **ومثال التمني**: ليت عمراً مقيماً عندنا.

ـ **ومثال التشبيه**: كأنك طالعاً البدرُ، كأنَّه مسرعاً ريحٌ.

ـ **وزاد علىٰ ذلك المرادي**(١): حرف الترجّي «لعل»، وحرف التنبيه: ها، وأمّا: في نحو: **أمّا علماً فعالم**، والاستفهام المقصود به التعظيم: **يا جارة ما أنت جارة**، والجنس المقصود به الكمال: **هو الرجل علماً**، والمشبّه: **هو زهير شعراً**، وذكر المكودي بعضها، ومثله عند ابن طولون.

وفي قوله: ... وَنَدَرْ / نَحْوُ: «سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ»

ـ **أنَّ هذا من العوامل أيضاً**، وقد تضمن معنىٰ الفعل دون حروفه، وعنىٰ به الظرف والمجرور مسبوقين باسم الحال، وتقدّم الحال علىٰ عاملها نادر نحو: زيد جالساً عندك، وعند ابن طولون: قدَّم الظرف علىٰ الحال، وسعيد مستقراً في هجر.

ـ فهما نائبان عن «استقرّ» أو «مستقِرّ» والحال في مثاله مؤكِّد.

ـ **قال ابن طولون**(٢): «وإنما فَصَلَ هذه المسألة من تلك لأنه قد سُمِع فيها تقديم الحال علىٰ عاملها؛ ولذلك أتىٰ بالحال في المثال الذي ذكره وهو «مستقرّاً»

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٥٤ ـ ١٥٥، وشرح المكودي ١/٣٧٦، وشرح ابن طولون ١/٤١٦.

(٢) شرح ابن طولون ١/٤١٧، وانظر شرح المكودي ١/٣٧٧، وشرح الهواي ٢/٣١٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٣ «وأجازه الأخفش قياساً».

مقدَّماً على عامله، وهو «في هجر»، ومثله في قراءة من قرأ[١]: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٍ بِيَمِينِهِۦ﴾ بنصب «مطويات».

ـ وممن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الأخفش، ومثله عند المكودي، وابن عقيل. وذكر المرادي مثاله: **فداءً لك أبي وأمي**. والعامل فيه «لك».

وتوسُّط الحال قال فيه المرادي[٢]:

«وفيها مذاهب:

ـ **المنع مطلقاً**، وبه قال جمهور البصريين.

ـ **الجواز مطلقاً**، وإليه ذهب الفراء والأخفش في أحد قوليه.

ـ **والجواز بقوة**، إن كانت الحال ظرفاً أو حرف جرّ، ويضعف في غيرهم.

ـ **والجواز إن كانت من مضمر** نحو: أنت قائماً في الدار، وهو مذهب الكوفيين.

ـ فهذه أربعة مذاهب».

ـ **عاملٌ**[٣]: مبتدأ، وسَوَّغ الابتداء به نعتُه بالجملة بعده، **ضُمِّن**: مفعول الأول

---

(١) سورة الزمر ٣٩/٦٧ «نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ كان متوارياً بمكة». انظر كتابي معجم القراءات ٨/١٨٨، قراءة عيسى بن عمر وعاصم الجحدري والحسن البصري.
مطوياتٍ: حال من السماوات، أو من الضمير المستكن في متعلّق شبه الجملة.
قال الشَّاطبي: «والعامل ليس إلَّا المجرور» المقاصد الشَّافية ٣/٤٧٧.
وذكر ابن النَّاظم أنه لا حجة فيها لإمكان جعل السماوات عطفاً على الضمير في قبضته ومطويات منصوب بها. انظر ص/١٣١.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٥٧.

(٣) إعراب الألفيَّة/٧٨، وشرح المكودي ١/٣٧٧.



مستتر، ومعنى: هو مفعوله الثاني، لا: حرف عطف ونفي، حروفه: معطوف على معنى منصوب، مؤخّراً: حال من فاعل «يعمل».

ـ وجملة «يعمل» في محل رفع خبر «عامل»، والمعنى: عامل ضُمِّن معنى الفعل دون حروفه لن يعمل مؤخَّراً.

ـ كتلك: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كتلك، وما بعده معطوفان على إسقاط العاطف، ندر: فعل ماض، نحو: فاعل مضاف لقول محذوف. سعيد: مبتدأ، مستقرّاً: حال من الضمير المستتر في الجارّ والمجرور بعده، في هجر: خبر المبتدأ. والصَّرْف في «هجر» أجود عند الزّجّاجي.

٣٤٧. وَنَحْـوُ: «زَيْـدٌ مُفْـرَداً أَنْفَـعُ مِـنْ ❊ عَمْـرٍو مُعَانـاً» مُسْـتَجَازٌ لَـنْ يَهِـنْ

ـ المثبت عند أبي حيان[١] «مُسْتَجادٌ» بالدال المهملة، وعند المكناسي: «لن يَهُنْ» كذا ضُبِط.

ـ تقدَّم الحديث عن أفعل التفضيل بأنه غير شبيه بالفعل؛ لأنه لا يُثَنّىٰ وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّث، فهو غير قابل للفرعيَّة، فلم يتقدَّم عليه الحال، وله مزيَّة على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه، فاغتفر توسُّطه بين حالَيْن[٢].

نحو: زيدٌ مفرداً أَنْفَعُ من عمرٍو مُعاناً...

---

(١) منهج السَّالك/٢٠١، وشرح المكناسي ٢/١١٣.

(٢) شرح المكودي ١/٣٧٧، وتوضيح المقاصد ٢/٥٩، وشرح ابن طولون ١/٤١٩، وشرح الهواري ٢/٣١٧ـ٣١٨، وشرح الأشموني ١/٤٢٧٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٧٩، ومنهج السَّالك/٢٠١، وإرشاد السَّالك ١/٥١٢.

مفرداً: حال من الضمير المُسْتَكِن في «أَنْفَعُ».

مُعاناً: حال من «عمرو».

والعاملُ في الحالَيْن «أَنْفَعُ» علىٰ المختار.

قال المرادي[١]: «وهو مذهب سيبويه والمازني وطائفة».

وقال المكودي[٢]: «وأصله: زيدٌ أنفعُ في حال كونه مفرداً من عمرو في حال كونه مُعاناً».

وزعم السِّيرافي[٣] أنهما خبران منصوبان بـ«كان» المحذوفة، والتقدير: زيد إذا كان قائماً أَحْسَنُ منه إذا كان قاعداً، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعاناً.

ـ ولا يجوز تقديم هذين الحالَيْن علىٰ أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه، فلا تقول: زيد قائماً قاعداً أحسن منه، ولا: زيد أحسن منه قائماً قاعداً.

ـ نحو[٤]: مبتدأ مُضافٌ لقول محذوف، وما بعده مقول له، خبره: مُسْتَجازٌ، زيد: مبتدأ، خبره: أَنْفَعُ، لن يَهِن: لن يَضْعُفْ، وهو خبر بعد خبر، من وهن يَهِن، وأصله يَوْهِن فَحُذِفَت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة.

٣٤٨. وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ❁ لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدِ

ـ **عند الشَّاطبي**[٥]: «**قد تجيءُ**»، وكلاهما صواب، وذكرت من قبل فيه

(١) توضيح المقاصد ٢/١٥٩.

(٢) شرح المكودي ١/٣٧٧.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/٣٧٣.

(٤) إعراب الألفيَّة/٧٨، وشرح المكودي ١/٣٧٨.

(٥) المقاصد الشَّافية ٣/٤٨١، ومنهج السَّالك/٢٠٣.

التأنيث والتذكير ومثله عند أبي حيان.

ـ ذكر في البيت صورتين[1]:

١ ـ **الأولى**: نحو: جاء زيد راكباً مسرعاً. فهما حالان من «زيد».

ومنع هذا ابن عصفور، **فلا يتعدَّد الحال عنده في مثل هذا ما لم يكن العامل أفعل التفضيل**.

قال الهواري: «وأنكر ابن عصفور تعدُّد الحال في مثل هذا». ونقل المنعَ الفارسي وجماعة، فمسرِعاً: نعتٌ لراكب، أو حال من الضمير في «راكب».

٢ ـ **الثَّانية: قوله: غير مفرد، شمل ثلاث صُوَر:**

ـ **الأولى**: أن يكون صاحب الحال متعدِّداً، والحالُ مجتمعة نحو قوله تعالى[2]: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾.

ـ **الثَّانية**: أن يكون بتفريق مع إيلاء كلّ واحد منهما صاحبه، نحو: لقيتُ مُصْعِداً زيداً منحدراً.

قال المرادي: «ولا إشكال فيها».

ـ **الثالثة**: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه، نحو: لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنحدِراً.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٧٨ ـ ٣٧٩، وتوضيح المقاصد ٢/١٦٠، وشرح ابن طولون ١/٤١٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٤، وشرح الهواري ٢/٣٢٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٨١، وشرح الأشموني ١/٤٢٨، ومنهج السَّالك/٢٠٣، وإرشاد السَّالك ١/٥١٢، وشرح السُّيُوطي/٢٤٧، وشرح ابن الوردي ١/٣٣٦.

(٢) سورة إبراهيم ١٤/٣٣.

ـ **والاختيار في هذا عند المكودي** مع عدم القرينة جعل الأول للثاني، والثاني للأول، مصعداً: حال من «زيد»، منحدراً: حال من الضمير في «لقيت».

ـ **قال المرادي**: لتتصل إحداهما بصاحبه، خلافاً لمن عكس».

ـ وفي قولنا: لقيت هنداً مُصْعِداً منحدرة فالقرينة واضحة.

ذا: حال من فاعل «يجيء» لمفرد متعلّق بـ«تعدّد»، فاعلم[١]: جملة اعتراضية، تفيد توكيد النظر في هذه المسألة وتحصيلها، وأنها مما لا ينبغي أن يُغْفَل.

٣٤٩. وَعَامِـلُ الْحَـالِ بِهَـا قَـدْ أُكِّـدَا ❊ فِي نَحْوِ: «لَا تَعْثَ فِي الأرْضِ مُفْسِدَا»

ـ **تنقسم الحال إلى مؤكّدة ومُبيِّنة:**

وأنكر[٢] الفرّاء والمبرِّد والسُّهيلي المؤكِّدة، فهي عندهم مُبَيِّنة؛ لأنَّ الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة، **ويسمونها المؤسِّسة**.

❊ **والمؤكِّدة ضربان[٣]:**

مؤكدة لعاملها، ومؤكِّدة لمضمون الجملة، وتناول في هذا البيت الحديث عن المؤكِّدة لعاملها: وهي كلّ وَصْفٍ دَلَّ على معنى عامله، وخالفه لفظاً، وهو الأكثر،

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٤٨٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٦١، ثم ذكر أنواعاً أخرى للحال انظر ص/١٦٤.

(٣) شرح المكودي ١/٣٧٩ ـ ٣٨٠، وشرح ابن طولون ١/٤١٩، وشرح ابن عقيل ٢/٣٧٦، وشرح الهواي ٢/٣٢٢، وشرح الأشموني ١/٤٢٩: «ومؤكِّدة لصاحبها نحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ سورة يونس ١٠/٦٩.

والمقاصد الشَّافية ٣/٤٨٥، ومنهج السَّالك/٢٠٦ وإرشاد السَّالك ١/٥١٤.

أو وافقه لفظاً وهو دون الأول في الكثرة.

مثال الأول: قوله تعالى[1]: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وقوله[2]: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾.

فالعَثْوُ هو الفَساد، وولّى: بمعنى: أدبر.

مُفسدين: حال من الفاعل في «تعثوا»، ومُدْبِرين: حال من الفاعل في «وَلّيتم»، وهما متّفقان في المعنى دون اللفظ.

ومثال الثاني: وهو أن تكون الحال من لفظ عاملها، قوله تعالى[3]: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾.

ـ في نحو: متعلّق بـ«أُكِّدا»، ويجوز على تقدير: وذلك في نحو، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، والمضاف إليه قولٌ محذوف، وذلك في نحو قولك.

٣٥٠. وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ❊ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

عند الأزهري وابن النَّاظم[4]: «وإن تُؤَكَّد جملةٌ» على البناء للمفعول.

تقدَّم أنَّ الحال تؤكِّد عاملها، وذكر هنا أنها تأتي مُؤَكِّدة لجملة، وهذا هو القسم الثاني.

ـ **وشرط الحال المؤكِّدة للجملة**[5]: أن تدلَّ على معنى لازم، أو شبيهة باللازم

---

(١) سورة البقرة ٢/٦٠.

(٢) سورة التوبة ٩/٢٥.

(٣) سورة النساء ٤/٧٩.

(٤) إعراب الألفيَّة/٧٨، وشرح ابن النَّاظم/١٣٢.

(٥) توضيح المقاصد ٢/١٦٤، وذكر عن النحويين أنواعاً أخرى من الحال: المستصحبة: هذا زيد=

في تقدُّم العلم به بعد جملة اسميَّة ، وجزآها معرفتان جامدان ، نحو:

ـ **زيداً أخوك عَطُوفاً.**

ـ **أنا زيدٌ معروفاً.**

وقول سالم بن دارة:

نَـا ابْـنُ دَارَةَ مَعْرُوفـاً بِهَـا نَسَـبِي ❁ وَهَـلْ بِـدَارَةَ يَـا لَلْنَّـاسِ مِـنْ عَـارِ

ـ **قال ابن عقيل:** «عطوفاً، ومعروفاً: حالان، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: أَحُقُّهُ عَطُوفاً، وفي الثاني: أَحُقُّ معروفاً». وإضمار العامل في هذا واجب.

وهذا الذي قدَّر هنا هو معنىٰ قوله: **فمضمر عاملها.**

ـ **قال المرادي:** «وكون عاملها مقدّراً هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه خلافاً للزَّجّاج في جَعْل عاملها هو الخبر مُؤَوَّلاً بمسمَّىٰ».

ـ وذكر أن ابن خروف جعل عاملها المبتدأ مُضَمّناً تنبيهاً.

ـ **وقوله: ولَفْظُها يُؤَخَّر:** يعني أنه لا يجوز تقديم الحال علىٰ الجملة، ولا علىٰ أحد جزأيها. فلا تقول: معروفاً أنا زيد، ولا: زيد عطوفاً أخوك.

ـ عاملُها: مبتدأ مؤخَّر، مضمر: خبر مقدَّم، والجملة جواب الشرط، فاقترنت

= راكباً، والمحكيَّة: رأيت زيداً أَحْسَنَ ضاحكاً، والمقدَّرة: مررتُ برجل معه صقرٌ صائداً به غداً، والموطِّئة: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ سورة الأحقاف ٤٦/١٢، وذكر أنَّ هذه لا تخرج عن النوعين السَّابقين، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٧، وشرح المكودي ١/٣٨٠ ـ ٣٨١، وشرح ابن طولون ١/٤٢٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٨٧، ومنهج السَّالك/٢١٠، وإرشاد السَّالك ١/٥١٥.

بالفاء، وجملة: ولفظها يؤخّر: استئنافية.

٣٥١. وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ ❁ كَـ«جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ»

في شرح الشَّاطبي: ضُبط: وموضعُ، **بالرفع**، وفي ثنايا النَّصّ: موضعَ، **بالنصب**.

ـ وذكر[١] أنَّه لما كانت الحال خبراً من الأخبار، وكان الخبر يأتي مفرداً وهو الأصل، ويأتي جملة في موضع المفرد، جاءت الحال كذلك، وكذلك النعت، **فالثلاثة جارية من وادٍ واحد.**

ـ فالأصلُ أن تأتي الحال مفردةً، ثم إنها قد تأتي جملةً، وتكون تلك الجملة مقدَّرةً بالمفرد الذي يقع عليه النصب على الحال، وقد ذكر حكم المفرد فيما مضى، فأخذ يذكر حكم الجملة. وشمل قوله[٢]: «جملة» الجملة الاسميّة، والجملة الفعليَّة، ومَثَّل للجملة الاسميَّة بقوله: جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلهْ.

ولا بُدَّ في جملة الخبر من رابط، وهو في الحالية إمَّا ضمير، نحو: جاء زيدٌ يَدُه على رأسِهِ.

أو واو تُسمى واو الحال، وواو الابتداء، وعلامتها صحة وقوع «إذ» موقعها، نحو: جاء زيدٌ وعمرو قائم.

أو الضمير والواو معاً، نحو: جاء زيد وهو ناوٍ رِحْلَةً.

---

(١) هذا المدخل مُنتزع من المقاصد الشَّافية ٣/٤٩٢، وانظر شرح ابن عقيل ٢/٢٧٨.

(٢) انظر شرح المكودي ١/٣٨١، وتوضيح المقاصد ٢/١٦٤، وشرح ابن طولون ١/٤٢٠ ـ ٤٢١، وشرح الهواري ٢/٣٢٦، وشرح الأشموني ١/٤٣١، وإرشاد السَّالك ١/٥١٧، وشرح السُّيُوطي/٢٤٨.

وذكر **المرادي** لوقوع الجملة موقع الحال شرطين: أن تكون خبريَّة، وألَّا تكون مفتتحةً بدليل استقبال كـ«لَنْ» وحرف التنفيس.

موضع[١]: ظرف مكان، تجيء جملة: أي: تجيء الجملة في موضع الحال.

والتقدير: جاء زيد ناوياً رحلة. زيدٌ: فاعل، والواو: للحال، والجملة بعد الواو في موضع الحال من «زيد».

٣٥٢. وَذَاتُ بَـدْءٍ بِمُضَـارِعٍ ثَبَـتْ ❁ حَوَتْ ضَـمِيراً وَمِنَ الْوَاوِ خَلَـتْ

٣٥٣. وَذَاتُ وَاوٍ بَعْـدَهَا انْـوِ مُبْتَـدَا ❁ لَـهُ الْمُضَـارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْـنَدَا

ـ وجاء في[٢] رواية: **وذاتَ واو بالنصب**، وسنراه في الإعراب، وهو كذلك عند الشَّاطبي، وضبط بالوجهين عند ابن النَّاظم.

ـ **في البيت الأول يذكر النَّاظم** أنَّ جملة الحال[٣] إذا كانت فعليَّة مبدوءة بفعل مضارع مثبت، فإنها تحتوي على ضمير عائد على صاحب الحال، وتخلو من الواو نحو:

ـ جاء زيد يضحك.

ـ جاء زيدٌ تُقادُ الجنائبُ بين يديه.

---

(١) شرح المكودي ٣٨١/١، وشرح الهواري ٣٢٦/٢، وإعراب الألفيَّة/٧٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤٩٦/٣، وشرح ابن النَّاظم/١٣٤، وانظر شرح المكودي ٣٨٢/١.

(٣) توضيح المقاصد ١٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٩/٢ ـ ٢٨٠، وشرح المكودي ٣٨٢/١، وشرح ابن طولون ٤٢١/١، وشرح ابن النَّاظم/١٣٤، ومنهج السَّالك/٢١٢، والمقاصد الشَّافية ٤٩٦/٣، وشرح الأشموني ٤٣٢/١، وإرشاد السَّالك ٧١٨/١ ـ ٥١٩.

وقال ابن عقيل: «فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أُوِّل على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم: **قمتُ وأَصُكُّ عينَه**....، والتقدير: وأنا أَصُكُّ عينه...». ومعنى أَصُكُّ: أضربُ. وبذلك تصبحُ الجملة اسميَّة.

وقد حكى هذه الجملة عن بعض العرب الأصمعي، وذكرها ابن النَّاظم وغيره، وما استشهدوا به لهذه المسألة قول عبد الله بن همَّام السلولي:

فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظَافِيْرهُم ❊ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُم مَالِكاً

أي: وأنا أَرْهَنُهم مالكاً.

وقول عنترة:

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا ❊ زَعْماً وَرَبُّ البَيْتِ لَيْسَ بِمُزْعَمِ

أي: وأنا أقتلُ قومها.

ـ ذاتُ[1]: مبتدأ، وهو مُؤَنَّث «ذو» بمعنى صاحب، بمضارع: متعلِّق بـ«بدء»، ثبت: صفة لـ«مضارع»، حَوَتْ: خبر لـ«ذات»، خلت: معطوف على «حَوَت» من الواو: متعلِّق بـ«خَلَتْ»، والجملتان خبران عن «ذات».

ـ ذاتَ: قال المكودي: منصوب بفعل محذوف يُفَسِّره «انْوِ»، ويجوز رفعه على الابتداء، وخبره: «انو». بعدها: متعلِّق بـ«انْوِ». والمضارع: مفعول أول بـ«اجعلنَّ»، مُسْنَدا: مفعول ثان، له: متعلّق بـ«مسندا»، والهاء في «بعدها» عائدة على الواو، والهاء في «له» عائد على المبتدأ.

(١) شرح المكودي ١/٣٨٢ ـ ٣٨٣، وإعراب الألفيَّة ٧٨ ـ ٧٩، وانظر إعراب النَّصب في «ذاتَ» في البيت الثاني عند الشَّاطبي ٣/٥٠١.



ـ والتقدير عند المكودي: انْوِ بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأً، واجعلْ المضارعَ مُسْنداً لذلك المبتدأ المنوِيّ. ومثله عند الأزهري.

٣٥٤. وَجُمْلَـةُ الْحَـالِ سِـوَىٰ مَـا قُـدِّمَا ❁ بِـوَاوٍ اوْ بِمُضْـمَـرٍ أَوْ بِهِمَـا

ـ يعني أنَّ[1] عدا ما تقدَّم من الجمل الواقعة موقع الحال تارةً تكون بالواو خاصَّةً من غير أنْ يكون فيها ضمير عائد على صاحب الحال، نحو:

ـ جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ.

ـ وتارةً يكون فيها ضمير من غير واو تدخل عليها، نحو:

جاء زيدٌ يدُه على رأسِهِ.

وتارة تجمع بينهما فتكون ذات واو وضمير معاً، نحو: جاء زيدٌ ويده على رأسِهِ.

وقوله: **الذي قُدِّم**، هو الجملة الفعليَّة المصدَّرة بالمضارع المثبت و«سوىٰ ما...» يشمل الجملة الاسميَّة مثبتة أو منفيَّة، والفعليَّة المصدَّرة بالمضارع المنفيّ، وبالماضي مثبتاً ومنفيّاً.

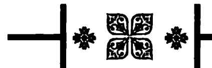
ـ **وقوله: بواو او بمضمر أو بهما**: يقتضي جواز الأوجه الثلاثة في ذلك كله.

ـ **قال المرادي**: «**وليس على إطلاقه فلا بُدَّ من بيانه...**»، وذكر تفصيله، وذكر ذلك المكودي، ولم يفصِّل القول فيه، وأحال في تفصيله على ما ذكره ابن النَّاظم[2].

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٦٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٠٢، وشرح المكودي ١/٣٨٣، وشرح ابن طولون ١/٤٢٢ ـ ٤٢٣، وشرح الهواري ٢/٣٢٩ وما بعدها، وشرح الأشموني ١/٤٣٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨١، ومنهج السَّالك/٢١٣، وشرح السُّيوطي/٢٥٠.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٣٥.



ـ **قال ابن طولون**: «وليس على إطلاقه، بل فيه تفصيل مذكور في المطوّلات، والعذر له في إطلاقه أنَّ أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة، فاعتمد في ذلك على الأكثر».

ـ جملة[1] الحال: مبتدأ، وخبره «بواو»، وما بعده عطف عليه، أو: للتخيير، سوى: استثناء، ما: موصولة واقعة على الجمل المتقدِّمة.

وذكر الأزهري أنَّ «سوى»: منصوب على الظرفيَّة، أو على الاستثناء على الخلاف المعروف فيه.

٣٥٥. وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ✤ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

ـ قد يُحْذَفُ العاملُ في الحال، وهذا الحذفُ على نوعَيْن: جائزٌ وواجبٌ[2]، وإلى هذا أشار في هذا البيت.

ـ **الحذف الجائز**: إذا دَلَّ عليه دليل لفظي، أو حالي.

ـ **اللَّفظي**: وذلك إذا تقدَّم له ذكر، نحو قولك: راكباً، لمن قال لك: كيف جئتَ؟، على تقدير: جئتُ راكباً، وقولك: بلى مسرعاً. لمن قال لك: «لم تَسِرْ»، والتقدير: بلى سِرْتُ مُسْرِعاً.

ـ **والحالي**: كقولك للقادم من الحج: مَبْروراً مَأْجُوراً، أي: قَدِمْتَ... ولك في

---

(١) شرح المكودي ١/٣٨٤، وإعراب الألفيَّة/٧٩.

(٢) شرح المكودي ١/٣٨٥، وشرح ابن طولون ١/٤٢٣، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٣ ـ ٢٨٤، وشرح الأشموني ١/٤٤١، وشرح الهواري ٢/٣٤٣ ـ ٣٤٤، وتوضيح المقاصد ٢/١٧٢، والمقاصد الشَّافية ٣/٥١٨، ومنهج السَّالك/٢١٧، وإرشاد السَّالك ١/٥٢٦، وشرح السُّيُوطي/٢٥١.

هذين ذكر العامل وحذفه.

ـ **الحذف الواجب**: في أربع صور قياساً:

ـ **ضربي زيداً قائماً**: الحال النائبة منابَ الخبر، أي: إذا كان....

ـ **زيد أبوك عطوفاً**، وقد تقدَّم في الحال المؤكِّدة.

ـ **ما يبينُ زيادة أو نقصاً** نحو:

ـ تَصَدَّقْ بدرهم فَصَاعِداً. اشتريتُه بدينارٍ فَسَافِلاً.

ـ وما ذُكر **للتوبيخ**: أقائماً وقد قَعَدَ النَّاسُ؟!

أتميميّاً مرةً وقيسياً أخرىٰ؟، أي: أتوجد وأَتَتَحَوَّلُ.

ـ **والحَذْفُ الواجبُ قد يكون سماعاً**، نحو: هنيئاً لك، أي: ثبت لك الخير هنيئاً.

ـ **قال ابن عقيل**[1]: «ومما حُذِفَ فيه عامل الحال وجوباً قولهم: **اشتريتُه بدرهَمٍ فصاعداً، وتصدَّقْتُ بدينار فَسَافِلاً**، فصاعداً وسافلاً حالان عاملهما محذوف وجوباً، والتقدير: فذهب الثمنُ صاعداً، وذهب المتصدَّقُ به سافلاً. **وهذا معنىٰ قوله: وبعضُ ما يُحْذَفُ ذكره حُظِل**، أي: بعض ما يحذف من عامل الحال مُنِعَ ذكره[2].

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٨٥.

(٢) وذكروا في هذا المقام المثل: **حَظِيِّين بناتٍ صَلِفين كَنَّاتٍ**: أي: عرفتُهم، وحظيّين وصَلِفَين: حالان، والحظيين مشتق من الحظوة، وصَلِفِين مشتق من الصَّلف، وهو عدم الحظوة، وبنات وكنّات: منصوبات علىٰ التمييز. انظر شرح المكودي ١/٣٨٥، وشرح ابن طولون ١/٤٢٣، وتوضيح المقاصد ٢/١٧٢.

ـ **الحال**[1]: مبتدأ، قد يحذف خبر، ما مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، وهو واقع على عامل الحال، فيها: الضمير عائد على الحال، الضمير مستتر في «عمل» عائد على «ما»، بعض: مبتدأ، ما: واقعة على العامل، يُحْذَفُ: صلة «ما»، ذكره: مبتدأ، خبره: حُظل، والجملة خبر عن «بعض».

ـ **والحَظْلُ**: أصله المَنْعُ من التصرف والحركة، ومنه حَظْلُ الأَيِّم، وهو منعها من النِّكاح.

فائدة[2]

ذكر ابن الوردي أنه يلزم ذكر الحال إنْ توقفت الفائدة عليها، نحو[3]: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾، و[4]: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾.

ونَدَر حذفها مع توقف الفائدة عليها في قوله ﷺ: «**أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَو أَفْلَسَ فَصَاحِبُ المَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ**» التقدير: مات مُفْلِساً.



(١) شرح المكودي ١/٣٨٥ ـ ٣٨٦، وإعراب الألفيَّة/٧٩.
(٢) شرح ابن الوردي ١/٣٥٠.
(٣) سورة الإسراء ١٧/٣٧.
(٤) سورة النساء ٤/٤٣.

٢٧ ـ التَّمْيِيزُ

٣٥٦. اِسْــمٌ بِمَعْنَىٰ (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ ❊ يُنْصَــبُ تَمْيِيــزاً بِمَــا قَــدْ فَسَّــرَهْ

٣٥٧. كَـ«شِبْرٍ ارْضـاً، وَقَفِيـزٍ بُـرًّا، ❊ وَمَنَـــوَيْنِ عَسَـــلاً وَتَمْـــرَا»

ـ يُقال في الاصطلاح[1]: **تمييز ومُمَيَّز، وتفسير ومُفَسَّر، وتبين ومُبَيَّن**.

ـ **قوله: اسم: جنس**، وبمعنىٰ «مِن» يشمل التمييز، واسم «لا»، والمفعول الثاني، من نحو: استغفرتُ الله ذنباً، والمشبّه بالمفعول به نحو: الحسن الوجهَ.

قال المرادي: «فكل ذلك مشارك التمييز في أنه علىٰ معنىٰ مِن».

ـ **وقوله: مُبينٌ**: مخرج لما سوىٰ التمييز، إِلَّا المشبّه بالمفعول به.

ـ **ونكرة**: مخرج للمشبّه بالمفعول به.

ـ **وعند الكوفيين** وابن الطراوة يجوز تعريف التمييز، وما أَوْهَم ذلك مُؤَوَّل عند البصريين.

ـ وقوله: يُنْصَبُ، يدلُّ علىٰ أنَّ حكم التمييز النَّصْبُ.

ـ وقوله: بما قد فسَّره يدلُّ علىٰ أنَّ عامل التمييز هو المميّز، وهو ما قبله من

(١) توضيح المقاصد ٢/١٧٤، وشرح ابن طولون ١/٤٢٤ ـ ٤٢٥، وشرح الأشموني ١/٤٤٢، وشرح الهواري ٣/٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٦ ـ ٢٨٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٢٤، وأوضح المسالك ٢/١٨٠، وإرشاد السَّالك ١/٥٢٨ ـ ٥٣٢، ومنهج السَّالك/٢٢٠ ـ ٢٢٢.

المبهمات المفتقرة إليه.

والتمييز نوعان:

١ ـ **تمييز مفرد**، وهو ما رَفَع إبهامَ اسم قبلَه نحو: رِطْلٌ سمناً، وعشرين درهماً، ولا خلاف أنَّ العامل في هذا النوع هو مميزه كما ذكر.

٢ ـ **الثاني: تمييز جُمْلَة**، وهو ما رفع إبهام نِسْبةٍ في جملة.

ـ وعامل هذا النوع عند سيبويه والمبرِّد والمازني ومن وافقهم هو الفعل وما جرىٰ مجراه من مصدر، ووصف، واسم فعل، نحو: طاب زيد نفساً.

ـ وذهب قوم إلىٰ أنَّ العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعلُ وما جرىٰ مجراه، واختاره ابنُ عُصْفور، ونَسَبَهُ للمحقّقين.

ـ **وفُهِمَ من قوله:** «بما قد فَسَّره» أنَّ الناصب له الاسم المُفَسَّر، أو الجملة قبله.

ـ **وذكر في البيت الثاني ثلاثة أمثلة:**

ـ **الممسوح:** وهو قوله: شبرٌ أيضاً.

ـ **المكيل:** وهو قَفِيزٌ بُرّاً[(١)].

ـ **الموزون:** وهو قوله: مَنَوَيْن عَسَلاً وتمراً[(٢)].

وبقي عنده تمييز العدد، وسيأتي ذكره في باب العدد[(٣)].

---

(١) القفير: مكيال معروف عند أهل العراق، ومن الأرض قدر مئةٍ وأربع وأربعين ذراعاً، وفي التهذيب: مقدار مساحة من الأرض، فهو لفظ يُستعمل للكيل والمساحة. انظرالتاج/قفز. وانظر المقاصد الشَّافية ٣/٥٣٦.

(٢) المَنَا: بالألف كيل يُكال به السَّمْن وغيره، وقد يكون من الحديد: يقال: مَنَا، ومَنَوَان، وَأَمْنَاء ذهب. التاج/منو. والمقاصد الشَّافية ٣/٥٣٦

(٣) يأتي في الباب «٦١ ـ باب العدد».

قال المرادي[١]: «أو عدد نحو خمسة عشر رجلاً، وجعله بعضهم من المقادير، أو **مُفْهم غيريَّة**، نحو: لنا غيرُها إبلاً.

أو مثليَّة، نحو: لنا أمثالها شاءً.

أو تعجُّب، نحو: لله دَرُّه فارساً.

وإنما اقتصر في هذا البيت على التمثيل بالمقدار لكثرة انتصاب التمييز عنه».

اسم[٢]: خبر مبتدأ مضمر، أي: هو اسم، بمعنى: صفة لاسم، مِن: مضاف إليه، مبين: نعت «اسم»، نكرة: نعتٌ بعد نعتٍ، يُنْصَبُ: جملة مستأنفة، تمييزاً: منصوب على الحال...، ويجوز أن يكون اسمٌ مبتدأ، ويُنْصَبُ خبره.

أرضاً: تمييز لِشِبْرَاً، وبُرّاً: تمييز لقفيز، وعسلاً وتمراً تمييزان لـ«مَنَوَيْن»، كَشِبْرٍ: في موضع الحال من «ما» الموصولة.

٣٥٨. وَبَعْـدَ ذِي وَشِـبْهِهَا اجْـرُرْهُ إِذَا	أَضَـفْتَهَا كَـ«مُدُّ حِنْطَـةٍ غِـذَا»
٣٥٩. وَالنَّصْـبُ بَعْـدَ مَـا أُضِـيفَ وَجَبَـا	إِنْ كَانَ مِثْلَ: «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا»

ـ **وشبهها**[٣]: عند أبي حَيَّان والأشموني «ونحوها»، ومثله عند الشَّاطبي.

ـ قوله[٤]: بعد ذي: فيه إشارة إلى الأمثلة الثلاثة السَّابقة مما دَلَّ على مساحة

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢) شرح المكودي ١/٣٨٨ ـ ٣٨٩، وإعراب الألفيَّة/٧٩.

(٣) منهج السَّالك/٢٢٢، وشرح الأشموني ١/٤٤٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٣٦.

(٤) توضيح المقاصد ٢/١٧٨ ـ ١٧٩، وشرح ابن طولون ١/٤٢٧، وأوضح المسالك ٢/١١١، وشرح المكودي ١/٣٨٩ ـ ٣٩٠، وشرح الأشموني ١/٤٤٣ «وبعد ذي المقدرات الثلاث ونحوها مما=

أو كيل، أو وزن.

ـ وقوله: إذا أَضَفْتَها: يدلُّ على أنه يجوز في ذلك جَرُّ التمييز بإضافة المميز إليه، فتقول: **شبرُ أرضٍ، قفيزُ بُرٍّ، مَنَوا عسلٍ**، ثم مَثَّل لذلك بقوله: **مُدُّ حنطةٍ غِذَا**.

* **وفي البيت الثاني** بيَّن أنَّ جواز جَرِّ التمييز بالإضافة مشروط بخلو المميز من إضافته إلى غير التمييز، فإنْ أُضيف إلى غيره وَجَبَ النصبُ نحو[1]: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾.

قال ابن طولون: «وفهم من قوله:... أنه لا يجب نصبه إلَّا إذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصحّ إغناؤه عن المضاف إليه؛ إذ لا يجوز «ملءُ ذهبٍ»، فلو صَحَّ إغناؤه عنه لم يكن النصبُ واجباً، نحو: هو **أحسنُ الناسِ رجلاً**؛ إذ يجوز أن تقول: هو أحسنُ رجلٍ...». **ومثله عند المرادي: زيد أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلاً**، فلك أن تقول: هو أشجعُ رجلٍ.

وقال المرادي: «فإن قلت كيف جَعَلَ النَّصْبَ بعد المضاف المذكور واجباً، وقد ذكر بعده جواز جرِّه بـ«من»؟.

قلت: يعني بشرط خُلُوِّه مِنْ «مِنْ»، وذلك مفهوم من قوله:

إِنْ كَانَ مِثْلَ: «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبا».

أي: إن كان كالمثال المذكور في امتناع إغنائه عن المضاف إليه، وفي تجريده

= أجرته العرب مجراها في الافتقار إلى مميز وهي الأوعية المراد بها المقدار كذَنُوب ماء، وحُبّ عَسَلاً، ونِحْي سَمْناً، وراقود خَلّاً، وما حمل على ذلك من نحو: لنا مثلُها إِبِلاً، وغيرها شاء، وما كان فرعاً للتمييز نحو: خاتم حديداً، وباب ساجاً، وجُبَّة خزّاً». والمقاصد الشَّافية ٣/٥٣٦، ومنهج السَّالك/٢٢٢.

(١) من سورة آل عمران ٣/٩١: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ...﴾.

مِنْ «مِنْ»».

ـ بعد(١): متعلِّق بـ«اجره»، ذي: مضاف إليه، اجرره: الهاء: عائد على التمييز، إذا: ظرف تضمَّن معنى الشرط، أضفتها ها: عائد على المذكورات. وجواب «إذا» محذوف.

ـ والتقدير: واجرر التمييز بعد هذه المذكورات ونحوها إذا أضفتها إليه. كمدّ: قال المكودي: مبتدأ، وحِنْطة: مضاف إليه. غذا: خبره. وقال: تقديره كقولك: مُدَّ حنطةٍ غذاء.

وقال الشَّاطبي(٢): «وغذا: في قوله: «**كمدّ حنطةٍ غذا**»: بدل أو حال».

ـ النصبُ: مبتدأ، بعدَ: متعلِّق بالنصب، ما: اسم موصول مضاف إليه، جملة «أضيف» صِلَة، وَجَبَا: خبر المبتدأ، إنْ: شرط، كان: فعل الشَّرط، وجواب الشَّرط محذوف..

ـ ملء: خبر «كان»، ملءُ الأرض: عند المكودي مبتدأ خبره محذوف تقديره: لي أو نحوه، والجملة محكيَّة بقول تقديره: إن كان مثل قولك ملءُ الأرضِ ذهباً، ذهباً: تمييز.

ـ **قال الأزهري**: «وتقدير البيت: والنَّصبُ واجبٌ بعد المبهم الذي أُضِيْفَ لغير التمييز إنْ كان المضافُ مثل: مِلْء، من قولك: مِلْءُ الأرض، في كونه لا يصحُّ إغناؤه عن المضاف إليه».

(١) إعراب الألفيَّة/٨٠، وشرح المكودي ١/٣٨٩ ـ ٣٩٠.
(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٥٣٧.

٣٦٠. وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَىٰ انْصِبَنْ بِـ(أَفْعَلَا) ❁ مُفَضِّـلاً كَـ«أَنْتَ أَعْلَـىٰ مَنْـزِلَا»

❊ **النَّكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان**[1]:

أحدهما: أن يكون فاعلاً في المعنىٰ وهو السببي، وفي هذه الحالة يجب نَصْبُه علىٰ التمييز.

وعلامته أن يصلح للفاعليَّة عند جعل أَفْعَل التفضيل فعلاً، نحو:

أنت أَعْلَىٰ مَنْزلاً، وأكثر مالاً.

فإنه يصلُح لذلك أن تقول: علا مَنْزِلُك، وكَثُر مالُك.

ـ ومعنىٰ السَّببي ألَّا يكون الموصوف بـ«أفعل» جزءاً منه، وأنت لست جزءاً من المنزل موضع «أفعل».

ـ **والآخر**: أَلَّا يكون فاعلاً في المعنىٰ، وهو ما أفعل التفضيل بعضُه.

ـ **قال المرادي**: «وعلامته أن يَحسُنَ وضع «بعض» موضع «أفعل»، ويُضاف إلىٰ جمع قائم مقام النكرة، نحو: أنت أفضلُ فقيهٍ، وزيد أفضلُ رجلٍ، فإنه يَحْسُنُ فيه ذلك، فتقول: أنت بعضُ الفقهاء، وأنت بعضُ الرِّجال، فهذا النوع يجبُ جَرُّه بالإضافة إلَّا أن يكون أفعل التفضيل مضافاً إلىٰ غيره، فينتصب نحو: أنت أكرمُ الناسِ رَجُلاً».

ـ والفاعلَ[2]: مفعولٌ مقدَّم بـ«انصِبَنْ»، المعنىٰ: منصوب علىٰ إسقاط

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٨٠، وشرح المكودي ١/٣٩٠ ـ ٣٩١، وشرح ابن طولون ١/٤٢٧، وشرح الأشموني ١/٤٤٥، وشرح الهواري ٣/٨ ـ ٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٤١، وإرشاد السَّالك/٥٣٣، ومنهج السَّالك/٢٢٣.

(٢) شرح المكودي ١/٣٩١، وإعراب الألفيَّة/٨٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٤٤.

الخافض، أي في المعنىٰ. مفضِّلاً: حال من الفاعل المستتر بـ«انْصبَنْ».

وعند الشَّاطبي: المعنىٰ: مضاف إليه من إضافة الصِّفة إلىٰ فاعلها، وأل: عوض عن الضمير كذا عند الأزهري عنه.

٣٦١. وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَىٰ تَعَجُّبَا ✦ مَيِّزْ كَـ«أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»

ـ ذكر في هذا البيت أنَّ التمييز ينتصب بعد كل ما يدلُّ علىٰ تعجّب[1]، وذكر مثالاً علىٰ ذلك[2]: أكرِمْ بأبي بكر أبا.

ـ ومن أمثلة ذلك: ما أَكْرَمَهُ أَبَاً!

ولله درُّه فارساً!

ويلَه رَجُلاً!

وَيْحَهُ إنساناً!

حَسْبُك به كافلاً!

وكفىٰ به كافلاً!

ومن هذه الأمثلة[3] ترىٰ أنَّ ذلك ليس خاصاً بالصيغتين الموضوعتين للتعجّب، وهما: ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به، بل دخل في ذلك كلُّ ما أفهم التعجُّب من غير

(١) توضيح المقاصد ٢/١٨٠ ـ ١٨١، وشرح الأشموني ١/٤٤٥، وشرح ابن طولون ١/٤٢٨، وشرح المكودي ١/٣٩١، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٤٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٩٠، ومنهج السَّالك/٢٢٥.

(٢) شرح الكافية الشَّافية/٧٧٣، ذكر أنَّ المراد بأبي بكر صاحب رسول الله ﷺ ورضي الله عن أبي بكر وأرضاه، وهذا معروف لا يحتاج إلىٰ فضل بيان.

(٣) انظر شرح ابن طولون ١/٤٢٨.

الصيغتين المعروفتين.

ـ بعد[1]: متعلّق بـ«مَيِّز»، كلّ: مضاف إليه، ما: نكرة موصوفة بالجملة بعدها، ومحلّها الجر بالإضافة، اقتضى: فِعْل وفاعل مستتر يعود إلى «ما». تعجُّباً: مفعول به، مَيِّز: أمر، ومتعلَّقه محذوف، أي: مَيِّز بالنَّصب بعد كل شيء اقتضى تعجُّباً، كأكرِم: الكاف جارَّةٌ لقولٍ محذوفٍ، بأبي: الباء حرف جر زائد لازم، أبي: فاعل، أباً: تمييز.

٣٦٢. وَاجْرُرْ بِـ(مِنْ) إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ ✤ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَىٰ كَـ«طِبْ نَفْساً تُفَدْ»

ـ يجوز في كُلِّ تمييز أن يُجَرَّ بـ«مِن»[2]، إلَّا تمييز العدد، وما كان فاعلاً في المعنىٰ، فإنهما لا يُجَرّان بـ«مِن».

فلا يجوز نحو: عندي عشرون من درهمٍ.

ـ ولا: طاب زيد من نفسٍ.

ـ ولا: أنت أعلىٰ من منزل.

ـ ويجوز فيما سواهما أن تقول:

عندي قفيزٌ من بُرّ، وراقودٌ من خَلٍّ، وشبرٌ من أرضٍ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٨٠.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٨١، وشرح الأشموني ١/٤٤٥، وشرح المكودي ١/٣٩٢، وشرح ابن طولون ١/٤٢٨، وشرح الهواري ٣/١١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٩٢، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٤٨، **وذكر أنَّ معنىٰ «من» التبعيض، وهي زائدة عند سيبويه،** وإرشاد السّالك ١/٥٢٤، ومنهج السَّالك/٢٢٦.

ومَنَوان من عَسَلٍ، ورِطْلٌ من زَيْتٍ،

وما أَحْسَنَهُ مِن رجلٍ،

وأكرم به من أبٍ.

ـ وتمييز العدد لا يمتنع جره لكن بشرط أن يُجْمَعَ نحو:

عندي عشرون من الدراهم.

وقد أطلق فيما هو فاعل في المعنىٰ، وهو مقيَّد.

قال الشارح وهو ابن الناظم[1]: «**لا يجوز جره بـ«مِنْ» إِلَّا في تعجّب أو شبهه** كقولهم: **لله دَرّه من فارس**.

وقال الشاعر:

تَخَيَّره فَلَم يَعْدِلْ سِوَاه ✽ فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تهَامِي»

ـ وقوله: إن شئت: تخيير بين النَّصب المذكور أولاً والجرّ، فأحدهما ليس بخارج عن القياس.

ـ غير[2]: مفعول «اجْرُرْ» بـ«مِنْ» متعلِّق بـ«اجررْ»، والفاعل: مجرور عطفاً علىٰ «ذي»، المعنىٰ: منصوب بإسقاط «في» إِنْ شئتَ: شرطٌ محذوفُ الجواب.

والتقدير: إنْ شئتَ فاجررْ بـ«مِنْ» غير التمييز **صاحب العدد** وغير التمييز الفاعل في المعنىٰ، كـ«طِبْ»: **علىٰ تقدير: وذلك كقولك: نفساً**. تُفَد: جواب الأمر «طب».

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٣٨ وذكر: ما في السماء قدر راحةٍ من سحاب، وملءُ الإناءِ من عسلٍ، وخاتم من حديد، وأمثالُها من إبلٍ.

(٢) شرح المكودي ١/٣٩٢، وإعراب الألفيّة/٨٠.

٣٦٣. وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ✤ وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

أي: أنَّ العامل في التمييز يجب تقديمه عليه، وتأخير التمييز[1].

ـ وقوله: «مطلقاً» يعني سواء كان اسماً أو فعلاً.

ـ فإذا كان اسماً فلا يتقدَّم عليه بإجماع نحو: عندي عشرون درهماً.

فالعامل في «درهماً» هو «عشرون»، ولا يجوز أن تقول: عندي درهماً عشرون.

وإذا كان فِعْلاً ففيه مسألتان:

١ ـ إذا كان الفعل غير متصرِّف فلا يجوز أيضاً تقديمه عليه نحو:

ما أكرمك أباً.

وَنِعْمَ رجلاً زيد.

٢ ـ وإن كان الفعل متصرِّفاً ففي تقديم التمييز عليه خلاف، والمشهور منع تقديمه عليه عند سيبويه متصرفاً أو غير متصرف، وكذلك الفراء وأكثر البصريين والكوفيين.

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٩٣ وقد يكون العامل متصرّفاً ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجمع، وذلك نحو: كفى بزيدٍ رجلاً، فلا يجوز تقديم «رجلاً» على «كفى» وإن كان فعلاً متصرفاً لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل جامد فمعنى قولك: كفى بزيد رجلاً: ما أكفاه رجلاً»، ومثله عندالمرادي. وشرح المكودي ١/٣٩٢ ـ ٣٩٣، وتوضيح المقاصد ٢/١٨٥ ـ ١٨٨، وشرح ابن طولون ١/٤٢٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٥١، وشرح الهواري ٣/١١ وما بعدها، وشرح الأشموني ١/٤٤٧، وأوضح المسالك ٢/١١٥، وإرشاد السَّالك ١/٥٣٦.

ـ **وأجاز الكسائي والمازني والمبرِّد تقديمه على عامله المتصرف، فتقول:**

نفساً طاب زيد، وشيباً اشتعل رأسي.

ومنه قول المخبّل السَّعدي:

أَتَهْجُرُ لَيْلَىٰ بِالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا ❁ وَمَا كَانَ نَفْساً بِالعِرَاقِ تَطِيْبُ

ـ **قال المكودي**: الظَّاهر من قوله: نَزْراً سُبِقَا، أنَّ له مذهباً ثالثاً وهو جواز تقديمه بقلّة، ولم يقل به أحد». ومثله عند ابن طولون.

ـ عاملَ[1]: مفعول مقدَّم، مطلقاً: حال من عامل التمييز، الفعلُ: مبتدأ، ذو التصرف: خبر، نزراً: حال من الضمير المستتر في «سُبِق».



(١) شرح المكودي ١/٣٩٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٦٠، وإعراب الألفيَّة/٨٠ ـ ٨١.

٢٨ ـ حُرُوفُ الْجَرِّ

٣٦٤. هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهْيَ: (مِنْ، إِلَىٰ، ❊ حَتَّىٰ، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَىٰ

٣٦٥. مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا، ❊ وَالْكَـافُ، وَالْبَـا، وَلَعَـلَّ، وَمَتَـىٰ)

ـ ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً[1]، وكلُّ حرفٍ منها يجرُّ الاسمَ، وفي كلّ منها تفصيلٌ يأتي بيانه، إلَّا:

ـ خلا، وعدا، وحاشا، فلم يذكر فيها هنا شيئاً؛ لأنَّ حكمها قد تقدَّم في باب الاستثناء [٢٥ ص/٥٤].

ـ إِلَّا: كي، ولعلَّ، ومتىٰ، فلم يذكرها لغرابة الجرِّ بها.

ـ كي: أَمَّا «كي» فتجرُّ ثلاثة أشياء:

١ ـ ما: الاستفهاميَّة، كقولهم في السؤال عن عِلَّة الشيء: كَيْمَهْ؟ بمعنىٰ: لِمَهْ؟

٢ ـ أَن المصدريَّة مع صِلَتها، نحو: جئت كي تفعل، إذا قدَّرتَ «أَنْ» بعدها، فأنْ والفعل في تأويل مصدر مجرور بها، ويدلّ علىٰ أنَّ «أَنْ» تضمر بعدها، وظهورها

(١) توضيح المقاصد ١٧٨/٢، وشرح الأشموني ٤٥٣/١، وشرح ابن طولون ٤٣٠/١، وشرح ابن عقيل ٣/٣، وشرح الهواري ١٩/٣، وشرح المكودي ٣٩٤/١، والمقاصد الشَّافية ٥٦٢/٣، وشرح المكناسي ١٢٨/٢، وأوضح المسالك ١٢٠/٢، ومنهج السَّالك/٢٣١، وشرح السُّيُوطي/٢٢٥ «كي: وقلّ من ذكرها». وإرشاد السَّالك ٥٤٠/١، وشرح ابن الوردي ٣٥٧/١، ٣٦٠، وشرح ابن النَّاظم/١٣٩.

في الضرورة كقول جميل:

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً ❊ لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

والأَوْلَىٰ أنْ تقدَّر «كي» مصدريَّة، وتقدَّر اللَّام قبلها بدليل كثرة ظهورها، كقوله تعالىٰ[1]: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾.

٣ ـ والثالث من عمل «كي» أنها تجرُّ «ما» المصدريَّة مع صلتها، في قول قيس ابن الخطيم:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ❊ يُرَادُ الفَتَىٰ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي: للضُّرِّ والنَّفعِ، وذكره الأخفش، وقيل: ما: كافَّة.

ـ **لعلَّ: ولعلَّ: تجرُّ في لغة عُقَيْل**، خلافاً للفارسي، فقد أنكر ذلك، وذكر الجرّ بها الأخفشُ والفرّاءُ وأبو زيد، ومنه قوله:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُم عَلَيْنَا ❊ بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيْمُ

ـ والجرُّ بها ثابتة الأول، وهو اللام، ومحذوفته: عَلّ، ومفتوحة الآخر ومكسورته. ولعلَّ: حرف جر شبيه بالزائد، ومجرورها مبتدأ، وما بعده خبر.

ـ ومن ذلك قول كعب بن سعد الغنوي:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَىٰ وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ❊ لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

قال الشَّاطِبي: «ولعلَّ حرف جَرّ عند بني عُقيل، وسمعه أبو زيد من بني عُقَيْل، وروىٰ الجرَّ بها أيضاً الفرّاء وغيره».

ـ **متىٰ: وهي في لغة هذيل**، بمعنىٰ «مِن»، ومنه قولُهم: **أخرجها مَتَى كُمِّه**،

---

(١) سورة الحديد ٥٧/٢٣.

أي: مِنْ كُمّه، وهي «مِن» الابتدائية.

ـ وقول أبي ذؤيب:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ✿ مَتَىٰ لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِجُ

وسوف يذكر باقي الحروف فيما يأتي[1].

ـ هاك[2]: اسم فعل بمعنىٰ «خُذْ»، والكاف: حرف للخطاب، يُتَصَرَّفُ به بحسب حال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع في التذكير والتأنيث، ونظيرها الكاف اللاحقة أسماء الإشارة.

ـ حروفَ: مفعول «هاك»، الجرِّ: مضاف إليه، وهي: مبتدأ، مِن: وما عطف عليه خبر المبتدأ.

ـ إلىٰ: إلىٰ قوله... واو معطوفان علىٰ «مِن» بإسقاط حرف العطف، وتا... إلىٰ قوله: ومتىٰ: معطوفان مع ذكر حرف العطف.

ـ قال الشَّاطبي: «عطف بعضها بحرف عطف تارةً، وبغير حرف تارةً، بل علىٰ تقديره حَسبَ ما اعتاده في حذفه إيّاه اختصاراً».

---

(١) وذكر المرادي من حروف الجرِّ «ها» التنبيه، وهمزة الاستفهام، وهمزة القطع إذا جُعِلَت عوضاً من حرف الجر في القَسَم.
وذكر من ذلك «اَيمُن» في القَسَم حَرْفَ جَرّ، وعَدَّ بعضهم الميم مثلَّثة في القسم: مِ اللهِ، وقيل: هي بقية اَيمن».
وذكر الفرّاء أنَّ «لات» قد يُجَرُّ بها الزمان ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ قراءة بالجر سورة ص ٣/٣٨. ونقل عن الأخفش أنَّ «بَلْه» حرف جر بمعنىٰ «مِن». وذكر سيبويه أنَّ «لولا» حرف جرّ إذا وليها ضمير. انظر توضيح المقاصد ١٩١/٢ ـ ١٩٢، وشرح ابن عقيل ٦/٣ ـ ٩، وشرح الأشموني ٤٥٤/١ ـ ٤٥٥، والمقاصد الشَّافية ٥٦٦/٣.

(٢) إعراب الألفيَّة/٨١، وشرح المكودي ٣٩٥/١ ـ ٣٩٦، وشرح الهواري ١٩/٣، والمقاصد الشَّافية ٥٦١/٣ ـ ٥٦٢.

٣٦٦. بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى ❊ وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا)
٣٦٧. وَاخْصُصْ بِـ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتاً، وَبِـ(رُبّْ) ❊ مُنَكَّـراً، وَالتَّـاءُ لِـ(اللهِ)، وَ(رَبّْ)

ـ حروف الجرّ نوعان(١):

نوع يجرُّ الظّاهرَ فَقَطْ، ونوع يجرّ الظّاهر والمضمر.

ـ **النَّوع الأول:** ما يجر الظَّاهر وهو سبعة أحرف ذكرها في هذا البيت، وهي لا تجر ضميراً، وسبق الكلام على كي ولعلَّ وحتى، ونحو: مُذْ يومين، ومُنْذُ يومين، ولا يجرَّان إلَّا الزَّمان، وذكر هذا في البيت الثاني.

ـ ونحو: رُبَّ رجلٍ، وتاللهِ، وزيدٌ كعمرٍو، وحياتِك، وقوله تعالى(٢): ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾.

ـ وذكر في البيت الثاني مذ ومنذ، وذكر اختصاصهما بالزمان.

ـ **وأما «رُبَّ»** فلا تجر إلَّا النكرة، وأجاز بعضهم أنها تجرّ المعرّفَ بـ«أل»، وذكروا أنه محمول على زيادة «أل». قالوا: ولا يجوز: ربّ الرجل.

---

(١) توضيح المقاصد ١٩٢/٢، وشرح المكودي ٣٩٦/١، وشرح الأشموني ٤٥٦/١، وشرح ابن عقيل ١١/٣، والمقاصد الشَّافية ٥٦٨/٣، ٥٧٢، وذكر أنّ ربَّ لا تختصُّ بالنكرة، بل تجرُّ المعرفة، واستشهد ببيت جرير الذي ذكره سيبويه

يَـا رُبَّ غَابِطنـا لَـوْ كَـانَ يَعْـرفكُم ❊ لَاقَـى مُبَاعَـدةً مِـنْكُم وَحِرْمَانَـا

وشرح المكناسي ١٢٩/٢، وشرح ابن طولون ٤٣٥/١، وأوضح المسالك ١٢٣/٢، ومنهج السَّالك/٢٣٥، وشرح السُّيوطي/٢٥٥، وإرشاد السَّالك ٥٤٢/١، ٥٤٥، وشرح ابن الوردي ٣٥٨/٢، وشرح ابن النَّاظم/١٤٠.

(٢) سورة القدر ٥/٩٧.

ـ **قال المرادي**: «وشذّ: رُبَّ أبيه، ورُبَّ أخيه، ورُبَّ أُمِّه».

ثم ذكر الخلاف في معنى «رُبَّ» فقيل: **للتقليل، وقيل: للتكثير**، ونُسِب كل منهما إلى سيبويه.

ـ وقوله: **والتاء لله ورَبّ**: وذكر ابن النَّاظم أنها للقسم في مقام التعجّب[1]. يعني أن التاء مختصَّة باسم الله كقوله تعالى[2]: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾.

ـ ونقل عن الأخفش دخولها على «رَبّ»، قالوا: **تَرَبِّ الكعبة، وتا لرحمنِ، وتحيا تِك**. وهو عند المرادي شاذّ، وهو كذلك عند غيره، وقالوا: إنها بَدَلُ واو القسم.

ـ **قال ابن طولون**: «إِلَّا أَنَّ دخولها على لفظ «الله» أكثر من دخولها على «رَبّ»، ومثله عند المكودي.

ـ ومنه قوله تعالى[3]: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾.

وقال المكناسي: «دخول التاء على «رَبِّ» شاذّ، لا يكسر اختصاصها بالله...».

ـ بالظَّاهر[4]: متعلِّق بـ«اخصص»، منذ: مفعول «اخصصْ»، وبرُبّ: معطوف على «مُذْ»، وذكرنا من قبل إسقاط حرف العطف بين المعاطيف. وقتاً: مفعول «اخصصْ»، منكّراً: معطوف على «وقتاً»، والتاء: مبتدأ، لله: خبره، ورَبّ: معطوف على «لله».

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٤١.

(٢) سورة يوسف ١٢/٨٥.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٥٧.

(٤) إعراب الألفيَّة/٨١، وشرح المكودي ١/٣٩٧.

٣٦٨. وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: «رُبَّهُ فَتَىٰ» ✤ نَزْرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَىٰ

ـ أشار بقوله[1]: «رُبَّه فتىٰ» إلىٰ أنه قد رُوي عن العرب دخول «رُبَّ» علىٰ المضمر، وأراد قوله: «نَزْرٌ» أنه قليل، ومثله الكاف في قوله: «كها»، ومنه قول العرب: **رُبَّه رجلاً**.

وقول الرَّاجِز، وهو العجاج:

وَأُمَّ أَوْ عالٍ كها أو أَقْرَبا

ففي قوله: كها: دخلت كاف التشبيه علىٰ المضمر وهو قليل.

ـ والمثال الذي ذكره يدلُّ أنّ الضمير الذي يدخل عليه «رُبَّ» والكاف لا يكون إلَّا ضميراً غائباً.

ـ وشذّ دخولُ الكاف علىٰ ضميري المتكلم والمخاطب في قوله الحسن: «أنا كَكَ وأنت كي».

وقوله: ونحوه أتىٰ: أي: ونحو «كها»، وهو يحتمل وجهين:

١ ـ **أحدهما**: أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب كـ«هو» و«هُنّ» كقول رؤبة:

---

(١) توضيح المقاصد ١٩٥/٢ **واختُلف في الضمير المجرور بـ«رُبّ»، فقيل: معرفة، وإليه ذهب الفارسي وكثير، وقيل: نكرة، واختاره الزمخشري وابن عصفور**، وشرح المكودي ٣٩٨/١ ـ ٣٩٩، وشرح ابن طولون ٤٣٥/١ ـ ٤٣٦، وشرح الأشموني ٤٥٩/١ ـ ٤٦٠، وشرح ابن عقيل ١٢/٣ ـ ١٤، وشرح الهواري ٣٠/٣.

قال أبو حيان: «وغير المصنّف من النحويين لم ينصّ علىٰ قلّة دخول «رُبَّ» علىٰ الضمير، ولم أَرَ من يخصّه بالشعر»، والمقاصد الشَّافية ٥٨٠/٣.

فَلَا تَرَىٰ بَعْلاً وَلَا حَلَائِلَا
كَهُ وَلَا كَهُنَّا إِلَّا حَاظِلَا

والحلائل: الزوجات، والحاظل: المانع.

٢ ـ **الثاني**: أن يكون المراد ونحو ذلك، أي من دخول الأحرف المختصة بالظَّاهر علىٰ المضمر، كقوله:

فَلَا وَاللهِ لَا يَلْقَىٰ أُنَاسٌ ❊ فَتَىٰ حَتَّاك يَا ابن أَبِي يَزِيد

وهو عند البصريين ضرورة؛ لأن «حتىٰ» من الأحرف المختصة بالظَّاهر.

ـ ما[1]: موصول اسمي مبتدأ، وجملة «رَوَوا» صلة، والضمير: عائد إلىٰ النُّحاة، من نحو: مضاف لقول محذوف، رُبَّهُ: جار ومجرور، فتىٰ: تمييز، نزرٌ: خبر «ما»، كذا: خبر مقدَّم، كها: مبتدأ مؤخّر، ونحوه: مبتدأ، وجملة أتىٰ: خبره.

٣٦٩. **بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَهْ ❊ بِـ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ**
٣٧٠. **وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ ❊ نكِرَةً كَـ«مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ»**

ـ شرع في بيان معاني حروف الجرّ، وبدأ الحديث عن «مِن»، **فذكر لها خمسة معاني**، أربعة في البيت الأول، وواحداً في البيت الثاني[2].

(١) إعراب الألفيَّة/٨١، وشرح المكودي ١/٣٩٩.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٠١ ـ ٢٠٢، وشرح ابن طولون ١/٤٣٧ ـ ٤٣٨، وشرح المكودي ١/٣٩٩ ـ ٤٠٠، وشرح الأشموني ١/٤٦٠، وشرح ابن عقيل ٣/١٥، وشرح الهواري ٢/٣٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٨٣، وأوضح المسالك ٢/١٢٨، ومنهج السَّالك/٢٤٠، وشرح السُّيُوطي/٢٥٧ ـ ٢٥٨، وإرشاد السَّالك/٥٤٦، وشرح ابن النَّاظم/١٤١. وانظر كتابنا التفصيل في إعراب=

ومعاني «مِن» هي:

١ ـ **التبعيض**، وهو المفهوم من قوله: «بَعِّض»، ومن ذلك قوله تعالى[١]: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾.

وقوله[٢]: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾.

قال المرادي: «وعلامتها جواز الاستغناء عنها».

وعلامة كونها للتبعيض صلاحية «بعض» مكانها. كذا عند الشَّاطبي.

٢ ـ **الثاني**: بيان الجنس نحو قوله تعالى[٣]: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾. وعلامتها أن يصحَّ وَضْعُ «الذي» موضعها، أي: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان.

واختلَفَ العلماءُ فيهما، أما **التبعيضُ** فذهب إليه الجمهور، وصَحَّحَه ابن عصفور، ونفاه المبرِّد والأخفش الأصغر وابن السَّرَّاج، وقالوا: إنما هي لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلىٰ هذا المعنىٰ.

وأمّا **بيان الجنس** فمشهور في كتب المعربين، وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة. كذا عند المرادي.

٣ ـ **الثالث: ابتداء الغاية في المكان باتّفاق**، نحو قوله تعالى[٤]: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾. ونحو: خرجت من المسجد.

= آيات التنزيل ٢٦٩/١٧: **سببية، تبعيضية، ابتداء الغاية، بيانية.**

(١) سورة البقرة ٢/٢٥٣.

(٢) سورة البقرة ٢/٨.

(٣) سورة الحج ٢٢/٣٠

(٤) سورة الإسراء ١٧/١.

٤ ـ **الرابع: ابتداء الغاية في الزمان**، ومنه قوله تعالى[١]: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾.

قال المرادي[٢]: «ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين. وذهب الكوفيون والمبرِّد وابن درستويه إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزَّمان، **وهو الصحيح لكثرته نظماً ونثراً**».

وقول النَّاظم: «وقد تأتي لبدء الأزمنة» إشعار بقلَّة ذلك في الزَّمان.

قال ابن طولون: «وفُهِمَ من قوله: «وقد تأتي» أنَّ إتيانها لابتداء الغاية في الزمان قليل، وهو مختلف فيه، فمذهب الأخفش والكوفيين أنها تكون لابتداء الغاية مطلقاً، وهو اختيار النَّاظم».

* **وفي البيت الثاني**: ذكر الحالة الخامسة من أحوال «مِن»، وهي: الزِّيادة:

ولهذه الزيادة عند البصريين: شرطان[٣]:

١ ـ **أن تكون بعد نفي وشبهه**، والمراد بشِبه النَّفي النهي والاستفهام، ومنه قوله تعالى[٤]: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾، وقوله[٥]: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، ولا يُحْفَظُ إلَّا مع «هَلْ» ومثال النهي: لا يَقُمْ من أَحَدٍ. **ومثاله: ما لباغٍ من مَفَرّ**[٦]، وجاء

(١) سورة التوبة ٩/١٠٨.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٠١، وأوضح المسالك ٢/١٢٨.

(٣) شرح ابن طولون ١/٤٣٨ «وهو الصحيح لصِحَّة السّماع بذلك».

(٤) سورة الأعراف ٧/٨٥.

(٥) سورة فاطر ٣٥/٣.

(٦) عند المكناسي «من مَقَرّ» ٢/١٢٣، ومثله عندالشّاطبي ٣/٥٨٣، وفي ص/٦٠٤ قال: «والمقرُّ ما يُسْتَقَرُّ فيه من الأرض». وذكر المكناسي أن الشائع بالفاء.

في بعض الشروح «من مَقَرّ».

٢ ـ والشرط الثاني للزيادة أن يكون مجرورها نكرةً.

قال المرادي[١]: «وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو: **قد كان من مَطَر**.

وأجازها الأخفشُ والكسائي وهشام بلا شرط، **ووافقهم في التسهيل**[٢]، **قال في شرحه**[٢]: **لثبوت السَّماع بذلك نثراً ونظماً**.

ـ **بعِّضْ**[٣]: أمر، ومثله بَيِّنْ، وابتدئْ: وهما معطوفان على «بَعِّض»، في الأمكنة: متعلِّق بـ«ابتدئ»، بمن: متعلِّق بابتدئ.

ـ **قال الأزهري**: «وهو مطلوب من جهة المعنى أيضاً لبعِّض وبيِّن على جهة التنازع فأعمل الأخير لقربه، وحذف من الأولين ضميره لأنه فضلة، والأصل: بعِّض بها، وبيِّن بها، وابتدئ بـ«مِن»... وقد تأتي: استئنافية عند المكودي.

ـ زِيْدَ: ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى «مِن». في نفي: متعلّق بـ«زِيْدَ»، وشِبْهه: عطف على ما قبله. نكرة: مفعول «جَرّ»، كما: الكاف جارة لقول محذوف، وما: نافية، أي: كقولك: ما لباغٍ...، باغٍ: خبر مقدَّم، من: زائدة، مَفَرّ: مجرور لفظاً مرفوع على الابتداء، والجملة في محلّ نصب مقول القول، على تقدير. وذلك كقولك: ما لباغٍ من مَفَرّ.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٠٣، وشرح الأشموني ١/٤٦١.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٣٨ ـ ١٣٩، وراجع التسهيل/١٤٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٨٩.

(٣) إعراب الألفيَّة/٨١ ـ ٨٢، وشرح المكودي ١/٤٠١.

٣٧١. لِلانْتِهَا: (حَتَّىٰ، وَلَامٌ، وَإِلَىٰ)، ✤ وَ(مِـنْ) وَبَـاءٌ يُفْهِمَـانِ بَـدَلَا

ـ يستوي في الدلالة على الانتهاء[١]: **حتى، واللام، وإلى**، غير أنَّ دلالة «إلى» على الانتهاء أكثر من دلالة «حتى» واللام.

ـ شاهد «إلى» قوله تعالى[٢]: ﴿كُلٌّ يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، و[٣]: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

ـ وشاهد «حتى» قوله تعالى[٤]: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾، و[٥]: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾.

ـ وشاهد اللام قوله تعالى[٦]: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، و[٧]: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾.

ـ **وقوله: «... ومِن وباءٌ يُفْهِمان بَدَلَا»**

يعني أن «مِن» والباء تستويان في الدلالة على البدل.

وشاهد «من» قوله تعالى[٨]: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ﴾،

---

(١) شرح ابن طولون ٤٣٩/١، وشرح المكودي ٤٠١/١ ـ ٤٠٢، وتوضيح المقاصد ٢٠٤/٢، وشرح الأشموني ٤٦٢/١، وشرح ابن عقيل ١٧/٣ ـ ١٨، وشرح الهواري ٣٥/٣، والمقاصد الشَّافية ٦٠٧/٣، ومنهج السَّالك/٢٤٢، وشرح السُّيُوطي/٢٥٩، وشرح ابن النَّاظم/١٤٢.

(٢) سورة لقمان ٢٩/٣١.

(٣) سورة البقرة ٢٨٠/٢.

(٤) سورة الصافات ١٧٤/٣٧.

(٥) سورة القدر ٥/٩٧.

(٦) سورة الرعد ٢/١٣.

(٧) سورة الأعراف ٥٧/٧.

(٨) سورة الزخرف ٦٠/٤٣.

وقوله[1]: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾.

وشاهد الباء: قول رسول الله ﷺ، عن عائشة رضي الله عنها: «**مَا يَسُرّني أَنَّ لِي بِهَا حُمْرَ النَّعَم**» أي: بدلها.

وقول الشاعر قريط بن أنيف:

فَلَيْتَ لِي بِهِم قَوماً إِذَا رَكِبُوا ❊ شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَاناً

من[2]: مبتدأ، باء: معطوف عليه، يُفهمان بدلا: في موضع الخبر، للانتهاء: خبر مقدَّم، حتى: مبتدأ مُؤَخَّر.

٣٧٢. وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي ❊ تَعْدِيَةٍ -أَيْضاً- وَتَعْلِيلٍ قُفِيْ=

٣٧٣. = وَزِيدَ .... ❊ ....

سبق أنَّ اللام تكون للانتهاء، وذكر لها هنا خمسة معان، وهي[3]:

١ ـ **المِلْك**: نحو: المال لزيد.

ونحو قوله تعالى[4]: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾.

---

(١) سورة التوبة ٩/٣٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/٨٢، وشرح المكودي ١/٤٠٢.

(٣) شرح ابن طولون ١/٤٤٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠ ـ ٢١، وشرح المكودي ١/٤٠٢ ـ ٤٠٣، وتوضيح المقاصد ٢/٢٠٧ ـ ٢٠٩، وشرح الأشموني ١/٤٦٣، **تأتي اللَّام الجارّة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى....**» وذكرها في ص/٤٦٣ ـ ٤٦٦، وشرح الهواري ٣/٣٩ ـ ٤٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٦١٢، وأوضح المسالك ٢/١٣١ ـ ١٣٣، ومنهج السَّالك/٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٨٤.

٢ ـ **شِبْهُ المِلْك**، نحو: السَّرْج للفرس، البابُ للدّار، ونحو: أَدُوم لك ما تدومُ لي، وسموه: الاستحقاق.

قال المرادي: ويندرج فيه الاستحقاق؛ لأنه مَثَّلَهُ في[١] شرح الكافية بنحو «السَّرْج للفرس».

٣ ـ **التَّعدية**: نحو: وهبتُ لزيد مالاً، ومنه قوله تعالى[٢]: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾.

٤ ـ **التَّعليل**: نحو جئتك لإكرامك. وقول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتعروني لِذِكراك هِزّة ✤ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بلَّله القَطْرُ

٥ ـ وفي أول البيت الثاني ذكر الزّيادة لتقوية العامل لضَعفه بالتأخير نحو[٣]: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أو لكونه فرعاً نحو[٤]: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾. وقد تُزاد سماعاً نحو[٥]: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، وقد أُوِّل على التضمين لمعنى اقترب.

اللام للملك: مبتدأ وخبرٌ في تعدية: متعلق بـ«قفي»، زِيْدَ: فعل ماض مبني للمفعول، وفيه ضمير يعود على اللام.

(١) شرح الكافية الشّافية ٢/٨٠٢.
(٢) سورة مريم ١٩/٥.
(٣) سورة يوسف ١٢/٤٣.
(٤) سورة البروج ٨٥/١٦، وسورة هود ١١/١٠٧.
(٥) سورة النمل ٢٧/٧٢.

٣٧٤. . . . . . . وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا ﴿﴾ وَ(فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا*

ـ تشترك الباء «وفي» في الدلالة على الظرفيَّة والسَّببيَّة[١].

ـ **الباء:** **مثال الظرفيَّة للباء** قوله تعالى[٢]: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِالَّيْلِ﴾. أي: وفي الليل. وقوله[٣]: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾، و[٤]: ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾.

ومثال السَّببيَّة قوله تعالى[٥]: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾، و[٦]: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾.

في: **مثال الظرفيَّة «في»** قولك: زيد في المسجد.

ـ **ومثال السببيَّة** قوله ﷺ: «دَخَلَت امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّة حَبَسَتْهَا...»، وقوله تعالى[٧]: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

قال المكودي: «والظرفيَّة في «في» أكثر، والسببية في الباء أكثر».

---

(١) شرح ابن طولون ١/٤٤١، وتوضيح المقاصد ٢/٢٠٩ ـ ٢١٠، وشرح الأشموني ١/٤٦٦ ـ ٤٦٧، وذكر لـ«في» عشرة معان، وذكر للباء خَمْسَة عشر معنىٰ، وشرح ابن عقيل ٢/٢١، وشرح المكودي ١/٤٠٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٢٢، ومنهج السَّالك/٢٤٥ ـ ٢٤٦، وراجع مغني اللبيب ٢/١١٧ ـ ١١٨، وذكر للباء أربعة عشر معنىٰ.

(٢) سورة الصافات ٣٧/١٣٧ ـ ١٣٨.

(٣) سورة آل عمران ٣/١٢٣.

(٤) سورة القمر ٥٤/٣٤.

(٥) سورة العنكبوت ٢٩/٤٠.

(٦) سورة النساء ٤/١٦٠.

(٧) سورة الأنفال ٨/٦٨.

ـ وفُهِمَ من قوله: «وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا» أنَّ دلالتهما على السببيَّة قليل.

ـ الظرفيَّة: مفعول مقدم بـ«استبنْ»، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ: استئنافيَّة.

٣٧٥. بِالْبَا اسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ ❁ وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا انْطِقِ

ـ تقدَّم من معاني الباء: الظرفيَّة والسَّبَبِيَّة والبدل، واستكمل هنا معانيها فذكر سبعة معاني[1]، وهي:

١ ـ الاستعانة: كتبتُ بالقلم، قَطَعْتُ بالسِّكِّين.

وسَمَّاها المرادي بغير هذا فقال: «والنحويون يعبّرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرتُ على ذلك التعبير بالسَّبَبِيَّة من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى».

وذكر الشَّاطبي أنها الباء الداخلة على الآلات.

٢ ـ التَّعدية: نحو ذهبت بزيد، أي: أذهبتُه.

ومنه قوله تعالى[2]: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، وهي المعاقبة لهمزة التعدية، ومنه قوله تعالى[3]: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾، أي: أَذْهَبَ سمعهم، ـ وقوله: وعَدِّ، أي عَدِّ بها، بمعنى اجعلها لذلك المعنى.

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٢، وشرح ابن طولون ١/٤٤٢، وتوضيح المقاصد ٢/٢١١، وشرح المكودي ١/٤٠٤، وشرح الهواري ٣/٤٠ ـ ٤١، وأوضح المسالك ٢/١٣٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٢٦، وشرح الأشموني ١/٤٦٧، وذكر لها خمسة عشر معنى، ومنهج السَّالك/٢٤٧، وإرشاد السَّالك ١/٥٥٥، وشرح ابن النَّاظم/١٤٣، وارجع إلى مغني اللبيب ٤/١٣٦ ـ ٢١٣.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٠.

(٣) سورة البقرة ٢/١٧.

٣ ـ **العِوَض**، ويسمونها التعويض، وهي الداخلة على الأثمان والأَعْواض، نحو: اشتريت الفرسَ بألف دِرْهم، وبعتُك هذا بهذا، وكافأتُ الإحسان بضعف.

وتُسَمَّى **باء المقابلة كما ذكر في التَّسْهيل**[١]. كذا عند المرادي.

ومنه قوله تعالى[٢]: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْأَخِرَةِ﴾.

٤ ـ **الإلصاق**: قال المرادي: «وهو معناها الأصلي، ولم يذكر لها سيبويه غيره»، نحو: مررت بزيد.

قال سيبويه[٣]: «وإذا قلتَ: مررتُ بزيد، فإنما أضفتَ المرور إلى زيد بالباء». ومنه قوله تعالى[٤]: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾.

قال الشَّاطبي: «ومعنى الإلصاق أن تأتي لمعنى وصل الشيء بالشيء حقيقة أو مجازاً...».

٥ ـ معنى «مع» نحو: بعتك الثوب بطرازه، أي: مع طرازه.

وقوله تعالى[٥]: ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾.

ويسمونها المصاحبة، وعلامتها أن يحسن في موضعها «مع».

٦ ـ وبمعنى «مِن»: يعني التي للتبعيض، كقوله تعالى[٦]: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾.

---

(١) التسهيل/١٤٥.
(٢) سورة البقرة ١٦/٢.
(٣) الكتاب ٢٠٩/١.
(٤) سورة المائدة ٦/٣.
(٥) سورة البقرة ٣٠/٢.
(٦) سورة الإنسان ٦/٧٦.

وقول أبي ذؤيب:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ❁ مَتَىٰ لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وتقدَّم البيت في أول الباب في الجر بـ«متىٰ».

٧ ـ وبمعنىٰ «عن»: وأكثر ما يكون ذلك مع السؤال إذا قلت: سألتُ به، فهو في معنىٰ عنه، نحو قوله تعالىٰ[١]: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾.

وتقع موقع غير في غيره نحو[٢]: ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾.

ـ بالبا[٣]: متعلّق بـ«استعنْ، ويطلبه عَدِّ وعَوِّضْ، فهو من باب التنازع، وليست كذلك عند الأزهري. مثل: حال من الضمير في «بها»، وهو مضاف لـ«مع» و«من وعن» معطوفان عليه.

(عَلَىٰ) لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَىٰ (فِي) وَ(عَنْ) ❁ ....

ذكر في صدر البيت الأول لـ«علىٰ» ثلاثة معان[٤]، وهي:

١ ـ الاستعلاء: كثيراً. **قال المرادي**: «وهو أصل معانيها، ولم يثبت لها كثير من البصريين غيره، نحو: زيد علىٰ السَّطح، وركبتُ علىٰ الفَرَس، **وهو استعلاء حسِّي**.

(١) سورة المعارج ٧٠/١.

(٢) سورة الفرقان ٢٥/٢٥.

(٣) شرح المكودي ١/٤٠٥، وإعراب الألفيَّة/٨٢.

(٤) شرح المكودي ١/٤٠٥، وشرح الأشموني ١/٤٦٨ ـ ٤٦٩، وذكر لعلىٰ الحرفيَّة عشرة معان، وتوضيح المقاصد ٢/٢١٤، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢ ـ ٢٣، وإرشاد السَّالك ١/٥٥٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٥٠، ومنهج السَّالك/٢٥٠، وشرح السُّيوطي/٢٦٢، وشرح ابن الوردي ٢/٣٦٨، وشرح ابن النَّاظم/١٤٣.

ـ واستعلاء معنوي كقولك: عَظُم عليَّ الأمرُ، وضاقت عليَّ الأرضُ، وقوله:

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ العِرَاقِ

مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

٢ ـ معنىٰ «في» الظرفيَّة: نحو[١]: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾، أي: في ملك. و[٢]: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾، أي: في حين غفلة.

٣ ـ الثالث معنىٰ «عن» وهو المجاوزة، قال القحيف العقيلي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ❊ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي: إذا رَضِيَتْ عَنِّي.

قال الشَّاطبي: «فعلىٰ في هذه المواضع بمعنىٰ «عن» لصحة وقوعها موقعها فتقول: بَعُدَ عنه وتعذّر عنه، وأبطأ عنه، وخفي عنه...».

٣٧٥. .... ❊ بِـ(عَنْ) تَجَاوُزاً عَنَىٰ مَنْ قَدْ فَطَنْ

٣٧٦. وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ)، وَ(عَلَىٰ) ❊ كَمَا (عَلَىٰ) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلا

ـ ذكر لـ«عن» ثلاثة معان، وهي[٣]:

---

(١) سورة البقرة ٢/١٠٢.

(٢) سورة القصص ٢٨/١٥.

(٣) ذكر لها الأشموني في ١/٤٧٠ عشرة مواضع، واقتصر النَّاظم علىٰ ثلاثة، وانظر توضيح المقاصد ٢/٢١٤ ـ ٢١٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣، وشرح ابن طولون ١/٤٤٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٥٣، ومنهج السَّالك/٢٥١، وانظر هذه المعاني العشرة لـ«عن» في مغني اللبيب ٢/٣٩٣ ـ ٤٠٣.

١ ـ **التجاوز**: وهو أصلها، كقولك: رميتُ عن القوس، وسافرتُ عن البلد، ورغبتُ عن كذا، وأخذتُ عن زيد.

وفُهِم ذلك من قوله: «عنىٰ من قد قَطَنْ». ولم يذكر البصريّون غيره، قال سيبويه: «وأما «عن» فلما عدا الشيءَ...».

٢ ـ **معنىٰ (بَعْد)**: نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾، أي: بعد طبق، أي: حالاً بعد حال.

٣ ـ **الاستعلاء**: نحو[2]: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾. وقول ذي الإصبع العدواني:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلتَ في حَسَبٍ ❁ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخزُوني

ـ قوله: «كَمَا (عَلَىٰ) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا»: ذكر المكودي[3] أنه تتميم، ومثله عند ابن طولون.

ـ فَطَن[4]: بكسر الطاء وفتحها فطِن يفطَن، وفَطَن يفطُن. فهو من الباب الأول والرابع. علىٰ[5] للاستعلا: مبتدأ وخبر، تجاوزاً: مفعول مقدَّم بـ«عَنَىٰ». موضعَ: منصوب علىٰ الظرفيَّة، متعلِّق بـ«تجي»، بعدٍ: مضاف إليه. وقوله: قد تجي: يعني أن إتيانها بمعنىٰ بعد وعلىٰ قليل.

---

(١) سورة الانشقاق ١٩/٨٤.

(٢) سورة محمد ٣٨/٤٧.

(٣) شرح المكودي ٤٠٧/١ بتتميم **لأن ما قبله يؤدِّي هذا المعنىٰ**. وانظر ابن طولون ٤٤٤/١.

(٤) من الباب الأول والرابع، وضبط بالفتح ليوافق «عَن» في صدر البيت.

(٥) شرح المكودي ٤٠٦/١، ٤٠٧، وإعراب الألفيَّة/٨٢.

٣٧٧. شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ❊ يُعْنَى، وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

ذكر في هذا البيت ثلاثة معاني للكاف، وهي[1]:

١ ـ **التشبيه**: وهو أَصْلُها، وأكثرُ معانيها، نحو: زيدٌ كعمرٍو، وهنْد كالبَدْرِ. وقال تعالى[2]: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، وقوله[3]: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾.

قال الشَّاطبي: «وهو كثير».

٢ ـ **التَّعليل**: نحو قوله تعالى[4]: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾، أي: لهدايته إِيَّاكم.

قال في شرح الكافية الشافية[5]: «ودلالاتها على التعليل كثيرة».

وذكر الشَّاطبي أن مجيئها مؤدِّية معنى التعليل قليل. وقال ابن مالك: قد يُعْنَى، وهو دليل القلّة.

وحكى سيبويه: «**كما أنه لا يعلم تجاوز الله عنه**»، أي: لأنه...

(١) توضيح المقاصد ٢/٢١٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦، وشرح ابن طولون ١/٤٤٤ ـ ٤٤٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٦٢، وشرح الهواري ٣/٤٧، وأوضح المسالك ٢/١٤١، وشرح الأشموني ١/٤٧٢: «والثاني التعليل...، وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضي أنَّ ذلك قليل، لكنه قال في شرح الكافية: ودلالتها على التعليل كثيرة». وفي التسهيل/١٤٧: «وقد تحدث في الكاف معنى التعليل». وانظر مغني اللبيب ٣/٧ ذكر أنَّ التعليل أثبته قوم، ونفاه الأكثرون. وانظر الحاشية/٤ و٥ على النصّ. ومنهج السَّالك/٢٥٢.

(٢) سورة البقرة ٢/١٩.

(٣) سورة البقرة ٢/١٧.

(٤) سورة البقرة ٢/١٩٨.

(٥) شرح الكافية الشَّافية/٨١١، وانظر شرح الشَّاطبي ٣/٦٦٢.

٣ ـ زائدة للتوكيد: ومنه قوله تعالىٰ[١]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾. قيل: ويحتمل أن تكون «مثل» بمعنىٰ صفة، فلا تكون زائدة. كذا عند المرادي.

ـ التعليلُ[٢]: مبتدأ، خبره قد يُعْنَىٰ، بها: متعلّق بـ«يُعْنَىٰ». زائداً: نَصْب على الحال من الضمير المستتر في «ورد»، لتوكيد: متعلّق بـ«زائداً».

٣٧٨. وَاسْتُعْمِلَ اسْماً، وَكَذَا (عَنْ)، وَ(عَلَىٰ) ❊ مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

من حروف الجر ما يخرج عن الحرفيَّة، ويكون اسماً، وهي خَمْسَة:

كاف التشبيه، وعن، وعلىٰ، ومُذْ، ومُنْذُ.

وذكر في هذا البيت ثلاثة منها، وهي[٣]:

١ ـ الكاف المفيدة للتشبيه، وتُسْتَعْمَلُ اسماً، وهو مخصوص عند سيبويه بالضَّرورة، ومنه قول الأعشىٰ ميمون:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَىٰ ذَوِي شَطَطٍ ❊ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيْهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ

وذكر الشَّاطبي أنه أحال على السماع من كلام العرب، ولم يطلق القول باسميتها قياساً.

قال المرادي: «وأجازه الأخفش في الاختيار، وإليه ذهب المصنّف، وهو

---

(١) سورة الشُّورىٰ ٤٢/١١.

(٢) شرح المكودي ١/٤٠٨، وإعراب الألفيّة/٨٢.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٢١٧، وشرح الأشموني ١/٤٧٢ ـ ٤٧٣، وشرح ابن طولون ١/٤٤٥ ـ ٤٤٦، وشرح المكودي ١/٤٠٩، والمقاصد الشّافية ٣/٦٦٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧ ـ ٢٩، وأوضح المسالك ٢/١٤٧، ومنهج السَّالك/٢٥٣، وشرح السيوطي/٢٦٣، وإرشاد السَّالك ١/٥٦١، وشرح ابن النَّاظم/١٤٤.

ظاهر كلام الفارسي[1].

ـ **وشَذَّ أبو جعفر بن مضاء فقال: إنها اسم أبداً؛ لأنها بمعنىٰ «مثل»**، وقد أطلق المصنّفُ الاسميّة حين قال: «**وَاسْتُعْمِلَ اسْماً**» وفي كلام الشاطبي المتقدِّم ما يردُّ هذا الإطلاق، بل جعله من باب السّماع.

٢ ـ وعن علىٰ: يُسْتَعْملان اسمين، وعلَّل ذلك بدخول حرف الجرّ «مِن» عليهما، وحرف الجرّ لا يدخل علىٰ الحرف، وإنما يدخلُ علىٰ الاسم، ومن ذلك قول القطامي:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمّا أَنْ عَلَا بِهِم ❊ مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

وقول قطري الخارجي:

وَلَقَدْ أُرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ❊ مِنْ عَنْ يَمِيْنِي تَارَةً وَأَمَامِي

أي: من جانب يميني.

ومن دخولها على[2] **«علىٰ»** قول مُزاحم بن الحارث:

غَدَتْ مَنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ❊ تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزيزاء مجهلِ

أي: غدت من فوقه.

قال المرادي[2]: «وزعم الفرّاء ومن وافقه من الكوفيين أنّ «عَن» و«عَلَىٰ» إذا

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢٣/٣ جَوّزوا في نحو: زيد كالأسد، أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة، ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً.

(٢) توضيح المقاصد ٢٢١/٢، وقال قبل هذا: «وأمّا «علىٰ» فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشّلوبين إلىٰ أنها اسم، ولا تكون حرفاً، وزعموا أنّ ذلك مذهب سيبويه، ومشهور مذهب البصريين أنها حرف جَرٍّ، وتكون اسماً إذا دخل عليه «من»».

دخل عليهما «مِن» بقيا على حرفيتهما...».

ـ استُعمل[1]: ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الكاف. اسماً: حال من الضمير المستتر في الفعل قبله، كذا: خبر مقدَّم، عن: مبتدأ مؤَخَّر، من أجل ذا: متعلِّقان بـ«دخلا»، من: مبتدأ، وجملة «دَخَلا»: خبره، أي: من أجل هذا الاستعمال دخل عليه «مِن».

٣٧٩. وَ(مُذْ)، وَ(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ❊ أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَـ«جِئْتُ مُذْ دَعَا»

٣٨٠. وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ(مِنْ) ❊ هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِنْ

ـ تُسْتَعْمَلُ «مُذْ وَمُنْذُ» اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، أو وقع بعدهما فعل[2].

ـ **مثال الأول**: ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة أو مُذ شهرُنا، ومنذ يومان، فمذ: اسم مبتدأ، خبره ما بعده، وكذلك «مُنذُ»، وجَوَّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما.

ـ **ومثال الثاني**: ما ذكره النَّاظم: جئتُ مُذْ دَعَا، وقولك: أتيتُك منذ دعا عمرو، مذ: اسم منصوب المحلّ على الظرفيَّة، والعامل فيه «جئتُ» و«أتيتك»، وكذلك: منذ، فهما مضافان إلى الجملة، وذكرهما سيبويه في الظروف.

وذهب بعضهم إلى أنهما مبتدآن مقدَّر بعدهما زمان، وهو خبرهما.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٨٢، وشرح المكودي ١/٤٠٩.

(٢) شرح المكودي ١/٤١٠ ـ ٤١١، وشرح ابن عقيل ٣/٣١، وتوضيح المقاصد ٢/٢٢٢ ـ ٢٢٧، وشرح ابن طولون ١/٤٤٨، وشرح الهواري ٣/٥٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٧٧، وأوضح المسالك ٢/١٥٢، ومنهج السّالك/٢٥٥، ٢٥٦، وشرح السُّيُوطي/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، وإرشاد السَّالك ١/٥٦٦.

قال المرادي: «جعلهما مبتدأين وقدّر بعدهما زماناً هو الخبر فلم يُوْلِهما الفعلَ إلَّا لفظاً».

* **وفي البيت الثاني:** بَيَّنَ أَنَّ «مُذْ وَمُنْذُ» حرفان، فإذا كان معناهما معنى **المجرور حاضراً**، نحو: ما رأيته منذ يومِنا، أي: في يومنا، كان على تقدير «في».

وإذا كان **المجرور ماضياً** نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، كان على تقدير «مِنْ»، أي: من يوم الجمعة. فهما على هذين التقديرين حرفان.

ـ مُذْ وَمُنْذُ[1]: مبتدأ ومعطوف عليه، اسمان: خبر، حيثُ ظرف مضاف لـ«رفعا»، والعامل في الظرف «اسمان». والفعل: مفعول ثان لـ«أُوْليا».

ـ وإن يَجُرَّا: شرط، وجوابه: فكمن، هما: مبتدأ،: خبره: كمن معنى: مفعول مقدَّم باسْتَبِنْ. مضاف إلى «في»، في الحضور: متعلِّق بـ«اسْتَبِنْ».

٣٨١. وَبَعْدَ (مِنْ)، وَ(عَنْ)، وَبَاءٍ زِيدَ (مَا) ❊ فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

ـ من حروف الجر ما يُزادُ بعده «ما»، وذلك في خمسةِ أَحْرُفٍ، وهي: من، عن، الباء، رُبَّ، الكاف.

وذكر في البيت الأول ثلاثة، وهي[2]:

---

(١) شرح المكودي ١/٤١٠ ـ ٤١١، وإعراب الألفيَّة/٨٢ ـ ٨٣.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٢٧، وذكر عن التسهيل أنَّ «ما» قد تكفُّ الباء عن العمل، وتحدث فيها معنى التعليل. وانظر التسهيل/١٤٧، وشرح ابن طولون ١/٤٤٩، وشرح ابن عقيل ٣/٣١ ـ ٣٢، وشرح المكودي ١/٤١١ ـ ٤١٢، ومنهج السَّالك /٢٥٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٩٦، وأوضح المسالك ٢/١٥٥، وشرح السُّيُوطي/ ٢٦٥، وإرشاد السَّالك ١/٥٧٠، وشرح ابن الوردي ٢/٣٧٢.

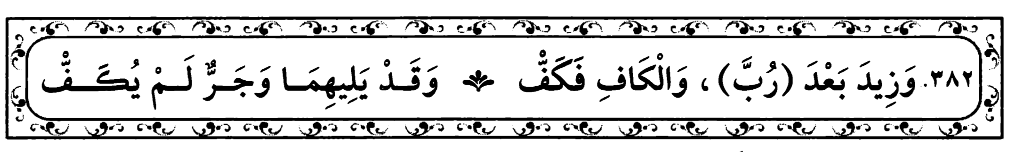
ـ مِن: ومن زيادة «ما» قوله تعالىٰ[1]: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾.

ـ عن: وذلك كقوله تعالىٰ[2]: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾.

ـ الباء: وذلك قوله تعالىٰ[3]: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾.

ـ **وقوله: «فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا»** يعني أنَّ «ما» لم تكفها عن الجرّ كما في الآيات السَّابقة.

ـ ما: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله لـ«زِيْدَ»، بعد: متعلِّق بـ«زِيْدَ»، قد عُلِما: في موضع النَّعت لـ«عَمَلٍ».



٣٨٢. وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ)، وَالْكَافِ فَكَفّْ ✤ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ

ـ الرواية عند الشَّاطبي والأشموني[4] «وقد تليهما»، أي: «ما».

ـ أشار في هذا البيت إلىٰ الموضعين: الرابع والخامس مما تُزاد فيهما «ما»، **وهما: رُبَّ، والكاف**، وفيهما حكمان[5]:

١ ـ الكفُّ عن العمل:

ـ كقوله تعالىٰ[6]: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾.

(١) سورة نوح ٧٠/٢٥.
(٢) سورة المؤمنون ٢٣/٤٠.
(٣) سورة آل عمران ٣/١٥٩.
(٤) شرح الشاطبي ٣/٦٩٥، وشرح الأشموني ١/٤٨٠.
(٥) توضيح المقاصد ٢/٢٢٩، وشرح المكودي ١/٤١٢، وشرح ابن عقيل ٢/٣٢ ـ ٣٤، وشرح ابن طولون ١/٤٤٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٧٠٠، وأوضح المسالك ٢/١٥٧، ومنهج السَّالك/٢٥٨.
(٦) سورة الحجر ١٥/٢.

وقول الشّاعر زياد الأعجم:

لَعَمْـــرك إِنَّنِـــي وَأَبَـــا حُمَيْـــدٍ ❊ كَمَـــا النَّشْـــوَانُ وَالرَّجُـــلُ الحَلِـــيْمُ

قال المرادي: «وأجاز ابن يَسْعُون كون «ما» في الآية نكرة موصوفة، أي: رُبَّه، وأجاز غيره في البيت كون «ما» مصدريّة على مذهب من أجاز وصلها بالجملة الاسمية».

٢ ـ **ومثالها غير كافة:** قول عَدِيّ بن الرعلاء:

رُبَّمَـــا ضَـــرْبَةٍ بِسَـــيْفٍ صَـــقِيْلٍ ❊ بَـــيْنَ بُصْـــرَى وَطَعْنَـــةٍ نَجْـــلَاءِ

وقول عمرو الهذلي:

وَنَنْصُـــرُ مَوْلَانَـــا وَنَعْلَـــمُ أَنَّـــهُ ❊ كَمَـــا النَّـــاسِ مَجْـــرُومٌ عَلَيْـــهِ وَجَـــارِمُ

وَفُهِمَ من قوله[1]: **وَقَدْ يَلِيهِمَا:** أنَّ عملهما قليل، وذكر ذلك في شرح الكافية[2].

٣٨٣. وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) ❊ وَالْفَا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

٣٨٤. وَقَـدْ يُجَـرُّ بِسِـوَى (رُبَّ) لَـدَى ❊ حَـذْفٍ، وَبَعْضُـهُ يُـرَى مُطَّـرِدَا

ـ لا يجوز حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ وَإِبقاءُ عمله إِلَّا في «رُبَّ» بعد الواو، وقد ورد حَذْفُها بعد الفاء وبل، قليلاً.

ـ ومثاله بعد الواو: كقوله:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المخترَقْنْ

(١) المصدر السابق.

(٢) شرح الكافية ٢/٨١٧.

وقول امرئ القيس:

وَلَيْـلٍ كَمَـوْجِ البَحْـرِ أَرْخَـىٰ سُـدُوْلَهُ ✤ عَلَــيَّ بِــأَنْوَاعِ الهُمُــومِ لِيَبتلــي

ـ وقوله: «وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ»[1] يدلُّ علىٰ أنَّه بعد «بل والفاء» غير شائع.

ـ وذكر المرادي أنَّ المبرِّد والكوفيين ذهبوا إلىٰ أنَّ الجرّ بالواو، ثم قال: «والصحيح أنه بِرُبَّ المضمرة، وهو مذهب البصريين».

ومثاله بعد «بل» قول رؤبة:

بَـل بَلَـدٍ مِـلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُـهْ

ومثاله بعد الفاء: قول امرئ القَيْس:

فَمِثْلِـكِ حُبْلَـىٰ قَـدْ طَرَقْـتُ وَمُرْضِـعٍ ✤ فَأَلْهَيْتُهَــا عَــنْ ذِي تَمَــائِمَ مُحْــوِلِ

ـ وشذَّ الجرّ برُبَّ محذوفةً من غير أن يتقدَّمها شيء، ومنه بيت جميل بن معمر:

رَسْــمِ دَارٍ وقفــتُ فِــي طَلَلِــه ✤ كِـدْتُ أَقْضِـي الحَيَـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ

وذكر في البيت الثاني[2] أنَّ حَذْفَ حرف الجرّ وإبقاء عمله فيما سوىٰ (رُبَّ)

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٣٥ ـ ٣٧، وشرح المكودي ١/٤١٣ ـ ٤١٤، وشرح ابن طولون ١/٤٥١، وتوضيح المقاصد ٢/٢٣١ ـ ٢٣٣، وشرح الأشموني ١/٤٨١، والمقاصد الشّافية ٣/٧٠١، وأوضح المسالك ٢/١٦١، ومنهج السّالك/٢٦٠، وإرشاد السّالك ١/٥٧٤، ٥٧٩.

(٢) شرح ابن طولون ١/٤٥٣، وشرح المكودي ١/٤١٤، وشرح ابن عقيل ٣/٣٩ ـ ٤١، وتوضيح المقاصد ٢/٢٣٤، وذكر للمطّرد اثني عشر موضعاً، ثم قال: **«والذي قرّره المغاربة أنه لا يجوز حَذْفُ حرفِ الجرّ وإبقاءُ عمله إلّا في باب القَسَم، وفي باب «كم» علىٰ خلاف»**، وشرح الأشموني ١/٤٨٤، وبعضه يُرَىٰ مطّرداً، وذلك في ثلاثة عشر موضعاً...، وذكر في ص/٤٨٧ أنه يجب أن يكون للجارّ والظرف متعلَّقٌ وهو فعل، أو ما يشبهه، أو مؤوّل، بما يشبهه، أو ما يشير إلىٰ معناه...=

من حروف الجرّ على قسمين:

١ ـ **غير مُطَّرد**: وهو المشار إليه بقوله: «**وقد يُجَرّ**»، فَفُهِم من هذا التقليل، وفُهِمَ من التقليل عدم الاطّراد، وأنه قائم على السماع.

ومن هذا قول الفرزدق:

إِذَا قِيْلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ ❊ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعِ

ـ **وذكر في التسهيل**[1] **أنَّه لا خلاف في شذوذ بقاء الجر في مثل هذا البيت.**

ومنه قول رؤبة: «**خَيْرٍ والحمد لله**» **جواباً لمن قال: كيف أصبحتَ.**

٢ ـ **ومُطَّرد**: وهو ما أشار إليه بقوله: «**وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا**» **وذلك في لفظ** «**الله**» في القسم نحو: «**اللهِ لأفعلنَّ**».

وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو: «بكم درهمٍ اشتريت هذا؟»، أي: بكم من درهم.

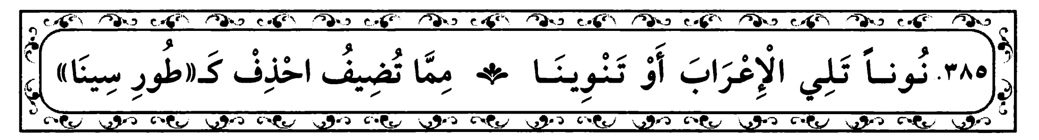
ـ **قال ابن عقيل**: «فدرهم مجرور بمن محذوفة عند سيبويه والخليل، والإضافة عند الزّجّاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِف، وأُبقي عمله، وهذا مطّرد عندهما في مميز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر».

ـ والإعراب ظاهر في البيتين، ولذلك لم يذكر فيه المكودي شيئاً، وأثبته الأزهري.

= والمقاصد الشّافية ٣/٧٠٧، وذكر ثمانية مواضع لحذف الجار مع بقاء عمله قياساً مطّرداً، وأوضح المسالك ٢/١٦٥ ـ ١٦٧، ومنهج السّالك/٢٦٢.

(١) التسهيل/١٤٩.

٢٩ ـ الإِضَافَة



٣٨٥. نُونـاً تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَـا ✤ مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَـ«طُورِ سِينَا»

ـ إذا أردت إضافة اسم إلىٰ اسم حذفت[1] ما في المضاف من نون تلي الإعراب أو تنويناً.

وشمل حذفُ النون المثنّىٰ، والمجموع علىٰ حَدّه، وما أُلحق بهما نحو:

ـ رأيتُ غلامَيْك، وخادِمَيْك، صاحبو زيد، وعشروك، وأهلو عمرو، وبنو زيد.

ـ **قال المرادي**: «واحترز من نونٍ لا تلي الإعراب نحو مساكين وسنين» في لغة من أعربه بالحركات، فإنها لا تحذف للإضافة».

ومثل لذلك الأشموني: ببساتين زيد، وشياطين الإنس. وعند أبي حيان: من غِسْلين.

ـ وشمل التنوين الظاهر كقولك في «دراهم»: هذه دَرَاهِمُكَ، ودراهم: ممنوع من الصرف، ولما أردتَ الإضافة نويت صرف «دراهم» فقدَّرت فيه التنوين، ثم

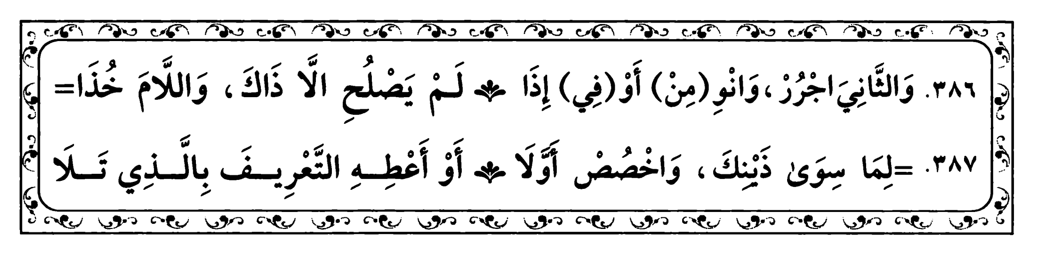
(١) توضيح المقاصد ٢/٢٤٠، وشرح ابن طولون ١/٤٥٤ ـ ٤٥٥، وشرح المكودي ١/٤١٦، وشرح الهواري ٣/٦٩ ـ ٧٠، وشرح ابن عقيل ٣/٤٣، وشرح الأشموني ١/٤٨٨ «وقد تُحْذَفُ تاء التأنيث للإضافة عند أَمْن اللّبس...». وذكر مثله المرادي، وذكر القراءة «لأعدوا له عدةً» قرئ: عُـدّه، أي: عدّته سورة التوبة ٩/٤٦»، وانظر كتابي «معجم القراءات ٢/٣٩٥»، والمقاصد الشّافية ٤/٤ «الحَذْف يتسلّط علىٰ المقدّر كما يتسلَّط علىٰ الظاهر»، وأوضح المسالك ٢/١٦٧، ومنهج السّالك/٢٦٣.

حذفت التنوين المقدَّر.

ـ **وطور سيناء**: اسم جبل بالشام، ويقال له[١]: «طور سينين»، وجاء في القرآن بالوجهين[٢]، وأصله قبل الإضافة «طور» وهو اسم جبل أيضاً. وكان الأصل: «طورٍ» منوناً، فلما أضفت حذفت التنوين.

ـ نوناً[٢]: مفعول مقدَّم بـ«احْذِفْ»، تنويناً: معطوف على ما تقدَّم، مما: متعلِّق بـ«احْذِفْ»، كطور: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كطور سينا.

قال المكودي: «هذا الذي ذكره في هذا البيت حكم الاسم الأول من المضافين، وأما الثاني فحكمه الجرّ».



٣٨٦. وَالثَّانِيَ اجْرُرْ، وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا ❁ لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا=

٣٨٧. =لِمَا سِوَىٰ ذَيْنِكَ، وَاخْصُصْ أَوَّلا ❁ أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلا

ـ **قال أبو حيان**: لما ذكر حكم الاسم الأول في الإضافة من حذف التنوين والنون إن كانتا فيه أخذ يذكر حكم الثاني.

ـ **وحكم المضاف إليه وهو الجرّ**[٣]، وذكر المرادي في الجارّ له أقوالاً:

أحدها: أنه المضاف، وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح لاتِّصال الضمائر

---

(١) سورة المؤمنون ٢٠/٢٣ ﴿مِن طُورِ سَيْنَآءَ﴾. وسورة التين ٢/٩٥ ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾.

(٢) إعراب الألفيّة/٨٣، وشرح المكودي ٤١٧/١، والمقاصد الشَّافية ٢/٤.

(٣) شرح ابن طولون ٤٥٥/١ ـ ٤٥٦، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٢ ـ ٢٤٢، وشرح المكودي ٤١٧/١، وشرح ابن عقيل ٤٣/٣ ـ ٤٤، وشرح الهواري ٧٠/٣ ـ ٧١، وإرشاد السَّالك ٥٨٢/١، والمقاصد الشَّافية ٦/٤ وما بعدها، وأوضح المسالك ١٦٧/٢ ـ ١٦٨، ومنهج السَّالك/٢٦٤ ـ ٢٦٥.

به، ولا تتصل إِلَّا بعاملها. كذا عند المرادي.

الثَّاني: أنه الحرف المنويّ، وهو رأي الزَّجّاج.

الثَّالث: أنه معنىٰ الإضافة.

وذكر بعد ذلك أنَّ الإضافة علىٰ ثلاثة أقسام، مقدَّرة بثلاثة أحرف:

مِن، وفي، واللام.

١ ـ **الإضافة المقدَّرة بـ«من»** مثل: خاتمُ فِضَّةٍ، بابُ سَاجٍ، وثوبُ خَزٍّ، وضابطُه أن يكون المضافُ بعضَ المضاف إليه، مع صِحّة إطلاق اسمه عليه. وتقول: خاتمٌ من فِضَّة، وبابٌ من ساجٍ، وثوبٌ من خَزٍّ. ومِن للتبعيض.

٢ ـ **الإضافة المقدَّرة بـ«في»** نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾. وضابطُه أن يكون المضافُ إليه ظرفاً وقع فيه المضاف، كالآية.

قال أبو حيان: «وزاد بعض النحويين الإضافة بمعنىٰ «في»، وهو اختيار المصنِّف، وكرَّر ذلك في تصانيفه...».

٣ ـ **الإضافة المقدَّرة باللام**، وهي ما سِوىٰ النَّوعين السَّابقَيْن، وتقدير اللام هو الأصل، وقوله: «**وَاللَّامَ خُذَا/ لِمَا سِوَىٰ ذَيْنِكَ**» أي: قدِّر اللَّام فيما سوىٰ القسمين السابقين، وهو أكثر أقسام المضاف.

وشمل اللام التي للملك، نحو: دار زيد، والتي للاستحقاق، نحو: باب الدار، وسَرْج الدّابة.

وقوله: .... وَاخْصُصْ أَوَّلَا ❊ أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(١) سورة سبأ ٣٤/٣٣.

ـ يعني أنَّ الإضافة المحضة تفيد **تخصيص الأول**[١] إنْ أُضِيفَ إلىٰ نكرة نحو: غلام رجل، هذا غلام امرأةٍ.

ـ **أو تعريفه** إنْ أُضِيفَ إلىٰ معرفةٍ، نحو: غلام زيد.

ـ وفُهِم كونُ القسم الأول هو المضاف إلىٰ نكرة من ذكر المعرفة في قسيمه، ويأتي الحديث عن الإضافة اللفظية في البيت الذي يلي هذا.

ـ انوِ من[٢]: مِن: مفعول بالفعل قبله، أو في وأو: عطف علىٰ «مِن»، ذاك: فاعل: يصلح، وهو إشارة لنية من، وفي، واللام، اللام: مفعول «خذا»، والألف بدل نون التوكيد الخفيفة. لما: متعلِّق بـ«خذا»، وما: موصولة، وصلتها: سوىٰ دينك.

ـ أولاً: مفعول بـ«اخصُصْ»، أو: للتقسيم، التعريف: مفعول ثان لأعطه، بالذي: متعلِّق بالفعل قبله، تلا: صلة «الذي»، والذي: واقع علىٰ المضاف إليه.

٣٨٨. وَإِنْ يُشَـابِهِ الْمُضَـافُ (يَفْعَـلُ) ❊ وَصْـفاً فَعَـنْ تَنْكِيـرِهِ لَا يُعْـزَلُ

٣٨٩. كَـ«رُبَّ رَاجِينَـا عَظِـيمِ الْأَمَـلِ ❊ مُـرَوَّعِ الْقَلْـبِ قَلِيـلِ الْحِيَـلِ»

ـ أشار في هذين البيتين إلىٰ القسم الثاني[٣] من الإضافة، وهي غير المحضة،

---

(١) المقاصد الشَّافية ٤/١٤ ـ ١٥.

(٢) شرح المكودي ١/٤١٨، وانظر المقاصد الشَّافية ٤/١٥ ـ ١٦، وذكر أنَّ قوله: بالذي تلا، مطلوب للفعلين معاً في قوله: اخصص، وقوله: أو أعطه التعريف فهما يطلبانه معاً من باب الإعمال، فأعمل الثاني وهو التعريف، ولو أعمل الأول لقال: أو أعطه التعريف به بالذي تلا. وانظر إعراب الألفَّية/٨٤.

(٣) شرح المكودي ١/٤١٩، وتوضيح المقاصد ٢/٢٤٣ ـ ٢٤٤، وشرح ابن طولون ١/٤٥٧، والمقاصد الشَّافية ٤/١٦ وما بعدها، وانظر ص/٢٨، وأوضح المسالك ٢/١٧١، وشرح الهواري ٣/٧٤ ـ ٧٥ «مُرَوَّع: مشبَّهٌ بصيغة يروع، فعملت عمله». وإرشاد السَّالك/٥٨٦ ـ ٥٨٧، ومنهج السَّالك/٢٦٨.

فإذا كان المضاف شبيهاً بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل، أو اسم مفعول بمعنىٰ الحال أو الاستقبال، أو ما حُمل عليه من أمثلة المبالغة والصِّفة المشبهة **كانت الإضافة غير مَحْضَة لا تفيد غير تخفيف اللفظ**، فلا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، وإنما هي لمجرد التخفيف.

ـ **قال أبو حيان:** ذكر ثلاثة أنواع: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبّهة.

ـ **اسم الفاعل:** ضاربُ زيدٍ، وضاربا عمرٍو الآن أو غداً.

والأصل فيهما: ضاربٌ زيداً، وضاربان عمراً.

ـ **ومثال اسم المفعول:** هذا مضروبُ الأبِ، هذا مُرَوَّعُ القلبِ.

ومثال الصِّفة المشبّهة: هذا حَسَنُ الوجه، قليلُ الحِيَل، عظيمُ الأَمَلِ.

ومثَّل لذلك بقوله: رُبَّ رَاجِينَا: راجي: اسم فاعل مضاف إلىٰ الضمير، مُرَوّع: اسم مفعول وإضافته إلىٰ القلب غير محضة، عظيم وقليل: صفتان مشبّهتان.

وكل ما تقدَّم مضاف إلىٰ معرفة، ومع ذلك هو باقٍ علىٰ تنكيره بدليل دخول «رُبَّ».

ومثله قول جرير:

يَـا رُبَّ غَابِطِنَـا لَـوْ كَـانَ يَطْلُـبُكُم ❀ لَاقَـىٰ مُبَاعَـدَةً مِـنْكُم وَحِرْمَانَـا

ـ وقوله: **فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ**: يعني أنَّ هذا القسم من الإضافة وهو غير المحضة لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً.

وجاء عند ابن عقيل: لا يُعْذَلُ، ومثله عند الشّاطبي، وأشار إلىٰ أنه في بعض

النسخ: لا يُعْزَلُ.

ـ وصفاً: حال، لا يُعْزَلُ: خبر لمبتدأ محذوف، والجملة جواب الشرط؛ ولذلك جيء بالفاء.

٣٩٠. وَذِي الْإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ ❊ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

ـ أشار بـ«ذي» إلىٰ أقرب القسمين، وهي الإضافة غير المَحْضَة، وتُسَمَّىٰ لفظيّة؛ لأن فائدتها راجعةٌ إلىٰ اللفظ فهي تفيد التخفيف بحذف النون والتنوين.

وذكر ابن طولون أنها تُسَمَّىٰ أيضاً: مجازيّة، وغير مَحْضَة.

ـ وقوله: تلك: إشارةٌ إلىٰ أول القسمين، وهي الإضافة المَحْضَة التي تفيد التخصيص والتعريف، وسَمِّيَت مَحْضَة لأنها خالصة من شائبة الانفصال.

وذكر المرادي أنها تُسَمَّىٰ معنويّة؛ لأنَّ فائدتها في المعنىٰ.

وزاد الأشموني أنها تُسَمَّىٰ حقيقيّة، وفائدتها راجعةٌ إلىٰ المعنىٰ، وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة.

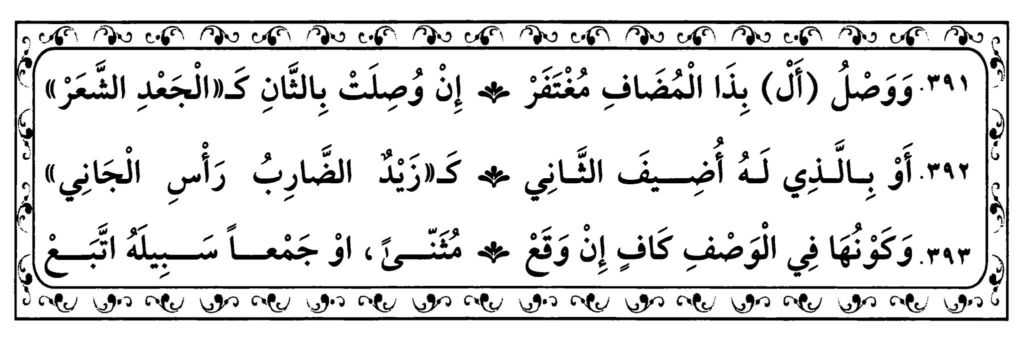
ـ قال أبو حيان[1]: «وقد ترك المصنِّف أشياء أُجْمِع عليها أن إضافتها في

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٤٥ ـ ٢٤٦، ونقل عن التسهيل نوعاً ثالثاً، وهو الشبيه بالمحضة، وذكر لها أنواعاً: إضافة الاسم إلىٰ الصفة كما تقدَّم، وإضافة المسمَّىٰ إلىٰ الاسم نحو شهر رمضان، ويوم الخميس، وإضافة الصِّفة إلىٰ الموصوف: سَحْق عَمامَةٍ.... وانظر التسهيل/١٥٥، وكذا شرح الأشموني ١/٤٩٢، وشرح ابن طولون ١/٤٥٧، وشرح الأشموني ١/٤٩٠، وتعرَّض إلىٰ إضافة المصدر إلىٰ مرفوعه أو منصوبه، فهي غير محضة عند ابن برهان وابن الطراوة، ثم ذكر أنَّ الصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة... ومنهج السَّالك/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وشرح المكودي ١/٤٢٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٥.

الجملة غير محضة على ما نبينه ، وأشياء وقع فيها الاختلاف ، ونحن نذكر ذلك على سبيل الاختصار . . . غيرك ، شبهك ، مثلك . . . » .

ـ ذي: مبتدأ[1] ، الإضافة: نعت له أو عطف بيان ، اسمها: مبتدأٌ ثانٍ ، لفظيّة: خبر المبتدأ الثاني ، والجملة خبر المبتدأ الأول . وتلك مَحْضَة ومعنويّة: مبتدأ وخبر .



٣٩١. وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ❊ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ«الْجَعْدِ الشَّعَرْ»

٣٩٢. أَوْ بِـالَّـذِي لَـهُ أُضِـيفَ الثَّـانِي ❊ كَـ«زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي»

٣٩٣. وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ❊ مُثَنّىً ، اوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

ـ عند المكناسي[2]: «مُفْتَقَر» في موضع «مُغْتَفَرْ» .

ـ يشير بقوله[3]: ذا المضاف إلى أقرب القِسْمين ، وهو الإضافة غير المحضة ، وقيل الإشارة به إلى الوصف المشابه للمضارع ، ويعني أنَّ وصل «أل» بما إضافته لفظية مغتفر لا مُطْلَقاً ، بل بشرط كونه مضافاً إلى ما فيه «أل» ، نحو قوله: الجعدُ الشّعرِ ، والضاربُ الرَّجلِ .

أو مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه «أل» نحو: زيد الضاربُ رأسِ الجاني ، والحسنُ وجهِ الأبِ .

---

(١) شرح المكودي ١/٤٢٠ ، وإعراب الألفيَّة/٨٤ .

(٢) شرح المكناسي ٢/١٣٦ .

(٣) شرح ابن طولون ١/٤٥٨ ، وتوضيح المقاصد ٢/٢٥٠ ، وشرح ابن عقيل ٣/٤٦ ـ ٤٧ ، وشرح لهواري ٣/٧٧ ـ ٧٨ ، وشرح المكودي ١/٤٢١ ـ ٤٢٢ ، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٦ ، وأوضح المسالك ٢/١٧٤ ، وإرشاد السَّالك ١/٥٨٩ ، وشرح ابن الوردي ٢/٣٨٢ .

ـ فلو لم تتَّصل «أل» بالثاني، ولا بما أضيف إليه الثاني لم يجز دخولُ «أل» علىٰ المضاف، فلا يجوز الضاربُ زيدٍ، ولا الضاربُ صاحبَ زيد، كذا عند ابن طولون.

ـ ووصلُ[١] «أل» مبتدأ، ومضاف إليه، مغتفر: خبره، بذا: متعلِّق بـ«وصل». المضاف: نعت ذا، إن وصلت: شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه، الجعد: من باب الصفة المشبهة، وهو خبر لمبتدأ محذوف، زيد: مبتدأ، الضارب... خبره، والجملة علىٰ حذف القول، أي: قولك.

*** وفي البيت الثالث روايتان: إن وقع: شرطية، وأَنْ وقع: بفتح الهمزة مصدريّة.**

وفي البيت الثالث[٢] ذكر أنَّ وجود «أل» في الوصف المضاف إنْ كان مثنّىٰ أو مجموعاً علىٰ حَدّه، وهو الذي اتّبع سبيل المثنّىٰ في كون الإعراب بحرف بعده نون، واحترز به من جمع التكسير، ويكفي عن وجودها في المضاف إليه، نحو:

ـ الضاربا زيد.

ـ المكرمو عمرٍو.

وأما جمع التكسير وجمع المُؤَنَّث السَّالم فكالمفرد، وعنهما احترز بقوله: سَبِيلَهُ اتَّبَعْ: أي اتَّبع سبيلَ المثنّىٰ في سلامة واحده وإعرابه بالحرفين.

قال الشَّاطبي[٢]: «يعني أنَّ الألف واللام إذا دخلت علىٰ الصِّفة وهي مُثَنّاة أو مجموعة جمع السَّلامة بالواو والنون، فذلك كافٍ، فلا يحتاج إلىٰ اشتراط دخولها في المضاف إليه، وهو الثاني، فيجوز أن تقول في:

---

(١) شرح المكودي ١/٤٢٢، وإعراب الألفيّة/٨٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤/٤٣، وشرح ابن طولون ١/٤٥٩.

اسم الفاعل: هم الضاربو الرَّجلِ.

هم الضاربو وجهَ الأخِ.

هما الضاربا الرَّجلِ.

هم الضاربا وجهَ الأخِ.

كالمفرد.

ـ ويجوز أيضاً: هم الضاربو زيدٍ، والضاربا زيدٍ، وكذا في الصِّفة المشبّهة فتقول: هم الطَّيِّبو الأخبار، وهم الطَّيِّبو أخبار الآباء، وهما الطَّيِّبا الأخبار، وأخبار الآباء، وهم الطَّيِّبو أخبارٍ، وهما الطَّيِّبا أخبارٍ، وما أشبه ذلك...».

ـ كونها[1]: مبتدأ، مصدر «كان» الناقصة، والضمير المضاف إليه العائد إلىٰ «أل» اسمها، في الوصف: في محل نصب خبره، فهو متعلِّق بمحذوف، كاف: خبره.

إِنْ وقع عند الأزهري: أن وقع، في موضع نصب علىٰ إسقاط لام التعليل، والتقدير: وجوده، أي: «أل» في الوصف كاف لوقوعه، أي لوقوع الوصف مثنًّىٰ أو مجموعاً علىٰ حدِّه.

قال الشارح: كونها مبتدأ: أن وقع مبتدأ ثان، وكاف: خبره، والجملة خبر الأول. اهـ.

وقال الهواري: كونها مرفوع بالابتداء، كاف خبره، وإن وقع شرطية، والضمير في وقع عائد علىٰ المثنىٰ. مثنىٰ أو جمعاً: حال من الضمير في وقع... سبيله: مَفْعول مقدَّم. وجواب الشرط محذوف، وعلىٰ الأولين لا حَذْف، لأن أَنْ مصدرية.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٢٣، وإعراب الألفية/٨٥، وشرح الهواري ٣/٨٠.

٣٩٤. وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا ❖ تَأْنِيثاً انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

ـ هذا البيت مُؤَخَّر في بعض النسخ عن الذي يليه[1] **، وهو قوله: «وَلَا يُضَافُ لما به اتَّحد».**

ويعني أنَّ المضاف المذكر قد يُؤَنَّث[2] إذا كان المضافُ إليه مُؤَنَّثاً بشرط صِحَّة حذفه، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وهذا ما نبَّه عليه بقوله: **إِنْ كان لحذفٍ مُوْهَلا**، أي: إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء عنه بما بعده.

وهذا قليل جداً، ولذلك قال: «وربما».

قال ذو الرّمة:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاح تَسَفَّهَتْ ❖ أَعَالِيْهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

مَرُّ: فاعل بـ«تَسَفَّهَتْ»، ولحقت التاء الفعل المسند إليه لاكتِسَابه التأنيث من «الرِّياح» وهو المضاف إليه؛ لأنه يجوز الاستغناء بـ«الرِّياح» عن «مَرّ»، فتقول: تَسَفَّهَت الرِّياح.

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٤٨ ـ ٤٩.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣، وذكر أربعة أنواع: أن يكون المضاف بعضاً وهو مؤنّث:
ـ كقوله: إذا بعض السِّنين تعرَّقتنا....، لأن بعض السنين سنة.
ـ الثاني: أن يكون بعضاً وهو مذكّر كقوله: إذا شرقت صدرُ القناة من الدم.
ـ الثالث: أن يكون وَصْفاً للمُؤَنَّث: مشين كما اهتزت رماح... البيت.
ـ الرابع: أَلَّا يكون بعضاً ولا وصفاً لكنه شبيه بالبعض في صلاحيته للسقوط كقولهم: اجتمعت أهلُ اليمامة...
وشرح ابن طولون ١/٤٥٩ ـ ٤٦٠، والمقاصد الشّافية ٤/٤٥ وما بعدها، وشرح المكودي ١/٤٢٢، وشرح الأشموني ١/٤٩٩، وشرح الهواري ٣/٨١ ـ ٨٣، وأوضح المسالك ٢/١٧٨ ـ ١٧٩.

ـ ومنه قولهم: **قُطعت بعضُ أصابعه**، فصح تأنيثه لإضافته إلىٰ «أصابع» وهو مُؤَنَّث.

ـ **قال ابن طولون**: «فلو كان المضاف إلىٰ المؤنَّث مما لا يصحّ الاستغناء عنه بالثاني لم يجز تأنيثه، نحو: قام غلامُ هندٍ؛ إذ لا يصح أن تقول: قام هندٌ، وأنت تريد: غلام هند».

ـ **قال الشَّاطبي**: «وأيضاً فإنَّ عبارته قد قصرت الحكم علىٰ تأنيث المضاف لتأنيث المضاف إليه، ولم يذكر تذكيره لتذكير المضاف إليه، وكان قادراً علىٰ أن يأتي بعبارة تشمل الحكمين، فيقول مثلاً: وربما أكسب الثاني الأول تأنيثاً أو تذكيراً أو ما يعطي ذلك المعنىٰ، فقد جاء هذا النوع نظماً ونثراً، ففي القرآن الكريم قوله تعالىٰ[1]: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾. فقال «خاضعين» اعتباراً بتذكير ما أُضيف إليه الأعناق...».

ـ **وقال ابن النَّاظم**[2]: «ويمكن أن يكون منه[3]: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. فرحمة: مؤنَّث، وقد اكتسبت التذكير بإضافتها إلىٰ الله تعالىٰ، ولو قلت في غير الآية: إن الله قريب من المحسنين لَصَحَّ المعنىٰ، واستغني عن المضاف كذا عند الهواري، وذكر ابن النَّاظم البيت:

رُؤْيَــةُ الفِكْــرِ مَــا يَــؤُولُ لَــهُ الأَمْــ ❊ ــرُ مُعِيْنٌ عَلَــىٰ اجْتِنَــابِ التَّــوَانِي

فـ«معينٌ» خبر عن «رؤية»، وذكَّره، وهو خبر عن مُؤَنَّث لاكتساب المبتدأ

---

(١) سورة الشعراء ٢٦/٤.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٥٠، وانظر أوضح المسالك ٢/١٨٢.

(٣) سورة الأعراف ٧/٥٦، وانظر كتابنا: التفصيل في إعراب آيات التنزيل ج/٨، ص ٣٢٣، ففيه تفصيل سبعة أوجه في تخريج الأقوال في هذه الآية، ولا يتَّسع المقام لذكرها هنا، وشرح ابن الوردي ٢/٣٨٤.

التذكير من المضاف إليه، وهو الفكر، ولصِحَّة الاستغناء بالثاني عن الأول؛ لأنه يجوز أن تقول: الفكرُ مُعينٌ.

رُبَّما: حرف تقليل[(١)]، وما: كافَّة أَكْسَبَ: فعل ماض متعدٍّ لاثنين، ثان، فاعله، أولاً: مفعوله الأول، تأنيثاً: مفعوله الثاني: إنْ: حرف شرط، كان: فعل الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه، واسم «كان» مستتر يعود على المضاف، لحذف: متعلِّق بـ«مُوْهلا»، موهلاً: خبر «كان»، وهو اسم مفعول من أَهَله لكذا إذا جعله أَهْلاً له، والمعنى: إذا كان المضاف أهلاً للحذف.

٣٩٥. وَلَا يُضَـافُ اسْـمٌ لِمَـا بِـهِ اتَّحَـدْ ❁ مَعْنَـىً، وَأَوِّلْ مُوهِمـاً إِذَا وَرَدْ

ـ يجب أن يكون المضاف[(٢)] غير المضاف إليه بوجهٍ ما، أي بواحدٍ؛ لأنَّ المضاف يتخصَّص، أو يتعرَّف بالمضاف إليه، والشيء لا يتخصَّص ولا يتعرَّف بنفسه، فإن رأيت من كلام العرب ما يوهم ذلك أُوِّلَ بإضافة الاسم إلى اللَّقب.

ـ **قال المرادي**: «فما يوهم الإضافة إلى المرادف نحو: **سعيد كُرْز**، فيؤوّل الأول بالمسمّى، والثاني بالاسم، كأنك قلت: جاءني مُسَمَّى هذا اللقب»، أي: جاءني مُسَمَّى كُرْز.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٨٥، وشرح المكودي ١/٤٢٤.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٥٦، وشرح ابن طولون ١/٤٦٠، وشرح ابن عقيل ٣/٤٩، وشرح الأشموني ١/٥٠٢، وشرح المكودي ١/٤٢٤، وشح ابن النَّاظم/١٥٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٥١، والآخرة هي الدار، والحبّ هو الحصيد، على تقدير: وحبّ الزَّرع الحصيد، لأنه هو المحصود حقيقة لا نفس الحبّ، وأوضح المسالك ٢/١٨٢، وإرشاد السَّالك ١/٥٩٥، وشرح ابن الوردي ٢/٣٨٦، ومنهج السَّالك/٢٧٤ ـ ٢٧٥.

ـ ومما يوهم إضافة الموصوف إلىٰ صفته قولهم: **مَسْجد الجامع**، يُؤَوَّل بحذف المضاف إليه، وإقامة الصِّفة مقامه فيقال: مسجدُ المكانِ الجامعِ.

ومما يُوْهم إضافةَ الصِّفة إلىٰ الموصوف قولهم: **سَحْق عمامة**، فيؤوَّل بإضافة الشيء إلىٰ جنسه، أي: شيء سحق من عمامة، ومثله قولهم: جَرْد قطيفة، أي: شيء جرد من قطيفة.

ـ وأجاز الفرّاء إضافة الشيء إلىٰ ما بمعناه لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره، ونقله ابن الخباز عن الكوفيين.

ـ **وقال الفرّاء**[1]: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ أُضيفت الدّار إلىٰ الآخرة، والدّار هي الآخرة.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ العرب قد تضيف الشيء إلىٰ نفسه إذا اختلف لفظه: كيوم الخميس، وذكر مثلاً عنها[2]: ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾، و[3]: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾، و[4]: ﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾.

ـ معنىٰ[5]: منصوب علىٰ التمييز، أو علىٰ إسقاط «في»، موهماً: مفعول بـ«أوِّل» والتقدير: موهماً جواز إضافة الشيء إلىٰ نفسه. إذا ورد: شرطٌ حُذِفَ جوابُه، أي: إذا ورد ذلك فأوِّله.

---

(١) سورة يوسف ١٢/١٠٩، وسورة النحل ١٦/٣٠.

(٢) سورة الواقعة ٥٦/٩٥.

(٣) سورة ق ٥٠/٩.

(٤) سورة ق ٥٠/١٦.

(٥) شرح المكودي ١/٤٢٤، وإعراب الألفيّة/٨٥.

٣٩٦. وَبَعْـضُ الاَسْـمَاءِ يُضَـافُ أَبَـدَا ❁ وَبَعْـضُ ذَا قَـدْ يَـأْتِ لَفْظـاً مُفْـرَدَا

ـ في شرح ابن طولون: **وبعض ذي**.

ـ **قال المرادي**[1]: «إنما احتيج إلىٰ التنبيه علىٰ الأسماء التي لازمت الإضافة لخروجها عن الأصل؛ إذ الأصل جواز إفراد الاسم عن الإضافة».

ـ **والأسماء الملازمة للإضافة قسمان:**

الأول: يلازمها لفظاً ومعنىٰ، نحو: قُصارىٰ الشيء وحُمَاداه «بمعنىٰ غايته».

ومثله: عند، ولدىٰ، وسوىٰ، نحو: لديه مال، وعنده مال.

ـ **الثاني: ما يلازم الإضافة معنىٰ دون لفظ**، فقد يفارقها لفظاً نحو: كلّ، بعض، أيّ، وقبلُ، وبعْدُ.

ومن ذلك قوله تعالىٰ[2]:

﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾.

و[3]: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾.

و[4]: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٥٦ ـ ٢٥٧، وشرح المكودي ١/٥٢٥، وشرح ابن طولون ١/٤٦١، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٦ وما بعدها، وشرح ابن النَّاظم/١٥٠، وشرح الهواري ٣/٨٦، وشرح ابن عقيل ٣/٥١، وأوضح المسالك ٢/١٨٣، وإرشاد السَّالك ١/٥٩، ومنهج السَّالك/٢٧٧.

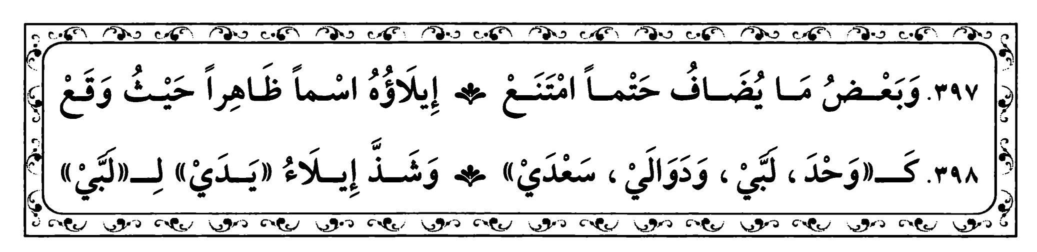
(٢) سورة هود ١١/١١١.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٥٣.

(٤) سورة الإسراء ١٧/١١٠.

ـ ويَعْضُ[1] الأسماء: مبتدأ، يضاف: خبره، أبداً: منصوب على الظرفيَّة، بعضُ ذا: مبتدأ، قد يأت: خبره، وحُذِفت الياء من «يأتي» استغناء بالكسرة، لفظاً: منصوب على إسقاط الخافض، ويجوز نصبه على التمييز، مفرداً: حال من الضمير المستتر في «يأتِ».

وعند الشَّاطبي: يحتملُ أن يكون على ظاهره: لفظاً حال، ومفرداً صفته، أي: مُفْرداً عن ذكر الإضافة...



٣٩٧. وَبَعْـضُ مَـا يُضَـافُ حَتْمـاً امْتَنَـعْ ❊ إِيلاَؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨. كَـ«وَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ» ❊ وَشَـذَّ إِيـلَاءُ «يَـدَيْ» لِـ«لَبَّيْ»

ـ يريدُ أنَّ[2] بعض الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع أن يُضاف إلى الظاهر فيجب إضافته إلى المضمر.

ـ **وذكر المرادي أن الملازم للإضافة ثلاثة أنواع:**

أحدها: ما لزم الإضافة إلى المضمر.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٢٥، وإعراب الألفيّة/٨٦، وتوضيح المقاصد ٤/٥٩، ويحتمل أن يكون لفظاً حالاً مقدّماً صاحبه الضمير في مفرداً، أي: مفرداً لفظاً لا معنى.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٥٨ ـ ٢٦١، وشرح المكودي ١/٤٢٦ ـ ٤٢٧، وشرح ابن عقيل ٣/٥٢ ـ ٥٣، وشرح ابن طولون ١/٤٦١ ـ ٤٦٣، وشرح الأشموني ١/٥٠٣ «وحنانيك: بمعنى تحنناً عليك بعد تحنُّن، وهذا ذيك: بذالين معجمتين، بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع». وشرح الهواري ٣/٨٧ ـ ٨٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٩، وشرح ابن النَّاظم/١٥١، وأوضح المسالك ٢/١٨٣، ١٨٧، ١٨٨، وإرشاد السَّالك ١/٥٩٨ ـ ٦٠١، وشرح ابن الوردي ٢/٣٨٦ ـ ٣٨٧، ومنهج السَّالك/٢٧٧.

الثاني: ما يضاف إلىٰ الظاهر والمضمر.

الثالث: ما لزم الإضافة إلىٰ الجملة.

ـ وقد أشار إلىٰ المضاف إلىٰ الضمير وهو الأول بهذين البيتين، وذكر في الثاني هذه الأسماء.

ـ **وَحْد**: وهو نصب علىٰ الحال: آمنتُ بالله وَحْدَه، وتقدَّم في باب الحال، وهو ملازم للإضافة إلىٰ المضمر، والإفراد والتذكير، لأنه مصدر، وَوَحْدَ منصوب دائماً، وقد يُجَرّ بالإضافة، نحو:

هو نسيجُ وَحْدِه، وَجُحَيْش وَحْدِه، وعُيَيْرُ وَحْدِهِ.

والأول للمدح، والأخيران للذّمِّ.

وزاد بعضهم في المدح: هو قريع وحده، وفريد وحده، وقد ذكر كلَّ هذا أبو حيان في الذَّمّ ثم في المدح.

ـ **لَبَّىٰ**: وهو ملازم للإضافة إلىٰ الضمير نحو «لبيك»، ومعناه: إقامة علىٰ إجابتك بعد إقامة، وكأنه من ألبَّ بالمكان إذا قام به، وعند يونس «لبَّيْك» اسم مفرد، وأصله: لبىٰ، وقلبت ألفه ياءً للإضافة إلىٰ المضمر كما في عليك، ورَدَّ هذا عليه سيبويه، وذكره عنه الهواري.

ـ **دوالَيْ**: ويُضاف إلىٰ الضمير وجوباً، تقول: دوَالَيْك، ومعناه: إدالة لك بعد إدالة.

ـ **سَعْدَيْ**: تقول: سَعْدَيْك، ومعناه: إسعاداً بعد إسعاد.

ـ ويجوز استعمال «لَبَّيْك» وحده، وأما «سَعْدَيْك» فلا يُستعمل إلَّا تابعاً لـ«لَبَّيْك».

ـ وقوله: **وَشَذَّ إِيلَاءُ «يَدَيْ» لِـ«لَبَّيْ»**، أي: شذ إضافة «لبَّيْ» لـ«يدي»، وأشار بهذ إلى قول الشاعر:

دَعَـوْتُ لما نَـابَنِي مِسْـوَراً ❊ فَلَبَّـى فَلَبَّـيْ يَـدَيْ مِسْـوَرِ

فأضاف «لبّي» إلى «يَدَيْ مِسْوَر».

ـ وقوله[1]: لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، وسَعْدَيْ: مصادر مثناة تلزم الإضافة إلى المضمر، والناصب لهذه المصادر واجب الإضمار.

وهذه التثنية عند الجمهور للتكثير، لا تقع للواحد.

وذهب **الأعلم** إلى أنَّ الكاف حرف خطاب، وحذفت النون لشبه الإضافة.

ـ وحكى سيبويه عن بعض العرب: لبِّ على أنه مفرد لبيك غير أنه مبني على الكسر، لقلّة تمكُّنه. وقيل: يُنْصَب نصبَ المصدر كأنه قال: إجابة، وقيل: جعلوه اسم فعل.

ـ وبعضُ[2]: مبتدأ، ما: موصول، يُضاف: صلة، حَتْماً امتنعْ، مفعول مطلق إيلاؤه: فاعل «امتنع»، اسماً: مفعول للمصدر، والمفعول الأول الضمير «إيلاؤه»، ظاهراً: نعت اسماً، حيث: متعلّق بـ«امتنع»، وقع: مضاف إليه، وجملة «امتنع» خبر «بعض».

ـ كوحد: تقديره: وذلك كوحد: فهو خبر مبتدأ مقدَّر، لبَّى وما بعده معطوفات، شذ إيلاءُ: فعل وفاعل، يَدَي: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، للبي: مفعوله الثاني، واللام لتقوية العامل لضعفه عن العمل لكونه مصدراً، وعند

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وأوضح المسالك ٢/١٩٠ ـ ١٩١.

(٢) إعراب الألفيَّة/٨٦، وشرح المكودي ١/٤٢٧.

ابن هشام ليست المقوية بل زائدة محضة.

٣٩٩. وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَىٰ الْجُمَلْ ❊ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ=

٤٠٠. =إِفْرَادُ(إِذْ)، وَمَا كَـ(إِذْ) مَعْنىً كَـ(إِذْ) ❊ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ: «حِينَ جَا نُبِذْ»

ـ **من الملازم للإضافة** ما لا يُضاف إلَّا إلىٰ جملة[1]، وهو: **حيث، وإذ، وإذا.**

أما حيثُ: فهي ظرف مكان، وإذ: ظرف للزمان.

وكلاهما يُضاف إلىٰ الجمل، وتكون الجمل اسميَّة، وفعليَّة.

قال أبو حيان: «ولم يقيّد الجمل، وليس كل جملة تُضاف إليها حيث، ولا إذ...».

ـ **مثال الاسميَّة:** جلستُ حيث زيدٌ جالس، أتيتك إذ زيدٌ قائم.

ـ **ومثال الفعليّة:** جلست حيثُ جلس زيد، أتيتك إذْ قام زيدٌ.

ـ **وشذّ إضافة «حيثُ» إلىٰ المفرد،** قال الشاعر:

أَمَا تَرَىٰ حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً ❊ نجماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعَا

ـ وأما «إذ» فيجوز حَذْفُ الجملة المضاف إليها، ويؤتىٰ بالتنوين عِوَضاً عنها كقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، و[3]: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٦٢، وشرح المكودي ١/٤٢٨، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٦، وشرح ابن طولون ١/٤٦٤، وشرح ابن عقيل ٣/٥٥ وما بعدها، وشرح الأشموني ١/٥٠٦ وما بعدها، وشرح لهواري ٣/٩٠ ـ ٩٣، وشرح السُّيُوطي/٢٧٤، وإرشاد السَّالك ١/٦٠١ ـ ٦٠٤، ومنهج السَّالك/٢٨٣.

(٢) سورة الروم ٣٠/٤.

(٣) سورة الواقعة ٥٦/٨٤.

وهذا معنىٰ قوله: «**وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ/ إِفْرَادُ (إِذْ)**»، أي: إن ينون «إذ» يحتمل عدم إضافتها لفظاً لوجود التنوين، فهو عوض عن الجملة المضاف إليها.

قال ابن عقيل: وأما «إذا» فلا تُضاف إلَّا إلىٰ جملة فعليَّة، وسيأتي الحديث عنها في [البيت/٤٠٣].

ـ **وقوله:**

وَمَـــا كَـــ(إِذْ) مَعْنــــىً كَـــ(إِذْ) ❁ أَضِـفْ جَـوَازاً ......

ـ يعني أنَّ ما شابه «إذ» في كونه اسم زمان مُبْهَم بمعنىٰ الماضي يجري مَجْرىٰ «إذ» في إضافته إلىٰ الجملة الاسميّة والفعليّة جوازاً نحو: يوم، ووقت، وحين، تقول:

قُمْتُ يومَ قامَ زيدٌ.

قُمْتُ حِينَ قام زيدٌ.

قُمْتُ حِينَ زيدٌ قائم.

ـ والبيت يدلُّ علىٰ أنَّ الاسم إذا كان غير مُبْهَم لا يُضاف إلىٰ الجملة نحو: «نهار»، أو كان غير محدود، نحو: «شهر»، فلا يجري مَجْرَىٰ «إذ» إلَّا إذا استوفىٰ الشبه، وهو أنه مُبْهَم في معنىٰ الماضي، وكان محدوداً.

ـ **قال المرادي**: «فلو كان غير مبهم أو محدوداً لم يُضَفْ إلىٰ الجمل، فلا يجوز إضافة أسبوع، وشهر، ويومين، ونحوه من المثنىٰ، وأجاز المغاربة إضافة أسبوع وشهر ونحوه».

ـ وقال: «فإن قلت: لم كُسِرت الذَّال من «يومئذٍ» ونحوه؟

قلتُ: لالتقاء السّاكنين خلافاً للأخفش؛ إذ جعل كسرها للجر بالإضافة...».

ـ ألزموا[١]: أي: العرب، وهو يتعدَّىٰ لاثنين إضافةً: مفعول «الزموا» الثاني، مقدَّم من تأخير، إلىٰ الجمل: متعلِّق بـ«إضافة»، حيث: مفعول «الزموا» الأول، إذ: معطوف علىٰ «حيث»، إنْ: شرط، يُنَوّن: فعل الشرط، يُحْتَمَلْ: جواب الشرط، إفرادُ: نائب الفاعل لـ«يُحتمل»، إذ: مضاف إليه، ما: موصول اسمي مفعول بـ«أضِف».

ـ كـ«إذ» في موضع الصِّلة، معنىٰ: منصوب بإسقاط الخافض.

وجعله المكودي متعلِّقاً بـ«أَضِف»، أي: كإضافة «إذ»، ويحتمل أن يكون في موضع الحال علىٰ أنه نعت نكرة تقدَّم عليها.

أضِفْ: فعل أمر، جوازاً: مفعول مطلق، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف، ومضاف إلىٰ قول محذوف، حين: اسم زمان مُبْهَم مبني علىٰ الفتح لإضافته إلىٰ المبني، والعامل في محلّه «نُبِذ»، جا: فعل ماض بالقصر للضرورة.

٤٠١. وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَـ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا ✤ وَاخْتَـرْ بِنَـا مَتْلُـوِّ فِعْـلٍ بُنِيَـا

٤٠٢. وَقَبْـلَ فِعْـلٍ مُعْـرَبٍ أَوْ مُبْتَـدَا ✤ أَعْـرِبْ، وَمَـنْ بَنَـىٰ فَلَـنْ يُفَنَّـدَا

ـ ما أُجْرِي مُجْرَىٰ[٢] «إذ» من أسماء الزمان فأُضيف إلىٰ جملة ففيه وجهان:

---

(١) إعراب الألفيّة/٨٦، وشرح المكودي ٤٢٩/١، والمقاصد الشَّافية ٦٦/٤.

(٢) توضيح المقاصد ٢٦٥/٢، وعبارته هنا أجود من قوله في الكافية: [٩٤١]:

وقبـل فعـلٍ مـاضٍ البِنـا رَجَـحْ ... والعكسُ قبل غيره أيضاً وَضَحْ

وشرح المكودي ٤٣٠/١ ـ ٤٣١، وشرح ابن طولون ٤٦٦/١، وشرح ابن عقيل ٥٩/٣، وشرح الأشموني ٥٠٨/١ ـ ٥٠٩، وشرح ابن النَّاظم/١٥٣، والمقاصد الشَّافية ٧٩/٤، وأوضح المسالك ٢٠٠/٢، وشرح السُّيُوطي/٣٧٥، وشرح ابن الوردي ٣٩١/٢، ومنهج السَّالك/٢٨٧ ـ ٢٨٨.

١ ـ الإعراب، وهو القياس.

٢ ـ والبناء، وهو ضعيف.

وسببه عند البصريين المشاكلة؛ ولذلك لم يجيزوا البناء إلَّا قبل فعلٍ مبنيّ.

وذكر **أبو حيان** أنه أبهم في قوله: وما أُجري كإذ... ويعني به الظرف الذي يُضاف إلىٰ ما «يضاف إليه إذ».

وقوله: «بُنيا» شمل **الفعل الماضي**، كقول الأحوص:

عَلَىٰ حِيْنَ أَلْهَىٰ النَّاسَ جُلُّ أُمُوْرِهِم ❊ فندلاً زريقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

وقول النابغة:

عَلَىٰ حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَىٰ الصِّبَا ❊ فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والمضارع المبني كقول الشاعر:

لَأَجْتَذبنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّماً ❊ عَلَىٰ حِيْنَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

تُرْوَىٰ هذه الأبيات ببناء «حين» علىٰ الفتح؛ لأنَّ ما بعدها مبنيٌّ ماضياً أو مضارعاً.

ـ وإذا كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بالفعل المُعْرَب، وهو المضارع العاري من موانع الإعراب، نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾، فيوم: معرب خبر اسم الإشارة قبله.

ـ أو كانت الجملة مُصَدَّرة بالمبتدأ نحو قول المذحجي:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي ❊ كَرِيْمٌ عَلَىٰ حِيْنِ الكِرَامُ قَلِيْلُ

(١) سورة المائدة ٥/١١٩.

حينٍ: معرب مجرور لإضافته إلىٰ الجملة الاسميَّة، وهذا في الحالين مُتَّفق عليه.

ـ **وأجاز الكوفيون** في الحالين البناء، وتبعهم النَّاظم، وذكر ذلك في قوله: «**ومن بنىٰ فلن يُفَنّدا**» والتفنيد: التكذيب واللوم وضعيف الرأي بنصب «يوم»، ويؤيِّده قراءة من قرأ(١): ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾

ورواية البيت: **عَلَىٰ حِيْنِ الكِـرَامُ قَلِيْـلُ**

ومنع هذا البصريون، وأجازه الكوفيون، ومال الفارسي إلىٰ تجويزه.

وذكر ابن طولون أنَّ البناء يكون علىٰ الفتح، ولم ينبه عليه النَّاظم، ومثله عند المكودي.

ـ ما: اسم(٢) موصول واقع علىٰ أسماء الزمان الجارية مجرىٰ «إذ»، وهو مفعول بـ«أعرب»، ومطلوب لـ«ابن»، فهو من باب التّنازع، وأو: للتخيير، وصلة ما: أُجْرِيا، كـ«إذ» متعلِّق بـ«أُجْريا»، وقصر «بنا» من «بناء» للوزن.

ـ بُنِيا: صفة لـ«فعل»، قبلَ: متعلِّق بـ«أَعْرب»، أو: للتقسيم، مَن: شرط مبتدأ، وخبره «بَنَىٰ»، فلن يُفَنَّدا: جواب الشرط في محلّ جَزْم، والألف للإطلاق.

---

(١) سورة المائدة ٥/١١٩، وهذه القراءة «يومَ» قراءة نافع وابن محيصن والأعرج، وخرَّجه الكوفيون علىٰ أنه مبني، وهو خبر «هذا»، وبُني لإضافته إلىٰ الجملة الفعليّة، واختار هذا الرأي أبو عبيد، وهو رأي الكسائي والفراء، واختاره ابن مالك. أما البصريون فهو عندهم منصوب علىٰ الظرف، فهو معرب، ولا يجيزون ما قاله الكوفيون. انظر كتابي معجم القراءات ٢/٣٧٩.

(٢) شرح المكودي ١/٤٣١، وإعراب الألفيّة/٨٦ ـ ٨٧.

٤٠٣. وَأَلْزَمُــوا (إِذَا) إِضَــافَةً إِلَــىٰ ✤ جُمَلِ الأَفْعَالِ كَـ«هُنْ إِذَا اعْتَلَىٰ»

ـ أشار في هذا البيت إلىٰ أنَّ «إذا»[1] تلزم الإضافةَ إلىٰ الجملة الفعليّة، ولا تُضاف إلىٰ الجملة الاسميَّة، فلا تقول: أجيئُك إذا زيد قائم.

ـ **وأجاز الأخفش والكوفيون** الإضافة إلىٰ الجملة الاسميَّة.

ـ والمراد بـ«إذا» الظرفيّة دون الفجائية، وتكون الجملة بعدها في موضع جَرّ، والعاملُ فيها جوابها علىٰ المشهور.

ـ **وذكر المرادي** أنَّه قيل: إن العامل فيها الذي يليها.

ـ وأما قولك: أجيئك إذا زيد قام، فزيد مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً بالابتداء وهو مذهب سيبويه.

ـ **وذهب الأخفش** إلىٰ أنه مبتدأ، خبره الفعل بعده، **وذكر ابن الوردي أنه ضعيف**.

ـ **وذهب السِّيرافي** إلىٰ أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد «إذا»، وإنما الخلاف بينهما في الخبر، فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً، والأخفش يجوّز أن يكون اسماً فإذا قلت: أجيئك إذا زيد قام.

زيد: مبتدأ عند سيبويه والأخفش.

ويجوز: أجيئك إذا زيد قائم عند الأخفش.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وشرح ابن عقيل ٣/٦١، وشرح المكودي ١/٤٣٢، وشرح ابن طولون ١/٤٦٧، وشرح الأشموني ١/٥١١، وشرح الهواري ٣/٩٦ ـ ٩٧، وشرح ابن النَّاظم/١٥٣، والمقاصد الشَّافية ٤/٩٠ وما بعدها، وشرح السُّيُوطي/٢٧٦، وشرح ابن الوردي ٢/٣٩٢، ومنهج السَّالك/٢٨٩.

كذا عند ابن عقيل ، ومثله عند المرادي نقلاً عن السهيلي .

أما[١] ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ﴾ فعلىٰ تقدير الفعل قبل السماء ، وهو «انفطرت» .

ـ إذا[٢]: مفعول أول بـ«ألزموا» ، إضافةً: مفعول ثان ، إلىٰ: متعلّق بإضافة ، هُنْ أمر من هان يهون ، اعتلىٰ: جملة في محل جَرّ بالإضافة ، وكهُنْ: الكاف جارة لقولٍ محذوفٍ في موضع رفع خبر المبتدأ المحذوف ، وذلك كقولك: هُن . . .

٤٠٤ . لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ - بِلَا ✽ تَفَرُّقٍ - أُضِيفَ (كِلْتَا ، وَكِلَا)

ـ كِلَا وكِلْتا من الأسماء التي تلازم الإضافة لفظاً ومعنىً ، ولا يُضافان إِلَّا لِمُفْهِمِ اثنين ، فيشمل **المثنىٰ المعرفة** نحو:

جاء كِلَا الرَّجُلَين ، وجاءت المرأتان كلتاهما .

وإلىٰ ضميره نحو: جاء الرَّجُلان كِلَاهما ، وجاءت كِلتاهما .

وإلىٰ الضمير «نا» ، نحو: كِلَانا قائم ، واسم الإشارة إلىٰ المثنىٰ ولو بلفظ الإفراد كقول عبد الله ابن الزبعرىٰ:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَىٰ ✽ وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقُبُلْ

ومثله: كِلَا هَـٰذين قائم ، وَكِلْتا هَاتَين قائمة .

ـ **وأما التنكير** فقد احترز منه بقوله: معرّف ، فلا يُضافان إلىٰ النكرة .

ـ **قال المرادي**[٣]: «وحكىٰ الكوفيون إضافتها إلىٰ النكرة إذا كانت محدودة ،

---

(١) سورة الانفطار ٨٢/١ .

(٢) شرح المكودي ٤٣٢/١ ، وإعراب الألفيّة/٨٧ .

(٣) توضيح المقاصد ٢٧٠/٢ ، وشرح المكودي ٤٣٢/١ ، وشرح ابن طولون ٤٦٨/١ ، وشرح=

نحو: كِلَا رجلين عندك قائمان».

ـ واحترز بقوله: بلا تفرق من نحو قولك: كِلَا زيد وعمرو، فلا يجوز إِلَّا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر الهلالي:

كِـلَا أَخِـي وَخَلِيْلِـي وَاجِـدي عَضُـداً ❁ فِـي النَّائِبَـاتِ وَإِلْمَـامِ الملمّـاتِ

ـ ونقل المرادي عن ابن الأنباري أَنَّ «كِلَا» يُضاف إلىٰ المفرد، بشرط أن يتكرر نحو: كلاي وكلاك مُحْسِنان، وأوردها علىٰ أنها من كلام العرب.

ـ لمفهم[1]: متعلِّق بـ«أُضيف»، مُعَرَّف: نعت لاثنين، بلا تفرُّق: متعلِّق بـ«أُضِيفَ» عند المكودي، وعند الشاطبي متعلِّق باسم فاعل محذوف، أي: أضف كِلَا وَكِلْتَا لاسم مفهم اثنين معرّف كائن بلا تفرُّق.

٤٠٥. وَلَا تُضِــفْ لِمُفْــرَدٍ مُعَــرَّفِ ❁ (أَيّــاً)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَــا فَأَضِــفِ=

٤٠٦. =أَوْتَنْوِالَاجْزَا،وَاخْصُصَنْبِالْمَعْرِفَهْ ❁ مَوْصُولَةً (أَيّاً)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

٤٠٧. وَإِنْ تَكُــنْ شَــرْطاً أَوِ اسْــتِفْهَامَا ❁ فَمُطْلَقــاً كَمِّــلْ بِهَــا الْكَلَامَــا

ـ عند أبي حيان «وإِنْ كَرَرتها» بتخفيف الراء. كذا جاء ضبطه ضبط قلم.

وذكر أن «أيّاً» تأتي استفهاماً، وشرطاً وموصولة، وصفة، ووصلة لنداء ما فيه الألف واللام...

= ابن عقيل ٣/٦٢، وشرح الهوار ٣/٩٩، والمقاصد الشَّافية ٤/٩٨، وشرح ابن النَّاظم/١٥٣، وأوضح المسالك ٢/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وإرشاد السَّالك ١/٦١١، وشرح ابن الوردي/٢٩٣.

(١) إعراب الألفيّة/٨٧، وشرح المكودي ١/٤٣٢.

ـ من الأسماء اللازمة للإضافة معنىٰ دون لفظ «أَيّ»(١).

وقوله: «**وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ**». نهىٰ أنْ يُضاف «أيّ» لمفرد مُعَرَّف، وهذا يُفْهَم منه أنها تُضاف إلىٰ المثنّىٰ والجمع مطلقاً، نكرةً كان أو معرفةً، نحو: أيُّ رجلين، وأيُّ الرَّجُلَيْن، وأيُّ رِجالٍ، وأيُّ الرِّجالِ.

ـ وتُضاف «أيّ» إلىٰ مفرد نكرةً نحو: أيُّ رجلٍ.

ـ ويمتنع أن يُضاف إلىٰ المفرد المعرفة إلَّا في صورتين:

ـ **الأولىٰ**: أشار إليها بقوله: **وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ**، نحو:

أيُّ زيد، وأيُّ عمرو عندك، بمعنىٰ: أيّ الرَّجُلَيْن.

ومنه قول الشَّاعر:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّ وَأَيُّكُم ❊ غَدَاةَ التَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا

وقوله:

فَلَئِن لَقِيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعَلَمَنْ ❊ أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِس الأَحْزَابِ

ـ **وأشار إلىٰ الصورة الثانية بقوله في البيت الثاني: أَوْ تَنْوِ الَاجْزَا**، أي: يجوز إضافتها إلىٰ المفرد المعرفة إذا نَويتَ الأجزاء، كقولك: أيّ زيدٍ أَحْسَنُ؟ أيْ: أيُّ أجزاء زيد أَحْسَنُ؛ ولذلك يُجاب بالأجزاء تبعاً للمراد من السؤال، فيقال: عينُه، أو

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٧١ ـ ٢٧٣، وشرح المكودي ١/٤٣٣ ـ ٤٣٧، وشرح ابن طولون ١/٤٦٩ ـ ٤٧٠، ومنج السَّالك/٢٩١ «كرَرْتَها»، وشرح ابن عقيل ٣/٦٤ ـ ٦٦، وشرح الأشموني ١/٥١٤، وشرح الهواري ٣/١٠١ ـ ١٠٤، وشرح ابن النَّاظم/١٥٤، والمقاصد الشَّافية ٤/١٠٧ ـ ١١٩، وأوضح المسالك ٢/٢٠٥ ـ ٢٠٧، وشرح السُّيُوطي/٢٧٩، وإرشاد السَّالك ١/٦١٢، وشرح ابن الوردي ٢/٣٩٤، ومنهج السَّالك/٢٩١.

أَنْفُه، أو يدُه، أو رَأْسُه.

ـ وأيُّ: بالنظر إلىٰ إضافتها إلىٰ المعرفة والنكرة علىٰ ثلاثة أقسام:

الموصولة، والصِّفة، والشرطيَّة والاستفهامية.

ـ الأول: الموصولة:

وأشار إليه بقوله: **وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ/ مَوْصُولَةَ (أَيّاً)**...

يعني أَنَّ «أَيّاً» إذا كانت موصولةً فإنها تختصُّ بإضافتها إلىٰ المعرفة نحو:

امرر بأيّ الرِّجالِ هو أَفْضَلُ.

وَامرر بأَيِّهم هو أَكْرمُ.

وذكر غير المصنِّف أنها تُضاف أيضاً إلىٰ نكرة لكنه قليل نحو:

يعجبني أيُّ رجلين قاما

كذا عند ابن عقيل.

ـ الثَّاني: الصِّفة:

وأشار إليه بقوله: ... **وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ.**

يعني أنّ «أيّاً» إذا كانت صفة بعكس الموصولة، وهو أنها تختصُّ بإضافتها إلىٰ النكرة، نحو:

مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ.

وكذلك إذا كانت حالاً كقولك:

جاء زيدٌ أيَّ فارسٍ.

ومنه قول الراعي النميري:

فَأَوْمَــأْتُ إِيْمَــاءً خَفِيْفــاً لِحَبْتَــر ❁ فَلِلّــهِ عَيْنــا حَبْتَــر أَيَّمَــا فَتَــىٰ

أيَّ: حال، وما: زائدة، وأيّ: مضاف، وفتىٰ: مضاف إليه.

ـ **الثالث: الشرطيَّة والاستفهاميَّة:**

وأشار إليه بقوله: **وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا** ....

ـ إلىٰ أنّ «أَيّاً» إذا كانت شرطاً أو استفهاماً جاز **أن تُضاف إلىٰ المعرفة والنكرة** نحو: أَيّ رجلٍ تضربْ أضرِبْهُ.

أيّ الرجل تكرمْ أكرِمْه.

ـ وقد جاءت في المثالين شَرْطاً.

وتقول: أيُّ رجل عندك؟

أيُّ الرِّجالِ عندك؟

ـ وجاءت في المثالين استفهاميَّة.

ـ **قال ابن طولون**: ومعنىٰ **«مُطْلقاً» أيّ**: مضافة إلىٰ المعرفة والنكرة. ومعنىٰ **«كمِّل بها الكلاما»**، أيْ: الكلام الذي هي جزؤه لأنها مع ما أضيفت إليه جزء الكلام.

ـ **قال المرادي**: **«فظهر أنَّ لـ«أيّ» ثلاثة أحوال»**.

ـ أيّاً[1]: مفعول «تُضِف»، وإنْ كرَّرتَها: شرط، وجوابه «فأضِفْ»، وحذف مفعول «أَضِف»، والمجرور المتعلّق به لدلالة ما تقدَّم عليه، والتقدير: فأضفها للمعرفة.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٣٥ ـ ٤٣٧، وإعراب الألفيَّة/٨٧ ـ ٨٨.

ـ أَوْ تَنْوِ الَاجْزَا: معطوف على «كَرّرتها»، فهو شرط، والتقدير: وإنْ كَرَّرتها أو نويت الأجزاء فأضِفْها، فحذف «إن» الشرطيّة قبل «تنو» على مذهب من أجاز ذلك، وحُذِف «فأضف» لدلالة الأول عليه.

ـ أيّاً: مفعول «اخصصْ» بالمعرفة: متعلِّق بالفعل «اخصصْ»، موصولةً: حال من «أيّ» مقدَّم، الصِّفة: مبتدأ، خبره «بالعكس».

ـ وإن تَكُنْ شرطاً: شرط جوابه «فمطلقاً» إلى آخر البيت، ومطلقاً: حال من «أيّ»، يعني مضافة إلى المعرفة والنكرة.

٤٠٨. وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرّْ ✤ وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

ـ لَدُنْ: من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ومعناها «عند»، وقيل: هي لأوّل غاية في الزمان والمكان.

ـ وَفُهِم من قوله: «فجرّ» أنها لا تضاف إلّا إلى المفرد.

ـ قال المرادي[1]: «وقوله: فَجَرّ: يعني لفظاً أو محلّاً لتندرج الجملة: ومن إضافتها إلى جملة اسميّة قول الشاعر:

وَتَذكُرُ نُعْمَاه لَدُنْ أَنْتَ يَافِعُ ✤ إِلَى أَنْتَ ذُو فَودَيْن أَبْيَض كالنَّسرِ

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥، وشرح المكودي ١/٤٣٧ ـ ٤٣٨، وشرح ابن طولون ١/٤٧٠ ـ ٤٧٣، والمقاصد الشّافية ٤/١١٩ ـ ١٢٤، وشرح الهواري ٣/١٠٤ ـ ١٠٥، وشرح ابن عقيل ٣/٦٧ ـ ٦٩، وشرح الأشموني ١/٥١٦ ـ ٥١٧، وأوضح المسالك ٢/٢٠٧ ـ ٢٠٩، وشرح السُّيُوطي/٢٨١، وإرشاد السَّالك ١/٦١٢ ـ ٦١٤، وشرح ابن الوردي ٢/٣٩٥، ومنهج السَّالك/٢٩٣ «ذو قِدّين» كذا! بدل «ذو فودين».

وتعقّبه المكودي بأنه ليس فيه دليل؛ لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف.

وإلىٰ جملة فعليّة ومنه قول القطامي:

صَـــرِيْعُ غـــوانٍ رَاقَهُـــنَّ وَرُقْنَـــهُ ❁ لَدُنْ شَـبَّ حَتَّىٰ شَـابَ سُـودُ الـذَّوَائِبِ

قال الشَّاطبي: «فإن قيل: ما فائدة قول النّاظم: فجُرّ، ومعلوم أن الإضافة لا يكون معها إلَّا الجرّ، **فهو إذاً حَشْوٌ من غير مزيد فائدة**.

فالجواب: أنه إنما ذكر الجرّ لذكرِ مقابِلِه، وهو النَّصب».

وقوله: **وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ**

سُمع في «غدوة» بعد «لدن» الجرُّ، والنَّصبُ، والرَّفْعُ:

١ ـ **أمّا الجرُّ** فهو الأصل، وهو القياس والغالب في الاستعمال عند ابن هشام وهو قول أبي حيان.

٢ ـ وأمّا النَّصْبُ فشاذّ، ووُجِّه بثلاثة أوجه:

ـ **أحدها**: أنَّ «لدن» شُبِّهت باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرىٰ فنُصب بها.

وذكر يونس النصب عن بعضهم، ونقله عنه أبو حيان...

وضُعِّف هذا الوجه لسماع النَّصب بعد «لَدُ» المحذوفة النُّون.

ـ**والثاني**: النَّصْب علىٰ إضمار «كان» الناقصة: **لَدُن كان الوقت غدوةً**.

ـ **والثالث**: النَّصْب علىٰ التمييز، مثل: **راقودٌ خلّاً**.

قال سيبويه[١]: «**ولا تُنصب لدن غير غدوة**».

٣ ـ **وأما الرفعُ**: فرواه الكوفيون، ووُجِّه بإضمار «كان»، ولم يذكر الرفع هنا، ولكنه ذكره في التسهيل[٢]. **وذكر ابن عقيل أنّ** «كان» تامّة، ومثله عند الأشموني.

ـ وقوله: بها: تقتضي أنَّ نصب «غدوة بـ«لدن» لا بـ«كان» المقدَّرة. وعند الشاطبي «**كمل به**».

وذكر المكودي[٣] وابن طولون أن بعض المتأخرين سمَّىٰ تنوين «غدوة» مع «لدن» تنوين الفَرْق.

فائدة
في تنوين الفرق[٤]

لم أهتدِ إلىٰ مَن سَمَّىٰ هذا التنوين بهذه التسمية، لكني أسوق إليك ملخص ما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل في هذه المسألة فهو يوضح هذه التسمية:

ذكر أنّ «غُدْوةً» وقعت بعد «لَدُن» مصروفةً البتة، قالوا: لدن غدوةً، ولدن غدوةٍ وقعت في كلامهم معرفة، وغداة نكرة، فغيّروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضربٍ من التخفيف عند كثرة الاستعمال، وصَرْف الاسم حكم عليه بالخفّة، وعُدِلَ به عن شِبْه الفعل، هذا مع ما في صرفه من إزالة لبس، **وذلك أنك لو منعته الصَّرف فقلت: لدن غدوةَ، ربما أشْكل علىٰ السَّامع، وظنّ أنه مخفوض والفتحة علامة الخفض، فصرفوها ليُؤْمَن اللَّبس فيه، وحملوا الخفض والرفع علىٰ النصب في**

---

(١) الكتاب ١/٢٨ «كما أنَّ لَدُنْ إنما يُنْصَبُ بها مع غدوة»، وانظر ١/١٠٧.

(٢) التسهيل/٩٧ «وإنْ كان غدوة نصب بها، وقد يُرْفع».

(٣) شرح المكودي ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩، وشرح ابن طولون ١/٤٧٣.

(٤) انظر شرح المفصل ٤/٢٠٦.

الصَّرف ليجيء الأمر فيه على منهاج واحد في التخفيف. اهـ.

قلتُ: هذا هو ما سمّوه تنوين الفَرْق.

ـ لدن[١]: مفعول أول بـ«ألزموا»، إضافةً: مفعول ثان، ومفعول: «فجُرّ» محذوف، تقديره: فجرّ ما أُضِيف إليه، نصب: مبتدأ، خبره: ندر، بها: متعلّق بـ«نصب».

٤٠٩. وَمَـعَ (مَـعْ) فِيهَـا قَلِيـلٌ، وَنُقِـلْ ❖ فَـتْحٌ، وَكَسْـرٌ لِسُـكُونٍ يَتَّصِـلْ

ـ مع[٢]: اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على ما يليق بالمصاحب؛ وهو ملازم للإضافة والظرفيَّة.

وذكر سيبويه[٣] أنه قد يُجَرُّ بـ«مِن»، ومثاله: «ذهب من مَعِه».

وفي المحكم[٤]: «جئت من مَعِهم».

وتفرد فتُنصَبُ على الحال نحو: جاء الزيدان معاً، أي: مجتمعَيْن، أو جميعاً، وتُستعمل للجمع كما تُستعمل للاثنين.

ـ قال المرادي: «وهو مُعْرَب في أكثر اللُّغات، وبناؤه على السُّكُون لغة ربيعة»، ومنه قول جرير:

---

(١) شرح المكودي ١/٤٣٩، وإعراب الألفيَّة/٨٨.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٧٦ ـ ٢٧٧، وشرح المكودي ١/٤٣٩، وشرح ابن طولون ١/٤٧٣ ـ ٤٧٤، وشرح الهوادي ٣/١٠٥ ـ ١٠٦، وشرح ابن عقيل ٣/٧٠، وشرح الأشموني ١/٥١٩، وشرح ابن النَّاظم/١٥٥، والمقاصد الشَّافية ٤/١٢٤ ـ ١٢٩، وشرح المكناسي ٢/١٤٣، وأوضح المسالك ٢/٢٠٩، وإرشاد السَّالك ١/٦١٤، وشرح ابن الوردي ٢/٣٩٥، ومنهج السَّالك/٢٩٥.

(٣) الكتاب ١/٢٠٩، ومغني اللبيب ٤/٢٣٢.

(٤) المحكم ١/٥٥ (مع).

فَرِيْشِـــي مِـــنْكُم وَهَـــوَايَ مَعْكـــم ✤ وَإِنْ كَانَـــت زِيَـــارَتُكم لَمَامَـــا

قال ابن سِيده[1]: «وحكىٰ الكسائي عن ربيعة وغُنْم أنهم يُحسَكِّنون العين، فيقولون: مَعْكم ومَعْنا».

ـ **قال المرادي: «ولم يحفظ سيبويه أنها لغة فزعم أنها ضرورة»**.

ـ وقوله: قليل: أي: سكون العين فيها قليل بالنِّسبة إلىٰ اللغة الأخرىٰ.

ـ **وزعم أبو جعفر النحاس**[2] أنها حرف إذا كانت ساكنة، ورَدَّه المرادي بقوله: «بل الصحيح أنه باقية علىٰ اسميتها».

ـ **وَنُقِلْ/ فَتْحٌ، وَكَسْرٌ**، يعني في لغة السُّكُون إذا التقت العين ساكنةً مع ما بعدها وَجَب تحريكها إمَّا بالفتح أو بالكَسْر، والتحريك بالفتح للتخفيف، والتحريك بالكسر علىٰ أصل التقاء السّاكنين.

قال المرادي: «هما مرتّبان لا مُفَرَّعان، من أعربها فتح، ومن بناها علىٰ السُّكون كسرها لالتقاء السَّاكنين».

ـ مع[3]: معطوف علىٰ «لدن»، ومعْ: مبتدأ. قليل: خبر، فيها متعلّق بـ«قليل». لسكون: متعلِّق بـ«كسر»، يتَّصل: الجملة نعت.

(١) المحكم ١/٥٥.

(٢) انظر مغني اللبيب ٤/٢٣٣ ـ ٢٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٥٢٥، وشرح ابن طولون ٣/١٠٦.

(٣) شرح المكودي ١/٤٤٠، وإعراب الألفيَّة/٨٨.

٤١٠. وَاضْمُمْ -بِنَاءً- (غَيْراً) انْ عَدِمْتَ مَا ❊ لَـهُ أُضِـيفَ نَاوِيـاً مَـا عُـدِمَا

٤١١. (قَبْلُ) كَـ(غَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ، ❊ وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَيْضاً، وَ(عَلُ)

٤١٢. وَأَعْرَبُـوا نَصْـباً إِذَا مَـا نُكِّـرَا ❊ (قَـبْلاً)، وَمَـا مِـنْ بَعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

ـ **غير**[1]: اسم من الأسماء التي تلازم الإضافة، وقوله: **اضمم... ان عَدِمْتَ...** يعني أنه قد يُحْذَفُ المضاف إليه لفظاً، ويُنْوَىٰ معنىً، وفي هذه الحالة يُبْنَىٰ علىٰ الضَّمِّ، فإن لم يُعْدَم المضافُ إليه لم يُبْنَ علىٰ الضَّم، ويكون معرباً كما لو لُفِظ بالمضاف إليه.

ـ **قال الهواري**: «فشرط بنائها علىٰ الضّمّ عدمُ ذكر المضاف إليه، وكونُه منويّاً، فلو لم يُنْوَ المضافُ إليه مع عدم ذكره حكم عليه بالإعراب؛ لأنها إنما بُنيت لافتقارها إلىٰ المنويّ، فأَشْبهت الحرف....

فإذا قلت: جاء زيدٌ لا غيرُ، إنْ نويتَ المضاف إليه المحذوف بنيتَ علىٰ الضَّمِّ، وإن لم تنوِ ساغ الإعرابُ...، وإنما بُنيت علىٰ الضَّمِّ حملاً لها علىٰ «قبلُ وبعدُ» في بنائهما علىٰ الضم».

ـ ولما تقدَّم حكم «غير» وبناؤها علىٰ الضم إذا قُطِعت عن الإضافة، ونُوي المضاف إليه، أُلْحِق بـ«غير» في هذا الحكم «قبل» وما بعده.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٧٧ ـ ٢٧٩، وشرح المكودي ١/٤٤٠ ـ ٤٤٤، وشرح ابن طولون ١/٤٧٤ ـ ٤٧٦، وشرح الأشموني ١/٥١٩ ـ ٥٢٢، وشرح ابن عقيل ٣/٧١ ـ ٧٥، وشرح ابن النَّاظم/١٥٥ ـ ١٥٦، وشرح المكناسي/١٤٣ **«نَصُّوا علىٰ أنَّ العرب لا تقطع غيراً عن الإضافة إلَّا بعد «ليس» خاصة»** من زوائد أبي إسحاق. وأوضح المسالك ٢/٢١١ ـ ٢١٧، وشرح السُّيُوطي/٢٨٢، وإرشاد السَّالك ١/٦١٥ ـ ٦٢١، ومنهج السَّالك/٢٩٧ ـ ٢٩٨.

ـ قبل وبعد: نحو قوله تعالى[1]: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، أي: من قبل الغَلَب ومن بعده.

ـ وحسبُ: نحو: ما عندي غيرُ درهمٍ حَسْبُ، وقبضتُ عشرةً فحسبُ.

ـ وأوَّلُ: نحو: ابدأ بهذا من أوّلُ. وكذا حكى الفارسي.

ـ ودون، والجهات السّتّ نحو: يمين، وشمال، وفوق، وتحت، ووراء، وأمام، وعَلُ، تَقُول: جئتك من تحتُ، ومن فوقُ، وعن يمينُ، وشمالُ.

ـ قال المكودي: «فهذه كلها تُبْنَىٰ علىٰ الضّمّ كـ«غير» إذا عُدِم ما أُضِيفَ إليه، ونُوِيَ معناه دون لفظه».

وقولـه: وَأَعْرَبُـوا نَصْبـاً إِذَا مَـا نُكِّـرَا ❊ قَبْلاً ......

فهذا تصريح بما فُهِم من قوله: «ناوياً ما عُدِما»، فإنه إن لم يُنْوَ لم يُبْن علىٰ الضّمّ، فبقي الإعراب وهو الأصل.

ـ قال المكودي: «وقوله: نَصْباً، يُوْهم أنه لا يُعْرَب حال قطعه عن الإضافة إِلَّا بالنَّصب، وليس كذلك، بل يُعْرَبُ بالنَّصب إن كان ظرفاً...». وذكر بيت عبد الله بن يعرب:

فَسَـاغَ لِـيَ الشَّـرَابُ وَكُنْـتُ قَـبْلاً ❊ أَكَـادُ أغـصُّ بِالمَـاءِ الحَمِـيمِ

وبالجرّ في قراءة من قرأ[2]: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدُ﴾.

---

(١) سورة الروم ٣٠/٤.

(٢) سورة الروم ٣٠/٤، وانظر كتابي معجم القراءات ٧/١٣٩ ـ ١٤٠، وانظر معاني القرآن للفرّاء ٢/٣١٩.

قال المكودي: «وكأنه استغنىٰ عن ذكر الجرّ لشمول المفهوم الأوّل له، وخصَّ النَّصْب بالذكر لكثرته». ومثل هذا عند المرادي.

وفي الآية الأوجه الآتية[١]:

١ ـ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ بالضَّم فيهما لأنهما في المعنىٰ يراد بهما الإضافة إلىٰ شيء، وهي قراءة الجمهور من القُرّاء، والبناء لتوغُّلها في الإبهام، وشبهها بالحرف.

٢ ـ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ بالكسر والتنوين، علىٰ إرادة التنكير، وذلك بالجرّ من غير تقدير مضاف إليه. وهي قراءة أبي السَّمّال والجحدري وعون العقيلي.

٣ ـ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ أي من قبلِ ذلك ومن بعده. وهي قراءة الجحدري وعَوْن العقيلي.

وقال المرادي: «وحكىٰ الفرّاء في معانيه أنّ من العرب من يقول: «من قبلِ» بالخفض، وحذف التنوين للإضافة...».

ـ غيراً[٢]: مفعول أول بـ«اضمم»، بناءً: مصدر في موضع الحال، أي: بانياً، وإنْ عدمتَ: شرط، ما: مفعول «عدمت»، واقع علىٰ المضاف إليه، أُضيف: صلة «ما»، له: الضمير عائد علىٰ الموصول «ما»، والضمير في «أُضيف» عائد علىٰ «غير».

ـ ناوياً: حال من الفاعل في «اضمم»، أو من التاء في «عدمتَ»، ما: مفعول

---

(١) سورة الروم ٣٠/٤، وانظر كتابي معجم القراءات ٧/١٣٩ ـ ١٤٠، وانظر معاني القرآن للفرّاء ٢/٣١٩.

(٢) شرح المكودي ١/٤٤١، ٤٤٣ ـ ٤٤٤، وإعراب الألفيّة/٨٨.

«ناوياً، وصلته: عدما».

ـ قبلُ: مبتدأ، خبره: كغير، بعدُ ودونُ: وما بينهما يتعيَّن فيهما الضَّمُّ من غير تنوين، فلا يستقيم الوزن إلَّا به، وهي معطوفة على «قَبل»، والجهاتُ وعلُ: كذلك. ويجوز ضبط «قبل وغير» بالضَّمّ من غير تنوين وبالتنوين.

ـ والواو في «أعربوا» تعود على العرب، نَصْباً: مصدر في موضع الحال، أي: ناصبين، ويجوز أن يكون منصوباً على حذف الجار، أي: بنصب. وقبلاً: مفعول بـ«أعربوا»، ما: موصولة معطوفة على «قبلُ»، وصلتها: قد ذُكِرا. من بعده: متعلّق بـ«ذكِرا»، غير: داخل فيما بعد «قبل» لأنه قال: قبل كغير، وعلُ: مبنيّ على الضمّ.

٤١٣. وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا ❊ عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
٤١٤. وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ❊ قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
٤١٥. لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ❊ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

ـ الذي يلي المضاف[1] هو المضاف إليه، وغايته من هذا البيت الإعلام بأنَّ المضاف قد يُحْذَفُ، ويُقام المضاف إليه مقامه في الإعراب، كقوله تعالى[2]: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾، أي: حُبَّ العجلِ.

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٨٠ ـ ٢٨١، وشرح المكودي ١/٤٤٤ ـ ٤٤٥، وشرح الأشموني ١/٥٣٦ ـ ٥٣٧، وشرح ابن طولون ١/٤٧٦ ـ ٤٧٨، وشرح الهواري ٣/١١٢ ـ ١١٥، وشرح ابن عقيل ٣/٧٦ ـ ٧٨، والمقاصد الشَّافية ٤/١٤٢ وما بعدها، وشرح ابن النَّاظم/١٥١ ـ ١٥٢، وأوضح المسالك ٢/٢٢٤، وشرح السُّيُوطي/٢٨٥ ـ ٢٨٧، ومنهج السَّالك/٢٩٨ ـ ٢٩٩، وإرشاد السَّالك ١/٦٢٢ ـ ٦٢٤، وشرح ابن الوردي ٢/٣٩٨.

(٢) سورة البقرة ٢/٩٣.

ـ وقوله[١]: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾، أي: أهلَ القريةِ.

ـ وقوله: **وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا...**

أنه قد يبقىٰ المضاف إليه بعد حذف المضاف مجروراً كما كان قبل حذفه، وذكر أبو حيان هذا للكوفيين، ولم يجزه البصريون، ويأتي نصُّه.

والذي أبقوا: هو المضاف إليه؛ لأنه هو الباقي بعد حَذْف المضاف، أي: تركوه علىٰ الحالة التي كان عليها قبل حَذْف المضاف، وهي الجرّ، وقوله: «رُبَّما» يُفْهَمُ منه أنَّ ذلك قليل.

وقوله: **لـكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ/ مُمَاثِلاً...**

يعني أنَّ شرط جرّ المضاف إليه بعد حذف المضاف أن يكون المَحْذُوف معطوفاً علىٰ مثله لفظاً ومعنىٰ بعاطف مُتَّصِل، نحو قول أبي دؤاد الإيادي:

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْسَـبِيْنَ امْـرأً ✽ ونَـارٍ تَوَقَّـدُ بِاللَّيْـلِ نَـاراً

ففي نار: حُذِف المضاف فيه، وتُرِك المضاف إليه علىٰ إعرابه؛ إذ تقديره: وكلّ نارٍ، فحذف «كلّ»، وترك «نار» بالجرّ علىٰ ما كان عليه.

أو مُنْفَصِل بـ«لا» كقولهم[٢]: «ما كل سوداء تمر، ولا بيضاءَ شحمة».

ـ قال سيبويه[٢]: «وإنْ شئت نَصبتَ شحمة، وبيضاء في موضع جر كأنك

---

(١) سورة يوسف ١٢/٨٢.

(٢) الكتاب ١/٣٣، وانظر مجمع الأمثال للميداني ٢/٢٨١ قال في المثل: «ما كل بيضاءَ شحمة ولا كل سوداءَ تمرة، يعني أنه وإن أشبه أباه خَلْقاً فلم يشبهه خُلُقاً، فذهب قوله مثلاً يُضْرَب في موضع التهمة. والنَّصُّ الذي أثبته في المتن أخذتُه من الكتاب، وهو نص المرادي، وانظر المقاصد الشَّافية ٤/١٦٢.

لفظت بكل فقلت: ولا كلّ بيضاء».

ـ **قال المرادي**: «والجر في هذا النوع بالشرط المذكور مقيس، وليس ذلك مشروطاً بتقدُّم نفي أو استفهام كما ظنّ بعضهم».

وما خلا مما قيّد به المقيس فهو محفوظ لا يُقاسُ عليه، كقولهم: **«مررت بالتيمي تيم عَدِي»** أي: أحدَ تيمِ عدي، قاله المصنف فجرَّ دون عطف، وكقراءة ابن الجماز[1]: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ بالخفض، والعاطف مفعول، وقدَّره المصنِّف: «عَرَض الآخرةِ»، وقيل التقدير: ثواب الآخرة، أو عمل الآخرة».

ـ **قال ابن عقيل**: «وقد يُحْذف المضاف ويبقىٰ المضاف إليه علىٰ جَرّه، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ بل مقابلٌ له...»، وذكر آية الأنفال، والتقدير عنده: والله يريد باقي الآخرةِ.

ومن قدر «عَرَض الآخرةِ» يكون عنده المحذوف مماثلاً للملفوظ به.

قال أبو حيان[2]: «ولم يجز البصريون ما أجاز الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف إليه علىٰ خفضه».

ـ ما يلي[3]: ما موصولة، وهي مبتدأ، وصلتها: يلي المضاف، وخبر المبتدأ «يأتي خَلَفاً»، خَلَفا: حال من الضمير في «يأتي»، العائد علىٰ «ما». عنه: متعلِّق بـ«خلفاً». في الإعراب: متعلِّق بـ«يأتي»، إذا: متعلِّق بـ«خَلَفاً» أو بـ«يأتي»، ما:

---

(١) سورة الأنفال ٨/٦٧، وقراءة سليمان بن جَمّاز المدني ﴿... الآخِرَةِ﴾، بالجرِّ. فحذف المضاف، وبقي عمله كالبيت: ... ونارٍ توقد بالليل ناراً. انظر كتابي معجم القراءات ٣/٣٣٠، وانظر شرح ابن عقيل ٣/٧٨، والمقاصد الشَّافية ٤/١٦٠ ـ ١٦٢.

(٢) منهج السَّالك/٣٠٠.

(٣) شرح المكودي ١/٤٤٤ ـ ٤٤٥، وإعراب الألفيَّة/٨٩، والمقاصد الشَّافية ٤/١٦٠.



زائدة، حُذِفا: الجملة في محل جرّ بالإضافة.

ـ رُبّما: حرف تقليل، جَرّوا: فعل وفاعل، والضمير يرجع إلىٰ العرب، الذي: مفعول به، وهو نعت لمحذوف، جملة «أَبْقَوا» صلة «الذي»، والعائد محذوف، أي: أبقوه، كما: الكاف جارَّة، وما: موصولة، قد: حرف تحقيق، قبل: خبر «كان»، حذف: مضاف إليه، وجملة «قد كان»: صلة «ما»، تقدَّما: صلة «ما»، ومتعلّقه محذوف.

قال الأزهري: «وتقدير البيت: وربما جَرَّ العرب المضاف إليه الذي أبقوه كالجرّ الذي قد كان قبل حَذْف المضاف المتقدِّم علىٰ المضاف إليه.

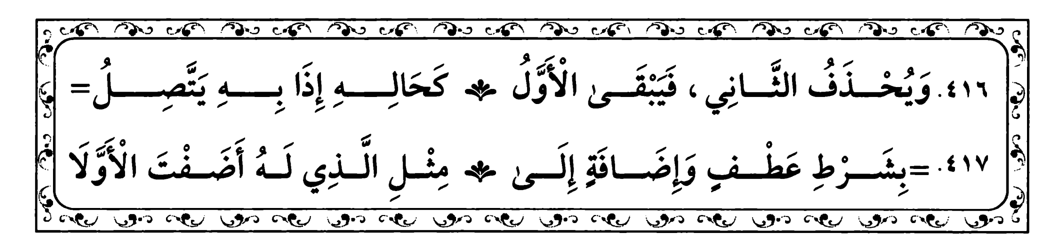
قال الشَّاطبي: وفي قوله: ورُبَّما جرّوا: بعض قلق، والأَوْلىٰ لو قال: وربما أبقوا جرّ المضاف إليه».

ـ لكن: حرف استدراك، بشرط: عند الشَّاطبي متعلِّق باسم فاعل محذوف هو حال من الذي أبقوه، أي: ملتبساً بشرط كذا، أو حال من فاعل «جَرّ»، أو ملتبسين بشرط كذا. وعند المكودي: متعلِّق بـ«يحذف».

ـ أن يكون: الفعل منصوب بـ«أَنْ»، ما: اسم «يكون»، حُذِف: صلة «ما»، مماثلاً: خبر «يكون»، وأنْ وصلتها في موضع جرّ بإضافة «بشرط» إليها. لما: متعلّق بـ«مماثلاً»، عليه: متعلِّق بـ«عُطِف»، وجملة «قد عُطِف» صلة «ما».

والتقدير: بشرط كون الذي حُذِف مماثلاً للذي قد عُطِف عليه.





٤١٦. وَيُحْـذَفُ الثَّـانِي ، فَيَبْقَـىٰ الْأَوَّلُ ❁ كَحَالِـهِ إِذَا بِـهِ يَتَّصِـلُ=

٤١٧. =بِشَـرْطِ عَطْـفٍ وَإِضَـافَةٍ إِلَـىٰ ❁ مِثْلِ الَّـذِي لَـهُ أَضَـفْتَ الْأَوَّلَا

ـ الثاني هو المضاف إليه يُحْذَفُ ، ويبقىٰ الأول وهو المضاف علىٰ الحال التي كان عليها مع اتِّصال المضاف إليه به ، من حذف التنوين إذا كان مفرداً ، أو النون إذا كان مثنىٰ أو مجموعاً علىٰ حدّه ، لكن بشرط نبَّه عليه بقوله:

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ...... البيت.

ويعني به أن إبقاء المضاف عند حذف المضاف إليه علىٰ حاله له شرط ، وهو أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ مضافٌ ، إلىٰ مثل المضاف إليه الأول ، ومثال ذلك قولهم[1]: **قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا.**

أي: قطع اللهُ يَدَ من قالها ، فحذف «من قالها» ، وبقي «يَدَ» غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه ؛ لأنه قد عُطِف عليه «رِجل» مضافاً إلىٰ مثل المحذوف.

ومثله قول الفرزدق:

يَـا مَـنْ رَأَىٰ عَارِضـاً أُسَـرُّ بِـهِ ❁ بَـيْنَ ذِرَاعَـيْ وَجَبْهَـةِ الأَسَـدِ

حيثُ حَذَفَ المضاف إليه، وأبقىٰ المضافَ ، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٨٢ ، وشرح ابن طولون ٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩ ، وشرح المكودي ١/٤٤٦ ، وشرح ابن عقيل ٣/٧٩ ـ ٨١ ، وإرشاد السَّالك ١/٦٢٥ ، وشرح الأشموني ١/٥٣٧ ـ ٥٣٨ ، والمقاصد الشَّافية ٤/١٦٥ ، وشرح الهواري ٣/١١٦ ـ ١١٧ ، وشرح ابن النَّاظم/١٥٧ ، وشرح ابن الوردي ٢/٤٠٠.

وقال الفرّاء[1]: «ولا يجوز ذلك إلّا في المصطَحَبَيْن كاليَد والرِّجْل والنِّصف والربع، وقبل وبعد، فأمّا نحو دار وغلام فلا يجوز ذلك فيهما».

ـ وقد يعقل ذلك وإن لم يُعْطَف مضافٌ إلىٰ مثل المحذوف الأول كقوله:

وَمِـنْ قَبْـلِ نَـادَىٰ كُـلُّ مَـوْلَىٰ قَرَابَـةً ✻ فَمَـا عَطَفَـتْ مَـوْلىً عَلَيْـهِ العَوَاطِـفُ

فحذف ما أُضيف إليه «قبل»، وأَبْقَاه علىٰ حاله لو كان مضافاً، ولم يُعْطَفْ عليه مضاف إلىٰ مثل المحذوف، والتقدير: ومن قبلِ ذلك.

وهذا الذي ذكره المصنِّف من أن الحَذْف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلىٰ المذكور هو مذهب المبرّد. كذا عند ابن عقيل.

وقال ابن عقيل: «ومذهب سيبويه أنّ الأصل: قطع الله يد من قالها ورِجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه «رِجل» فصار: قطع اللهُ يَدَ من قالها ورِجلَ، ثم أقحم قوله: «ورِجل» بين المضاف وهو «يد» والمضاف إليه وهو «من قالها»، فصار: قطع الله يد ورِجْلَ من قالها.

فعلىٰ هذا يكون الحذف لا من الأول، وعلىٰ مذهب المبرِّد بالعكس».

ـ **يُحْذَفُ**[2]: فعل مضارع مبني للمفول، الثّاني: نائب عن الفاعل، فيبقىٰ الأول: فعل وفاعل، كحاله: عند المكودي: في موضع الحال من الأول، إذا: متعلّق بالاستقرار العامل في «كحاله»، به: متعلّق بـ«يتَّصل»، يتَّصل: في محل جَرّ بإضافة «إذا» إليها.

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ٢/٣٢٢، وقد سمعه من أبي ثروة العكلي برواية قَطَع الله الغداة... وانظر المقاصد الشّافية ٤/١٦٦، وسِرّ الصِّناعة ١/٢٩٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/٨٩، وشرح المكودي ١/٤٤٧.

ـ بشرط: متعلِّق بمحذوف. عَطْف: مضاف إليه. وإضافةٍ: معطوف على «عطف»، إلى مثل: متعلّق بإضافة، الذي: مضاف إليه، «له» متعلِّق بأضفت. وأضفتَ الأوّلا: صِلَة الذي، والعائد الضمير المجرور باللَّام.

٤١٨. فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ❊ مَفْعُولاً اوْ ظَرْفاً أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ=

٤١٩. =فَصْلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَاراً وُجِدَا ❊ بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

ـ المضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحد، فلا يُفْصَل بينهما إلَّا في ضرورة الشِّعر، وهذا مذهب الجمهور.

ـ **قال المرادي:** «مذهب أكثر البصريين أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلَّا في الشعر...».

وهو عند المصنِّف جائز في السَّعة فيما يلي(١):

النوع الأول: ما نَصَبَه المضافُ المشابهُ للفعل، من مفعولٍ به، أو ظرفٍ، أو مجرور:

١ ـ **المصدر** كقراءة ابن عامر في قوله تعالى(٢): ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ بين المضاف المصدر، وهو «قَتْلُ» وبين

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٨٥، وزاد في ص/٢٩٤ مسائل من التسهيل ص/١٦١، وشرح ابن طولون ١/٤٧٩ ـ ٤٨٤، وشرح المكودي ١/٤٤٧ ـ ٤٥٠، وشرح ابن عقيل ٣/٨٢ ـ ٨٦، وشرح الأشموني ١/٥٢٩، وشرح الهواري ٣/١١٧، والمقاصد الشَّافية ٤/١٧٢، وشرح ابن النَّاظم/١٥٧ ـ ١٥٩، وأوضح المسالك ٢/٢٢٦، وشرح السُّيُوطي/٢٨٧ ـ ٢٨٩، وإرشاد السَّالك ١/٦٢٦، وشرح ابن الوردي ٢/٤٠٢، ومنهج السَّالك/٣٠٣.

(٢) سورة الأنعام ٧/١٣٧ قراءة ابن عامر وأهل الشّام. انظر كتابي معجم القراءات ٢/٤٥٤.

المضاف إليه، وهو «شركائهم». والمضاف المصدر شبيهٌ بالفعل.

٢ ـ **الثاني: اسم الفاعل** كقوله عزَّ وَجَلَّ في قراءة من قرأ[1]: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾.

فَفَصَلَ بين «مخلِفَ» و«رسلِه» بالمفعول، واسم الفاعل شبيه بالفعل.

النوع الثاني: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ معمولٍ للمضاف، كقول الشاعر[2]:

فَرِشْني بِخيرٍ لَا أَكُونَنْ وَمدحتي ❊ كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

ناحت: اسم فاعل مضاف إلىٰ مفعوله، وهو «صخرة»، وفَصَلَ بينهما بالظرف، وهو «يوماً»، والتقدير: كناحت صخرةٍ يوماً بعسيل.

ومنه قول بعض العرب: «تركُ يوماً نفسِك وهواها سعيٌ في رداها».

ـ ومن الفصل بالمجرور كالفصل بالظرف كقول الشاعر:

لَأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الهَيْجَا مُصَابرةٍ ❊ يُصْلَىٰ بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيْرَانَا

قوله في الهيجا: فَصَل بين المضاف، وهو «معتاد»، والمضاف إليه «مصابرة».

النَّوع الثالث: الفصل بالقسم وإليه أشار بقوله: «وَلَمْ يُعَبْ / فَصْلُ يَمِينٍ» ومن هذا ما حكاه الكسائي: «هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ».

---

(١) سورة إبراهيم ١٤/٤٧ قراءة جماعة. وهذا بالفصل كقراءة ابن عامر السَّابقة. انظر كتابي معجم القراءات ٤/٥١٨ ـ ٥١٩.

(٢) رِشْني: أمر من راش السهم إذا جعل عليه الريش، أي: أصلح حالي، والعَسيل: مكنسة العطار لا تؤثر في نحت الصخرة.

ـ وبعد هذه الأنواع الثلاثة ذكر النَّوع الثاني وهو الفصل للاضطرار، وهو ما يأتي، وَاضْطِرَاراً وُجِدَا / بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا:

١ ـ **الفصلُ بالأجنبيّ** من المضاف كقول أبي حَيَّة النميري[1]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً ✿ يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

فَصَلَ بين «كفّ» ويهودي بـ«يوماً»، وهو أجنبي من المضاف، غير معمول له.

٢ ـ **الفصلُ بالنَّعْت**، كقول معاوية بن أبي سفيان[2]:

نَجَوْتُ وَقَدْ سَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ ✿ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

أراد من ابن أبي طالب شيخِ الأباطِحِ، فَفَصَل بين المضاف والمضاف إليه بالنَّعت.

٣ ـ **الفصل بالنداء**: قول بجير بن زهير بن أبي سلمىٰ:

وِفَاقُ كَعْبُ بجيرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ ✿ تَعْجِيلِ تهلكةٍ والخُلْدِ في سَقَرِ

فَقد فَصَل بين المضاف وهو «وفاق»، والمضاف إليه وهو «بجير»، بالنداء، كعب، أراد: وفاقُ يا كعبُ بجيرٍ، وهذا هو المراد بقوله: أو ندا. ومنه قول الراجز:

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَام
زَيْدٍ حمارُ قَبَّان دُقَّ بِاللِّجَامِ

والتقدير: كأن برذون زيد يا أبا عصام حمارُ...

---

(١) شبه رسوم الديار بالكتاب في دقتها، وذكر اليهودي لأنه من أهل الكتاب.

(٢) المرادي عبد الرحمن بن ملجم، ابن أبي شيخ الأباطح: علي بن أبي طالب.

ـ فَصَلَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«أَجِزْ» وشبه فعلٍ: نعت لمضاف، ما: موصولة واقعة علىٰ الفاصل، وصلتها «نَصب»، والضمير العائد علىٰ الموصول محذوف أي: نصبه.

مفعولاً او ظرفاً: حالان من «ما»، أو من الضمير المحذوف.

وتقدير البيت عند المكودي: أَجِزْ أن يَفْصِل المضافَ منصوبُه في حال كونه مفعولاً أو ظرفاً. وزاد المرادي: «وفي حكمه المجرور».

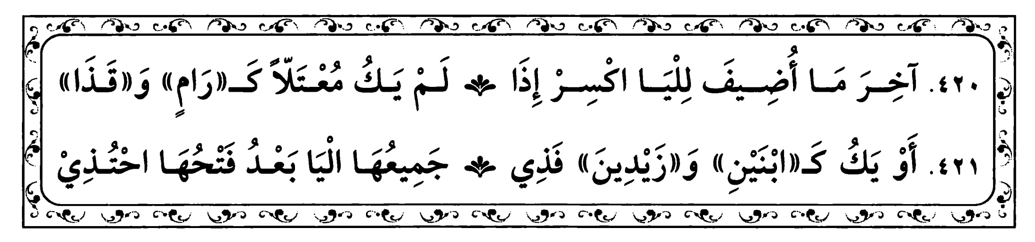
قال المرادي: «وقوله: ما نُصِبْ: فاعل بالمصدر الذي هو فَصْل».

ـ وفصلُ يمين: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه بـ«يُعَب» في عجز البيت الأول، وهو مصدر مضاف إلىٰ الفاعل، والتقدير: لم يُعَبْ أن يَفْصِلَ اليمينُ المضاف، اضطراراً: مفعولٌ له، وهو تعليل لـ«وُجِدا»، وفي الفعل ضمير عائد علىٰ الفصل، بأجنبي: متعلِّق بـ«وجد».



(١) شرح المكودي ٤٥١/١، وتوضيح المقاصد ٢٨٨/٢، وشرح الهواري ١٢١/٣، وإعراب الألفيَّة/٨٩ ـ ٩٠، والمقاصد الشَّافية ١٧٣/٤.

٣٠ ـ المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ



٤٢٠. آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا ❊ لَمْ يَكُ مُعْتَلّاً كَـ«رَامٍ» وَ«قَذَا»

٤٢١. أَوْ يَكُ كَـ«ابْنَيْنِ» وَ«زَيْدِينَ» فَذِي ❊ جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِيْ

ـ وفي البيت الأول صورتان(١): يضاف، وفي بعض النسخ: أضيف.

ـ يجبُ كَسْرُ(٢) آخر المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكُنْ مقصوراً أو منقوصاً أو مثنى أو مجموعاً، كقولك في المفرد: غلام: غلامِي، وصاحب: صاحِبي، صديق: صديقِي.

ـ ويشمل هذا جمع التكسير، وجمع السلامة للمؤنَّث والمعتلّ الجاري مجرى الصحيح، مثل: غلماني، وفتياتي، ودَلْوِي، وظبيي.

ـ **وذكر المرادي في هذا أربعة مذاهب:**

١ ـ أنه معربٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ في الأحوال الثلاثة، وهذا مذهب الجمهور. وذكر أبو حيان أنه المذهب الصحيح الذي تلقاه من شيوخه.

٢ ـ الثاني: أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدَّرة، **وبالجر بالكسرة**

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٠.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٩٧، وشرح المكودي ١/٤٥٢ ـ ٤٥٣، وشرح ابن طولون ١/٤٨٥ ـ ٤٨٦، وشرح ابن عقيل ٣/٨٩ وما بعدها، وشرح الأشموني ١/٥٣٨ ـ ٥٣٩، ٥٤١، والمقاصد الشَّافية ٤/١٩٣ وما بعدها، وشرح الهواري ٣/١٢٥ ـ ١٢٦، وأوضح المسالك ٢/٢٣٧.

الظاهرة، وهو رأي ابن مالك، واختاره في التسهيل. وعند أبي حيان: ليس هذا بشيء.

٣ ـ الثالث: أنه مبنيّ، وذكره الأشموني عن الجرجاني وابن الخشاب البغدادي والمطرزي.

٤ ـ والرابع: أنه لا معرب ولا مبني، واختاره ابن جنّي وعزاه له أبو حيان.

وذكر **الأشموني** هذه الأوجه، ولعله نقلها عن المرادي(١).

وإذا كان الاسم معتلّاً كالمقصور والمنقوص فلا ينطبق عليه الحكم السابق، ومثل لذلك بمثالين:

رامٍ: المنقوص: راميَّ بفتح الياء، وأدغمت الياء في ياء المتكلم.

قذا: المقصور: قذايَ بفتح الياء.

* **وفي البيت الثاني ذكر مثالين آخرين:**

ـ **الأول**: ابنَيْن: وهو مثنىً، ومع الياء: ابنَيَّ.

ـ **الثاني**: زيدِين: وهو جمع، ومع الياء: زيْدِيَّ.

ـ **قال ابن طولون**: وفُهِمَ من كلامه أنَّ هذه الأشياء التي ذكرت لا يكون ما قبل الياء فيها مكسوراً، وعند المرادي لا يغيّر ما قبل الياء من فتح أو كسر.

ـ وذكر بعد ذلك حكم الياء، فقال:

.... فَذِي ❁ جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِيْ

فقوله: ذي: إشارة إلى الأربعة المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة، وقوله:

(١) وانظر تفصيل هذا عند أبي حيّان في منهج السّالك/٣٠٥.

احتُذِي: يقتضي وجوب فتحها.

قال المكودي: «وفُهِم من تخصيصه الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها، بل يجوز فتحها وسكونها، نحو: غلاميَ وغلاميْ».

ومثل هذا عند ابن طولون.

ـ آخر[1]: مفعول مقدَم بـ«اكسِرْ»، ما: موصول اسمي مضاف إليه، أُضيف: الجملة صلة، وفي بعض النسخ «يُضاف» للياء: متعلّق بجملة الصِّلة، اكسرْ: فعل أمر، إذا: ظرف تضمّن معنىٰ الشرط.

ـ لم يك: جازم ومجزوم، واسم «يك» مستتر فيها يعود إلىٰ ما»، معتلّاً خبر «يكُ»، والجملة في موضع خفض بإضافة إذا إليها، والجواب محذوف للضرورة. كرامٍ: خبر لمبتدأ محذوف، وقذا: معطوف علىٰ «رام».

ـ أويكُ: معطوف علىٰ «يكُ» المتقدِّم، والاسم ضمير مستتر، كابنَين: خبر «يك» وزيدِين: معطوف علىٰ ما قبله.

ـ فذي: إشارة مبتدأ، جميعها: توكيد لذي، والياء: مبتدأ ثان، بعدُ: ظرف مبنيّ علىٰ الضم، وفتحها: مبتدأ ثالث.

ـ احتُذِي: خبر المبتدأ الثالث، والثالث وخبره خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول.

وذكر الشَّاطبي[2]: أربعة مبتدآت: ذي، جميعُها، اليا، فتحها.

والرابع: خبره احتذي، والجملة: خبر الثالث، والياء وما بعدها خبر «جميعها»،

---

(١) إعراب الألفيّة/٩٠، والمقاصد الشّافية ٤/١٩٦ ـ ١٩٧، وشرح المكودي ١/٤٥٥.

وجميعها وما بعدها خبر «ذي».

٤٢٢. وَتُـدْغَمُ الْيَـا فِيـهِ وَالْـوَاوُ، وَإِنْ ❊ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

٤٢٣. وَأَلِفاً سَلِّمْ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ ❊ هُـذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَـاءً حَسَنْ

ـ قوله: **وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ**[1]... أي أنّ ما قبل «ياء» المتكلم إن كان ياء أدغمت في الياء، كما في المنقوص، نحو: رامٍ، تقول: راميَّ، ورواسي، تقول: رواسيَّ.

وكذا حال المثنى والمجموع في حالي النصب والجر، وقد تقدَّم قولنا: رأيتَ راميَّ، وابنيَّ وزيدِيَّ، وتفتح الياء[2].

ـ وقوله: **والواو**: يعني في جمع المذكر السَّالم في حالة الرفع، ويُفْهَم من هذا وجوب قلب الواو ياء؛ لأن الحرف يدغم في مثله.

ـ وقوله: **وَإِنْ/ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ**... يعني أن ما قبل واو الجمع يكون مضموماً، فتقلب الواو ياءً، ثم تدغم في ياء المتكلّم، ويجب كسر ما قبل الياء المنقلبة عن واو، تقول: هؤلاء مُسْلِميّ: وأصله مُسْلِمُوي.

وكذا الحال في المقصور، تقول: هؤلاء مصطفَيّ: وأصله: مُصْطَفُوي، غير أنه

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٩٨ ـ ٣٠٠، وشرح المكودي ١/٤٥٣ ـ ٤٥٤ط، وشرح ابن طولون ١/٤٨٦ ـ ٤٨٧، والمقاصد الشَّافية ٤/١٩٨ ـ ٢١٠، وشرح ابن النَّاظم/١٥٩ ـ ١٦٠، وشرح الأشموني ١/٥٣٩ ـ ٥٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/٩٠ ـ ٩١، وشرح الهواري ٣/١٢٦ ـ ١٢٧، ومنهج السَّالك/٣٠٧ ـ ٣٠٨، وإرشاد السَّالك/٦٣٦.

(٢) وذكر ابن قيم الجوزية في إرشاد السَّالك ١/٦٣٥ كسر الياء عن بني يربوع، وذكر شاهداً لذلك قراءة «بمصرخيِّ» الآية/٢٢ من سورة إبراهيم، وهي قراءة مشهورة، وجاء ضبطها على غير الصَّواب.

في هذه الحالة يبقى الفتح على حاله عند جمع «مصطفى»، ومنه قوله ﷺ: «أومخرجِيَّ هُم».

ـ وقوله في البيت الثاني: **وألفاً سَلِّم**. أي: اترك الألف على حالها، وهذا يشمل المقصور، نحو: فتايَ، وعصايَ، كما يشمل المثنى في حالة الرفع، نحو: هذان غلامايَ، وهذه لغة جمهور العرب.

ـ وقوله:

... / وَفِــي الْمَقْصُــورِ عَــنْ ❁ هُــذَيْلٍ انْقِلَابُهَــا يَــاءً حَسَــنْ

فإن قبيلة هذيل تُبْدِل من ألف المقصور ياء، وتدغمها في ياء المتكلم.

وذكر المرادي أنَّ عيسى بن عمر حكى هذا عن قريش، ومثل هذا عند أبي حيان، ومنه أخذ المرادي، ومن ذلك القراءة في قوله تعالى[1]: ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ فقد قُرِئ[1]: ﴿يَـبُشْرَيَّ﴾.

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

سـبقوا هَـوَيَّ وَأَعْنَقُـوا لهـواهم ❁ فَتُخُرِّمـوا ولكـل جنـبٍ مَصْـرَعُ

ـ ومثله عند ابن النَّاظم: فتيّ، وعَصَيّ، وحُبْلَيّ، ثم ذكر بيت أبي ذؤيب.

ـ **قال المرادي**[2]: «وينبغي أن يُستثنى من ذلك ألف «لدى» و«على» الاسميّة، فإنّ الأكثر فيه القلب مع ياء المتكلم.

---

(١) سورة يوسف ١٢/١٩، وانظر كتابي معجم القراءات ٤/٢١٢ فهي قراءة أبي الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق وعاصم الجحدري وأبي رجاء وابن أبي عبلة، وهي لغة لهذيل ولناس غيرهم، وقيل: هي لغة طيّئ.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٣٠٠، وأوضح المسالك، وإرشاد السَّالك ١/٦٣٨.

ـ فإن قلت: فهل يجوز القلب في ألف المثنىٰ في لغة من التزمها مطلقاً؟ قلت: قال في الارتشاف[1]: «يحتاج في جوازه إلىٰ سماع». وهذا قائله أبو حيان.

ـ وتُدْغم[2] اليا: الياء مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله. فيه متعلّق بـ«تدغم»، والهاء: عائدة علىٰ المتكلِّم، وإن: شرط، ما.. مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله بفعل محذوف يفسره «ضُم».

ـ يَهُن: جواب الأمر. من هان يهون إذا سَهُل، ولا يصح كسرها لأنه مضارع وَهَن يهن: إذا ضعف، لأن المراد به إذا أدغم يسهل ويخف ولا يضعف.

ـ وألفاً: مفعول مقدّم بـ«سلِّم». انقلابها: مبتدأ، ياء: منصوب علىٰ إسقاط لام الجر، حَسَن: خبر عن «انقلابها»، عن هذيل: متعلِّق بـ«حسن»، وكذا في المقصور».

ـ **وقال الشَّاطبي**: وفي المقصور متعلّق بـ«انقلابها»، ثم ذكر أنه شذوذ؛ لأن «انقلاب» مصدر موصول لا يتقدَّم عليه ما في صلته. ثم أجازه في الضرورة.



(١) انظر الارتشاف ٤/١٨٥٠.

(٢) شرح المكودي ١/٤٥٥ ـ ٤٥٦، وإعراب الأزهري/٩١، وانظر المقاصد الشَّافية ٤/٢١٠ «مراعاة لمن قال بجواز ذلك في نحو: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ سورة يوسف ١٢/٢٠.

٣١ ـ إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ



٤٢٤. بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ❖ مُضَافاً اوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ (أَلْ)

ـ لما فرغ المصنِّف من ذكر المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، أخذ يذكر ما يعمل عمل الفعل وبدأ بالمصدر.

ـ ويعمل المصدر عمل الفعل الذي اشتُقَّ منه[1] في رفع الفاعل إن كان لازماً، نحو: عجبتُ من قيام زيد.

ـ وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعديّاً لمفعول واحد، نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً.

ـ ويتعدَّىٰ بحرف الجر إن كان فعله يتعدَّىٰ بذلك الحرف، نحو: أعجبني مرورُك بزيد.

ويتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين إن كان الفعل يتعدَّىٰ إليهما، نحو: عجبتُ من إعطاء زيدٍ عمراً درهماً.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣ قال: ويخالف المصدر فعله في أمرين: أحدهما: أنّ في رفعه نائب الفاعل خلافاً، ومذهب جمهور البصريين جوازه، وإليه ذهب في التسهيل، الثاني: أنَّ فاعل المصدر يجوز حذفُه بخلاف فاعل الفعل، وإذا حُذِف لم يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم. وانظر مثل هذا في شرح الأشموني ٥٤١/١، وشرح المكودي ٤٥٧/١، وشرح ابن طولون ٤٩٠/١، وشرح ابن عقيل ٩٣/٣، وشرح ابن الناظم/١٦٠، والمقاصد الشَّافية ٢١٢/٤، وشرح ابن الوردي ٤١٤/٢، وأوضح المسالك ٢٤١/٢، وإرشاد السَّالك ٦٣٩/١، ومنهج السَّالك/٣٠٩.

وكذلك حال المتعدِّي إلىٰ ثلاثة، نحو: عجبتُ من إعلامِ زيدٍ عمراً بكراً شاخصاً.

فأنت ترىٰ أن المصدر في هذه الأمثلة عَمِلَ عَمَلَ الفعل، وهذا كله مستفاد من صدر البيت الأول: «**بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ**».

ـ وذكر في عجز البيت الأول قوله: مُضَافاً اوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ (أَلْ).

وذهب العلماء إلىٰ أ ن إعماله مضافاً أكثر من إعماله مجرّداً، وإعمالُه مجرّداً أكثر من إعماله مقترناً بـ«أل».

ـ وشاهد إعماله مضافاً أكثر نحو[1]: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾.

وقال المرادي: «ولا خلاف فيه، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف».

قال أبو حيان: «وإنما بدأ بالمضاف[2] لأنه لا خلاف في إعماله بين البصريّين والكوفيين، هكذا النقل».

ـ **وإعماله مجرّداً** من «أل» والإضافة أقلّ من المضاف، نحو[3]: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾. فاعل المصدر محذوف، ويتيماً: مفعوله، وفيه خلاف، فقد أجازه البصريون ومنعه الكوفيون، فقد جعلوا العمل في المرفوع والمنصوب لفعل مضمر، وذكر أبو حيان التقدير عنهم «يطعم».

ـ **وإعماله مع «أل»** أقلُّ من المجرّد، ومنه قول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَه ❊ يخالُ الفرارَ يُراخي الأَجَلْ

أعداءه: مفعول للمصدر المعرف بـ«أل» وهو «النكاية».

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٥١.

(٢) منهج السَّالك/٣١٠.

(٣) سورة البلد ٩٠/ ١٤ ـ ١٥.



ـ **قال المرادي**: «وفيه خلاف، أجازه سيبويه ومن وافقه، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السَّرَّاج، وأجازه الفارسي على قبح...».

ومثل هذا عند الأشموني.

بفعله[1]: متعلِّق بـ«ألحق»، المصدرَ: مفعول مقدَّم بـ«أَلْحِقْ»، في العمل: متعلِّق بـ«ألحِقْ»، مضافاً او مجرّداً أو مع «أل»: أحوال من المصدر.

٤٢٥. إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلّْ * مَحَلَّـهُ، وَلِاسْـمِ مَصْـدَرٍ عَمَـلْ

ـ نَبَّه في هذا البيت على أنَّ عمل المصدر عمل فعله مشروط بأن يصِحَّ تقديره بـ«أَنْ» والفعل، إن كان ماضياً أو مستقبلاً. وبـ«ما» والفعل، إن كان حالاً، لأنّ «أنْ» لا تدخل على الحال، كذا عند الهواري[2].

ـ **قال الشَّاطبي**[3]: «فإذا صَحَّ التقدير، ووقوع الفعل مع أحد الحرفين موقع المصدر صحّ عمل المصدر عمل ذلك الفعل.

فمثال «أَنْ» مقدَّرة مع الفعل قولك: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً، فإن تقديره: أعجبني أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً.

وكذلك: يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، على تقدير: أن يضربَ زيدٌ عمراً، وهذا المقدَّر يصحُّ التكلُّم به عوض التكلّم بالمصدر».

ـ **وعند ابن عقيل**[4]: عجبتُ من ضربك زيداً أمسِ أو غداً، والتقدير: من أن

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩١، وشرح المكودي ١/٤٥٩، والمقاصد الشَّافية ٤/٤١٣.
(٢) شرح الهواري ٣/١٣٣.
(٣) شرح الشَّاطبي ٤/٢٢٢.
(٤) شرح ابن عقيل ٣/٩٤ ـ ٩٥، وتوضيح المقاصد ٣/٦ ـ ٨، وذكر لإعمال المصدر شروطاً=

ضربتَ زيداً أمسِ، أو من أن تضربَ زيداً غداً.

ومع «ما»: عجبت من ضربك زيداً الآنَ، والتقدير: مما تضربُ زيداً الآن.

ـ وقوله: .... وَلاسمٍ مضمرٍ عَمَلْ

يعني أنَّ اسم المصدر يعمل عمل فعله، وهو قليل، وأشار إلىٰ قِلَّة[1] ذلك بتنكير «عمل».

وذكر **المرادي** وغيره الخلاف في إعمال اسم المصدر، فقد أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون. وذكر العمل بعضهم في الضَّرورة، وتأوَّلوا ما ورد من ذلك علىٰ إضمار فعل، وذكر الأشموني عمله عند البغداديين مع الكوفيين.

ومن عمله قول عائشة رضي الله عنها: **«من قُبلةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ»**

ـ **وذكر النَّاظم في التسهيل[2]** أنه مقيس، **وذكر ابن النَّاظم[3]**: أن ذلك ليس بمطّرد في اسم المصدر ولا فاش.

ـ **قال ابن عقيل[4]**: «ومن ادَّعىٰ الإجماع علىٰ جواز إعماله فقد وهم».

ـ **وقال الشَّاطبي[4]**: «... فأثبت له عملاً، ولم يقل إنه مثل المصدر في العمل، وأنه يساويه، تنبيهاً علىٰ أنه غير ملتزم للقول بإعماله مطلقاً...

= لم يذكرها النَّاظم هنا: أن يكون مظهراً، أن يكون مكبَّراً، أن يكون غير محدود، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل، أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله، أن يكون مفرداً. وانظر المقاصد الشَّافية ٤/٢٢٩، وإرشاد السَّالك ١/٦٤١ ـ ٦٤٣.

(١) شرح ابن النَّاظم/١٦١، وتوضيح المقاصد ٣/٩، وشرح الأشموني ١/٥٤٦.

(٢) التسهيل ٣/٩، وتوضيح المقاصد ٣/٨.

(٣) شرح ابن النَّاظم/١٦١.

(٤) المقاصد الشَّافية ٤/٢٤١.

ـ وذكر ابن عقيل[1] أنَّ المراد باسم المصدر ما ساوىٰ المصدر في الدلالة علىٰ معناه، وخالفه بخلوِّه لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعله دون تعويض، ومثال ذلك: **عطاء**: فإنه مساوٍ لإعطاء معنىً، ومخالف له بخلُوِّه من الهمزة في فعله، ولم يعوَّض عنها بشيء.

ـ ومن إعمال اسم المصدر: قول القطامي:

أَكُفْـــراً بَعْـــدَ رَدِّ المَـــوْت عَنِّـــي ❊ وَبَعْـــدَ عَطَائِـــكَ المِئَـــةَ الرِّتَاعَـــا

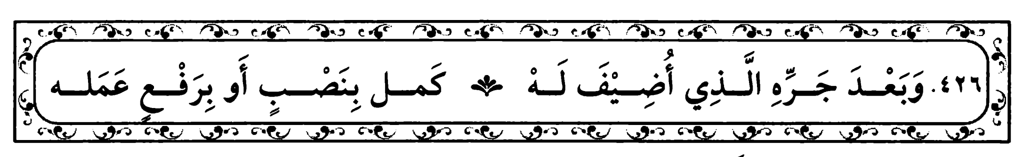
وقول آخر:

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِد ❊ عَسِـيراً مِـنَ الآمَـالِ إِلَّا مُيَسَّـراً

وقول آخر:

بِعِشْـــرَتِكَ الكِـــرَامَ تُعَـــدُّ مِـــنْهُم ❊ فَـــلَا تُـــرَيْنْ لِغَيْـــرِهِم أَلُوْفَـــا

ـ مع أن[2]: أنْ: مضاف إليه، أو: حرف تقسيم، ما: معطوف علىٰ «أنْ»، يحل: خبر «كان»، محلَّه: مفعول فيه، لاسم مصدر: خبر مقدَّم، عمل: مبتدأ مؤخر.



٤٢٦. وَبَعْـدَ جَـرِّهِ الَّـذِي أُضِـيْفَ لَـهْ ❊ كَمِّـل بِنَصْـبٍ أَو بِرَفْـعٍ عَمَلَـه

ـ **ذكر المرادي** أنَّ للمصدر المضاف خَمْسَة أحوال، وأخذ هذا عنه الأشموني، وبيان ذلك كما يأتي[3]:

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/١١٠، وشرح ابن طولون ١/٤٩٠.

(٢) إعراب الألفيَّة/٩١، وشرح المكودي ١/٤٥٨.

(٣) توضيح المقاصد ٣/١٢ ـ ١٣، وشرح الأشموني ١/٥٢٦ ـ ٥٢٧، وشرح ابن طولون ١/٤٩١، وشرح ابن عقيل ٣/١٠٢ ـ ١٠٣، وشرح المكودي ١/٤٥٩ ـ ٤٦٠، وشرح ابن النَّاظم/١٦١، وذكر مثلاً للحالة الرابعة قوله تعالىٰ: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ سورة ص ٣٨/٢٤، وفيها حذف الفاعل=

١ ـ أن يُضافَ المصدرُ إلىٰ فاعله، وَيُحْذَفَ مفعوله، نحو قوله تعالىٰ[١]: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾.

٢ ـ الثَّاني: أن يُضافَ المصدرُ إلىٰ مفعوله، ويُحْذَف فاعله، نحو قوله تعالىٰ[٢]: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾، ولو ذكر الفاعل لقال: من دعائه الخير.

٣ ـ الثالث: أن يُضافَ إلىٰ فاعله، ثم يكمل عمله بنصب مفعوله قوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾، علىٰ تقدير: دفع اللهُ الناس.

٤ ـ الرابع: أن يُضَافَ المصدرُ إلىٰ مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلَام عَلَىٰ خَمْس...، وَحَجِّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً». ومنه قوله تعالىٰ[٤]: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. قال ابن طولون: «علىٰ أحد التأويلات».

وذكر ابن عقيل في الآية إعراب «من» فاعلاً، وذكر رَدَّه، وأن «مَن» بدل من «الناس».

وقال ابن النَّاظم: «وإنما هو قليل، ولا تكثر إضافة المصدر إلىٰ المفعول إلَّا إذا حُذِف الفاعل».

= وأضيف المصدر إلىٰ المفعول، المقاصد الشَّافية ٢٤٨/٤، وشرح الهواري ١٣٥/٣، وأوضح المسالك ٢٤٤/٢، ومنهج السَّالك/٣١٧.

(١) سورة التوبة ١١٤/٩.

(٢) سورة فُصِّلت ٤٩/٤١.

(٣) سورة البقرة ٢٥١/٢.

(٤) سورة آل عمران ٩٧/٣.

قال المرادي: «وهو قليل لم يجئ في القرآن إلَّا ما رُوي عن ابن عامر أنه قرأ[1]: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾، وكذا ضبط عند الشاطبي، والضبط عند أهل القراءات، إنما هو بذكر الفعل «ذَكَر». كذا! ولا شاهد في هذه القراءة على هذا.

والأكثر في المصدر إذا أضيف أن يُحْذَفَ فاعلُه.

٥ ـ **الخامس**: أن يُضافَ المصدرُ إلى الظَّرفِ فيرفعُ ويَنْصِبُ كالمنوّن نحو: عجبتُ من انتظارِ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمراً.

وقوله: «**كَمِّل**» يعني إِنْ أردتَ؛ لأن ذلك غير لازم.

قال أبو حيان[2]: «هذا التكميل الذي ذكره بالمنصوب أو المرفوع لا يلزم، فلك أن تقتصر على الإضافة للفاعل...».

ـ بعدَ[3]: متعلِّق بـ«كمّل»، جَرِّه: مضاف إليه، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، الذي: مفعول المصدر «جَرّه»، جملة أُضيف له: صِلة الذي، ونائب الفاعل: ضمير مستتر عائد على المصدر.

ـ كَمِّل: فعل أمر، بنصب: متعلِّق بالفعل قبله، أو: حرف عطف، برفع: معطوف على «ينصب»، عمله: مفعول «كمِّل».

وذكر المكودي أنَّ «أو» للتقسيم لا للتخيير.

---

(١) سورة مريم ٢/١٩، القراءة: ﴿ذَكَرَ رحمةَ ربك عبدُه زكرياءُ﴾ بضم الدال والهمزة عن ابن عامر، وذُكِرت القراءة عن الكلبي ويحيى بن يعمر والحسن: ذَكَرَ، على المضي خفيفاً من الذكر، وبإسناد الفعل إلى «عبده»، وفي المقاصد الشّافية ٤/٢٤٩ ذِكْرُ... عبدُه. وانظر كتابي معجم القراءات ٥/٣٣٣، وشرح التسهيل ٣/١١٨ ذِكْرُ... عبدُه كذا ضبط، وعلّق المحقق في المقاصد الشّافية أنه لم يجد هذه القراءة في البحر ولا الطبري ولا المحتسب ولا كتب السبعة. وانظر منهج السّالك/٣١٨.

(٢) منهج السّالك/٣١٧.

(٣) إعراب الألفيّة/٩١، وشرح المكودي ١/٤٦٠.

٤٢٧. وَجُـرَّ مَـا يَتْبَـعُ مَـا جُـرَّ، وَمَـنْ ❁ رَاعَىٰ فِي الإِتْبَـاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَـنْ

ـ تقدَّم أنَّ المصدر يُضاف إلىٰ الفاعل وإلىٰ المفعول.

ـ فإن أُضيفَ إلىٰ الفاعل فلفظُه مجرور، وموضعه مرفوع.

ـ وإن أُضيفَ إلىٰ المفعول فلفظُه مجرور، وموضعه منصوب، إن قُدّر بأنْ وفعل الفاعل، ومرفوع إن قُدِّر بأنْ وفعل المفعول خلافاً لمن منع تقديره بفعل المفعول.

ـ وعلىٰ ما تقدَّم **يكون لك في التابعِ**[1] الجرُّ علىٰ اللفظ، والرفعُ علىٰ المحل إنْ كان فاعلاً أو نائبه.

ـ ولك النصب علىٰ المحلّ إن كان مفعولاً به.

ـ تقول: عجبتُ من ذهابِ زيدٍ العاقلِ: بالجرِّ والرفع في النعت، الجر علىٰ اللفظ، والرفع علىٰ المحلّ.

ـ **عجبتُ من أكلِ الخبزِ واللحمِ**: بالجرّ، والنَّصب، والرَّفع. الجرّ علىٰ اللفظ، والنصب علىٰ المحل، والرفع علىٰ تقدير: **إن أُكِلَ الخبزُ واللحمُ**.

وذكر المرادي تنبيهاً[2] بيَّن فيه أنّ ظاهر كلام المصنّف جواز الإتباع علىٰ المحلّ في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين.

وذهب **سيبويه** ومن وافقه من أهل البصرة إلىٰ أنه لا يجوز الإتباع علىٰ المحل.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٢ ـ ١٣، وشرح المكودي ١/٤٦٠ ـ ٤٦١، وشرح ابن طولون ١/٤٩٢ ـ ٤٩٣، وشرح ابن النّاظم/١٦١ ـ ١٦٢، وشرح ابن عقيل ٣/١٠٤ ـ ١٠٥، وشرح الهواري ٣/١٣٧، والمقاصد الشّافية ٤/٢٥٥ ـ ٢٦٠، وشرح ابن الوردي ٢/٤١٩، ومنهج السّالك/٣٢١.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٣، وشرح الأشموني ١/٥٥٢، وانظر منهج السّالك/٣٢١.

وفصَّل أبو عمرو، فأجاز في العطف والبدل، ومنع في التوكيد والنعت.

ثم قال المرادي: «والظاهرُ الجواز لورود السَّماع، والتأويل خلاف الظاهر»، ومثل هذا النَّص عند الأشموني.

ـ جُرّ[1]: ذكر المكودي أنه فعل أمر، وما: مفعوله.

ـ وأجاز الشَّاطبي كونه فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، و«ما» نائب عن الفاعل، وذكر الوجهين الأزهري، ثم قال: «**والأول أَنْسَبُ بـ«كمِّل»**».

ـ يتبع: صلة «ما»، وما: في محل نصب علىٰ المفعولية بـ«يتبع». جُرَّ: ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلىٰ «ما» الثانية، والجملة صلتها.

قال الأزهري: «ولا يجوز في «جُرَّ» هذا أن يكون فعل أمر؛ لأن الطلب لا يُوْصَلُ به الموصول».

ومتعلَّق جُرّ محذوف، والتقدير: وجُرّ الذي يتبع الذي جُرّ بالإضافة، مَن: شرط مبتدأ، راعىٰ: فعل الشرط في محل جزم، في الاتباع: متعلِّق بـ«راعىٰ»، المحل: مفعول به لـ«راعىٰ»، وجملة «راعىٰ» خبر عن المبتدأ علىٰ الأَصَحّ، فحسن: خبر لمبتدأ محذوف، أي: فهو حسن، والجملة جواب الشرط.

❋ ❋ ❋

(١) إعراب الألفيّة/٩١، وشرح المكودي ١/٤٦١، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٦٠.

٣٢ ـ إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ [وَصِيَغ الْمُبَالَغَةِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ]

٤٢٨. كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ❊ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

ـ **اسم الفاعل**[1] هو الصِّفةُ الدالَّة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي.

كذا جاء عند المرادي، وفي التسهيل عند النَّاظم، وعند الأشموني، وهو صالح للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال.

ـ وقوله: **كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ**.

يعني أنَّ اسمَ الفاعِلِ يعمل عَمَلَ فِعْله[1] في التعدِّي واللزوم، فيرفع الفاعل:

ـ إن كان لازماً، نحو: أقائمٌ زيدٌ؟

ـ وينصب المفعولَ إنْ كان فعله متعدِّياً لواحد، نحو: أضاربٌ زيدٌ عمراً؟

ـ وينصب مفعولَيْن إنْ كان فعلُه متعدّياً لمفعولين، نحو: أَمُعْطٍ زيدٌ عمراً درهماً؟

---

(١) توضيح المقاصد ١٥/٣، وشرح ابن طولون ٤٩٤/١ ـ ٤٩٥، وشرح الأشموني ٥٥٣/١، وشرح المكودي ٤٦٢/١، وشرح ابن عقيل ١٠٦/٣ ـ ١٠٧، وشرح الهواري ١٣٩/٣ ـ ١٤٠، والمقاصد الشَّافية ٢٦١/٤ ـ ٢٦٢، وشرح ابن النَّاظم/١٦٢، وأوضح المسالك ٢٤٨/٢، وإرشاد السَّالك ٦٤٩/١ ـ ٦٥٠.

ـ وينصب ثلاثة مفاعيل إنْ كان فعلُه متعدّياً لثلاثة، نحو: أَمُعْلمٌ زيدٌ عمراً بكراً منطلقاً؟

وهو لا يعمل هذا العمل إلَّا بشرطين:

الأول: أشار إليه بقوله: **إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ**.

أي لا يعمل اسم الفاعل عَمَلَ فعلِه إلَّا إذا كان للحال أو الاستقبال.

فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، وخالف في هذا الكسائي: فإنه أجاز عمله مستدلّاً بقوله تعالى[1]: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾، ذراعيه: منصوب بـ«باسط» ووافقه على إجازة ذلك هشام وابن مضاء.

قال المرادي: «ورُدَّ بأنه حكاية حالٍ ماضية». وعلى هذا غالب رَدّ العلماء في ما ذهب إليه الكسائي.

ومثال ذلك: أنا ضاربٌ زيداً غداً أو الآن.

وقال ابن طولون: «فلو كان بمعنى المضي لم يعمل، لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر». والذي ذُكِر هو أنه يشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

كفعله[2]: خبرٌ مقدَّم، اسم: مبتدأ مؤَخَّر، فاعلٍ: مضاف إليه، في العمل: في موضع الحال من الضمير المنتقل إلى الظرف.

قال المكودي: متعلّق بالاستقرار الذي في موضع الخبر.

---

(١) سورة الكهف ١٨/١٨. وانظر المقاصد الشّافية ٤/٢٦٣ «وحكى [الكسائي]: **هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ**، وحكى ابن خروف أنَّ من كلام العرب: **هذا ظانٌّ زيداً شاخصاً أمسِ**». ومنهج السّالك/٣٢٥.

(٢) إعراب الألفيّة/٩١، وشرح المكودي ١/٤٦٣ ـ ٤٦٤.



ـ إنْ: حرف شرط، كان: فعل الشرط، واسم «كان» ضمير مستتر فيها يعود إلىٰ اسم الفاعل.

ـ عن مُضِيِّه: متعلّق بـ«معزل»، والضمير يعود إلىٰ اسم الفاعل، وجواب الشرط محذوف.

ـ بمعزل: قال المكودي: الباء بمعنىٰ «في» الظرفيّة، والمجرور خبر «كان».

٤٢٩. وَوَلِـيَ اسْـتِفْهَاماً اوْ حَـرْفَ نِـدَا ❊ أَوْ نَفْيـاً اوْ جَـا صِـفَةً أَوْ مُسْـنَدَا

ـ ذكر في البيت السَّابق الشرط الأول لعمل اسم الفاعل، وهو أن يكون بمعنىٰ الحال أو الاستقبال.

ـ وذكر هنا الشَّرط الثّاني[1]، وهو أن يعتمد اسمُ الفاعل علىٰ شيء قبله، وذكر من ذلك خمسة مواضع:

(١) **أن يلي الاستفهام**، نحو: أضاربٌ أنت عمراً؟

(٢) **الثّاني**: أن يلي حرف النداء، نحو: يا طالعاً جبلاً.

قال ابن النّاظم: «والمسوّغ لإعمال «طالعاً» هنا هو اعتماده علىٰ موصوف

(١) شرح ابن النّاظم ١/١٦٢ ـ ١٦٣، وشرح ابن طولون ١/٤٩٥ ـ ٤٩٦، وتوضيح المقاصد ٣/١٥ ـ ١٦، وشرح المكودي ١/٤٦٣، والمقاصد الشّافية ٤/٢٦٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٠٧، وأوضح المسالك ٢/٢٥٠، وإرشاد السّالك ١/٦٥٠ ـ ٦٥١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٢٤، ومنهج السّالك/٣٢٦ «وأهمل المصنّف شرطين ذكرهما في غير هذه الأرجوزة: أحدهما: أن يكون مكبّراً، فإن كان مُصَغّراً وجبت الإضافة، فتقول: هذا ضويربُ زيدٍ...». وذكر أن باقي الكوفيين وأبا جعفر النحاس ذهبوا إلىٰ أنه يجوز إعماله مصغراً، والمذهب الأول للبصريين والفرّاء. والشرط الثاني أن يكون غير موصوف فإن وصف بصفة متّصلة فلا يجوز أن يعمل.

محذوف تقديره: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وليس المسوّغ الاعتماد على حرف النداء، لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأن النداء من خواص الأسماء». وذكر هذا عنه المرادي.

- **وذكر ابن القيم أنه لا يَعْرف أحداً سبق المصنِّف إلى عَدِّ حرف النداء في مُسَوِّغات عمل اسم الفاعل، ولا وجه له من جهة النظر، فإن حرف النداء من خصائص الاسم.**

(٣) **الثالث: النَّفي**، نحو: ما ضاربٌ الزيدان عمراً، ما ضاربٌ أنت زيداً.

(٤) **الرابع: أن يكون صفةً لموصوف**، نحو: جاءني رجلٌ مُكْرِمٌ عمراً، ومررت برجلٍ ضاربٍ زيداً.

قال المكودي: «وفي ضمن ذلك الحال لأنه صفة في المعنى، نحو: جاء زيد راكباً فرساً».

قال المرادي: «فإن قلت: أهمل المصنّف اعتماده على صاحب الحال نحو: جاءني زيدٌ ضارباً عمراً، قلتُ: استغنى عن ذكره بذكر الصِّفة؛ لأنه صفة في المعنى».

(٥) **الخامس أن يكون مُسْنداً وشمل الخبر**، وما أصله الخبر، نحو:

زيد ضاربٌ عمراً.

إنّ زيداً ضاربٌ عمراً.

كان زيدٌ ضارباً عمراً.

ظننتُ زيداً ضارباً عمراً.

قال المكودي: «لأنَّ اسم الفاعل في هذه المثل كلها مُسْنَد».

وذكر الشَّاطبي[1] شواهد لإعمال اسم الفاعل بعد ذكر هذه الشروط من القرآن والشعر، ومنه قول امرئ القيس:

إِنِّـــي بِحَبْلِـــكَ وَاصِـــلٌ حَبْلِـــي ❊ وَبِـــرِيشِ نَبْلِـــكِ رَائِـــشٌ نَبْلِـــي

وقول زهير:

بَـدَا لِـي أَنِّي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـىٰ ❊ وَلَا سَـــابِقاً شَـــيْئاً إِذَا كَـــانَ جَائِيَـــا

استفهاماً[2]: مفعول «ولي»، اوْ حَرْفَ نِدَا: عطف علىٰ ما قبله، أو نفياً: عطف علىٰ «استفهاماً».

أو جا: معطوف علىٰ «ولي»، صفة: حال من فاعل «جا»، أو مُسْنَداً: معطوف علىٰ «صفة».

٤٣٠. وَقَـدْ يَكُـونُ نَعْـتَ مَحْذُوفٍ عُـرِفْ ❊ فَيَسْـتَحِقُّ الْعَمَـلَ الَّـذِي وُصِـفْ
٤٣١. وَإِنْ يَكُـنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِيْ ❊ وَغَيْـرِهِ إِعْمَالُـهُ قَـدِ ارْتُضِـيْ

يعني[3] أن اعتماد اسم الفاعل علىٰ موصوف محذوف مُسَوِّغ لعمله عَمَلَ فعله، كاعتماده علىٰ موصوف مذكور، ومن ذلك قوله تعالىٰ[4]: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ

---

(١) المقاصد الشَّافية ٤/٢٦٥ ـ ٢٦٧.

(٢) إعراب الألفية/٩١، وشرح المكودي ١/٤٦٤.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٧، وشرح المكودي ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥، وشرح الأشموني ١/٥٥٦، وشرح ابن طولون ١/٤٩٦، والمقاصد الشَّافذية ٤/٢٦٩، وشرح ابن عقيل ٣/١٠٩، وشرح الهواري ٣/١٤١، وشرح ابن النَّاظم/١٦٣، وإرشاد السَّالك ١/٦٥١، ومنهج السَّالك/٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٤) سورة فاطر ٣٥/٢٨.

وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾، أي: صنفٌ مختلف ألوانه.

ومن ذلك قول الأعشىٰ ميمون قيس:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا ❊ فَلَمْ يَضِرها وَأَوْهَىٰ قَرْنَهُ الوَعِلُ

أي: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً.

وتقدَّم منه: يا طالعاً جبلاً، أي: يا رجلاً طالعاً جبلاً.

وذلك أنَّ ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد علىٰ الموصوف، ومثله: يا حسناً وَجْهُه.

وذكر **الشَّاطبي** أنَّ الموصوف يُحْذَف إذا عُرف، وإلَّا فمررت بقائم، لا يجوز أن يكون معروفاً، بل تكون الصِّفة مختَّصة، كمررت بعاقل، فكذلك هنا.

ـ **وذكر في البيت الثاني**: أنّ اسم الفاعل إذا كان صلةً فإنه يعمل في الماضي والحال والاستقبال، وذكر ابن النَّاظم أنه باتِّفاق، وإنما عمل مطلقاً لأنه صار بمنزلة الفعل.

قال ابن النَّاظم[1]: «تقول هذا الضاربُ أبوه زيداً أمسِ» فتُعْمل «ضارباً» وهو بمعنىٰ المضي؛ لأنه لما كان صلة للموصول، وأغنىٰ بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنىٰ واستعمالاً؛ فأُعطي حكمه في العمل كما أُعْطي حكمه في صِحّة العطف عليه، كما في قوله تعالىٰ[2]: ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾، وقوله[3]: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحًا ۝٣ فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعًا﴾.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٣٦.

(٢) سورة الحديد ٥٧/١٨.

(٣) سورة العاديات ١٠٠/٣ ـ ٤.

قال المرادي(١): «**والحاصل أربعة مذاهب:**

ـ **الأول: أنه يعمل مطلقاً** لوقوعه موقعاً يجب تأويلُه بالفعل، وهو المشهور.

ـ **والثاني: أنَّ المنتصب بعده مُشَبَّه بالمفعول به، لأن** «أل» ليست موصولة، بل حرف تعريف، ودخولها يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف، لأنه يبعد عن الفعل، وهذا مذهب الأخفش....

ـ **والثالث: أنه لا عمل له**، والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر.

ـ **والرابع: أنه يعمل بمعنىٰ المضي خاصَّة**، وهو مذهب الرماني».

قد(٢): حرف تقليل، يكون: فعل ناقص، واسمه مستتر فيه يعود إلىٰ اسم الفاعل، نعت: خبر «يكون»، محذوف: مضاف إليه، جملة «عُرِف» نعت لـ«محذوف»، فيستحقّ: معطوف علىٰ «يكون»، العمل: مفعول «يستحق» الذي نعت للعمل، جملة «وُصِف» صلة «الذي».

وإنْ: حرف شرط، يَكُنْ: فعل الشرط، واسمه مستتر فيه، صلة: خبر «يكن»، أل: مضاف إليه، ففي المضي: متعلِّق بـ«ارتُضي»، إعماله: مبتدأ، قد ارتضي: خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٨، وشرح الأشموني ١/٥٥٦.

(٢) إعراب الألفيَّة/٩١ ـ ٩٢، وشرح المكودي ١/٤٦٦.

٤٣٢. (فَعَّالٌ)، اوْ (مِفْعَالٌ)، اوْ (فَعُولُ) ❖ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
٤٣٣. فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ❖ وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

ـ إذا قُصِد التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثي حُوِّل إلىٰ **فعّال**[1]: **غَفَّار**، **أو مِفْعَال**: **مِنْحار**، **أو فَعُول**: **ضَرُوب**، **أو فعيل**: **عَليم**، **أو فَعِل**: **حَذِر**.

ـ وقد بُنيت هذه الصيغ من اسم الفاعل الثلاثي، وذكر المرادي أنه قد بني من «أَفْعَل»، كقولك: دَرَّاك، ومِهْوان، وزَهُوق، ونذير: من: أَدْرَك، وَأَهَان، وَأَزْهَق، وأنذر، وذلك قليل.

ـ وقوله: **فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ**:

يعني أنّ هذه الأمثلة تعمل كما يعمل اسم الفاعل بالشروط التي تقدم ذكرها.

وقوله: **وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)**

فيه إشارة إلىٰ أنَّ العمل في: فعيل، وفَعِل، قليل.

وذكر المرادي ما يأتي:

ـ مذهب سيبويه جواز إعمال هذه الأمثلة الخمسة.

ـ منع أكثر البصريين ومنهم المازني والمبرِّد إعمال فعيل وفَعِل.

---

(١) توضيح المقاصد ١٩/٣، وشرح ابن عقيل ١١١/٣ ـ ١١٢، وشرح المكودي ٤٦٦/١ ـ ٤٦٧، وشرح الهواري ١٤٣/٣ ـ ١٤٦، والمقاصد الشّافية ٢٧٧/٤، وشرح ابن طولون ٤٩٨/١ ـ ٤٩٩، وأوضح المسالك ٢٥٠/٢، وإرشاد السّالك ٦٥٣/١، وشرح ابن الوردي ٤٢٧/٢، ومنهج السّالك/٣٣٢.

ـ ومنع **الكوفيون إعمال الخمسة** ؛ لأنها لما جاءت للمبالغة زادت على الفعل فلم تعمل عندهم لذلك.

وفصَّل **الجرمي**، فأجاز إعمال «فَعِل» ؛ لأنه على وزن الفِعْل، ومنع إعمال «فَعيل».

ثم قال المرادي: «والصحيحُ مذهب سيبويه، ومن وافقه لورود السَّماع بذلك نظماً ونثراً...».

ـ **مثال فَعَّال**، ما سمعه سيبويه **«أما العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»**.

وقول القُلاخ بن حزن:

أَخَا الحَرْبِ لَبّاساً إِلَيْهَا جِلَالها ❁ وَلَيْسَ بِولَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا

العسلَ: منصوب بـ«شرّاب»، جلالَها: منصوب بـ«لَبّاس».

ـ **ومثال مِفْعَال**: قول بعض العرب: **«إنه لمِنْحارٌ بَوَائِكَها»**.

بوائكها: منصوب بـ«منحار»، والبوائك جمع بائكة وهي الناقة السمينة.

وقول الكميت بن معروف:

شُمٌّ مهاوينُ أبدانَ الجزور مخا ❁ مِيصُ العشيّات لا خورٌ ولَا قُزُمُ

مهاوين: جمع مهوان، وقد نصب «أبدان».

ـ **ومثال فَعُول** قول بعضهم وهو ما حكاه الكسائي: «أنت غيوظٌ ما علمت أكباد الإبل».

وقول أبي طالب:

ضروبٌ بنصلِ السَّيفِ سوقَ سمانِها ❁ إِذَا عَدِمُوا زاداً فَإِنَّك عَاقِرُ

ـ **ومثال فَعيل: «إِنَّ الله سميعٌ دعاءَ من دعاه».**

ـ **ومثال إعمال فَعِل**، قول الشَّاعر:

حَذِرٌ أُمُوراً لَا تَضِيرُ وآمِلٌ ✤ مَا لَيْسَ مُنْجِيَه مِن الأَقْدَارِ

وقول زيد الخيل:

أَتَانِي أَنَّهُم مَزِقُون عِرْضِي ✤ جحاشُ الكِرْمِلِيْن لها فَدِيدُ

وذكر الشَّاطبي[1] أنَّ المبرّد وشيخه المازني ذهبا إلىٰ أنّ **«فَعِلاً وفعيلا» لا** يعملان، وأنّ ما استشهد به سيبويه لا حجة فيه.

وقوله: حذر أموراً ـ البيت لا يحتج به، وذكر أنّ المبرد رَوىٰ عن اللاحقي أنه صنع هذا البيت، ثم **عقَّب علىٰ ذلك بأنه نقله سيبويه وهو ثقة، ثبت في النقل، لا ينقل إلَّا عن مثله كالخليل ويونس وأبي الخطاب وأبي زيد وأشباههم.**

وقال الأشموني[2]: **«أنشده سيبويه، والقدْح فيه من وَضْع الحاسدين».**

ـ فَعّال[3]: مبتدأ، وسوَّغ الابتداء به كونه عَلَماً علىٰ مثال خاصّ. أو مفعال أو فعول: معطوفان علىٰ «فَعّال».

في كثرة عن فاعل: متعلّقان بـ«بديل»، بديل: خبر المبتدأ، وما عُطِف عليه.

قال الأزهري: «وأفرد الخبر إمَّا علىٰ حَدّ قوله[4]: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ

---

(١) المقاصد الشَّافية ٤/٢٨٨، وانظر شرح المكناسي ٢/١٥٢ ـ ١٥٣.

(٢) شرح الأشموني ١/٥٥٩.

(٣) إعراب الألفيَّة/٩٢، وشرح المكودي ١/٤٦٨.

(٤) سورة التحريم ٦٦/٤.

ظَهِيرٌ ﴾ أو مراعاة للعطف بأو» .

ـ فيستحقّ: فعل مضارع ، وفاعله مستتر يعود إلىٰ أحد المتعاطفات بـ«أو» ، ما: موصول ، في محل نصب مفعول به ، له: صلة «ما» .

ـ من عمل: ـ ذكر المكودي أنه متعلّق بالاستقرار المتعلّق به الخبر .

ـ وعند الأزهري أنّ صوابه المتعلّق بالصِّلَة .

ـ وفي فعيل: متعلّق بـ«قلَّ» ، قلَّ: ماض ، ذا: فاعله ، وتابعه محذوف ، وفَعِل: معطوف علىٰ «فعيل» .

٤٣٤. وَمَا سِوَىٰ الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ❊ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

٤٣٥. وَانْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ ❊ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِ

٤٣٦. وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ ❊ كَـ«مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ»

ـ ما سوىٰ المفرد هو المثنّىٰ والجمع(١): الضاربان ، الضاربتان ، الضارِبين ، الضُّرّاب ، الضوارب ، الضاربات ، حكمها جميعاً حكم المفرد في العمل ، والشّروط التي تقدّم ذكرها مثال ذلك:

هذان الضاربان زيداً .

هؤلاء القاتلون بكراً .

---

(١) شرح ابن عقيل ١١٦/٣ ـ ١١٧ ، وتوضيح المقاصد ٢٥/٣ ـ ٢٧ ، وشرح الهواري ١٤٦/٣ ـ ١٥٠ ، وشرح ابن طولون ٥٠٠/١ ـ ٥٠٢ ، وشرح المكودي ٤٦٨/١ ـ ٤٧٠ ، والمقاصد الشّافية ٢٩٣/٤ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/٢ ـ ٢٥٦ ، وإرشاد السَّالك ٦٥٦/١ ، ومنهج السَّالك/٣٣٥ .

ومنه قول العجاج:

أوالفاً مَكّةً من وُرْق الحَمِي

وقوله طرفة:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُم فِي قَومِهِم ❁ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيرُ فُخُرْ

أعمل «غفر» جمع غفور، فنصب به المفعول «ذنبهم».

❁ وفي البيت الثاني ذكر أنه يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلىٰ ما يليه من مفعول.

وقوله: «بذي الإعمال» احترز به من المراد به المضيّ، فإنه يُضاف وجوباً كإضافته إلىٰ الجوامد.

ـ وفُهِم من تقديمه النَّصب أنَّه أَوْلَىٰ، وهو ظاهر كلام سيبويه، وعند الكسائي هما سواء.

ـ **قال المرادي:** «قيل: والذي يظهر أنَّ الإضافة أَوْلَىٰ الوجهين، وقرئ قوله تعالىٰ[1]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ بالإضافة والجرّ: بالغُ أمرِه، وبالتنوين والنصب «**بالغٌ أمره**».

ـ ومن أمثلة ذلك: هذا ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيداً.

فإذا كان له مفعولان وأضفته إلىٰ أحدهما نصبت الآخر، تقول:

هذا معطي زيدٍ درهماً.

---

(١) سورة الطلاق ٣/٦٥. قراءة حفص والمفضّل عن عاصم وجماعة عن أبي عمرو وغيرهم: بالغُ أمرِه، علىٰ الإضافة، من إضافة اسم الفاعل إلىٰ المفعول. وقرأ باقي السبعة «بالغٌ أَمْرَهُ» بالرفع والتنوين، ونصب أمره علىٰ الأصل إعمال اسم الفاعل. انظر كتابي معجم القراءات ٩/٥٠٢.

ومعطي درهمٍ زيداً.

قال المرادي: «ويعني بقوله «تلو» المفعول الذي يليه، فلو فصل تعين نصبه نحو[1]: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾.

وقد أُضيف مع الفصل في قراءة من قرأ[2]: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾.

وقوله: **وهو لنصبِ ما سواه مقتضٍ**.

مثال ذلك: زيد معطي عمرٍو درهماً، ومعلمُ خالدٍ عمراً فاضلاً.

وذكر المرادي أنَّ اسم الفاعل بمعنى المضي إذا أُضيف واقتضى مفعولاً آخر نحو: معطي زيداً درهماً أمسِ. نصب بفعل مضمر عند الجمهور، وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي.

وقوله: **وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ**:

إذا جَرَّ اسمُ الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجرُّ على اللفظ، والنَّصبُ على المحل، وشمل جميع التوابع.

واختُلف في الناصب له، فقيل: اسم الفاعل المضاف، وقيل: بفعل مضمر، وهو مذهب سيبويه.

وذكر المكودي أنَّ كلام النَّاظم محتمل للمذهبين؛ إذ لم يَنُصَّ على ناصبه،

---

(١) سورة البقرة ٢/٣٠.

(٢) سورة إبراهيم ١٤/٤٧، وهذه قراءة الجمهور على إضافة «مخلف» إلى «وعده» ونَصْب «رسله»، رسله: مفعول أول، وعده: مفعول ثان، وإضافة «مخلف» إلى «وعده» اتِّسَاع، والأصل مخلف رسلَه وعدَه، ولكن ساغ هذا لما كان كلّ واحد منهما مفعولاً. انظر كتابي معجم القراءات ٤/٥١٨.

لكنه صَرَّح في شرح الكافية[1] بأنه محمول على الموضع، وأنّ ناصبه اسمُ الفاعل المذكور.

وذكر ابن النَّاظم أنه بالعطف، وعلى إضمار «يبتغي» فيما مثّلَه.

ـ ومَثّل لذلك بقوله: كـ«**مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ**».

ـ كمبتغي: خبرٌ مقدَّم، جاهٍ: مضاف إليه، مالاً: معطوف على موضع جاه، مَن: مبتدأ وهو موصول، وصلته: نهض.

ـ ومنه قول الأعشى ميمون:

الوَاهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وعَبْدَهَا ❊ عُوذاً تزجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالُهَا

عبدَها: رُوي بالجرِّ والنَّصب تبعاً للفظ الاسم الذي أُضيف إليه اسم الفاعل أو محلّه.

وقول الشاعر:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ لِحَاجَتِنَا ❊ أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مخراق

قوله: أو عبدَ رب، عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل، ويجوز الجرّ بالعطف على اللفظ.

وقال ابن النَّاظم[2]: «وإن كان اسم الفاعل غير صالح للعمل كان نَصْبُ التابع على إضمار فعل، وذلك نحو قوله تعالى[3]: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾، والتقدير: وجعل الشمس والقمر حسباناً، هذا إذا لم يُرَدْ

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٤٧/٢، وشرح المكودي ٤٧٠/١.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٦٥ ـ ١٦٦.

(٣) سورة الأنعام ٩٦/٦، وانظر شرح الهواري ١٥٠/٣، وشرح المكناسي ١٥٣/٢ ـ ١٥٤.

بجاعل الليل حكاية الحال».

ـ وما(١): اسم موصول مبتدأ، سوىٰ: صلتها، المفرد: مضاف إليه، مثلَه: مفعول ثان بـ«جُعِلْ» مقدَّم عليه. جُعل: ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه، في الحكم: متعلِّق بـ«جُعِل»، والشروط: معطوف علىٰ «الحكم»، حيثما: ذكر المكودي أنه متعلِّق بـ«جُعِل»، وعلىٰ هذا «ما» زائدة، جملة «عَملْ في موضع جرّ بإضافة «حيثُ» إليها، وجملة «جُعِل» وما بعدها في موضع رفع خبر «ما» المبتدأ في أول البيت.

قال الأزهري: «والتقدير حيثما عَمِل ما لسوىٰ المفرد فهو قد جُعِل مثل المفرد في الحكم والشروط».

ـ انصب: فعل أمر، بذي: متعلِّق بالفعل قبله، الإعمال: مضاف إليه، تِلْواً: مفعول «انْصب»، واخفض: فعل أمر معطوف علىٰ «اخفض»، وحُذِفَ معموله ومتعلّقه المماثلين لمعمولي «انصب».

والتقدير: واخفض بذي الإعمال تِلْواً. ويجوز علىٰ قول الفارسي أن يقال: إنَّ انصب واخفض تنازعاها؛ **لأنه يجيز أن يتنازع العاملان معمولاً توسطهما**.

قال الأزهري: «وتقدَّم أن مذهب الناظم خلافه».

وهو: مبتدأ، لنصب: متعلق بـ«مقتضي»، ما: اسم موصول مضاف إليه، سواه: صلة «ما»، مقتضي: خبر المبتدأ، والتقدير: وهو مقتض لنصب الذي استقرّ سواه. وحَذْفُ الياء أولىٰ من إثباتها لمقابلة «واخفضِ» في صدر البيت، وقد أثبتت في غالب النسخ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٢، وشرح المكودي ١/٤٦٨، ٤٧٠.

ـ واجرر، وانصب: فعلا أمر تنازعا «تابعَ» فعمل فيه النصب لقربه، وعمل «اجرر» في ضميره، ثم حذف لأنه فضله، الذي: مضاف إليه. انخفض: صلة «الذي»، كمبتغي: الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك...... مبتغي: خبر مقدَّم، وفاعله مستتر.

ـ جاهٍ: مضاف إليه من إضافة الوصف إلىٰ مفعوله، مالاً: منصوب بإضمار وصف مَنْوِيّ أو فعل، أو هو معطوف علىٰ محل «جاه». من: موصول مبتدأ مؤخّر، وجملة: نهضْ: صلة (من)، والتقدير: وذلك كقولك الذي نهض مبتغي جاهٍ ومالاً.

٤٣٧. وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لِاسْـمِ فَاعِـلِ ❊ يُعْطَىٰ اسْمَ مَفْعُـولٍ بِـلَا تَفَاضُـلِ

٤٣٨. فَهْـوَ كَفِعْـلٍ صِيـغَ لِلْمَفْعُـولِ فِـي ❊ مَعْنَـاهُ كَـ«الْمُعْطَىٰ كَفَافاً يَكْتَفِـي»

٤٣٩. وَقَدْ يُضَـافُ ذَا إِلَىٰ اسْـمٍ مُرْتَفِعْ ❊ مَعْنىً كَـ«مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ»

ـ يعني[1] أن اسم المفعول يعمل عَمَلَ اسم الفاعل، بالشروط السَّابقة التي ذُكِرت في اسم الفاعل إذا كان للحال والاستقبال. بشرط الاعتماد، وإذا كان صلة لـ«أل» عمل مطلقاً.

تقول:

ـ أمضروب الزيدان الآن أو غداً.

(١) شرح ابن عقيل ٣/١٢١ ـ ١٢٢، وتوضيح المقاصد ٣/٢٧ ـ ٢٨، وشرح الأشموني ١/٥٦٤، وشرح المكودي ١/٤٧١ ـ ٤٧٢، وشرح ابن النَّاظم/١٦٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٣١٤، ٣١٦، وشرح الهواري ٣/١٥٠ ـ ١٥٢، وشرح ابن طولون ١/٥٠٢ ـ ٥٠٣، وإرشاد السَّالك ١/٦٦١، ومنهج السَّالك/٣٤١.

ـ جاء المكرَمُ أبوهما الآن أو غداً أو أمسِ.

ـ وحكم اسم المفعول في المعنىٰ والعمل كحكم الفعل المبني للمفعول، نحو: مضروب: فإنه يعمل عمل «ضُرِب»، فيرفع نائب الفاعل.

تقول: زيد مُكْرَمٌ أبوه.

كما تقول: زيد أُكْرِمَ أبوه.

وإنْ كان من متعدٍّ إلىٰ اثنين أو ثلاثة رفع واحداً، ونصب ما عداه، ومَثّل للمتعدي إلىٰ اثنين بقوله: كَـ«الْمُعْطَىٰ كَفَافاً يَكْتَفِي».

قال المرادي: «فـ«أل» موصولة، ومُعْطَىٰ: صلتها، وهي مبتدأ، ويكتفي: خبره، وَأَوَّل مفعولي (المُعْطَىٰ) ضمير «أل»، وثانيهما: كفافاً، واستتر الأول لنيابته عن الفاعل».

* **وفي البيت الثالث:** ذكر أنّ اسم المفعول يجوز أن يُضاف إلىٰ ما كان مرفوعاً به، تقول:

ـ هذا مَضْروبٌ العبدُ: بالرفع نيابة عن الفاعل.

ـ هذا مضروبُ العبدِ: بالجر لأنك أسندت المفعول إلىٰ ضمير المبتدأ.

وبالنصب أيضاً علىٰ التشبيه بالمفعول به،

كذا عند المرادي.

ومَثّل لذلك بقوله: كَـ«**مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ**».

أي: الورعُ محمودُ المقاصد، اسم المفعول من المتعدِّي إلىٰ واحد، يلحق

بالصِّفة المشبهة في رفع السببي، ونَصْبه وجَرِّه كما مَثّل.

قال ابن عقيل: «الورعُ محمودٌ مقاصده، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: مررت برجلٍ ضاربِ الأب زيداً. تريد: ضاربٍ أبوه زيداً».

وقال المكودي: «يعني أنّ اسم المفعول انفرد بجواز إضافته إلىٰ ما هو مرفوع معنىً كقولك: زيد مَكْسُوُّ العبدِ، وأصله: مكسوٌّ عَبْدُه...».

ـ وكلٌّ[1]: مبتدأ، ما: نكرة ناقصة، أو معرفة ناقصة مضاف إليه، كذا عند الأزهري.

ـ قُرِّر: صفة لـ«ما»، أو صِلَة لها، لاسم: متعلّق بـ«قُرِّر»، فاعل: مضاف إليه.

ـ يُعْطَىٰ: مضارع أَعْطَىٰ المتعدِّي لاثنين، مفعوله الأول مستتر فيه مرفوع علىٰ النيابة عن الفاعل يعود إلىٰ «كل».

ـ اسم: مفعوله الثاني، مفعول: مضاف إليه.

ـ بلا تفاضُل: متعلِّق بـ«يُعْطىٰ»، وجملة يُعْطىٰ: خبر لـ«كُلّ»، والعائد من جملة الخبر إلىٰ «كل» الضمير المستتر في «يُعطىٰ».

ـ بلا تفاضل[2]: **ذكر ابن طولون أنه تتميم للبيت، ويمكن الاستغناء عنه لولا هذا.**

ـ فهو: مبتدأ، كفعل: خبر، صِيغ: نعت (فعل)، للمفعول: متعلِّق بـ«صيغ».

ـ في معناه:

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٢ ـ ٩٣، وشرح المكودي ١/٤٧٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٣١٦.

(٢) شرح ابن طولون ١/٥٠٣.

قال الشَّاطبي[١]: خبر بعد خبر.

وقال المكودي: في موضع الحال من الضمير في «صيغ».

قال الأزهري: **يجوز أن يكون متعلّقاً بالكاف لما فيها من معنىٰ التشبيه.**

ـ كالمعطىٰ: الكاف جارة لقولٍ محذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كقولك... نائب الفاعل: هو المفعول الأول، كفافاً: المفعول الثاني، وجملة «يكتفي» خبر المبتدأ.

ـ وقد: قيل للتحقيق. ذكره ابن طولون والمكودي، وذكر غيرهما أنها للتقليل، يُضاف: مبني للمفعول، ذا: اسم إشارة نائب عن الفاعل، إلىٰ اسم: متعلّق بـ«يُضاف»، مرتفع: نعت، كمحمود: أي: وذلك كقولك.... فهي خبر مبتدأ محذوف، ومحمود خبر مقدَّم، المقاصد: مضاف إليه، الورع: مبتدأ مؤخّر.



(١) المقاصد الشَّافية ٤/٣١٦.

٣٣ ـ أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

٤٤٠. (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّىٰ ✤ مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ«رَدَّ رَدَّا»

ـ لما ذكر حكم المصدر واسم الفاعل واسم المفعول في الإعمال أَخَذَ في بيان كيفية بناء المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين، وقدَّم المصدر لأنه قدَّمه عند ذكر إعماله علىٰ اسم الفاعل والمفعول. كذا عند أبي حيّان.

ـ وأبنية مصادر الثلاثي كثيرة، واقتصر هنا علىٰ الغالب(١).

وذكر في هذا البيت أنَّ مصدر الفعل الثلاثي المتعدِّي يأتي علىٰ «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين. وشمل قوله: «الْمُعَدَّىٰ/ مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ».

ـ فَعَل، وفَعِل: نحو: **ضَرَب ضَرْباً، وفَهِم فَهْماً.**

قال المرادي: «وظاهره أنَّه مقيس فيهما بلا قيد»، وعند ابن عقيل: زعم بعضهم أنه لا ينقاس وهو غير سديد.

ـ **والمعتلّ الفاء**، نحو: وَعَد وَعْداً. وَزَنَ وَزْناً.

ـ **والمعتلّ العين**، نحو: باعَ بَيْعاً، وقالَ قَوْلاً، سَاقَ سَوْقاً.

---

(١) شرح المكودي ٤٧٣/١، وتوضيح المقاصد ٢٩/٣، وشرح ابن عقيل ١٢٣/٣، وشرح ابن طولون ٣/٢، وشرح الأشموني ٥٦٦/١، وشرح ابن النَّاظم/١٦٧، وشرح الهواري ١٥٣/٣ **«وأمّا الثلاثي فمصادره كثيرة متشعبة لا تنحصر بالقياس، ولا تُضْبَطُ إِلَّا بالسَّماع، والمقيس منها قليل»**، والمقاصد الشَّافية ٣٢٤/٤، وإرشاد السَّالك ٦٦٣/١، ومنهج السَّالك/٣٤٢.

ـ **والمعتلّ اللام**، نحو: رَمَىٰ رَمْياً، وغَزَا غَزْواً.

ـ **والمضعّف**، ومثاله الذي خَتَم به البيت: «رَدَّ رَدّاً».

ـ فَعْلٌ[1]: خبر مُقَدَّم، قياسُ: مبتدأ، من ذي: في موضع الحال من «مصدر».

قال المكودي: ويجوز أن يكون «فَعْلٌ» مبتدأً، وقياس: خبر؛ لأن فَعْلاً معرفة بالعلميّة.

وذكر **الأزهري** أنَّ «من ذي» الظاهر فيه أنه حال من الفعل المعدَّىٰ.

كردَّ: خبر لمبتدأ محذوف، وذلك كقولك: رَدّ... ردّاً: مفعول مُطْلق مُؤَكّد لعامله.

٤٤١. وَ(فَعِـلَ) الـلَّازِمُ بَابُـهُ (فَعَـلْ) ❊ كَـ«فَرِحٍ» وَكَـ«جَوىً» وَكَـ«شَلَلْ»

ـ ذكر في هذا البيت القسم الثاني من الفعل اللازم المكسور العين، وقياس مصدره علىٰ «فَعَل»، بفتح العين، ويستوي في ذلك[2]:

ـ **الصحيح**: فَرِح فَرَحاً، أَشِرَ: أَشَراً، أَسِف: أَسَفاً.

ـ **والمعتلّ اللام**: جَوِي: جَوَىً، وعَمِيَ: عَمَىً.

ـ **والمضاعَف**: نحو: شَلِل: شَلَلاً، قَطِط: قَطَطاً. والقَطُّ: القَطْع.

ـ **وقال المرادي**: «أطلق النَّاظم في «فَعِل» اللازم، وينبغي أن يقيَّد بألَّا يكون

---

(١) شرح المكودي ١/٤٧٣، وإعراب الألفيّة/٩٣.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٩ ـ ٣٠، وشرح المكودي ١/٤٧٣ ـ ٤٧٤، وشرح الأشموني ١/٥٦٦، وأوضح المسالك ٢/٢٦٠، وشرح ابن طولون ٢/٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٢٦ ـ ٤٢٧، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٤.

لوناً؛ لأن «فُعْلَة» هو الغالب فيه كالشُّهلَة والسُّمْرَة».

وذكر مثل هذا الأشموني، وأمثلته: نحو: سَمِر: سُمْرَة، وشَهِب: شُهْبَةً، وَكَهِب: كُهْبَة، والكُهْبة لونٌ بين الزُّرقة والحُمْرة.

ـ واستثنىٰ ابن هشام في التوضيح ما دَلَّ علىٰ حرفة أو ولاية، فقياسُه الفِعالة، كَوَلِي عليهم وِلَايَة».

ـ فَعِلَ[1]: مبتدأ، اللَّازِمُ: نعتٌ له، بابُه: مبتدأ ثانٍ، فَعَلْ، خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول. كفَرِحٍ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، أي: وذلك كقولك: فَرِح، وكَجَوىٰ وكَشَلَل: عطف علىٰ ما قبلهما.

٤٤٢. وَ(فَعَـلَ) الـلَّازِمُ مِثْـلَ «قَعَـدَا»	لَـهُ (فُعُـولٌ) بِـاطِّرَادٍ كَـ«غَدَا»
٤٤٣. مَـا لَـمْ يَكُـنْ مُسْتَوْجِباً (فِعَـالَا)	أَوْ (فَعَلَانـاً) -فَـادْرِ- أَوْ (فُعَـالَا)

ـ **يعني أنَّ «فَعَلَ» اللازمَ يأتي مصدره علىٰ[2] «فُعُول»**.

ـ ويستوي في ذلك **الصحيح**: نحو: قَعَدَ قُعُوداً، وَجَلَس جُلُوساً، وبَكَر بُكُوراً.

والمعتلّ العين: نحو: حال حُؤُولاً، غَابَتِ الشَّمس غُيُوباً.

والمعتلّ اللام: نحو: غَدَا غُدوّاً، وَسَمَا سُمُوّاً.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٧٣ ـ ٤٧٤، وإعراب الألفيَّة/٩٣.

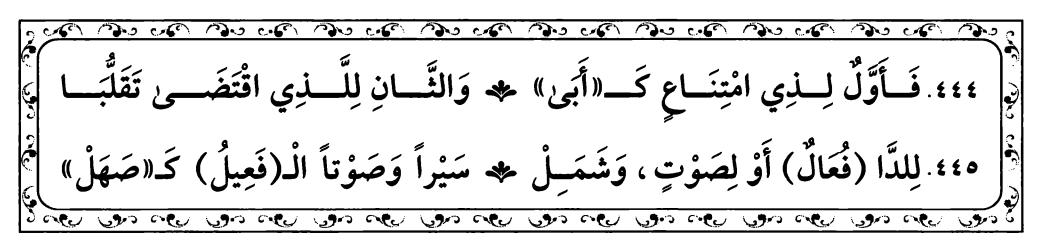
(٢) توضيح المقاصد ٣/٣٠، وشرح المكودي ١/٤٧٤ ـ ٤٧٥، وشرح ابن طولون ٢/٤، وشرح الهواري ٣/١٥٤ ـ ١٥٥، وشرح ابن النَّاظم/١٦٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٣٠، وشرح ابن الوردي ٢/٤٣٦، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٥، ومنهج السَّالك/٣٤٢.

والمعتلّ الفاء: وقف وُقُوفاً، وَضَح الأمر وُضُوحاً،
وَجَبَ وجوباً.

ـ واطِّراد «فُعُول» في «فَعَل» اللازم مشروطٌ بألَّا يكون مُسْتَوْجِباً لأحد الأوزان المذكورة في البيت الثاني، وهي: فِعَالاً، أو فَعَلاناً، أو فُعالا، فهذه ثلاثة، وسيذكر بعد ذلك وَزْناً رابعاً فمتىٰ استوجب «فَعَل» اللازم واحداً منها لم يأتِ مصدرُه علىٰ «فُعُول» إلَّا نادراً. كذا عند المرادي.

ـ فَعَلَ[1]: مبتدأ، اللازمُ: نعت له، مثلَ: منصوب علىٰ الحال من الضمير المستتر في اللازم، ويجوز أن يكون مفعولاً بفعل محذوف تقديره: «أعني». فُعُول: مبتدأ، خبره في «له»، والجملة خبر المبتدأ، باطّراد: في موضع الحال من «فُعُول».

ـ ما: مصدريّة ظرفيَّة، مُسْتَوْجِباً: خبر «يَكُنْ»، فِعالاً: مفعول بـ«مُسْتَوْجباً»، أو فَعَلاناً أو فُعالا: معطوفان علىٰ «فِعالا».


٤٤٤. فَـأَوَّلٌ لِـذِي امْتِنَـاعٍ كَـ«أَبَىٰ» ❊ وَالثَّـانِ لِلَّـذِي اقْتَضَـىٰ تَقَلُّبَـا
٤٤٥. لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمِـلْ ❊ سَيْراً وَصَوْتاً الْـ(فَعِيلُ) كَـ«صَهَلْ»

ـ **الأوَّل**[2]: مما ذكره في البيت المتقدِّم قوله: «فِعالا» بكسر الفاء، وهو مقيس فيما دلَّ علىٰ امتناع، نحو: أَبىٰ[3] إباءً، ونَفَر نِفاراً، وفَرَّ فِراراً، وشَرَد شِراداً.

(١) شرح المكودي ١/٤٧٤ ـ ٤٧٥، وإعراب الألفيَّة/٩٣.

(٢) شرح المكودي ١/٤٧٦ ـ ٤٧٧، وتوضيح المقاصد ٣/٣٠ ـ ٣١، وشرح ابن طولون ٢/٤ ـ ٥، وشرح ابن عقيل ٣/١٢٤ ـ ١٢٥، وشرح الهواري ٣/١٥٥، وشرح ابن النَّاظم/١٦٧، وأوضح المسالك ٢/٢٦١، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٣١ ـ ٣٣٣، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٦، ومنهج السَّالك/٣٤٣.

(٣) نقل المكناسي عن زوائد أبي إسحاق أنَّ تمثيله اللازم بـ«أبىٰ» مشكل؛ فإنه متعدٍّ، ويمكن أن يكون=

ـ **والثاني**: يعني به «**فَعَلاناً**» والذي ذكر فيه أنه اقتضىٰ تقلُّباً واضطراباً، نحو: **لَمَعَ: لَمَعاناً، وجَال: جَوَلَاناً، وَغَلَتِ القِدْرُ: غَلَياناً، وَنَزَا: نَزَوَاناً**.

ـ **والثالث**: ما ذكره في البيت الثاني وهو وزن «**فُعال**»، وهو مصدر **مُطَّرد في** «**فَعَل**» الدال علىٰ الدَّاء والمرض نحو: **سَعَلَ سُعَالاً، وزَكَمَ زُكَاماً، وَمَشىٰ بطنه مُشاءً. والصَّوْت: نحو: رغا البعير رُغاءً، ونعق نُعاقاً، ونبح نُباحاً**.

ـ **والوزن الرابع: وهو «فَعيل»** ويكون للسَّيْر والصَّوْت:

ـ السَّيْر نحو: ذَمَل ذَميلاً، رَسَمَ رَسِيماً، رَحَلَ رَحِيلاً.

ـ الصَّوْت نحو: صَهَل صهيلاً، نَعَبَ نَعيباً، نَعَق نعيقاً.

ـ وهذا معنىٰ قوله: «**وَشَمِـلْ/ سَيْراً وَصَوْتاً الْـ(فَعِيلُ) كَـ«صَهَلْ»**».

ـ فأولٌ[1]: مبتدأ، وسوَّغ الابتداء به كونُه نَعْتاً لمحذوف، وتقديره: فُعَال أول، لذي: خبر المبتدأ، امتناع: مضاف إليه، كَأَبىٰ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، والتقدير: وذلك كأبىٰ.

والثاني للذي: مبتدأ وخبر، وحُذِفَت الياء من الثاني[2] اكتفاء بالكسرة.

ـ اقتضىٰ: فعل وفاعل، تقلُّبا: مفعول للفعل «اقتضىٰ»، والجملة صلة «الذي».

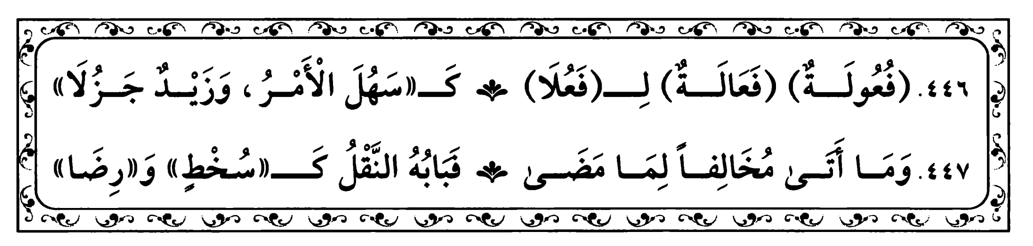
ـ للدَّا: بالقصر للضرورة، وهو خبر مقدَّم، فُعال: بضم الفاء: مبتدأ مؤخّر أو لصوت: معطوف علىٰ «للدَّا».

= عنده مما يُسْتعمل لازماً ومتعدّياً فمثّل بأحد الاستعمالين ٢٠/١٥٥.

(١) إعراب الألفية/٩٤، وشرح المكودي ١/٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٢) عند ابن طولون «والثاني» بإثبات الياء ٢/٥.

ـ شمل: بفتح الميم لغة، والأفصح كسرها، وهو فعل ماضٍ، سيراً: مفعول «شمل» مقدَّم على فاعله، وصوتاً: معطوف على «سيراً»، الفعيلُ: فاعل «شمل» كصهل: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كصهل.



٤٤٦. (فُعُولَـةٌ) (فَعَالَـةٌ) لِـ(فَعُلَا) ❊ كَـ«سَهُلَ الأَمْـرُ، وَزَيْـدٌ جَـزُلَا»

٤٤٧. وَمَـا أَتَـى مُخَالِفـاً لِمَـا مَضَـى ❊ فَبَابُهُ النَّقْلُ كَـ«سُخْطٍ» وَ«رِضَا»

ـ فُعُولةٌ وفَعَالةٌ مُطَّردان في مصدر «فَعُل»، نحو[1]:

سَهُل سُهُولة، صَعُبَ صُعُوبة، عَذُبَ عُذُوبة، جَزُل جَزَالَةً، نَظُفَ نظافَةً، ضَخُمَ ضَخَامَةً، فَصُحَ فَصَاحَةً.

ـ **وقال بعضهم**: «فُعولة» غير مقيس، وذكر ابن هشام أنّ بابه النقل، ولا يكون «فَعُل» إلَّا لازماً، وهذا حال الباب الخامس من أبواب الثلاثي.

ـ **قال الشَّاطبي**: «والفَعَالة في باب «فَعُل» أكثر وَأَعَمُّ من الفُعُولة وإنْ كان الفُعُولة كثيراً فيه.

ـ يعني أنَّ ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعاً من العرب، وفُهِم منه أنَّ جميع ما تقدَّم من المصادر مقيس، وفُهِم منه أيضاً أنَّ بعض مصادر الثلاثي، أَتَتْ على غير قياس. كذا عند المكودي.

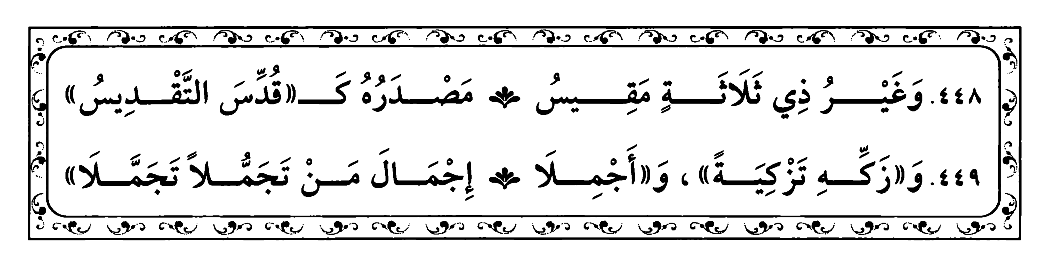
وذكر مصدرين: سُخْط: وهو مصدر: سَخِط، وقياسه: سَخَط، بفتح الخاء.

(١) شرح المكودي ١/٤٨٧ ـ ٤٧٩، وتوضيح المقاصد ٣/٣١ ـ ٣٢، وشرح ابن عقيل ٣/١٢٦، وأوضح المسالك ٢/٢٦١، وشرح ابن طولون ٢/٦، وشرح الهواري ٣/١٥٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٣٦ ـ ٣٣٧، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٦ ـ ٦٦٧، ومنهج السَّالك/٣٤٣ ـ ٣٤٤.

رِضا: وهو مصدر: رَضِيَ، وقياسه: رَضَا، بفتح الراء.

ـ فُعُولة[1]: مبتدأ، فَعَالةٌ: معطوف عليه بحذف حرف العطف، لـ: فَعُلَا: خبر المبتدأ، كَسَهُل الأمرُ: الجملة مقولة لمحذوف مجرور بالكاف في موضع رفع خبر المبتدأ، والتقدير: وذلك كقولك: سهل الأمر، زَيْدٌ: مبتدأ، جَزُلا: خبر المبتدأ.

ـ ما: اسم شرط مبتدأ، أتى: فعل الشرط في محل جزم، وهو وفاعله خبر عن «ما»، مخالفاً: حال من فاعل «أتى»، لما: متعلّق بـ«مخالفاً»، مضى: صلة «ما»، وجملة «بابه النقل» في محل جزم جواب الشرط، كسُخْطٍ: خبر لمبتدأ محذوف: وذلك كقولك سخط.



٤٤٨. وَغَيْـــرُ ذِي ثَلَاثَـــةٍ مَقِـــيسُ ❁ مَصْــدَرُهُ كَــ«قُدِّسَ التَّقْــدِيسُ»

٤٤٩. وَ«زَكِّــهِ تَزْكِيَــةً»، وَ«أَجْمِــلَا ❁ إِجْمَــالَ مَــنْ تَجَمُّــلاً تَجَمَّــلَا»

لما فرغ من بيان مصادر الثلاثي شرع في بيان مصادر ما زاد على الثلاثة.

ـ **وقوله: وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ**[2]:

أي: كل فعلٍ زاد على ثلاثة فله مصدر مقيس، لا يتوقف في استعماله على سماع، وشمل قوله: على الرُّباعي، نحو: دحرج، والمزيد على الرباعي نحو:

---

(١) شرح المكودي ١/٤٧٨ ـ ٤٧٩، وإعراب الألفيَّة/٩٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٣٢، وشرح المكودي ١/٤٨٠ ـ ٤٨١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨، وشرح ابن طولون ٢/٨، وأوضح المسالك ٢/٢٦٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٤٢، وشرح الهواري ٣/١٥٧ ـ ١٥٨، وشرح ابن النَّاظم/١٦٨، وشرح الأشموني ١/٥٦٨، وشرح ابن الوردي ٢/٤٣٩، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٧ ـ ٦٦٩، ومنهج السَّالك/٣٤٥.

احرنجم، والمزيد على الثلاثي، نحو: استخرج، وأكرم، وكرَّم.

ـ وبدأ بصيغة «فَعّل» مُضَعَّف العين صحيح اللام، ومصدره: تَفْعِيل، نحو: قَدَّس تقديساً، وكلَّم تكليماً، وعَلَّم تَعْلِيْماً.

ـ **واشتمل البيت الثاني على ثلاثة أفعال ومعها مصادرها، وكلها من الثلاثي المزيد:**

١ ـ زَكِّ: أمر من «زكَّى»، ومصدره: تزكية، ونمَّى: تنمية، وندر مجيئه على تفعيل، ومنه قوله:

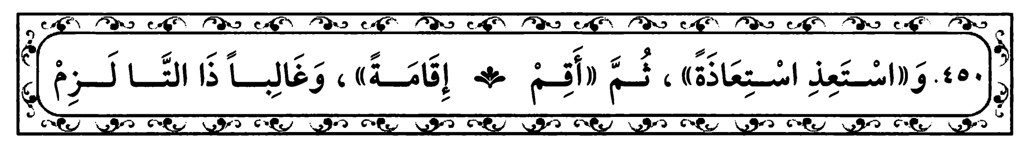
بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيّا ❊ كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِياً

٢ ـ أَجْمِلْ: أمر من «أَجْمَلَ»، ومصدره: إِجْمال، وَأَكْرَم إِكْراماً.

٣ ـ تجمَّلَ: ماض مصدره على: تفعُّل، نحو: تكلَّم تكلُّماً، تعلَّمَ تعلُّماً.

ـ غيرُ[1]: مبتدأ، مقيسُ: خبره، مصدره: نائب فاعل بـ«مقيس»، أو مقيس: خبر مقدَّم، مصدره: مبتدأ، والجملة خبر المبتدأ.

ـ زكِّه: وما بعده معطوف على البيت قبله، وهو: قدّس التقديسُ، من: صلتها «تجمّلا». أجملا: فعل أمر، والألف بدل من النون الخفيفة. إجمال: مفعول مطلق.



٤٥٠. وَ«اسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً»، ثُمَّ «أَقِمْ ❊ إِقَامَةً»، وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ

ـ قوله: **اسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً**[2]، أصل استعاذ: اسْتَعْوَذَ، على وزن: اسْتَفْعَل.

(١) شرح المكودي ١/٤٨٠ ـ ٤٨١، وإعراب الألفيَّة/٩٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٣٢ ـ ٣٣، وشرح المكودي ١/٤٨١ ـ ٤٨٢، وشرح ابن طولون ٢/٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٢٩ ـ ١٣٠، وشرح الأشموني ١/٥٦٩، وأوضح المسالك ٢/٢٦٢، وشرح الهواري ٣/١٥٨ ـ ١٥٩، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٨، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٤٧، وشرح=

وقياس مصدره: اسْتِعْوَاذ، فأُعِلَّت الواو، فنقلت حركتها إلىٰ ما قبلها، وقلبت الواو ألفاً، واجتمع ألفان: استعااذ، ثم حُذِفَت الألفُ الزّائدة عند الخليل وسيبويه، ووزنه: استفعلة.

وبدلُ العين عند الأخفش والفرّاء هو المحذوف، ووزنه: اسْتِفالَة، فصار: استعاذ ثم أتىٰ بالتاء عِوَضاً عن المحذوف.

ومثله: استعاذ: استعاذةً، واستبان: استبانة.

ـ أَقِمْ إِقَامَةً:

أصل: أقم أقومْ كأكرِمْ، فلما اعتلت الواو ألفاً فاجتمع ألفان، إقوام: إقاام، حُذِفَ أحد الألفين علىٰ الخلاف المتقدّم فَصَار إقام، ثم أتىٰ بالتاء عِوَضاً من الألف المحذوفة، فصار «إقامة»، ومثله: أجاز إجازة، وأباد إبادة.

ـ وقوله: **وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ:**

إشارة إلىٰ أنَّ التاء قد تُحْذَفُ نحو: استقام استقاماً، وظاهر كلام سيبويه جواز الحذف، وعند ابن عصفور لا يجوز الحَذْف إلَّا حيث ورد.

قال الفرّاء: «لا يجوز إلَّا إذا كانت الإضافة عوضاً من التاء نحو[1]: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وحكىٰ الأخفش: أراء إراءً، وأجاب إجاباً.

ـ اسْتَعِذْ[2]: فعل أمر، استعاذة: مفعول مطلق مؤكد لعامله، أقم: فعل أمر، إقامة: مفعول مطلق، غالباً: حال من الضمير في «لَزِم»، ذا: مبتدأ، التاء: مبتدأ ثان،

= ابن الوردي ٢/٤٤٠، ومنهج السَّالك/٣٤٦.

(١) سورة الأنبياء ٢١/٧٣، وسورة النور ٢٤/٣٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/٩٥، وشرح المكودي ١/٤٨٢.

لزم: الجملة خبر الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن «ذا»، وعند المكودي: ذا: مبتدأ، لزم خبره، والتاء مفعول مقدَّم.

٤٥١. وَمَـا يَلِـي الْآخِـرُ مُـدَّ وَافْتَحَـا ❊ مَعْ كَسْـرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا=

٤٥٢. =بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ«اصْطَفَىٰ»، وَضُمَّ مَا ❊ يَرْبَـعُ فِـي أَمْثَـالِ: «قَـدْ تَلَمْلَمَـا»

ـ ضُبط: الآخر: بالضم، وعند بعضهم ضُبط بالفتح.

ـ قال[1]: كلُّ فعل افْتُتِح بهمزة الوصل يكون المصدر منه بكسر ثالثه، وهو ما أراده من قوله: مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ، وزيادة ألف قبل آخره. مثال ذلك:

اصْطَفَىٰ: اصْطِفاء، انْطَلَق: انْطِلاقاً، استخرج: استخراجاً، اقْتَدَر: اقتداراً.

ـ ومعنىٰ قوله: وَضُمَّ مَا ❊ يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ: «قَدْ تَلَمْلَمَا»:

أنه إذا كان الفعل علىٰ وزن «تفعلَلَ» يكون مصدره بضم الحرف الرابع منه، نحو: تَلَمْلَمَ: تَلَمْلُماً، تَدَحْرَجَ: تَدَحْرُجاً، تَنَفَّس: تَنَفُّساً.

ـ ما[2]: اسم موصول مفعول مقدَّم بـ«مُدَّ»، يلي الآخر: صلة «ما»، مُدَّ: فعل أمر، افتحا: فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة، وأصله: افْتَحَنْ، مع: متعلِّق بـ«مُدَّ»، كَسْرِ: مضاف إليه، تلو: مضاف إلىٰ «كَسْر»، الثانِ: مضاف إليه، وحذفت ياؤه واكتُفي بالكسرة، مما: متعلِّق بـ«مُدُّ» افتتحا: صلة.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٨٢ ـ ٤٨٣، وتوضيح المقاصد ٣/٣٣ ـ ٣٤، وشرح ابن طولون ٢/٩، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٠، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٢ ـ ٢٦٣، وإرشاد السَّالك ١/٦٠٧، وشرح الهواري ٣/١٦٠ ـ ١٦١، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٥٠ ـ ٣٥١، ومنهج السَّالك/٣٤٥.

(٢) إعراب الألفيَّة/٩٥.

ـ بهمز وصلٍ: متعلِّق بـ«افتُتح ، كاصطفى: خبر مبتدأ محذوف على تقدير القول ، أي: وذلك كقولك: اصطفى ، ضُمّ: فعل أمر ، ما: مفعول بـ«ضُمّ» ، يربع: صلة ، قد تَلَمْلَمَا: والجملة في محل جرٍّ بالإضافة ، والألف للإطلاق. أو ضُمّ: مبني للمفعول ، وما: مفعول ما لم يُسَمّ فاعله. ورَجَّح الأزهري الوجه الأول.

٤٥٣. (فِعْـلَالٌ) اوْ (فَعْلَلَـةٌ) لِــ(فَعْلَلَا) ✤ وَاجْعَــلْ مَقِيســاً ثَانِيــاً لَا أَوَّلَا

٤٥٤. لِـ(فَاعَلَ): الْـ(فِعَالُ) وَالْـ(مُفَاعَلَهْ) ✤ وَغَيْــرُ مَــا مَــرَّ السَّــمَاعُ عَادَلَــهْ

ـ يأتي مصدر «فَعْلَلَ» على «فِعْلال» نحو[1]: دَحْرَج: دِحْراجاً ، وَسَرْهَف: سِرْهافاً.

ـ ويأتي على «فَعْلَلَة» نحو: دَحْرَجَ: دَحْرَجَةً ، وَسَرْهَفَ: سَرْهَفَةً.

وهو المقيس فيه.

ـ ومصدر الملحق بفعلَلَ كمصدر فَعْلَلَ نحو:

جَلْبَبَ جِلْبَاباً وَجَلْبَبَة ، وَحَوْقَلَ حِيْقالاً وَحَوْقَلَةً

ـ وجعلهما في التسهيل مقيسين معاً[2] ، قال: «ومصدر فَعْلَلَ والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره ، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره...».

✽ وفي البيت الثاني «فاعَلَ» له مصدران هما: الفِعالُ والمُفَاعَلَة.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٤ ـ ٣٥ ، وشرح المكودي ١/٤٨٤ ـ ٤٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٣/١٣١ ، وشرح ابن طولون ٢/٩ ـ ١٠ ، وشرح الهواري ٣/١٦٠ ـ ١٦١ ، وشرح ابن النَّاظم/١٦٨ ، وأوضح المسالك ٢/٢٦٣ ـ ٢٦٤ ، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٥٦ ، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٠ ـ ٦٧٢ ، ومنهج السَّالك/٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(٢) التسهيل/٢٠٦ ، وشرح الأشموني ١/٥٧٠.

نحو: قاتَلَ قِتالاً ومُقاتلة، وخَاصَم خِصاماً ومُخاصمة.

وأشار بقوله: **وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ:**

إلىٰ أنَّ ما ورد من مصادر غير الثلاثي علىٰ خلاف ما مَرَّ، **يُحْفَظُ وَلَا يُقاسُ** عليه، ومعنىٰ عَادَلَه: كان السَّماع عديلاً له، فلا يُقْدَم عليه إلَّا بثبت.

ومما جاء من ذلك قول الراجز: **بَاتَتْ تُنَزِّي دلْوَهَا تَنزيّا**

وقياس مصدر نزّىٰ: تنزية، مثل زكَّىٰ تزكية، ومن ذلك «كِذّاب» في مصدر «كذّب»، وقياسه تكذيب، وذكر ابن هشام أنَّ مثل هذا شاذّ.

ـ فِعْلالٌ[١]: مبتدأ، فَعْلَلَةٌ: معطوف عليه، والخبر: لفعللا، ثانياً: مفعول أول بـ«اجْعل»، مقِيساً: مفعول ثان، لا: عاطفة، أوّلاً: معطوف علىٰ «ثانياً».

ـ لفاعَل: خبر مقدَّم، الفاعلُ: مبتدأ، والمفاعلة: معطوف عليه، غير: مبتدأ، ما: موصول، مَرَّ: جملة الصِّلة، السَّماع: مبتدأ، عادله: في موضع الخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول.

٤٥٥. وَ(فَعْلَـــةٌ) لِمَـــرَّةٍ كَـــ«جَلْسَهْ» ❊ وَ(فِعْلَـــةٌ) لِهَيْئَـــةٍ كَـــ«جِلْسَهْ»

٤٥٦. فِـي غَيْـرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّـا الْمَـرَّهْ ❊ وَشَـذَّ فِيـهِ هَيْئَـةٌ كَـ«الْخِمْرَهْ»

ـ **المصدر الثلاثي من المجرّد يدلُّ علىٰ المرة[٢] بأن يجيء علىٰ وزن «فَعْلَة»،**

---

(١) شرح المكودي ٤٨٣/١ ـ ٤٨٤، وإعراب الألفيَّة/٩٥.

(٢) توضيح المقاصد ٣٥/٣ ـ ٣٦، وشرح المكودي ٤٨٥/١ ـ ٤٨٦، وشرح ابن طولون ١٠/٢ ـ ١١، وشرح ابن عقيل ١٣٢/٣ ـ ١٣٣، وشرح الهواري ١٦٢/٣ ـ ١٦٣، وشرح ابن النَّاظم/١٦٩ ـ ١٧٠، وأوضح المسالك ٢٦٥/٢، والمقاصد الشَّافية ٣٦٤/٤ وما بعدها، وشرح ابن الوردي ٤٤١/٢، وإرشاد السَّالك ٦٧٣/١، ومنهج السَّالك/٣٤٧ ـ ٣٤٨.

نحو: جَلَسَ جَلْسَة، وَمَشْيَة، وَضَرْبَة.

ـ **ويدلُّ على الهيئة** منه إذا جاء على وزن «فِعْلَة»، مثل: جِلْسَة، ومِشْيه، وضِربة: جلس جِلْسةً حَسَنَة.

ـ **قال المكودي**: «وقد يكون بناء المصدر على فَعْلَة كَرَحْمَة، وعلى فِعْله، كدِرْبة، فلا يكون في لحاق التاء دلالة على المرة، ولا على الهيئة إلَّا بقرينة تدلُّ على ذلك»، ومثل هذا عند المرادي.

ـ وقوله: **فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ**:

يعني أنه يدلّ على المرّة في غير الثلاثي زيادة التاء، نحو:

انطلق: انطلاقة، استخرج: استخراجة.

ـ فإن كان بناء مصدره العام على التاء دلَّ على المرة بالوصف: كإقامة واحدة، واستقامة واحدة. كذا عند الأشموني.

ـ وشذَّ فيه أي في غير الثلاثي صوغ فِعْلَة للدلالة على الهيئة كقولهم:

هو حَسَنُ العِمّة، وهي حَسَنَة الخِمرة والنِّقبة، من اختمرت المرأة وانتقبت.

ـ وفَعْلةٌ[1]: مبتدأ، لمرة: خبره، كجَلْسَة: خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: وذلك كجلسة، وفِعْلَة: مبتدأ، لهيئة: خبره، كجلسة: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كجِلْسَة.

ـ في غير: متعلِّق بالاستقرار العامل في الخَبر، أو في موضع الحال من الفاعل في الاستقرار، ذي: مضاف إليه، الثلاث مضاف إليه، بالتا: خبر مقدَّم، المرة: مبتدأ مؤخّر، شذّ: فعل ماض، هيئة: فاعل، كالخِمرة: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كالخِمرة.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٦، وشرح المكودي ١/٤٨٥ ـ ٤٨٦.

٣٤ـ أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ

٤٥٧. كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ✤ مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ«غَذَا»

٤٥٨. وَهْوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ) وَ(فَعِلْ) ✤ غَيْرَ مُعَدًّى، ....

ـ الفعل على قسمين[1]: ثلاثي وغير ثلاثي:

ـ والثلاثي على ثلاثة أنواع:

١ ـ مفتوح العين مطلقاً، ومكسور العين متعدٍّ، وهذا هو القسم الأول.

٢ ـ ومكسور العين لازم، وهذا هو القسم الثاني.

٣ ـ ومضموم العين ولا يكون إلَّا لازماً، وهذا هو القسم الثالث.

ـ وقوله: كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ:

المراد به أنَّ «فاعِل» هذا هو الوزن الذي على صيغة اسم الفاعل، والمراد باسم الفاعل الذي هو صفة جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها، سواء كان على وزن فاعِل: مثل: ضارِب وغادٍ، أو على غيره: كـ«مُكْرِم، ومُدَحرِج».

ـ وقوله: مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ:

(١) توضيح المقاصد ٤/٣٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٧٠، ٣٧٢، وشرح المكودي ١/٤٨٧ ـ ٤٨٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٤ ـ ١٣٥، وشرح الهواري ٣/١٦٤، وشرح ابن النَّاظم/١٧٠، وأوضح المسالك ٢/٢٦٦، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٤، وشرح ابن الوردي ٢/٤٤٣، ومنهج السَّالك/٥٤٩.

شمل جميع أنواع الفعل الثلاثي، ثم أخرج فِعْلَيْن: فَعُل اللازم: ولا يكون إلَّا كذلك، وفَعِل أيضاً، ولا يكون إلَّا لازماً، وفيه قال:

وَهْـوَ قَلِيـلٌ فِـي (فَعُلْـتُ) وَ(فَعِـلْ) ❊ غَيْرَ مُعَدًّى،

هو: ضمير عائد علىٰ «فاعِل» في البيت الأول، أي: أنَّ فاعلاً قليل في اسم الفاعل من المضموم العين «فَعُل»، والمكسور العين نحو: «فَعِل».

ومثال ذلك: فَرِه العبدُ فهو فارِهٌ، طَهُر فهو طاهِر، وحَمُض فهو حامِض، وسَلِم فهو سَالم، وأمِنَ فهو آمِن، وعقِرَت المرأة فهي عاقِر.

ـ وفُهم من هذا أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين، ومثال ذلك:

ـ **فَعَل: مفتوح العين، متعدٍّ**: ضَرَب فهو ضارِب، غذا، فهو غاذٍ.

ـ **فَعَلَ غير متعدٍّ**، نحو: قَعَد فهو قاعِد، ذَهَبَ فهو ذاهب.

ـ **فَعِل متعدٍّ**، نحو: شَرِب فهو شارِب.

ـ **قال ابن طولون**[1]: وغذا يحتمل أن يكون من غذوتُ الصَّبيَّ باللبن، أي: ربيته به، فيكون متعدّياً، ويحتمل أن يكون من «غذا الماءُ» أي: سال، فيكون لازماً. والمراد بالقليل هنا الشّاذّ؛ ولذلك قال: بل قياسه فَعِل». ومثله عند المكودي.

ـ اسمَ فاعل[2]: مفعول بـ«صُغ»، كفاعل، وإذا: متعلِّقان بـ«فاعل» وعند الشَّاطبي حال من اسم فاعل، يكون: تامّة بمعنىٰ «يوجد»، من ذي: متعلِّق بـ«يكون».

وقال الشَّاطبي: من ذي ثلاثة: خبر «يكون»، واسمها مضمر عائد علىٰ اسم

---

(١) شرح ابن طولون ٢/١٣، وشرح المكودي ١/٤٨٨.

(٢) شرح المكودي ١/٤٨٨، وشرح المقاصد الشَّافية ٤/٣٧٢، وإعراب الألفيَّة/٩٦.

الفاعل، وجملة «يكون» في موضع جَرّ بإضافة «إذا» إليها.

كغذا: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كقولك غذا.

ـ وهو قليل: مبتدأ وخبر، في فَعُلْتُ: متعلّق بـ«قليل»، غيرَ معدّىً: حال، من «فعِل» الأخير.

٤٥٨. .... ✤ .... بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)=

٤٥٩. =وَ(أَفْعَلٌ) (فَعْلَانُ) نَحْوُ: «أَشِرِ» ✤ وَنَحْوُ: «صَدْيَانَ»، وَنَحْوُ: «الْأَجْهَرِ»

ذكر في آخر البيت السابق أنّ اسم الفاعل من[1] «فَعِل» المكسور العين إذا كان لازماً له ثلاثة أوزان: فَعِل، وَأَفْعَل، وَفَعْلان.

١ ـ فَعِل ـ نَضِرَ فهو نَضِرٌ، بَطِرَ فهو بَطِرٌ، أَشِرَ فهو أَشِرٌ[2]، فَرِحَ فَهُو فَرِحٌ، وهي للأعراضِ.

٢ ـ فَعْلَان ـ عَطِش فَهو عَطْشان، صَدِيَ[3] فهو صَدْيان، غَرِثَ فهو غَرْثان، وهي للامتلاء وحرارة البطن.

٣ ـ أَفْعَل ـ سَوِدَ فَهُو أَسْود، جَهِرَ[4] فهو أَجْهَرَ، حَمِرَ فهو أَحْمَر.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٧، وشرح ابن طولون ٢/١٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٥، وشرح المكودي ١/٤٨٨ ـ ٤٨٩، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٧ ـ ٣٧٥، وشرح الأشموني ١/٥٧٢، وشرح الهواري ٣/١٦٤، وشرح ابن النَّاظم/١٧٠، وأوضح المسالك ٢/٢٦٦، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٤، ومنهج السَّالك/٣٥٠.

(٢) الأشر الذي لم يحمد النعمة.

(٣) صَدِي: عطش، والغَرْثان: الجائع.

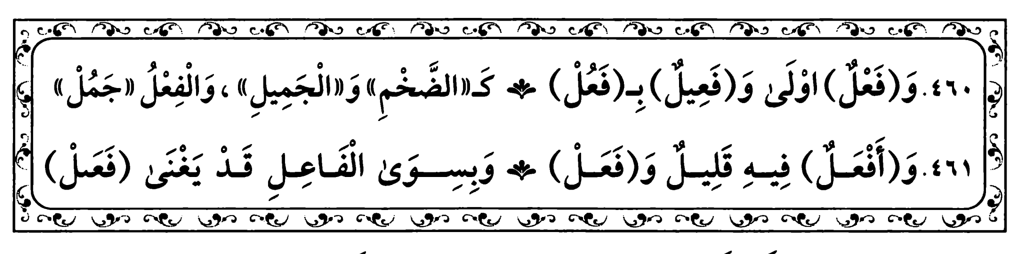
(٤) جهِر يجهَر إذا لم يُبْصر في الشمس.

وهي للخَلْق والألوان والعاهات.

قال ابن طولون: «وتجوّز في إطلاق اسم الفاعل عليها، وإنما هي صفات مشبهة باسم الفاعل».

ـ بل[1]: حَرف انتقال هنا، قياسُهُ: مبتدأ، فَعِل: خبر المبتدأ.

ـ وأَفْعَلُ فعلان: معطوفان علىٰ «فَعِل»، بإسقاط العاطف من الثاني. نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أَشِر: مضاف إليه، ونحو: معطوف علىٰ «نحو» السابق، صَدْيانَ: مضاف إليه، ونحو: معطوف علىٰ «نحو» السابق، الأجهر: مضاف إليه.


٤٦٠. وَ(فَعْلٌ) اوْلَىٰ وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ) ✽ كَـ«الضَّخْمِ» وَ«الْجَمِيلِ»، وَالْفِعْلُ «جَمُلْ»

٤٦١. وَ(أَفْعَـلٌ) فِيـهِ قَلِيـلٌ وَ(فَعَـلْ) ✽ وَبِسِـوَىٰ الْفَـاعِـلِ قَـدْ يَغْنَىٰ (فَعَلْ)

ـ أشار إلىٰ أنَّ الأَوْلَىٰ بـ«فَعُل» المضموم العين أَنْ يجيءَ اسمُ الفاعل منه

ـ علىٰ وزن «فَعْل»، نحو:

ضَخُم فهو ضَخْم، وَشَهُم فهو شَهْم، وسَهُل فَهُو سَهْل.

ـ وعلىٰ وزن «فعيل»، نحو:

ظَرُف فهو ظريف، وجَمُل فهو جميل، وشَرُف فهو شَرِيف.

ـ قال المرادي[2]: «فإن قلت: فهل ينقاس عليهما؟ قلتُ: أما «فَعِيل» فمقيس،

(١) إعراب الألفيّة/٩٦، وشرح المكودي ٤٨٩/١.

(٢) توضيح المقاصد ٣٧/٣ ـ ٣٨، وشرح المكودي ٤٨٩/١ ـ ٤٩٠، وشرح ابن النَّاظم/١٧١، وشرح الأشموني ٥٧٢/١ ـ ٥٧٣، وشرح ابن عقيل ١٣٥/٣ ـ ١٣٦، وشرح ابن طولون ١٤/٢ ـ ١٥،=

وقال في شرح التسهيل: «ومن استعمل القياس فيهما لعدم السَّماع فهو مصيب».

ـ وقوله: وَ(أَفْعَلُ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعَلْ):

يعني أنَّ اسم الفاعل من «فَعُل» المضموم العين قد يأتي علىٰ وزن:

ـ أَفْعَل: نحو: حَرُش، فهو أَحْرَش، والأحرش الخشن.

ـ وفَعَل: نحو: بَطُل فهو بَطَل، وحَسُن فهو حَسَن.

قال ابن النَّاظم فيما نقل عنه المرادي[1]: «وقول الشارح الذي كثر في استعمال اسم الفاعل حتىٰ كاد يطّرد أن يجيء علىٰ «فَعْل أو فعيل» يخالف قوله: فأفْعَل فيه قليل وفَعَل».

ـ وقوله: وَبِسِوَىٰ الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَىٰ (فَعَلْ):

يعني أنَّ «فَعَل» المفتوح العين قد يجيء اسم فاعله علىٰ وزنٍ غير فاعل.

ـ قال المكودي: «ولم يذكر الوزن الذي يأتي علىٰ غير فاعل، فَفُهِم منه أنه مخصوص بوزن واحد، والذي جاء من ذلك:

ـ طاب فهو طيِّب، شاخ فهو شَيْخ، شاب فهو أَشْيَب، عَفَّ فهو عَفِيف.

وقوله: قَدْ يَغْنَىٰ...: المراد به التقليل.

ـ قال المرادي: «فإن قلت: كيف يُطلَق علىٰ هذه الأوزان اسم فاعل، وإنما

= وشرح الهواري ٣/١٦٥ ـ ١٦٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٧٦ ـ ٣٨٠، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٦، ومنهج السَّالك/٣٥٠.

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٨، وشرح ابن النَّاظم/١٧٠ ـ ١٧١.

هي من الصِّفة المُشَبَّهة؟

قلتُ: يُطْلَقُ اسم الفاعل في اللغة كثيراً، وفي الاصطلاح قليلاً على كلّ وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتحمُّل ضمير الفاعل...»[1].

ـ وفَعْلٌ[2]: مبتدأ، أَوْلَىٰ: خبره، وفعيل: معطوف على «فَعْل»، بفَعُل: متعلِّق بأولى، كالضخم: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كالضّخم، والجميل: معطوف على الضّخم، الفعلُ: مبتدأ، جَمُل: فعل وفاعله ضمير، والجملة: خبر المبتدأ، قوله: والفعلُ جمل: جملة حالية.

ـ وأفعلٌ: مبتدأ، فيه: متعلِّق بـ«قليل»، قليل: خبر المبتدأ، وفَعَل: معطوف على «أفعل» بِسِوَىٰ: متعلِّق بـ«يُغْني»، الفاعِلِ: مضاف إليه، قد: للتقليل، يغني: فعل مضارع، فَعَل: فاعل «يغني».

٤٦٢. وَزِنَــةُ الْمُضَــارِعِ اسْـمُ فَاعِـلِ ❁ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَـ«الْمُوَاصِلِ»

٤٦٣. مَـعْ كَسْـرِ مَتْلُـوِّ الْأَخِيـرِ مُطْلَقَـا ❁ وَضَـمِّ مِـيمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَقَا

ـ بَيَّنَ النَّاظم في هذين البيتين كيفية بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي، فذكر أنه يأتي على زنة المضارع بزيادة ميم مضمومة في أوَّله، وكسر ما قبل آخره إن لم يكن مكسوراً.

---

(١) شرح الأشموني ١/٥٧٣ وذكر من ذلك جَبُن فهو جبان، وشجُع فهو شجاع، وجَنُب فهو جُنُب، وعَفُر فهو عِفِر، أي: شجاع ماكر، وغَمُر غَمْر، أي: لم يجرب الأمور، ووَضُؤَ فهو وَضّاء، أي: وضيء، ونحو حَصِرت فهي حَصُور، أي: ضاق مجرى لبنها، ونحو: خشُن فهو خَشِن.
ثم ذكر أنَّ جميع هذه الصِّفات صفات مُشَبَّهة...

(٢) إعراب الألفيَّة/٩٦ و ٩٧، وشرح المكودي ١/٤٩٠.

ـ مثال ذلك: قاتَلَ يُقاتِل فهو مُقاتِل.

دَحْرَجَ يُدحرِجُ فهو مُدَحرِج.

وَاصل يُواصل فهو مُواصِل.

تعلَّم يتعلَّم فهو مُتَعَلِّم.

ـ **قال المرادي**[1]: «وفُهِم من قوله «مطلقاً» أنَّه إذا كان مكسوراً قُدِّر كسره، **فتكون الحركة غير الحركة». ومثله عند ابن طولون.**

ـ وشمل غير الثلاثي: الثلاثي المزيد بحرف أو حرفين أو ثلاثة: أَحْسَن، قاتل، استغفر، انْطَلَق، قَدَّم.

والرباعي المجرّد: دَحْرَجَ، بَعْثَر.

والمزيد بحرف: تَبَعْثر، أو بحرفين نحو: احرنجم.

ـ زنة[2]: خبر مقدَّم، المضارعِ: مضاف إليه، اسمُ مبتدأ مؤخَّر نقله الأزهري عن الشَّاطبي. فاعِلِ: مضاف إليه، وعكس المكودي، زنة مبتدأ، على حذف مضاف، وما بعده خبر، من غير: عند الشَّاطبي: حال من اسم فاعل، ذي: مضاف إليه، الثلاث: مضاف إليه، كالمُوَاصِل على تقدير: وذلك كالمواصِل.

ـ مع: في موضع الحال من المضارع، كسرِ متلوِّ الأخير: إضافات متعاقبة،

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٩، وشرح المكودي ١/٤٩٠ ـ ٤٩١، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٧، وشرح ابن النَّاظم/١٧١، وشرح ابن طولون ١/١٥، وشرح الأشموني ١/٥٧٣ ـ ٥٧٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٨٠ ـ ٣٨٣، وأوضح المسالك ٢/٢٦٧، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٧، وشرح ابن الوردي ٢/٤٤٤.

(٢) شرح المكودي ١/٤٩١، وإعراب الألفيَّة/٩٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٨٣، وشرح ابن النَّاظم/١٧١.

مطلقاً: حال من كسر، ضمٍّ: معطوف علىٰ كسر، ميمٍ: مضاف إليه. زائدٍ: صفة، قد سَبَقا: نعت بعد نعت.

٤٦٤. وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ ﴾ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: «الْمُنْتَظَرْ»
٤٦٥. وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ اطَّرَدْ ﴾ زِنَةُ (مَفْعُولٍ) كَآتٍ مِنْ «قَصَدْ»

ـ إذا أردتَ بناء اسم المفعول من غير الثلاثي جاء علىٰ وزن اسم الفاعل الذي تقدَّم الحديث عنه، إلَّا أنك تفتح[1] ما قبل آخره، للتفريق بين الصيغتين، وأولهما فيه ميم زائدة مضمومة.

ومثال ذلك: مُدَحْرَج، مُنْتَظَر.

قال المكودي: «وقد تبرّع بذكر المفعول في هذا الباب؛ لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصِّفات المشبّهة»، ومثل هذا عند ابن طولون.

* وفي البيت الثاني ذكر أنَّ كلَّ فعلٍ ثلاثيّ يجيءُ منه اسم المفعول علىٰ وزن «مفعول»، نحو:

ـ قصده فهو مقصود ـ ضربه فهو مضروب، وجده: فهو موجود.

ـ رُضِي فهو مَرْضيّ، وأصله: مَرْضُوي.

قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٩، وشرح المكودي ١/٤٩١ ـ ٤٩٢، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٧ ـ ١٣٨، وشرح ابن النَّاظم/١٧١ ـ ١٧٢، وشرح ابن طولون ١/١٥ ـ ١٦، وشرح الأشموني ١/٥٧٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٨٣ ـ ٣٨٤، وأوضح المسالك ٢/٢٦٨، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٧ ـ ٦٧٨، ومنهج السَّالك/٣٥١.



ـ دُعي: فهو مَدْعُوّ.

ومثله من بِيْع: مبيع، وقيل: فهو مقول، وممرور به، مقيداً بالحرف الذي يتعدّىٰ به.

ـ إن[1]: شرط، فتحت: فعل الشرط، منه: متعلِّق بالفعل قبله.

والضمير في «منه» عند المكودي عائد علىٰ اسم الفاعل، وعند الشّاطبي عائد إلىٰ ما زاد علىٰ الثلاثة، ما: مفعول «فتحت»، كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر، انكسر: خبر «كان»، وجملة «كان» صلة، كمثل: الكاف زائدة، ومثل: خبر لمبتدأ محذوف. المنتظر: مضاف إليه.

ـ وفي اسم: متعلِّق بـ(اطَّرد)، مفعول: مضاف إليه، الثلاثي: مضاف إليه اطّرد زنةُ: فعل وفاعل، مفعولٍ: مضاف إليه، كآتٍ: خبر مبتدأ محذوف، من: حرف جرّ، قصد: علىٰ تقدير مضاف مجرور بـ«من».

٤٦٦. وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ) ❁ نَحْوُ: «فَتَاةٍ -أَوْ فَتىً- كَحِيلِ»

ـ أي: ناب ذو فعيل، يعني صاحب هذا الوزن عن «مفعول» نقلاً لا قِياساً، نحو[2]: كَحِيل: بمعنىٰ مكحول، وقتيل: بمعنىٰ مقتول، وطريح: مطروح، وجريح: مجروح، وذبيح: مذبوح، وقَبْض: مقبوض.

ـ قال ابن النَّاظم[2]: «وهو كثير في كلام العرب، وعلىٰ كثرته لم يُقَسْ عليه

(١) إعراب الألفيَّة/٩٧، وشرح المكودي ٤٩١/١ ـ ٤٩٢.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٧٢، وشرح المكودي ٤٩٢/١، وشرح ابن عقيل ١٣٨/٣، وشرح ابن طولون ١٦/٢ ـ ١٧، والمقاصد الشَّافية ٣٨٤/٤، وتوضيح المقاصد ٤٠/٣، وأوضح السَّالك ٢٦٨/٢، وشرح ابن الوردي ٤٤٤/٢ ـ ٤٤٥.

بإجماع. ونبَّه بقوله: «**نحو فتاة أو فتىٰ كحيل**» أنّ باب فعيل بمعنىٰ «مفعول» المؤنَّث منه يساوي المذكر في عدم لحاق تاء التأنيث به»[*].

ونَبَّه المرادي[1] إلىٰ أنَّ فعيل بمعنىٰ مفعول يستوي فيه المذكر والمؤَنَّث كما ذكر ابن النَّاظم.

ـ **وقال المرادي**: «... وفي التسهيل[2]: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم، فنص علىٰ الخلاف، وقال في شرحه[3]: وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له فعيل بمعنىٰ فاعل، فقيّد في الشرح، وأطلق في الأصل».

ـ ناب[4]: فعل ماض، نقلاً: حال من «ذو»، عنه: متعلِّق بـ«ناب»، ذو: فاعل «ناب»، نحو خبر لمبتدأ محذوف، فتاةٍ: مضاف إليه، أو فتىٰ: معطوف علىٰ «فتاة»، كحيلٍ: نعت لـ«فتاة وفتىٰ»، وأفرد النَّعتَ مراعاةً للعطف بـ«أو»؛ لأنَّ فعيلاً يُنْعَتُ به أكثر من واحد.



(١) توضيح المقاصد ٣/٤٠، وشرح السُّيُوطي/٣٠٨، ومنهج السَّالك/٣٥٢.
(٢) التسهيل/١٣٨.
(٣) شرح التسهيل ٣/٨٨.
(٤) إعراب الألفيَّة/٩٧، وشرح المكودي ١/٤٩٢.

٣٥ ـ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

٤٦٧. صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ❊ مَعْنىً بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

ـ قال ابن طولون[1]: «الصِّفة المشبَّهةُ باسم الفاعل ما صِيغ لغير تفضيل من فعل لازم، لقصد نِسْبة الحدث إلىٰ الموصوف دون إفادة معنىٰ الحدوث».

ويُسْتَحْسَنُ في الصِّفة المشبَّهةِ باسم الفاعل أن يُجَرَّ بها ما هو فاعل بها في المعنىٰ، نحو: الحَسَنُ الوَجْهِ، وأصله: الحَسَنُ وَجْهُهُ.

وهذا لا يصحّ في اسم الفاعل.

وقولُه: استُحْسِنَ، يدلُّ علىٰ أنَّ ذلك موجودٌ في اسم الفاعل نحو: كاتبُ الأبِ، إلَّا أنَّه غير مستحسنٍ، وفيه خلاف، وهو عند المصنِّف جائز، فهو مذهبه.

ـ وفُهِمَ من هذا البيت أنَّ الجرَّ بالصِّفة المشبّهة غير لازم بل يجوز فيه النصبُ والرفعُ، وهذا سيأتي بيانه.

ـ وتكون لحالِ الدائم، وهو الأصل في باب الوصف، وأما اسم الفاعل فيكون للماضي والحال والاستقبال.

---

(١) شرح ابن طولون ٢/١٨ ـ ١٩، وشرح المكودي ١/٤٩٤، وتوضيح المقاصد ٣/٤٣، ثم ذكر أوْجُه الاتفاق، وأَوْجُه الخلافِ بين الصِّفة المشبهة واسم الفاعل، وقال: فإن قلت: لم قال فاعل معنىٰ؟ قلتُ لأنه لا تضاف الصِّفة إليه إلَّا بعد إسنادها إلىٰ ضمير الموصوف، فلم يبق فاعلاً إلَّا من جهة المعنىٰ. المقاصد الشَّافية ٤/٣٩٠، وشرح ابن النَّاظم/١٧٢، وشرح الهواري ٣/١٧٢ ـ ١٧٣، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٠.

ـ صفة[1]: مبتدأ، اسْتُحْسِن: صفته، جَرّ: نائب عن الفاعل.

معنىٰ: منصوب علىٰ إسقاط الخافضِ، بها: متعلِّق بـ«جَرُّ» المشبهةُ: خبر المبتدأ، اسمَ الفاعل: بفتح الميم، مفعول بالمشبهة وبكسر الميم مضاف إليه، ويجوز أن يكون «المشبهةُ» مبتدأ، وصفة: خبره.

٤٦٨. وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ ✽ كَـ«طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ»

ـ يعني أنَّ الصِّفة[2] المشبّهة باسم الفاعل لا تُصَاغ من فعلٍ مُتَعَدٍّ، بخلاف اسم الفاعل، فإنَّه يُصاغُ من المتعدِّي واللازم، وأشار إلىٰ هذا بقوله: «**وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ**».

ـ وقوله: لحاضرٍ: يعني أنها لا تكون للماضي المنقطع، ولا لما لم يَقَعْ، ولَا تُوْجَدُ إلَّا للحاضر، فلا تقول: زيد حَسَنُ الوجهِ غداً أو أمسِ.

ـ ولا تقول: زيد قاتل الأَبِ بكراً، تريد: قاتلٌ أبوه بكراً، بل لا تُصَاغ إلَّا من فعل لازم نحو: «**طاهر القلب**» من طَهُرَ قلبه. **وجميلُ الظاهر**: من جَمُلَ مظهره. كذا عند ابن عقيل وغيره.

ـ وتكون الصِّفةُ جاريةً علىٰ الفعل المضارع في الحركات والسَّكنات، مثل: طاهر، فهو جار علىٰ «يَطْهُرُ»، وهو قليل، ومثله: ضامر ومعتدل ومستقيم.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٩٤ ـ ٤٩٥، وتوضيح المقاصد ٣/٤٣، والمقاصد الشَّافية ٤/٩٥، وإعراب الألفيَّة/٩٧ ـ ٩٨.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/١٤١، وشرح المكودي ١/٤٩٥، وشرح ابن طولون ٢/١٩ ـ ٢٠، وشرح الهواري ٣/١٧٣، وشرح الأشموني ٢/٣، وشرح ابن النَّاظم/١٧٢ وتعقّب والده بأنّ هذه الخاصّة وهي الإضافة لا تصلح لتعريف الصِّفة المشبّهة، ورد عليه هذا ابن هشام في أوضح المسالك ٢/٢٦٩، وذكر هذا الأزهري عنهما في شرح التصريح ٢/٨١، ومنهج السَّالك/٣٥٧.

ـ وغير جاريةٍ كـ«جميل» ، فإنه غير جار على «يَجْمُلُ» ومثله ضخم وحَسَن وملآن .

ـ **وذكر ابن عقيل «أنَّ الثاني هو الكثير ، نحو: . . . حسن الوجهِ ، كريمُ الأبِ ، وإن كانت من غير الثلاثي وجب موازنتُها للمضارع نحو: «مُنْطَلِقُ اللِّسان»** .

ـ صوغها[1]: عند المكودي: مبتدأ ومضاف إليه .

من لازمٍ لحاضر: متعلّقان بـ«صوغها» ، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه ، وتقديره: واجب . ذكر الأزهري أنه لا يجوز أن يكون المجروران أو أحدهما خبراً عن «صوغها» لعدم الفائدة .

كطاهر: خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره: وذلك كطاهر . القلبِ: مضاف إليه ، من إضافة الصِّفة إلى مرفوعها في المعنى .

جميل الظاهر: معطوف على ما قبله بإسقاط العاطف .

٤٦٩ . وَعَمَــلُ اسْــمِ فَاعِــلِ الْمُعَــدَّى ❊ لَهَـا عَلَـى الْحَـدِّ الَّـذِي قَـدْ حُـدَّا

ـ عند أبي حيان «وعمل اسم الفاعل» .

ـ يعني أنَّ الصفة المشبهة تنصب[2] فاعلَها في المعنى كما ينصب اسمُ الفاعل مفعوله تقول: زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ ، كما تقول: زيدٌ ضاربٌ الرجلَ .

والمراد بالمعدَّى: **المعدَّى إلى مفعول واحد** .

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٨ ، وشرح المكودي ١/٤٩٥ ـ ٤٩٦ .

(٢) توضيح المقاصد ٣/٤٧ ، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٢ ، وشرح ابن طولون ٢/٢٠ ، وشرح الهواري ٣/١٧٥ ، وشرح ابن النَّاظم/١٧٣ ، وشرح المكودي ١/٤٩٦ ، ومنهج السَّالك/٣٥٨ .

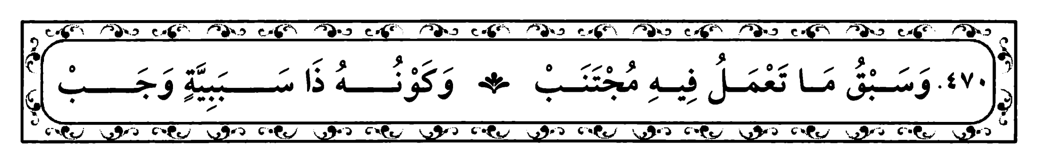
ـ والمراد بقوله: **عَلَىٰ الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا:**

أنها تعمل بالشروط التي تقدَّم ذكرها في اسم الفاعل، وهو أنه لا بُدَّ من اعتمادها كما أنه لا بُدَّ من اعتماده.

ـ **قال ابن طولون:** «ولا ينبغي أن يُحْمَلَ علىٰ جميع الشَّروط السَّابقة التي منها أن يكون بمعنىٰ الحال أو الاستقبال؛ لأنّه نصّ علىٰ أن الصِّفة لا تكون إلَّا للحال بقوله: «الحاضر»».

ـ **قال المرادي:** «فإن قلت: كيف قال: «**وعمل اسم فاعل المُعَدَّىٰ/ لها...**» وبينهما فرق، وهو أن معمول اسم الفاعل مفعول به، ومعمولها مشبَّه بالمفعول، فعملهما إذاً مختلف؟ قلت: هو مُتَّحِد صورةً».

ـ عَمَلُ[1]: مبتدأ، اسمِ: مضاف إليه، فاعلٍ: مضاف إليه، المُعَدَّىٰ: نعت لمحذوف، ومتعلَّقه محذوف أيضاً، لها: في موضع خبر لمبتدأ الذي هو «عَمَلٌ، علىٰ الحدّ: قال المكودي: متعلّق بـ«عمل»، أو بالاستقرار الذي تعلَّق به الخبر، أو في موضع الحال[2] من الضمير المستتر في الاستقرار الذي تعلَّق به الخبر. ثم تعقَّبه الأزهري علىٰ هذه الأعاريب، الذي: نعتٌ لـ«الحدّ»، أو بدلٌ منه، وهو أَوْلَىٰ عند الأزهري، قد حُدّا: صلة «الذي».



٤٧٠. وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ❖ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

ـ أثبته الأزهري «**يُجْتَنَب**»، ثم ذكر أنه في بعض النُّسخ «**مُجْتَنبِ**» وعند ابن طولون «**يجتنب**».

(١) إعراب الألفيَّة/٩٨، وشرح المكودي ١/٤٩٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٠٢، وشرح الهواري ٣/١٧٥.
(٢) لم أجد هذا الوجه عند المكودي، ووجدت هذا عند الشَّاطبي ٤/٤٠٢.

ـ وقد أراد المؤلِّف في هذا البيت بيان أنَّ الصِّفة المشبّهة تخالفُ اسم الفاعلِ في شيئين[1]:

ـ **الأول: أنّ معمولها لا يجوز أن يتقدَّم عليها**، تقول: زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ، ولا تقول: زيدٌ الوَجْهَ حَسَنٌ، وهذا معنىٰ قوله: يُجْتنب، أي: يجتنب تقديم معمول الصِّفة عليها.

ـ **الثاني: ألَّا يكون معمولها إلَّا سببيّاً كالمثال المتقدِّم**، وهذا علىٰ خلاف ما في اسم الفاعل فإنه يكون سببيّاً نحو: ـ زيدٌ مكرِمٌ أباه.

وأَجنبيّاً، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً.

وهذا معنىٰ قوله: «وكونه ذا سببيّةٍ وَجَبْ»[2].

ـ وسبقُ[3]: مبتدأ، ما: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ فاعله، جملة «تعمل» صلة «ما»، فيه: متعلِّق بـ«تعمل»، والضمير المجرور عائد علىٰ الموصول، مُجْتنب: خبر المبتدأ، كونه: مبتدأ مضاف إلىٰ اسمه، وهو ضمير الموصول، ذا: بمعنىٰ صاحب، خبره، سببيَّة: مضاف إليه. وجملة: «وجب» خبره من حيث ابتدائيته.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٨، وشرح ابن طولون ٢/٢٠.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٤٦، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٢، وشرح ابن النَّاظم/١٧٣، وشرح ابن طولون ٢/٢٠ ـ ٢١، وشرح المكودي ١/٤٩٧، وشرح الهواري ٣/١٧٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٠٣، وإرشاد السَّالك ١/٦٨٢.

(٣) إعراب الألفيَّة/٩٨، وشرح المكودي ١/٤٩٧.

٤٧١. فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ-مَعَ (أَلْ) ❊ وَدُونَ (أَلْ)-مَصْحُوبَ (أَلْ) ، وَمَا اتَّصَلْ

٤٧٢. بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً ، وَلَا ❊ تَجْرُرْ بِهَا-مَعْ (أَلْ)-سُماً مِنْ (أَلْ) خَلَا

٤٧٣. وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا ❊ لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

ـ **الصِّفة المشبَّهة** تكون بالألف واللام ، نحو: الحَسَن ، أو مجرّدة عنهما ، نحو: حَسَن.

وعلىٰ هذين التقديرين لا يخلو المعمول من ستة أحوال(١):

١ ـ **أن يكون المعمول بـ«أل»** نحو: الحَسَنُ الوجهِ ، وحَسَنُ الوجهِ.

٢ ـ **أن يكون مضافاً لما فيه «أل»** نحو: الحَسَنُ وَجْهِ الأبِ ، وحَسَنُ وجهِ الأبِ.

٣ ـ **أن يكون مضافاً إلىٰ ضمير الموصوف** نحو: مررتُ بالرجل الحسنِ وَجْهُهُ ، وبرجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ.

٤ ـ **أن يكون مضافاً إلىٰ مضاف إلىٰ ضمير الموصوف** نحو:

ـ مررتُ بالرجل الحسنِ وجهُ غلامِهِ.

ـ ومررت برجلٍ حَسَنٍ وجهُ غلامِهِ.

---

(١) شرح ابن عقيل ١٤٤/٣ ـ ١٤٥ ، وتوضيح المقاصد ٤٩/٣ ، وشرح ابن طولون ٢١/٢ ـ ٢٣ ، وشرح المكودي ٥٠٥/١ ، وشرح الأشموني ٦/٣ ـ ١٤ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٢ ، وشرح ابن الوردي ٤٤٧/٢ ، وشرح المكناسي ١٦٣/٢ نقل عن زوائد أبي إسحاق قوله: «**فللصِّفة ستة أحوال ، وكل منها علىٰ اثني عشر تقديراً في المعمول ، فهذه اثنتان وسبعون صورة ، هكذا في بعض النسخ وهو الصواب كما عند شيخ شيوخنا أبي زيد المكودي**». ومنهج السَّالك/٣٥٩.

٥ ـ أن يكون مُجَرَّداً من «أل» والإضافة نحو: الحسنُ وجهُ أبٍ، وحَسَنٌ وجهُ أَبٍ.

٦ ـ أن يكون المعمول مُجَرَّداً من «أَلْ» والإضافة نحو: الحَسَنُ وجهاً، وحَسَنٌ وجهاً.

ـ **قال ابن عقيل**[1]: «فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة: إما أن يُرْفع، أو يُنْصب، أو يُجَرّ فيتحصل حينئذٍ **ستٌّ وثلاثون صورة**».

ـ **وقال ابن طولون**[2]: «وقد علمتَ أنّ معمول الصِّفة إمّا بالألف واللام، أو عارياً منها مضافاً، أو مجرداً، فمعمول الصِّفة إذن على ستة أنواع، وقُدّرت ستة بحسب رفع المعمول ونَصْبه وجَرّه مع تعريف الصِّفة وتنكيرها، وإذا ضُرِبت ستة في ستة بلغت ستة وثلاثين».

ـ **وقال المرادي**[3]: «وإذا تقرّر هذا فاعلم أنّ الصِّفةَ تعمل في السَّببي الرفعَ والنصبَ والجرَّ مع «أل»، ودون «أل» فلها ستة أحوال. وكل منها على أحد عشر تقديراً في المعمول فهذه ستة وستون صورة كلّها جائزة إلَّا ما لزم منها إضافة ما فيه «أل» إلى الخالي من «أل» ومن الإضافة إلى المعرف بها، أو إلى ضمير المعرف بها فيمتنع...».

ـ **وعقب المكودي على المرادي بقوله**[4]: «... والصَّواب **أنها اثنتنان وسبعون مسألة**...».

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/١٤٥٪، وشرح ابن النَّاظم/١٧٤، وأوضح المسالك ٢/٢٧١.

(٢) شرح ابن طولون ٢/٢٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٤٨.

(٣) شرح المرادي ٣/٥٢.

(٤) شرح المكودي ١/٥٠٠.

وأما ابن طولون فقد ذكر عن المكودي أنه أَوْصَلَ الصُّوَر الحاصلة من الصِّفة المشبّهة ومعمولها إلىٰ أربع[1] **عشرة ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة**، ومن أراد توجيهها فعليه بشرحه.

ـ وقوله[2]: «**فَارْفَعَ بها**» أي: بالصِّفة المشبَّهة، والرفع علىٰ الفاعليَّة، وعند الفارسي علىٰ الإبدال من ضمير مستتر في الصِّفة.

ـ وقوله: **وانْصب وجُرَّ** مع «**أل**»: أي إذا كانت الصفة بـ«أل» نحو الحَسَن، ودون «أل»: أي إذا كانت الصفة بغير «أل»، نحو: «حَسَن».

ـ **مصحوب** «**أل**»: أي: المعمول المصاحب لـ«أل»، نحو: «الوجه».

ـ **وَمَا اتَّصَلْ / بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً**، أي: والمعمول المُتَّصِل بالصِّفة إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً من الألف واللام والإضافة.

ويدخل تحت قوله: «مضافا» المعمول المضاف إلىٰ ما فيه «أل»، نحو: «وجه الأب»، والمضاف إلىٰ ضمير الموصوف نحو: «وجهِهِ»، والمضاف إلىٰ ما أُضيف إلىٰ ضمير الموصوف نحو: وجه غلامِهِ، والمضاف إلىٰ المجرَّد من «أل» دون الإضافة نحو: وجه أبٍ.

ـ وقوله: وَلَا / تَجْرُرْ بِهَا ـ مَعْ (أَلْ).. أيْ أنَّ هذه المسائل ليست كلّها علىٰ الجواز، **بل يمتنع منها إذا كانت الصِّفة بـ«أل» أربع مسائل**[3]:

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٢٣، وانظر شرح المكودي ١/٥٠٥.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/١٤٥ ـ ١٤٦، وشرح ابن طولون ٢/٢٣، وشرح الهواري ٣/١٧٩، والمقاصد الشّافية ٤/٤١٠، وأوضح المسالك ٢/٢٧١.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/١٤٥ ـ ١٤٦، وانظر المقاصد الشّافية ٤/٤٢٢ ـ ٤٢٣، ومنهج السّالك/٣٦١، وشرح ابن النّاظم/١٧٤ ـ ١٧٦، وشرح ابن طولون ٢/٢٣، وأوضح المسالك ٢/٢٧١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٤٨.

١ ـ جَرُّ المعمول المضاف إلىٰ ضمير الموصوف، نحو: الحسنُ وَجْهِهِ.

٢ ـ جَرُّ المعمول المضاف إلىٰ ما أُضيف إلىٰ ضمير الموصوف، نحو: الحَسَنُ وجهِ غلامِهِ.

٣ ـ جَرُّ المعمول المضاف إلىٰ المجرَّد من «أل» دون الإضافة نحو: الحَسَنُ وجهِ أبٍ.

٤ ـ جَرُّ المعمول المجرّد من «أل» والإضافة، نحو: «الحَسَنُ وجهٍ».

ـ **قال ابن عقيل**[١]: «فمعنىٰ كلامه «**ولا تجرُرْ بها**»، أي: بالصِّفة المشبَّهة إذا كانت الصِّفة مع «أل» اسماً خلا من «أل»، أو خلا من الإضافة لما فيه «أل»، وذلك كالمسائل الأربع.

ـ وقوله: **وما / لم يخلُ فهو بالجواز وُسِما**:

يعني أنّ ما لم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّه، كما يجوز رفعُه ونَصْبُه: كالحسن الوجهِ، والحسن وجهِ الأب، وكما يجوز جر المعمول ونصبه ورفعه إذا كانَت الصِّفة بغير «أل» علىٰ كل حال».

ـ **وقال الشَّاطبي**[٢]: «ولكن ليس المقصود من كلام النَّاظم إلَّا الأصول، وليست كلّها جائزة، بل منها ما يجوز، وهو ما وافق ضابط الجواز عنده، ومنها ما لا يجوز وهو ما خرج عن ذلك.

ـ ومعنىٰ ما ذكره أنه يجوز: **رفع المعمول بالصِّفة علىٰ الفاعليّة، ونصبه علىٰ التشبيه بالمفعول به مطلقاً أو علىٰ التمييز إن كان نكرة، وجَرّه بالإضافة**..».

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/١٤٦، وشرح الهواري ٣/١٧٩.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤/٤١٠.

تنبيه

ـ قرأت مادة هذا الباب في الشروح جميعها ، فوجدت أَيْسَرَ ما فيها هو نص ابن عقيل ؛ ولذلك كان عمدتي في عرض هذه المادة ، ثم أضفتُ المراجع الأخرىٰ إليه ، وبعض الزيادات التي تزيد النص وضوحاً وبياناً .

ـ عدد صور الصِّفة المشبّهة التي يمتنع إعمالها متفق عليها في جميع هذه المصادر .

ـ عدد الصور الجائزة مختلف فها بين مرجع وآخر ، **وغالبها وقف عند ست وثلاثين صورة ، وأخرجوا منها أربعة ممتنعة وأوصلها المكودي إلىٰ أربع عشرة ألفاً ومائتين وست وخمسين ، وهو عملية حسابية متخيَّلة ، وأحسب أنه لو أراد تفصيل هذا لما فاز بطائل ، ولقد هممتُ أنْ أفعلَ ذلك ، ولكني وجدت أنه عمل فيه ضياع للوقت من غير فائدة خالصة**[1] .

ـ **وقال المرادي**[2]: «**تنبيهات: الأول** لم يتعرَّض المصنِّف لبيان أقسام الجائزة ، وهو ينقسم إلىٰ قبيح ، وحسن ، ومتوسط .

فالقبيح: ما عَريَ عن الضمير ، وذكر ابن النَّاظم أربع حالات وقال: وعلىٰ قبحها فهي جائزة .

والحسن: ما كان فيه ضمير واحد .

والمتوسط: ما تكرر فيه الضمير إلَّا ما تقدَّم امتناعه .

---

(١) انظر الجداول في شرح المكودي ١/٥٠١ ـ ٥٠٢ ، وانظر ص/٥٠٣ في كيفية قراءة هذه الجداول .

(٢) توضيح المقاصد ٣/٥٣ ، وشرح الأشموني ٢/١٩ ، وشرح المكناسي ٢/١٦٣ ـ ١٦٤ ، ومنهج السَّالك/٣٦١ ، وشرح ابن النَّاظم/١٧٤ ـ ١٧٦ .

ـ **الثاني**: ما ذكره من الحكم إنما هو السَّببي، وقد تقدَّم أنَّ معمول الصِّفة يكون ضميراً **وعملها فيه جَرّ بالإضافة** إنْ باشرته وخَلَتْ من «أل» نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِه. ونصبٌ إن فصلت أو قرنت بـ«أل»، **فالمفصولة** نحو: **قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها**»، والمقرونة بـ«أل» نحو: **زيد الحَسَنُ الوجهِ الجميلُه**».

وقسمه ابن النَّاظم إلىٰ قبيح، وضعيف، وحسن، وعنه نقل أبو حيان.

ـ فارفع[1]: فعل أمر، بها: متعلِّق بـ«ارفع»، وانصب وجُرّ: فعلا أمر معطوفان علىٰ «ارفع» وحذف متعلّقهما استغناء عنه بذكره أولاً، وليس من باب التنازع في المتوسط خلافاً للفارسي. مع: في موضع الحال من «بها»، أل: مضاف إليه، ودون «أل»: معطوف علىٰ «مع»، مصحوبَ: منصوب بـ«جُرّ»، أل: مضاف إليه، ما: معطوف علىٰ «مصحوب»، جملة اتّصل: صلة.

ـ بها: متعلِّق بـ«اتَّصل»، مضافاً: حال من الضمير في الفعل قبله، أو مجرّداً: معطوف علىٰ ما قبله، لا تجررْ: لا ناهية، وتجرر: مضارع مجزوم، بها: متعلّق بـ«تجرر»، مع: في موضع الحال من الهاء في «بها» العائدة إلىٰ الصِّفة، أل: مضاف إليه. سُما: منصوب بـ«تجرر»، بفتحة مقدّرة، ويحتمل أن يُنْصَبَ بفتحة ظاهرة، من أل: متعلِّق بـ«خَلا». وجملة «خلا» نعت لـ«سُما». وسُما: هو الاسم وهو أحد اللغات فيه. وانظر البيت/١٨ من باب المعرب والمبني.

ـ ومن إضافة: معطوف علىٰ من «أل»، لتاليها: متعلِّق بـ«إضافة»، ما: شرط مبتدأ، لم يخل: جازم ومجزوم، خبر المبتدأ، فهو: مبتدأ، بالجواز: متعلّق بـ«وُسِما»، وُسِما: بالبناء للمفعول، وهو خبر المبتدأ. والمبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط، ويجوز أن يكون «ما» موصولاً مبتدأ، وجملة فهو... خبر المبتدأ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٩، وشرح المكودي ١/٥٠٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٤١٠ ـ ٤١١.

٣٦ ـ التَّعَجُّبُ

٤٧٤. بِـــ(أَفْعَلَ) انطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا ❊ أَوْ جِئْ بِـــ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

٤٧٥. وَتِلْـوَ (أَفْعَـلَ) انْصِـبَنَّهُ كَـ«مَا ❊ أَوْفَـىٰ خَلِيلَيْنَـا، وَأَصْـدِقْ بِهِمَـا»

ـ عَرَّف الشَّاطبي(١) التعجّب في اصطلاح المتقدمين بأنه استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِي سببُها، وخرج بها المذكور عن نظائره، أو قلَّ نظيره بلفظ دالٍّ علىٰ ذلك.

ـ وذكر المرادي أنَّه يُدَلُّ عليه بألفاظ كثيرة غير ما يُذْكَرُ في هذا الباب نحو: «سُبحانَ الله»، و«لله دَرُّه»، ولم يُبوَّب لها في النحو لكونها لم تدلّ عليه بالوضع بل لقرينة.

ولم يُعَرّف النّاظم هذا الباب اتّكالاً علىٰ المعرفة به عند النحويين.

ـ وذكر ابن النَّاظم أنه يُدَلُّ عليه بصيغ مختلفة، نحو قوله تعالىٰ(٢): ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾، وقوله ﷺ لأبي هريرة: «سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»، وقولهم: لله أنت...

---

(١) المقاصد الشَّافية ٤/٤٣٢، وتوضيح المقاصد ٣/٥٤، وشرح ابن النَّاظم/١٧٦، وشرح ابن طولون ٢/٢٤ ـ ٢٦، وشرح الهواري ٣/١٨١ ـ ١٨٣، وشرح المكودي ١/٥٠٨ ـ ٥٠٩، وشرح الأشموني ٢/١٩ ـ ٢٠، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٨، وشرح المكناسي ٢/١٦٧، وأوضح المسالك ٢/٢٧١، وإرشاد السَّالك ١/٦٨٦ ـ ٦٨٧، ومنهج السَّالك/٣٦٩.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٨.

والمبوَّب له في العربية صيغتان: **ما أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلْ به**؛ لاطِّرادهما في كل معنىً يصح التعجُّب منه.

ومثاله: ما أَحْسَنَ زيداً: وإلىٰ هذا أشار بقوله: **بِأَفْعَلَ انْطِقْ بعدما تعجُّباً.**

أو تأتي بـ«أَفْعِلْ» قبل مجرور بالباء، نحو: أَحْسِن بزيدٍ، وأشار إليه بقوله:

أو جِـئْ بِأَفْعِلْ قبْلَ مجرور ببـا

ـ **أمّا**: نحو ما أَحْسَنَ زيداً، **فإنّ** «ما»[1] مبتدأ، وجاز الابتداء بها وهي نكرة غير موصوفة عند ابن النَّاظم لأنها في تقدير التخصيص.

ـ **وهي عند سيبويه** نكرة تامّة بمعنىٰ شيء، وفعل التعجُّب وفاعله في موضع الخبر، والتقدير: شيءٌ عظيم أَحْسَنَ زيداً، أي: جعله عظيماً، وهذا مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح عند المرادي.

ـ **ومذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين** أنها موصولة، والفعل صلتها، والخبرُ محذوفٌ لازم الحذفِ، تقديره: الذي أَحْسَن زيداً شيءٌ عظيمٌ.

ـ **قال ابن طولون**: «وكون هذا الخبر لم يُسْمَع في حال من الأحوال يُرَجِّح كلام سيبويه؛ لأنَّ عدم ذكر الخبر في حال من الأحوال يقتضي أنَّ حذفه من قبيل الحذف اللازم، وذلك لا يكون إلَّا إذا سَدَّ مسدَّ الخبر غيره، وذلك هنا معدوم».

ـ **وأَمَّا أَفْعَلَ: فهو عند البصريين فعلٌ** لدخول نون الوقاية عليه[2] وذكروا هذا الرأي أيضاً للكسائي وهشام.

---

(١) انظر أوضح المسالك ٢/٢٧٢.

(٢) نحو: ما أفقرني إلىٰ رحمة الله تعالىٰ.

ـ واسم عند **الكوفيين** لثبوت تصغيره في قول الشاعر، وهو قيس بن الملوح:

يَـا مَـا أُمَـيْلح غِزْلانـاً شـدنَّ لَنَـا ❊ مِـنْ هؤلَيّـائِكُنّ الضّـالِ والسَّـمرِ

ـ وذهب **ابن النَّاظم** إلىٰ أنَّه لا حُجَّة في هذا لشذوذه ودخله التصغير لشبهه، بأفعل التفضيل لفظاً ومعنىٰ، فخرج عن بابه لمجرد الشبه بغيره.

ـ **وأما أَفْعِلْ به**[1]: **ففعل باتِّفاق، ولفظه لفظ الأمر**، ومعناه الخبر، وفاعله المجرور بالباء كذا عند ابن طولون.

ـ وذكر **ابن النَّاظم** أنه فعل ماضٍ لا يتصرف مسند إلىٰ ضمير «ما».

وذكر المرادي أنَّ مذهب جمهور البصريين أنّ «أَفْعِلْ» في نحو: «أَحْسِن بزيدٍ» لفظُه لفظُ الأمر، ومعناه الخبر، فمعنىٰ «أحسِنْ بزيد» أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسْنٍ، وهو مسند إلىٰ المجرور بعده، والباء زائدة مع الفاعل مثل[2]: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾.

ـ وذهب **الفرّاء** ومن وافقه إلىٰ أنَّه أمر باستدعاء التعَجُّب من المخاطب مسنداً إلىٰ ضميره، واستحسَنَهُ الزمخشري وابن خروف، وذكره ابن هشام للزجاج.

ـ وذهب **ابن كيسان** إلىٰ أنَّ المخاطب ضمير الحُسْن، كأنه قيل: يا حُسْنُ أَحْسِن بزيد، أي: دُمْ به؛ ولذلك كان الضمير مفرداً علىٰ كل حال.

ـ وأجاز بعض المتأخِّرين أن تكون الباءُ للتعديه لا زائدة، والهمزة للصَّيرورة لا للتعدية.

---

(١) وفي منهج السَّالك/٣٧٨: «وظاهر كلام المصنِّف أنَّ التعجُّب له صيغتان: ما أفعله وأفعِلْ به، وترك صيغة اختُلف فيها، وهي «كَفَعْلَ»، فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلىٰ إلحاقه بباب نِعْمَ وَبِئْسَ، وذهب الأخفش إلىٰ إلحاقه بباب التعجُّب، قال ابن عصفور: وهو الصحيح، وبه قال المبرِّد...».

(٢) سورة النساء ٤/٧٩.

ـ قال المرادي: «والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين لسلامته مما يَرِد علىٰ غيره»، ومثّل في البيت الثاني لصيغتي التعجّب بمثالين: الأول: ما أَوْفىٰ خَلِيْلَينا، والثَّاني: أَصْدِقْ بهما.

ـ وقوله: وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصبنَّه: فمذهب البصريين أنَّه مفعول به.

ـ وزعم الفرّاء ومن وافقه من الكوفيين أنّ نَصْبَه علىٰ حد النَّصب في نحو: زيد كريمٌ الأبَ.

ـ بأفعلَ[١]: متعلّق بـ«انطق»، انطِقْ: فعل أمر، بعد: متعلّق بـ«انطقْ» تعجُّباً: عند الهواري[٢]: حال، وعند الشَّاطبي[٣] مصدر علىٰ معنىٰ متعجِّباً أو ذا تعجُّب، وعند المكودي[٤] مصدر في موضع الحال، أو مفعول له، أي لأجل إنشاء التعجُّب، وقيل: نصبٌ علىٰ نزع الخافض.

ـ أو جِئْ بأَفْعِل: متعلِّق بـ«جئ» قبل: متعلِّق بـ«جئ»، أو بموضع الحال من «أفعل»، مجرور: مضاف إليه، ببا: متعلّق بمجرور.

تلوَ: منصوب علىٰ الحال عند الشَّاطبي، أَفْعَلَ: مضاف إليه، انصبنَّه: فعل أمر مبني علىٰ الفتح، كما: الكاف جارة لقولٍ محذوف، ما: مبتدأ بالإجماع، أَوْفَىٰ: فعلٌ ماضٍ، وفاعله يعود علىٰ «ما»، خليلَيْنَا: مفعول «أَوْفَىٰ»، وَأَوْفَىٰ خَلِيلَيْنا: خبر المبتدأ، وعند الأخفش: «ما» موصولة والخبر محذوف، أصدِقْ: فعل بالإجماع علىٰ الخلاف في تفسيره كما سبق، لهما: الباء زائدة، والمجرور بها فاعل.

---

(١) إعراب الألفية/٩٩.

(٢) شرح الهواري ٣/١٨١.

(٣) شرح الشاطبي ٤/٤٥٢.

(٤) شرح الشاطبي ٤/٤٥٢.

٤٧٦. وَحَـذْفَ مَـا مِنْـهُ تَعَجَّبْـتَ اسْـتَبِحْ ✽ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

ـ **ضبطه عند ابن طولون**[1]: وَحَذْفُ، والنُّسخ على: حَذْفَ، ويأتي بيانه في الإعراب.

ـ **والرواية عند الشَّاطبي**[2]: «إن كان عند الحذف معنى يَتَّضح».

ـ ذكر في هذا البيت أنَّ المتعجَّب منه يجوز أَنْ يُحذف[3] إذا كان معلوماً عند السَّامع، والمراد بالمحذوف: المنصوب بعد «أَفْعَل»، والمجرور بالباء بعد «أَفْعِل»، لأنَّ كليهما متعجَّب منه. وقوله: استبحْ، إشعار بأن المتعجَّب منه لم يكن حقُّه أن يُحْذَفَ.

ـ مثال حذف المنصوب قول عليّ رضي الله عنه:

جَـزَىٰ اللهُ عَنَّـا والجَـزَاءُ بِفَضْـلِهِ ✽ رَبِيْعَـةَ خَيْـراً مَـا أَعَـفَّ وَأَكْرَمَـا

أي: ما أعفّ ربيعة وأكرمهم.

ـ ومثاله بعد «أَفْعِل»: قوله تعالى[4]: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، أي: وأَبْصِرْ بِهِم.

ـ **قال الأشموني**: «وإنما جاز حَذْفُ المجرور بعد «أَفْعِلْ» مع كونه فاعلاً، لأنَّ

(١) شرح ابن طولون ٢/٢٧.

(٢) شرح الشَّاطبي ٤/٤٥٣، وفي ص/٤٥٦ قال: «ووجدت في طرة بعض النُّسخ عِوض ذلك: إن كان عند الحذف معناه يَضِحْ» يريد معنى المحذوف.

(٣) توضيح المقاصد ٣/٥٩ ـ ٦٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٧ ـ ٢٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٥٠، وشرح الأشموني ٢/٢٣، وشرح الهواري ٣/١٨٥، وشرح ابن النَّاظم/١٧٨، وشرح المكودي ١/٥١٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٥٣، وأوضح المسالك ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥، وشرح المكناسي ٢/١٦٨، وإرشاد السَّالك ١/٦٩١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٥٠، ومنهج السَّالك/٣٧٢.

(٤) سورة مريم ١٩/٣٨.

لزومه للجر كساه صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسي إلىٰ أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعل حين حذف الباء». ومثل هذا عند المرادي.

ـ وأكثر ما يُستباح الحَذْف في نحو «أَفْعِل به» إذا كان معطوفاً علىٰ آخر مذكور معه الفاعل كما في الآية، وقد يُحْذَفُ بدون ذلك. وهو شاذٌّ، ومن ذلك قول عروة بن الورد:

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا ❊ حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ

ـ حَذفَ[1]: مفعول «استبحْ»، ما: موصولة. تعجَّبت: صلة «ما»، منه: متعلِّق بتعجّبت، معناه: اسم «كان»، يَضِح: خبر «كان»، عند: متعلِّق بـ«يضح»، ويضح: بمعنىٰ اتَّضح.

٤٧٧. وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا ❊ مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

ـ **ذكر النَّاظم في شرح التسهيل**[2] أنَّه لا خلاف في عدم تصرُّف فعل التعجُّب، وإلىٰ هذا أشار في هذا البيت، ومنع تصرُّفهما إنما هو بحكم مجيئهما لخصوص التعجُّب[3].

ـ **وذكر المرادي عن هشام الضرير** الإتيان بمضارع «ما أَفْعَلَ» فتقول[4]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٩، وشرح الهواري ٣/١٨٥.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٠.

(٣) توضيح المقاصد ٣/٦٢، وشرح المكودي ١/٥١١، وشرح ابن طولون ٢/٢٨، وشرح ابن النَّاظم/١٧٨، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٥٦، وشرح ابن طولون ٢/٢٨، وأوضح المسالك ٢/٧٨ «وعلَّة جمودهما تضمنهما معنىٰ حرف التعجُّب الذي كان يَسْتحقُّ الوضع»، ومنهج السَّالك/٣٧٣.

(٤) شرح التصريح ٢/٩٠ «... وهو قياس ولم يُسْمَعْ فَلا يَقْدَحُ في الإجماع».

ما يَحْسُن زيداً، ثم قال: «**وهو قياس لم يُسْمَعْ فوجَبَ اطّراحه**».

ـ وصَرَّحَ المصنِّف في هذا البيت بفعلية صيغتي التعجُّب، وذكرتُ من قبلُ الخلاف حيث ذهب البصريون والكسائي إلىٰ فعلية صيغة «ما أَفْعَلَهُ» وذهب الكوفيون إلىٰ اسميته.

قالوا: والصحيح أنه فعلٌ لبنائه علىٰ الفتح، ولنصبه المفعول به، وللزومه ياء المتكلم مع نون الوقاية.

وأمّا «أفعِلْ» فذكرتُ أنه لا خلاف في فعليته.

ـ **قال ابن عقيل**: «لا يتصرَّفُ فعلا التعجُّب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة فلا يُسْتَعْمَلُ من «أَفْعَل» غير الماضي، ولا من «أفعِلْ» غير الأمر، قال المصنِّف: وهذا مما لا خلاف فيه.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وكل واحد من فعلَي التعجُّب ممنوعٌ من التَّصَرُّف، والبناء علىٰ غير الصِّيغة التي جُعِل عليها، مسلوكٌ به سبيلٌ واحدة لتضمُّنه معنىٰ هو بالحرف أَلْيَق، وليكون مجيئُه علىٰ طريقة واحدة أدلَّ علىٰ ما يُرَاد به».

ـ منعُ[1]: فاعل «لزما»، وهو مصدر مضاف إلىٰ المفعول، قِدْماً: ظرف زمان، في كلا: متعلِّق بـ«لزما»، وكذلك الظرف «قِدْماً» بحكمٍ: متعلق بـ«لزما»، حُتِما: نعت لـ«حكم».

---

(١) شرح المكودي ٥١١/١، وإعراب الألفيَّة/١٠٠، والمقاصد الشَّافية ٤٥٦/٤.

٤٧٨. وَصُغْهُمَا مِنْ: ذِي ثَلَاثٍ، صُرِّفَا، ✽ قَابِلِ فَضْلٍ، تَـمَّ، غَيْـرِ ذِي انْتِفَـا
٤٧٩. وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي «أَشْهَلَا»، ✽ وَغَيْـرِ سَـالِكٍ سَـبِيلَ (فُعِـلَا)

في هذين البيتين بيانٌ لما يُصاغُ منه فِعْلا التعجُّب قياساً، وهي ثمانية:

١ ـ أن يكون فعلاً، فلا يُصَاغان من غيره.

ـ **قال المرادي**[1]: «وبذلك ظهر خطأ من يقول من الكلب: **ما أَكْلَبَهُ**، ومن الحمار: **ما أَحْمَرَهُ**».

ـ وقال: **وشذّ من ذلك قولهم: أَقْمِن به**، اشتقوه من «قمِنٌ»، أي: حقيق. وقال الأشموني: «وشذَّ: ما أَذْرَعها، أي: ما أَخَفَّ يدها في الغَزْل».

٢ ـ الثاني: أن يكون الفعلُ ثلاثياً، ويفهم هذا من قوله: «من ذي ثلاث».

قال ابن طولون: «وقول الفقهاء: «ما أَخْصَره» لا يُعْرَفُ به سَمَاع».

قلتُ: لأنه مأخوذ من خماسي: اختُصر، وهو مبني للمفعول.

ـ **قال المرادي**: «ونعني به ثلاثي اللفظ، فلا يُصَاغان من الرباعي المجرّد باتِّفاق نحو: دَحْرَج، ولم يشذَّ منه شيء».

٣ ـ الثالث: أن يكون متصرِّفاً، فلا يُصَاغان من غير المتصرِّف نحو: نِعْمَ

(١) توضيح المقاصد ٣/٦٤ ـ ٦٧، وشرح ابن طولون ٢/٢٩، وشرح المكودي ١/٥١٢، وشرح ابن النَّاظم/١٧٨ ـ ١٧٩، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٥٨، وشرح ابن عقيل ٣/٥٤، وشرح الهواري ٣/١٨٦ ـ ١٨٨، وشرح الأشموني ٢/٢٤، وأوضح المسالك ٢/٢٨٠ ـ ٢٨٢، وإرشاد السَّالك ١/٦٩٢ ـ ٦٩٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٥٢ ـ ٤٥٣، ومنهج السَّالك/٣٧٤.

وَبِئْسَ، ولَيْسَ، وشَذّ قولهم: **ما أَعْسَاه، وَأَعْسِ به**، وإذا أُطْلِق التصرُّف فهو محمول على كامل التصرُّف.

٤ ـ **الرَّابع: أن يكون قابلاً للتفاضُل فلا يُصَاغان من فعل لا يقبل ذلك**، نحو: مات، وفني، وحدث؛ لأنه لا مزيّة فيه لبعض فاعليه على بعض.

قال ابن طولون: «وقول العامة: ما أموته! خطأ».

قلتُ لعله يجوز ذلك إذا أريد المجاز بمعنى الضعف.

٥ ـ **أن يكون تامّاً، فلا يُصاغان من الأفعال الناقصة**، خلافاً لمن أجاز صوغهما من «كان» الناقصة. وفهم ذلك من قوله: «تَمَّ».

ـ **قال ابن طولون**: «وقولهم: ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها، وما أمسى أَدْفَأَها، لحن».

ـ **وقال ابن عقيل**: «فلا تقول: **ما أَكْوَنَ زيداً قائماً. وأجازه الكوفيون**».

٦ ـ **أن يكون مثبتاً غير منفي**، فلو كان لازم الاستعمال في النفي نحو: ما عُجْتُ بالدواء، أي: ما انتفعتُ به، أو عَرَض له النفي، نحو:

ما قام زيد، لم يُبْنَ منه فعل التعجُّب.

ويدلُّ على هذا قوله: «غيرِ ذي انتِفا».

٧ ـ **ألَّا يكونَ الوصفُ منه على «أَفْعَلَ»**، فلا يُبْنَى من نحو: شهل، وحَوِل، صيغة تعجُّب، وفُهِم هذا من قوله: **«وغير ذي وصف يُضاهي أشهلا»**.

قال المرادي: «ولا فرق بين أن يكون من المحاسن كالأول، أو من العيوب كالثاني»، ومثله نحو: عرج. وقول العامة: **«ما أشقره»، خطأ**.

ـ وقال: «وعلَّة المنع عند الجمهور أنّ حقّ ما يُصاغان منه أن يكون ثلاثياً

محضاً، وأصل الفعل في هذا النوع أن يكون على أَفْعَل».

ـ وقالوا: شذَّ من هذا النوع قولهم: **ما أَحْمَقَهُ، ما أَرْعَنَهُ، ما أَهْوَجَهُ.**

ـ **وقال الهواري:** «فلا يُبنى فعل التعجُّب من الألوان لأن اسم الفاعل منه على أَفْعَل» نحو، أحمر، وأخضر، ولا من أفعال العيوب... كَأَعْوَر وَأَعْرَج...».

٨ ـ **الثامن: ألَّا يكون مبنياً للمفعول**، فلا تقول: ما أَضْرَبَ زيداً، وأنت تتعجب من الضرب الواقع به. وفهم هذا من قوله: «**وغير سالك سبيل فُعِلا**». ولو كان لازم البناء للمفعول نحو: عُني بحاجتك، لم يُبْنَ منه.

ـ «وقد سُمِع من العرب أشياء لم تَسْتَوفِ الشروط، فتُحفظ، ولا يُقاس عليها، فمنها قولهم: ما أتقاه...».

ـ **وذكر المرادي**[١] شرطاً تاسعاً لم يذكره النَّاظم، وهو ألَّا يُسْتَغْنى عنه بالمَصُوغ من غيره، نحو: قال، من القائلة، فإنهم لا يقولون: ما أَقْيَلَه، استغناء بقولهم: ما أكثر قائلته، وما أَنْوَمَه في ساعة كذا. نص على ذلك سيبويه.

ـ وفي ثنايا هذه الشروط تعرَّض المرادي **لذكر الثلاثي المزيد**، وذكر أنه إن كان «**أَفْعَل**»[٢] ففيه مذاهب:

ـ **جواز صوغهما** منه قياساً مطلقاً، وهو اختيار المصنِّف.

قال المرادي: «وهو مذهب سيبويه[٢] والمحققين من أصحابه».

---

(١) انظر توضيح المقاصد ٣/٦٨ ـ ٦٩، وشرح الأشموني ٢/٢٥.

(٢) قال ابن النَّاظم: «وأجاز سيبويه بناء فعل التعجّب من «أَفْعَل» كقولهم: ما أعطاه للدراهم، وما أَوْلَاه للمعروف، لا من غيره مما زاد على الثلاثة» ص/١٧٩، وانظر المقاصد الشَّافية ٤/٤٦٧، وشرح الأشموني ٢/٢٤.

ـ **الثاني**: مَنْعهُ إلَّا أن يَشِذَّ شيء، فيُحفظ، وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرّد وابن السَّرَّاج والفارسي، ومن وافقهم.

ـ **الثالث: التفصيل**، فإن كانت همزته للنقل لم يجز، وإن كانت لغيره جاز.

ـ وصُغْهما[1]: فعل أمر، وفاعله مُسْتتر فيه، والضمير الدالُّ علىٰ التثنية مفعول به، من ذي: متعلِّق بمحذوف صفة لفعل محذوف، ثلاث: مضاف إليه، وترك التاء مراعاة للحرف، صُرِّفا: نعت بعد نعت، وقابلِ: نعت بعد نعتين، ويجوز أن يكون حالاً، فضلٍ: مضاف إليه، تم: نعت بعد ثلاث، غير: نعت آخر بعد أربع، ذي: مضاف إليه. انتِفا: مجرور بالإضافة.

ـ وغيرِ: معطوف علىٰ «غير»، وهو في المعنىٰ نعت لوصف، غير: معطوف علىٰ «غير» أيضاً، سالك: مضاف إليه، سبيلَ. مفعول «سالك»، وفاعله مستتر فيه، فُعِلا: مضاف إليه.

والتقدير: وصُغْ فعلي التعجُّب من فعل ذي ثلاثة أحرف متصرِّف قابل فضلٍ تامٍّ مثبتٍ ليس الوصفُ منه علىٰ أَفْعل، ولا الفعل مبني للمفعول.

٤٨٠. وَ«أَشْـدِدَ» اوْ «أَشَدَّ» أَوْ شِبْهُهُمَـا	يَخْلُـفُ مَـا بَعْـضَ الشُّـرُوطِ عَـدِمَا
٤٨١. وَمَصْـدَرُ الْعَـادِمِ بَعْـدُ يَنْتَصِـبْ	وَبَعْـدَ (أَفْعِـلْ) جَـرُّهُ بِالْبَـا يَجِـبْ
٤٨٢. وَبِالنُّـدُورِ احْكُـمْ لِغَيْـرِ مَـا ذُكِـرْ	وَلَا تَقِـسْ عَلَـىٰ الَّـذِي مِنْـهُ أُثِـرْ

ـ ذكر النَّاظم أنك إذا قصدت التعجُّب من فعل لم تتوافر فيه بعض الشروط التي تقدم ذكرها فلا يجوز صَوْغُ صيغتي التعجُّب منه، **ولكنك تتوصل إلىٰ ذلك**

(١) إعراب الألفيّة/١٠٠.

بصوغهما مما جَمَع الشروط، ثم يؤتىٰ بمصدر الفعل الذي عدم بعض الشروط فتعامله معاملة الاسم المتعجَّب منه. فينصب: بعد «ما أفعل» مضافاً إلىٰ اسم المتعجّب منه، والأفعال مثل: أكثر أسرع، ونحوهما.

ـ تقول في التعَجُّب من استخرج: ما أشدَّ استخراجَه.

أَشدِدْ باستخراجِه.

ومن نحو: مات: ـ ما أَفْجَعَ مَوْتَه.

ـ أَفْجِعْ بموتِه.

ومن البياض: ـ ما أَشدَّ بياضَهُ.

ـ وأشدِدْ ببياضِهِ.

هذا هو المفهوم من البيت الأول.

ـ **وذكر المرادي**[1] أن هذا العمل يصحُّ في كل فعل متصرِّفٍ مثبتٍ مصوغٍ للفاعل ذي مصدر مشهور إذا لم يستوف الشُّروط.

ـ **وفُهِم من البيت الثاني** أنَّ الفعل إذا لم يكن متصرِّفاً لم يمكن فيه هذا العمل؛ لأنه لا مصدرَ له، وإنْ كان منفيّاً، أو مبنيّاً للمفعول لم يصح فيه ذلك إِلَّا بأن يُؤْتىٰ به صلة لحرف مصدري مُعْطىٰ ما للتعجّب منه.

يُقالُ: ما أقرب أَلَّا يفعلَ، أَقْرِب بِأَلَّا يفعلَ.

ما أكثر ما عُنيت بحاجتي، وما أكثر أن كان زيدٌ يقوم.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٧٠، وشرح ابن النَّاظم/١٧٩ ـ ١٨٠، وشرح المكودي ١/٥١٤ ـ ٥١٥، وشرح الأشموني ٢/٢٥ ـ ٢٧، وشرح ابن طولون ٢/٣٠ ـ ٣١، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٨١ وما بعدها، وشرح الهواري ٣/١٨٨ ـ ١٩١، وشرح ابن عقيل ٣/١٥٤ ـ ١٥٦، وأوضح المسالك ٢/٢٨٢، وإرشاد السَّالك ١/٦٩٧.

ما أشدّ ما ضُرِب، أشدِد بما ضُرِب.

ما أطول كون زيد قائماً، عدم شرط التمام.

ـ **قال المرادي**[1]: «وإنما فُعِل ذلك ليبقى لفظ النفي ولفظ الفعل المبني للمفعول».

ـ **وقال ابن النَّاظم**[2]: «ولو أُمِن اللَّبْس جاز إيلاؤه المصدر الصريح، نحو: **ما أَسْرَعَ نفاسَ هندٍ، وأَسْرِعْ بنفاسِها**».

ـ **وفُهِم من البيت الثالث من قوله: «وبالندور احْكُم»** أنه قد جاء بناء صيغتي التعجُّب من الفعل العادم لبعض الشروط، وهذا نادر غير مقيس، ومن ذلك:

ـ أقِمنْ بزيد: مما لا فِعْل له.

ـ ما أعطاه، وما أفقره: من أعطىٰ وافتقر.

ـ ما أجمعه، وما أرعنه: ما أتىٰ اسم فاعله علىٰ أَفْعَل.

ـ ما أَعْسَاه، وَأَعْسِ به: مما أتىٰ من غير المتصرِّف.

ـ ما أجنَّه، وما أَوْلَعَهُ: من جُنّ ووُلِعَ هو من الفعل المبني للمفعول.

ـ ما أَذْرَعها: أي ما أَخَفَّ يدها في الغزل، فهو وصف لا فعل له.

ـ ما أَهْوَجه، ما أَحْمَقَهُ، ما أَرْعنه.

وهي من فعل فهو أفعل، كأنهم حملوها علىٰ «ما أَجْهَلَهُ».

ـ **قال الشَّاطبي**[3]: «فالجواب أنّ أكثر اللغويين إنما ينقلون السَّماع مطلقاً من

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٧٠.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٨٠، وشرح ابن الوردي ٢/٤٧٣.

(٣) المقاصد الشَّافية ٤/٤٩٤.

غير تتبع لهذه الأمور ، وإنما يتعرَّض لها من كان نحوياً في الغالب ، ولا عتب عليهم ، فإنهم سالكون سبيل مجرَّد النقل. . . فليُتحفظ الوارد علىٰ أمثال هذه المسائل ، فالمتقدّم أعرف بمآخذ هذا الكلام من هؤلاء المتأخرين ، ولذلك نرىٰ الحُذّاق يعتنون بقواعد المتقدمين ، ويتحامون الاعتراض عليهم ، بل يقلدون نقلهم وقياسهم ، ويحتجون لهم ما استطاعوا مراعاة لهذه القاعدة ، فيظنّ الشّادي في النحو أنّ ذلك من باب التعصُّب للمذهب ، وليس كذلك فاعلم» .

ـ وأشدِدْ[1] : مبتدأ علىٰ إرادة اللفظ ، أو أَشَدَّ أو شبههُما : معطوفان علىٰ اللفظ ، وجملة «يخلُفُ» خبر المبتدأ وما عطف عليه .

قال الشَّاطبي : «وأفرد الضمير لأنه عطف بـ«أو» المقتضية لأحدِ الشيئين أو الأشياء» .

قال الأزهري : «وفاعل «يخلُفُ» ضمير مستتر فيه يعود إلىٰ أحد المذكورات» .

ما : موصول اسمي ، مفعول «يخلف» بعضَ : مفعول مُقدَّم ، الشروط : مضاف إليه ، عُدِما : جملة الصِّلة ، والألف للإطلاق .

وتقدير البيت : وأَشْدِد أو أَشَدَّ أو شبههُما يخلف بناء المتعجَّب الذي عَدِم بعض الشروط .

ـ مصدرُ : مبتدأ ، العادمِ : مضاف إليه ، والمنعوتُ به محذوف ، وحُذِف متعلَّقه ، بعدُ : متعلِّق بـ«ينتصب» ، وبُني علىٰ الضّمّ لقطعه عن الإضافة .

جملة «ينتصب» خبر المبتدأ ، وبعدَ : منصوب بـ«يجب» . أَفْعِل : مضاف إليه ، جرُّه : مبتدأ ، بالبا : متعلِّق بـ«جرّه» ، جملة «يجب» خبر المبتدأ ، وقدَّم معمول الخبر

---

(١) إعراب الألفية/١٠٠ ، وشرح المكودي ١/٥١٢ ـ ٥١٤ ، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٩٥ .

الفعل الذي لا يجوز تقديمه للضرورة، ولأنه ظرف فيتوسَّع فيه.

وتقدير البيت: ومصدرُ الفعلِ العادِمِ لبعض الشروط ينتصبُ بعد ما أَفْعَل، وجَرُّه بالباء بعد «أفعِل» يجبُ.

ـ بالنُّدور: متعلِّق بـ«احكم»، احكمْ: فعل أمر، لغير: متعلِّق بـ«احكم»، ما: موصول اسمي مضاف إليه، جملة «ذُكر»: صلة «ما»، لا: ناهية، تقِسْ: مجزوم بلا، على الذي: متعلِّق بـ«تقس»، منه: متعلِّق بـ«أُثِر»، جملة «أُثِر» صلة: «الذي». ومعنى البيت: **واحكم بالندور لغير الذي ذُكِر ولا تَقِسْ على الذي نُقِل منه عن العرب.**

٤٨٣. وَفِعْلُ هَـــذَا الْبَـابِ لَـنْ يُقَـدَّمَا ❖ مَعْمُولُــهُ، وَوَصْــلَهُ بِـــهِ الْزَمَـــا

٤٨٤. وَفَصْـلُهُ بِظَـرْفٍ اوْ بِحَـرْفِ جَـرّْ ❖ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

ـ وقولُه[1]: «**فِعْلُ هَذَا الْبَابِ**» يشمل الصِّيغتين: ما أَفْعَلَه، وَأَفْعِلْ به، **فلا يتقدَّم المنصوب على**: «ما أَفْعَلَ» فلا تقول: زيداً ما أَحْسَنَ، **ولا يتوسط** بين «ما» وَأَفْعَلَ، فلا تقول: ما زيداً أَحْسَنَ. وكذا الحالُ مع «أَفْعِل به»: فلا تقول: بزيدٍ أَحْسِنْ، والسَّبَبُ في ذلك عَدَمُ تصرُّفِ هذين الفعليْن.

ـ وفُهِم من قوله: «**وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا**» أنه لا يُفْصَلُ بين الفعل ومعموله بشيء.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ الفَصْلَ بالظَّرف والجار والمجرور لا خلاف فيه.

ـ **قال المرادي**: «قال في شرح الكافية[2]: لا خلاف في منع تقدُّم المتعجّب منه

(١) توضيح المقاصد ٧١/٤، وشرح المكودي ٥١٥/١ ـ ٥١٦، وشرح ابن طولون ٣٢/٢ ـ ٣٣، وشرح ابن عقيل ١٥٦/٣ ـ ١٥٨، وشرح الهواري ١٩١/٣ ـ ١٩٣، والمقاصد الشَّافية ٤٩٨/٤، وشرح الأشموني ٢٦/٢.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ١٠٩٦/٢.

علىٰ فعل التعَجُّب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور، وتبعه الشارح (ابن النَّاظم)[١] في نفي الخلاف في غير الظرف والمجرور، قال: كالحال والمنادىٰ.

وذكر المرادي أنَّه جاء في الكلام الفصيح ما يدلُّ علىٰ جواز الفصل بالمنادىٰ.

وذلك قول علي رضي الله عنه:

أعزِزْ عليَّ ـ أبا اليَقْظان ـ أَنْ أراكَ صَريعاً مُجَنْدلاً»

قال ابن مالك في شرح التسهيل[٢]: «**وهذا مُصَحِّح للفَصْل بالنداء**».

ـ **وأجاز الجرمي الفَصْل: بالمصدر**، نحو: «**مَا أَحْسَنَ إِحساناً زيداً**».

قال المرادي: «ولا حجة له علىٰ ذلك».

أما الفَصْل بالظَّرف والمجرور ففيهما خلاف[٣]:

والمشهور الجواز خلافاً للأخفش والمبرِّد ومن وافقهما وأكثر البصريين، وذكر الصيمري المنع عن سيبويه، وذكر المرادي أنه ليس لسيبويه فيه نصٌّ، ومما ورد في النثر قول عمرو بن معد كرب: «**لله دَرُّ بني سُلَيْم، ما أَحْسَنَ في الهيجا لقاءها، وأكرم في اللَّزبات عطاءها، وأَثْبَتَ في المكرمات لقاءها**».

ـ **وذكر الشَّاطبي عن المبرِّد وابن السراج أنهما حَكَيَا** «ما أَحْسَنَ بالرَّجل أن يَفْعَلَ كذا».

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٨٠، وانظر منهج السَّالك/٣٨١.

(٢) شرح التسهيل ٤١/٣، وانظر شرح ابن الوردي ٤٤٥/٢، قال: «وفي هذا ثلاثة شواهد: أحدها الفصل بالجار والمجرور، والثاني: الفصل بالنداء، والثالث: حذف الباء من المتعجَّب من بعد أَفْعِل».

(٣) المقاصد الشَّافية ٥٠٠/٤، وتوضيح المقاصد ٧١/٤ ـ ٧٢، وشرح الأشموني ٢٦/٢ ـ ٢٧.

وفي النظم قول العبّاس بن مرداس:

وَقَــالَ نَبِــيُّ المُسْــلِمِين تَقَــدَّموا ❁ وَأَحْبِــبْ إِلَيْنَــا أَنْ يكــونَ المقــدَّما

والشَّاهد فيه الفصلُ بـ«إلينا» بين فَعل التعجُّب وفاعله، وهو المصدر.

وقول آخر:

خَلِيلـيَّ ما أَحْـرَىٰ بـذي اللبِّ أَنْ يُـرَىٰ ❁ صَبُوراً، ولَكِـن لَا سَـبِيْلَ إِلَـىٰ الصَّبْر

والشَّاهد فيه الفَصْل بقوله: بذي اللب بين «أحرىٰ» فعل التعجب، والمصدر المسبوك.

وقول أوس بن حَجَر:

أُقِـيْمُ بِـدَار الحَـزْمِ مَـا دَامَ حَزْمُهَـا ❁ وَأَحْـرِ إِذَا حَالَـتْ بِـأَنْ أَتَحَـوَّلَا

فصل بين فعل التعجب «أَحْرِ» ومعموله وهو «بأن أتحوّلا».

ـ وفعل[1]: مبتدأ، هذا: مضاف إليه، البابِ: عطف بَيَان أو نَعْت، لن يُقَدَّما: مضارع منصوب، والألف للإطلاق، معمولُه: نائب عن الفاعل، وجملة: لن يُقَدَّما: خبر المبتدأ.

ووصله: مفعول مقدَّم بـ«الزما»، به: متعلّق بـ«وَصْلَه».

وفصلُهُ: مبتدأ، بظرف: أو بحرف جر: متعلِّقان بـ«فصلُه». مستعملٌ: خبر المبتدأ. والخُلفُ: مبتدأ، في ذاك: متعلّق بما قبله، استقرَّ: الجملة خبر المبتدأ.

قال الأزهري: «وذكر استقرّ هنا ضرورة لِسَدِّ الجار والمجرور مَسَدَّه».

(١) إعراب الألفيَّة/١٠١، وشرح المكودي ١/٥١٦.